موسوعة العقيدة
[١]

الطبعة الأولى

١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٧م

موسوعة العقيدة والأديان والفرق والمذاهب المعاصرة

المجلد الأول


بسم الله الرحمن الرحيم



حرف الألف

آدم عليه السلام

اسمه ونسبه:

آدم عليه السلام هو أصل البشرية، يقال له: أبو البشر، خلقه الله تعالى بيديه من طين لازب؛ تكريمًا له وتشريفًا، وإليه ترجع جميع الأنساب، فهو أصل نسب الإنسان[(١)].

معنى اسمه لغة:

اختلف في سبب تسمية آدم أبي البشر عليه السلام بهذا الاسم؛ فذهب جماعة من أهل اللغة إلى أن كلمة (آدم) التي سمي بها أبو البشر عليه السلام هي كلمة أعجمية، وأن (آدم) اسم أعجمي، لا اشتقاق فيه، وهو مثل آزر، وشالخ، وغيرها، وقالوا: دعوى الاشتقاق لا تخلو من تعسف؛ لأن الاشتقاق إنما يكون من الأسماء العربية لا الأعجمية[(٢)].

وذهب جماعة من أهل اللغة إلى أنه عربي، لكن اختلفوا في سبب تسميته، وأشهرها قول من قال: إنه من الأَدَمَة، والهمزة والدال والميم أصل واحد يدل على الموافقة والملاءمة؛ أي: أن آدم خُلِق من أدمة الأرض؛ أي: من باطنها، والأدمة في الأصل تطلق على باطن الجلد، وهي أحسن ملاءمة للَّحم من البَشَرة[(٣)].

وقيل: الآدم من الناس هو الأسمر؛ يقال: رجل آدم، وعلى هذا سمي آدم به؛ لأنه كان أسمرَ، ويقال: الآدم في الإبل والظباء هو البياض، يقال: بعير آدم وناقة أدماء، وظبي آدم، وظبية أدماء، وعلى هذا يقولون: كان آدم عليه السلام أبيض[(٤)].

والصواب في ذلك أن يقال: إن آدم عليه السلام سُمِّي بهذا الاسم قبل أن توجد اللغات، واللغات إنما وجدت بعد ذلك، فالله تعالى أعلم بحقيقة كلمة آدم

(١) انظر: المسائل العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام، لألطاف الرحمٰن بن ثناء الله (١٢٣).

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري (١/ ٢٥١) [مكتبة العبيكان، ط١]، ومدارك التنزيل للنسفي (١/ ٣٦) [دار الكلم الطيب، ط١]، وفتح الباري لابن حجر (٣/ ٣٦٤) [دار المعرفة، بيروت].

(٣) مقاييس اللغة (١/ ٧١ ـ ٧٢) [دار الجيل، بيروت].

(٤) انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢١٤) [الدار المصرية]، والصحاح للجوهري (٥/ ١٨٥٨) [دار العلم للملايين، ط٣]، وتفسير القرطبي (١/ ٢٧٩) [دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ].

التي سُمّي بها أبو البشر عليه السلام، لكن بالنظر في هذه الكلمة من حيث قواعد اللغة وإلى أصلها يترجح أنها أعجمية الأصل، ثم إنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها فصارت عربية، فهي قبل التعريب كانت أعجمية، وبعد التعريب صارت عربية[(١)].

خَلْقُهُ:

خلق الله آدم عليه السلام من تراب وماء؛ أي: من طين لازب، بيديه، ونفخ فيه من روحه، في يوم الجمعة، في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات يوم الجمعة، بين العصر والليل.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي فقال: «**خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الاثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق، في آخر ساعة من ساعات الجمعة، فيما بين العصر إلى الليل**»[(٢)].

وأُدخل آدم عليه السلام إلى الجنة ثم أخرج منها إلى الأرض؛ بسبب أكله وهو وزوجه من الشجرة التي نهيا عنهما.

نبوته:

أوحى الله تعالى إلى آدم عليه السلام، وأمره ونهاه، وأحلَّ له وحرَّم عليه، وهذا من معاني النبوة[(٣)].

قال تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ﴿٣٣﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٢٢﴾﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا

---

(١) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢/٢٥٨) [دار صادر]، والمعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي (٩٢) [دار القلم، دمشق، ط١]، والمسائل العقدية المتعلقة بآدم عليه السلام (٦٦).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، رقم ٢٧٨٩). وقد اختلف في صحة هذا الحديث، وفي رفعه، فأعله بعض أئمة الحديث، وقدحوا فيه، وقالوا: الصحيح أنه موقوف على كعب الأحبار، وهذا مما أنكره الحذّاق على الإمام مسلم. انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤/٢٣٦). لكن خلق آدم يوم الجمعة ثبت في أحاديث أخرى صحيحة أخرجها مسلم وغيره، وسيأتي ذكرها.

(٣) انظر: قصص الأنبياء لعبد الوهاب النجار (١٠) [المكتبة التجارية، ط٤]، والنبوة والأنبياء للصابوني (١٣٢) [مكتبة الغزالي، دمشق، ط٣، ١٤٠٥هـ].

﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾﴾ [طه].

قال ابن جرير رحمه الله: «آدم كان هو النبي صلى الله عليه وسلم أيام حياته بعد أن أُهبط إلى الأرض، والرسول من الله جلَّ ثناؤه إلى ولده، فغير جائز أن يكون معنيًّا ـ وهو الرسول صلى الله عليه وسلم ـ بقوله: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨] خطابًا له ولزوجته: فإما يأتينكم مني أنبياء ورسل»(١).

وأما من السُّنَّة: فقد جاء عن أبي أمامة رضي الله عنه «أن رجلًا قال: يا رسول الله أنبي كان آدم؟ قال: «**نعم. مكلَّم**». قال: فكم كان بينه وبين نوح؟ قال: «**عشرة قرون**»»(٢).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما نبي يومئذ آدم فما سواه إلا تحت لوائي، وأنا أول من تنشق عنه الأرض ولا فخر**»(٣).

قال ابن تيمية رحمه الله: «النبوة في الآدميين هي من عهد آدم عليه السلام فإنه كان نبيًّا، وكان بنوه يعلمون نبوته وأحواله بالاضطرار»(٤).

دعوته:

دلَّت قصة ابنَيْ آدم عليه السلام على مسائل عقدية وأخلاقية في دعوة آدم عليه السلام، ودلَّت بطريق الأولى على نبوته عليه السلام.

قال تعالى: ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَىْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٢٧﴾ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَىَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِى مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٍ يَدِىَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّىٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٨﴾ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلنَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَٰٓؤُا۟ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُۥ نَفْسُهُۥ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُۥ فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٣٠﴾﴾ [المائدة].

فهذه القصة فيها دلالة على أن أولاد آدم عليه السلام كانوا على رسالة وشريعة وهداية من الله سبحانه وتعالى، وكانوا يتقربون إلى الله تعالى بالقرابين، وكانوا يعرفون أهمية الإخلاص والخوف من الله تعالى، وأنه لا يتقبل إلا ممن كان قائمًا بالتقوى والإخلاص له تعالى، وكانوا يعلمون أن

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٥٩٠) [دار هجر، ط. ١٤٢٢هـ].

(٢) أخرجه ابن حبان في صحيحه (كتاب التاريخ، رقم ٦١٩٠) [الرسالة، ط٢]، والحاكم (كتاب التفسير، رقم ٣٠٣٩) [دار الكتب العلمية، ط١]، وصححه الحاكم وابن كثير على شرط مسلم. انظر: البداية والنهاية (١/ ٢٣٧) [دار هجر، ط١]، وصححه الألباني أيضًا في السلسلة الصحيحة (٦/ ٣٥٩) [مكتبة المعارف، ط١].

(٣) أخرجه الترمذي في سننه (أبواب التفسير، رقم ٣١٤٨) وحسنه، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٣٠٨)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٣٥٤٣) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٤) شرح العقيدة الأصبهانية (١٦٢) [مكتبة الرشد، ط١].

هناك ثوابًا وعقابًا، وأن الظالمين لهم عذاب النار، فهذا وغيره يشعر بأن دعوة آدم عليه السلام كانت قائمة على التوحيد، وإثبات المعاد، والنهي عن الفساد في الأرض بالقتل(١).

وقد جاءت الأدلة من القرآن والسُّنَّة على أن دعوة الأنبياء كلهم واحدة، وأصل دينهم واحد، وهو التوحيد وإفراد الله بالعبادة، وبهذا بعث الله الرسل إلى أممهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤].

وفاته:

توفي آدم عليه السلام يوم الجمعة، كما ورد ذلك في بعض الأحاديث الصحيحة.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير يوم طلعت عليه الشمس يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم وفيه أُدخل الجنة وفيه أُخرج منها ولا تقوم الساعة إلا في يوم الجمعة**»(٢).

وعن أوس بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن من أفضل أيامكم يوم الجمعة؛ فيه خلق آدم، وفيه قبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة...**»(٣).

وأما عن مكان دفنه فقد اختلفت أقوال المؤرخين والمفسرين فيه؛ فقيل: توفي بمكة ودفن بغار أبي قبيس، وقيل: دفن عند مسجد الخيف بمنى، وقيل: في المسجد الحرام بين الكعبة وبين بئر زمزم، وغيرها من الأقوال(٤).

لكن لم يثبت شيء صحيح يستند إليه في ذلك، وهذا عام في قبور الأنبياء عليهم السلام جميعًا، اللَّهُمَّ إلا قبر نبيِّنا محمد ﷺ، أو ما ذكر في قبر إبراهيم الخليل عليه السلام على اختلاف فيه.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن قبور الأنبياء عليهم السلام: أهي هذه القبور التي تزورها الناس اليوم؟ مثل: قبر نوح، وقبر الخليل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ويونس، وإلياس، واليسع،

(١) انظر: تفسير الطبري (٦/ ١٩٤)، وأنبياء الله لأحمد بهجت (٣٣) [دار الشروق، القاهرة، ط٣]، والمسائل المتعلقة بآدم عليه السلام (٨٠٦ ـ ٨٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجمعة، رقم ٨٥٤)، وأبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٠٤٦)، والترمذي (أبواب الجمعة، رقم ٤٩١)، وقال: «وهذا حديث صحيح»، والنسائي (كتاب الجمعة، رقم ١٣٧٣).

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٠٤٧)، والنسائي (كتاب الجمعة، رقم ١٣٧٤)، وابن ماجه (كتاب الجنائز، رقم ١٦٣٦)، وابن حبان (كتاب الرقائق، رقم ٩١٠)، وصححه النووي في الأذكار (١١٥) [دار الفكر]، والألباني في صحيح سنن أبي داود (٤/ ٢١٤).

(٤) انظر: تاريخ الملوك والأمم للطبري (١/ ١٠١) [دار الكتب العلمية، ط١]، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١/ ٢٢٧)، والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ٩٨، ٣٢٦ ـ ٣٢٨)، وغيرها.

وشعيب، وموسى، وزكريا وهو بمسجد دمشق...؟ فأجاب رحمه الله بقوله: «الحمد لله: القبر المتفق عليه هو قبر نبيِّنا ﷺ، وقبر الخليل فيه نزاع، لكن الصحيح الذي عليه الجمهور أنه قبره، وأما يونس، وإلياس، وشعيب، وزكريا فلا يعرف»[(١)].

وقال أيضًا: «حتى قال طائفة من العلماء ـ منهم عبد العزيز الكناني ـ: كل هذه القبور المضافة إلى الأنبياء لا يصح شيء منها، إلا قبر النبي ﷺ»[(٢)].

وقال الشيخ الألباني رحمه الله: «لم يثبت في حديث مرفوع أن إسماعيل عليه السلام، أو غيره من الأنبياء الكرام دفنوا في المسجد الحرام، ولم يرد شيء من ذلك في كتاب من كتب السُّنَّة المعتمدة؛ كالكتب الستة، ومسند أحمد، ومعاجم الطبراني الثلاثة، وغيرها من الدواوين المعروفة... وغاية ما روي في ذلك آثار معضلات، بأسانيد واهيات موقوفات، أخرجها الأزرقي في: «أخبار مكة»، فلا يلتفت إليها، وإن ساقها بعض المبتدعة مساق المسلَّمات»[(٣)].

(١) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٤٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط٢، ١٤٢٥هـ]

(٢) المصدر نفسه (٢٧/ ٤٤٦).

(٣) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد (١٠١) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٢هـ].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: خصائص وفضائل آدم عليه السلام:

كرّم الله آدم وفضَّله بخصائص عظيمة، جاء ذكرها في القرآن والسُّنَّة، **منها**:

١ ـ خَلَقَهُ الله تعالى بيديه الكريمتين، كما قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾ [صَ: ٧٥].

٢ ـ ونفخ فيه من روحه، وهي من خصائصه عليه السلام التي انفرد بها عن سائر الخلق، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ٧٢﴾ [صَ].

وهذه الروح هي من جملة المخلوقات، وأضافه الرب تعالى إلى نفسه المقدسة إضافة خلق وملك، لا كما يزعمه أهل الباطل من الأقوال الفاسدة، التي يعلم بطلانها بضرورة الشرع والعقل.

قال ابن القيم رحمه الله: «الروح الذي نفخ منها في آدم عليه السلام روح مخلوقة غير قديمة، وهي مادة روح آدم، فروحه أولى أن تكون حادثة مخلوقة»[(٤)].

٣ ـ وأَسجد له ملائكته بعد خلقه، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ٧٢ فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ٧٣ إِلَّآ إِبۡلِيسَ

(٤) الروح (٢٨٢) [دار إحياء العلوم، بيروت، ط١].

﴿ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ٧٤﴾ [ص].

٤ ـ وأَدْخله وزوجه جنَّته، كما قال تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥].

وقد جاءت هذه الخصائص مجتمعة في حديث الشفاعة الطويل؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنَّا مع النبي ﷺ في دعوة فرُفع إليه الذِّراع وكانت تعجبه فنهس منها نهسة وقال: «**أنا سيِّد القوم يوم القيامة، هل تدرون بمن؟ يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فيبصرهم الناظر، ويُسمعهم الداني، وتدنو منهم الشمس. فيقول بعض الناس: ألا ترون إلى ما أنتم فيه إلى ما بلغكم؟ ألا تنظرون إلى من يشفع لكم إلى ربكم؟ فيقول بعض الناس: أبوكم آدم، فيأتونه فيقولون: يا آدم أنت أبو البشر خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك، وأسكنك الجنة، ألا تشفع لنا إلى ربك؟**»(١).

ـ المسألة الثانية: صفات آدم عليه السلام:

كان آدم طويل القامة، طوله ستون ذراعًا، وفي غاية الحسن والجمال.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**خلق الله آدم وطوله ستون ذراعًا، ثم قال: اذهب فسلِّم على أولئك الملائكة فاستمع ما يحيونك، تحيتك وتحية ذريتك. فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه: ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم فلم يزل الخلق ينقص حتى الآن**»(٢).

والدليل على حسن الخلقة والجمال: قوله تعالى: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾ [غافر: ٦٤]، وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ٤﴾ [التين]، وآدم هو أصل الإنسان، فما كان الله ليخلقه إلا في أحسن الصُّور.

قال ابن كثير: «فإن الله خلق آدم عليه السلام وصوره بيده الكريمة، ونفخ فيه من روحه، فما كان ليخلق إلا أحسن الأشباه»(٣).

ـ المسألة الثالثة: دعوى توسل آدم عليه السلام بحق النبي ﷺ:

ادعى أهل الأهواء والبدع أن آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة المحرمة عليه في الجنة، توسل بحق نبيّنا محمد ﷺ وجاهه، فقبل الله توبته.

واستدلوا بحديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أنه قال: قال

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤)، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٢٦)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٤١).

(٣) البداية والنهاية (١/ ٩٧).

رسول الله ﷺ: «لما اقترف آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال الله: يا آدم وكيف عرفت محمدًا ولم أخلقه؟ قال: يا رب لأنك لما خلقتني بيدك ونفخت فيَّ من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوبًا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك. قال الله: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلق إلي. ادعني بحقه، فقد غفرت لك، ولولا محمد لما خلقتك»[(١)].

قالوا: إن آدم عليه السلام توسل بالنبي ﷺ قبل وجوده، لا يمكن أن يكون قد توسل بدعائه، وإنما ذلك توسل منه بحق النبي ﷺ وجاهه عند الله[(٢)].

وبطلان هذه الدعوة من عدة أوجه:

أحدها: أن الحديث موضوع وكذب، لم يثبت عن النبي ﷺ، ففي إسناده من هو متهم بالكذب والوضع[(٣)]. قال ابن تيمية: «ليس له أصل، وهو من جنس ما يرويه بعض العامة من الموضوعات، ولا يوجد في أئمة الإسلام من احتج بها، ولا اعتمد عليها»[(٤)].

الثاني: أن آدم عليه السلام قد تلقَّى من ربه كلمات فتاب عليه، ولم يثبت أنه توسل بحق النبي ﷺ أو بجاهه، فلو كان ثابتًا لما عدل عن ذكره المفسرون من السلف، عند تفسيرهم للكلمات.

الثالث: أن التوبة تكون بالذنب والإقرار له والاستغفار منه، ويتضمن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف]، وإذا حصلت المغفرة بالتوبة حصل المقصود بها، ولا حاجة إلى غيره[(٥)].

الرابع: لو كان آدم عليه السلام قد قال هذا، وبه حصلت التوبة لكانت أمة محمد ﷺ أحق به منه، ولأمرهم النبي ﷺ أن يدعوا بهذا الدعاء، وشرعه لهم، لكن لم يأمر أمته به، ولم يشرعه لهم، ولم ينقل ذلك عن أحد من الصحابة الأخيار، ولم ينقل عن أحد من العلماء الأبرار، فدل على فساده وبطلانه.

---

(١) أخرجه الطبراني في الأوسط (٦/٣١٣) [دار الحرمين]، والحاكم في المستدرك (كتاب آيات رسول الله ﷺ، رقم ٤٢٢٨) [دار الكتب العلمية، ط١]، وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٥/٤٨٩) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٢) انظر: تلخيص الاستغاثة لابن كثير (١/٥٢) [مكتبة الغرباء الأثرية، ط١]، وشفاء السقام للسبكي (١٦١) [دار الآفاق الجديدة، ط٢]، وسعادة الدارين في الرد على الفرقتين للسمنودي (١٥٦) [مطبعة جريدة الإسلام، مصر]، وشواهد الحق للنبهاني (١٥٦) [دار الفكر، بيروت].

(٣) انظر: الصارم المنكي في الرد على السبكي لابن عبد الهادي (٦٠) [مكتبة التوعية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي]، والتوسل أنواعه وأحكامه للألباني (١١٥) [المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤].

(٤) الاستغاثة (١/٦٧).

(٥) انظر: الاستغاثة (١/٦٩)، الوجه الثاني والثالث.

الخامس: من المعلوم بالاضطرار أن من هو دون آدم عليه السلام من الكفار والفساق إذا تاب أحدهم إلى الله تاب عليه، وإن لم يقسم عليه بأحد، فكيف يحتاج آدم عليه السلام في توبته ما لا يحتاج إليه أحد من المذنبين لا مؤمن ولا كافر[١].

ـ المسألة الرابعة: مناظرة موسى عليه السلام لآدم عليه السلام:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**احتج آدم وموسى؛ فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة. قال له آدم: يا موسى، اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك بيده، أتلومني على أمر قدَّر الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة!؟ فحجَّ آدمُ موسى، فحجَّ آدمُ موسى**»[٢].

احتج الجبرية بهذا الحديث على فعل المعاصي، وترك الواجبات، بناء على أصلهم الفاسد في احتجاجهم بقدر الله على نفي أفعال العباد الاختيارية، وزعموا أن آدم احتج بالقدر على ما وقع منه من مخالفة الأمر الإلٰهي بالأكل من الشجرة المحرمة[٣].

والجواب من عدة أوجه[٤]:

أحدها: أن آدم عليه السلام لم يحتج بالقدر على فعل المعصية، وإنما احتج بالقدر على المصيبة التي أصابته وذريته، فهو عليه السلام أجلُّ من أن يحتج بالقدر على فعل المعاصي.

الثاني: أن آدم عليه السلام تاب وندم واستغفر من خطيئته، فتاب الله عليه، وهو يدل على أن القدر ليس بحجة في فعل المعاصي؛ إذ لو كان ذلك كذلك لم يكن هناك حاجة تدعو إلى الندم والتضرع والاستغفار، بل كان يكفيه القدر حجة واعتذارًا.

الثالث: أن موسى عليه السلام لم يلمه على فعل المعصية، بل إنما لامه على المصيبة، التي وقعت لبنيه من بعده؛ لأن آدم عليه السلام كان قد تاب من ذنبه فتاب الله عليه، ثم إن موسى أجلُّ من أن يلوم أباه آدم عليه السلام على فعل المعصية، مع علمه بتوبته وقبولها من الله تعالى.

الرابع: لو أن موسى عليه السلام لام آدم عليه السلام على فعل المعصية لأجابه آدم عليه السلام بأنه قد تاب منها، وأن الله تاب

---

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (١/ ١٣١ ـ ١٣٢)، الوجه الرابع والخامس.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب القدر، رقم ٦٦١٤)، ومسلم (كتاب القدر، رقم ٦٧٤٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٧٩)، ومنهاج السُّنَّة (٣/ ٤٣)، وشفاء العليل (١٤).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٣٢٥) و(٨/ ١٠٨، ٣٢١، ٤٥٤) و(١٠/ ١٦٠) و(١١/ ٢٥٩) و(١٧/ ٩٨)، ومنهاج السُّنَّة (٣/ ٨٠)، وشفاء العليل (١٤)، والبداية والنهاية (١/ ٨٥)، وشرح الطحاوية (١٣٦) [مؤسسة الرسالة، ط٢]، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليماني ٢٨٠ [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٧هـ].

عليه، ولقال له: وأنت أيضًا يا موسى قتلت رجلًا لم تؤمر بقتله، ولكن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يجب بذلك، فدلَّ على أن لوم موسى عَلَيْهِ السَّلَامُ لم يكن لأجل المعصية، وإنما كان لأجل المصيبة، ونحو ذلك من الأوجه الكثيرة التي تبطل هذا المذهب وترده.

المصادر والمراجع:

١ ـ «آدم أبو البشر»، لعبد الله بن حسين الموجان.

٢ ـ «آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ»، للبهي الخولي.

٣ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٤ ـ «تحفة النبلاء من قصص الأنبياء»، لابن كثير، انتخب كتابه ابن حجر العسقلاني.

٥ ـ «قصص الأنبياء المعروف بالعرائس»، لأبي إسحاق الثعلبي.

٦ ـ «قصص الأنبياء»، للسعدي.

٧ ـ «قصص الأنبياء القصص الحق»، لشيبة الحمد.

٨ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج٢)، لابن أبي العز.

٩ ـ «المعارف»، لابن قتيبة.

١٠ ـ «المسائل العقدية المتعلقة بآدم»، لألطاف الرحمٰن بن ثناء الله [رسالة ماجستير].

آل البَيت

التعريف لغةً:

الآل: مُشتَق من: آلَ يؤول؛ إذا رجعَ، يُقال: آلَ الرجلُ رعيَّتَه؛ إذا أحسنَ سياستَها. فآل الرجل وآل كلِّ شيء: شخصُه ـ لأنهم يُعبِّرون عنه بآله ـ؛ وهم: أهله وعشيرته وأتباعه وأولياؤه. وتأويل الكلام: عاقبتُه وما يؤول إليه[(١)].

البَيت: هو المأوى والمآب ومجمع الشَّمْل، وجمعه: بيوت وأبيات وأباييت؛ كأقوال وأقاويل. وهو أيضًا: عيال الرَّجل والذين يبيت عندَهم. وبات يفعل كذا؛ إذا فعلَه ليلًا، كما يُقال: ظل يفعل كذا؛ إذا فعله نهارًا[(٢)].

التعريف شرعًا:

آل بيت النبي ﷺ: هم من حرمت عليهم الصدقة، وهم: أزواجه وذريَّته، وقرابته من بني هاشم وبني المطلب، وموالي الرجال منهم[(٣)].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/١٥٩ ـ ١٦٢) [دار الفكر، ط٢]، والقاموس المحيط (١٢٤٥) [مؤسسة الرسالة، ط٥].

(٢) انظر: الصحاح (١/٢٤٤) [دار العلم للملايين، ط٤]، ومقاييس اللغة (١/٣٢٤).

(٣) انظر: المجموع للنووي (٣/٤٦٧) [دار الفكر، بيروت]، ومجموع الفتاوى (٢٢/٤٦٠)، وجلاء الأفهام (٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٥٠) [دار عالم الفوائد، ط١]، وتفسير ابن كثير (٦/٤١٠، ٤١٥) =

سبب التسمية:

سمي آل بيت الرجل بهذا الاسم؛ لأنهم يرجعون ويضافون إليه، ويؤولهم ـ أي: يسوسهم ـ فيكون مآلهم إليه[(١)].

الأسماء الأخرى:

- أهل البيت.
- آل محمد ﷺ.

الحكم:

يجب على المسلم أن يعتقد: أن أهل بيت النبي ﷺ هم أشرف الناس على وجه الأرض فخرًا وحسبًا ونسبًا، فيجب على كل مسلم حفظ حقهم ووصية رسول الله ﷺ فيهم يوم غدير خم، ومعرفة قدرهم ومنزلتهم، وتوليهم، وحبهم، وتوقيرهم، والثناء عليهم، وإكرامهم، والإحسان إليهم، والصلاة والتسليم عليهم، وإنزالهم منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعسف، ولا سيما إذا كانوا متبعين للسُّنَّة النبوية الصحيحة كما كان عليه سلفهم رضي الله عنهم، والحذر من إيذائهم أو الإساءة إليهم أو تنقصهم بقول أو عمل؛ فإن توقيرهم وبرهم من توقير رسول الله ﷺ وبره، وأهل السُّنَّة والجماعة هم أسعد الناس حظًّا في الأخذ بوصيته ﷺ ورعاية حقهم.

ويعتقد المسلم: أن أقرب أهل بيته ﷺ إليه نسبًا وأفضلهم من أقاربه وذريته: هم الذين أدار عليهم الكساء وخصهم بالدعاء.

ويجب على المسلم أن يتولى أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين رضي الله عنهن.

ويعتقد أيضًا: أن من لم يكرمه الله ويهديه للإيمان والإسلام من أهل البيت؛ فلا يفيده شرف النسب شيئًا، ولا تجوز موالاته ومحبته؛ فإن الله تعالى رتَّب الجزاء والثواب على الأعمال لا على الأنساب[(٢)].

الأدلة:

من الأدلة على فَضل آل البيت وعلو مكانتهم: قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب].

وأمر الله تعالى الأمة بالصلاة على

= [دار طيبة، ط٢]، وفتح الباري لابن حجر (٧/٧٨، ١١/١٦٠) [دار المعرفة]، وفضل أهل البيت للعباد (٦) [دار ابن الأثير، ط١].

(١) انظر: جلاء الأفهام (٢٢٩).

(٢) انظر: الشفا للقاضي عياض (٢/٦٠٤، ١١٠٦) [طبعة عيسى البابي الحلبي]، ومجموع الفتاوى (٣/١٥٤ ـ العقيدة الواسطية، ٤/٤٩٦)، وتفسير ابن كثير (٧/٢٠١) [دار طيبة، ط٢]، وفضل أهل البيت للعباد (١٣)، والعقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط لسليمان السحيمي (٥٩) [مكتبة الإمام البخاري بالقاهرة، ط١]، وأصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة لنخبة من العلماء (٢٧٩) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف بالسعودية، ١٤٢١هـ].

نبيِّه محمد ﷺ وعلى آله بالتبع؛ فقال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ۝٥٦﴾ [الأحزاب].

ولما سئل ﷺ: كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله قد علمنا كيف نسلم؟ قال: «**قولوا: اللَّهُمَّ صلِّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم؛ إنك حميد مجيد. اللَّهُمَّ بارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم؛ إنك حميد مجيد**»(١)، وصلاة الله على نبيّه ﷺ معناها: ثناؤه عليه في الملإ الأعلى، وإظهار شرفه وفضله، والعناية به، وإظهار دينه، فأي شرف لأهل البيت أعظم من هذا الشرف؟

وثبت في «صحيح مسلم»، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم**»(٢).

وفي «صحيح مسلم» أيضًا، من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ يومًا فينا خطيبًا بماء يدعى خمًّا ـ بين مكة والمدينة ـ؛ فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكر، ثم قال: «**أما بعد؛ ألا أيها الناس؛ فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله؛ فيه الهدى والنور؛ فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به**»، فحثَّ على كتاب الله ورغَّب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتي؛ أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي**»(٣).

وثبت في «الصحيحين»؛ أن أبا بكر قال لعلي رضي الله عنه: «والذي نفسي بيده؛ لقرابة رسول الله ﷺ أحبّ إليَّ أن أصل من قرابتي»(٤).

والأحاديث والآثار في هذا الباب كثيرة معلومة.

۞ أقوال أهل العلم:

قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: «ومن أحسن القول في أصحاب رسول الله ﷺ، وأزواجه الطاهرات من كل دنس، وذرياته المقدسين من كل رجس فقد برئ من النفاق»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، برقم ٣٣٧٠)، ومسلم (كتاب الصلاة، برقم ٤٠٦) ـ وعنده: «كما صليت على آل إبراهيم... كما باركت على آل إبراهيم» ـ، من حديث كعب بن عجرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، برقم ٢٢٧٦).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم برقم ٢٤٠٨).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، برقم ٣٧١٢)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير، برقم ١٧٥٩)، من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وفيه قصة.

(٥) العقيدة الطحاوية (٣٠) [دار ابن حزم، بيروت، ط١].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في بيان عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة ـ: «ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ؛ حيث قال يوم غدير خم: «**أذكركم الله في أهل بيتي**»، وقال أيضًا للعباس عمه ـ وقد اشتكى إليه أن بعض قريش يجفو بني هاشم ـ فقال: «**والذي نفسي بيده؛ لا يؤمنون حتى يحبوكم لله ولقرابتي**»... ويتولون أزواج رسول الله ﷺ ـ أمهات المؤمنين ـ، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة، خصوصًا: خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أم أكثر أولاده، أول من آمن به وعاضده على أمره، وكان لها منه المنزلة العالية، والصديقة بنت الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا...، ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وأن يتبرأ أيضًا من طريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل، ويمسكون عما شجر بين الصحابة...»[(١)].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا تنكر الوصاة بأهل البيت، والأمر بالإحسان إليهم، واحترامهم وإكرامهم؛ فإنهم من ذرية طاهرة، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخرًا وحسبًا ونسبًا، ولا سيما إذا كانوا متبعين للسُّنَّة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية، كما كان عليه سلفهم؛ كالعباس وبنيه، وعلي وأهل بيته وذريته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حقوق آل البيت:

١ ـ دخولهم في الصلاة والسلام على النبي ﷺ.

حكم الصلاة والسلام عليهم؛ فنقول: الصلاة عليهم مشروعة مع الصلاة على النبي ﷺ بالإجماع، وجائزة مفردة. والسلام له نفس حكم الصلاة؛ بل هو أوسع وأعم في المشروعية والجواز.

٢ ـ اعتقاد فضلهم:

أهل السُّنَّة والجماعة يعتقدون وجوب محبة أهل بيت رسول الله ﷺ، ويعرفون ما يجب لهم من الحقوق، ويتولونهم جميعًا، ويحفظون وصية النبي ﷺ فيهم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ: «ولا ريب أن لآل محمد ﷺ حقًّا على الأمة لا يشركهم فيه غيرهم، ويستحقون من زيادة المحبة والموالاة ما لا يستحقه سائر بطون قريش»[(٣)].

٣ ـ حقهم من الغنيمة والفيء:

ومن حقوق آل البيت التي يجب رعايتها: ما جعل الله لهم من الغنيمة الفيء، وهو الخُمُس، قال تعالى: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الأنفال]،

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ١٥٤ ـ العقيدة الواسطيّة).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/ ٢٠١).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية (٤/ ٣٦٣).

وقال: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الحشر: ٧].

قال الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويجب تفقد من في بلاد المسلمين من ذوي القربى، ويعطون ما فرض الله ورسوله، من الحق في الفيء والغنيمة، فإن هذا من آكد الحقوق وألزمها، لمكانهم من رسول الله ﷺ، والمراد بهم من عرف التوحيد والتزمه، وأهل الإسلام ما صالوا على من عاداهم إلا بسيف النبوة وسلطانها»[(١)].

ـ **المسألة الثانية: تحريم الانتساب إلى آل البيت بغير حق:**

ومن المسائل المتعلقة أيضًا[(٢)]: التنبيه على تحريم الانتساب بغير حق إلى أهل البيت، وأن من وقع في هذا المحذور وانتسب لهذا النسب الشريف بغير حق فقد وقع في الحرام، وتشبع بما لم يعط، وقد قال النبي ﷺ: «**المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبي زور**»[(٣)]، وقال أيضًا: «**من ادَّعى قومًا ليس له فيهم؛ فليتبوأ مقعده من النار**»[(٤)].

ـ **المسألة الثالثة: أهل الكساء:**

وهم أخص آل بيت النبي ﷺ، وهم: علي وفاطمة والحسن والحسين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، والدليل على تقديمهم في الفضل على باقي أهل البيت من قرابة رسول الله ﷺ وذريته: ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا قالت: خرج النبي ﷺ غداة وعليه مرط مرحل[(٥)] من شعر أسود، فجاء الحسن بن علي فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء علي فأدخله، ثم قال: «﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب]»[(٦)]، ولا يعني هذا قصر أهل البيت على هؤلاء الأربعة؛ بل فيه دلالة على أنهم أخص أهل بيت النبي ﷺ وأولى بالدخول فيهم من غيرهم[(٧)].

---

(١) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٤/ ٧٠) [ط٦، ١٤١٧هـ].

(٢) انظر: فضل أهل البيت للعباد (٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب النكاح، برقم ٥٢١٩)، ومسلم (كتاب اللباس والزينة، برقم ٢١٣٠)، من حديث أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا. وأخرجه مسلم أيضًا (كتاب اللباس والزينة، برقم ٢١٢٩)، من حديث أم المؤمنين عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا.

(٤) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، برقم ٣٥٠٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، برقم ٦١)، من حديث أبي ذر الغفاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، واللفظ للبخاري.

(٥) **المرط**: كساء يتغطى به، **والمرحل**: هو الذي عليه صورة رحال الإبل.

(٦) أخرجه مسلم (كتاب فضائل الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ برقم ٢٤٢٤).

(٧) انظر: آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة لطه حامد الدليمي (٢٩ ـ ٣٠).

ـ المسألة الرابعة: شرف النسب لا ينفع مع عدم الإيمان:

وأما الدليل على أن شرف النسب لا ينفع مع عدم الإيمان: قول الله ﷻ: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْۚ﴾ [الحُجُرات: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۚ﴾ [الأنعام: ١٣٢]، وقول النبي ﷺ: «**ومن بطَّأ به عمله لم يسرع به نسبه**»[(١)]؛ والمعنى[(٢)]: أن من أبطأ به عمله في بلوغ الدرجات العالية في الجنة أو كان عمله ناقصًا؛ لم يسرع به نسبه في بلوغ هذه الدرجات؛ فينبغي ألا يتكل على شرف النسب وفضيلة الآباء ويقصر في العمل!

وثبت في «الصحيحين»[(٣)]، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام رسول الله ﷺ حين أنزل الله ﷿: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء] قال: «**يا معشر قريش ـ أو كلمة نحوها ـ؛ اشتروا أنفسكم، لا أغني عنكم من الله شيئًا! يا بني عبد مناف؛ لا أغني عنكم من الله شيئًا! يا عباس بن عبد المطلب؛ لا أغني عنك من الله شيئًا! ويا صفية عمة رسول الله؛ لا أغني عنك من الله شيئًا! ويا فاطمة بنت محمد؛ سليني ما شئت من مالي، لا أغني عنك من الله شيئا**»؛ ففي الحديث دلالة ظاهرة على أن الجزاء والثواب مرتّب على الأعمال لا على الأنساب، وهؤلاء المذكورون في الحديث هم من أهل بيته ﷺ.

ـ المسألة الخامسة: شرف النسب لا يقتضي التقديم مطلقًا:

وأما الدليل على أن شرف النسب لا يقتضي التقديم مطلقًا: فهو ما جاء في تقديم النبي ﷺ أبا بكر للصلاة مع وجود العباس وعلي رضي الله عنهم. فقد روى البخاري في «صحيحه» عن عائشة رضي الله عنها قالت: لما مرض رسول الله ﷺ مرضه الذي مات فيه، فحضرت الصلاة، فأذّن فقال: «**مروا أبا بكر فليصل بالناس**» الحديث[(٤)].

وعنها رضي الله عنها قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: «**ادعي لي أبا بكر، أباك، وأخاك، حتى أكتب كتابًا، فإني أخاف أن يتمنى متمن ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر**»[(٥)]. فلو كان هناك من هو أفضل

(١) قطعة من حديث طويل رواه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، برقم ٢٦٩٩)، من رواية أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٧/ ٢٢)، وجامع العلوم والحكم (٢/ ٣٠٨) [مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٨، ١٤١٩هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الوصايا، برقم ٢٧٥٣)، ومسلم (كتاب الإيمان، برقم ٢٠٤).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأذان، رقم ٦٦٤)، ومسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤١٨).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب المرضى، رقم ٥٦٦٦)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، رقم ٢٣٧٨)، واللفظ له.

من أبي بكر الصديق رضي الله عنه لقدّمه النبي ﷺ.

- المسألة السادسة: دخول زوجات النبي ﷺ في أهل بيته:

آية التطهير إنما نزلت في نساء النبي ﷺ، كما قال الله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴿٣٢﴾ وَقَرۡنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجۡنَ تَبَرُّجَ ٱلۡجَٰهِلِيَّةِ ٱلۡأُولَىٰۖ وَأَقِمۡنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعۡنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴿٣٣﴾ وَٱذۡكُرۡنَ مَا يُتۡلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلۡحِكۡمَةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴿٣٤﴾﴾ [الأحزاب]، فالذي يراعي سياق هذه الآيات يوقن أنها في نساء النبي ﷺ خاصة[(١)].

ومما يؤكد أنّ الآية لم تنزل في أصحاب الكساء رضي الله عنهم بل في نساء النبي خاصة: حديث الكساء نفسه، ذلك أنّ رسول الله ﷺ في حديث الكساء دعا لأصحاب الكساء بأن يذهب الله عنهم الرجس، فإذا كانت الآية نزلت فيهم وقد أخبر الله فيها بإذهاب الرجس فما الداعي لدعاء كهذا من رسول الله ﷺ؟! وإنما أراد رسول الله من دعاءه هذا أن يضم الله عز وجل أصحاب الكساء وهم من أهل بيته بلا ريب إلى نسائه اللاتي نزلت فيهن الآية في المعنى الذي تضمنته الآية وهو إرادة التطهير ورفع الرجس.

ومن صريح الأدلة الدالة على دخول زوجاته ﷺ في أهل بيته: حديث الإفك الذي رواه الشيخان وفيه أن النبي ﷺ قال: «**من يعذرني من رجل بلغني أذاه في أهل بيتي...**»[(٢)]. فقد وصف النبي ﷺ زوجه عائشة المصون المبرأة من فوق سبع سماوات بأنها من أهل بيته.

ومن الأدلة على ذلك أيضًا: حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**اللَّهُمَّ اجعل رزق آل محمد قوتًا**»[(٣)]. ولا ريب أن أزواجه من آله ﷺ[(٤)].

- المسألة السابعة: ادعاء عصمة أهل البيت:

الحق في هذه المسألة أن علو منزلة أهل البيت ورفيع مكانتهم ليس دليلًا على عصمتهم، فهم وإن كانوا على مرتبة رفيعة من الفضل، إلا أنهم معرّضون للوقوع في الذنب والخطأ غير معصومين من الوقوع فيه، شأنهم شأن سائر البشر

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٤١٠) [دار طيبة، ط٢].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٧٥٠)، ومسلم (كتاب التوبة، رقم ٢٧٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٤٦٠)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠٥٥)، واللفظ له.

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١٧/ ٣٠٢)، والإنصاف للمرداوي (٢/ ٧٩)، وجلاء الأفهام لابن القيم (٢١٦) [دار العروبة، ط٢، ١٤٠٧هـ].

غير الأنبياء. وأما قوله تعالى في حقهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ۝٣٣﴾ [الأحزاب]، فقد جاء تفسير هذه الآية في قوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيرًا**»(١).

فطلب ﷺ من الله لهم إذهاب الرجس والتطهير؛ لأن الإرادة الواردة في الآية ليست الإرادة الكونية التي تستلزم وقوع المراد، وإنما هي الإرادة الشرعية المتضمنة للمحبة والرضا، فالآية ليس فيها إخبار بطهارة أهل البيت وذهاب الرجس عنهم، وإنما فيها الأمر لهم بما يوجب طهارتهم وذهاب الرجس عنهم(٢).

الثمرات:

من أبرز الثمرات المترتبة على اعتقاد فضل أهل البيت وعلو مكانتهم: إثبات تفاضل المؤمنين في الإيمان ـ وهذا التفاضل يكون بأعمال القلوب وبأعمال الجوارح ـ، وأن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. وفي هذا ردٌّ على المرجئة من الجهمية والكلابية والكرامية والأشاعرة وغيرهم، ومن وافقهم كالمعتزلة والخوارج، النافين لذلك، والقائلين بأن الإيمان شيء واحد لا يتعدد، وأهله فيه سواء؛ فهو لا يزيد ولا ينقص!

ومن الثمرات أيضًا: أن العبد إذا علم أن مقياس التفاضل بين الخلق في الشرع إنما هو بالتفاضل بينهم في العبودية، وأن أفضل الخلق أكملهم وأتمهم عبودية لله؛ «فكمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله، وكلما ازداد العبد تحقيقًا للعبودية؛ ازداد كماله وعلت درجته»(٣)، وأن النسب لا ينفع صاحبه إذا لم يأت بالإيمان والإسلام؛ كان في ذلك أكبر الأثر في حثّه وتحريضه على السعي لتحقيق العبودية لله تعالى على أكمل صورها؛ مما يقوي إيمانه بربه، ويزيد يقينه بوعده ﷻ وموعوده.

مذهب المخالفين:

قصر جمهور الشيعة أهل البيت على أصحاب الكساء الخمسة؛ وهم: النبي ﷺ، وعلي، وفاطمة، والحسن، والحسين، وأجمعوا على عدم دخول أمهات المؤمنين في مسمى آل البيت(٤)!

(١) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب، رقم ٣٨٧١) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٤٤/١٧٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب التفسير، رقم ٣٥٥٨) وصححه، وصححه الألباني في تعليقه على جامع الترمذي.

(٢) انظر: منهاج السُّنَّة (٤/٢١) [جامعة الإمام، ط١]، والعقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط (٣٦٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/١٧٦).

(٤) انظر: تفسير فرات الكوفي (١٢٣) [المطبعة الحيدريَّة بالنجف]، وتفسير القمِّي (٢/١٩٣) [مطبعة النجف، ط٢، ١٣٨٧هـ]، وبحار الأنوار للمجلسي (٣٥/٢١٧، =

ثم غلوا فيهم، وادَّعوا عصمتهم، وقدَّموهم على الأنبياء والمرسلين ـ بما فيهم أولو العزم ـ، ووصفوهم بصفات الألوهية والربوبية، ومنهم من يتوسل بهم ويتخذهم أربابًا من دون الله تعالى(١)! وهم مع ذلك يبغضون الصحابة ويسبونهم ويكفِّرون عامتهم، ويطعنون في أمهات المؤمنين ويكفِّرونهم، وفي أولاد النبي ﷺ، وباقي أولاد بني هاشم(٢)! فهم غلاة في أصحاب الكساء، نواصب في الصحابة وباقي أهل البيت!

كما أنهم يكفِّرون بعض بني فاطمة؛ كزيد بن علي بن الحسين، وبني العباس(٣).

وعلى النقيض من ذلك: تعرض النواصب ـ من الخوارج وبعض المعتزلة وغيرهم ـ للطعن في أهل البيت ـ كعلي وغيره ـ بالقول والعمل(٤).

والسُّنَّة وسط بين الغالي والجافي؛ فأهل السُّنَّة وسط بين الإفراط والتفريط والغلو والجفاء؛ فيعطون لكل ذي حق حقّه، ويتولون أهل الدين والاستقامة من أهل البيت وغيرهم، ويتبرؤون ممن خالف السُّنَّة وانحرف عن نهج السلامة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لنخبة من العلماء.

٢ ـ «تفسير القرآن العظيم» (ج٦، ٧)، لابن كثير.

٣ ـ «جلاء الأفهام»، لابن القيم.

٤ ـ «العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط»، لسليمان السحيمي.

٥ ـ «فتح الباري» (ج٧، ١١)، لابن حجر.

٦ ـ «فضل أهل البيت»، لعبد المحسن العباد.

٧ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٣، ٢٢)، لابن تيمية.

٨ ـ «المجموع شرح المهذب» (ج٣)، للنووي.

= ٣٣٣) [مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ]

(١) انظر: بصائر الدرجات الكبرى للصفار (٥/٢٤٧) [طبعة إيران، ١٢٨٥هـ]، والفصول المهمة في أصول الأئمة للحر العاملي (١٥١) [مكتبة بصيرتي بقم]، وبحار الأنوار للمجلسي (٢٣/٩٧، ١٠١، ٨٦/٢٤٠، ١٠١/٣٦٩). وانظر للتفصيل: أصول مذهب الشيعة للقفاري (١/٣٠٧ ـ ٣٩٩، ٢/٤٢٧ ـ ٥٢٤، ٦١٣، ٧٧٥).

(٢) انظر: تفسير العياشي (١/١٩٩) [المكتبة العلمية بطهران]، وتفسير الصافي (١/٣٨٩) [مؤسسة الأعلمي]، وبحار الأنوار للمجلسي (٢٢/٢٢٧). وانظر للتفصيل: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٢/٧١٦ ـ ٧٣٧).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٦٥) [مكتبة النهضة المصرية، ١٣٨٩هـ]، والفرق بين الفرق (٢٥) [دار الآفاق الجديدة].

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين (١/١٧٦)، والتبصير في الدين للإسفرائيني (٤٥، ٦٨) [عالم الكتب ببيروت، ط١، ١٤٠٣هـ]، والمِلَل والنِّحل للشهرستاني (٤٩) [دار الفكر ببيروت]، ومجموع الفتاوى (١٩/٨٩).

٩ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية» (ج٧)، لابن تيمية.

١٠ ـ «المنهاج في شعب الإيمان» (ج٢)، للحليمي.

الأبرار

التعريف لغةً:

الأبرار في اللغة: جمع بَرّ، وهو اسم فاعل من الفعل: بَرَّ، يقال: رجل بَرٌّ من قوم أبرار، وبارٌّ من قوم بررة، والمصدر: البِرُّ.

والبِرُّ في اللغة: يأتي بمعنى: الصدق، والصلاح، والصِّلة، والطاعة، والخير.

يقال: بَرَّ فلان بوعده؛ أي: صدق، وبرَّت يمينه؛ أي: صَدَقَت، ومن ذلك قولهم: يَبَرُّ ربَّه؛ أي: يُطيعه، وهو من الصِّدق، والبَرُّ: هو الصادق، والبيع المبرور: الذي لا شبهة فيه ولا كذب ولا خيانة.

قال ابن الأعرابي: «البِرُّ: فعل كل خير من أي ضرب كان»[(١)].

ويقال: بَرَّ يَبَرُّ؛ إذا صَلَح، وبَرَّ في يَمِينه يَبَرّ؛ إذا صَدَقه ولم يَحْنَثْ، وبَرَّ رَحِمَه يَبَرّ؛ إذا وَصَله، وبَرّ يَبَرّ؛ إذا هُدِي، وإبرار القَسَم: إجابة المقسم إلى ما أقسم عليه[(٢)].

التعريف شرعًا:

الأبرار: هم الذين قاموا بأداء ما أمر الله به، واجتناب ما نهى عنه، باطنًا وظاهرًا، فبرَّت بواطنهم بالإيمان وسلامة القلب، وبرَّت جوارحهم بأعمال الخير وصالح الأخلاق.

قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأبرار: جمع بَرّ، وهم الذين برّوا الله بأداء فرائضه، واجتناب محارمه. وقد كان الحسن يقول: هم الذين لا يؤذون شيئًا حتى الذَّرّ»[(٣)].

وقال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريف الأبرار: «هم: الذين برّت قلوبهم، بما فيها من محبة الله ومعرفته، والأخلاق الجميلة، فبرَّت جوارحهم، واستعملوها بأعمال البرِّ»[(٤)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعاني اللغوية المذكورة للبر (الصدق، والصلاح، والصلة، والطاعة، والخير) مندرجة تحت المعنى الشرعي العام للبر (اسم جامع للخيرات كلها؛

(١) لسان العرب (٤/ ٥٥).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ١٧٧) [دار الجيل، ط٢]، وتهذيب اللغة (١٥/ ١٣٧ ـ ١٣٨) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م]، ولسان العرب (٤/ ٥٢ ـ ٥٣) [دار صادر، ط١].

(٣) تفسير الطبري (٢٤/ ٢٩٠).

(٤) تفسير السعدي (٩٠١) [مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ].

خيرات الدنيا والآخرة)، فالمعنى الشرعي أعم من المعنى اللغوي من هذه الجهة.

ومن جهة أخرى؛ فإن البر الشرعي الذي يحمد الإنسان عليه، ويثاب عليه من الشارع هو ما كان من هذه الأعمال خالصًا لوجه الله، صوابًا على وفق سُنَّة مصطفاه ﷺ، فقد يعمل العامل شيئًا من أعمال الصلة والصدقة ولا يريد به وجه الله، أو لا يوافق فيه السُّنَّة، فلا يشمله المسمى الشرعي للبر، ولا يكون من الأبرار عند الله بذلك، ومن هذه الجهة فالمعنى الشرعي أخص من المعنى اللغوي.

سبب التسمية:

إنما سمي الأبرار بذلك لقيامهم بأعمال الخير الباطنة والظاهرة، وملازمتهم لها، وتحلّيهم بمقتضاها، حتى صارت وصفًا لازمًا لهم.

الحكم:

الحكم الشرعي للبر يختلف بحسب ما يندرج في هذا الاسم من أعمال البر والخير، فعلًا وتركًا، باطنًا وظاهرًا.

فما دلّ الدليل على وجوبه منها حُكِم بوجوبه، وما دلَّ على استحبابه حكم باستحبابه.

وأما الحكم الأخروي للأبرار، فهو الوعد بالجنة والنعيم، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار]، وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾ [المطففين].

الحقيقة:

البر اسم شامل لجميع أنواع الخير والكمال، فيندرج في مسماه سائر أنواع العبادة والطاعة والتقوى، وجميع شعب الإيمان القولية والفعلية والاعتقادية، ولذا يكثر التعبير ببرِّ القلب، وهو أن يجد طعم الإيمان وحلاوته في القلب، ويلزم عن ذلك أو يجد الطمأنينة والانشراح والفرح بالإيمان في قلبه، كما أن من لازمه مفارقة جميع المعاصي[1].

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله: ﷺ «**الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة**»[2].

قال سفيان رحمه الله: «تفسير المبرور: طيب الكلام، وإطعام الطعام».

وقيل: هو المقبول، المقابل بالبر، وهو الثواب، يقال: برَّ الله حجه؛ أي: أثابه على حجه، ومن علامة البر أن يرجع خيرًا مما كان، ولا يعاود المعاصي.

المنزلة:

لقد بيَّن الله في كتابه علو منزلة

(١) انظر: الرسالة التبوكية (٨) [مكتبة المدني].
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الحج، رقم ١٧٧٣)، ومسلم (كتاب الحج، رقم ١٣٤٩).

الأبرار، وسمو قدرهم في الجنة، فقال عزَّ من قائل: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ﴿٢٠﴾ يَشۡهَدُهُ ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢١﴾ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ تَعۡرِفُ فِي وُجُوهِهِمۡ نَضۡرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ يُسۡقَوۡنَ مِن رَّحِيقٖ مَّخۡتُومٍ ﴿٢٥﴾ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسۡنِيمٍ ﴿٢٧﴾ عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [المطففين].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعۡنَا مُنَادِيٗا يُنَادِي لِلۡإِيمَٰنِ أَنۡ ءَامِنُواْ بِرَبِّكُمۡ فَـَٔامَنَّاۚ رَبَّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرۡ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ ٱلۡأَبۡرَارِ ﴿١٩٣﴾﴾ [آل عمران].

وقال تعالى بعدها ببضع آيات: ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا نُزُلٗا مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِۗ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيۡرٞ لِّلۡأَبۡرَارِ ﴿١٩٨﴾﴾ [آل عمران].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ يَشۡرَبُونَ مِن كَأۡسٖ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴿٥﴾﴾ [الإنسان].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِي نَعِيمٖ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار]، و: [المطففين: ٢٢].

وقال جَلَّ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾﴾ [المطففين].

وأما من السُّنَّة:

فعن معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إن الله يحب الأبرار الأتقياء الأخفياء، الذين إذا غابوا لم يُفتقدوا، وإن حضروا لم يدعوا، ولم يعرفوا، قلوبهم مصابيح الهدى، يخرجون من كلّ غبراء مظلمة**»[1].

أقوال أهل العلم:

قال مالك بن دينار رحمه الله: «إن الأبرار تغلي قلوبهم بأعمال البر، وإن الفجار تغلي قلوبهم بأعمال الفجور»[2].

وقال ابن القيم رحمه الله: «حقيقة البر هو الكمال المطلوب من الشيء، والمنافع التي فيه والخير»[3].

وقال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «البر... يدخل فيه جميع الطاعات الباطنة؛ كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، والطاعات الظاهرة؛ كإنفاق الأموال فيما يحبه الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والوفاء بالعهد، والصبر على الأقدار؛ كالمرض والفقر، وعلى الطاعات؛ كالصبر عند لقاء العدو»[4].

المراتب:

لفظ الأبرار من الألفاظ التي تختلف

---

(١) أخرجه ابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٣٩٨٩)، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ١٧٩) [دار العربية، ط٢]: (فيه عبد الله بن لهيعة، وهو ضعيف)، وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (رقم ٢٠٢٩).
وأخرجه الحاكم في المستدرك (كتاب الإيمان، رقم ٤) من طريق آخر، وصححه.

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥٦/ ٤٠٣) [دار الفكر، ١٩٩٥م].

(٣) الرسالة التبوكية (٧).

(٤) جامع العلوم والحكم (٢/ ٩٩) [موسسة الرسالة، ط٧، ١٤٢٢هـ].

دلالتها باعتبار الاقتران والانفراد، فله **حالتان:**

الحالة الأولى: الانفراد؛ أي: أن يذكر اسم الأبرار في نصٍّ بمفرده، من غير ذكر (المقربين أو السابقين) في ذلك النص، فإنه يشمل كل تقيٍّ، من السابقين والمقتصدين، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار].

الحالة الثانية: الاقتران؛ أي: أن يذكر اسم الأبرار مقرونًا باسم المقربين في نصٍّ واحد، فيكون لكلٍّ منهما تفسيرًا، فيدل كل اسم منهما على مرتبة من مراتب أهل الجنة.

فالمرتبة الأولى: مرتبة السابقين؛ وهم المقربون، وهم الأعلى في الدرجة، إذا تقربوا إلى الله بالنوافل بعد أداء الفرائض بحسب الإمكان، وترك المكروه والمحرم، فمرتبتهم هي مرتبة الفضل بعد العدل.

والمرتبة الثانية: مرتبة الأبرار؛ وهم أصحاب الميمنة، وهم الذين تقربوا إلى الله بأداء الفرائض الواجبة، وترك المحرمات ظاهرًا وباطنًا، ومرتبتهم هي مرتبة العدل.

وقد جاء ذكر هاتين المرتبتين من مراتب أهل الجنة والقرن بينهما في عدة سور، ومن ذلك ما جاء في سورة المطففين في شراب الأبرار: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ۝١٨ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۝١٩ كِتَٰبٌ مَّرْقُومٌ ۝٢٠ يَشْهَدُهُ ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝٢١ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝٢٢ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ۝٢٣ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ۝٢٤ يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ ۝٢٥ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ۝٢٦ وَمِزَاجُهُۥ مِن تَسْنِيمٍ ۝٢٧ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ۝٢٨﴾ [المطففين].

ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره عن عين تسنيم: «يشرب بها المقربون صِرْفًا، ويمزج لأصحاب اليمين مزجًا» وروي نحوه عن قتادة وغيره(١).

المسائل المتعلقة:

- قولهم: (حسنات الأبرار سيئات المقربين):

هذه المقالة نقلت عن الجنيد، ونقلت عن غيره. وهي مبنية على ما تقدم في المراتب، وأن مرتبة السابقين المقربين فوق منزلة الأبرار من أصحاب اليمين.

ولهذه العبارة معنيان صحيحان، ومعنى فاسد، **فالمعنيان الصحيحان:**

أحدهما: أن أعلى حال للأبرار، مشابهة لأدنى حال للمقربين، وبيان ذلك: أن المقربين حالهم هي الحال العليا، فهم ملازمون للنوافل مع

---

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٤/ ٣٠١) [الرسالة، ط١].

الفرائض، واجتناب المحرمات مع المكروهات.

وأما الأبرار فحالهم دون ذلك، فهم يقتصرون على فعل الواجبات، وترك المحرمات.

وهذا الاقتصار من الأبرار يعتبر كالسيّئة بالنظر لحال المقربين، فقرن بين الحالتين من هذه الجهة، وسميت تلك ذنوبًا لعظم مقدار فاعلها، لا لذاتها، ولا حملًا لها على المعنى الحقيقي للذنوب.

ولذا كان من طريقة المقربين استغفار الله من التقصير عن فعل الواجبات والمستحبات أيضًا؛ كترك الذكر المستحب، فاعتبروها كالذنوب، بل ربما اعتبروا الانشغال بالمفضول عن الفاضل كذلك، والله أعلم.

وعلى هذا المعنى؛ فإن السيئات في هذه المقالة لم يقصد بها معناها الشرعي ما يعاقب تاركه، ولكن معناها: ما يخرج صاحبه من المقام الأعلى إلى ما هو دونه، فإن هذا مما يسوء الطالب للمقام الأعلى.

والمعنى الثاني: أن من العباد من يؤمر بفعل، يكون حسنًا منه، إما واجبًا، وإما مستحبًّا؛ لأن هذا مبلغ علمه وقدرته، ولكن من هو أعلم وأقدر منه لا يؤمر بذلك الفعل، بل يؤمر بما هو أعلى منه، إذ لو اقتصر الثاني على ما فعله الأول لكان ذلك سيئة في حقِّه، ومثال ذلك: أن العامي يؤمر بسؤال العلماء، وتقليدهم، وذلك حسن منه، ولكن العالم ـ القادر على الاجتهاد ـ لو فعل ذلك التقليد لكان سيئة في حقِّه، فالأول كحال الأبرار، والثاني كحال المقربين.

والمعنى الفاسد لهذه العبارة: أن تحمل الحسنات والسيئات على المعنى الشرعي، فيعتقد أن نفس الحسنة التي أمر الله بها جميع الناس من عبادات الظاهر والباطن كالصلاة والتوكل تكون سيئات في حق المقربين، فهذا قول فاسد[1].

الفروق:

الفرق بين البر والتقوى:

لفظ البر إذا أطلق تناول جميع ما أمر الله به، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ۝١٣ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ ۝١٤﴾ [الانفطار].

وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩].

(١) انظر: تفسير القرطبي (١/٣٠٩) [دار الشعب]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/٧٧) و(١٥/٥١)، وجامع الرسائل له (١/٢٥١ ـ ٢٥٥)، ومختصر الفتاوى المصرية له (١/١٠٧) [دار ابن القيم، ط٢، ١٤٠٦هـ]، ومدارج السالكين (١/٢٥٧) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ]، والموافقات للشاطبي (٣/٢٤٥ ـ ٢٤٧) (٤/٦٣) [دار المعرفة]، وعمدة القاري للعيني (٧/١٨٠) (٢٢/٢٧٩) [دار إحياء التراث العربي].

وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة].

فالبر إذا أطلق كان مسمّاه مسمى التقوى، والتقوى إذا أطلقت كان مسمّاها مسمى البر، ثم قد يجمع بينهما، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

فيفسر كل واحد منهما بتفسير.

فقيل: يفسر البر بفعل المأمورات، والتقوى بترك المحظورات(١).

وقيل: إن «الفرق بينهما فرق بين السبب المقصود لغيره، والغاية المقصودة لنفسها. فإن البر مطلوب لذاته؛ إذ هو كمال العبد وصلاحه الذي لا صلاح له بدونه. وأما التقوى فهي الطريق الموصل إلى البر، والوسيلة إليه، ولفظها يدل على هذا...؛ فلفظها دالٌّ على أنها من الوقاية؛ فإن المتقي قد جعل بينه وبين النار وقاية، والوقاية من باب دفع الضر»(٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠/ ١٣٥).
(٢) الرسالة التبوكية (١١).

المصادر والمراجع:

١ ـ «أدب الدين والدنيا»، للماوردي.
٢ ـ «البر في القرآن الكريم»، لهناء عبد الله سليمان أبو داود [أطروحة ماجستير في جامعة أم القرى].
٣ ـ «البر والصِّلة»، لابن الجوزي.
٤ ـ «البر والصِّلة»، للحسين بن الحسن المروزي.
٥ ـ «تفسير الطبري».
٦ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب الحنبلي.
٧ ـ «جامع الرسائل»، لابن تيمية.
٨ ـ «الرسالة التبوكية» (زاد المهاجر إلى ربه)، لابن القيم.
٩ ـ «طريق الهجرتين»، لابن القيم.
١٠ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

إبراهيم عليه السلام

اسمه ونسبه:

إبراهيم بن آزر ـ ويقال له: تارخ ـ بن ناحور بن ساروغ بن راغو بن فالغ بن عابر بن شالخ بن أرفخشد بن سام بن نوح عليه السلام(٣).

(٣) انظر: تاريخ الرسل والملوك لابن جرير (١/ ٢٣٣) [دار المعارف، مصر]، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١/ ٢٥٨) [دار الكتب العلمية، ط١]، والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ٣٢٤) [دار هجر، ط١].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «لا يختلف جمهور أهل النسب ولا أهل الكتاب في ذلك، إلا في النطق ببعض هذه الأسماء»[(١)].

معنى اسمه لغة:

قال بعض أهل العلم: إن إبراهيم بالعربية وبالسريانية معناه: أب راحم؛ لرحمته بالأطفال[(٢)].

مولده ونشأته:

ولد الخليل إبراهيم عليه السلام في زمن الملك نمرود بن كنعان، الذي كان ملكًا للشرق والغرب، وهذا الذي عليه عامة السلف من أهل العلم، واختلف أهل العلم في الموضع الذي كان منه، وفي الموضع الذي ولد فيه واستقر به على أقوال، ومما قيل في ذلك: إنه ولد بحرَّان أرض الكنعانيين، ثم نقله أبوه إلى بابل أرض الكلدانيين، وقيل: العكس، وأنه ولد ببابل وانتقل إلى بلاد المقدس، واستقر بأرض الكشدانيين بحرّان[(٣)].

وقد نشأ إبراهيم عليه السلام نشأة صالحة حسنة، وأنبته الله نباتًا حسنًا، وقد آتاه الله رشده وعلَّمه الحكمة منذ كان صغيرًا[(٤)]، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ۝٥١﴾ [الأنبياء].

وقد أراه الله تعالى ملكوت السماوات والأرض، فكان أعظم الناس يقينًا وعلمًا، وقوة في دين الله، ورحمة بالعباد؛ قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ۝٧٥﴾ [الأنعام].

نبوته:

دلَّ على نبوة إبراهيم عليه السلام القرآن والسُّنَّة:

فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ۝٨٤﴾ [آل عمران]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّۦنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيْمَٰنَ ۚ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ۝١٦٣ وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ ۚ﴾ [النساء]، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ

(١) فتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٨٩) [دار المعرفة، ١٣٧٩هـ].

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٢/ ٣٤٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٤٨).

(٣) انظر: تاريخ الرسل والملوك لابن جرير (١/ ٢٣٣)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١/ ٢٥٨)، والبداية والنهاية (١/ ٣٢٤).

(٤) انظر: البداية والنهاية (١/ ٤٠٢)، وقصص الأنبياء للسعدي (٤٤) [أضواء السلف، ط١].

﴿مِن قَبْلِهِمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَقَوْمِ إِبْرَاهِيمَ وَأَصْحَابِ مَدْيَنَ وَالْمُؤْتَفِكَاتِ أَتَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [التوبة: ٧٠]، وغيرها من الآيات الكثيرة في هذا المقام.

ومن السُّنَّة: ما جاء في حديث الشفاعة الطويل: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنَّا مع النبي صلى الله عليه وسلم في دعوة فرفع إليه الذراع وكانت تعجبه، فنهس منها نهسة وقال: «**أنا سيد القوم يوم القيامة... فيأتون إبراهيم فيقولون: أنت نبي الله وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى إلى ما نحن فيه؟ ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟ فيقول لهم إبراهيم: إن ربي غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله، وذكر كذباته، نفسي نفسي، اذهبوا إلى غيري...**» الحديث[(١)].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة الإسراء والمعراج: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وجد في السماوات: إدريس وموسى وعيسى وإبراهيم صلوات الله عليهم أجمعين، ولم يُثبِت لي كيف منازلهم، غير أنه قد ذكر أنه وجد آدم عليه السلام في السماء الدنيا وإبراهيم في السادسة... قال: «**... ثم مررت بإبراهيم** عليه السلام **فقال: مرحبًا بالنبي الصالح والابن الصالح. قال: قلت: من هذا؟ قال: هذا إبراهيم**»[(٢)].

وغيرها من الدلائل الواضحة البيِّنة على نبوة إبراهيم عليه السلام، وقد اتفقت الأديان الثلاثة: اليهودية والنصرانية والإسلام على إثبات نبوة إبراهيم عليه السلام، وعلى تقديسه وتعظيمه، حتى وصل الأمر بالديانتين الباطلتين: اليهودية والنصرانية إلى الدعوى بأن إبراهيم عليه السلام كان يهوديًّا أو نصرانيًّا، وقد أبطل الله هذه الدعوى الباطلة؛ فقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَاةُ وَالْإِنجِيلُ إِلَّا مِن بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٦٥﴾ هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾ مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [آل عمران].

دلائل نبوته:

من دلائل نبوته عليه السلام:

١ ـ ما قصَّه الله تعالى من خبر النار التي أراد قومه إحراقه بها، وكيف أنها صارت بردًا وسلامًا على إبراهيم عليه السلام،

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤)، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٤١٥).

فانتفت عنها صفة الإحراق التي هي من طبيعتها وخلقتها. قال تعالى: ﴿قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾﴾ [الأنبياء].

٢ ـ بشارة الله تعالى له بغلام عليم، وهو شيخ كبير، وامرأته عجوز عقيم، فوهب له إسحاق عليه السلام. قال تعالى ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۚ قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوٓا۟ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ۖ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ۚ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾﴾ [هود]، وقال تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٢٩﴾ قَالُوا۟ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ ۖ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٣٠﴾﴾ [الذاريات].

قال السعدي رحمه الله: «إن إتيان الولد، والبشارة به من سارة، وهي عجوز عقيم، يُعدُّ معجزة لإبراهيم، وكرامة لسارة، ففيه معجزة نبي، وكرامة ولي»(١).

(١) انظر: قصص الأنبياء للسعدي (٥٩).

كتابه:

أنزل الله تعالى على إبراهيم عليه السلام صحفًا، ذكر بعض أحكامها في القرآن الكريم، كما قال تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ بِمَا فِى صُحُفِ مُوسَىٰ ﴿٣٦﴾ وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ ﴿٣٧﴾ أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴿٣٨﴾ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [الأعلى]، واختلف في عود اسم الإشارة؛ أهو عائد على السورة بأكملها، وأن كل ما ذكر فيها من أحكام وأخبار هو في صحف إبراهيم وموسى، أم أنه عائد إلى أقرب مذكور؟(٢).

ولم يرد شيء في بيان حقيقة هذه الصحف، اللَّهُمَّ إلا بعض الأخبار التي لا تصح.

دعوته:

دعا إبراهيم عليه السلام قومه إلى إفراد الله بالعبادة، وترك عبادة الأصنام والكواكب، وكانوا أهل شرك وكفر، وكان قد بدأ دعوته بأبيه؛ لأنه أقرب الناس إليه، وأحق الناس بإخلاص النصيحة له، فدعاه بألطف عبارة، وأحسن إشارة(٣)، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٦/٤٤٨).
(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٤/) [دار هجر، ط١]، وتفسير القرطبي (٢٢/٢٣٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وتفسير ابن كثير (١٤/٢٣٧) [مؤسسة قرطبة، ط١]، =

ٱلْكِتَٰبِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٤١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّى قَدْ جَآءَنِى مِنَ ٱلْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ فَٱتَّبِعْنِىٓ أَهْدِكَ صِرَٰطًا سَوِيًّا ﴿٤٣﴾ يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا ﴿٤٤﴾ يَٰٓأَبَتِ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَٰنِ وَلِيًّا ﴿٤٥﴾﴾ [مريم].

وكذلك دعا قومه إلى إفراد الله بالعبادة، وترك عبادة الأوثان والأصنام، وغيرها من المعبودات الباطلة، قال تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ ۖ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٦﴾ إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ لَكُمْ رِزْقًا فَٱبْتَغُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزْقَ وَٱعْبُدُوهُ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥٓ ۖ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿١٧﴾﴾ [العنكبوت].

وقد سلك في دعوته طرقًا وأساليب ناجحة، أقام عليهم الحجة، ودحض جميع شبههم وكسرها، مع قوة وصبر وثبات.

منها: مناظرته المشهورة التي قال الله جل جلاله فيها: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى ۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ ۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [الأنعام].

ومنها: كسره للأصنام التي كانوا يعبدونها من دون الله تعالى، إلا صنمًا كبيرًا أبقاه لهم؛ ليقيم الحجة عليهم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾ إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِىٓ أَنتُمْ لَهَا عَٰكِفُونَ ﴿٥٢﴾ قَالُوا۟ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ﴿٥٣﴾ قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا بِٱلْحَقِّ أَمْ أَنتَ مِنَ ٱللَّٰعِبِينَ ﴿٥٥﴾ قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ﴿٥٦﴾ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ ﴿٥٧﴾ فَجَعَلَهُمْ جُذَٰذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ لَعَلَّهُمْ إِلَيْهِ يَرْجِعُونَ ﴿٥٨﴾ قَالُوا۟ مَن فَعَلَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَآ إِنَّهُۥ لَمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٥٩﴾ قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾ قَالُوا۟ فَأْتُوا۟ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَشْهَدُونَ ﴿٦١﴾ قَالُوٓا۟ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾ قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا فَسْـَٔلُوهُمْ إِن كَانُوا۟ يَنطِقُونَ ﴿٦٣﴾ فَرَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ

= وتفسير السعدي (١٠٨٧) [دار السلام، الرياض، ط٢].

فَقَالُوٓاْ إِنَّكُمۡ أَنتُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٦٤﴾ ثُمَّ نُكِسُواْ عَلَىٰ رُءُوسِهِمۡ لَقَدۡ عَلِمۡتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ أَفَتَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكُمۡ شَيۡـًٔا وَلَا يَضُرُّكُمۡ ﴿٦٦﴾ أُفّٖ لَّكُمۡ وَلِمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الأنبياء].

ومنها: مناظرته للملك النمرود بن كنعان الذي ادّعى الربوبية، قال تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِي حَآجَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ فِي رَبِّهِۦٓ أَنۡ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلۡمُلۡكَ إِذۡ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحۡيِۦ وَأُمِيتُۖ قَالَ إِبۡرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأۡتِي بِٱلشَّمۡسِ مِنَ ٱلۡمَشۡرِقِ فَأۡتِ بِهَا مِنَ ٱلۡمَغۡرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِي كَفَرَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾ [البقرة].

فأبطل الخليل إبراهيم عليه السلام دليله، وبيَّن كثرة جهله، وقلة عقله، وألجمه الحجة، وأوضح له المحجة، فبهت الذي كفر.

وهكذا ظل إبراهيم عليه السلام يدعو إلى توحيد الله تعالى، وإلى ترك عبادة الأصنام، ويناظر ويقيم الحجة على المعاند والمكابر، بالأدلة الشرعية، والبراهين العقلية، قولًا وفعلًا، فكان في دعوته أعظم العبر، حتى صار إمامًا يقتدى به، وصار كل من جاء بعده مأمورًا باتباع ملته الحنيفية؛ قال تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ فَأَتَمَّهُنَّۖ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامٗاۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِيۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿قَدۡ كَانَتۡ لَكُمۡ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ فِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ [الممتحنة: ٤].

قومه وموقفهم منه:

المعروف أن قوم إبراهيم عليه السلام كانوا صابئة يعبدون الكواكب والنجوم، وكانوا من أهل حرَّان، وكانوا يعتقدون في الكواكب أنها أجسام للملائكة، ويتخذون لها صورًا في الأرض من التماثيل والأصنام، فدعاهم إبراهيم إلى توحيد الله تعالى، وإلى ترك عبادة الأصنام، فقابلوه بالعصيان، وخوَّفوه بآلهتهم، وما زاده تخويفهم إلا إيمانًا بالله سبحانه وتعالى، بل وهددوه بالحرق والقتل، لكن الله عز وجل نجّاه منهم، قال الله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٨٠﴾ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨١﴾﴾ [الأنعام].

وقال تعالى مبيِّنًا ما هموا به من قتله وحرقه بالنار، وكيف أنه تعالى نجاه من

القوم الظالمين: ﴿قَالُوا۟ حَرِّقُوهُ وَٱنصُرُوٓا۟ ءَالِهَتَكُمْ إِن كُنتُمْ فَٰعِلِينَ ﴿٦٨﴾ قُلْنَا يَٰنَارُ كُونِى بَرْدًا وَسَلَٰمًا عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿٦٩﴾ وَأَرَادُوا۟ بِهِۦ كَيْدًا فَجَعَلْنَٰهُمُ ٱلْأَخْسَرِينَ ﴿٧٠﴾ وَنَجَّيْنَٰهُ وَلُوطًا إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلَّتِى بَٰرَكْنَا فِيهَا لِلْعَٰلَمِينَ ﴿٧١﴾﴾ [الأنبياء].

وقال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [العنكبوت].

وفاته:

ذكر في وفاة إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وطريقة مجيء ملك الموت لقبضه أخبار عن أهل الكتاب، الله أعلم بصحتها، لكن الذي عليه جمهور أهل العلم أنه دفن وقبر في المربعة التي بناها سليمان بن داود عَلَيْهِمَا السَّلَامُ ببلد حبرون، وهو البلد المعروف بالخليل اليوم، لكن تعيينه منها ليس فيه خبر صحيح عن معصوم، لكن ينبغي أن تجلّ أن يداس في أرجائها، خشية أن يكون قبر الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ تحتها[(١)].

قال الشيخ محمد بن الجزري: «لا يصح تعيين قبر غير قبر نبيِّنا ﷺ، نعم قبر إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ الخليل في تلك القرية، لا بخصوص تلك البقعة»[(٢)].

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ عن قبور الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: هل هي هذه القبور التي تزورها الناس اليوم؟ مثل: قبر نوح، وقبر الخليل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، ويونس، وإلياس، واليسع، وشعيب، وموسى، وزكريا وهو بمسجد دمشق...؟ فأجاب رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «الحمد لله: القبر المتفق عليه هو قبر نبيّنا ﷺ، وقبر الخليل فيه نزاع، لكن الصحيح الذي عليه الجمهور أنه قبره، وأما يونس، وإلياس، وشعيب، وزكريا فلا يعرف»[(٣)].

ولكن هاهنا قاعدة عامة، وهو أنه ليس في معرفة قبور الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بأعيانهم فائدة شرعية، وليس حفظ ذلك من الدين، ولو كان من الدين لحفظه الله، كما حفظ سائر الدين، وذلك أن عامة من يسأل عن ذلك إنما قصده الصلاة عندها، والدعاء بها، ونحو ذلك من البدع المنهي عنها[(٤)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: خصائص إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ وفضائله:

١ ـ اتخذه الله تعالى خليلًا، والخلة أعلى وأرفع درجات المحبة، وهذه الدرجة خاصة بإبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ، وبنبيِّنا محمد ﷺ، لم ينلها أحد سواهما، كما

---

(١) انظر: البداية والنهاية (١/٤٠٣، ٤٠٥ ـ ٤٠٦).

(٢) تحفة الذاكرين (٦٣)، وكشف الخفاء (٢/٤٩٨)، وتاريخ الكعبة المعظمة (١٦٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/٤٤٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط٢].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/٤٤٤).

قال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء].

ومن السُّنَّة: روى جندب بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: سمعت النبي ﷺ قبل أن يموت بخمس وهو يقول: «**إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل؛ فإن الله قد اتخذني خليلًا كما اتخذ إبراهيم خليلًا، ولو كنت متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذت أبا بكر خليلًا**»(١).

٢ ـ أثنى الله تعالى عليه في غير ما موضع من كتابه، ووصفه بصفات الخير والجمال والكمال، فقال عز وجل: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [البقرة]، وقال: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ حَنِيفًا وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٠﴾ شَاكِرًا لِّأَنْعُمِهِ ۚ ٱجْتَبَىٰهُ وَهَدَىٰهُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٢١﴾ وَءَاتَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٢٢﴾ ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٣﴾﴾ [النحل]، وقال: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ ﴿١١٤﴾﴾ [التوبة]، وقال: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ رُشْدَهُۥ مِن قَبْلُ وَكُنَّا بِهِۦ عَٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [الأنبياء].

وقد جعله الله عز وجل إمامًا للناس يقتدى به، وجعل في ذريته النبوة والكتاب، قال جل جلاله: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ [البقرة]، وقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ وَءَاتَيْنَٰهُ أَجْرَهُۥ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٢٧﴾﴾ [العنكبوت].

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «فكل كتاب أنزل من السماء على نبيٍّ من الأنبياء بعد إبراهيم الخليل فمن ذريته وشيعته، وهذه خِلعَةٌ سنيَّة لا تضاهى، ومرتبة عليَّة لا تباهى»(٢).

وغيرها من الخصال الحميدة، والصفات الرفيعة العليَّة، التي يطول المقام والمقال بذكرها، وكل واحدة من هذه الخصال يطول الشرح بذكرها وبيانها، فكيف بمجموعها.

٣ ـ أول من يكسى يوم القيامة هو إبراهيم عليه السلام؛ فعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «**إنكم محشورون حفاة عراة غرلًا**». ثم قرأ: «﴿كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٍ نُّعِيدُهُۥ ۚ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٠٤﴾﴾ [الأنبياء]، **وأول من يُكسى يوم القيامة إبراهيم**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٣٢).

(٢) البداية والنهاية (١/ ٣٨٥).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٩)، ومسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٦٠).

ـ المسألة الثانية: وجه الجمع بين قوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة»، وبين قوله ﷺ: «ذلك إبراهيم عليه السلام» لمَّا قيل له: «يا خير البرية»:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنا سيِّد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفَّع**»[(١)]. فنص الحديث مع غيره من الأدلة الأخرى من القرآن والسُّنَّة أن محمدًا ﷺ هو أفضل البشرية على الإطلاق، وهو أفضل من سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

لكن جاء في السُّنَّة ما يدل على أن إبراهيم هو خير البرية؛ فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا خير البريّة. فقال رسول الله ﷺ: «**ذاك إبراهيم** عليه السلام»[(٢)].

وقد أجيب عن ذلك **بجوابين**[(٣)]:

أحدهما: أن ذلك من النبي ﷺ على جهة التواضع والإجلال، لمقام إبراهيم عليه السلام وأُبُوّته وخلَّته.

قال ابن كثير رحمه الله: «وهذا من باب الهضم والتواضع مع والده الخليل عليه السلام»[(٤)].

الثاني: يحتمل أنه قال ذلك قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم، ثم أُعلم أنه أفضل وأكرم البشر على الإطلاق.

ـ المسألة الثالثة: معنى قوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٦]:

اختلف أهل العلم في بيان المراد بذلك؛ أهو مقام نظر أم مناظرة؟ على **قولين مشهورين**:

القول الأول: وهو أن المقام مقام مناظرة، وإقامة للحجة، لا مقام نظر واعتقاد، وبيان ذلك من **وجهين**:

أحدهما: أن إبراهيم عليه السلام قالها لما ناظر قومه في إبطال عبادة الكواكب والقمر والشمس، ولم يقلها معتقدًا لربوبيتها، وإنما قالها مقيمًا للحجة عليهم، ومبطلًا لألوهيتها وربوبيتها، والمناظر قد يقول الشيء الذي لا يعتقده ليبني عليه حجته، وليقيم الحجة على خصمه، كما قال في تكسيره الأصنام لما قالوا له: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٢﴾﴾ [الأنبياء]، فأشار إلى الصنم الذي لم يكسره؛ فقال: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]، ومعلوم أن غرضه إلزامهم بالحجة، وقد حصلت، فالمعنى: هذا ربي بزعمكم الباطل.

(١) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٧٨).
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٦٩).
(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/٢٢٦) [المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، ط١]، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٦/١٨٠) [دار ابن كثير، ط١]، وشرح مسلم للنووي (١٥/١٢١) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١].
(٤) البداية والنهاية (١/٣٩٥).

الثاني: أنه قال ذلك على وجه الاستفهام الإنكاري والتوبيخي فمعنى الكلام: أهذا ربي؟ والمراد: ليس هذا ربي. والعرب قد تفعل مثل ذلك، فتحذف الألف التي تدل على معنى الاستفهام.

وقد رجح هذا القول جماعة من أهل العلم المتقدمين؛ كابن كثير، وابن حجر، ووافقهم عليه جمع من المتأخرين؛ كالسعدي، ومحمد الأمين الشنقيطي، ومحمد خليل هراس[1].

ومما يدل على صواب هذا القول، وأنه أولى بالحق؛ وأنه كان جازمًا بربوبية الرب تعالى واستحقاقه الألوهية: دلالة ترتيب قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنعام] إلى آخره بالفاء، على قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنعام]، فدل على أنه قال ذلك موقنًا مناظرًا ومحاجًّا لهم، كما دل عليه قوله تعالى: ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ﴾ الآية [الأنعام: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ [الأنعام: ٨٩]، والعلم عند الله تعالى[2].

القول الثاني: أن إبراهيم قالها في حال نظره، وكان ذلك في صغره وطفولته، وقبل قيام الحجة عليه، وتلك حال لا يكون فيها كفر ولا إيمان، ويرى بعض أهل العلم الإقرار بظاهر خبر الله تعالى بذلك، وممن قال بذلك: ابن جرير الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾﴾ [الأنعام]، قالوا: وهذا يدل على نوع تحيّر[3].

ومما يبطل هذا القول: أن الله نفى الشرك عن إبراهيم في الماضي؛ فقال تعالى: ﴿قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾﴾ [الأنعام]، ونفي الكون الماضي يستغرق جميع الزمن الماضي، فثبت أنه لم يتقدم عليه شرك يومًا ما[4].

وأما ما استدلوا به من القرآن فالجواب عنه: أنه ما زال الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يسألون الهدى، ويتضرعون في دفع الضلال عنهم، كما في قوله تعالى:

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٩٧ ـ ١٠٠)، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٥١)، وتفسير السعدي (٢٩٢)، وقصص الأنبياء له (٤٤ ـ ٤٥)، وأضواء البيان (٢/ ٢٣٧) [دار عالم الفوائد، ط١]، ودعوة التوحيد لمحمد خليل هراس (١٢٩ ـ ١٣١) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٢) انظر: أضواء البيان (٢/ ٢٣٧).

(٣) انظر: جامع البيان لابن جرير (٩/ ٣٦١)، وزاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٧٤) [المكتب الإسلامي، ط٣].

(٤) انظر: أضواء البيان (٢/ ٢٣٧).

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا ٱلْبَلَدَ ءَامِنًا وَٱجْنُبْنِى وَبَنِىَّ أَن نَّعْبُدَ ٱلْأَصْنَامَ ﴿٣٥﴾﴾ [إبراهيم]، والله تعالى قد آتى إبراهيم رشده من قبل، وأراه ملكوت السماوات والأرض ليكون موقنًا، فكيف لا يعصمه عن مثل هذا التحيِّر؟[(١)].

- المسألة الرابعة: كذبات إبراهيم عليه السلام:

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله قال ﷺ: «**لم يكذب إبراهيم النبي قطُّ إلا ثلاث كذَبات؛ ثنتين في ذات الله؛ قوله: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾. وقوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾. وواحدة في شأن سارة**» الحديث[(٢)].

وفي حديث الشفاعة الطويل عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: كنَّا مع النبي ﷺ في دعوة فرُفع إليه الذِّراع وكانت تعجبه فنهس منها نهسة وقال: «**أنا سيد القوم يوم القيامة... فيأتون إبراهيم فيقولون: أنت نبيُّ الله وخليله من أهل الأرض، اشفع لنا إلى ربك، ألا ترى ما نحن فيه؟ ألا ترى ما قد بلغنا؟ فيقول إبراهيم: إن ربي غضب اليوم غضبًا لم يغضب قبله مثله ولا يغضب بعده مثله...**» وذكر كذَباته[(٣)].

وفي هذه الأحاديث إطلاق وصف الكذب على إبراهيم عليه السلام، وهذا مشكل؛ لأن الكذب محرّم عقلًا وشرعًا، وتشتد حرمته على من اختاره الله عز وجل واصطفاه لرسالته من الأنبياء عليهم السلام.

والجواب: أن إطلاقه الكذب على تلك الأمور الثلاث سوَّغه أنه قال قولًا يعتقده السامع كذبًا، لكنه إذا حقق لم يكن كذبًا؛ لأنه من باب المعاريض المحتملة للأمرين، فليست بكذب محض، فقوله: ﴿إِنِّى سَقِيمٌ ﴿٨٩﴾﴾ [الصافات]: يحتمل أن يكون معناه: سأسقم، ويحتمل: أني سقيم بما قدر عليَّ من الموت، وهذا من باب التورية واستعمال المعاريض، أو سقيم النفس لكفركم وشرككم، أو سقيم الحجة على الخروج معكم. وأما قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]: فقاله تمهيدًا للاستدلال على أن الأصنام ليست بآلهة، وقطعًا لقومه في قولهم: إنها تضر وتنفع. وأما قوله لزوجته: «أخبريه أنك أختي»: فيعتذر عنه بأن مراده أنها أخته في الإسلام[(٤)].

---

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٣/ ٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٥٨)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٧١).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤)، واللفظ للبخاري.

(٤) انظر: المعلم بفوائد مسلم (٣/ ٢٢٩)، وشرح مسلم للنووي (١٥/ ١٢٤)، وتفسير القرطبي (١٤/ ٢٢١ ـ ٢٢٢) (١٨/ ٥٢)، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٥٠ ـ ٤٥١).

ـ **المسألة الخامسة: معنى قول نبيِّنا محمد ﷺ: «نحن أحق بالشك من إبراهيم»:**

عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**نحن أحق بالشَّك من إبراهيم؛ إذ قال: ربِّ أرني كيف تحيي الموتى. قال: أو لم تؤمن؟ قال: بلى، ولكن ليطمئن قلبي، ويرحم الله لوطًا لقد كان يأوي إلى ركن شديد، ولو لبثت في السجن طول لبث يوسف لأجبت الداعي**»[(١)].

اختلف السلف في المراد بالشك هاهنا على أقوال، **أظهرها قولان لأهل العلم**[(٢)]:

القول الأول: وهو أن إبراهيم عليه السلام لم يشك في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، فإن الشك تردد بين أمرين، لا مزية لأحدهما على الآخر، ومحال أن يقع فيه صفوة الخلق من أنبياء الله، وعلى رأسهم إمام الحنفاء عليه السلام، فالشك يبعد عمن ثبتت قدمه في الإيمان، فكيف بمرتبة النبوة والخلة، وذكروا في تفسير ذلك أوجهًا؛ أشهرها وأظهرها: أنه أراد أن يتحصل بالمشاهدة والمعاينة غير ما يتحصل بالعلم والخبر، فأراد الترقي من علم اليقين إلى عين اليقين.

قال ابن كثير رحمه الله: «وقد كان إبراهيم عليه السلام يعلم قدرة الله تعالى على إحياء الموتى علمًا يقينيًّا، لا يحتمل النقيض، ولكن أحب أن يشاهد ذلك عيانًا، ويترقى من علم اليقين إلى عين اليقين، فأجابه الله إلى سؤاله، وأعطاه غاية مأموله»[(٣)].

وعلى هذا يكون معنى قول النبي ﷺ: «**نحن أحق بالشك من إبراهيم**»: أنه لو كان إبراهيم شاكًّا، لكنَّا نحن أحق بالشك منه، ونحن لا نشك؛ فإبراهيم عليه السلام أحرى أن لا يشك، وإنما قال ذلك نبيُّنا محمد ﷺ تواضعًا منه، أو أنه قبل أن يعلم أنه أفضل من إبراهيم وسائر الأنبياء عليهم السلام.

فالحديث مبني على نفي الشك عن إبراهيم عليه السلام، وهذا القول هو الذي يظهر صوابه، وأنه أقرب للشرع والعقل، وقد رجحه كثير من أهل العلم؛ كابن عطية، وابن كثير، والقرطبي، والسعدي، وغيرهم[(٤)].

ويؤيد هذا القول قوله: ﴿وَلَكِن

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٧٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٥١).

(٢) انظر: تفسير ابن عطية (١/ ٣٥٢ ـ ٣٥٣) [دار الكتب العلمية]، وتفسير الطبري (٤/ ٦٢٤ ـ ٦٣٠)، وتفسير القرطبي (٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٢)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٤٥٥)، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥).

(٣) البداية والنهاية (١/ ٣٨٧).

(٤) انظر: تفسير ابن عطية (١/ ٣٥٢)، وتفسير القرطبي (٤/ ٣٠٩ ـ ٣١٢)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٤٥٥)، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، وتفسير السعدي (١١٤)، وغيرها.

لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ومعنى الآية: ليزداد يقيني، أو ليزداد إيماني، روى ذلك ابن جرير الطبري رحمه الله عن جماعة من أئمة السلف؛ منهم: سعيد بن جبير، وقتادة بن دعامة، والضحاك بن مخلد، والربيع بن أنس، وإبراهيم النخعي، وغيرهم[١].

قال ابن بطة رحمه الله: «يريد: لأزداد إيمانًا إلى إيماني، بذلك جاء التفسير»[٢].

وقد احتج بها أبو عبد الله البخاري في «صحيحه» على زيادة الإيمان ونقصانه[٣].

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «وأما قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ الآية.. [البقرة: ٢٦٠]، فمن أعظم الأدلة على تفاوت الإيمان ومراتبه حتى الأنبياء، فهذا طلب الطمأنينة مع كونه مؤمنًا، فإذا كان محتاجًا إلى الأدلة التي توجب له الطمأنينة فكيف بغيره»[٤].

وقال السعدي رحمه الله: «وهذا فيه أيضًا أعظم دلالة حسية على قدرة الله، وإحيائه الموتى للبعث والجزاء، فأخبر تعالى عن خليله إبراهيم أنه سأل أن يريه ببصره كيف يحيي الموتى؛ لأنه قد تيقن ذلك بخبر الله تعالى، ولكن أحب أن يشاهده عيانًا، ليحصل له مرتبة عين اليقين، فلهذا قال الله له: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وذلك أنه بتوارد الأدلة اليقينية مما يزداد به الإيمان، ويكمل به الإيقان، ويسعى في نيله أولو العرفان»[٥].

القول الثاني: وهو أنه على ظاهره، وأن إبراهيم عليه السلام شك في قدرة الله تعالى على إحياء الموتى، وذكروا في توجيه ذلك **أمرين**:

أحدهما: أن ذلك كان قبل النبوة؛ حيث لا تكليف بالإيمان.

الثاني: وهو أنه دخل على إبراهيم عليه السلام ما يدخل على قلوب الناس من الوساوس والخطرات، ولكنها لم تستقر، ولا زلزلت الإيمان الثابت، وأن إبراهيم عليه السلام سأل ربه أن يريه إحياء الموتى؛ للعارض الشيطاني، فلا يقدر الشيطان بعد ذلك أن يلقي في قلبه الشك، ورجح هذا القول الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله[٦].

وهذا القول باطل مردود بما تقدم تقريره

(١) انظر: تفسير الطبري (٤/ ٦٣٠).
(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٨٣٣) [دار الراية للنشر والتوزيع، ط١].
(٣) صحيح البخاري (٦٠).
(٤) مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٧٣) [نشر جامعة الإمام محمد بن سعود].
(٥) تفسير السعدي (١١٤).
(٦) انظر: تفسير الطبري (٤/ ٦٣٠).

في القول الأول، والله أعلى وأعلم.

المصادر والمراجع:

١ ـ «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (ج١)، للقاضي عياض.

٢ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٣ ـ «تحفة النبلاء من قصص الأنبياء»، لابن كثير، انتخب كتابه الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٤ ـ «دعوة التوحيد: أصولها ـ الأدوار التي مرت بها ـ مشاهير دعاتها»، لمحمد خليل هراس.

٥ ـ «قصص الأنبياء (المعروف بالعرائس)»، لأبي إسحاق الثعلبي.

٦ ـ «قصص الأنبياء»، للسعدي.

٧ ـ «قصص الأنبياء القصص الحق»، لعبد القادر شيبة الحمد.

٨ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج٢)، لابن أبي العز الحنفي.

٩ ـ «المعارف»، لابن قتيبة.

الاتّباع

التعريف لغةً:

الاتّباع مصدر الفعل: اتَّبع، يقال: تَبِعه تَبَعًا، واتَّبعَه اتِّباعًا[1]. قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «التاء والباء والعين أصل واحد لا يشذّ عنه من الباب شيءٌ، وهو: التُّلُوُّ والقَفْو. يقال: تبِعْتُ فلانًا: إذا تَلَوْتَه واتّبعْتَه. وأتْبَعْتُهُ؛ إذا لحِقْتَه»[2].

واتّبع القرآن: ائتمَّ به وعمل بما فيه.

والاتِّباع في الأصل اقتفاء أثر الماشِي، ثمّ استعمل في العمل بمثل عمل الغير، كما في قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ثمّ استعمل في امتثال الأمر، والعمل بما يأمر به المتبوع، فهو الائتمار[3].

التعريف شرعًا:

الاتّباع في الشّرع: هو الأخذ بما جاء في القرآن وصح في السُّنَّة، والتسليم لهما، والائتمار بأوامرهما، والانتهاء عن نواهيهما.

قال الإمام السمعاني رَحِمَهُ اللهُ: «الاتّباع عند العلماء هو: الأخذ بسنن رسول الله ﷺ التي صحت عنه عند أهلها ونَقَلَتِها وحُفَّاظها، والخضوع لها، والتسليم لأمر النبي ﷺ فيها تقليد لمن أمر الله بتقليده، والائتمار بأمره، والانتهاء عما نهى الله عنه»[4].

(١) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٢/٥٦) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ].

(٢) مقاييس اللغة (١/٣٦٢) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٣) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور (٧/٤٢٣ ـ ٤٢٤) [دار سحنون، ١٩٩٧م].

(٤) الانتصار لأصحاب الحديث لأبي المظفر السمعاني (٥٥) [مكتبة أضواء المنار، ط١، ١٤١٧هـ].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

يتّفق المعنى اللغوي والشرعي للاتّباع بالنظر إلى أصل المعنى، وهو التلوّ والقفو.

وأما عند النظر إلى الأمر المُتَّبَع، وإلى منهج الاتّباع وطريقته، فإن العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي للاتّباع تكون علاقة عموم وخصوص؛ فإن المعنى اللغوي للاتّباع شامل لاتّباع أيّ متبوع، على أي طريقة كانت، سواء كان محمودًا أم مذمومًا، وأما الاتباع الشرعي فإنه مختص باتّباع أمر الله وأمر رسوله ﷺ، على وفق ما شرعه الله ورسوله.

الحكم:

لقد أوجب الله على عباده طاعة رسوله ﷺ، وأمرهم بطاعته واتّباع أمره، وحذّرهم من مخالفته ومعصيته وترك طاعته، كما سيأتي ذلك في الأدلة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «ففرض الله على الناس اتّباع وحيه وسنن رسوله ﷺ، فقال في كتابه: ﴿رَبَّنَا وَٱبۡعَثۡ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡهُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُزَكِّيهِمۡۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١٢٩﴾ [البقرة]...، فذكر الله الكتاب، وهو: القرآن، وذكر الحكمة، فسمعت من أرضى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سُنَّة رسول الله ﷺ، وأن الله افترض طاعة رسوله وحتَّم على الناس اتباع أمره، فلا يجوز أن يقال لقوله: فرض، إلا لكتاب الله ثم سُنَّة رسوله ﷺ»[(١)]، «وكل ما سَنَّ فقد ألزمنا الله اتباعه، وجعل في اتباعه طاعته، وفي العنود[(٢)] عن اتباعها معصيته التي لم يعذر بها خلقًا، ولم يجعل له من اتباع سنن رسول الله مخرجًا»[(٣)].

الحقيقة:

اتّباع أمر الله وأمر رسوله ﷺ يكون بأمور؛ **منها**:

١ ـ الاقتداء بالنبي ﷺ والتأسي به[(٤)].

قال تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ٢١﴾ [الأحزاب].

٢ ـ تحكيم السُّنَّة والتحاكم إليها.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء].

٣ ـ الرضا بحكم الرسول ﷺ وشرعه.

(١) الرسالة للإمام الشافعي (٧٦ ـ ٧٨) [دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد شاكر].
(٢) **العنود**: العتو والطغيان، أو الميل والانحراف.
(٣) المرجع السابق (٨٨).
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٦/٣٩١).

قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

وفي «الصحيح» مرفوعًا: «**ذاق طعم الإيمان: من رضي الله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد رسولًا**»[(١)].

٤ ـ الوقوف عند حدود الشريعة؛ فلا يزيد عليها بإحداث وابتداع، ولا ينقص منها شيئًا بالقول أو الفعل.

ومما يعلم من الشريعة أن الاتّباع المحض المطلق لا يكون إلا لله وللرسول ﷺ، وأما طاعة الآخرين ـ كالوالدين، وولاة الأمر من العلماء والأمراء ـ فإنها تابعة لطاعة الله ورسوله[(٢)].

المنزلة:

الاتباع لأمر الله ورسوله، هو أصل دين الإسلام، وهو أحد شرطي قبول العمل، فلا يكون العمل مقبولًا إلا إذا تحقق فيه إخلاص القصد لله، واتباع سُنَّة مصطفاه ﷺ.

قال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: «ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام»[(٣)].

الأهمية:

المتابعة لله ولرسوله من أعظم الأصول التي قررها أهل السُّنَّة والجماعة، والتي تميزوا بها عن عامة الطوائف المبتدعة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ثم من طريقة أهل السُّنَّة والجماعة: اتّباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا»[(٤)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦].

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة].

وقال جل جلاله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِن رَّبِّهِمْ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَالَهُمْ ﴿٣﴾﴾ [محمد].

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣/٣٤٦ ـ ٣٤٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، ومحبة الرسول ﷺ بين الاتباع والابتداع لعبد الرؤوف محمد عثمان (١٠٩ ـ ١٢٠) [أطروحة ماجستير، جامعة أم القرى].

(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/٢٣١) [مؤسسة الرسالة، ط١٠، ١٤١٧هـ].

(٤) العقيدة الواسطية (١٩ ـ ٢٠) [مطابع جامعة الإمام، ١٤٠١هـ].

ومما ورد في السُّنَّة في الاتباع:

قوله ﷺ في أول رسالته إلى هرقل عظيم الروم: «**سلام على من اتبع الهدى**»(١).

وعن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إن مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قومه، فقال: يا قوم إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان، فالنجاء. فأطاعه طائفة من قومه، فأدلجوا فانطلقوا على مهلتهم، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم، فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني واتبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب ما جئت به من الحق**»(٢).

أقوال أهل العلم:

لقد ثبت النقل عن أئمة أهل العلم في الأمر باتباع النصوص، وترك أقوالهم وأقوال غيرهم من العلماء إذا خالفتها؛ **فمن ذلك:**

قول الإمام الشافعي رحمه الله: «أجمع الناس على أن من استبانت له سُنَّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد»(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله قبل ذكر هذا الأثر بقليل: «فمن عرض أقوال العلماء على النصوص ووزنها بها وخالف منها ما خالف النص لم يهدر أقوالهم ولم يهضم جانبهم، بل اقتدى بهم؛ فإنهم كلهم أمروا بذلك، فمتبعهم حقًّا من امتثل ما أوصوا به لا من خالفهم».

كما جاء عن جمع من أئمة الفقهاء من المذاهب الأربعة الرجوع إلى النص ولو خالف مذهب إمامهم.

فعن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال: «كل ما قلت فكان عن النبي بخلاف قولي مما يصح، فحديث النبي أولى، ولا تقلدوني»، وقال أيضًا: «إذا صح الحديث وقلت قولًا فأنا راجع عن قولي وقائل بذلك»(٤).

وقال أصبغ بن الفرج المالكي رحمه الله: «المسح ـ يعني: على الخفين ـ عن النبي وعن أكابر أصحابه في الحضر أثبت عندنا وأقوى من أن نتبع مالكًا على خلافه»(٥).

المسائل المتعلقة:

حكم الخروج عن شريعة النبي ﷺ:

من اعتقد أنه يسع أحدًا من الخلق الخروج عن شريعة النبي محمد ﷺ،

(١) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٢٩٤١)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير، رقم ١٧٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، رقم ٧٢٨٣)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٢٨٣).

(٣) الروح لابن القيم (٣٩٥ ـ ٣٩٦) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ].

(٤) تفسير ابن كثير (١/ ٦٥٤) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٥) فتح الباري لابن حجر (١/ ٣٠٦) [دار المعرفة].

كما وسع الخضر أن يخرج على شريعة موسى ﷺ، فقد وقع في ناقض من نواقض الإسلام.

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ؛ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة؛ يهودي، ولا نصراني، ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**»[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فإن ظن أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن من الأولياء من يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام، فهذا كافر يجب قتله بعد استتابته؛ لأن موسى عليه السلام لم تكن دعوته عامة، ولم يكن يجب على الخضر اتباع موسى عليه السلام، بل قال الخضر لموسى: «**إني على علم من الله علمنيه الله لا تعلمه، وأنت على علم من الله علمكه الله لا أعلمه**»، فأما محمد بن عبد الله بن عبد المطلب ﷺ فهو رسول الله إلى جميع الثقلين؛ الجن والإنس؛ عربهم وعجمهم؛ دانيهم وقاصيهم، ملوكهم ورعيتهم؛ زهادهم وغير زهادهم»[(٢)].

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «ومن اعتقد أن لأحد طريقًا إلى الله غير متابعة محمد ﷺ، أو لا يجب عليه اتباعه، أو أن لغيره خروجًا عن اتباعه، أو قال: أنا محتاج إليه في علم الظاهر دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة، أو قال: إن من العلماء من يسعه الخروج عن شريعته كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام كفر في هذا كله»[(٣)].

۞ الفروق:

الفرق بين التقليد والاتباع:

التقليد والاتباع يفترقان في تعريفهما، وفي حكمهما:

فأما الاتباع فإنه: قبول قول من قوله حجة ـ وهو النبي ﷺ ـ أو قبول قول القائل مع بيانه الحجة، فيشمل الصور الأربع التي سبق بيانها في حقيقة الاتباع. وهو محمود مطلقًا بهذا المعنى، بل هو أساس الاستسلام لحكم الله ورسوله ﷺ.

وأما التقليد فإنه: قبول قول القائل من غير معرفة الدليل والمطالبة بالحجة. والأصل فيه المنع، إلا في حق العامي الذي لا يدرك معنى الدليل واستنباط

(١) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٥٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٥٩).
(٣) الرسائل الشخصية للإمام محمد بن عبد الوهاب (٦٨) [مطابع الرياض، ط١]، وانظر: نواقض الإسلام له، ضمن المرجع السابق (٢١٤)، وتيسير العزيز الحميد (٣٠٦) [عالم الكتب، ط١، ١٩٩٩م].

الحكم منه، أو الشخص الذي بذل جهده في اتباع ما أنزل الله، وخفي عليه بعضه، فقلَّد فيه من هو أعلم منه[(١)].

قال ابن خويز منداد: «كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده، والتقليد في دين الله غير صحيح، وكل من أوجب عليك الدليل اتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدين مسوغ، والتقليد ممنوع»[(٢)].

وقال ابن عبد البر: «والتقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع؛ لأن الاتباع: هو أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحة مذهبه، والتقليد: أن تقول بقوله وأنت لا تعرف وجه القول، ولا معناه، وتأبى من سواه أو أن يتبين لك خطؤه فتتبعه مهابة خلافه، وأنت قد بان لك فساد قوله، وهذا محرم القول به في دين الله سبحانه»[(٣)].

وقال أبو المظفر السمعاني: «إن الدين هو الاتباع... وأما لفظ التقليد فلا نعرفه جاء في شيء من الأحاديث وأقوال السلف فيما يرجع إلى الدين، وإنما ورد الكتاب والسُّنَّة بالاتباع، وقد قالوا: إن التقليد قبول قول الغير من غير حجة، وأهل السُّنَّة إنما اتبعوا قول رسول الله ﷺ، وقوله نفس الحجة، فكيف يكون هذا قبول قول الغير من غير حجة»[(٤)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «وقد فرَّق الإمام أحمد بين التقليد والاتباع، فقال أبو داود: سمعته يقول: الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه رضي الله عنهم، ثم هو من بعد التابعين مخيّر»[(٥)].

وقد ذهب بعض العلماء إلى عدم التفريق بين معنى التقليد والاتباع، ورأوا أن كليهما ينقسم إلى مشروع وممنوع، وإن كان الغالب استعمال الاتباع في الاتباع المشروع، والتقليد في الاتباع المذموم[(٦)].

الثمرات:

إن من ثمرات الاتباع لأمر الله ورسوله ﷺ **ما يلي**:

١ ـ تحقيق الهداية من الله، والخروج من الظلمات إلى النور.

---

(١) ينظر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٨٩) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤١٦هـ]، وإعلام الموقعين (٢/ ١٨٨) [دار الجيل، ط١٩٧٣م]، والاعتصام للشاطبي (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣) [دار المعرفة، ١٤٠٢هـ]، والتقليد في باب العقائد وأحكامه (٢٦ ـ ٢٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٩٣).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٧٨٧).

(٤) الانتصار لأصحاب الحديث للسمعاني (٥٩ ـ ٦٠).

(٥) إعلام الموقعين (٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، وينظر: (٢/ ١٩٠).

(٦) انظر: التقليد في باب العقائد (٢٠ ـ ٢٣).

٢ ـ تحقيق محبة الله للعبد، ومغفرته له.

٣ ـ تحقيق السلامة.

٤ ـ مجانبة الضلال والشقاء.

٥ ـ الانتفاع بالنذارة، والفوز بالمغفرة والأجر الكريم.

مذهب المخالفين:

لقد وقع الضُّلّال في باب الاتّباع في صور عديدة[1] من المخالفة، وهي صور ترجع إلى طريقين، بينهما تلازم؛ **وهما:**

الطريق الأول: ترك الاتباع المحمود:

وذلك بترك ما شرعه الله، وأمر به رسوله ﷺ، وعدم اتباع سُنَّته، إما لداعي شبهة، وإما لشهوة. ويندرج في ذلك ما عليه أهل الابتداع المخالفون لطريقة السلف الصالح، بجميع طوائفهم، سواء كان ابتداعهم عمليًّا، أم كان اعتقاديًّا.

الثاني: سلوك الاتباع المذموم:

ولذلك صور عديدة؛ **ومنها:**

١ ـ اتّباع الآباء والسادة في مخالفة أمر الشارع. ولذا كان اتّباع الآباء والسادة سببًا في ردّ دعوات الأنبياء من قبل أقوامهم المشركين، كما جاء بيانه في آيات كثيرة من كتاب الله.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقال: ﴿وَقَالُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾﴾ [الأحزاب].

٢ ـ اتباع الهوى، سواء كان الهوى في أمور الشهوات، أم في أمور الديانات، وهو الأعظم[2]، قال تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ﴾ [القصص: ٥٠]

٣ ـ اتّباع الظن الفاسد والأوهام.

قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا ۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا ۚ﴾ [يونس: ٣٦].

٤ ـ اتّباع الشيطان.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ وَمَن يَتَّبِعْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَإِنَّهُۥ يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۚ﴾ [النور: ٢١].

المصادر والمراجع:

١ ـ «اتّباع السنن واجتناب البدع»، لضياء الدين المقدسي.

٢ ـ «الاتّباع»، لابن أبي العز الحنفي.

٣ ـ «الاتّباع؛ أنواعه وآثاره»، لمحمد مصطفى السيِّد.

٤ ـ «اتّباع الهوى: مظاهره، خطره، علاجه»، لسليمان الغصن.

---

(١) يُنظر: الاتباع أنواعه وآثاره في بيان القرآن لمحمد مصطفى السيد (٢/٣٥٣ ـ ٥٧٨) [المنتدى الإسلامي].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/١٣٢)، واتباع الهوى لسليمان الغصن (٤ ـ ٨) [دار العاصمة، ط٢].

٥ ـ «الاتباع بين أهل السُّنَّة ومخالفيهم»، لسيرين إلمان.

٦ ـ «إعلام الموقعين»، لابن القيم.

٧ ـ «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع»، للسيوطي.

٨ ـ «الانتصار لأصحاب الحديث»، لأبي المظفر السمعاني.

٩ ـ «التقليد في باب العقائد وأحكامه»، لناصر الجديع.

١٠ ـ «محبة الرسول ﷺ بين الاتباع والابتداع»، لعبد الرؤوف محمد عثمان [أطروحة ماجستير، جامعة أم القرى].

الاتّحاد

التعريف لغةً:

الاتّحاد من مادّة: (وَحَدَ)، والأصل في معنى هذه المادة: الانفراد، قال ابن فارس: «الواو والحاء والدال: أصلٌ واحد يدل على الانْفراد، من ذلك الوَحْدة»[1]، وجاء في الصحاح «ويقال: وحَّدهُ وأحَّدَهُ، كما يقال: ثنَّاهُ وثلَّثهُ، ورجلٌ وَحَدٌ ووَحِدٌ ووحيدٌ؛ أي: منفردٌ»[2]. ومجيء هذه المادّة على بناء (الافتعال) يفيد المشاركة في حصول المعنى إن كان بين اثنين فأكثر، يقال: «اتّحدَ الشيئانِ اتّحادًا: صارا شيئًا واحدًا»[3]، وجاء في المعجم الوسيط: «اتّحد الشيئان، أو الأشياء: صارت شيئًا واحدًا»[4].

ولم يرد كلام عن لفظ الاتحاد في كتب اللغة المتقدمة[5]، والمفهوم مما سبق أن الاتّحاد يعني: الانفراد، كما يعني: كون الأشياء شيئًا واحدًا.

التعريف اصطلاحًا:

يقول الجرجاني: «الاتحاد هو تصيير الذاتين واحدة، ولا يكون إلا في العدد من الاثنين فصاعدًا... وقيل: الاتحاد امتزاج الشيئين واختلاطهما حتى يصيرا شيئًا واحدًا»[6]. فالاتحاد هو حصول شيء واحد بالعدد، من اجتماع اثنين أو أجسام كثيرة.

والاتحاد عند القائلين به: هو امتزاج الخالق بالمخلوق حيث يصيران شيئًا واحدًا[7]، تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا.

---

(١) مقاييس اللغة (٦/ ٩٠) [دار الجيل، ط١، ١٤١١هـ].

(٢) الصحاح (٢/ ٥٤٨) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ]، وانظر: مقاييس اللغة (١/ ٦٧).

(٣) محيط المحيط، لبطرس البستاني (٩٦٠) [مكتبة لبنان].

(٤) المعجم الوسيط (٢/ ١٠١٦) [المكتبة الإسلامية، ط٢].

(٥) قال أحمد فارس أفندي: «وأغرب من ذلك أنه ليس من أئمة اللغة من ذكر اتحد الشيء بالشيء» الجاسوس على القاموس (ص٥٢٦) [مطبعة الجوائب، قسطنطينية ١٢٩٩هـ].

(٦) التعريفات (٢٩) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٧هـ]، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف (٣١) [دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٠هـ].

(٧) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢/ ١٧٢).

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

يلاحظ أنه لم يرد كلام عن لفظ الاتحاد في كتب اللغة المتقدمة، لكن تصريفات اللفظ تدل على أن الاتحاد يعني صيرورة الشيئين أو الأشياء، شيئًا واحدًا، وهذا هو المعنى الاصطلاحي.

سبب التسمية:

يقول ابن تيمية مبيِّنًا سبب تسمية أهل وحدة الوجود اتحاديةً: «وأما وجه تسميتهم اتحاديةً ففيه طريقان؛ أحدهما لا يرضونه؛ لأن الاتحاد على وزن الاقتران، والاقتران يقتضي شيئين، اتحد أحدهما بالآخر، وهم لا يقرّون بوجودين أبدًا، والطريق الثاني صحة ذلك، بناء على أن الكثرة صارت وحدة»[(١)].

الحكم:

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ومن هؤلاء الحلولية والاتحادية من يخص الحلول والاتحاد ببعض الأشخاص؛ إما ببعض الأنبياء كالمسيح، أو ببعض الصحابة كقول الغالية في علي، أو ببعض الشيوخ كالحلاجية ونحوهم، أو ببعض الملوك، أو ببعض الصور كصور المُرْد، ويقول أحدهم: أنا أنظر إلى صفات خالقي وأشهدها في هذه الصورة. والكفر في هذا القول أبين من أن يخفى على من يؤمن بالله ورسوله»[(٢)]. وقال أيضًا: «وبالجملة فلا خلاف بين الأمة أن من قال بحلول الله في البشر، واتحاده به، وأن البشر يكون إلهًا، وهذا من الآلهة، فهو كافر مباح الدم»[(٣)].

الحقيقة:

الاتحاد هو حقيقة قول أهل وحدة الوجود من الصوفية، ومذهب وحدة الوجود مذهب الذين يجعلون الله مع العالم واحدًا، ويزعمون أن كل شيء هو الله، وأن الله هو الوجود المطلق، والعالم مظهر من مظاهر الذات الإلٰهية. وهو مذهب قديم أخذت به الرواقية، والأفلاطونية الحديثة، والصوفية[(٤)].

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ مبيِّنًا حقيقة مذهب أهل وحدة الوجود: «حقيقة قول هؤلاء أن وجود الكائنات هو عين وجود الله تعالى، ليس وجودها غيره، ولا شيء سواه البتة»[(٥)].

كما أن القول بالاتحاد هو من أسس النصرانية المحرفة، وقد اختلف النصارى

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ١٤٠ ـ ١٤١) [مكتبة النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ].

(٢) مجموع الفتاوى (٢١/ ٢٥٦)، وانظر: مجموعة الرسائل والمسائل لشيخ الإسلام (١/ ٧٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٤٨١).

(٤) انظر: المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٢/ ٥٦٩) [دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م].

(٥) مجموع الفتاوى (٢/ ١٤٠).

في كيفية الاتحاد على عدة أقوال: منهم من فسر الاتحاد بالاختلاط والامتزاج، وهذا مذهب طوائف من اليعقوبية والنسطورية والملكانية؛ قالوا: إن الكلمة خالطت جسد المسيح ومازجته كما مازج الخمر الماء أو اللبن، فصارت شيئًا واحدًا وصارت الكثرة قلة.

وقال بعض النصارى: المراد بالاتحاد ظهور اللاهوت على الناسوت؛ كظهور الصورة في المرآة، والنقش في الخاتم. وذهب كثير من هذه الطوائف إلى أن المراد بالاتحاد الحلول(١)، وعندهم أن الاتحاد لفظة مشتقة من الواحد(٢).

وعلى هذا؛ فالمراد بلفظ الاتحاد عند النصارى: هو القول باختلاط وممازجة الكلمة لجسد المسيح، أو اقتران الذات الإلٰهية بالمسيح، أو حلول الذات الإلٰهية في المسيح.

الأدلة:

الأدلة على بطلان الاتحاد، وإفراد الله بالوحدانية كثيرة، فإن كل آية في القرآن تبيِّن أن لله ما في السماوات والأرض وما بينهما ونحو ذلك؛ فإنها تبطل هذا القول، فإذا كان الجميع له وملكه ومخلوقه، امتنع أن يكون شيء من ذلك ذاته، فإن المملوك ليس هو المالك، والمربوب ليس هو الرب، والمخلوق ليس هو الخالق(٣)، **ومن هذه الآيات:**

قوله ﷻ: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [المؤمنون].

كذلك الآيات التي تُنزِّه الله عن المثل والند تردُّ عليهم، ومنها قوله ﷻ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى].

ومن الأدلة على بطلان الاتحاد: الآيات التي تكفر النصارى لقولهم بالاتحاد؛ كقوله ﷻ: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ۘ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ﴾ [المائدة: ٧٣].

وكذلك الآيات التي تصف الله بالعلو والاستواء على العرش، وبأنه في السماء، ومنها قوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه]، وغيرها كثير.

أقوال أهل العلم:

من كلام السلف والأئمة في الرد على

---

(١) انظر: الجواب الصحيح (٤/٧٩) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ]، والتمهيد للباقلاني (٨٦ ـ ٨٧) [دار الفكر العربي]، والمغني للقاضي عبد الجبار (٥/٨٢ ـ ٨٣) [الدار المصرية للتأليف والترجمة].

(٢) انظر: مفاتيح العلوم (٥٢) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٤٠٩هـ].

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/٥٢٥) [مؤسسة قرطبة].

الاتحادية، الأثر المشهور عن ابن المبارك رَحِمَهُ اللهُ أنه قيل له: كيف نعرف ربنا ﷻ؟ قال: «في السماء السابعة على عرشه، ولا نقول كما تقول الجهمية إنه هاهنا في الأرض»(١)، فقيل هذا لأحمد بن حنبل، فقال: «هكذا هو عندنا»(٢).

وقال الدارمي رَحِمَهُ اللهُ: «وعلمنا يقينًا بلا شك أن الله فوق عرشه، فوق سمٰواته كما وصف، بائن من خلقه»(٣).

وقال أيضًا: «الأمة كلها والأمم السالفة قبلها، لم يكونوا يشكّون في معرفة الله تعالى، أنه فوق السماء بائن من خلقه، غير هذه العصابة الزائغة عن الحق، المخالفة للكتاب، وأثارات العلم كلها»(٤).

الأقسام:

ينقسم الاتحادية إلى قسمين:

١ ـ القائلون بالاتحاد المقيد أو الخاص؛ كقول النصارى باتحاد الله ﷻ في عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، على اختلاف بينهم في كيفية الاتحاد، وقول غلاة الرافضة والصوفية في أئمتهم ومشايخهم، تعالى الله عن قولهم.

٢ ـ القائلون بالاتحاد المطلق أو العام، وهم الذين يقولون: إن الله ﷻ حالّ متّحد بكل شيء، أو الوجود واحد، وهم القائلون بوحدة الوجود من ملاحدة الجهمية والصوفية؛ كابن عربي، وابن فارض، وغيرهم(٥).

المسائل المتعلقة:

يظهر القول بوحدة الوجود، وبصورة جديدة، عند بعض فلاسفة الغرب، فهذا سبينوزا، الفيلسوف اليهودي الأصل، تظهر في فلسفته ملامح وحدة الوجود، إذ يتصور الطبيعة أنها ذات مظهرين؛ فهي فعالة حيوية خالقة من جهة، وهي منفعلة مخلوقة من جهة أخرى، وأن هذا الجانب المنفعل هو المادة، وما تشتمل عليه الطبيعة من أشياء، وهذه الطبيعة كلها من إنتاج الجانب الفعال وخلقه، وهو يقول: «إن كل شيء كامن في الله، وكل شيء يحيا ويتحرك في الله».

---

(١) أخرجه بنحوه الدارمي في الرد على المريسي ٢٤، ١٠٣ [دار الكتب العلمية]، والبخاري في خلق أفعال العباد ١٥ [الدار السلفية، ط١، ١٤٠٥هـ]، والبيهقي في الأسماء والصفات ٥٣٨ [دار الكتب العلمية]، وصححه الذهبي في مختصر العلو ١٥١ [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠١هـ]، والألباني في تعليقه عليه، وابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٢٥).

(٢) انظر: مختصر العلو ١٥١، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٢٥).

(٣) الرد على الجهمية ٣٦ [الدار السلفية، ط١، ١٤٠٥هـ].

(٤) الرد على الجهمية للدارمي (٥٤).

(٥) انظر: درء التعارض (٦/ ١٥١)، (٥/ ١٧٠) [مكتبة ابن تيمية]، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٥٢١)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٤ ـ ٣٦٨، ٤٣٥، ٤٦٥ ـ ٤٦٨)، (١٠/ ٥٩)، (١٢/ ٢٩٣)، والجواب الصحيح (١/ ٩٥).

ويقول: «إن أعظم الخير هو معرفة الاتحاد بين العقل والطبيعة». فهو يرى أن الحقيقة هي أن انفصالنا الفردي مجرد وهم، وأننا أجزاء من مجرى القانون والسبب العظيم[(١)]. كما يظهر في فلسفة كل من هيجل (١٧٧٠ ـ ١٨٣١م)، وشيلنج (١٧٧٥ ـ ١٨٥٤م)، وغيرهما من المثاليين الألمان، القول بوحدة الوجود، وأن المطلق هو الوجود الحقيقي، وأن الكثرة في حقيقتها واحدة[(٢)].

الرد على الاتحادية:

اتفقت طوائف الأمة في الرد على الاتحادية؛ من أهل الوحدة، أو النصارى، وبيان باطلهم.

وأدلة إبطال قولهم كثيرة، **ومن وجوه الرد عليهم:**

أولًا: ما سبق ذكره في الأدلة على بطلان الاتحاد.

ثانيًا: أن الاتحادية يجمعون بين النفي العام والإثبات العام، فعندهم أن ذاته لا يمكن أن ترى بحال، إذ هو الوجود المطلق الذي لا يتعين، وهو من هذه الجهة لا يُرى. ويقولون: إنه يظهر في الصور كلها، ومن هذه الجهة فهو يُرى في كل شيء، ويتجلى في كل موجود، لكنه لا يمكن أن ترى نفسه، بل تارة يقولون: ترى الأشياء فيه. وهم مضطربون؛ لأن ما جعلوه هو الذات عدمٌ محض؛ إذ المطلق لا وجود له في الخارج مطلقًا بلا ريب، فلم يبق إلا ما سمَّوه مظاهرَ ومجاليَ، فيكون الخالق عين المخلوقات، وهم معترفون بالحيرة والتناقض مع ما هم فيه من التعطيل والجحود[(٣)].

ثالثًا: يقول الرازي رَحِمَهُ اللهُ: «وأما القول بالاتحاد فهو أيضًا باطل؛ لأن الشيئين إذا اتحدا فهما حالَ الاتحاد إن كانا باقيين فهما اثنان لا واحد، وإن عدما معًا كان الحاصل ثالثًا مغايرًا لهما، وإن بقي أحدهما وفني الآخر امتنع الاتحاد أيضًا؛ لأن الموجود لا يكون عين المعدوم، فثبت بما ذكرنا أن القول بالحلول والاتحاد باطل»[(٤)].

رابعًا: أن تصور مذهب هؤلاء كاف في بيان فساده، ولا يحتاج مع حسن التصور إلى دليل آخر، وإنما تقع

(١) انظر: قصة الفلسفة لول ديورانت (٢١٦ ـ ٢١٧، ٢٣٤) [مكتبة المعارف، ط٦، ١٤٠٨هـ].

(٢) انظر: قصة الفلسفة (٢٤٦)، وموسوعة الفلسفة لعبد المنعم الحفني (٥١١ ـ ٥١٢، ٢٦٥) [دار ابن زيدون، ط١]، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا (٢/٥٦٩).

(٣) انظر: بغية المرتاد (٤٧٣) [مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٤) الأربعين في أصول الدين (١/١٦٦٧) [مكتبة الكليات الأزهرية، ط١، ١٤٠٦هـ]، وانظر: المطالب العالية (٢/١٠٥) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ].

الشبهة؛ لأن أكثر الناس لا يفهمون حقيقة قولهم وقصدهم، لما فيه من الألفاظ المجملة والمشتركة[(١)].

فالاتحادية بجميع طوائفها عقيدة فاسدة، تبطل توحيد الربوبية، فضلًا عن توحيد الألوهية.

۞ الفروق:

الفرق بين القول بوحدة الوجود والحلول والاتحاد:

القائلون بوحدة الوجود هم اتحادية، وحلولية، فهم يقولون بالحلول تارة، وبالاتحاد أخرى، وبالوحدة تارة، ولأن مذهبهم متناقض في نفسه فهم يلبّسون على من لم يفهمه[(٢)].

والحلول يقارب معنى الاتحاد من صيرورة الشيئين شيئًا واحدًا، لذا يطلق على الاتحادية بأنهم حلولية، كما يطلق على النصارى بأنهم حلولية؛ لأن بعضهم يفسر الاتحاد بالحلول، ولقرب معناهما من بعض، ويختلف الحلول عن الاتحاد عند البعض في الكيفية التي يتم بها اقتران الذاتين ليكونا ذاتًا واحدة.

كما يختلف الاتحاد والحلول عن القول بالوحدة، بأنهما يقتضيان شيئين منفصلين تم اتحادهما، أو حلول أحدهما بالآخر، في حين أن القول بالوحدة ينفي الاثنينية؟ ولتناقض قولهم فهم يقبلون بوصف الاتحادية بناء على أن الكثرة صارت وحدة[(٣)].

إلا أن القائلين بالاتحاد الخاص والحلول الخاص، لا يسمون أهل وحدة، ولا ينطبق عليهم ذلك؛ لأن الاتحاد والحلول الخاص يكون في ذات واحدة وليس في الوجود بأسره، فكل من قال بوحدة الوجود فهو قائل بالاتحاد والحلول العام، وكل من قال بالحلول والاتحاد الخاص فليس من أهل الوحدة.

۞ المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستقامة» (ج١)، لابن تيمية.

٢ ـ «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد»، لابن تيمية.

٣ ـ «جهود البقاعي في محاربة إلحاد الاتحادية والبدع العلمية»، لمحمد مسلم [رسالة ماجستير].

٤ ـ «الجواب الصحيح» (ج٤)، لابن تيمية.

٥ ـ «الرد على القائلين بوحدة الوجود»، لعلي القاري.

(١) انظر: مجموعة الرسائل لابن تيمية (٤/٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٢/٣٦٨) بتصرف.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢/١٤٠ ـ ١٤١) بتصرف.

٦ ـ «شن الغارات على أهل وحدة الوجود وأهل المعية للذات»، لابن أبي مجين الديماني، [محقق في رسائل علمية].

٧ ـ «مدارج السالكين» (ج١)، لابن القيم.

٨ ـ «منهج المتكلمين والفلاسفة المنتسبين للإسلام في الاستدلال على وجود الله»، ليوسف الأحمد، [رسالة دكتوراه].

٩ ـ «موقف الطوائف المنتسبة إلى الإسلام من وجود الله وإيجاده للمخلوقات»، لسيرين إلمان، [رسالة ماجستير].

١٠ ـ «وحدة الوجود في ضوء العقيدة الإسلامية»، لخضر سوندك.

١١ ـ «وحدة الوجود عند الصوفية»، لأحمد القصير، [رسالة دكتوراه].

الإتيان

يراجع مصطلح (المجيء والإتيان).

الأجل

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة...، فالأجل: غاية الوقت في محلِّ الدَّين وغيره، وقد صرَّفه الخليل فقال: أَجِل هذا الشيء، وهو يأجَل، والاسم: الآجِل نقيض العاجل»[(١)].

الأَجَل: الوقت المضروب المحدود في المستقبل، ومُدَّةُ الشيءِ، والأجَلُ: غايةُ الوقْت فِي المَوت وحُلولُ الدَّيْنِ، والجمع: آجالٌ، والاسم: الآجِل نقيض العاجل، والأجيل: المُرْجأ؛ أي: المؤخر إلى وقت، والتأجيلُ: تَحْديدُ الأَجَلِ، والآجِلَةُ: الآخِرَةُ[(٢)].

التعريف شرعًا:

الأجل: نهاية العمر بالانقضاء، وأجل الشيء: هو نهاية عمره، وعمره مدة بقائه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «سائر الحيوان والأشجار لها آجال، لا تتقدم ولا تتأخر؛ فإن أجل الشي: هو نهاية عمره، وعمره مدة بقائه، فالعمر مدة البقاء، والأجل نهاية العمر بالانقضاء»[(٣)].

الحكم:

يجب على كل مؤمن أن يؤمن بأن الله

---

(١) مقاييس اللغة (١/ ٦٤) [دار الجيل ـ بيروت، ط، ١٤٢٠هـ].

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ١٣٢) [دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ٢٠٠١م]، والنهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٦٢) [المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ]، والقاموس المحيط (٩٦٠) [مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ].

(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٥١٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط٢، ١٤٢٥هـ].

كتب الآجال لمّا كتب أقدار بني آدم، وأن الآجال لا تتقدم ولا تتأخر فكل فرد من بني آدم له ساعة إذا جاءت جاءه الموت وفق قدر الله عليه، وكتابة الآجال جزء من كتابة القدر العام الذي كتبه الله عز وجل وفق علمه وتقديره جل جلاله، فالإيمان بكل ذلك جزء من الإيمان بالقدر الذي هو أحد أركان الإيمان.

وقد نصَّ كثير من أهل العلم في عقائدهم: «أن من مات مات بأجله، وكذلك من قُتل قُتل بأجله»[1].

الأدلة:

الأجل ثابت بالكتاب والسُّنَّة:

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٣٤﴾ [الأعراف].

وقوله تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝١١﴾ [المنافقون].

ومن السُّنَّة: حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»**[2].

وعن عمران بن الحصين رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: **«كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذِّكر كلَّ شيء، وخلق السماوات والأرض»**[3].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حدَّثنا رَسُولُ الله ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: **«إنّ أحدكم يُجمَع في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث الله إليه ملكًا بأربع كلمات، فيكتب عمله، وأجله، ورزقه، وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخل الجنة، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار، فيدخل النار»**[4].

أقوال أهل العلم:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «لا يموت أحد قبل أجله، ولا يتأخر أحد عن أجله، بل سائر الحيوان

---

(١) مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/٢٢٩) [المكتبة العصرية ط١، ١٤٢٦هـ]، وحادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن قيم الجوزية (١٥) [مطبعة المدني، القاهرة]، ومنهاج التأسيس في كشف شبهات داود بن جرجيس لعبد اللطيف آل الشيخ (٦٧) [دار الهداية للنشر]، وغاية الأماني في الرد على النبهاني لمحمود الألوسي (١/١٤١) [مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٣).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣١٩١).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٠٨)، ومسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٤٣).

والأشجار لها آجال، لا تتقدم ولا تتأخر؛ فإن أجل الشي: هو نهاية عمره، وعمره مدة بقائه، فالعمر مدة البقاء، والأجل نهاية العمر بالانقضاء...، والأجل أجلان: أجل مطلق: يعلمه الله، وأجل مقيد»(١).

وقال ابن أبي العز الحنفي رحمه الله عند شرحه لقول أبي جعفر الطحاوي رحمه الله: «وضرب لهم آجالًا»: «إن الله سبحانه وتعالى قدَّر آجال الخلائق، بحيث إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون»(٢).

وقال حافظ الحكمي رحمه الله عند بيانه لمعنى الإيمان بالموت: «**ومنها**: أن كلًّا له أجل محدود وأمد ممدود ينتهي إليه لا يتجاوزه ولا يقصر عنه، وقد علم الله تعالى جميع ذلك بعلمه الذي هو صفته، وجرى به القلم بأمره يوم خلقه، ثم كتبه الملك على كل أحد في بطن أمه بأمر ربه عز وجل عند تخليق النطفة في عينه، في أي مكان يكون وفي أي زمان، فلا يزاد فيه ولا ينقص منه ولا يغير ولا يبدل عما سبق به علم الله تعالى وجرى به قضاؤه وقدره، وأن كل إنسان مات أو قتل أو حرق أو غرق أو بأي حتف هلك بأجله لم يستأخر عنه ولم يستقدم طرفة عين، وأن ذلك السبب الذي كان فيه حتفه هو الذي قدره الله تعالى عليه وقضاه عليه وأمضاه فيه، ولم يكن له بد منه ولا محيص عنه ولا مفر له ولا مهرب ولا فكاك ولا خلاص، وأنى وكيف وإلى أين ولات حين مناص»(٣).

الأقسام:

الأجل قسمان؛ **أحدهما**: الأجل الذي ينقضي به عمر كل أحد، وهو الأجل الخاص، وهذا مما تعرفه الملائكة، الذين يكتبون رزق العبد وأجله وعمله. **والثاني**: الأجل المسمى عند الله تعالى؛ وهو أجل القيامة العامة، وهذا لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًاۖ وَأَجَلٞ مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾ [سورة الأنعام: ٢] فالأجل الأول: هو أجل كل عبد؛ الذي ينقضي به عمره، والأجل المسمى عنده: هو أجل القيامة العامة، ولهذا قال: ﴿مُّسَمًّى عِندَهُۥۖ﴾؛ فإن وقت الساعة لا يعلمه ملك مقرب، ولا نبي مرسل؛ كما قال: ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَاۖ قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ رَبِّيۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾ [الأعراف: ١٨٧]، بخلاف ما إذا قال: مسمى؛ كقوله: ﴿إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/٥١٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط ٢، ١٤٢٥هـ].

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (١/١٢٧) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ].

(٣) معارج القبول بشرح سلم الوصول (٢/٧٠٤) [دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٤١٠هـ].

أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: ٢٨٢]، إذ لم يقيد بأنه مسمى عنده، فقد يعرفه العباد. وأما أجل الموت: فهذا تعرفه الملائكة الذين يكتبون رزق العبد، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد... وأما أجل القيامة المسمى عنده فلا يعلمه إلا هو»[(١)].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: معنى قول النبي ﷺ: «مَن أحبَّ أن يُبسط له في رزقه، ويُنسأ له في أثره، فليصل رحمه»[(٢)]:

اختلف أهل العلم في الجمع بين ما دلَّت عليه بعض النصوص من أن الأجل لا يتغير؛ فلا يزيد ولا ينقص، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٣٤﴾ [الأعراف]، وقوله تعالى: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا وَٱللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝١١﴾ [المنافقون] وما دلَّت عليه نصوص أخرى من زيادة العمر ونقصه، ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ۝١١﴾ [فاطر]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ ۝٢﴾ [الأنعام].

ومن السُّنَّة: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن أحبَّ أن يُبسط له في رزقه، ويُنسأ له في أثره، فليصِل رحمه**»[(٣)].

وقبل ذكر أقوال أهل العلم نبيِّن أن المسلمين متفقون على أن الله عز وجل عالم بكل شيء، وأن علمه لا يتغير ولا يتبدل، وأنه سبحانه عَلِم الأشياء كما هي عليه في حقيقتها وواقعها ومن ذلك آجال الناس وأعمارهم وأعمالهم.

واختلفوا في معنى حديث أنس رضي الله عنه السابق على **أقوال**:

الأول: أن هذه الزيادة ليست على حقيقتها في السنين والأيام والساعات وإنما في شيء آخر؛ فمنهم من قال: إن هذه الزيادة بالبركة في عمره والتوفيق للطاعات وعمارة أوقاته بما ينفعه في الآخرة، وصيانتها عن الضياع في غير ذلك، فيُوفَّق بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمله غيره إلا في الزمن الكثير. ومنهم من قال: إن الزيادة تكون في العلم الذي ينتفع به من بعده والصدقة الجارية عليه والذرية الصالحه التي تدعو

(١) مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٨٩).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٥٩٨٦)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٥٧).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب الأدب، رقم ٥٩٨٦)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٥٧).

له، فيبقى له عمل صالح ممتد. ومنهم من قال: يبقى بعده الذكر الجميل فكأنه لم يمت. ومنهم من قال: الزيادة بنفي الآفات عن الواصل لرحمه في فهمه وعقله.

الثاني: أن الزيادة والنقص حقيقية في العمر[(١)]، ولهم في تفسير ذلك **وجهان**:

١ ـ أن صلة الرحم سبب في زيادة العمر، وقطعها سبب في نقص العمر وكل ذلك معلوم مقدر بسببه. وبه قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: «وإنما معناه: أن الله عَزَّ وَجَلَّ لم يزل يعلم أن زيدًا سيصل رحمه، وأن ذلك سبب إلى أن يبلغ من العمر كذا وكذا، وكذا كل حي في الدنيا؛ لأن من علم الله تعالى أن سيعمره كذا وكذا من الدهر، فإنه تعالى قد علم وقدر أنه سيتغذى بالطعام والشراب ويتنفس بالهواء ويسلم من الآفات القاتلة تلك المدة التي لا بُدَّ من استيفائها، والمسبب والسبب كل ذلك قد سبق في علم الله عَزَّ وَجَلَّ كما هو لا يبدل»[(٢)].

وهو ما رجحه ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث قال: «قول النبي ﷺ حق، وصلة الرحم من أسباب طول العمر، ومن أسباب سعة الرزق، وإذا قدر أن الإنسان وصل رحمه علمنا أنه فعل السبب الذي يكون به طول العمر وسعة الرزق، ولا يختلف هذا عن قوله تعالى فيمن عمل صالحًا بأنه يدخل الجنة؛ لأننا نعلم أنه متى فعل السبب وجد المسبب، وإذا لم يفعله لم يوجد المسبب، فهذا الرجل إذا لم يصل رحمه لم يطل عمره ولم يبسط له في رزقه؛ لأنه لم يفعل السبب، لكن إذا وصل رحِمه طال عُمره واتسع رزقه، ونعلم أن هذا الرجل قد كُتب أصلًا عند الله بأنه وَصول لرحمه، وعمره ينتهي في الوقت المحدد، ورزقه يكون إلى الساعة المحددة، ونعلم أن الرجل الآخر لم يكتب أن يصل رحمه، فكتب رزقه مضيقًا، وكتب عمره قاصرًا من الأصل، فليس هناك شيء يزيد وينقص عن الذي كتب في الأزل. إذًا ما الفائدة من قول الرسول ﷺ هذا الكلام؟

نقول: الفائدة من ذلك الحث على صلة الرحم، وإذا كان الله قد كتب هذا الرجل وَصولًا لرحمه سيصل رحمه، لكن كتابة الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لهذا الرجل أن يكون وَصولًا للرحم أمر مجهول لنا ولا نعلمه، لكن الأمر الذي بأيدينا هو أن نعمل، وما

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ١١٥) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ]، وإكمال المعلم بفوائد مسلم (٨/ ٢١) [دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩هـ]، وفتح الباري لابن حجر (١٠/ ٤١٦) [دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ].

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/ ٥٠) [مكتبة الخانجي، القاهرة].

وراء ذلك فهو عند الله ﷻ»[١].

٢ ـ أن الزيادة والنقص بالنسبة إلى ما يظهر للملائكة وفي اللوح المحفوظ ونحو ذلك، فيظهر لهم في اللوح أن عمره ستون سنة إلا أن يصل رحمه، فإن وصلها زيد له أربعون، وقد علم الله سبحانه وتعالى ما سيقع له من ذلك، وهو من معنى قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴿٣٩﴾﴾ [الرعد]، فلا زيادة بالنسبة إلى علم الله تعالى وما سبق به قدره، أما بالنسبة إلى ما يكون في أيدي الملائكة وعلمهم فهو وارد وعليه يحمل الحديث.

وهذا ما رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية، وبيّن أن التغيير يكون في علم الملائكة وكتبهم التي في أيديهم، فقال: «والجواب المحقق: أن الله يكتب للعبد أجلًا في صحف الملائكة، فإذا وصل رحمه زاد في ذلك المكتوب. وإن عمل ما يوجب النقص نقص من ذلك المكتوب»، واستدل شيخ الإسلام لذلك بحديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: **«لما خلق اللهُ آدمَ مسح ظهره، فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته إلى يوم القيامة، وجعل بين عيني كل إنسان منهم وبيصًا من نور، ثم عرضهم على آدم، فقال: أي رب، من هؤلاء؟ قال: هؤلاء ذريتك، فرأى رجلًا منهم فأعجبه وبيص ما بين عينيه، فقال: أي رب من هذا؟ فقال: هذا رجل من آخر الأمم من ذريتك يقال له: داود فقال: رب كم جعلت عمره؟ قال: ستين سنة، قال: أي رب، زده من عمري أربعين سنة، فلما قضي عمر آدم جاءه ملك الموت، فقال: أولم يبق من عمري أربعون سنة؟ قال: أولم تعطها ابنك داود قال: فجحد آدم فجحدت ذريته، ونسي آدم فنسيت ذريته، وخطئ آدم فخطئت ذريته»**[٢].

ثم قال شيخ الإسلام: «فهذا داود كان عمره المكتوب أربعين سنة ثم جعله ستين، وهذا معنى ما روي عن عمر أنه قال: «اللَّهُمَّ إن كنت كتبتني شقيًّا فامحني واكتبني سعيدًا فإنك تمحو ما تشاء وتثبت»[٣]، والله سبحانه عالم بما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف كان يكون؛ فهو يعلم ما كتبه له وما يزيده

(١) شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (١/٣٥٦ ـ ٣٥٩) [دار الوطن، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٢) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٠٧٦)، وقال: حسن صحيح، والحاكم في المستدرك (كتاب التفسير، رقم ٣٢٥٧) وصححه، وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٥٢٠٨).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٤/٧٣٥) [دار طيبة، ط٨، ١٤٢٣هـ]، وابن بطة في الإبانة (٤/١٣١) [دار الراية، الرياض]، وسنده حسن.

وروي نحوه عن ابن مسعود رضي الله عنه، انظر: القضاء والقدر للبيهقي (٢١٥) [مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢١هـ].

إياه بعد ذلك، والملائكة لا علم لهم إلا ما علَّمهم الله، والله يعلم الأشياء قبل كونها وبعد كونها. فلهذا قال العلماء: إن المحو والإثبات في صحف الملائكة وأما علم الله سبحانه فلا يختلف ولا يبدو له ما لم يكن عالمًا به، فلا محو فيه ولا إثبات»(١).

كما ردَّ شيخ الإسلام على القائلين بالبركة وزيادة النفع في العمل بقوله: «وقد قال بعض الناس: إن المراد به البركة في العمر بأن يعمل في الزمن القصير ما لا يعمله غيره إلا في الكثير، قالوا: لأن الرزق والأجل مقدران مكتوبان. فيقال لهؤلاء: تلك البركة، وهي الزيادة في العمل والنفع، هي أيضًا مقدرة مكتوبة وتتناول لجميع الأشياء»(٢).

وقال السفاريني: «وأما الأحاديث التي فيها أن بعض الطاعات تزيد في العمر، مثل صلة الرحم، ونحو ذلك مما جاء أنه يقصر العمر، فهذا في الصحف التي يقع فيها المحو، والإثبات، وعلم الله تعالى لا يقع فيه تغيير ولا زيادة ولا نقصان»(٣).

ـ المسألة الثانية: معنى الزيادة في العمر والنقص منه الوارد في قوله ﷻ:

﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١١﴾﴾ [فاطر]:

لأهل العلم في المراد بزيادة العمر ونقصه في هذه الآية عدة أقوال؛ **منها**:

الأول: أن المقصود أن عمر من يطول عمره ومن ينقص عمره بأن يكون أقل من هذا الذي طال عمره كل ذلك معلوم لله ﷻ، وقد كتبه ﷻ في كتاب فسيبلغ من كتب له طول العمر ما كتب له، وكذلك من كان عمره أنقص من المعمر فإنه سيبلغ ما كتب له. وهو الذي رجحه ابن جرير الطبري وابن حزم وابن كثير والسعدي رحمهم الله.

الثاني: ما يطول عمر أحد، ولا يذهب من عمره شيء فيُنقَص إلا وهو في كتاب عند الله مكتوب، قد أحصاه وعلمه، فيكون الضمير يعود على المعمَّر الأول، فنقص عمره بأن يقال: ذهب من عمره يوم، ذهب من عمره شهر، ذهب من عمره سنة، وهكذا حتى ينقضي عمره.

الثالث: أن المقصود بالمعمر من بلغ الستين، ومن نقص عنها فهو ممن نقص عمره، وبعضهم قال: المعمر هو من وصل سن الهرم ومن نقص من عمره من هو دون ذلك.

---

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٤/ ٤٩٢) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

(٢) المصدر السابق.

(٣) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٣٤٩).

الرابع: أن المقصود من زيد في عمره بسبب عمل صالح كصلة الرحم، وذلك وَفق حديث أنس رضي الله عنه السابق، ومن نقص من عمره بسبب ارتكابه للمعاصي كالعقوق ونحوه؛ فكل ذلك معلوم لله تعالى مسجل في كتاب ما زيد فيه وما نقص منه[(١)].

مذهب المخالفين:

أقرّ أهل السُّنَّة عمومًا أن لكل إنسان أجله الذي لا يتقدم ولا يتأخر كما دلت على ذلك الأحاديث، وخالفهم في مسألة المقتول؛ أمات بأجله أم أنه لو لم يقتل لعاش إلى أجل من وراء ذلك المعتزلة، ولهم فيه **ثلاثة أقوال**:

القول الأول: أنه لو لم يقتل لكان يموت قطعًا، وبه قال أبو الهذيل.

القول الثاني: أنه لو لم يقتل لكان يعيش قطعًا، وهو قول البغدادية منهم.

القول الثالث: أنه يجوز أن يحيا وأن يموت ولا يقطع بأحد الأمرين، وهو قول عبد الجبار المعتزلي شارح الأصول الخمسة[(٢)].

وهذه الأقوال كلها باطلة؛ فإن القدر قد فرغ منه، وكل إنسان قد كتب عليه ما كتب بأسبابه الموصلة إليه، فمن قدّر عليه أن يموت بالقتل في المكان المعين وبالكيفية المعينة سيكون ذلك ولا يمكن أن يتخلف، وكلام المعتزلة فرض لما لا يقع.

قال ابن حزم رحمه الله في ردِّه عليهم في هذه المسألة: «وقد تحيرت المعتزلة ها هنا حتى قال بعضهم: لو لم يقتل زيد لعاش، وقال أبو الهذيل: لو لم يقتل لمات، وشغب القائلون بأنه لو لم يقتل لعاش بقول الله عز وجل: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ [فاطر: ١١]، وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**من سَرَّه أن ينسَأَ له في أَجَلِه، فليصل رَحِمَه**»[(٣)]. قال أبو محمد: وكل هذا لا حجة لهم فيه، بل هو بظاهره حجة عليهم؛ لأن النقص في اللغة التي بها نزل القرآن إنما هو من باب الإضافة، وبالضرورة علمنا أن من عمّر مائة عام وعمّر آخر ثمانين سنة فإن الذي عمّر ثمانين نقص من عدد عمر الآخر عشرين عامًا، فهذا هو ظاهر الآية ومقتضاها

---

(١) انظر الأقوال في: تفسير الطبري (٢٠/٤٤٨) [مؤسسة الرسالة، ط، ١٤٢٠هـ]، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/٥٠) [مرجع سابق]، وتفسير القرطبي (١٤/٣٣٤) [دار الكتب المصرية، القاهرة ط٢، ١٣٨٤هـ]، وتفسير ابن كثير (٥/٥٣٩) [دار طيبة للنشر، ط٢، ١٤٢٠هـ]، وتفسير السعدي ٦٨٥ [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٤/٤٩٢).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (٧٨٢) [مكتبة وهبه، ط١، ١٣٨٤هـ]، ومقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري (١/٢٠٤) [مرجع سابق]، والفرق بين الفرق لأبي منصور البغدادي (٣٣٠) [دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢، ١٩٧٧م]، ولوامع الأنوار للسفاريني (١/٣٤٩) [مرجع سابق].

(٣) سبق تخريجه بلفظ مقارب.

على الحقيقة، لا ما يظنه من لا عقل له من أن الله تعالى جار تحت أحكام عباده؛ إن ضربوا زيدًا أماته وإن لم يضربوه لم يمته، ومن أن علمه غير محقق فربما أعاش زيدًا مائة سنة وربما أعاشه أقل، وهذا هو البداء بعينه، ومعاذ الله تعالى من هذا القول، بل الخلق كله مصرف تحت أمر الله ﷻ وعلمه، فلا يقدر أحد على تعدي ما علم الله تعالى أنه يكون ولا يكون البتة، إلا ما سبق في علمه أن يكون، والقتل نوع من أنواع الموت فمن سأل عن المقتول؛ لو لم يقتل لكان يموت أو يعيش؟ فسؤاله سخيف! لأنه إنما يسأل لو لم يمت هذا الميت أكان يموت؟ أو كان لا يموت؟ وهذه حماقة جدًّا؛ لأن القتل علة لموت المقتول كما أن الحمى القاتلة والبطن القاتل وسائر الأمراض القاتلة علل للموت الحادث عنها ولا فرق. وأما قول رسول الله ﷺ: «**من سَرَّه أن ينسَأَ له في أَجَلِه، فليصل رَحِمَه**» فصحيح موافق للقرآن ولما توجبه المشاهدة، وإنما معناه: أن الله ﷻ لم يزل يعلم أن زيدًا سيصل رحمه، وأن ذلك سبب إلى أن يبلغ من العمر كذا وكذا وكذا...، والمسبب والسبب كل ذلك قد سبق في علم الله ﷻ كما هو لا يبدَّل، قال تعالى: ﴿مَا يُبَدَّلُ ٱلْقَوْلُ لَدَىَّ﴾ [ق: ٢٩]، ولو كان على غير هذا لوجب البداء ضرورة، ولكان غير عليم بما يكون، متشكِّكًا فيه؛ يكون أم لا يكون، جاهلًا به جملةً، وهذه صفة المخلوقين لا صفة الخالق، وهذا كفر ممن قال به، وهم لا يقولون بهذا. قال أبو محمد: ونصُّ القرآن يشهد بصحة ما قلنا، قال الله تعالى: ﴿لَّوْ كُنتُمْ فِى بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، وقال تعالى: ﴿قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ﴾ [الأحزاب: ١٦]، وقال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨][(١)].

وقد أجاب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن سؤال عن المقتول؛ أمات بأجله أم قطع القاتلُ أجلَه؟ فأجاب: «المقتول كغيره من الموتى، لا يموت أحد قبل أجله ولا يتأخر أحد عن أجله، بل سائر الحيوان والأشجار لها آجال لا تتقدم ولا تتأخر، فإن أجل الشيء هو نهاية عمره، وعمره مدة بقائه، فالعمر مدة البقاء، والأجل نهاية العمر بالانقضاء» ثم ذكر النصوص الدالة على كتابة القدر وتقدير الآجال، ثم قال: «والله يعلم ما كان قبل أن يكون؛ وقد كتب ذلك فهو يعلم أن هذا يموت بالبطن أو ذات الجنب أو الهدم أو الغرق أو غير ذلك من الأسباب وهذا يموت مقتولًا: إما بالسم وإما

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/ ٥٠).

بالسيف وإما بالحجر وإما بغير ذلك من أسباب القتل»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «جهود شيخ الإسلام في توضيح الإيمان بالقدر»، لتامر محمد متولي.

٢ ـ «شفاء العليل في مسائل الإيمان والقدر والحكمة والتعليل»، لابن القيم.

٣ ـ «إرشاد ذوي العرفان لما للعمر من الزيادة والنقصان»، لمرعي الكرمي.

٤ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٥ ـ «شرح الأصول الخمسة»، للقاضي عبد الجبار.

٦ ـ «شرح المواقف»، السيد الشريف علي الجرجاني.

٧ ـ «القضاء والقدر في الإسلام»، لفاروق أحمد الدسوقي.

٨ ـ «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسُّنَّة ومذاهب الناس فيه»، لعبد الرحمٰن المحمود.

٩ ـ «القضاء والقدر»، لعمر سليمان الأشقر.

الإجماع

التعريف لغةً:

الإجماع مصدر للفعل الرباعي: أَجْمَعَ. والجيم والميم والعين أصل واحد يدل على تَضَامِّ الشيء، يقال: جمعت الشيء جمعًا.

وللإجماع في اللغة معنيان:

الأول: العزم المؤكد، فيقال: أجمع فلان على السفر إذا عزم عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]؛ أي: اعزموا أمركم.

الثاني: الاتفاق، فيقال: أجمع القوم على كذا؛ أي: اتفقوا عليه[(٢)].

التعريف اصطلاحًا:

يعرَّف الإجماع في الاصطلاح بأنه: اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على حكم شرعي[(٣)].

الحكم:

حجية الإجماع:

الإجماع: حجة، وقد حكى غير واحد من أهل العلم الاتفاق على حجيته، والعمل به واجب[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٥١٨).

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٤٧٩) [دار الجيل، ط٢]، ولسان العرب (٨/ ٥٧ ـ ٥٨) [دار صادر، ط١]، والقاموس المحيط (٣/ ١٤)، [المطبعة المنيرية، ط٣].

(٣) انظر: الجدل لابن عقيل (٦١) [مكتبة التوبة، ط١، ١٤١٨هـ]، والعدة لأبي يعلى (١/ ١٧٠)، والتمهيد لأبي الخطاب (١/ ٦١) [طبعة جامعة أم القرى، ط١]، وقواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٦١) [مكتبة التوبة، ط١، ١٤١٩هـ]، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٢٠/ ١٠) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وشرح الكوكب المنير لابن النجار (٢/ ٢١١) [طبعة جامعة أم القرى، ١٤٠٨هـ].

(٤) انظر: أصول السرخسي (١/ ٢٩٥) [دار المعرفة]، وقواطع الأدلة في الأصول (١/ ١٨٨)، والتبصرة =

۞ **الحقيقة:**

الإجماع في أبواب الاعتقاد قد يكون إجماعًا نطقيًّا، ويسمى الإجماع القولي، أو الصريح، وذلك بأن يتفق مجتهدو الأمة جميعهم على النطق بصريح الحكم في مسألة ما، وذلك كإجماعهم على أن الإيمان قول وعمل[(١)].

وقد يكون إجماعًا استقرائيًّا، بأن يستقرئ العالم أقوال العلماء في مسألة ما، فلا يجد فيها خلافًا، أو أن يشتهر القول في القرآن، ولا يعلم أن أحدًا أنكره، فهذا الإجماع حجة، وهو قطعي إذا احتفّت به القرائن[(٢)]. ومنه ما ذكره الإمام سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «أدركت مشايخنا منذ سبعين سنة، منهم: عمرو بن دينار، يقولون: كلام الله ليس بمخلوق»، وقد نقل ذلك عنه الإمام البيهقي رَحِمَهُ اللهُ، ثم سمَّى بعض من ذكر ذلك من السلف، ثم قرر أن هذا «حكاية إجماع منهم»[(٣)].

ومن ذلك ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في إجماع الصحابة على كفر من سب النبي ﷺ، حيث استعمل في ذلك الإجماع السكوتي الإقراري، فقال: «وأما إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فلأن ذلك نقل عنهم في قضايا متعددة ينتشر مثلها ويستفيض، ولم ينكرها أحد منهم، فصارت إجماعًا، واعلم أنه لا يمكن ادعاء إجماع الصحابة على مسألة فرعية بأبلغ من هذا الطريق»[(٤)].

ومن الطرق التي يقرر بها الإجماع في العقائد في هذا المقام، أن يكون ظاهر النص يدل على حكم بيِّن ظاهر، ثم نرى السلف الصالح من الصحابة فمن بعدهم من القرون المفضَّلة يسمعون تلك النصوص، ثم يجرونها على ظاهرها، ويقرون بها، ولا يتكلم أحد منهم بتحريفها عن معناها الظاهر لها، فهذا يدل دلالة بيِّنة على إجماعهم على المعنى الظاهر من تلك النصوص.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «فمن المعلوم أن القرآن نطق بالعلو في مواضع كثيرة جدًّا، حتى قد قيل: إنها نحو ثلاثمائة موضع، والسنن متواترة عن

= للشيرازي (١٥٣) [دار الفكر، ط١، ١٤٠٣هـ]، والموافقات للشاطبي (١/٣٧) [دار المعرفة]، والإحكام للآمدي (١/٢٥٧) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ]، مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١/١٧)، وإعلام الموقعين (٤/١٥٢) [دار الجيل، ١٩٧٣م].

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (١/١٩٤) رقم (٣٢٠)، و(٥/٩٥٦) رقم (١٥٩٣)، والإبانة الكبرى لابن بطة (٢/٨١٤ ـ ٨٢٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٢٠٩).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/٢٦٧).

(٣) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (١٠٥، ١٠٦) [دار الآفاق الجديدة، ط١، ١٤٠١هـ].

(٤) الصارم المسلول (٢/٣٧٨) [دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ]، وانظر أمثلة أخرى لذلك في رسالة: دعاوى الإجماع عند المتكلمين في مسائل أصول الدين لياسر اليحيى (٣٩ ـ ٥٠)، [أطروحة ماجستير، جامعة الإمام].

النبي ﷺ بمثل ذلك، وكلام السلف المنقول عنهم بالتواتر يقتضي اتفاقهم على ذلك، وأنه لم يكن فيهم من ينكره»[(١)].

ثم إن العلماء بعدما قرروا حجية الإجماع تكلموا على ما يفيده الإجماع؛ أيفيد القطع أم الظن؟ والتحقيق في ذلك التفصيل:

فما اتفق عليه العلماء المعتبرون فإنه حجة قطعية، أما ما اختلفوا فيه؛ كالإجماع السكوتي الذي لم تحتف به القرائن، أو ما ندر مخالِفُهُ، فإنه حجة ظنية.

قال ابن تيمية: «والصواب التفصيل بين ما يقطع به من الإجماع، ويعلم يقينًا أنه ليس فيه منازع من المؤمنين أصلًا، فهذا يجب القطع بأنه حق...»[(٢)].

الأدلة:

مما استدل به العلماء على حجية الإجماع:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء].

وجه الدلالة من الآية: أنها دلت على أن من اتبع غير سبيل المؤمنين فقد استحق الوعيد المذكور، فكما أن من شاقَّ الرسول ﷺ فقد استحق الذم، فكذلك من اتبع غير سبيل المؤمنين، ولو كان اتباع غير سبيل المؤمنين مباحًا لما جمع بينه وبين المحظور في الوعيد، واتباع غير سبيل المؤمنين تكون بمخالفة أقوالهم وأفعالهم[(٣)].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣] والوسط: العدل الخيار[(٤)].

وجه الاستدلال: أن الله تعالى وصف هذه الأمة بالعدالة والشهادة، فدل على أن قبول قولهم واجب؛ لأنه لا يجوز أن يصفهم بالعدالة ويجعلهم شهداء على الناس ثم لا يقبل قولهم ولا يجعله حجة، فإنه تعالى وهو العليم

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٦٤٥) [مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ]، وانظر: دعاوى الإجماع عند المتكلمين (٥٥ ـ ٦١).

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٧/ ٣٩)، وانظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٧٠)، وروضة الناظر لابن قدامة (١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧) [مكتبة الرشد، ط٤، ١٤١٦هـ].

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١/ ١٤٣) [طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ]، والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٤٠٠) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢١هـ]، وقواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٦٤)، وروضة الناظر (١/ ١٣١)، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٩/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، وإعلام الموقعين (٤/ ١٥٢).

(٤) انظر: صحيح البخاري (٤/ ١٦٣٢)، وسنن الترمذي (٥/ ٢٠٧).

الحكيم يمتنع أن يصف أمةً بالخيرية ليشهدوا على كل الناس وهو عالم بأنهم كلهم يقدمون على الكذب فيما يريدون، فدل على أنه تعالى علم أنهم لا يقدمون إلا على الحق حيث وصفهم بما وصفهم[(١)].

٣ ـ ومن السُّنَّة: ما رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ أنه ﷺ قال: «**من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد**»[(٢)].

ووجه الدلالة: ما ذكره الإمام الشافعي رحمه الله في شرح قوله ﷺ: «**فليلزم الجماعة**»، حيث قال: «إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة وأبدان قوم متفرقين... فلم يكن في لزوم الأبدان معنى؛ لأنه لا يمكن، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئًا، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما، ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين فقد خالف جماعتهم التي أمر بلزومها، وإنما تكون الغفلة في الفرقة، فأما الجماعة فلا يمكن فيها كافّة غفلة عن معنى كتاب ولا سُنَّة ولا قياس إن شاء الله»[(٣)].

٤ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن أمّتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافًا فعليكم بالسواد الأعظم**»[(٤)].

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٤٠٦)، وقواطع الأدلة في الأصول (١/ ٤٦٤)، والإبهاج شرح المنهاج للسبكي (٢/ ٣٥٨) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ]، إرشاد الفحول (١٤٠).

(٢) أخرجه الترمذي (أبواب الفتن، رقم ٢١٦٥) وصححه، وأحمد (١/ ٢٦٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والنسائي في الكبرى (كتاب عشرة النساء، رقم ٩١٧٧)، وابن حبان (كتاب التاريخ، رقم ٦٧٢٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٧٩٢).

(٣) الرسالة للإمام الشافعي (٤٧٥) [دار الكتب العلمية، تحقيق: أحمد شاكر].

(٤) أخرجه ابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٣٩٥٠)، وضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ١٦٩) [دار العربية، ط٢، ١٤٠٣هـ]، وأخرجه أحمد (٤٥/ ٢٠١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والطبراني في الكبير (٢/ ٢٨٠) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، عن أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه بنحوه. قال الهيثمي: وفيه راوٍ لم يسم. مجمع الزوائد (٧/ ٢٢١) [مكتبة القدسي]، وأخرجه الترمذي (كتاب الفتن، رقم ٢١٦٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقال: حديث غريب، وروي عن غيرهم من الصحابة أيضًا. انظر: المقاصد الحسنة (٧١٦) [دار الكتاب العربي، ط١].
والحديث ضعَّفه ابن حزم في الإحكام (٤/ ٥٢٧) [دار الحديث، ط١، ١٤٠٤هـ]، والنووي في شرحه على مسلم (١٣/ ٦٧) [دار إحياء التراث، ط٢]، لكن أشار الحافظ ابن حجر إلى أن هذا حديث مشهور له طرق كثيرة، لا يخلو واحد منها من مقال، وساق من رواية ابن أبي شيبة (كتاب الفتن، رقم ٣٨٣٤٧) [دار القبلة، ط١] أن أبا مسعود رضي الله عنه قال: «وعليكم بالجماعة؛ فإن الله لا يجمع أمّة محمد على ضلالة»، وصحح سنده، وقال: «ومثله لا يقال من قبل الرأي». التلخيص الحبير (٣/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦) [مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ]، وحسَّنه الألباني بمجموع طرقه. السلسلة الصحيحة (٣/ ٣٢٠).

وفي رواية: «**إن الله تعالى قد أجار أمتي أن تجتمع على ضلالة**»(١).

أقوال أهل العلم:

لقد عنون الإمام اللالكائي رحمه الله لكتابه في العقائد بـ: «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة من الكتاب والسُّنَّة وإجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم»، ومما ذكره في مقدمته قوله: «فإن أوجب ما على المرء: معرفة اعتقاد الدين، وما كلف الله به عباده من فهم توحيده وصفاته وتصديق رسله بالدلائل واليقين، والتوصل إلى طرقها، والاستدلال عليها بالحجج والبراهين، وكان من أعظم مقول وأوضح حجة ومعقول: كتاب الله الحق المبين، ثم قول رسول الله ﷺ وصحابته الأخيار المتقين، ثم ما أجمع عليه السلف الصالحون»(٢).

وقال ابن عبد البر رحمه الله: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة»(٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«الطريق الرابع [أي: من الطرق التي تثبت بها الأحكام الشرعية]: الإجماع، وهو متفق عليه بين عامة المسلمين من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث والكلام وغيرهم في الجملة، وأنكره بعض أهل البدع من المعتزلة والشيعة»(٤).

المسائل المتعلقة(٥):

ـ المسألة الأولى: الإجماع المعتبر:

لقد قرر جمع من العلماء ـ كابن تيمية وغيره ـ أن «الإجماع الذي ينضبط: هو ما كان عليه السلف الصالح، إذ بعدهم كثر الاختلاف وانتشرت الأمة»(٦).

وعلى هذا فإن خلاف أهل البدع في العقائد لا يعتد به، ولا يقدح في انعقاد الإجماع في أبواب العقيدة.

يقول ابن القطان رحمه الله: «الإجماع عندنا إجماع أهل العلم، فأما من كان من أهل الأهواء فلا مدخل له فيه»(٧).

بل إن أئمة السلف لم يكونوا يعدون أهل

(١) أخرجها ابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٤١) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ]، من حديث أنس رضي الله عنه، وحسنه الألباني، كما تقدمت الإشارة إليه قريبًا.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ٩) [دار طيبة، ١٤٠٢هـ].

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٦) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٨هـ].

(٤) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١١/ ٣٤١).

(٥) الإجماع دليل من أدلة الشرع، ومحل تفصيله كتب أصول الفقه، وقد تكلم الأصوليون على الكثير من المسائل المتعلقة بالإجماع، وأفاضوا فيها، وليس هذا محل بحثها، وإنما نذكر هنا ما يتعلق منها بالعقيدة.

(٦) العقيدة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣/ ١٥٧)، وانظر: قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لصديق حسن خان (١٤٤) [شركة الشرق الأوسط للطباعة، ط١، ١٤٠٤هـ].

(٧) نقله عنه الزركشي في البحر المحيط (٣/ ٥١٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ].

البدع من العلماء أصلًا، ولا يقبلون شهادتهم، فضلًا عن أن يعتدوا بخلافهم في العقائد.

قال ابن عبد البر المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يُعَدُّون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان»[(١)].

ثم حكى قول الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا تجوز شهادة أهل البدع وأهل الأهواء»[(٢)].

ونقل بعدها عن محمد بن أحمد بن إسحاق بن خويز منداد المصري المالكي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تأويل قول مالك السابق قوله: «أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا هم أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعريًّا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبدًا، ويهجر، ويؤدب على بدعته، فإن تمادى عليها استتيب منها»[(٣)].

وعليه؛ فالإجماع المعتبر في حكاية عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة هو إجماع السلف الصالح من أئمة القرون المفضلة، الصحابة والتابعين وأتباع التابعين، دون من جاء بعدهم، ودون من عاصرهم من أصحاب البدع.

وأهل السُّنَّة والجماعة متفقون والحمد لله على سائر أصول الاعتقاد.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن أئمة السُّنَّة والحديث لم يختلفوا في شيء من أصول الدين»[(٤)]، وقرر «أن أقوال الأئمة في أصول الدين متفقة»[(٥)].

- المسألة الثانية: حكم من خالف الإجماع:

المخالف للإجماع على نوعين:

الأول: من أنكر حجية الإجماع، ونفى أن يكون دليلًا، فمن العلماء من حكم بكفره[(٦)]، ومنهم من قال: إنه لا يكفر، بل يبدّع أو يفسق[(٧)].

الثاني: مخالفة حكم ثبت بالإجماع، **وذلك على مراتب:**

١ ـ أن يكون الحكم معلومًا من الدين بالضرورة، وقد انعقد عليه إجماع الخاصة والعامة؛ كتوحيد الله تعالى،

---

(١) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٥).
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) درء تعارض العقل والنقل (١٠/ ٣٠٦).
(٥) درء التعارض (٢/ ٣٠٨)، وانظر: المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع (٥٨ ـ ٦٧).
(٦) انظر: كشف الأسرار (٣/ ٢٦٦).
(٧) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد لعثمان علي حسن (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠) [مكتبة الرشد، ط٤، ١٤١٨هـ].

ونبوة محمد ﷺ، وأصول الشرائع من الصلاة والزكاة وغيرها، فمنكر هذا لا شك في كفره، وقد حكي الاتفاق على تكفيره.

٢ ـ حكم ثبت بالإجماع القطعي؛ كتحريم الجمع بين المرأة وعمتها، وتحريم الكذب على رسول الله ﷺ، فمنكر هذا يكفر أيضًا؛ لأنه أنكر حكمًا قد ثبت بالإجماع القطعي.

ولكن هذا القسم دون سابقه، ولهذا فرَّق بعض العلماء في هذا القسم بين ما كان معلومًا مشتهرًا من الإجماعات، فيكفر منكرها، وبين ما لم يكن كذلك، بل لا يعلمه إلا العلماء، فلا يكفر منكره من العامة، بل يعذر لجهله.

٣ ـ حكم ثبت بالإجماع الظني؛ كالإجماع السكوتي الذي لم تحتف به قرائن تفيد قطعيته، فهذا قد حكي الاتفاق على عدم تكفيره، وإنما يُبدَّع ويفسَّق؛ لأنه خالف دليلًا يجب العمل بمقتضاه عند الجمهور وإن كان ظنيًّا[1].

(١) انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٤٣٤)، وشرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢٠٥) [دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ]، والفروق للقرافي (٤/ ٢٥٩) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ]، ومجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٧/ ٣٩)، و(١٩/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، والإحكام للآمدي (١/ ٣٤٤)، والبحر المحيط للزركشي (٣/ ٥٦٦ ـ ٥٦٩)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير (١١٢) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٨٧م]، وتيسير التحرير (٣/ ١٥٣، ٢٥٩) [دار الفكر]، وشرح الكوكب المنير (٢/ ٢٦٣)، وحاشية البناني (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ]، ومنهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠).

المصادر والمراجع:

١ ـ «إعلام الموقعين»، لابن القيم.

٢ ـ «الأم»، للإمام الشافعي.

٣ ـ «دعاوى الإجماع عند المتكلمين في مسائل أصول الدين»، لياسر اليحيى [أطروحة ماجستير، جامعة الإمام].

٤ ـ «الرسالة»، للإمام الشافعي.

٥ ـ «الفقيه والمتفقه»، للخطيب البغدادي.

٦ ـ «قواطع الأدلة في الأصول»، لأبي المظفر السمعاني.

٧ ـ «مجموع الفتاوى»، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٨ ـ «المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع»، لخالد الجعيد، وعلي العلياني، وناصر الجهني.

٩ ـ «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد»، لعثمان بن علي حسن.

١٠ ـ «نقد مراتب الإجماع»، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

الاحتجاج بالقدر

يراجع مصطلح (القدر).

الاحتضار

التعريف لغةً:

الحاء والضاد والراء: أصل يدل على إيراد الشيء، ووروده ومشاهدته، والحُضورُ نقيض المغيب والغيبة، يقال: حضَرَ يحضُرُ حُضورًا وحِضَارَةً، وأحضرَ الشيءَ وأحضَره إياه، وكان ذلك بِحَضرةِ فلان وحِضرته وحُضرته وحَضَره ومَحْضَرِه، وكلَّمتُه بِحَضْرَةِ فلان وبمَحَضْرٍ منه؛ أي: بِمَشْهَدٍ منه، وحُضِرَ المريض واحْتُضِرَ؛ إذا نزل به الموت[1].

التعريف اصطلاحًا:

الاحتضار: هو حضور الموت، ونزوله بالعبد[2].

الأدلة:

أما من القرآن؛ فقول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّيٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩﴾ وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠﴾ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾﴾ [المنافقون].

وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَبْشِرُوا۟ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [فصلت]، وهذا عند الاحتضار، كما ذكر جمع من المفسرين[3].

وقوله سبحانه وتعالى يصف حال المشركين عند اقتراب الموت: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾﴾ [الفرقان].

ومن السُّنَّة: قول النبي ﷺ: «**من أحبَّ لقاء الله أحبَّ الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه**»، فقالت عائشة رضي الله عنها: يا نبي الله أكراهية الموت؟ فكلنا نكره الموت، فقال: «**ليس كذلك، ولكن المؤمن إذا بشر برحمة الله ورضوانه وجنته أحب لقاء الله فأحب الله لقاءه، وإن الكافر إذا بشر بعذاب الله وسخطه كره لقاء الله وكره الله لقاءه**»[4].

---

(١) انظر: مقاييس اللغة (٢/ ٦٠) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ]، ولسان العرب (٤/ ١٩٦) [دار صادر، ط٣].

(٢) انظر: أحوال المحتضر دراسة عقدية لمحمد العليص (٧١) [بحث محكم منشور ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، عدد ١٢٤، سنة ١٤٢٤هـ].

(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٢٨٤)، وتفسير السعدي (٧٤٨).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٠٧)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٨٤).

وفي الحديث الصحيح: «**وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات**»(١). وفتنة الموت: فتنة الاحتضار أو القبر، وأضيفت إلى الموت؛ لقربها منه(٢).

وكان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «**اللَّهُمَّ ثبِّت قلبي على دينك**»، فقال رجل: يا رسول الله تخاف علينا وقد آمنا بك وصدقناك بما جئت به!؟ فقال: «**إن القلوب بين إصبعين من أصابع الرحمٰن** ﷻ **يقلبها**»(٣).

وقال ﷺ: «**إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة نزل إليه من السماء ملائكة بيض الوجوه كأن وجوههم الشمس، معهم كفن من أكفان الجنة وحنوط من حنوط الجنة حتى يجلسوا منه مد البصر... وإن العبد الكافر إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر**»(٤).

أقوال أهل العلم:

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكل مُفَرِّط يندم عند الاحتضار، ويسأل طول المدة ولو شيئًا يسيرًا، يستعتب ويستدرك ما فاته، وهيهات كان ما كان، وأتى ما هو آت، وكل بحسب تفريطه»(٥).

وقال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يخبر تعالى عن حال من حضره الموت من المفرطين الظالمين أنه يندم في تلك الحال، إذا رأى مآله، وشاهد قبح أعماله، فيطلب الرجعة إلى الدنيا، لا للتمتع بلذاتها، واقتطاف شهواتها، وإنما ذلك ليقول: ﴿لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ﴾ من العمل، وفرطت في جنب الله»(٦).

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وما تضمنته الآية الكريمة من أن الكافر والمفرط في عمل الخير، إذا حضر أحدهما الموت طلبا الرجعة إلى الحياة؛ ليعملا العمل الصالح الذي يدخلهما الجنة، ويتداركا به ما سلف منهما من الكفر والتفريط»(٧).

(١) أخرجه البخاري (كتاب الأذان، رقم ٨٣٢)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٨٩).

(٢) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٥/ ٨٥) [دار إحياء التراث العربي، ط٢]، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (٦/ ١١٧) [دار إحياء التراث العربي].

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب القدر، رقم ٢١٤٠) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٣٤) واللفظ له، وأحمد (١٩/ ١٦٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الدعاء، رقم ١٩٢٧) وصححه، وصححه الألباني في تحقيقه لمشكاة المصابيح (١/ ٣٧) [المكتب الإسلامي، ط٣].

(٤) أخرجه أحمد (٣٠/ ٤٩٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والبيهقي في الشعب (١/ ٦١٠) [مكتبة الرشد، ط١]، وغيرهما من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، قال البيهقي: هذا حديث صحيح الإسناد، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٣٤٤).

(٥) تفسير ابن كثير (٨/ ١٣٣).

(٦) تفسير السعدي (٥٠٨) [مؤسسة الرسالة، ط٤].

(٧) أضواء البيان (٥/ ٨٢١) [المطابع الأهلية، ١٤٠٣هـ].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: علامات الاحتضار:

للاحتضار علامات تظهر على كثير مِن المحتضرين ومَن نزل بهم الموت، وقد عرفت بدليل الحسّ والمشاهدة والتتبع لكثير من المُحْتَضِرِين، من نحو: بُرودة الأطراف والقدمين، وعرق الجبين للمؤمن، والهذيان والهلع والإغماء عند البعض منهم، والحشرجة التي تكون في الصدر، والغرغرة في الحلق، والنشاط والخفة، فبعض المُحْتَضِرِين يجد قبل موته خفّة ونشاطًا لم يُعهدا عليه من قبل، كأن يكون مريضًا ومغمًى عليه مدة طويلة، ثمّ قبل وفاته يستيقظ من إغمائه وكأنه صحيح معافى، ويجد هذا النشاط، وهذا ليس على الإطلاق(١)

ـ المسألة الثانية: أقسام الناس عند الاحتضار وتمايزهم في قبض الروح وخروجها:

جاء تقسيم الناس عند الاحتضار في آخر سورة الواقعة إلى ثلاثة أقسام: مقربين، وأصحاب يمين، ومكذبين ضالين(٢)، قال تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ ﴿٨٩﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩٠﴾ فَسَلَٰمٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلْيَمِينِ ﴿٩١﴾ وَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُكَذِّبِينَ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٩٢﴾ فَنُزُلٌ مِّنْ حَمِيمٍ ﴿٩٣﴾﴾ [الواقعة].

قال السعدي: «ذكر الله تعالى أحوال الطوائف الثلاث: المقربين، وأصحاب اليمين، والمكذبين الضالين في أول السورة في دار القرار، ثم ذكر أحوالهم في آخرها، عند الاحتضار والموت»(٣)، ثم ساق الآيات بتفسيرها.

وعليه؛ فيختلف قبض الأرواح وانتزاعها، وكيفية خروجها، وما ينالها بعد ذلك من شخص لآخر.

قال ﷺ: «**نفس المؤمن تخرج رشحًا، ونفس الكافر تخرج من شدقه كما تخرج نفس الحمار**»(٤).

وقد جاءت السُّنَّة بالتفريق بين نزع روح المؤمن وروح الكافر وما يعقب ذلك، كما في قوله ﷺ: «... **إن العبد المؤمن إذا كان في انقطاع من الدنيا وإقبال من الآخرة، نزل إليه ملائكة من السماء بيض الوجوه، كأن وجوههم الشمس، معهم**

---

(١) انظر: كيف تغسل ميتًا (٢٤) [نسخة إلكترونية بالمكتبة الشاملة، لأسامة بن غرم الغامدي].

(٢) **المقربون**: هم الذين تقربوا إلى الله بأداء الواجبات والمستحبات، وترك المحرمات والمكروهات، وفضول المباحات. و**أصحاب اليمين**: وهم الذين أدوا الواجبات وتركوا المحرمات، وإن حصل منهم بعض التقصير في بعض الحقوق، التي لا تخل بإيمانهم وتوحيدهم. و**المكذبون الضالون**: هم الذين كذبوا بالحق، وضلوا عن الهدى. انظر: تفسير السعدي (٨٣٦).

(٣) تفسير السعدي (٨٣٦).

(٤) أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/ ٢٣٣) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وحسّنه الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ٣٢٣) [مكتبة القدسي]، والألباني في السلسلة الصحيحة (٥/ ١٨٤).

كفن من أكفان الجنة، وحنوط من حنوط الجنة، حتى يجلسوا منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت عليه السلام حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الطيبة، اخرجي إلى مغفرة من الله ورضوان، قال: فتخرج تسيل كما تسيل القطرة من في السقاء... وإن العبد الكافر، إذا كان في انقطاع من الدنيا، وإقبال من الآخرة، نزل إليه من السماء ملائكة سود الوجوه، معهم المسوح، فيجلسون منه مد البصر، ثم يجيء ملك الموت، حتى يجلس عند رأسه، فيقول: أيتها النفس الخبيثة اخرجي إلى سخط من الله وغضب، قال: فتفرق في جسده، فينتزعها كما ينتزع السفود من الصوف المبلول...»[(١)].

- المسألة الثالثة: إحسان الظن بالله تعالى عند الاحتضار، وسؤال المغفرة والرحمة:

ينبغي للمسلم عند الاحتضار أن يتفكر في سعة رحمة الله ومغفرته وعفوه؛ لقوله ﷺ: «**لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله عز وجل**»[(٢)]، وفي هذا تغليب لجانب الرجاء.

وقد علَّق النووي على الحديث بقوله: «قال العلماء: هذا تحذير من القنوط، وحثٌّ على الرجاء عند الخاتمة، وقد سبق في الحديث الآخر قوله سبحانه وتعالى: «**أنا عند ظن عبدي بي**»[(٣)]، قال العلماء: معنى «حسن الظن بالله تعالى: أن يظن أنه يرحمه ويعفو عنه، قالوا: وفي حالة الصحة يكون خائفًا راجيًا، ويكونان سواء، وقيل: يكون الخوف أرجح، فإذا دنت أمارات الموت غلب الرجاء أو محضه؛ لأن مقصود الخوف: الانكفاف عن المعاصي والقبائح، والحرص على الإكثار من الطاعات والأعمال، وقد تعذر ذلك أو معظمه في هذا الحال، فاستحب إحسان الظن المتضمن للافتقار إلى الله تعالى، والإذعان له، ويؤيده الحديث المذكور بعده: «**يبعث كل عبد على ما مات عليه**»، ولهذا عقبه مسلم للحديث الأول. قال العلماء: معناه: يبعث على الحالة التي مات عليها»[(٤)].

وقد استحسن بعض العلماء أن يذكر المريض بسعة رحمة الله ولطفه وبره، ليحسن ظنه بربه؛ وكذا تلقينه محاسن عمله عند موته؛ لكي يحسن ظنه بربه[(٥)]،

(١) أخرجه أحمد (٣٠/ ٤٩٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والبيهقي في الشعب (١/ ٦١٠) [مكتبة الرشد، ط١]، وغيرهما من حديث البراء بن عازب، قال البيهقي: هذا حديث صحيح الإسناد، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١/ ٣٤٤).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٠٥)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٧٥).

(٤) شرح النووي على مسلم (٩/ ٢٥٦).

(٥) انظر: سبل السلام (٢/ ٩٠) [مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط٤، ١٣٧٩هـ].

كما فعل ابن عباس مع عائشة رضي الله عنهم عند موتها.

ومن إحسان الظن بالله تعالى عند الاحتضار الدعاء بالمغفرة والرحمة؛ تأسيًا بالنبي ﷺ، فإنه كان يقول في ساعة الاحتضار: «**اللَّهُمَّ اغفر لي، وارحمني، وألحقني بالرفيق الأعلى**»(١).

- المسألة الرابعة: تقبل توبة المحتضر ما لم يغرغر:

لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَتُوبُ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾﴾ [النساء]. والتوبة من قريب هي التوبة قبل حضور الموت؛ أي: قبل الغرغرة(٢).

ويمكن القول: إن الغرغرة تكون آخر وقت الاحتضار بعد رؤية الملك وانتزاعه الروح، وفي الحديث: «**إن الله تعالى يقبل توبة العبد ما لم يغرغر**»(٣)؛ أي: ما لم تبلغ روحه حلقومه(٤).

ويدل على قبول التوبة حال الاحتضار وقبل المعاينة والنزع: ما ثبت في «الصحيحين» من دعوة النبي ﷺ عمه أبا طالب إلى التوحيد وهو في حال الاحتضار(٥)، قال ابن مفلح مفسرًا لحضور الوفاة: «المراد قربت وفاته وحضرت دلائلها، وذلك قبل المعاينة والنزع، ولو كان في حال المعاينة والنزع لما نفعه الإيمان؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٰٔنَ﴾ [النساء: ١٨]، ويدل على أنه قبل المعاينة محاورته للنبي ﷺ مع كفار قريش»(٦).

ولما ثبت في «الصحيحين» من دعوته ﷺ للغلام اليهودي - الذي عاده في مرض موته - إلى التوحيد(٧)، فأسلم ومات عليه، فكان من الناجين، ومن الصحابة المرضيين.

ومما يستدل به في هذا الباب: «أن من قربت نفسه من الزهوق فمات له ميت أنه يرثه، وإن قدر على النطق فأسلم، فإنه مسلم يرثه المسلمون من أهله، وأنه إن شخص ولم يكن بينه وبين الموت إلا نفس واحد فمات من أوصى

---

(١) أخرجه الترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٤٩٦) وصححه، وأحمد (٤٣/١٠٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ.

(٢) انظر: روح البيان (٢/١٤٣) [دار إحياء التراث العربي].

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٣٧) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٢٥٣)، وأحمد (٢/١٣٢) [عالم الكتب، ط١]، وابن حبان (كتاب الرقاق، رقم ٦٢٨)، وحسّنه الألباني في صحيح الجامع (١/٣٨٦) [المكتب الإسلامي].

(٤) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/٦٦٥) [المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٦٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٤).

(٦) الآداب الشرعية والمنح المرعية (١/٦٢) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٧هـ].

(٧) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٥٦).

له بوصية فإنه قد استحقها، فمن قتله في تلك الحال قِيد به»[١]، بخلاف ما إذا بلغت الروح الحلقوم، فإنه «لا تصح وصيته ولا صدقته ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء»[٢].

أما ساعة معاينة ملك الموت ونزع الروح فإن التوبة لا تقبل؛ للحديث المتقدم في الغرغرة، ولقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ ٱلتَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ إِنِّى تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨]، فهذا هو المعاين الذي لا تقبل توبته؛ كتوبة فرعون لما رأى الملائكة وأدركه الغرق قال: ﴿ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَـٰهَ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٩٠﴾﴾ [يونس]، فكان الجواب: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٩١﴾﴾ [يونس].

قال القرطبي: «التوبة مبسوطة للعبد حتى يعاين قابض الأرواح، وذلك عند غرغرته بالروح، وإنما يغرغر به إذا قطع الوتين، فشخص من الصدر إلى الحلقوم، فعندها المعاينة، وعندها حضور الموت... فيجب على الإنسان أن يتوب قبل المعاينة والغرغرة، وهو معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧]»[٣].

ـ المسألة الخامسة: تمني الكافر والمفرط استئناف الحياة عند الاحتضار:

وذلك لإصلاح ما قد أفسد؛ لأنه في تلك الساعة ينكشف له الغطاء عما ينتظره من عذاب؛ لسوء عمله، فيحاول تدارك ذلك بالعودة إلى الحياة مرة ثانية، وإعادة التجربة مرة أخرى، ولكن هيهات، فقد فات الآوان، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَـٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون].

قال ابن كثير مفسرًا الآية: «يخبر تعالى عن حال المحتضر عند الموت من الكافرين أو المفرطين في أمر الله تعالى، وقيلهم عند ذلك، وسؤالهم الرجعة إلى الدنيا؛ ليصلح ما كان أفسده في مدة حياته»[٤].

ـ المسألة السادسة: تمني الموت حال الاحتضار:

يختلف حكم تمني الموت حال الاحتضار عنه حال الحياة المستمرة، فيجوز في الأولى دون الثانية.

قال التبريزي لمّا تكلم على حديث: «**من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه**»[٥] ما نصه:

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق.
(٣) التذكرة للقرطبي (١/ ٥٢) [دار قباء].
(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ٢٥٦) [دار الفكر].
(٥) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٠٧)، =

«محبة لقاء الله لا تدخل في النهي عن تمني الموت؛ لأنها ممكنة مع عدم تمني الموت؛ كأن تكون المحبة حاصلة لا يفترق حاله فيها بحصول الموت ولا بتأخره، وأن النهي عن تمني الموت محمول على حالة الحياة المستمرة، وأما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت النهي؛ بل هي مستحبة»[(١)].

ـ المسألة السابعة: سكرات الموت عامة، وهي على الكفار والعصاة أشد:

سكرات الموت كرباته وغمراته وشدته نتيجة الألم، وهي عامة للمؤمن والكافر.

وقد ذكر الحق تعالى السكرات في قوله: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ ذَٰلِكَ مَا كُنتَ مِنۡهُ تَحِيدُ ١٩﴾ [ق]، وهي المرادة بقوله تعالى في الغشي: ﴿قَدۡ يَعۡلَمُ ٱللَّهُ ٱلۡمُعَوِّقِينَ مِنكُمۡ وَٱلۡقَآئِلِينَ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ هَلُمَّ إِلَيۡنَاۖ وَلَا يَأۡتُونَ ٱلۡبَأۡسَ إِلَّا قَلِيلًا ١٨ أَشِحَّةً عَلَيۡكُمۡۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلۡخَوۡفُ رَأَيۡتَهُمۡ يَنظُرُونَ إِلَيۡكَ تَدُورُ أَعۡيُنُهُمۡ كَٱلَّذِي يُغۡشَىٰ عَلَيۡهِ مِنَ ٱلۡمَوۡتِۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلۡخَوۡفُ سَلَقُوكُم بِأَلۡسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلۡخَيۡرِۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَمۡ يُؤۡمِنُواْ فَأَحۡبَطَ ٱللَّهُ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ١٩﴾ [الأحزاب].

والذي يغشى عليه من الموت، هو المحتضر؛ يغمى عليه لما يعاني من سكرات الموت[(٢)].

وفي «صحيح البخاري»: أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول: إن رسول الله ﷺ كان بين يديه ركوة أو علبة فيها ماء ـ يشك عمر ـ فجعل يدخل يديه في الماء، فيمسح بهما وجهه، ويقول: «**لا إلٰه إلا الله، إن للموت سكرات**»، ثم نصب يده، فجعل يقول: «**في الرفيق الأعلى**» حتى قبض، ومالت يده، قال أبو عبد الله: العلبة من الخشب والركوة من الأدم[(٣)].

وهل شدة السكرات دليل على نقص المرتبة؟

أجاب ابن حجر بقوله: «شدة الموت لا تدل على نقص في المرتبة؛ بل هي للمؤمن إما زيادة حسنات، وإما تكفير سيئات»[(٤)].

ـ المسألة الثامنة: قول الخير عند المحتضر والدعاء له بالمغفرة إذا قبض:

عن أم سلمة رضي الله عنها؛ أن النبي ﷺ قال: «**إذا حضرتم الميت فقولوا خيرًا، فإن الملائكة تؤمن على ما تقولون**»، قالت:

= ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٨٤).

(١) مشكاة المصابيح (٥/ ٥٨٧).

(٢) أيسر التفاسير (٣/ ٢٧٩) [مكتبة العلوم والحكم، ط٥، ١٤٢٤هـ]، وانظر: بيان المعاني (٦/ ٢٨) [مطبعة الترقي، ١٣٨٢هـ]، والوجيز في تفسير الكتاب العزيز (١/ ٩٣٣) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الرقائق، رقم ٦١٤٥).

(٤) فتح الباري (١١/ ٣٦٦) [دار الفكر].

فلما مات أبو سلمة قلت: يا رسول الله ما أقول؟ قال: «**قولي: اللَّهُمَّ اغفر له، واعقبنا عقبى صالحة**» قالت: فأعقبني الله محمدًا ﷺ[(١)].

ـ المسألة التاسعة: عرض الإسلام على المحتضر الكافر:

فعن سعيد بن المسيب، عن أبيه، قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية، فقال النبي ﷺ: «**أي عم، قل: لا إلٰه إلا الله، أحاج لك بها عند الله**»، فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فقال النبي ﷺ: «**لأستغفرن لك ما لم أنه عنك**»، فنزلت: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ١١٣﴾ [التوبة][(٢)].

وعن أنس رضي الله عنه قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه، فقال له: «**أسلم**»، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أطع أبا القاسم ﷺ، فأسلم، فخرج النبي ﷺ وهو يقول: «**الحمد لله الذي أنقذه من النار**»[(٣)].

(١) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩١٩).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٣٩٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٤١).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٥٦).

ـ المسألة العاشرة: التلقين المشروع للميت يكون وقت الاحتضار:

لقوله ﷺ: «**لقنوا موتاكم لا إلٰه إلا الله**»[(٤)].

قال النووي: «معناه: من حضره الموت، والمراد: ذكِّروه لا إلٰه إلا الله؛ لتكون آخر كلامه، كما في الحديث: «**من كان آخر كلامه: لا إلٰه إلا الله؛ دخل الجنة**»[(٥)]»[(٦)].

وهل الأمر بالتلقين للاستحباب أم للوجوب؟ وهل يكرر على المحتضر؟

أجاب النووي عن ذلك فقال: «الأمر بهذا التلقين أمر ندب، وأجمع العلماء على هذا التلقين، وكرهوا الإكثار عليه والموالاة؛ لئلا يضجر بضيق حاله وشدة كربه؛ فيكره ذلك بقلبه ويتكلم بما لا يليق، قالوا: وإذا قاله مرة لا يكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر، فيعاد التعريض به؛ ليكون آخر كلامه»[(٧)].

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩١٦).
(٥) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، رقم ٣١١٦)، وأحمد (٣٦/ ٣٦٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الجنائز، رقم ١٢٩٩) وصححه، وصححه الألباني في الإرواء (رقم ٦٨٧).
(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ٢١٩) [دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ].
(٧) شرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ٢١٩)، وانظر: بذل المجتهد (١/ ١٦٤) [دار الفكر]، وشرح فتح القدير (٢/ ١٠٤) [دار الفكر، ط٢].

ـ المسألة الحادية عشرة: التخيير بتأخير الموت عند الاحتضار خاص بالأنبياء:

لقوله ﷺ: «**ما من نبي يمرض إلا خُيِّر بين الدنيا والآخرة**»(١)؛ أي: «بين الإقامة في الدنيا والرحلة إلى الآخرة؛ لتكون وفادته على الله وفادة محب مخلص مبادر»(٢).

وفي تخيير موسى عليه السلام قال ﷺ: «**جاء ملك الموت إلى موسى، فقال له: أجب ربك، قال: فلطم موسى عين ملك الموت ففقأها، قال: فرجع الملك إلى الله عز وجل، فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقأ عيني، قال: فرد إليه عينه، قال: ارجع إلى عبدي فقل له: الحياة تريد؟ فإن كنت تريد الحياة، فضع يدك على متن ثور، فما وارت يدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة، قال: ثم مه؟ قال: ثم تموت، قال: فالآن من قريب، قال: رب أدنني من الأرض المقدسة رمية بحجر**، قال رسول الله ﷺ: **لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر**»(٣).

(١) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٥٨٦)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤٤٤)، واللفظ للبخاري.

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٧١٣) [مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، ١٤٠٨هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٣٩)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٧٢).

وفي تخيير محمد ﷺ قالت عائشة رضي الله عنها: كان رسول الله ﷺ يقول وهو صحيح: «**لن يقبض نبي قط حتى يرى مقعده من الجنة، ثم يخيّر**»، فلما نزل به ورأسه على فخذي غشي عليه ساعة، ثم أفاق، فأشخص بصره إلى السقف، ثم قال: «**اللَّهُمَّ الرفيق الأعلى**»، قلت: إذًا لا يختارنا، وعلمت أنه الحديث الذي كان يحدثنا وهو صحيح، قالت: فكانت تلك آخر كلمة تكلم بها: «**اللَّهُمَّ الرفيق الأعلى**»(٤).

قال ابن الجوزي: «إن قال قائل: ما وجه التخيير بعد أن يرى مقعده من الجنة، ولو أن أحدنا رأى مكانه من الجنة لم يتخير الدنيا عليه؟ فالجواب: أن التخيير يكون إكرامًا له؛ ليكون قبض روحه عن أمره، فيجوز أن يختار تعجيل معاناة الموت لما يصير إليه، ويجوز أن يختار تأخير الموت عنه مع علمه بمنزلته؛ إيثارًا لطاعة الله على حظ النفس»(٥).

ـ المسألة الثانية عشرة: حضور الشيطان ساعة الاحتضار للإفساد على المحتضر:

دلَّ على ذلك ظاهر قوله تعالى:

(٤) أخرجه البخاري (كتاب المغازي، رقم ٤٤٦٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٤٤٤).

(٥) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٥٤٠) [دار الوطن، ١٤١٨هـ].

﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحْضُرُونِ ۝٩٨﴾ [المؤمنون]، قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والظاهر... أن المعنى: أعوذ بك أن يحضرني الشيطان في أمر من أموري كائنًا ما كان، سواء كان ذلك وقت تلاوة القرآن... أو عند حضور الموت، أو غير ذلك من جميع الشؤون في جميع الأوقات»[(١)].

وكان من دعاء النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من التردي، والهدم، والغرق، والحريق، وأعوذ بك أن يتخبطني الشيطان عند الموت، وأعوذ بك أن أموت في سبيلك مدبرًا، وأعوذ بك أن أموت لديغًا**»[(٢)].

وتخبط الشيطان للمحتضر يكون بإفساد دينه أو عقله[(٣)]، وذلك بأن «يستولي عليه الشيطان عند مفارقته الدنيا فيضله، ويحول بينه وبين التوبة، أو يعوقه عن إصلاح شأنه والخروج من مظلمة تكون قبله، أو يؤيسه من رحمة الله تعالى، أو يكره له الموت ويؤسفه على حياة الدنيا، فلا يرضى بما قضاه الله من الفناء والنقلة إلى دار الآخرة، فيختم له بسوء، ويلقى الله وهو ساخط عليه. وقد روي أن الشيطان لا يكون في حال أشد على ابن آدم منه في حال الموت، يقول لأعوانه: دونكم هذا، فإنه إن فاتكم اليوم لم تلحقوه بعد اليوم»[(٤)].

ـ المسألة الثالثة عشرة: حضور الملائكة عند الاحتضار وبشارتها المتوفى بالمصير والمآل:

تحضر الملائكة الموكلة بقبض الأرواح العبدَ حال الاحتضار، وتبشره بما ينتظره من رحمة أو عذاب، وبما هو صائر إليه من خير أو شر.

فأما السعداء فقال تعالى يصف حالهم ومآلهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَلَّا تَخَافُواْ وَلَا تَحْزَنُواْ وَأَبْشِرُواْ بِٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ۝٣٠ نَحْنُ أَوْلِيَآؤُكُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْأَخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِيٓ أَنفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ ۝٣١ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ ۝٣٢﴾ [فصلت]، فيبشرون حال احتضارهم بالخيرات وحصول المسرات[(٥)].

وقال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ۝٣٢﴾ [النحل].

(١) أضواء البيان (٥/ ٣٥٣) [دار الفكر، ١٤١٥هـ].
(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٥٥٢)، والنسائي (كتاب الاستعاذة، رقم ٥٥٣١)، وأحمد (٢٤/ ٢٨١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الدعاء، رقم ١٩٤٨) وصححه، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/ ٢٧٤) [مؤسسة غراس، ط١، ١٤٢٣هـ].
(٣) انظر: الكتاب: التيسير بشرح الجامع الصغير (١/ ٤٨٨) [مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، ١٤٠٨هـ].
(٤) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٤/ ٢٨٧) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٥هـ].
(٥) تفسير ابن كثير (٣/ ٣١٤).

قال ابن كثير: «هذا خبر عن السعداء... أخبر تعالى عن حالهم عند الاحتضار أنهم طيبون؛ أي: مخلصون من الشرك والدنس وكل سوء، وأن الملائكة تسلم عليهم وتبشرهم بالجنة»[١].

وأما الأشقياء فقال تعالى يصف حالهم ومآلهم: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ٢٢﴾ [الفرقان]؛ والمعنى: «أي: هم لا يرون الملائكة في يوم خير لهم؛ بل يوم يرونهم لا بشرى يومئذ لهم، وذلك يصدق على وقت الاحتضار حين تبشرهم الملائكة بالنار والغضب من الجبار»[٢].

- المسألة الرابعة عشرة: أحاديث وأمور لا تصح تتعلق بالاحتضار:

- لا يصح: «اقرؤوا يس على موتاكم»[٣]؛ بل لم يصح حديث في القراءة على المحتضر أصلًا.

- ولا يصح حديث أبي موسى رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم: متى تنقطع معرفة العبد من الناس؟ قال: «إذا عاين»[٤].

- ولا يصح حديث: «طول القنوت في الصلاة يخفف سكرات الموت»[٥].

- ولا يصح حديث: «موت الفجأة راحة للمؤمن وأخذة أسف للفاجر»[٦]، لكن صح: «**موت الفجأة أخذةُ أسف**»[٧].

- ولا دليل لمن قال بمشروعية السواك عند الاحتضار، بدعوى أنه يسهل خروج الروح[٨].

- ولم يرد نص معتبر في توجيه المحتضر إلى القبلة بغرض تسهيل خروج الروح، ولم يرد في التوجيه نقل أصلًا، ولذا اختلف السلف في تقبيل المحتضر، والجمهور على مشروعيته واستحبابه، وقد حكوا للتوجيه **صورتين**:

(١) المصدر السابق (٢/ ٥٦٢).
(٢) المصدر السابق (٣/ ٣١٤).
(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، رقم ٣١٢١)، وابن ماجه (كتاب الجنائز، رقم ١٤٤٨)، وأحمد (٣٣/ ٤١٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وضعَّفه النووي في الخلاصة (٢/ ٩٢٥) [الرسالة، ط١]، والألباني في السلسلة الضعيفة (١٢/ ٧٨٣).
(٤) أخرجه ابن ماجه (كتاب الجنائز، رقم ١٤٥٣)، وقال الألباني: «ضعيف جدًّا». ضعيف ابن ماجه (رقم ١٤٤٣) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٨هـ].
(٥) أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/ ١٢٤) [دار الكتب العلمية، ط٢]، وضعّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٨/ ٣٠٢، رقم ٣٨٣٩).
(٦) أخرجه أحمد (٤١/ ٤٩١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والبيهقي في الشعب (١٢/ ٤٥٦) [مكتبة الرشد، ط١]، وضعّفه الألباني في ضعيف الجامع (٥٨٩٦).
(٧) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، رقم ٣١١٠)، وأحمد (٢٤/ ٢٥٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه النووي في الخلاصة (٢/ ٩٠٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والألباني في صحيح الجامع (٦٦٣١).
(٨) انظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (١/ ٣٥) [دار الفكر ـ بيروت].

الصورة الأولى: وهي الأرفق بالمحتضر: أن يرفع صدره قليلًا، وتكون رجلاه إلى جهة القبلة، فيكون مستقبلًا للقبلة بصدره وبوجهه.

والصورة الثانية: أن يكون مستقبلًا للقبلة كحال من ألحد في القبر، بأن يضجع على شقه الأيمن على جهة القبلة[1].

الفروق:

الغرغرة ليست هي الاحتضار؛ بل هي الحشرجة عند الموت وتردد النفس[2]، ولا يمنع أن تكون بعضه، ويدل على الفرق قبول التوبة حال الاحتضار لا حال الغرغرة كما تقدم بيانه.

وأما غمرات الموت المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنعام: ٩٣]، فهي شدائده وسكراته وكُرُباته[3]، وسميت بذلك؛ لأن أهوالها يغمرن من يقعن به[4].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الآداب الشرعية» (ج١)، لابن مفلح.

٢ ـ «الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع» (ج١)، للشربيني.

٣ ـ «التذكرة في أحوال الموتى والآخرة» (ج١)، للقرطبي.

٤ ـ «سبل السلام» (ج٢)، للصنعاني.

٥ ـ «فيض القدير شرح الجامع الصغير» (ج٢)، المناوي.

٦ ـ «القيامة الصغرى»، للأشقر.

٧ ـ كتب التفسير عند الأدلة القرآنية الآنفة.

٩ ـ «كيف تغسل ميتًا»، لأسامة بن غرم.

١٠ ـ «نيل الأوطار» (ج٤)، للشوكاني.

١١ ـ «أحكام الجنائز»، للألباني.

الأحد

التعريف لغةً:

أصله: وَحَدٌ، ثم قلبت الواو همزة، قال ابن فارس: «الواو والحاء والدال

(١) انظر: درر الحكام شرح غرر الأحكام (٢/ ٢٤٣)، وسبل السلام [مصطفى البابي الحلبي، ط٤، ١٣٧٩هـ]، ونصب الراية لأحاديث الهداية (٢/ ٢٥٢) [مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٨هـ]، ونيل الأوطار (٤/ ٥٠) [إدارة الطباعة المنيرية]، وفتح القدير (٣/ ٣٢٢)، وشرح زاد المستقنع للشنقيطي [شرح صوتي، درس ٤١٧]، وقال الألباني في أحكام الجنائز (٢٤٣): «أنكره سعيد بن المسيب، ولا يصح فيه حديث».

(٢) انظر: الصحاح (٢/ ٣٢٩) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، وتاج العروس (٥/ ٤٨٣) [دار الهداية]، والقاموس المحيط (٢٣٥) [مؤسسة الرسالة، ط٢].

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٢).

(٤) زاد المسير (٣/ ٨٧) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ].

أصل واحد يدل على الانفراد»[(١)].

والأَحَد بمعنى: الواحد، وهو أَوَّل العدد، تقول: أَحد واثنان، وهو يدلُّ على الانفراد، ومن ذلك الوَحْدَة، واستأحد الرجل: انفرد، وهو اسم علم على يوم من أيام الأسبوع[(٢)].

قال الأزهري: «الأحد بُنِي لنفي ما يُذكَرُ معه من العَدَد، والواحدُ اسمٌ لمُفتَتَح العَدَدِ، وأَحَدٌ يصلح في الكلام في موضِعِ الجَحدِ، وواحِدٌ في موضِعِ الإثبات، تقول: ما أتاني منهم أحدٌ، وجاءَنِي منهم واحدٌ، ولا يقالُ: جاءَني منهُم أحدٌ؛ لأنك إذا قلت: ما أتاني منهم أَحَدٌ فمعناه: لا واحِدٌ أتاني ولا اثْنَانِ، وإذا قلت: جاءني منهم واحِدٌ فمعناه: أنه لم يأتِني منهم اثنانِ»[(٣)].

التعريف شرعًا:

الأحد: أحد أسماء الله الحسنى؛ يعني: انفراد الله في جميع خصائصه عن المخلوقين.

قال ابن تيمية: «الأحد في أسماء الله ينفي عنه أن يكون له مثل في شيء من الأشياء، فهو أحد في كل ما هو له»[(٤)].

وقال السعدي: «الواحد، الأحد: وهو الذي توحّد بجميع الكمالات، بحيث لا يشاركه فيها مشارك. ويجب على العبيد توحيده، عقدًا وقولًا وعملًا، بأن يعترفوا بكماله المطلق، وتفرده بالوحدانية، ويفردوه بأنواع العبادة»[(٥)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى اللغوي يلتقي تمامًا مع المعنى الشرعي، بل هما بمعنى واحد.

الحكم:

يجب إثبات ما أثبته الله لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء، ومن ذلك: اسم الله الأحد، الدال على أنه تعالى لا شريك له في ربوبيته وألوهيته، ولا في أسمائه الحسنى وصفاته العليا[(٦)].

الحقيقة:

الأحد: «هو الفرد الذي لم يزل وحده، ولم يكن معه آخر»[(٧)]، «المنفرد

(١) مقاييس اللغة (٢/ ٦٢٣) [دار الكتب العلمية، ط١٤٢٠هـ].
(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٦٧) و(٦/ ٩٠) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ]، والنهاية في غريب الحديث (١/ ٢٧) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ]، والصحاح (٢/ ٤٤٠) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٤٠٧هـ]، ولسان العرب (٣/ ٧٠) [دار صادر، ط١، ١٤١٠هـ]، والقاموس المحيط (٣٣٨) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ].
(٣) انظر: تهذيب اللغة (٥/ ١٢٦) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].
(٤) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٤٦١) [مجمع الملك فهد، ط١، ١٤٢٤هـ].
(٥) تفسير السعدي (٩٤٥) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٦) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ١٠٨).
(٧) النهاية في غريب الأثر (١/ ٢٧)، ولسان العرب (٣/ ٧٠)، وتاج العروس (٧/ ٣٧٦).

بوحدانيته في ذاته، وصفاته»[(١)]، وأفعاله، وربوبيته، وإلٰهيته، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد[(٢)].

والصفة التي دلَّ عليها اسم الأحد هي صفة الوحدانية لله تعالى، فله الأحدية في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته. و«لا يوصف شيء بالأَحَدِيَّة غيرُه، لا يقال: رَجُلٌ أَحَدٌ، ولا دِرْهَمٌ أَحَدٌ، كما يقال: رجل وَحَدٌ؛ أي: فَرْدٌ؛ لأنّ (أحَدًا) صفةٌ من صفات الله التي استأثر بها، فلا يَشْرِكُه فيها شيءٌ»[(٣)]، «فأحديته تعالى تدل على ثلاثة أمور عظيمة: نفي المثل والند والكفء من جميع الوجوه. وإثبات جميع صفات الكمال بحيث لا يفوته منها صفة ولا نعت دالٌّ على الجلال والجمال. وأن له من كل صفة من تلك الصفات أعظمها وغايتها ومنتهاها»[(٤)].

الأدلة:

دلَّت النصوص من الكتاب والسُّنَّة على أن الأحد اسم من أسماء الله الحسنى، من ذلك قول الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص].

وروى الإمام البخاري بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**قال الله: كذَّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إياي فقوله: لن يعيدني كما بدأني، وليس أول الخلق بأهون عليّ من إعادته، وأما شتمه إياي فقوله: اتخذ الله ولدًا، وأنا الأحد الصمد، لم ألد ولم أولد، ولم يكن لي كفؤًا أحد**»[(٥)].

وجاء أيضًا من حديث بريدة الأسلمي رضي الله عنه أنه قال: «سمع النبي ﷺ رجلًا يدعو وهو يقول: اللَّهُمَّ إني أسألك، بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت، الأحد الصمد الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، قال: فقال: **والذي نفسي بيده، لقد سأل الله باسمه الأعظم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**»[(٦)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن منده رحمه الله: «ومن أسماء الله عز وجل: الأحد الصمد، قال أهل التأويل: معناه: الواحد الأحد

---

(١) شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة (٥٨) [مؤسسة الجريسي، ط١١، ١٤٢٧هـ]، وانظر: تاج العروس (٧/٣٧٦).

(٢) ولله الأسماء الحسنى لعبد العزيز الجليل (٧٧).

(٣) تهذيب اللغة (٥/١٢٧)، وانظر: القاموس المحيط (٣٣٨) [مؤسسة الرسالة].

(٤) فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام لابن سعدي (٥١)، [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٢هـ].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٩٧٤).

(٦) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٩٣)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٤٧٥) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٥٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/٢٢٩).

الموحد الذي يعبد بتوحيده ويشهد له بالوحدانية»[1].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**الأحد**: المتضمن لانفراده بالربوبية والإلٰهية»[2]، وقال أيضًا: «في الأحد نفي لكل شريك لذي الجلال»[3].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير اسم الله الأحد: «هو الواحد الأحد، الذي لا نظير له ولا وزير، ولا نديد ولا شبيه ولا عديل، ولا يُطلَق هذا اللفظ على أحد في الإثبات إلا على الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنه الكامل في جميع صفاته وأفعاله»[4].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: اختصاص اسم (الأحد) بالله تعالى:

اسم الله الأحد هو من الأسماء الخاصة بالله، فلا يجوز تسمية المخلوق به على سبيل الإطلاق، وأنه لا يستعمل في حق المخلوق إلا في سياق النفي، أو الإضافة، قال ابن تيمية: «اسم الأحد لا يستعمل في حق غير الله إلا مع الإضافة، أو في غير الموجب؛ كقوله: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرًاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقال: ﴿وَلَا يَظۡلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف]، وقال: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، فهو أبلغ في إثبات الوحدانية من اسم الواحد»[5].

وقال ابن كثير: «ولا يطلق هذا اللفظ على أحد في الإثبات إلا على الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنه الكامل في جميع صفاته وأفعاله»[6].

ـ المسألة الثانية: صلة اسم الأحد بالصمد:

جاء اسمه جَلَّ جَلَالُهُ (الأحد) مقترنًا مع اسمه سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ (الصمد) في سورة الإخلاص: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾ [الإخلاص] كما جاء أيضًا مقترنًا بالصمد في السُّنَّة الصحيحة كما سيأتي، ومنه أخذ العلماء **فائدتين**:

الفائدة الأولى: أن اسم الأحد والصمد مع أسماء أخرى مقترنة بهما هما الاسم الأعظم؛ فقد دلّت السُّنَّة على أن اسم الأحد والصمد والأسماء المقترنة معهما يؤلف الاسم الأعظم، الذي إذا دعي به سبحانه أجاب، وذلك من حديث بريدة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُ قال: سمع

---

(١) كتاب التوحيد لابن منده (٢/ ٦٠) [تحقيق: د. علي الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤١٣هـ].
(٢) بدائع الفوائد (١/ ١٤٦) [دار نزار الباز، ط١].
(٣) زاد المعاد (٤/ ١٨١) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٤) تفسير ابن كثير (١٤/ ٥١٣) [مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٢١هـ].
(٥) درء التعارض لابن تيمية (٧/ ١٢١) [جامعة الإمام، ط٢، ١٤١١هـ].
(٦) تفسير ابن كثير (١٤/ ٥١٣).

النبي ﷺ رجلًا يدعو وهو يقول: اللَّهُمَّ إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إلٰه إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، فقال: «**لقد سألت الله بالاسم الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب**»(١).

وهذا أحد أقوال أهل العلم في تعيين الاسم الأعظم، قال ابن حجر: «وجملة ما وقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولًا...، التاسع: الله لا إلٰه إلا هو، الأحد، الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد، أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه... من حديث بريدة، وهو أرجح من حيث السند من جميع ما ورد في ذلك»(٢).

الفائدة الثانية: إن هذين الاسمين يستلزمان سائر أسماء الله الحسنى وما فيها من الكمال؛ فالأحد يدل على أنه سبحانه المنفرد بأسمائه وصفاته وأفعاله عن كل ما سواه، كما أن الصمدية تعني السيادة المطلقة في كل وصف على حدة؛ فالصمد هو السيد الذي له الكمال المطلق في كل شيء، وهو الكامل في جميع صفاته وأفعاله، وليس فوقه أحد في كماله(٣).

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «اسمه: الأحد يتضمن نفي المثل، واسمه الصمد يتضمن جميع صفات الكمال»(٤)، وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن في سورة الإخلاص من كمال التوحيد العلمي الاعتقادي، وإثبات الأحدية لله، المستلزمة نفي كل شركة عنه، وإثبات الصمدية المستلزم لإثبات كل كمال له»(٥).

ـ المسألة الثالثة: دلالة اسم الأحد على بطلان التمثيل وإثبات التنزيه:

من أعظم الأدلة على بطلان التّمثيل نقلًا أسماء الله الحسنى؛ فقد سمّى الله نفسه المقدّسة بأسماء كثيرة تدل على تفرده المطلق بما له من الخصائص والصّفات، ومنها اسمه الأحد؛ أي: المتفرّد بمعاني الكمال؛ فليس له مثل في ذاته، ولا نظير في صفاته، ولا شريك في أفعاله؛ قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الله سبحانه منزّه عن أن يوصف بشيء من الصفات المختصة بالمخلوقين، وكل ما اختص بالمخلوق فهو صفة نقص، والله

(١) تقدم تخريجه قريبًا.
(٢) فتح الباري (١١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥).
(٣) انظر: فتح الباري (٩/ ٦١)؛ فقد نقل كلامًا مفيدًا عن القرطبي حول تضمن هذين الاسمين جميع أصناف الكمال، وهو في المفهم للقرطبي (٧/ ٧٤) مع اختلاف يسير، وأسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسُّنَّة (١٢٣) [دار سلسبيل، ط١، ١٤٢٦هـ]، وشرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١٦٧).
(٤) منهاج السُّنَّة النبوية (٢/ ٥٣٠) [مؤسسة قرطبة]، وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٥٩) [مطبعة الحكومة، ط١، ١٣٩٢هـ، تحقيق: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم].
(٥) الطب النبوي (١٥٤) [دار الكتاب العربي، ط١].

منزّه عن كل نقص، ومستحق لغاية الكمال، وليس له مثل في شيء من صفات الكمال، فهو منزه عن النقص مطلقًا، ومنزه في الكمال أن يكون له مثل، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]»[(١)].

ـ المسألة الرابعة: من الأسماء المقاربة لاسم (الأحد):

اسمه تعالى الواحد، ولفظه مأخوذ من الأصل الثلاثي (وَحَد) الدال على الانفراد. وهذا الاسم يدل على أن الله ﷻ هو الذي توحّد بجميع الكمالات، وتفرّد بكل كمال، ومجد وجلال، وجمال، وحمد، وحكمة، ورحمة، وغيرها من صفات الكمال فليس له فيها مثيل ولا نظير، ولا مناسب بوجه من الوجوه[(٢)].

وقد ورد اسم الواحد في مواضع عدة من القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴿١٦﴾﴾ [الرعد]، كما ورد هذا الاسم في جميع طرق حديث تعيين الأسماء المشهور[(٣)]، كما أورده جميع من اعتنى بجمع الأسماء الحسنى وشرحها من أهل العلم.

ـ المسألة الخامسة: اسم الله الأحد متضمن صفة الوحدانية:

الوحدانية صفة من الصفات الإلٰهية، ثابتة لله ﷻ كما يليق بجلاله وعظمته، وقد جاء بيان ذلك وإثباته في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الصحيحة[(٤)]. وعليه يجب الإيمان بهذه الصفة لدلالة القرآن والحديث عليها، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تمثيل.

فمن أدلة إثباتها كلُّ نص ورد في الواحد والأحد، ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [الزمر]، وقوله: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ

---

(١) منهاج السُّنَّة (٢/ ٥٣٠).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٢٦٥)، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٥٧)، واشتقاق أسماء الله (٩٠)، وشأن الدعاء (٨٢)، والتوحيد لابن منده (٢/ ٦٠)، والاعتقاد للبيهقي (٦٣ ـ ٦٧)، والحجة في بيان المحجة (١/ ١٦٢)، وأحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٣٤٣)، وتفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (١٦٧)، وفقه الأسماء الحسنى (١٠٧) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٩هـ]، والنهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى (٢/ ٨٦ ـ ٨٨) [مكتبة الذهبي، ط٢].

(٣) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (٧٩ ـ ٨٤).

(٤) انظر: صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٣٦٣) [دار الهجرة الرياض، ط٣، ١٤٢٦هـ].

وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْۚ فَٱلۡحُكۡمُ لِلَّهِ ٱلۡعَلِيِّ ٱلۡكَبِيرِ ﴿١٢﴾﴾ [غافر].

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**من تعارَّ من الليل، فقال: لا إلٰه إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، الحمد لله، وسبحان الله، ولا إلٰه إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: اللَّهُمَّ اغفر لي، أو دعا استجيب له، فإن توضّأ وصلى قُبلت صلاته**»(١).

ـ المسألة السادسة: ما يقتضيه إثبات صفة الوحدانية لله تعالى:

يقتضي إثبات الوحدانية: «توحّد الرب بجميع الكمالات بحيث لا يشاركه فيها مشارك، وأن الواجب على العباد أن يوحدوه عقدًا وقولًا وعملًا، بأن يعترفوا بكماله المطلق، وتفرده بالوحدانية، ويفردوه بأنواع العبادة»(٢).

كما يقتضي «نفي المثل والند والكفء من جميع الوجوه، فهو تبارك وتعالى الأحد الذي لا مثيل له ولا نظير، قال تعالى: ﴿هَلۡ تَعۡلَمُ لَهُۥ سَمِيّٗا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم]، وقال تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص]، وقال تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]»(٣).

الفروق:

يختلف الأحد عن الواحد من جهات عدّة؛ منها:

١ ـ أن الواحد اسم لمفتتح العدد بخلاف الأحد فإنه ينتفي معه العدد.

٢ ـ أن الأحد أبلغ وأعم في إثبات الوحدانية من الواحد.

٣ ـ أن الأحد لا يمكن جعله وصفًا لأي أحد غير الله تعالى، بخلاف الواحد فإنه يجوز فيه ذلك.

ونقل الزجاج عن بعض أصحاب المعاني في الفرق بين الواحد والأحد: «أن الواحد يفيد وحدة الذات فقط، والأحد يفيده بالذات والمعاني، وعلى هذا جاء في التنزيل: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾﴾ [الإخلاص] أراد المنفرد بوحدانيته في ذاته وصفاته تعالى الله علوًّا كبيرًا»(٤).

وقال أبو سليمان الخطابي رحمه الله: «والفرق بين الواحد والأحد: أن الواحد هو المنفرد بالذات لا يضامه آخر، والأحد: هو المنفرد بالمعنى لا يشاركه فيه أحد، ولذلك قيل للمتناهي في العلم والمعرفة: هو أحد الأحدين. ومما

(١) أخرجه البخاري (كتاب التهجد، رقم ١١٥٤).
(٢) فقه الأسماء الحسنى (١٠٨).

(٣) المصدر نفسه (١٠٩ ـ ١١٠).
(٤) تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٥٨)، وانظر: درء التعارض لابن تيمية.

يفترقان به في معاني الكلام: أن الواحد في جنس المعدود، وقد يفتتح به العدد. والأحد ينقطع معه العدد»[(١)].

وقال أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله: «والفرق بين الواحد والأحد: أن الواحد هو المنفرد بالذات، لا يضامه آخر، والأحد هو المنفرد بالمعنى لا يشاركه فيه أحد، قيل: إن الأحد يصلح في موضع الجحود، والواحد في موضع الإثبات، يقال: لم يأتني من القوم أحد، وجاءني منهم واحد ولا يقال: جاءني منهم أحد»[(٢)].

الآثار:

أن الله هو الواحد الأحد، والإلٰه الحق الذي لا شريك له ولا نظير، ولا مثيل له ولا نديد، لا في ذاته وأفعاله، ولا في ألوهيته، ولا في أسمائه وصفاته، فمن آثار هذا الإيمان أن لا يشبه الله بشيء من مخلوقاته، مع إثبات ما أثبته لنفسه، أو أثبته له رسوله من صفات الكمال، ونفي ما نفاه عن نفسه أو نفاه عنه رسوله من النقائص والعيوب، وأن لا يصرف نوع من أنواع العبادة لغيره كائنًا من كان، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، وقال سبحانه: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة][(٣)].

مذهب المخالفين:

تعلق المعطلة من الجهمية والفلاسفة ومن تأثر بهم باسم الله الأحد والواحد على نفي صفات الكمال عن الله، حيث ذكروا أن القديم واحد، والواحد هو الذي لا يتجزأ ولا ينقسم، وأن إثبات الصفات يدل على تعدد القديم وهو خلاف التوحيد.

قال الغزالي رحمه الله: «**الواحد**: هو الذي لا يتجزأ ولا يثنَّى... والله تعالى واحد بمعنى أنه يستحيل تقدير الانقسام في ذاته»[(٤)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما كون القديم واحدًا أو الواجب واحدًا فهذا إنما يعرف عن الجهمية من المتكلمين والفلاسفة، فإنهم قالوا: القديم واحد وهو لفظ مجمل يراد به أن الإلٰه القديم واحد وهذا حق ويراد به أن

(١) شأن الدعاء للخطابي (١/ ٨٣) [دار الثقافة العربية، ط٣، ١٤١٢هـ].

(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٧٥) [دار الراية، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٣) انظر: النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى لمحمد بن حمود النجدي (٢/ ٨٩) [مكتبة الإمام الذهبي، الكويت]، وأسماء الله الحسنى لماهر مقدم (٧٤ ـ ٧٥) [شركة مكتبة الإمام الذهبي، ط٤، ١٤٣١هـ].

(٤) المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالي (١٣٣) [مكتبة الجفان والجابي، ط١، ١٤٠٧هـ]، وانظر: الإرشاد للجويني (٥٢) [مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ].

مسمى القديم واحد ثم قالوا: لو أثبتنا له الصفات لكان القديم أكثر من واحد. وقالت جهمية الفلاسفة: الواجب واحد، وهو مجمل يراد به الإلٰه الواجب بذاته، وهذا حق ويراد به مسمى الواجب. ثم قالوا: لو أثبتنا له الصفات لتعدد الواجب»(١).

الرد عليهم:

لا شك أن جعل مفهوم الواحد والأحد تجرد الذات الإلٰهية عن صفات الكمال ونعوت الجلال من أبطل الباطل؛ لمناقضته الكتاب والسُّنَّة واللغة التي نزل بها الشرع، بل هو في حقيقته نفي لوجود خالق الموجودات سبحانه.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعلوم أن التوحيد الذي في القرآن هو الأول لا هذا، وكذلك التوحيد الذي جاءت به السُّنَّة واتفق عليه الأئمة، فتبين أن لفظ التوحيد والواحد والأحد في وضعهم واصطلاحهم غير التوحيد والواحد والأحد في القرآن والسُّنَّة والإجماع وفي اللغة التي جاء بها القرآن، وحينئذ فلا يمكنهم الاستدلال بما جاء في كلام الله ورسله وفي لفظ التوحيد على ما يدعونه هم؛ لأن دلالة الخطاب إنما تكون بلغة المتكلم وعادته المعروفة في خطابه لا بلغة وعادة واصطلاح أحدثه قوم آخرون بعد انقراض عصره، وعصر الذين خاطبهم بلغته وعادته... بل لفظ التوحيد والأحد والواحد الموجود في كلام الله ورسوله يدل على نقيض قولهم وأنه موصوف بالصفات الثبوتية، كما تقدم التنبيه عليه من أنه لا يعرف مسمى الواحد في لغة العرب إلا ما كان كذلك، ومن أن الله وصف هذا الواحد بالصفات الثبوتية وسماه بالأسماء المتضمنة للمعاني الثبوتية في غير موضع، فلو قدر أن لفظ الواحد فيه اشتراك وإجمال لكان ما بيَّنه القرآن من اتصافه بالصفات الثبوتية رافعًا للإجمال والاشتراك موافقًا لقول أهل الإثبات دون النفاة.

وهذه الأدلة كلما تدبرها العاقل تبين له قطعًا أن هؤلاء النفاة مناقضون للرسول، هم في جانب والرسل في جانب؛ كمناقضة القرامطة الباطنية وأمثالهم، وأن استدلال هؤلاء بنصوص الأنبياء على نفيهم، من جنس استدلال القرامطة على شريعتهم الإلحادية بنصوص الأنبياء»(٢).

وقال الشيخ ابن سحمان رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن قول أهل البدع في الواحد أنه الذي لا ينقسم ولا يتجزَّأ قول مبتدع لم يقل به أحد من سلف الأمة وأئمتها، بل هو من

(١) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٢٢).

(٢) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ١٢٢ ـ ١٢٣).

كلام من ينتسب إلى أهل السُّنَّة والجماعة من المتكلمين وغيرهم»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى؛ جلالها ولطائف اقترانها وثمراتها في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لماهر مقدم.

٢ ـ «أسماء الله الحسنى»، لعبد الله بن صالح الغصن.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٤ ـ «الحجة في بيان المحجة» (ج١)، للأصبهاني.

٥ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٦ ـ «فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن»، للسعدي.

٧ ـ «قطف الجنى الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني»، للشيخ عبد المحسن العباد.

٨ ـ كتاب «التوحيد» (ج٢)، لابن منده.

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١٠ ـ «المنهاج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى» (ج١)، لزين محمد شحاتة.

١١ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى» (ج٢)، لمحمد بن حمود النجدي.

الإحسان

التعريف لغةً:

الإحسان مصدر للفعل: أحسَنَ، وهو مشتقّ من الحُسْن، والحُسْن ضِدُّ القبح، والإحسان هو الإفضال، والإتيان بما هو حسن، وهو ضد الإساءة.

والإحسان يتعدى بإلى، وباللام، تقول: أحسنت إلى فلان، وأحسنت لفلان، إذا أوصلت إليه النفع، وأنعمت عليه، كما يتعدى الإحسان بالباء، ومنه قوله تعالى في قصة يوسف عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف]؛ أي: أحسن إلي.

والإحسان قد يكون إلى الغير، وإلى النفس؛ فعلى الأول تكون الهمزة في (أحسن) للتعدية، وعلى الثاني تكون الهمزة للصيرورة، يقال: أحسن الرجل؛ إذا صار حسنًا أو دخل في شيء حسن[(٢)].

(١) تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة لسليمان بن سحمان (٣٠) [دار العاصمة].

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٢/٥٧) و(٤/٥٠٨) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ]، والصحاح (٥/٢٠٩٩) =

التعريف شرعًا:

الإحسان جاء تعريفه في حديث جبريل عليه السلام، وهو: «**أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك**»(١).

والإحسان ضد الإساءة، وهو فعل الحسن، سواء كان لازمًا لصاحبه، أو متعديًا إلى الغير(٢).

والإحسان هو فعل المعروف، والإتقان فيه، وصنع الجميل للنفس أو للغير(٣).

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي بيِّنة، وذلك أن المعاني الشرعية للإحسان ـ من الإحسان في عبادة الله، والإحسان للنفس وللغير ـ هي الإتيانُ بما هو حسن في حق من يتوجه له الإحسان، وهي بخلاف معنى القبح، كما إن الإحسان إلى الغير هو إفضال يوجهه المرء لغيره.

= [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، ولسان العرب (١٣/ ١١٤) [دار صادر، ط١]، وتاج العروس (١٨/ ١٤٢) [دار الهداية]، والكليات (٥٣) [مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٥٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه مسلم أيضًا (كتاب الإيمان، رقم ٨)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) مجموع الفتاوى (٣٠/ ٣٦٤) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].

(٣) انظر: المفردات (١١٨ ـ ١١٩) [دار المعرفة]، والكليات (٥٣)، والإحسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١/ ٢٠).

الحكم:

لقد جاء الأمر بالإحسان في كتاب الله وسُنَّة نبيِّه صلى الله عليه وسلم، وسيأتي ذكر الأدلة على ذلك.

والإحسان في حكمه على درجات ومراتب:

أ ـ فمن الإحسان ما لا يصح الإيمان إلا به؛ كالإيمان بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

ب ـ ومن الإحسان ما يكون واجبًا، يأثم تاركه ولا يكفر، ويندرج فيه:

ـ الإحسان بأداء العبادات الواجبة ـ سوى ما تقدم ـ كإحسان الظن بالله، وبر الوالدين، والإحسان في الذبح فيما جاز ذبحه، وإحسان الوضوء والصلاة، وعامّة الطاعات الواجبة داخلة في ذلك.

ـ ومن الإحسان الواجب: أن يأتي بهذه الواجبات على وجه الكمال الواجب.

ـ ومن الإحسان الواجب: الإحسان في ترك المحرمات، بالانتهاء عنها، وترك ظاهرها وباطنها، كما قال تعالى: ﴿وَذَرُوا۟ ظَـٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠]، فهذا القدر من الإحسان فيها واجب.

ـ ومن الإحسان الواجب في معاملة الخلق ومعاشرتهم: القيام بما أوجب الله من حقوق ذلك كُلِّه.

ج ـ ومن الإحسان ما يكون من

المستحبات، التي يثاب فاعلها امتثالًا، ولا يستحق العقاب تاركها؛ كصدقة التطوع، ونحوها.

ومن الإحسان المستحب: الإتيان بالواجبات على وجه الكمال المستحب[(١)].

«والإحسان المأمور به ما يمكن اجتماعه مع العدل، فأما ما يرفع العدل فذاك ظلم، وإن كان فيه نفع لشخص، مثل نفع أحد الشريكين إعطاءً أكثر من حقه، ونفع أحد الخصمين بالمحاباة له، فإن هذا ظلم، وإن كان فيه نفعٌ قد يُسمى إحسانًا»[(٢)].

الحقيقة:

لقد بيَّن النبي ﷺ حقيقة الإحسان حين سأله جبريل عليه السلام عنه، فقال: **«الإحسان أن تعبد الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك»**[(٣)].

فقوله ﷺ: **«أن تعبد الله كأنك تراه»**: «يشير إلى أن العبد يعبد الله تعالى على هذه الصفة، وهو استحضار قربه، وأنه بين يديه كأنه يراه، وذلك يوجب الخشية والخوف والهيبة والتعظيم... ويوجب أيضًا النصح في العبادة، وبذل الجهد في تحسينها وإتمامها وإكمالها»[(٤)].

فالإحسان في حق الله، هو أن يعبد المؤمن ربه في الدنيا على وجه الحضور والمراقبة، حتى يغلب عليه مشاهدة الله بقلبه كأنه يراه بعينه، وهذا يقتضي تمام الإتقان والإخلاص والمتابعة والخشية والتعظيم، مع النصح في العبادة، وبذل الجهد في تحسينها وإتمامها وإكمالها[(٥)].

فالإحسان في عبادة الله يتضمن أمرين:

«**أحدهما:** مقام الإخلاص، وهو أن يعمل العبد على استحضار مشاهدة الله إياه، واطلاعه وقربه منه، فإذا استحضر العبد هذا في عمله وعمل عليه فهو مخلص لله تعالى؛ لأن استحضاره ذلك في عمله يمنعه من الالتفات إلى غير الله وإرادته بالعمل.

والثاني: مقام المشاهدة، وهو أن يعمل العبد على مقتضى مشاهدته لله تعالى بقلبه، وهو أن يتنور القلب

(١) انظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٦/ ٢١) [مطبعة المدني]، وجامع المسائل له (٦/ ٣٥ ـ ٣٨) [دار عالم الفوائد، ط١]، وجامع العلوم والحكم (١/ ١٥١ ـ ١٥٢)، والإحسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١/ ١١٠).

(٢) جامع المسائل لابن تيمية (٦/ ٣٨).

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) جامع العلوم والحكم (١/ ٣٥).

(٥) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (٤/ ٤٩)، والاستقامة لابن تيمية (٢/ ٣٠٨) [طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦٢٢)، وجامع العلوم والحكم (١/ ٣٥ ـ ٣٦)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ١٢١)، والإحسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١/ ١٢٦).

بالإيمان، وتنفذ البصيرة في العرفان، حتى يصير الغيب كالعيان.

وهذا هو حقيقة مقام الإحسان المشار إليه في حديث جبريل عليه السلام، ويتفاوت أهل هذه المقامات فيه بحسب قوة نفوذ البصائر»[(١)].

ومن الإحسان المشروع الإحسان إلى الخلق، كبِرِّ الوالدين، وصلة الرحم، وإكرام الضيف، والإحسان إلى الجار.

وأعلى منازل الإحسان إلى الخلق «هو أن يقابل إساءة المسيء إليه بالإحسان، فيحسن إليه كلما أساء هو إليه، ويهون هذا عليه: علمه بأنه قد ربح عليه، وأنه قد أهدى إليه حسناته ومحاها من صحيفته، وأثبتها في صحيفة من أساء إليه، فينبغي لك أن تشكره وتحسن إليه بما لا نسبة له إلى ما أحسن به إليك»[(٢)].

ومن الإحسان في ولاية الخلق وسياستهم: القيام بواجبات الولاية كلها، والقدر الزائد على الواجب في ذلك كله إحسان ليس بواجب.

ومن ذلك: الإحسان في قتل ما يجوز قتله من الناس والدواب، بإزهاق نفسه على أسرع الوجوه وأسهلها وأرجاها، من غير زيادة في التعذيب، فإنه إيلام لا حاجة إليه[(٣)].

المنزلة:

مرتبة الإحسان هي أسمى مراتب الدين وأكملها، فهو غاية مراد العابدين، ومنتهى آمال المتَّقين، وأهله أشرف خلق الله أجمعين.

فهو أعلى مراتب الدين الثلاث، والتي جاء ذكرها في حديث جبريل عليه السلام، وهي: الإسلام، وأعلى منه: الإيمان، وأعلى منه: الإحسان.

والمرتبتان اللتان قبله داخلتان فيه، فكل محسن فإنه مسلم مؤمن، وليس كل مسلم محسنًا، ولا كل مؤمن محسنًا، فالإحسان أعم من جهة نفسه، وأخص من جهة أصحابه[(٤)].

يقول العلامة ابن القيم مبيِّنًا أهمية منزلة الإحسان من بين منازل السائرين إلى الله: «ومن منازل إياك نعبد وإياك نستعين: منزلة الإحسان. وهي لُبُّ الإيمان وروحه وكماله، وهذه المنزلة تجمع جميع المنازل، فجميعها منطوية فيها، وكل ما قيل من أول الكتاب إلى ههنا فهو من الإحسان»[(٥)].

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٣٥)، وانظر: معارج القبول (٣/ ٩٩٩).
(٢) مدارج السالكين (٢/ ٣٢٠).
(٣) انظر: جامع العلوم والحكم (١/ ١٥٢).
(٤) انظر: الإيمان الكبير لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٧ ـ ١٠، ١١٧).
(٥) مدارج السالكين (٢/ ٤٥٩) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ]، وقد ذكر ابن القيم قبل منزلة الإحسان اثنتين وخمسين منزلة.

«ومشهد الإحسان أصلُ أعمال القلوب كُلِّها، فإنه يوجب الحياء والإجلال والتعظيم والخشية والمحبة والإنابة والتوكل والخضوع لله سبحانه والذل له»[(١)].

ولما كان الإحسان أعلى مراتب الدين، وصف الله به صفوة خلقه، وأفضل رسله، فقال عن نبيِّه نوح عليه السلام: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٖ فِي ٱلۡعَٰلَمِينَ ٧٩ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٠﴾ [الصافات]. وقال عن نبيِّه إبراهيم عليه السلام: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ ١٠٩ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١١٠﴾ [الصافات]. وقال عن موسى وهارون عليهما السلام: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ١٢٠ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٢١﴾ [الصافات]. وقال عن خاتم رسله محمد ﷺ: ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدۡقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ ٣٣ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمۡۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٣٤﴾ [الزمر]، ويدخل في هذه الآية كلّ من دعا إلى توحيد الله، وتصديق رسله، والعمل بما ابتعث به رسوله من بين رسل الله وأتباعه والمؤمنين به[(٢)].

كما أن الإحسان إلى الخلق وبذل المعروف لهم صفة من صفات الأنبياء، كما قال صاحبا السجن لنبي الله يوسف عليه السلام: ﴿نَبِّئۡنَا بِتَأۡوِيلِهِۦٓۖ إِنَّا نَرَىٰكَ مِنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٣٦﴾ [يوسف].

وقد غفر الله للمرأة البغي التي أسقت كلبًا في يوم حارٍّ وهو يطوف بالبئر[(٣)]، فالإحسان إلى الناس أعظم منزلة، وأعلى قدرًا.

الأهمية:

أهمية منزلة الإحسان تتبين من خلال الأمور التالية:

١ ـ أنه أعلى مراتب الدين الثلاث، كما تقدم، وأصحابه أحسن الناس ديانة، قال تعالى: ﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينٗا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ﴾ [النساء: ١٢٥].

٢ ـ محبة الله للمحسنين، قال تعالى: ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥﴾ [البقرة].

٣ ـ الإحسان صفة من صفات الأنبياء عليهم السلام وقد تقدمت أدلة ذلك.

٤ ـ أن الكافر في الآخرة يتمنى أن يكون في الدنيا ليكون من أهل الإحسان، قال تعالى: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحۡسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَكُمُ ٱلۡعَذَابُ بَغۡتَةٗ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ

(١) رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه (٤٤) [دار عالم الفوائد، ط١].

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢١/٢٨٩ ـ ٢٩١) [مؤسسة الرسالة، تحقيق: أحمد شاكر، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٤٦٧)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٤٥).

﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ وَإِن كُنتُ لَمِنَ ٱلسَّٰخِرِينَ ﴿٥٦﴾ أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٥٧﴾ أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى ٱلْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِى كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزمر].

٥ ـ عظم عناية القرآن والسُّنَّة بالإحسان، فقد تكررت لفظة الإحسان وما يتصرف بها في مواضع كثيرة جدًّا يصعب حصرها[١].

الأدلة:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ [البقرة].

٢ ـ وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

٣ ـ وقال تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الزمر].

٤ ـ وعن عمر رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**الإحسان أن تعبد الله كأنّك تراه فإن لم تكن تراه فإنّه يراك**»[٢].

٥ ـ وعن شدّاد بن أوسٍ رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إنّ الله كتب الإحسان على كل شيءٍ، فإذا قتلتم فأحسنوا القِتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذّبح، وليُحدّ أحدكم شفرته فليرح ذبيحته**»[٣].

أقوال أهل العلم:

عن عبيد الله بن عديّ بن خيار: أنّه دخل على عثمان بن عفّان رضي الله عنه وهو محصور فقال: «إنّك إمام عامّة، ونزل بك ما نرى، ويصلّي لنا إمام فتنة ونتحرّج. فقال عثمان: «الصّلاة أحسن ما يعمل النّاس، فإذا أحسن النّاس فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم»[٤].

وقال سفيان الثوري رحمه الله: «الإحسان أن تحسن إلى المسيء، فإن الإحسان إلى المحسن تجارة»[٥].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «والعمل الصالح هو الإحسان، وهو فعل الحسنات، وهو ما أمر الله به، والذي أمر الله به هو الذي شرعه الله، وهو الموافق لكتاب الله وسُنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم، فقد أخبر الله تعالى أنه من أخلص قصده لله وكان محسنًا في عمله فإنه مستحق للثواب، سالم من العقاب»[٦].

الأركان:

مرتبة الإحسان ركن واحد، وهو: أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه

---

(١) انظر: الإحسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١/١٠٣ ـ ١٠٧).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الصّيد والذّبائح وما يؤكل من الحيوان، رقم ١٩٥٥).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الأذان، رقم ٦٩٥) معلقًا.

(٥) تفسير البغوي (١/٢٧٥) [دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ].

(٦) الاستقامة (٢/٣٠٨).

فهو يراك[١].

الشروط:

لمرتبة الإحسان شروط ثلاثة؛ هي:

الأول: الإخلاص لله في العمل.

الثاني: المتابعة للنبي ﷺ.

الثالث: المشاهدة، وهو أن تعبد الله كأنك تراه[٢].

الأقسام:

الإحسان على أقسام ثلاثة:

الأول: الإحسان في عبادة الله تعالى، وهو ما تقدم بيانه في حديث جبريل عليه السلام: «**أن تعبد الله كأنك تراه...**». وهو عام لجميع ما يقوم به الإنسان من عبادات ظاهرة وباطنة.

الثاني: إحسان الإنسان مع نفسه، وذلك بتطهيرها وتزكيتها من أمراض الظاهر والباطن، وتحليتها بالعبادات القلبية واللسانية والعملية. والإحسان إلى النفس يتضمن إخلاص العبادة وكمال الطّاعة، قال تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧]

الثالث: الإحسان مع الخلق، ويكون بفعل ما أوجب لهم من الإحسان، وترك ما لا يجوز من الإساءة. والإحسان إلى الخلق مراتب وأنواع، **ومنها:**

ـ الإحسان إلى الوالدين، وهو أعلاها قدرًا وأوجبها، ولذا قرن الله حق الوالدين بحقه فقال آمرًا بالإحسان إليهما: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

ـ الإحسان للأقارب والفقراء والجيران، وقول الحسنى للناس جميعًا، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣].

ـ الإحسان في حق الحيوان.

ـ الإحسان في كل شيء، كما جاء في قول النبي ﷺ: «**إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة**»[٣].

وهذه الأقسام الثلاثة للإحسان (في حق الله، وفي حق النفس، وفي حق الخلق) غير متمايزة، بل متداخلة أو متلازمة، فمن أحسن في عبادته لله فهو محسن لنفسه، ومن أحسن إلى الناس فهو محسن لنفسه أيضًا[٤].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الإحسان يزيد وينقص:

لمّا كانت منزلة الإحسان متضمنة

---

(١) انظر: ثلاثة الأصول لمحمد بن عبد الوهاب، ضمن مجموع مؤلفاته (١/ ١٩١) [طبعة جامعة الإمام].

(٢) انظر: الإحسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١/ ١٣٤).

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٠/ ٣٦٥).

للإيمان والإسلام، ولمّا كان الإيمان يزيد وينقص كما دلَّت على ذلك النصوص، والإسلام كذلك، ويتفاضل أهلهما فيهما تفاضلًا كبيرًا، علم بالضرورة أن الإحسان كذلك يتفاضل ويزيد وينقص.

قال ابن رجب رحمه الله ـ بعدما ذكر مقامي الإحسان، وهما الإخلاص والمشاهدة ـ: «ويتفاوت أهل هذه المقامات فيه بحسب قوة نفوذ البصائر»[(١)].

ـ المسألة الثانية: المراد بالحسنى:

الحسنى في اللغة: تأنيث الأحسن يقال: الاسم الأحسن، والأسماء الحسنى[(٢)]، وليست جمعًا لـ(الحسن)، فهي اسم تفضيل معرَّف باللام، وذلك يدل على ما بلغ في الحسن غايته وكماله ومنتهاه، فكان حسنًا تام الحسن[(٣)]. قال شيخ الإسلام: «الحسنى: هي المفضلة على الحسنة، والواحد: الأحاسن»[(٤)].

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٣٥).
(٢) تهذيب اللغة. [دار إحياء التراث العربي ط١].
(٣) انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٧/ ٢٢٨) [مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤١٥هـ]، والقواعد المثلى لابن عثيمين ضمن مجموع فتاواه (٣/ ٢٦٩) [دار الوطن، ط١، ١٤٠٧هـ]، وفقه الأسماء الحسنى لعبد الرزاق البدر (٢٩) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٩هـ]، ومعتقد أهل السُّنَّة في أسماء الله الحسنى لمحمد خليفة التميمي (٣٩٦) [دار إيلاف، ط١، ١٤١٧هـ].
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤١).

وقد وردت كلمة الحسنى في كتاب الله عزّ وجلّ في عدة مواضع، وتعدد المراد بها بحسب مواضعها. فمن معاني الحسنى في كتاب الله عزّ وجلّ:

١ ـ الحسنى بمعنى العليا[(٥)]، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وذلك أن «أسماءه سبحانه وتعالى كلها أسماء مدح وثناء وتمجيد، ولذلك كانت حسنى»[(٦)].

٢ ـ الحسنى بمعنى الجنة، وذلك في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى هنا بمعنى الجنة، والزيادة هي رؤية المؤمنين وجه الله تعالى في الجنة، وهذا ما عليه جماهير المفسرين[(٧)]. وكذا في قوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الرعد: ١٨][(٨)].

ـ المسألة الثالثة: معنى قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف]:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ له دلالة بمنطوقه ودلالة بإيمائه وتعليله بمفهومه؛ فدلالته

(٥) انظر: تفسير البحر المحيط (٤/ ٤٢٩) [دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ].
(٦) مدارج السالكين (١/ ١٢٥).
(٧) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ٦٢)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٢٦٣).
(٨) انظر: تفسير الطبري (١٦/ ٤١٦)، وتفسير البغوي (٤/ ٣٠٩).

بمنطوقه على قرب الرحمة من أهل الإحسان، ودلالته بإيمائه وتعليله على أن هذا القرب مستحق بالإحسان، وهو السبب في قرب الرحمة منهم، ودلالته بمفهومه على بعده من غير المحسنين. فهذه ثلاث دلالات لهذه الجملة. وإنما اختص أهل الإحسان بقرب الرحمة لأنها إحسان من الله ﷻ أرحم الراحمين، وإحسانه تبارك وتعالى إنما يكون لأهل الإحسان؛ لأن الجزاء من جنس العمل، وكلما أحسنوا بأعمالهم أحسن إليهم برحمته، وأما من لم يكن من أهل الإحسان فإنه لما بعد عن الإحسان بعدت عنه الرحمة، بعد ببعد وقرب بقرب، فمن تقرب إليه بالإحسان تقرب الله إليه برحمته، ومن تباعد عن الإحسان تباعد الله عنه برحمته»[١].

ـ المسألة الرابعة: ما الأفضل؛ العدل بين الناس، أم الإحسان إليهم؟

لا تخلو المسألة من حالتين:

الأولى: في حكم الحاكم بين الناس غيره، والقسم بينهم. فالعدل بين الناس هو المتعين، وهو الأفضل، فلا يحسن لأحدهم دون أحد، بل العدل بينهم هو تحقيق للإحسان إليهم جميعًا.

الثانية: فيما بين الإنسان وبين خصمه، في الدم والمال والعرض. فإن الاستيفاء عدل، والعفو إحسان، والإحسان هنا أفضل. ويدخل في قوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ١٩٩﴾ [الأعراف].

ومن هذا القسم:

لكن هذا الإحسان لا يكون إحسانًا إلا بعد العدل، وهو أن لا يحصل بالعفو ضرر، فإذا حصل منه ضرر، كان ظلمًا من العافي، إما لنفسه، وإما لغيره، فلا يشرع.

فالعدل واجب في جميع الأمور، والإحسان قد يكون واجبًا، وقد يكون مستحبًّا.

ومن العدل الواجب: أن الظالم لا يجوز أن يظلم، بل لا يعتدى عليه إلا بقدر ظلمه، كما قال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ١٩٣﴾ [البقرة]، وقال: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُوا۟ عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤]، وقال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟﴾ [البقرة: ١٩٠].

وقول النبي ﷺ: «**إن الله كتب الإحسانَ على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسِنوا القِتلةَ، وإذا ذَبحتم فأحسِنوا الذِّبحةَ**»[٢]. فتبيَّن أن الإحسان واجب حتى في القتل المستحق بإحسان

(١) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٧).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

القتلة والذبحة[(١)].

الفروق:

الفرق بين الإحسان والإنعام:

الفرق بين الإحسان والإنعام: أن الإحسان يكون لنفس الإنسان ولغيره، تقول: أحسنت إلى نفسي، والإنعام لا يكون إلا لغيره، فالإحسان أعم من الإنعام[(٢)].

الفرق بين العدل والإحسان:

العدل هو أن يعطي ما عليه ويأخذ ما له. والإحسان هو أن يعطي أكثر مما عليه ويأخذ أقل مما له. فالعدل إنصاف، والإحسان تفضل، فالإحسان زائد على العدل.

وتحري العدل واجب، وتحري الإحسان ندب وتطوع[(٣)].

الثمرات:

لمّا كانت منزلة الإحسان أعلى منازل الدين، ولمّا كانت المنازل التي قبلها (الإسلام والإيمان) داخلة فيها، كانت كل ثمرة ترتبت على أمر من أمور الدين وشرائعه مندرجة تحت ثمرات الإحسان، ولهذا جاءت النصوص ببيان عظم أجر الإحسان، وتعليق أعظم الأجور وأوفر الجزاء لأصحابه، **فمما جاء في ذلك**[(٤)]:

١ ـ ثبوت محبة الله لأهله، قال تعالى: ﴿وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٩٥﴾ [البقرة].

٢ ـ ثبوت معية الله للمحسنين، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨﴾ [النحل].

٣ ـ قرب رحمة الله من المحسنين، قال تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٥٦﴾ [الأعراف].

٤ ـ مضاعفة الأجر للمحسنين. فعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**إذا أحسن أحدكم إسلامه فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، وكل سيئة يعملها تكتب بمثلها حتى يلقى الله**»[(٥)].

٥ ـ الفوز بالجنة والخلود فيها، قال تعالى: ﴿فَأَثَٰبَهُمُ ٱللَّهُ بِمَا قَالُواْ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ وَذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٨٥﴾ [المائدة].

٦ ـ النظر إلى وجه الله في الجنة، وذلك أعلى النعيم فيها، قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحۡسَنُواْ ٱلۡحُسۡنَىٰ وَزِيَادَةٞۖ﴾ [يونس: ٢٦]. وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن

(١) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (٦/٣٨ ـ ٤٠).
(٢) انظر: المفردات للراغب (١١٩)، لسان العرب (١٣/١١٧).
(٣) انظر: المفردات للراغب (١١٩)، والكليات (٦٤٠).

(٤) انظر: نضرة النعيم في محاسن أخلاق الرسول الكريم (٢/٩٠)، الإحسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة (١/١١٤) و(٢/٨٣٧ ـ ٨٥٣).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٤٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٢٩).

النبي ﷺ تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله تعالى في الجنة[١]، وهذا مناسب لجعله جزاء لأهل الإحسان، ولأن الإحسان هو أن يعبد المؤمن ربه في الدنيا على وجه الحضور والمراقبة كأنه يراه بقلبه، وينظر إليه في حال عبادته، فكان جزاء ذلك النظر إلى وجه الله عيانًا في الآخرة[٢].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإحسان في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لأحمد الغامدي، [رسالة دكتوراه].

٢ ـ «الاستقامة»، لابن تيمية.

٣ ـ «الإيمان الكبير»، ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية.

٤ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٥ ـ «جامع المسائل»، لابن تيمية.

٦ ـ «رسالة ابن القيم إلى أحد إخوانه».

٧ ـ «طريق الهجرتين وباب السعادتين»، لابن القيم.

٨ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٩ ـ «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»، لابن القيم.

١٠ ـ «معارج القبول»، لحافظ الحكمي.

١١ ـ «موسوعة نضرة النعيم في محاسن أخلاق الرسول الكريم»، لمجموعة من المؤلفين.

أحسن الخالقين

يراجع مصطلح (الخلق).

أحكم الحاكمين

يراجع مصطلح (الحكم).

الأحلام

يراجع مصطلح (الرؤى).

الأحوال

التعريف لغةً:

الأحوال جمعُ حال، قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حول: الحاء والواوُ واللامُ أصلٌ واحد، وهو تحرُّكٌ في دَوْر...»[٣]. وهو في اللغة كِينةُ الإنسان وما هو عليه[٤]، وما كان عليه الإنسانُ أو الحيوانُ أو الشيءُ من هيئةٍ وصفات. ولفظُ الحال يُذَكَّرُ ويؤنَّث[٥]، وكلاهما

(١) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٩٨).
(٢) جامع العلوم والحكم (١/٣٥)، وانظر: معارج القبول (٣/١٠٠١).

(٣) مقاييس اللغة (٢/١٢١) [دار الجيل، ١٩٩٩م].
(٤) القاموس المحيط (١٢) [دار الرسالة، ط٢، ١٩٨٧م].
(٥) الرائد (٣٣١) [دار العلم للملايين، ط٣، ٢٠٠٥م].

ـ الحال والحالة ـ بمعنى واحد، إلا أن الأول: يُنبئُ عن الإبهام، فيناسبُ الإجمال، والثاني: يدلُّ على الإفراد، فيناسبُ التفصيل[(١)].

التعريف اصطلاحًا:

عرَّفه الإيجي بأنه: «الواسطة بين الموجود والمعدوم»[(٢)].

وقال الكفوي: «وأثبت بعض المتكلمين واسطة بين الموجود والمعدوم، وسمّاها الحال، وعرف بأنها صفة لا موجودة ولا معدومة، لكنها قائمة بموجود؛ كالعالمية، وهي النسبة بين العالم والمعلوم»[(٣)].

وسيأتي شرح التعريف بعد استعراض نشأة نظرية الحال.

الأسماء الأخرى:

يدل على الحال أسماء أخر؛ منها: الكيفية، والمقام، والهيئة، والصفة، والصورة.

الحكم:

نظرية الأحوال نظرية باطلة لا تعني سوى المماحكة اللفظية، والتستر وراء الألفاظ في محاولة دفع مدلولات النصوص التي تثبت صفات الكمال لله ﷻ، وإثبات صفة لا موجودة ولا معدومة أمر لا يقبله العقل، فضلًا عن تفسيرها، ولذلك قال بعض السلف: عجائب الكلام التي لا حقيقة لها ثلاثة: طفرة النظام، وأحوال أبي هاشم، وكسب الأشعري، وأنشد في ذلك:

مما يقال ولا حقيقة تحته
معقولة تدنو إلى الأفهام
الكسب عند الأشعري، والحال عنـ
ـد البهشمي وطفرة النظام[(٤)].

الحقيقة:

الأحوال التي اخترعها أبو هاشم الجبائي وتبعه من تبعه من المتكلمين لا حقيقة لها إن لم تكن هي الصفات، ولذلك جزم من جزم من السلف أن الحال مما يقال ويذكر ولا حقيقة تحته، أما ما سبق من محاولات تعريفه، وأنه واسطة بين الموجود والمعدوم؛ فإنه أمر لا وجود له.

الأهمية:

أهمية نظرية الأحوال عند من قال بها من المعتزلة مرتبطة بأهمية الموضوع، فبما أنهم بحاجة إلى تسويغ نفيهم للصفات التي يثبتها الله سبحانه لنفسه، ويثبتها له نبيّه محمد ﷺ؛ فلا بد من تسويغ لهذا النفي، وإلا؛ فكيف يمكن

(١) انظر: الكليّات للكفوي (٣٧٤) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م]، والمعجم الفلسفي لجميل صليبا (١/٤٣٧ ـ ٤٣٨) [الشركة العالمية للكتاب، ١٤١٤هـ].
(٢) المواقف للإيجي (٥٧) [عالم الكتب، بيروت].
(٣) الكليات للكفوي (٣٧٤).
(٤) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (١/٤٥٩) [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ].

الجمع بين وصف الله سبحانه نفسه بالصفات، وبين كون إثباتها له منافيًا للتوحيد على زعم المعتزلة؟

وهي نظرية من أشهر النظريات التي اخترعها أبو هاشم الجبائي لبيان استحقاق الله ﷻ للصفات، إلا أنه لا يسميها صفات؛ بناء على زعم المعتزلة أن إثبات الصفات يلزم منه تعدد القدماء.

ونظرية الأحوال شاهدة على تخبط المعتزلة في هذه المسألة المهمة من أصول الدين؛ إذ حاول أبو هاشم التخلص من استعمال لفظة (الصفات)، وسماها أحوالًا، وهي: إما هي الصفات، وإما لا حقيقة لها، والاحتمال الأخير هو المتقرر بالنظر إلى إصرار أبي هاشم على أن أحواله لا هي موجودة ولا هي معدومة، وأنها ليست صفات.

أقوال أهل العلم:

أقوال أهل العلم في بيان بطلان نظرية الأحوال كثيرة؛ **منها**:

١ ـ قول شيخ الإسلام ابن تيمية فيمن يقول (عالم بالذات): «فإن كان يظن أن الذات التي لا تكون إلا عالمة قادرة يمكن وجودها مجردة عن العلم والقدرة، كما يقوله النفاة؛ فهو كلام ضال متناقض؛ فإن إثبات عالم بلا علم، وقادر بلا قدرة، وحي بلا حياة، وسميع بلا سمع، وبصير بلا بصر؛ مما يعلم فساده بالضرورة عقلًا وسمعًا، وهذا بمنزلة: متكلم بلا كلام، ومريد بلا إرادة، ومتحرك بلا حركة، ومحب بلا محبة، ومصل بلا صلاة، وصائم بلا صيام، وحاج بلا حج، وأبيض بلا بياض، وأسود بلا سواد، وحلو بلا حلاوة، ومر بلا مرارة، وطويل بلا طول، وقصير بلا قصر؛ ونحو ذلك من الألفاظ المشتقة: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المعدول عنها. فإن لم يكن هذا باطلًا في بداءة العقول عقلًا وسمعًا لم يكن لنا طريق إلى معرفة الحق من الباطل، ولهذا كان هؤلاء النفاة يعودون في آخر الأمر إلى السفسطة في العقليات، والقرمطة في السمعيات»[(١)].

وبيَّن شيخ الإسلام أيضًا أن مثبتي الأحوال من نفاة الصفات «يعترفون بما يستلزم إثباتها؛ فإنهم يثبتون كونه حيًّا عالمًا قادرًا، وهذا بعينه يستلزم إثبات الصفات»[(٢)].

٢ ـ وقال الإيجي عن الحال: «وبطلانه ضروري؛ لما عرفت أن الموجود ما له تحقق، والمعدوم ما ليس

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٣٣ ـ ٣٤) [جامعة الإمام، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ].
(٢) شرح الأصبهانية لشيخ الإسلام (٩١) [دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ].

كذلك، ولا واسطة بين النفي والإثبات ضرورة واتفاقًا»[(١)].

٣ ـ وقال البيجوري: «والمختار عند المحققين: أنه لا حال، وأن الحال محال...»[(٢)].

وقد رد على القائلين بهذه النظرية كثيرون[(٣)].

الفروق:

هناك فروق بين الحال وبين المصطلحات المقاربة لها، وهي: الكيفية، والمقام، والهيئة، والصفة، والصورة.

أما الفرق بين الحال والمقام: فالحال كيفية سريعة الزوال، مثل الحرارة، والبرودة، واليبوسة، والرطوبة العارضة، وهذه الكيفية إذا دامت وصارت ملكة سميت مقامًا.

والفرق بين الحال والملكة: إذا أطلق لفظ الحال على الهيئة النفسانية، تسمى الهيئة النفسانية أول حدوثها قبل أن ترتسخ حالًا، وبعد أن ترتسخ ملكة. والحالة: عبارة عن المعاني الراسخة؛ أي: الثابتة الدائمة، والصفة أعم منها؛ لأنها تطلق على ما هو في حكم الحركات؛ كالصوم، والصلاة. والحال أعم من الصورة؛ لصدق الحال على العرض أيضًا[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل»، للباقلاني.

٢ ـ «الشامل في أصول الدين»، للجويني.

٣ ـ «نهاية الأقدام»، للشهرستاني.

٤ ـ «محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين»، للرازي.

٥ ـ «أبكار الأفكار» (ج٣)، للآمدي.

٦ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٥)، لابن تيمية.

٧ ـ «مصطلحات في كتب العقائد»، لمحمد بن إبراهيم الحمد.

٨ ـ «المعتزلة وأصولهم الخمسة»، لعواد المعتق.

٩ ـ «المعتزلة»، لزهدي حسن جار الله.

١٠ ـ «في علم الكلام: المعتزلة والأشاعرة»، لأحمد محمود صبحي.

(١) المواقف للإيجي (٥٧).
(٢) تحفة المريد للبيجوري (٧٧) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ].
(٣) انظر: الفصل، لابن حزم (٥/٥١ ـ ٥٣)، والفرق بين الفرق، للبغدادي (١٩٥ ـ ١٩٦) [المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١١هـ]، والمعتزلة وأصولهم الخمسة لعواد المعتق (٩٨ ـ ١٠١) [مكتبة الرشد، الرياض، ط٢، ١٤١٦].
(٤) انظر: الكليات (٣٧٤)، والمعجم الفلسفي (١/٤٣٨).

الآخِر (من أسماء الله تعالى)

التعريف لغةً:

الآخِرُ: نقيض المتقدم[(١)]، وقيل: خلاف الأول[(٢)]، تقول: جاء آخِرًا؛ أي: أخيرًا، وتقديره: فاعل، والأنثى: آخره، والجمع أواخر[(٣)]، «والآخَر بالفتح: أحد الشيئين، وهو اسم على أفعل، والأنثى: أخرى»[(٤)].

التعريف شرعًا:

صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «**أنت الآخر فليس بعدك شيء**»[(٥)].

وللآخِر معنيان في الشرع:

١ ـ المعنى الأول: الذي ليس بعده شيء، ولا نهاية له، الباقي بعد فناء خلقه. قال ابن منده رحمه الله: «معنى الآخر هو الآخر الذي لا يزال آخرًا دائمًا باقيًا، الوارث لكل شيء، بديموميته وبقائه»[(٦)].

٢ ـ المعنى الثاني: هو الغاية الذي تنتهي إليه أمور الخلائق كلها. قال ابن القيم رحمه الله: «الآخِر الذي انتهت إليه عبوديتها وإرادتها ومحبتها، فليس وراء الله شيء يُقصد ويُعبد ويُتألَّه، كما أنه ليس قبله شيء يخلق ويبرأ»[(٧)].

والصفة من اسم الآخر: هي البقاء والآخرية فهي صفة ذاتية[(٨)].

سبب التسمية:

إن الله تعالى هو الآخِر الذي لا يزال آخِرًا ودائمًا وباقيًا، وهو الذي انتهت إليه عبودية الخلق وإرادتهم ومحبتهم، فليس وراء الله شيء يُقصد ويُعبد ويُتأله.

الحكم:

الإيمان بأن الآخر اسم من أسماء الله تعالى وأنه موصوف بالآخرية سبحانه وتعالى، كما دلت عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة.

الحقيقة:

أما على المعنى الأول؛ فالله تعالى ليس بعده شيء، ولا نهاية له، الباقي بعد فناء خلقه. واسم الآخر بهذا المعنى صفة ذاتية[(٩)]، فهو سبحانه المتفرد بالبقاء بعد هلاك ما كتب عليه الفناء من الخلائق، كما قال تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَى

---

(١) تهذيب اللغة (٧/٢٢٧) [دار إحياء التراث العربي، ط١]، ولسان العرب (٤/١١) [دار صادر، ط١].
(٢) لسان العرب (٤/١١)، والقاموس المحيط (٤٣٧) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ].
(٣) المصباح المنير (١/١٠) [المكتبة العصرية]، ومختار الصحاح (١٥) [المكتبة العصرية، ط١، ١٤١٦هـ].
(٤) الصحاح (٢/٥٧٦) [دار العلم للملايين، ط٤].
(٥) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧١٣).
(٦) التوحيد لابن منده (٢/٨٢) [مطابع الجامعة الإسلامية، ط١، ١٤٠٩هـ].
(٧) طريق الهجرتين (٤١) [دار ابن القيم، ط٢، ١٤١٤هـ]، وانظر: المصدر نفسه (٤٩).
(٨) انظر: صفات الله عزّ وجل الواردة في الكتاب والسُّنَّة ٣٨٨ [دار الهجرة، ط٣، ١٤٢٦هـ].
(٩) انظر: الاعتقاد للبيهقي (٣٧) [عالم الكتب، ط٢، ١٤٠٥هـ].

وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن]، ولهذا يرث خلقه بعد موتهم كما قال: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الحِجر].

وعلى المعنى الثاني، فإن الله ﷻ هو الغاية الذي تنتهي إليه أمور الخلائق كلها. واسم الآخر بهذا المعنى يتعلق بالمخلوقين، فهو الذي تنتهي إليه أمور الخلائق كلها إيجادًا وإمدادًا، وبقاء والتجاء، وقضاء وتقديرًا، فبيده سبحانه تصريف المقادير، فهو نهاية مطلبهم وسؤالهم، والغاية، والصمد الذي تصمد إليه المخلوقات بتأهلها، ورغبتها، ورهبتها، وجميع مطالبها[1].

الأدلة:

ورد هذا الاسم في القرآن مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴿٣﴾﴾ [الحديد]، وأثبته النبي ﷺ مفسرًا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«اللَّهُمَّ أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنّا الدين وأغننا من الفقر»**[2].

أقوال أهل العلم:

قال ابن منده: «معنى الآخر: هو الآخر الذي لا يزال آخرًا دائمًا باقيًا، الوارث لكل شيء، بديموميته وبقائه»[3].

وقال الزجاج: «هو المتأخر عن الأشياء كلها ويبقى بعدها»[4].

وقال ابن الأثير: «في أسماء الله تعالى الآخِرُ... هو الباقي بعد فناء خلقه كله، ناطقه وصامته»[5].

وقال ابن القيم: «الآخر الذي انتهت إليه عبوديتها وإرادتها ومحبتها، فليس وراء الله شيء يقصد ويعبد ويتأله، كما أنه ليس قبله شيء يخلق ويبرأ»[6].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: اسم الأول مع اسم الآخر يدل على كمال حياته تعالى:

اسم الأول والآخر يدل على كمال

(١) انظر: المقصد الأسنى (٢١٦) [مكتبة الجفان والجابي، ط١، ١٤٠٧هـ]، وشرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة (٧٨) [مؤسسة الجريسي، ط١١، ١٤٢٧هـ]، وتفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (٢٠)، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة، [العدد ١١٢، ١٤٢١هـ]، وأسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسُّنَّة (٢٦٨) [مكتبة سلسبيل، ط١].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء، رقم ٢٧١٣).

(٣) التوحيد لابن منده (٢/ ٨٢).

(٤) تفسير أسماء الله الحسنى (٦٠).

(٥) النهاية في غريب الحديث (١/ ٢٩) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ]، ولسان العرب (٤/ ١١)، وانظر مزيدًا من الأقوال في: مدارج السالكين (٣/ ١١٣) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ]، وتفسير السعدي (٩٤٩) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٦) طريق الهجرتين (٤١) [دار ابن القيم، ط٢، ١٤١٤هـ]، وانظر: المصدر نفسه (٤٩).

حياته، فهو الأول الذي لم يسبق وجوده عدم، وهو الآخر الذي ليس لحياته زوال، فله وحده البقاء والدوام من أزل الأزل إلى أبد الأبد[(١)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «التعلق بالآخر سبحانه تعلق بالحي الذي لا يموت ولا يزول، فالمتعلق به حقيق أن لا يزول ولا ينقطع، بخلاف التعلق بغيره مما له آخر يفنى به»[(٢)].

وقال الحليمي رَحِمَهُ اللهُ: «إذا كان موجودًا لا عن أول ولا بسبب لم يجز عليه الانقضاء والعدم، فإن كل منقض بعد وجوده فإنما يكون انقضاؤه لانقطاع سبب وجوده، فلما لم يكن لوجود القديم سبب فيتوهم أن ذلك السبب إن ارتفع عدم علمنا أنه لا انقضاء له»[(٣)].

ـ المسألة الثانية: الأسماء الأربعة (الأول والآخر والظاهر والباطن) تدل على الإحاطة، وهي إحاطتان: زمانية ومكانية:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «مدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة، وهي إحاطتان: زمانية ومكانية، فإحاطة أوليته وآخريته بالقبل والبعد، فكل سابق انتهى إلى أوليته، وكل آخر انتهى إلى آخريته، فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل والأواخر، وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر وباطن، فما من ظاهر إلا والله فوقه، وما من باطن إلا والله دونه، وما من أول إلا والله قبله، وما من آخر إلا والله بعده، فالأول قدمه، والآخر دوامه وبقاؤه، والظاهر علوه وعظمته، والباطن قربه ودنوه... فهذه الأسماء الأربعة تشتمل على أركان التوحيد، فهو الأول في آخريته، والآخر في أوليته، والظاهر في بطونه، والباطن في ظهوره، لم يزل أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا»[(٤)].

ـ المسألة الثالثة: اسم الأول والآخر يقتضيان تجريد النظر لسبق فضل الله ورحمته، وعدم الوقوف مع الأسباب:

إن عبودية الله باسمه الأول تقتضي التجرد من مطالعة الأسباب، والوقوف أو الالتفات إليها، وتجريد النظر إلى مجرد سبق فضله ورحمته، وأنه هو المبتدئ بالإحسان من غير وسيلة من العبد؛ إذ لا وسيلة له في العدم قبل وجوده.

كما أن عبوديته سبحانه باسمه الآخر

(١) انظر: أسماء الله الحسنى لزين شحاته (٩٤) [دار خضر، ط١، ١٤١٨هـ].
(٢) طريق الهجرتين (٤٠).
(٣) الأسماء والصفات (١/ ٤٤) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ].
(٤) طريق الهجرتين (٤٦ ـ ٤٧)، وانظر: الاستقامة لابن تيمية (١/ ١٤١) [جامعة الإمام، ١٤٠٣هـ]، وانظر: علة ورود هذه الأسماء معطوفة بعضها على بعض بحرف الواو في بدائع الفوائد (١/ ١٩٨، ١٩٩) [دار نزار الباز، ط١].

تقتضي أيضًا عدم ركونه ووثوقه بالأسباب والوقوف معها، فإنها تنعدم لا محالة، وتنقضي بالآخرية، ويبقى الدائم الباقي بعدها.

فالتعلق بها تعلق بعدم وينقضي، والتعلق بالآخر سبحانه تعلق بالحي الذي لا يموت ولا يزول، فالمتعلق به حقيق أن لا يزول ولا ينقطع، بخلاف التعلق بغيره مما له آخر يفنى به[1].

ـ المسألة الرابعة: صفة الآخرية لله تعالى لا تمنع أن يوصف غيره بدوام البقاء والخلود:

لا يمنع اسم الآخر أن تكون هناك مخلوقات لها صفة الديمومة؛ كالجنة والنار وغيرهما من المخلوقات، لكن من غير نفسها؛ بل من الله، وهذا ردٌّ على الجهمية الذين قالوا: لا بدّ من فناء كل شيء إلا الله، فقد زعموا أن الله يكون الآخر بعد الخلق، فلا تبقى جنة ولا نار، ولا ثواب ولا عقاب، ولا عرش ولا كرسي، وزعموا أن شيئًا مع الله لا يكون هو الآخر كما كان، وهذا باطل؛ فهذه الأشياء باقية بإبقاء الله لها، لا من نفسها، وبقاء الله صفة ذاتيه له غير مكتسبة من أحد.

۞ الآثار:

إن العبودية باسم الله الأول والآخر توجب للعبد صحة الاضطرار إلى الله وحده، ودوام الفقر إليه دون كل شيء سواه، وأن الأمر ابتدأ منه وإليه يرجع، فهو المبتدئ بالفضل حيث لا سبب ولا وسيلة، وإليه تنتهي الأسباب والوسائل[2].

۞ المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستقامة» (ج١)، لابن تيمية.

٢ ـ «أسماء الله الحسنى الثابتة في الكتاب والسُّنَّة»، لمحمود عبد الرازق الرضواني.

٣ ـ «الأسماء والصفات» (ج١)، البيهقي.

٤ ـ «الاعتقاد»، للبيهقي.

٥ ـ «بدائع الفوائد» (ج١)، لابن القيم.

٦ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٢)، لابن تيمية.

٧ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٨ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٩ ـ «التوحيد» (ج٢)، لابن منده.

١٠ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

١١ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد القحطاني.

---

(١) انظر: طريق الهجرتين لابن القيم (٤٠).

(٢) انظر: طريق الهجرتين (٤٠).

١٢ ـ «صفات الله عز وجل الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السَّقَّاف.

١٣ ـ «طريق الهجرتين»، لابن القيم.

الإخبات

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الخاء والباء والتاء أصل واحد، يدل على خشوع، يقال: أَخْبَتَ يخبِتُ إخباتًا إذا خشع»[(١)]. ويجمع على أخبات وخبوت. وقال ابن الأعرابي: «الْخَبْتُ ما اطمأنَّ من الأرض واتسع»[(٢)]. وقد فسَّر ثعلب الإخبات في قوله تعالى: ﴿فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْۗ﴾ [الحج: ٥٤] بالتواضع. وفي قوله: «**واجعلني لك مخبتًا**»[(٣)]؛ أي: خاشعًا مطيعًا[(٤)].

التعريف شرعًا:

عرَّف ابن القيم الإخبات بقوله: «فالإخبات سكون الجوارح على وجه التواضع والخشوع لله»[(٥)].

(١) مقاييس اللغة (٢/٢٣٨).

(٢) لسان العرب (٢/٢٧) [دار الفكر، ط١، ١٤١٠هـ].

(٣) سيأتي تخريجه.

(٤) انظر: المفردات للراغب (٢٧٢) [دار القلم، ط٢، ١٤١٨هـ]، ولسان العرب (٢/٢٧ ـ ٢٨)، والقاموس المحيط (١٩٣) [مؤسسة الرسالة ط٢، ١٤٠٧هـ].

(٥) شفاء العليل (١٨٣) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٧هـ].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لما كان لفظ الإخبات في اللغة يطلق على المطمئن من الأرض، والواسع منها، أطلق في الشرع على كل ما يفيد ذلك المعنى من الخشوع، والخضوع، والتواضع، والإنابة، والطمأنينة، فلفظ الإخبات له ارتباط وثيق بهذه المعاني كلها.

قال ابن عطية رحمه الله ـ بعد ذكره للأقوال في معنى الإخبات ـ: «وهذه الأقوال بعضها قريب من بعض، وأصل اللفظ من الخبت وهو البراح القفر المستوي من الأرض، فكأن المخبت في القفر قد انكشف واستسلم وبقي ذا منعة، فشبه المتذلل الخاشع بذلك، وقيل: إنما اشتق منه لاستوائه وطمأنينته»[(٦)].

الحكم:

الإخبات من أعمال القلب التي تدخل في باب الإيمان، فلا يصرف إلا لله تعالى[(٧)].

الحقيقة:

حقيقة الإخبات تدور حول معنى:

(٦) المحرر الوجيز (٩٣٩) [دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ].

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/١٩٤)، ومدارج السالكين (٢/٨ ـ ٩) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

الخشوع، والتواضع، والإنابة، والطمأنينة، والخوف.

والمخبت لله تعالى هو الخاضع له بالطاعة، المذعن له بالعبودية، والمنيب إليه بالتوبة(١).

والإخبات: لا يكون إلا بالاجتهاد في الطاعة، واطمئنان القلبِ بالإيمان، قال تعالى: ﴿وَأَخْبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٣].

المنزلة:

يُعَدُّ الإخبات من أرفع أحوال القلب وأسماها، فلا يتصف به إلا من اطمأن قلبه بالإيمان، واجتهد في تحقيق طاعة الرحمٰن، ومما يدل على علو منزلة الإخبات أن صاحبه يخشع قلبه إذا ذكر الله، ويصبر على ما أصابه من نوائب الدهر ونكباته، ويداوم على إقامة الصلاة وعلى الإنفاق مما رزقه الله، ثم عاقبته الحميدة أن يكون من أصحاب الجنة الخالدين فيها.

الأدلة:

من القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَأَخْبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [هود]، وقوله: ﴿...فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُواْ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الحج]، وقوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَيُؤْمِنُواْ بِهِۦ فَتُخْبِتَ لَهُۥ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهَادِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الحج].

ومن السُّنَّة المطهرة: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنه قال: كان النبي ﷺ يدعو يقول: «**ربِّ أَعني ولا تعن عليّ، وانصرني ولا تنصر علي، وامكر لي ولا تمكر علي، واهدني ويسر هداي إلي، وانصرني على من بغى علي، اللَّهُمَّ اجعلني لك شاكرًا، لك ذاكرًا، لك راهبًا، لك مطواعًا، إليك مخبتًا ـ أو منيبًا ـ، رب تقبل توبتي، واغسل حوبتي، وأجب دعوتي، وثبت حجتي، واهد قلبي، وسدد لساني، واسلل سخيمة قلبي**»(٢).

أقوال أهل العلم:

قال الطبري: «المخبتين: الذين تخشع قلوبهم لذكر الله، وتخضع من خشيته، وَجَلًا من عقابه، وخوفًا من سخطه»(٣).

(١) انظر: تفسير الطبري (١٨/٦٢٨)، وزاد المسير (٦٤٨ ـ ٦٤٩) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ]، ومدارج السالكين (٢/٣) [دار الكتب العلمية ط١، ١٤٠٣هـ]، وشفاء العليل (١٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٥١٠)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٥١) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٣٠)، وابن حبان (كتاب الرقاق، رقم ٩٤٧)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (رقم ١٣٥٣).

(٣) تفسير الطبري (١٦/٥٥٢) [دار هجر].

وقال ابن تيمية عن معنى الإخبات وتأثيره على القلب ـ: «فالقلب لا يصلح ولا يفلح ولا يلتذ ولا يسر ولا يطيب ولا يسكن ولا يطمئن إلا بعبادة ربه وحبه والإنابة إليه. ولو حصل له كل ما يلتذ به من المخلوقات لم يطمئن ولم يسكن، إذ فيه فقر ذاتي إلى ربه ومن حيث هو معبوده ومحبوبه ومطلوبه، وبذلك يحصل له الفرح والسرور واللذة والنعمة والسكون والطمأنينة»[(١)].

وقال ابن القيم: «اعلم أنه متى استقرت قدم العبد في منزلة الإخبات وتمكن فيها ارتفعت همته، وعلت نفسه عن خطفات المدح والذم، فلا يفرح بمدح الناس، ولا يحزن لذمهم. هذا وصف من خرج عن حظ نفسه، وتأهل للفناء في عبودية ربه، وصار قلبه مطرحًا لأشعة أنوار الأسماء والصفات، وباشر حلاوة الإيمان واليقين قلبه»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

علامات المخبتين:

١ ـ وجل القلوب وهيبتها عند ذكر الله تعالى، مع المحبة والتعظيم.

٢ ـ الصبر عند المصيبة، رضًا بقضاء الله وقدره.

٣ ـ إقامة الصلوات الخمس، إقامة تامة بشروطها وواجباتها وسننها.

٤ ـ الإحسان إلى عباد الله بالإنفاق عليهم.

قال تعالى: ﴿...فَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَلَهُۥٓ أَسْلِمُوا۟ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُخْبِتِينَ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ عَلَىٰ مَآ أَصَابَهُمْ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الحج]. قال ابن القيم: «فذكر للمخبتين أربع علامات: وجل قلوبهم عند ذكره ـ والوجل: خوف مقرون بهيبة ومحبة ـ، وصبرهم على أقداره، وإتيانهم بالصلاة قائمة الأركان ظاهرًا وباطنًا، وإحسانهم إلى عباده بالإنفاق مما آتاهم، وهذا إنما يتأتى للقلب المخبت»[(٣)].

الفروق:

الفرق بين الإخبات والإنابة:

١ ـ قيل: لا فرق بينهما، فمعناهما واحد، وعلى ذلك فسر بعض السلف الإخبات بالإنابة، كما تقدم.

٢ ـ وقيل: الإنابة أقرب إلى معنى التوبة والرجوع إلى الله تعالى، وإن كانت أخص من التوبة، وأما الإخبات فأقرب إلى معنى الخضوع والخشوع والتذلل[(٤)].

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ١٩٤).
(٢) مدارج السالكين (٢/ ٨) [دار الكتاب العربي، ط٣].
(٣) شفاء العليل (١٨٣).
(٤) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٣).

۞ **الثمرات:**

من ثمرات الإخبات:

- «أنه أول درجات الطمأنينة والثقة بالله وحسن الظن به.
- أن للمخبت البشرى من الله بالجنة.
- الإخبات من الأحوال القلبية الموجبة للالتفات عما سوى الله.
- الإخبات يورث صاحبه العزة في الدنيا والنجاة في الآخرة.
- الإخبات يقي من الفتنة.
- بالإخبات ترتفع الهمة وتعلو النفس عن الرغبة في المدح أو الخشية من الذم.
- بالإخبات يباشر القلب حلاوة الإيمان واليقين»[(١)].

۞ **المصادر والمراجع:**

١ - «إصلاح القلوب»، لعبد الهادي حسين وهبي.

٢ - «أعمال القلوب؛ حقيقتها وأحكامها عند أهل السُّنَّة والجماعة ومخالفيهم»، لسهل العتيبي.

٣ - «أعمال القلوب وأثرها في الإيمان»، لمحمد دوكوري.

٤ - «أمراض القلوب وشفاؤها ضمن مجموع الفتاوى» (ج١٠)، لابن تيمية.

(١) نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم (٢/ ١٢٣) [دار الوسيلة، ط٤].

٥ - «تفسير ابن كثير» (ج٤، ٥).

٦ - «تفسير الطبري» (ج١٢، ١٦).

٧ - «الجامع لأحكام القرآن» (ج٩، ١٢)، للقرطبي.

٨ - «شفاء العليل»، لابن القيم.

٩ - «المحرر الوجيز»، لابن عطية.

١٠ - «مدارج السالكين».

الإخلاص

۞ **التعريف لغةً:**

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الخاء واللام والصاد أصل واحد مطرد، وهو تنقية الشيء وتهذيبه»[(٢)]. يقال: خلَص الشي يخلُص خلوصًا؛ أي: صار خالصًا. وخُلاصة السمن: ما خلص منه؛ لأنهم إذا طبخوا الزبد ليتخذوه سمنًا طرحوا فيه شيئًا من سويق أو تمر، فإذا جاد وخلص من الثفل، فذلك السمن هو الخُلاصة. والثفل الذي يبقى هو الخلوص، والمصدر منه الإخلاص، وقد أخلصت السمن[(٣)].

۞ **التعريف شرعًا:**

هو «تصفية العمل بصالح النية عن جميع شوائب الشرك»[(٤)]. وقيل: هو

(٢) مقاييس اللغة (٣٠٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١].

(٣) انظر: الصحاح (٤/ ١٧٤) [دار العلم للملايين، ط٤].

(٤) معارج القبول (١/ ٣٣١) [دار الحديث، ط١٩٩٩م].

إفراد الحق سبحانه بالقصد في الطاعة. وقيل: هو التوقّي عن ملاحظة الخلق حتى عن نفسك[(١)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي واضحة؛ لأن المعنى الشرعي موافق للغة في كونه تصفية، فإنه تصفية للعمل، وتهذيبه عن الشوائب.

سبب التسمية:

سمي به لأن خلوص العمل عن الشرك وشوائبه يحصل به.

الحكم:

هو من أهم الواجبات، وآكد الأعمال القلبية التي اندرجت في الإيمان. قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الأعمال القلبية: «وهي من أصول الإيمان وقواعد الدين، مثل محبة الله ورسوله، والتوكل على الله، وإخلاص الدين لله، والشكر له، والصبر على حكمه، والخوف منه، والرجاء له، وهذه الأعمال جميعًا واجبة على جميع الخلق باتفاق أئمة الدين»[(٢)].

الحقيقة:

حقيقة الإخلاص هي أن يقصد الله تعالى وحده في العبادة، فلا يُشرك معه شيء في ذلك[(٣)].

المنزلة:

هو حقيقة الإسلام، إذ الإسلام هو الاستسلام لله لا لغيره. قال تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلۡ يَسۡتَوِيَانِ مَثَلًاۚ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الزمر]، فمن لم يستسلم له فقد استكبر، ومن استسلم لله ولغيره فقد أشرك، وكل من الكبر والشرك ضد الإسلام، والإسلام ضد الشرك والكبر[(٤)].

قال ابن تيمة: «فإن الإسلام هو الاستسلام، وهو يتضمن الخضوع لله وحده، والانقياد له، والعبودية لله وحده؛ وهذا قد يتضمن خوفه ورجاءه»[(٥)].

الأهمية:

أهميته تتجلى في كونه أحد شروط كلمة التوحيد[(٦)]، وأحد شرطي العمل المقبول، فإن العمل المقبول ما توفر فيه

(١) انظر: مدارج السالكين (٢/٦٨ ـ ٦٩).
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٥ ـ ٦) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط١٩٩٥م].
(٣) الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية (١٨٨)، [دار عالم الفوائد، ط١]، وانظر: مدارج السالكين (٢/٧٣).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/١٤)، و(٢٠/١١٥)، واقتضاء الصراط المستقيم (٥٦٠) [دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٤هـ].
(٥) مجموع الفتاوى (٧/٤٢٦).
(٦) الدرر السنية (٢/٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٥٩) [ط٧، ١٤٢٥هـ].

الشرطان: الإخلاص، والمتابعة، والمردود ما فقد منه الوصفان أو أحدهما، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْغَفُورُ ۝٢﴾ [الملك]. قال الفضيل بن عياض: «هو أخلص العمل وأصوبه»، فسئل عن معنى ذلك، فقال: «إن العمل إذا كان خالصًا ولم يكن صوابًا لم يقبل، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل حتى يكون خالصًا صوابًا، فالخالص أن يكون لله، والصواب أن يكون على السُّنَّة، ثم قرأ قوله: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ۝١١٠﴾ [الكهف]»[(١)]، ولهذا كان السلف حريصين على تحقيق الإخلاص في أعمالهم، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول في دعائه: «اللَّهُمَّ اجعل عملي كله صالحًا، واجعله لوجهك خالصًا، ولا تجعل لأحد فيه شيئًا»[(٢)(٣)].

الأدلة:

قد دلَّت أدلة كثيرة من الكتاب والسُّنَّة على وجوب الإخلاص؛ كقوله تعالى: ﴿...فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّىٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝١١﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهَ أَعْبُدُ مُخْلِصًا لَّهُۥ دِينِى ۝١٤﴾ [الزمر]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البيِّنة].

وقال النبي ﷺ: «**أسعد الناس بشفاعتي من قال لا إلٰه إلا الله خالصًا من قلبه**»[(٤)]، وقال النبي ﷺ: «**إن الله تعالى حرم على النار من قال لا إلٰه إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**»[(٥)].

وعن أبي أُمامة الباهلي رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: «أرأيت رجلًا غزا يلتمس الأجر والذكر ما له؟ فقال رسول الله ﷺ: **لا شيء له**، فأعادها ثلاث مرات، يقول له رسول الله ﷺ: **لا شيء له**، ثم قال: **إن الله لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصًا، وابتغي به وجهه**»[(٦)].

---

(١) أخرجه أبو نعيم في الحلية (٨/ ٩٥) [دار الكتاب العربي، ط٤]. وانظر: إعلام الموقعين (٢/ ١٢٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ].

(٢) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (١/ ٩٧) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ]، وأبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان (٤/ ٢٦١) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٢هـ].

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٥٥٨)، ومجموع الفتاوى (٢٢/ ١٨٨).

(٤) أخرجه البخاري، (كتاب العلم، رقم ٩٩).

(٥) أخرجه البخاري، (كتاب الصلاة، رقم ٤٢٥)، ومسلم، (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٣٣).

(٦) أخرجه النسائي (كتاب الجهاد، رقم ٣١٤٠)، والطبراني في الكبير (٨/ ١٦٥) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وجوَّد إسناده ابن حجر في فتح الباري (٦/ ٢٨) [دار المعرفة]، وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٥٢).

وقد اتفق العلماء على وجوبه[١].

أقوال أهل العلم:

قال سهل بن عبد الله التستري رَحِمَهُ اللَّهُ: «فطن الأكياس في تفسير الإخلاص، فلم يجدوا غير هذا: أن تكون حركاته، وسكونه في سره وعلانيته لله وحده لا شريك له لا يمازجه شيء لا نفس، ولا هوى، ولا دنيا»[٢].

وقال الفضيل بن عياض: «ترك العمل من أجل الناس هو الرياء، والعمل من أجل الناس هو الشرك، والإخلاص أن يعافيك الله منهما»[٣].

وقال أبو سفيان صالح بن مهران: «**الإخلاص**: اليقين»[٤].

وقال سعيد بن جبير: «الإخلاص أن يخلص العبد دينه وعمله لله، فلا يرائي بعمله أحدًا، ويكون ذلك في سبيل الحق كله»[٥].

المسائل المتعلقة:

ـ حالات العمل:

الأولى: ما كان مقبولًا، وهو ما توفر فيه الشرطان: الإخلاص، والمتابعة.

الثانية: ما كان مردودًا، وهو ما فقد فيه الإخلاص والمتابعة أو أحدهما.

الثالثة: ما كان لله تعالى، وللناس، فلا يكون لله تعالى محضًا، ولا للناس محضًا، فهذا تحته **ثلاثة أنواع**:

١ ـ أن يكون الباعث الأول على العمل الإخلاص، ثم يعرض له الرياء، فالاعتبار فيه للباعث الأول ما لم يفسخه بإرادة جازمة لغير الله، فيكون حكمه حكم قطع النية في أثناء العبادة.

٢ ـ أن يكون الباعث الأول لغير الله، ثم يعرض له قلب النية لله تعالى، فهذا لا يحتسب له ما مضى من العمل، ويحتسب له من حين قلب نيته، ثم إن كانت العبادة لا يصح آخرها إلا بصحة أولها وجبت الإعادة كالصلاة، وإلا لم تجب كمن أحرم لغير الله ثم قلب نيته لله عند الوقوف والطواف.

٣ ـ أن يريد الله تعالى بعمله والناس، فيريد أداء فرضه والجزاء والشكور من الناس كمن يريد الحج ليسقط الفرض عنه، ويقال: فلان حج، فهذا لا يقبل منه العمل. وإن كانت النية شرطًا في سقوط الفرض وجبت عليه الإعادة، فإن حقيقة الإخلاص لم توجد، والحكم المعلق بالشرط عدم عند عدمه، والدليل

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٥)، ومدارج السالكين (١/ ٨٤).

(٢) السنن الصغير للبيهقي (١/ ١٣) [جامعة الدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٠هـ].

(٣) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩/ ١٨٤) [مكتبة الرشد، ط، ١، ١٤٢٣هـ].

(٤) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ٣٩١) [دار الكتب العلمية، ط١٤٠٩هـ].

(٥) أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٦٦) [مكتبة الدار، ط١، ١٤٠٦هـ].

عليه قول النبي ﷺ[١]: «**أنا أغنى الشركاء عن الشرك من عمل عملًا أشرك معي فيه غيري تركته وشركه**»[٢].

۞ الفروق:

فرَّق العلماء بين الإخلاص والصدق بما يلي:

الأول: أن الإخلاص مبني على توحيد مقصود العبد، فلا يكون مقصوده منقسمًا، والصدق مبني على توحيد القصد، فلا يكون قصده منقسمًا.

الثاني: أن الصدق بذل الوسع والطاقة، والإخلاص توحيد المطلوب[٣].

الثالث: الإخلاص «التوقي عن ملاحظة الخلق حتى عن نفسك، والصدق التنقي من مطالعة النفس، فالمخلص لا رياء له، والصادق لا إعجاب له، ولا يتم الإخلاص إلا بالصدق، ولا الصدق إلا بالإخلاص، ولا يتمان إلا بالصبر»[٤].

۞ الثمرات:

للإخلاص ثمرات جليلة أهمها ما يلي:

١ ـ من حقق الإخلاص نجا من دخول النار، كما سبق في الحديث: «**إن الله حرم على النار من قال لا إلٰه إلا الله يبتغي بذلك وجه الله**»، وكان أحق بالأمن من غيره، كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢﴾ [الأنعام].

٢ ـ من حقق الإخلاص، صرف الله عنه السوء والفحشاء، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ لِنَصۡرِفَ عَنۡهُ ٱلسُّوٓءَ وَٱلۡفَحۡشَآءَۚ إِنَّهُۥ مِنۡ عِبَادِنَا ٱلۡمُخۡلَصِينَ ٢٤﴾ [يوسف][٥].

٣ ـ قد يعمل العبد عملًا واحدًا بإخلاص تام، وعبودية كاملة، فيكون سببًا لمغفرته، كما في الترمذي وابن ماجه وغيرهما عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**يصاح برجل من أمتي يوم القيامة على رؤوس الخلائق، فينشر عليه تسعة وتسعون سجلًا، كل سجل منها مد البصر، فيقال: هل تنكر من هذا شيئًا، فيقول: لا يا رب، فيقول: لا ظلم عليك، فتخرج له البطاقة قدر الكف فيها شهادة أن لا إلٰه إلا الله، فيقول: أين تقع هذه البطاقة مع هذه السجلات، فتوضع هذه البطاقة في كفة، والسجلات في كفة، فثقلت البطاقة وطاشت السجلات**»[٦]، فلما قالها بإخلاص

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب الزهد والرقاق، رقم ٢٩٨٥).
(٢) انظر: إعلام الموقعين (٢/١٢٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١١هـ].
(٣) انظر: مدارج السالكين (١/٨٤)، و(٢/٧٣).
(٤) انظر: مدارج السالكين (٢/٧٣).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٢١٥، ٢١٦، ٢٩٧).
(٦) أخرجه الترمذي (أبواب الإيمان، رقم ٢٦٣٩) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٣٠٠)، =

وصدق ترجح به حسناته، وكان سببًا لمغفرته، وإلا فأهل الكبائر الذين دخلوا النار كلُّهم يقولون: لا إلٰه إلا الله، ولم يترجح قولهم على سيئاتهم كما ترجَّح قول صاحب البطاقة[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**بينما رجل يمشي بطريق وجد غصن شوك على الطريق، فأخره، فشكر الله له، فغفر له**»[2].

فهذا الرجل لما نحَّى الشوك عن الطريق، وكان الباعث على ذلك الإخلاص التام في قلبه غفر الله له، وليس كل من فعل ذلك يغفر له.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضًا قال: قال النبي ﷺ: «**بينما كلب يطيف بركية، كاد يقتله العطش إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل، فنزعت موقها، فسقته، فغفر لها به**»[3].

فهذه المرأة لما سقت الكلب بإيمان تام، وإخلاص في قلبها غفر الله لها، وإلا فليس كل بغي سقت كلبًا يغفر لها[4].

= وأحمد (١١/ ٥٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الإيمان، رقم ٢٢٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٥).

(١) انظر: منهاج السُّنَّة (٦/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الأذان، رقم ٦٥٢)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٩١٦).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٤٦٧)، ومسلم (كتاب الآداب، رقم ٢٢٤٥).

(٤) انظر: منهاج السُّنَّة (٦/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ].

٤ ـ من كان أتم إخلاصًا لله كان أحق بالشفاعة كما تقدم في الحديث: «**أسعد الناس بشفاعتي...**». وأما من علق قلبه بأحد من المخلوقين يرجوه ويخافه، فهذا من أبعد الناس عن الشفاعة[5].

٥ ـ أن الإخلاص يورث الاتفاق، والشرك يورث التفرق، فأهل الإخلاص متفقون، وأهل الإشراك متفرقون؛ لأن أهل الإخلاص معبودهم واحد وهو الله تعالى، فإياه يعبدون، وأهل الإشراك لكل قوم طاغوت يعبدونه من دون الله تعالى[6].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إعلام الموقعين» (ج٢)، لابن القيم.

٢ ـ «الدرر السَّنية» (ج٢)، جمع عبد الرحمٰن بن محمد ابن قاسم النجدي.

٣ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٠)، لابن تيمية.

٤ ـ «مدارج السالكين» (ج ٢)، لابن القيم.

٥ ـ «معارج القبول» (ج١)، للحافظ الحكمي.

٦ ـ «أمراض القلوب وشفائها»، لابن تيمية.

(٥) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٥٥٢).

(٦) انظر: المصدر نفسه (٥٦٢).

٧ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج٢)، لابن تيمية.

٨ ـ «الكلمات النافعة في المكفرات الواقعة»، لعبد الله بن محمد بن عبد الوهاب.

٩ ـ «غاية الأماني في الرد على النبهاني» (ج٢)، لمحمود شكري الآلوسي.

١٠ ـ «حاشية كتاب التوحيد»، لعبد الرحمٰن بن محمد النجدي.

إدريس عليه السلام

اسمه ونسبه:

إدريس عليه السلام هو: خنوخ ـ أو أخنوخ، وقيل: حنوخ ـ بن يرد ـ وقيل: يرذ ـ بن هلائيل بن قينان بن أنوش بن شيث بن آدم عليه السلام، وقيل: إنه جدُّ أبي نوح عليه السلام، وأنه في عمود نسب محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهذا الذي رجحه ابن كثير، وغيره(١).

وقيل: إنه من أنبياء بني إسرائيل؛ أخذًا من حديث الإسراء الآتي؛ إذ قال في سلامه على النبي صلى الله عليه وسلم: «**مرحبًا بالنبيّ الصالح والأخ الصالح. فقلت: من هذا؟ قال: إدريس**»(٢)، ولم يقل: الولد الصالح، والابن الصالح، كما قال آدم وإبراهيم عليهما الصلاة والسلام(٣).

معنى اسمه لغةً:

قيل: سمي بذلك؛ لأنه أول من درَّس الوحي المكتوب، أو لكثرة درسه لكتاب الله تعالى(٤)، وذهب بعضهم إلى أنه أعجمي؛ وليس بعربي؛ لأنه ممنوع من الصرف(٥).

نبوته:

ذكر الله تعالى نبوته في القرآن الكريم، فقال عز وجل: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِدْرِيسَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا ﴿٥٦﴾ وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾﴾ [مريم]، وقال: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [الأنبياء].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة الإسراء والمعراج: «**فأتينا السماء**

(١) انظر: المنتظم في التاريخ (١/٢٣٣) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ]، والجامع لأحكام القرآن القرطبي (١٣/٤٦٦) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ]، والبداية والنهاية لابن كثير (١/٢٣٤) [هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٧هـ]، وفتح الباري لابن حجر (٦/٤٣١) [تحقيق شيبة الحمد، ط١، ١٤٢١هـ].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٣).

(٣) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/٥٠٢) [دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ]، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٣/٤٦٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والبداية والنهاية (١/٢٣٤).

(٤) انظر: المنتظم في التاريخ (١/٢٣٣)، والجامع لأحكام القرآن (١٣/٤٦٦)، وفتح الباري لابن حجر (٦/٤٣١).

(٥) انظر: الكشاف للزمخشري (٤/٢٨) [مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٨هـ].

الرابعة، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: من معك؟ قيل: محمد، قيل: وقد أرسل إليه؟ قيل: نعم، قيل: مرحبًا به ولنعم المجيء جاء، فأتيت على إدريس، فسلمت عليه، فقال: مرحبًا بك من أخ ونبي»(١).

وقال بعض أهل العلم: إنه أول نبي أُعطي النبوة بعد آدم عليه السلام، وهو أول من خط بالقلم(٢).

كتابه:

قال علماء السير والتاريخ وغيرهم: إن الله تعالى نبَّأ إدريس عليه السلام في حياة آدم عليه السلام، وأنزل عليه ثلاثين صحيفة(٣). واستدلوا بحديث أبي ذر رضي الله عنه المشهور وفيه أنه قال: قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا أبا ذر أربعة** ـ يعني: من الرسل ـ **سريانيون: آدم وشيث ونوح وأخنوخ، وهو أول من خط بالقلم، وأنزل الله تعالى على أخنوخ ثلاثين صحيفة**»(٤).

وقالوا: ذلك معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ۝١٩﴾ [الأعلى]؛ يعني: أن من بين الصحف الأولى: صحف إدريس عليه السلام(٥).

لكن لضعف الحديث السابق ضعفًا شديدًا، وخفاء وجه الاستدلال بالآية، فإنه لا يمكن القطع بثبوت هذا القول، إلا إذا ورد دليل صحيح صريح يقتضي نسبة تلك الصحف إلى إدريس عليه السلام.

وفاته:

اختُلف في وفاة إدريس عليه السلام؛ أكانت في الأرض أم في السماء؟

فقيل: إنه توفي في الأرض ثم رفع إلى السماء الرابعة، ـ أو السادسة على قول ـ فقبضت روحه فيها.

وقيل: إنه توفي بعد رفعه إلى السماء الرابعة؛ أي: أن روحه قبضت هناك.

وقيل: إنه رُفع حيًّا ولم يمت، كما رفع عيسى عليه السلام، وهذا فيه نظر.

والصحيح: أنه توفي حقيقة إما في الأرض، وإما في السماء الرابعة بعد رفعه(٦)، والأظهر الأول لقوله تعالى

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٢٠٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٢).

(٢) انظر: المنتظم في التاريخ (١/ ٢٣٣)، والجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٤٦٧)، والبداية والنهاية (١/ ٢٣٤). وسيأتي مزيد تفصيل في أول رسول إلى أهل الأرض في المسائل.

(٣) انظر: تاريخ الطبري (١/ ١٧١) [دار المعارف، مصر، ط٢]، والمنتظم في التاريخ الملوك (١/ ٢٣٤)، والجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٤٦٦).

(٤) أخرجه ابن جرير في تاريخه (١/ ١٧١) [دار التراث، ط٢] ـ واللفظ له ـ، وابن حبان (كتاب البر والإحسان، رقم ٣٦١)، وأشار إلى ضعفه ابن كثير في التفسير (٢/ ٤٧٠) [دار طيبة، ط٢]، وقال الألباني: «ضعيف جدًّا». انظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١/ ٣٨٧) [دار باوزير، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٥) انظر: تاريخ الطبري (١/ ١٧١).

(٦) انظر: معالم التنزيل للبغوي (٥/ ٢٣٩) [دار طيبة، ١٤١١هـ]، والبداية والنهاية (١/ ٢٣٥).

﴿مِنْهَا خَلَقْنَكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَىٰ ۝٥٥﴾ [طه] والله أعلم بذلك.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: نسبة الخط في الأرض إلى إدريس عليه السلام:

قال طائفة من أهل العلم: إن إدريس عليه السلام هو المشار إليه في حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخط في الرمل؛ حيث قال معاوية: ومنَّا رجال يخطون. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطَّه فذاك**»[(١)].

ويزعم كثير من المنجمين أنه أول من تكلم في ذلك، ويسمونه: «هَرْمِس الهَرامِسة»، ويكذبون عليه أشياء كثيرة[(٢)].

وهذا يشكل عليه أن الخط على الأرض نوع من الكهانة، وهو محرم، والكلام على هذه المسألة من **وجهين**:

أحدهما: حكم خط ذلك النبي، وهو أن خطه كان آية من آيات الله تعالى، ودليلًا من دلائل نبوته، وبوحي من الله تعالى.

الآخر: حكم خط غيره، وهل يسوغ الاحتجاج بخطه؟

وقد أجاب بعض أهل العلم عن ذلك بأجوبة:

أحدها: المراد به هو النهي عنه والزجر عن تعاطيه؛ لأن خط ذلك النبي كان علَمًا لنبوته، وقد انقطعت نبوته، ولم يقل: ذلك الخط حرام؛ دفعًا لتوهم أن خط ذلك النبي حرام[(٣)].

الثاني: معناه: من وافق خطه فهو مباح له، لكن لا طريق لنا إلى العلم باليقين بالموافقة، فلا يباح، والقصد أنه لا يباح إلا بيقين الموافقة، وليس لنا يقين[(٤)].

الثالث: ويحتمل أن سبب إصابة صاحب الخط هو موافقته لخط ذلك النبي، فمن وافق خطه فقد أصاب، لكن لما كانت الإصابة نادرة بالنسبة إلى الخط، ولا طريق إلى اليقين بالموافقة، صار ذلك بالنسبة إلى من يتعاطاه من أنواع الكهانة لمشاركته له في المعنى[(٥)].

ـ المسألة الثانية: رفع إدريس إلى السماء عليه السلام:

قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَهُ مَكَانًا عَلِيًّا ۝٥٧﴾ [مريم]. قال أهل التفسير: رُفع إدريس عليه السلام إلى السماء وهو حي.

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٣٧).

(٢) انظر: البداية والنهاية (١/ ٢٣٤).

(٣) انظر: فيض القدير للمناوي (٤/ ٥٤٥) [دار المعرفة، ط٢، ١٣٩١هـ].

(٤) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٥/ ٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٧هـ].

(٥) انظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٤٣) [دار الصميعي، ط١، ١٤٢٨هـ].

وقد تقدم حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة الإسراء والمعراج: «**فلمَّا مر جبريل بإدريس قال: مرحبًا بالنبيِّ الصالح والأخ الصالح. فقلت: من هذا؟ قال: إدريس**»[(١)].

واختلف أهل العلم في مسألتين:

إحداهما: أيُّ السماء التي رفع إليها إدريس عليه السلام: فقال بعضهم: السماء الرابعة، وقال بعضهم: السماء السادسة[(٢)]. لكن ورد في حديث أنس بن مالك رضي الله عنه السابق: «**فأتينا السماء الرابعة، قيل: من هذا؟ قال: جبريل، قيل: من معك؟ قيل: محمد، قيل: وقد أرسل إليه؟ قيل: نعم، قيل: مرحبًا به ولِنِعْم المجيء جاء، فأتيت على إدريس، فسلمت عليه، فقال: مرحبًا بك من أخ ونبي**»[(٣)].

وأنه وجد في السماء السادسة موسى عليه السلام، وهذا مما يقوي القول الأول: وهو أنه رفع إلى السماء الرابعة، ويضعف القول بأنه رفع إلى السماء السادسة.

وقد ورد الحديث من طريق أخرى مختصرًا وفيه: أنه وجده في السماء الرابعة، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه؛ أن نبيَّ الله صلى الله عليه وسلم قال: «**لمَّا عُرج بي رأيت إدريس في السماء الرابعة**»[(٤)]. قال ابن كثير: «والحديث المتفق عليه من أنه في السماء الرابعة أصح»[(٥)].

الأخرى: هل رفع كما رفع عيسى عليه السلام حيث لم يمت، أم أنه مات في السماء الرابعة بعد رفعه، أو في السماء السادسة على القول الآخر، **على قولين:**

الأول: أنه رفع كما رفع عيسى عليه السلام، ولم يمت، كما ورد عن مجاهد بن جبر وغيره. قال مجاهد بن جبر: «إدريس رُفع فلم يمت، كما رفع عيسى»[(٦)].

الثاني: أنه رفع كما رفع عيسى عليه السلام، لكنه مات في السماء الرابعة، وقبضت روحه فيها، وهذا مروي عن كعب الأحبار.

قال ابن كثير رحمه الله معلقًا على قول مجاهد: «إن أراد أنه لم يمت إلى الآن ففي هذا نظر، وإن أراد أنه رفع حيًّا إلى السماء، ثم قبض هناك، فلا ينافي ما تقدم عن كعب الأحبار»[(٧)].

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٣٤٩)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٣).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٥/ ٥٦٢ ـ ٥٦٥) [دار هجر، ط١]، والجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٤٦٧).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٢٠٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٢).

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣١٥٧)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وأحمد (٢١/ ٢٨٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني.

(٥) البداية والنهاية (١/ ٢٣٦).

(٦) تفسير الطبري (١٥/ ٥٦٣).

(٧) البداية والنهاية (١/ ٢٣٥).

وبعضهم قال: إن المراد بالرفع هو أنه رفع إلى الجنة، وقال بعضهم: هو رفع معنوي؛ وهو علو المكانة والمنزلة في رتبة الدنيا(١).

قال ابن حجر: «وكون إدريس رفع وهو حي لم يثبت من طريق مرفوعة قوية»(٢).

والصواب: أن المراد بالرفع ما ثبت في الحديث الصحيح: «**ثم عرج بنا إلى السماء الرابعة فاستفتح جبريل** عليه السلام. **قيل: من هذا؟ قال: جبريل. قيل: ومن معك؟ قال: محمد. قال: وقد بعث إليه؟ قال: قد بعث إليه. ففتح لنا. فإذا أنا بإدريس فرحب ودعا لي بخير**». قال الله عز وجل: ﴿وَرَفَعْنَٰهُ مَكَانًا عَلِيًّا ﴿٥٧﴾﴾ [مريم](٣). فهو كسائر الأنبياء عليهم السلام أرواحهم في السماء.

- **المسألة الثالثة: هل إدريس** عليه السلام **هو أول رسول بعد آدم** عليه السلام**؟**

اختلف أهل العلم في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن إدريس عليه السلام هو أول رسول أرسل بعد آدم عليه السلام، وهذا الذي عليه جماعة من المؤرخين والنَّسابة، وبعض المفسرين(٤).

القول الثاني: وهو أن إدريس عليه السلام لم يكن أول رسول أرسل بعد آدم عليه السلام، بل نوح عليه السلام هو أول من أرسل إلى الأرض بعده، وهذا الذي رجحه بعض أهل العلم المتقدمين؛ كابن العربي المالكي، والقرطبي، ورجحه جماعة من أهل العلم المعاصرين(٥).

واستدلوا من القرآن والسُّنَّة؛ فمن القرآن: قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٣]؛ يعني: وحيًا؛ كإيحائنا إلى نوح والنبيين من بعده، وهو وحي الرسالة.

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِمَا ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد: ٢٦]؛ أي: الذي قبل نوح لا يكون من ذريته.

ومن السُّنَّة: حديث الشفاعة الطويل عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**فيأتون نوحًا فيقولون: يا نوح أنت أول الرسل إلى أهل الأرض**»(٦) الحديث.

قال الحاكم النيسابوري رحمه الله: «وأكثر

(١) انظر: معالم التنزيل (٥/ ٢٣٨).
(٢) فتح الباري (٣/ ٣٧٥).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٢).
(٤) انظر: المنتظم في التاريخ (١/ ٢٣٣)، ومعالم التنزيل للبغوي (٥/ ٢٣٨)، والبداية والنهاية (١/ ٢٣٣).
(٥) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٣١٥) [دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ]، والجامع لأحكام القرآن القرطبي (٥/ ٩٤)، وشرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (١/ ٦٥ ـ ٦٦) [دار ابن الجوزي، ط٤، ١٤٢٤هـ].
(٦) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٤٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤).

الصحابة أن نوحًا كان قبل إدريس صلّى الله عليهما»[(١)].

وقال ابن عثيمين رحمه الله: «وأما إدريس فذهب كثير من المؤرخين أو أكثرهم، وبعض المفسرين أيضًا إلى أنه قبل نوح، وأنه من أجداده، لكن هذا قول ضعيف جدًّا، والقرآن والسُّنَّة ترده، والصواب ما ذكرنا»[(٢)].

القول الثالث: وهو الجمع بين الأقوال، وذكروا في ذلك **وجهين**:

أحدهما: وهو إن قام الدليل على أن إدريس عليه السلام كان نبيًّا، وأنه قد بعث، لم يصح قول النَّسابة: إنه قبل نوح عليه السلام؛ لحديث الشفاعة السابق، وإن لم يقم دليل جاز قولهم: إنه قبل نوح عليه السلام، ويحمل على أنه كان نبيًّا غير مرسل[(٣)].

والحق أن الدليل من القرآن والسُّنَّة قائم على أن إدريس عليه السلام كان نبيًّا.

الثاني: بأن يقال: اختص نوح عليه السلام بالبعث إلى أهل الأرض كافة، كنبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم، ويكون إدريس عليه السلام بعث لقومه خاصة؛ كموسى عليه السلام، وغيره من الرسل[(٤)].

وهذا يشكل عليه أن نبيَّنا محمدًا صلى الله عليه وسلم مما اختص به عموم بعثته إلى أهل الأرض.

ويظهر من صنيع الحافظ ابن كثير أنه فرق بين النبوة والرسالة؛ فهو يرى أن إدريس عليه السلام كان قبل نوح عليه السلام، وأنه أول من أعطي النبوة بعد آدم عليه السلام[(٥)]، إلا أنه صرح في موضع آخر أن نوحًا عليه السلام هو أول رسول إلى أهل الأرض، بعد ظهور الشرك؛ استنادًا على حديث الشفاعة[(٦)]، وهذا كما يقال: إن آدم عليه السلام هو أول نبي نُبِّئ من الله تعالى، وهذا لا يتعارض مع القول بأن نوحًا عليه السلام هو أول رسول إلى أهل الأرض، والله أعلم.

المصادر والمراجع:

١ ـ «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (ج١)، للقاضي عياض.

٢ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٣ ـ «تحفة النبلاء من قصص الأنبياء»، لابن كثير، انتخب كتابه ابن حجر العسقلاني.

٤ ـ «دعوة التوحيد: أصولها، الأدوار التي مرت بها، مشاهير دعاتها»، لمحمد خليل هراس.

(١) المستدرك (٢/ ٦٤٢) [دار الحرمين، ط١، ١٤١٧هـ].
(٢) شرح العقيدة الواسطية (١/ ٦٦).
(٣) انظر: المعلم بفوائد مسلم للمازري (١/ ٣٤١) [المؤسسة الوطنية، بيت الحكمة، تونس، ط٢، ١٩٩١م].
(٤) انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (١/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦).
(٥) انظر: البداية والنهاية (١/ ٢٣٣).
(٦) انظر: المصدر نفسه (١/ ٢٣٨، ٢٥٠).

٥ ـ «قصص الأنبياء المعروف بالعرائس»، للثعلبي.

٦ ـ «قصص الأنبياء»، للسعدي.

٧ ـ «قصص الأنبياء القصص الحق»، لشيبة الحمد.

٨ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج٢)، لابن أبي العز الحنفي.

٩ ـ «المعارف»، لابن قتيبة.

١٠ ـ «معارج القبول» (ج٢)، لحافظ حكمي.

الإرادة

التعريف لغةً:

الإرادة: أصلها من (رَوَد) بمعنى: المشيئة والطّلب والاختيار. والرّود: المهلة في الشيء. وقالوا: رويدًا؛ أي: مهلًا. والإرادة في الأصل: جعلت اسمًا لنزوع النّفس إلى الشّيء مع الحكم فيه بأنّه يفعل أو لا يفعل، وقد يستعمل مرّة في المبدأ، وهو نزوع النّفس إلى الشّيء، وتارة في المنتهى، وهو الحكم فيه بأنّه ينبغي أن يفعل أو لا يفعل. وقد تكون بحسب القوّة التّسخيريّة والحسّيّة، وقد تكون بمعنى القوّة الاختياريّة، والإرادة قد تكون محبّة وغير محبّة[(١)].

التعريف شرعًا:

الإرادة: صفة فعلية ثابتة لله تعالى على ما يليق به. وهي **نوعان:** تقدير الله الكوني الأزلي النافذ في جميع الموجودات ويكون وقوعه حتمًا لا محالة، سواء كان محبوبًا أم غير محبوب. **والثاني:** تقديره الشرعي المراد من العباد شرعًا، وهذا قد يقع وقد يتخلف وقوعه وهذا لا يكون إلا محبوبًا لله تعالى، وهي إرادة قديمة أزلية من حيث النوع ومتجددة من حيث تعلّقها بالمعيّن[(٢)].

الحكم:

يجب على المسلم إثبات صفة الإرادة لله تعالى، على الوجه اللائق به ﷻ وأن إرادته تعالى ـ التي بمعنى المشيئة ـ هي إرادةٌ نافذة في جميع الكائنات، فهو ﷻ إذا أراد شيئًا فعله.

ويعتقد المسلم أن إرادة الله تعالى ـ التي بمعنى: المحبة ـ هي تقديره الشرعي، الذي لا يلزم فيه وقوع المراد، ولا يكون المراد فيه إلا محبوبًا إلى الله تعالى.

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٢/٤٧٨ ـ ٤٧٩) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، ولسان العرب (٣/١٨٩) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ]، والمصباح المنير (١/٢٤٥) [المكتبة العلمية]، والمفردات للراغب الأصفهاني [دار القلم، والدار الشامية، ط١، ١٤١٢هـ].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/٥٨٣) (١٦/٣٠١ ـ ٣٠٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١٤١٦هـ]، ومنهاج السُّنَّة (٣/١٨٠، ٥/٤١٣) [جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٦هـ].

الأدلة:

أما من القرآن؛ فمن الأدلة على الإرادة التي بمعنى المشيئة: قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ﴿١﴾﴾ [المائدة]. ومن الأدلة على الإرادة التي بمعنى المحبة: قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ومن السُّنَّة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «... **حتى إذا أراد الله رحمة من أراد من أهل النار، أمر الله الملائكة: أن يخرجوا من كان يعبد الله، فيخرجونهم ويعرفونهم بآثار السجود**» الحديث[(١)].

وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «**وكَّل الله بالرحم ملكًا، فيقول: أي رب نطفة، أي رب علقة، أي رب مضغة، فإذا أراد الله أن يقضي خلقها، قال: أي رب، أذكر أم أنثى، أشقي أم سعيد، فما الرزق، فما الأجل، فيكتب كذلك في بطن أمه**»[(٢)].

وصفة الإرادة لله عز وجل كما هي ثابتة شرعًا، فالعقل أيضًا يدل عليها، وقد أشار شيخ الإسلام في شرح العقيدة الأصفهانية إلى أن أشهر دليل يستخدم في إثبات صفة الإرادة: أن الله عز وجل عندما خلق العالم جعل فيه تخصيصات كثيرة، مثل تخصيص كل شيء بما له من القدر والصفات والحركات كطوله وقصره، وطعمه ولونه، وريحه وحياته، وقدرته وعلمه وسمعه وبصره، وسائر ما فيه، وهذا التخصيص دليل على وجود إرادة عند المخصِّص وهو الخالق سبحانه وتعالى، فلو لم تكن هناك إرادة لما كان هناك تخصيص[(٣)].

أقوال أهل العلم:

قال أبو عثمان الصابوني رحمه الله: «ومن مذهب أهل السُّنَّة والجماعة: أن الله عز وجل مريد لجميع أعمال العباد خيرها وشرها، ولم يؤمن أحد إلا بمشيئته، ولو شاء لجعل الناس أمة واحدة، ولو شاء أن لا يُعصى ما خلق إبليس. فكفر الكافرين وإيمان المؤمنين بقضائه سبحانه وتعالى وقدره، وإرادته ومشيئته، أراد كل ذلك وشاءه وقضاه»[(٤)].

وقال ابن تيمية: «وأما ما يوصف به

---

(١) أخرجه البخاري في (كتاب الأذان، رقم ٨٠٦)، ومسلم (في كتاب الإيمان، رقم ١٨٢).

(٢) أخرجه البخاري في (كتاب القدر، رقم ٦٥٩٥)، ومسلم (في كتاب القدر، رقم ٢٦٤٦).

(٣) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام ابن تيمية (٦٢ ـ ٦٣) [مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٥هـ].

(٤) عقيدة السلف وأصحاب الحديث (٢٨٥ ـ ٢٨٦) [دار العاصمة، ط٢، ١٤١٩هـ].

الرب من الكلام والإرادة، فقد دلت عليه أسماؤه الحسنى، وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها على أن الله تعالى متكلم بكلام قائم به وأن كلامه غير مخلوق، وأنه مريد بإرادة قائمة به، وأن إرادته ليست مخلوقة»(١).

وقال أيضًا: «إنه ـ سبحانه ـ لم يزل مريدًا بإرادات متعاقبة، فنوع الإرادة قديم وأما إرادة الشيء المعين فإنما يريده في وقته. وهو سبحانه يقدّر الأشياء ويكتبها ثم بعد ذلك يخلقها. فهو إذا قدّرها علم ما سيفعله وأراد فعله في الوقت المستقبل لكن لم يرد فعله في تلك الحال فإذا جاء وقته أراد فعله فالأول عزم والثاني قصد»(٢).

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمحققون من أهل السُّنَّة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية.

فالإرادة الشرعية هي المتضمنة للمحبة والرضا، والكونية هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث»(٣).

الأقسام:

الإرادة تنقسم إلى قسمين: إرادة كونية، لا بدَّ فيها من وقوع المراد، وقد يكون المراد فيها محبوبًا أو غير محبوب. وهذه الإرادة بمعنى المشيئة، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

والثاني: إرادة شرعية، فلا يلزم فيها وقوع المراد ولا يكون المراد فيها إلا محبوبًا إلى الله تعالى. وهذه الإرادة هي بمعنى: المحبة ودليلها قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧](٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة تتعلق بالأمر، وإرادة تتعلق بالخلق. فالإرادة المتعلقة بالأمر أن يريد من العبد فعل ما أمره به، وأما إرادة الخلق فأن يريد ما يفعله هو. فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا وهي الإرادة الدينية، والثانية المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية»(٥).

المسائل المتعلقة:

ـ المراد نوعان: مراد لذاته ومراد لغيره.

هذه المسألة مبنية على قول البعض:

(١) شرح العقيدة الأصفهانية (٣٢).
(٢) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٠١ ـ ٣٠٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].
(٣) شرح الطحاوية (٦٩) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٥٨٣)، ومنهاج السُّنَّة (٣/ ١٨٠، ٥/ ٤١٣) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ].
(٥) منهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ١٥٦).

كيف يريد الله أمرًا ولا يرضاه ولا يحبه؟ وكيف تجتمع إرادته له وبغضه وكراهته؟ فالجواب: أن المراد **نوعان**:

النوع الأول: مراد لذاته؛ وهو المحبوب، فالشيء المحبوب يريده من يريده لذاته كالإيمان، فالإيمان مراد لله كونًا وشرعًا؛ لأنه مراد لذاته.

النوع الثاني: المراد لغيره؛ بمعنى أن الله تعالى يقدره لا لأنه يحبه، ولكن لما يترتب عليه من المصالح فهو مراد لغيره، فيكون من هذه الناحية مشتملًا على الحكمة، وإن كان مكروهًا له من حيث نفسه وذاته، إلا أنه مراد له من حيث قضاؤه وإيصاله إلى مراده، فيجتمع فيه الأمران: بغضه وإرادته، ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما[(١)].

«**مثال ذلك**: الكفر مكروه لله عزّ وجلّ ولكن الله يقدره على العباد؛ لأنه لولا الكفر لم يتميز المؤمن من الكافر، ولم يكن المؤمن محلًّا للثناء؛ لأن كل الناس مؤمنون، وأيضًا لو لم يقع الكفر فلم يكن هناك جهاد فمن يجاهد المؤمن إذًا؟ ولو لم يقع الكفر ما عرف المؤمن قدر نعمة الله عليه بالإسلام، ولو لم يقع الكفر، وكان الناس كلهم مسلمين ما ظهر للإسلام فضل، ولو لم يقع الكفر لكان خلق النار عبثًا، وقد أشار الله تعالى إلى هذا المعنى في قوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود]، فتبين أن المراد الكوني ـ الذي يكون مكروهًا لله ـ يكون مرادًا لغيره»[(٢)].

الفروق:

الفرق بين الإرادة والمشيئة:

هناك فرق بين الإرادة والمشيئة. فالإرادة عامة تشمل الإرادة الكونية. وهذه هي المشيئة، وتشمل الإرادة الشرعية. وليست هي المشيئة، فالمشيئة إذن: موافقة للإرادة الكونية، فهي أخص من الإرادة، والإرادة بشكل عام أعم: تشمل المشيئة والإرادة الشرعية[(٣)].

الفرق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية:

الإرادة الكونية: هي مشيئته سبحانه الشاملة لجميع الحوادث، تتعلق بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحب وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته، كما خلق إبليس وهو يبغضه وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال

(١) انظر: شرح الطحاوية (٢٢٩) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/٢٠١) [دار الوطن، ط١، ١٤١٢هـ].

(٣) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل (٤٧ ـ ٤٨).

المسخوطة له وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله.

وأما الإرادة الشرعية: فهي المتضمنة للمحبة والرضا، تتعلق بأمره الديني وشرعه الذي شرعه على ألسنة رسله.

وعلى هذا فبالنسبة لوقوع المراد، وفي أي الإرادتين يتعلق **تكون الأقسام أربعة**:

أحدها: ما تعلقت به الإرادتان الكونية والدينية، وهو ما وقع في الوجود من الأعمال الصالحة، فهذه مرادة شرعًا؛ لأنها أعمال صالحة مأمور بها، ومرادة كونًا؛ لأنها وقعت.

الثاني: ما تعلقت به الإرادة الشرعية فقط، وهو ما أمر الله به من الطاعات والأعمال الصالحة، فعصى ذلك الكفار ولم يأتوا به، فهذا مراد شرعًا؛ لأنه من الأعمال الصالحة، وغير مراد كونًا؛ لأنه لم يقع من الكفار والعصاة.

الثالث: ما تعلقت به الإرادة الكونية فقط؛ كالمباحات والمعاني التي لم يأمر بها الله إذا فعلها العصاة، فهي غير مرادة دينًا، ولكنها مرادة كونًا لأنها وقعت.

الرابع: ما لم تتعلق به الإرادتان، وذلك مما لم يقع ولم يوجد من أنواع المباحات والمعاصي(١).

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٩)، وشفاء العليل (٤٧ ـ ٤٨)، وشرح الطحاوية (٦٩).

مذهب المخالفين:

ـ ذهبت الكلابية والأشعرية إلى أن الإرادة واحدة قديمة، وإنما يتجدد تعلقها بالمراد، ونسبتها إلى الجميع واحدة، ولكن من خواص الإرادة أنها تخصص بلا مخصص. فهم يقولون: إن العالم حدث في الوقت الذي تعلقت الإرادة القديمة بحدوثه فيه من غير حدوث إرادة ومن غير أن تتغير صفة القديم(٢).

الرد عليهم:

يقال: إن فساد هذا المذهب معلوم بالاضطرار، ولم يقل به أحد من العقلاء. وبطلانه من جهات؛ من جهة جعل إرادة هذا غير إرادة ذاك، ومن جهة جعل الإرادة تخصِّص لذاتها، ومن جهة أن هذا المذهب لم يجعل عند وجود الحوادث شيئًا حدث حتى تخصص أو لا تخصص، بل تجددت نسبة عدمية، ليست وجودًا، وهذا ليس بشيء. فلم يتجدد شيء، فصارت الحوادث تحدث وتتخصص بلا سبب حادث ولا مخصص(٣).

(٢) انظر: كتاب المسامرة بشرح المسايرة لكمال الدين القدسي مع حواشيه (٦٤ ـ ٦٥) [المكتبة التجارية الكبرى، مصر]، وأساس التقديس للرازي (٢١٧) [مطبعة الحلبي، ط١٣٥٤هـ]. وإنما وقع الأشاعرة في ذلك بسبب مذهبهم القائم على نفي الصفات الاختيارية عن الله تعالى، كالاستواء والمجيء والغضب والرضا وغيرها، فأثر ذلك في إثباتهم لهذه الصفات السبع والتي منها الإرادة.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٠٢).

ـ ذهب الجهمية والمعتزلة إلى نفي قيام الإرادة بالله تعالى، ثم هم إما أن يقولوا بنفي الإرادة، وإما يفسروها بنفس الأمر والفعل، وإما يقولوا بحدوث إرادة لا في محل؛ كقول البصريين منهم[1]. وكل هذه الأقوال قد علم أيضًا فسادها، وما تقدم من الأدلة وأقوال أهل العلم كاف في الرد عليهم[2].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإرادة الكونية والإرادة الشرعية في القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية»، لنوال علي محمد الزهراني.

٢ ـ «الإرادة عند المعتزلة والأشاعرة: دراسة فلسفية إسلامية»، لعبد الباري محمد داود.

٣ ـ «التبيان في أقسام القرآن»، لابن القيم.

٤ ـ «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، لابن القيم.

٥ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٢، ٦، ٨)، لابن تيمية.

٦ ـ «شرح العقيدة الأصفهانية»، لابن تيمية.

٧ ـ «صفة الإرادة الإلٰهية في الفكر الإسلامي»، لخليل الرحمٰن عبد الرحمٰن [رسالة ماجستير بجامعة أم القرى].

٨ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي السقّاف.

٩ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٠، ١٦)، لابن تيمية.

١٠ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية» (ج٣)، لابن تيمية.

الإرادة الشرعية

يراجع مصطلح (الإرادة).

الإرادة الكونية

يراجع مصطلح (الإرادة).

أرحم الراحمين

يراجع مصطلح (الرحمة).

الأَزَلِيّ

التعريف لغةً:

الأزليُّ: من الأزل، وهو القديم، قال ابن فارس رحمه الله: «وأمّا الهمزةُ والزاءُ واللامُ: فأصلان: الضِّيْقُ، والكَذِب، قال الخليلُ: الأَزْلُ: الشدَّة... وأمَّا الكذبُ: فالإِزْلُ... وأمّا الأزَلُ الذي هو القِدَمُ: فالأصلُ ليس بقياس، ولكنه كلامٌ موجَزٌ مُبدَلٌ، إنما كان لم يَزَلْ،

---

(١) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٤٤٠) [مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٢) مجموع الفتاوى (١٦/٣٠١ ـ ٣٠٣)، وانظر: درء التعارض (٢/٣٩٠) و(٦/٢٦٩) و(٨/١٠٨) و(١٠/١١٤)، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٣/٢٣٨).

فأرادوا النِّسبةَ إليه فلم يَستقِم، فنسبوا إلى يَزَل، ثم قلبوا الياءَ همزةً فقالوا: أزَلِي، كما قالوا في ذي يَزَن حين نسبوا الرُّمحَ إليه: أَزَنِيٌّ»[(١)].

التعريف اصطلاحًا:

عُرِّف الأزلي بتعريفات عدة متقاربة؛ **ومنها:**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالأزلي هو الذي لم يزل كائنًا»[(٢)]. وقال أيضًا: «بل الأزل عبارة عن عدم الابتداء، وما لا ابتداء له فهو أزلي»[(٣)].

وقال الجرجاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «الأزل هو الشيء الذي لا بداية له... أو يقال: الأزل هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية من جانب الماضي»[(٤)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

العلاقة واضحة؛ حيث إن الأزل مبدل من (لم يزل) على غير قياس، كما سبق في كلام ابن فارس، فما لم يزل فهو قديم، والأزلي هو الذي لا ابتداء له، فالعلاقة واضحة.

على أنه يؤخذ من كلام الكفوي وجود علاقة بين المعنيين حتى على كونه بمعنى الضيق، حيث قال: «الأزل اسم لما يضيق القلب عن تقدير بدايته من الأزل، وهو الضيق»[(٥)].

سبب التسمية:

سمي دوام القدم في الماضي بالأزلي لما فيه من استمرار القدم، فهو قديم ولا يزال قديمًا.

الأسماء الأخرى:

بعضهم يطلقه مرادفًا للقديم، ولكنه لا يصح؛ لأن بينهما فروقًا، كما سيأتي في الفروق.

الحكم:

حكم إطلاق الأزلي على الله تعالى وعلى صفاته: سيأتي بيانه في المسائل المتعلقة.

الحقيقة:

حقيقة الأزلي: إثبات الأبدية والدوام في الماضي، كما أن الأبدي إثبات الدوام في المستقبل.

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس الأزل وقتًا محدودًا، بل هو عبارة عن الدوام في الماضي، الذي لا ابتداء له، الذي

(١) مقاييس اللغة (١/ ٩٦ ـ ٩٧) [دار الجيل، ١٩٩٩م]، وانظر: القاموس المحيط (١٢٤١) [مؤسسة الرسالة، ط٢].
(٢) درء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٢٥) [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٠١هـ].
(٣) المصدر السابق (٣/ ٣٧).
(٤) التعريفات للجرجاني (٢١) [دار الكتب العلمية، ط١].
(٥) انظر: الكليّات (٨٠) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م].

لم يسبق بعدم، الذي ما زال»[١].

وقال الشنقيطي رحمه الله: «الأزل عبارة عما لا افتتاح له، سواء كان وجوديًّا؛ كذات الله وصفاته، أو عدميًّا؛ كإعدام ما سوى الله؛ لأن العدم السابق على العالم قبل وجوده لا أول له، فهو أزلي»[٢].

وقال الجرجاني رحمه الله: «الأزل هو الشيء الذي لا بداية له... أو يقال: الأزل هو استمرار الوجود في أزمنة مقدرة غير متناهية من جانب الماضي»[٣].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: مسألة أزلية الصفات:

مذهب أهل السُّنَّة إثبات جميع الصفات، سواء كانت أزلية، أم فعلية.

أما المخالفون:

- فبعضهم لا يثبت الصفات أصلًا؛ كالجهمية والمعتزلة.

- وبعضهم يثبت بعضها، وهي الصفات العقلية، ولكنه يجعلها كلها أزلية، وينفي الصفات الاختيارية، وهؤلاء هم الأشاعرة.

- ومنهم ـ وهم الماتريدية ـ من يذهب إلى التفريق بين صفات الأفعال المتعدية واللازمة، فيذهبون إلى إثبات قيام القسم الأول به تعالى، وهذا صحيح موافق لمذهب السلف، ولكنهم يرون أن جميع صفات الأفعال المتعدية ترجع إلى صفة واحدة، وهي التكوين، كما أنهم يرون أن التكوين صفة أزلية لا تتجدد حسب مشيئته تعالى وقدرته، والتجدد في متعلقاتها فقط.

فهم مع السلف في أول الطريق، ومتأرجحون بين الطائفتين في وسطه، ومع الأشاعرة في النهاية.

أما الصفات الفعلية اللازمة: فينكرونها، وهذا يزيد مذهبهم تناقضًا؛ لأن هذا التفريق بين الأفعال المتعدية واللازمة ليس له أي مسوغ ومعنى.

ومما سبق يتضح الفرق بين موقف السلف وبين موقف الأشاعرة والماتريدية في هذه الصفات التي لا يختلفون من حيث المبدأ في إثباتها، ويتضح بذلك مقصودهم من التركيز على أزليتها، فمرادهم بذلك: نفي الجانب المتعلق بمشيئته وإرادته في هذه الصفات[٤].

---

(١) الصفدية (١/٢٨٣) [دار الهدى النبوي].

(٢) منهج ودراسات لآيات الصفات، للشنقيطي (٩٤) [دار عالم الفوائد، مكة، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٣) التعريفات للجرجاني (٢١) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٤) للتفصيل في هذا الموضوع انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمٰن المحمود (٣/١٠٥٣ ـ ١٠٥٤) [مكتبة الرشد، الرياض، ط١]، والماتريدية، لأحمد الحربي (٢٩٣) وما بعدها [دار الصميعي، ط٢، ١٤٢١هـ].

- **المسألة الثانية: حكم إطلاق الأزلي على الله تعالى وعلى صفاته:**

أ - أما حكم إطلاق ذلك على الله تعالى: فلم يرد التصريح بذلك في شيء من نصوص الكتاب والسُّنَّة، كما لم يرد التصريح بإطلاق القديم عليه، ولكن لا إشكال في إطلاق الأزلي على الله تعالى؛ لأن معناه: إثبات الدوام لله تعالى في الماضي، وأن الله تعالى لا ابتداء له ولا افتتاح له، وأنه لم يسبق بعدم، فهو الأزلي الذي لم يزل موجودًا، كما أنه هو الأبدي الذي لا يزال.

قال الإمام ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ: «نقول: الله القديم لم يزل، والخلق محدث مربوب...»[(١)].

وبهذا المعنى أطلقوا على الله تعالى أنه قديم، قال الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء»[(٢)]. وقد نبَّه شارحه الإمام ابن أبي العز رَحِمَهُ اللهُ إلى أن معنى ما ذكره الطحاوي هو معنى اسميه: الأول والآخر، كما نبَّه أن التعبير بالأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسُّنَّة هو الأولى، وأن الأسماء الأخرى لا يمكن أن تؤدي المعنى الذي تشتمل عليها الأسماء الحسنى، وأن الشرع جاء «باسمه (الأول)، وهو أحسن من (القديم)؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيل إليه، وتابع له، بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى، لا الحسنة»[(٣)].

ب - أما إطلاق الأزلية على صفات الله تعالى:

فمذهب أهل السُّنَّة والجماعة أن الله تعالى أزلي بذاته وصفاته، وقد لخص مذهبهم الإمام الطحاوي رَحِمَهُ اللهُ قائلًا: «ما زال بصفاته قديمًا قبل خلقه، لم يزدد بكونهم شيئًا لم يكن قبلهم من صفته، وكما كان بصفاته أزليًّا؛ كذلك لا يزال عليها أبديًّا»[(٤)].

فالله تعالى متصف بصفاته أزلًا وأبدًا.

ولكن ليس معنى كون اتصافه بصفات أزلًا نفي الصفات الاختيارية، أو نفي الجانب الاختياري من الصفات الأزلية، بل الصحيح إثبات ذلك، كما سبق في المسألة الأولى.

وقد نفى الكلابية - ومن تبعهم من الأشاعرة والماتريدية - جميع الصفات الاختيارية، كما نفوا الجانب المتعلق بمشيئته في الصفات الفعلية؛ بحجة أن ذلك يستلزم حلول الحوادث بذات الله

(١) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ٦٥) [مكتبة الرشد بالرياض، ط٦، ١٤١٨هـ].
(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٧٥) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ].
(٣) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٧٥ - ٨٧).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٩٦).

تعالى، ومذهبهم باطل لا أساس له من الصحة.

الفروق:

الفرق بين الأزل والأبد:

الأزل: ما لا بداية له في أوله؛ كالقدم، والأبد: ما لا نهاية له في آخره؛ كالبقاء.

الفرق بين الأزلي والقديم:

من الفروق التي ذكروها بينهما:

أن القديم أخص من الأزلي؛ لأن القديم هو الموجود الذي لا ابتداء لوجوده، والأزلي ما لا ابتداء له، وجوديًّا كان أو عدميًّا، فكل قديم أزلي ولا عكس[(١)].

فالأزلي أعم من القديم؛ لأن أعدام الحوادث أزلية، وليست بقديمة[(٢)].

وهذا الفرق أوضحه الشنقيطي بقوله: «والقدم في الاصطلاح عندهم عبارة عن سلب العدم السابق، إلا أنه عندهم أخص من الأزل؛ لأن الأزل عبارة عما لا افتتاح له، سواء كان وجوديًّا؛ كذات الله وصفاته، أو عدميًّا؛ كإعدام ما سوى الله؛ لأن العدم السابق على العالم قبل وجوده لا أول له، فهو أزلي، ولا يقال فيه قديم. والقدم عندهم عبارة عما لا أول له بشرط أن يكون وجوديًّا، كذات الله متصفة بصفات الكمال والجلال»[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.
٢ ـ «التعريفات الاعتقادية»، لسعد بن محمد آل عبد اللطيف.
٤ ـ «التعريفات»، للجرجاني.
٥ ـ «كشاف اصطلاحات الفنون» (ج١)، للتهانوي.
٦ ـ «الكليات»، للكفوي.
٧ ـ «منهج ودراسات لآيات الصفات»، للشنقيطي.
٨ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية»، لابن تيمية.
٩ ـ «التحفة المهدية في شرح رسالة التدمرية»، لفالح الدوسري.
١٠ ـ «الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية»، لآمال بنت عبد العزيز العمرو.

الأسباب

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «السين والباء حدَّه بعض أهل اللغة ـ وأظنه ابن دريد ـ:

(١) لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/٣٨) [المكتب الإسلامي، ودار الخاني، ط٣، ١٤١١هـ].
(٢) الكليات للكفَّوي (٨١).
(٣) منهج ودراسات لآيات الصفات، للشنقيطي (٩٤) [دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٦هـ].

أن أصل هذا الباب القطع، ثم اشتق منه الشتم... وأما الحبل: فالسَّبب، فممكن أن يكون شاذًّا عن الأصل الذي ذكرناه، ويمكن أن يقال: إنه أصل آخر يدل على طول وامتداد، ومن ذلك السَّبب»(١).

والأسباب: جمع (سبب)، والسبب الحبل، وكل شَيْء يُتوصَّل به إلى غيره، وفي القرآن: ﴿...وَءَاتَيْنَٰهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا ﴿٨٤﴾ فَأَتْبَعَ سَبَبًا ﴿٨٥﴾﴾ [الكهف]، والقرابة، والمودة، والباب، يقال: ما لي إِليك سبب طَرِيق(٢).

التعريف اصطلاحًا:

الأسباب: هي ما يتوصل بها إلى مسبباتها، ويحصل بها المقصود المطلوب، كالوطء لإنجاب الأولاد، والسقي للحرث، والنار للحرق، وكالعمل الصالح لتحصيل الإيمان، ونحوها من الأسباب القدرية والشرعية(٣).

الأسماء الأخرى:

التولُّد؛ إذ يقال في تعريفه: «تولد الشيء من الشيء؛ أي: حدث»(٤).

الحكم:

يجب الإقرار بأن الله ربط الأسباب بمسبباتها؛ شرعًا وقدرًا، وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني الشرعي، وأمره الكوني القدري، فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحد للضروريات، وقدح في العقول والفطر، ومكابرة للحس، وجحد للشرع(٥).

الحقيقة:

جعل الله ﷻ الكون كله قائمًا على الفعل وأثر الفعل، أو إن شئت قلت: السبب والمسبَبَ، قال ابن القيم: «بل الموجودات كلها أسباب ومسببات، والشرع كله أسباب ومسببات، والمقادير أسباب ومسببات»(٦).

الأدلة:

لا نجد كتابًا من الكتب أعظم إثباتًا للأسباب من القرآن؛ فالقرآن يدل على إثبات الأسباب الكونية والشرعية، من وجوه كثيرة؛ **منها**:

١ ـ كل موضع في القرآن رتّب فيه الحكم الشرعي أو الجزائي على الوصف أفاد كونه سببًا له، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءَۢ

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٦٣ ـ ٦٤) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].
(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٦٤)، والمعجم الوسيط (١/ ٤١١) [مجمع اللغة العربية، دار الدعوة].
(٣) انظر: شفاء العليل لابن القيم (٣١٩) [دار الكتب العلمية، ط٣].
(٤) شمس العلوم لنشوان الحميري (١١/ ٧٢٩٦) [دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ].
(٥) انظر: منهاج السُّنَّة (٥/ ٣٦١ ـ ٣٦٨)، ومجموع الفتاوى (٨/ ١٣٨ ـ ١٤٠، ١٧٥ ـ ١٧٧).
(٦) شفاء العليل (١/ ١٨٨) [دار المعرفة، ١٣٩٨هـ].

بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٣٨].

٢ ـ كل موضع تضمّن الشرط والجزاء أفاد سببه الشرط والجزاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ۝٧﴾ [إبراهيم].

٣ ـ كل موضع ذُكرت فيه الباء تعليلًا لما قبلها بما بعدها أفاد التسبب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ ۝٢٤﴾ [الحاقة].

٤ ـ كل موضع صرح فيه بأن كذا جزاء لكذا أفاد التسبب، كما في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩][(١)].

٥ ـ كل موضع أضاف الفعل فيه إلى مخلوق فهو من إضافة المسبَبِ إلى السبب، وهو الأكثر ومنه، قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾ [النمل: ٦٠]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُّبَارَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ ۝٩﴾ [ق].

أقوال أهل العلم:

قال ابن الجوزي رحمه الله: «إن التوكل والثقة بالله سبحانه لا ينافيان العمل بالأسباب، بدليل قوله: «**اعقلها وتوكل**»، وهذا لأن التوكل عمل يختص بالقلب، والتعرض بالأسباب أفعال تختص البدن ولا تناقض التوكل»[(٢)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «بل كان رسول الله ﷺ جامعًا كاملًا، له من كل مقام ذروة سنامه ووسيلته، فيعلم أن الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا قدح في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، ويعلم أن عليه أن يجاهد المشركين ويقيم الدين بكل ما يقدر عليه من جهاده بنفسه وماله وتحريضه للمؤمنين، ويعلم أن الاستنصار بالله والاستغاثة به والدعاء له فيه أعظم الجهاد وأعظم الأسباب في تحصيل المأمور ودفع المحذور»[(٣)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «**الأصل الرابع**: أنه سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعًا وقدرًا، وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني والشرعي، وأمره الكوني القدري، ومحل ملكه وتصرفه... والشرع كله أسباب ومسببات، والمقادير أسباب ومسببات، والقدر جار عليها، متصرف فيها؛ فالأسباب محل الشرع والقدر، والقرآن مملوء من إثبات الأسباب»[(٤)].

(١) شفاء العليل (١/١٨٨) [دار المعرفة].

(٢) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٤/٣٥٥).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية (٨/٨٠) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ].

(٤) شفاء العليل (٣١٥) [دار الكتب العلمية].

❁ **الأقسام:**

المسبَّبات أربعة أنواع، ترجع إلى أربعة أسباب:

الأول: مسبَّبات ليس للمخلوق فيها سوى أنه محل لها، وسببها فعل الخالق وحده ﷻ، وذلك مثل الأفعال الخارقة للعادة، وهي المعجزات والكرامات وكذلك الهداية وخلق التوفيق في قلب العبد أو الضلال والخذلان في قلب العبد.

الثاني: مسبَّبات طبيعية قد جعلها الله ﷻ في أصل خلقتها تحدث مسبَّباتها إذا لقيت مواضعها المناسبة لذلك ولم يكن هناك موانع، وذلك كالنار في الإحراق، والماء في الإغراق، والشمس في النور والحرارة والدفء، والقمر في الضياء. فسبب الإحراق النار، وسبب الإغراق الماء، وسبب النور الشمس، وسبب الضياء في الليل القمر. والبعض يسمي هذه المسبَّبات بالمتولّدات.

الثالث: مسبَّبات من المخلوقات ذات الإرادة والفعل؛ كالجن والإنس وسائر الحيوان، فهي أسباب في وجود المسبَّبات؛ فأفعالها لها مسبَّبَات وهي تنسب إليهم فعلًا وكسبًا، وتنسب إلى الله ﷻ خلقًا وإيجادًا.

الرابع: المتولدات، وهي سبب ناتج عن سبب؛ كالحجر إذا تدحرج فضرب حجرًا تدحرج فأصاب شخصًا، فهذا ينسب كل سبب إلى مسبِّبه، فمن دحرج الحجر الأول ينسب إليه فعله، والحجر الأول ينسب إليه دحرجة الحجر الثاني، والحجر الثاني ينسب إليه إصابة الشخص، والكل خلق الله وإيجاده، وهو في نفس الوقت فعل لمن قام بالفعل.

ويجب على المسلم أن يعلم أنه لا بد في الأسباب من ثلاثة أمور؛ قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لكن ينبغي أن يعرف في الأسباب **ثلاثة أمور**:

أحدها: أن السبب المعين لا يستقل بالمطلوب بل لا بُدّ معه من أسباب أُخَرَ، ومع هذا فلها موانع، فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع لم يحصل المقصود، وهو سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما شاء كان، وإن لم يشأ الناس، وما شاء الناس لا يكون إلا أن يشاء الله.

الثاني: لا يجوز أن يعتقد أن الشيء سبب إلا بعلم، فمن أثبت شيئًا سببًا بلا علم أو يخالف الشرع كان مبطلًا، مثل: من يظن أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول النعماء، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه نهى عن النذر، وقال: «**إنه لا يأتي بخير، وإنما يستخرج به من البخيل**»[(١)].

(١) أخرجه البخاري (كتاب القدر، رقم ٦٦٠٨)، ومسلم (كتاب النذر، رقم ١٦٣٩)، عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا.

الثالث: أن الأعمال الدينية لا يجوز أن يتخذ منها شيء سببًا إلا أن تكون مشروعة؛ فإن العبادات مبناها على التوقيف؛ فلا يجوز للإنسان أن يشرك بالله فيدعو غيره، وإن ظن أن ذلك سبب في حصول بعض أغراضه، وكذلك لا يعبد الله بالبدع المخالفة للشريعة، وإن ظن ذلك؛ فإن الشياطين قد تعين الإنسان على بعض مقاصده إذا أشرك، وقد يحصل بالكفر والفسوق والعصيان بعض أغراض الإنسان فلا يحل له ذلك؛ إذ المفسدة الحاصلة بذلك أعظم من المصلحة الحاصلة به، إذ الرسول ﷺ بعث بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، فما أمر الله به فمصلحته راجحة، وما نهى عنه فمفسدته راجحة»[١].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: المتولدات:

وهي من: تولَّد الشيءُ من الشيء؛ أي: حدث، يقال: تولَّدت البغضاء بينهم. والتولُّد: وقوع الفعل لأجل فعل غيره قبله[٢]، فيقال: هذا الأمر يتولَّد عنه كذا، وهذا يُولِّد كذا، وقد تولَّد عن ذلك الأمر كيت وكيت لكل سبب اقتضى مسبَّبًا من الأقوال والأعمال[٣]؛ فالمتولدات المقصودة هنا آثار الأفعال؛ كإبانة الغصن بالضرب، فالضرب هو الفعل، والإبانة هي أثر الضرب، وقد اختلف في محدثها على **ثلاثة أقوال**:

القول الأول: قالوا: إن الإنسان لا يكون فاعلًا في غير محل قدرته، فلهذا قالوا: إن الأمور التي تقع بأثر الفعل هي من خلق الله وإرادته وليس للعبد فيها فعل، وهو قول الأشاعرة ومن وافقهم.

القول الثاني: قول المعتزلة، ولهم في ذلك **رأيانِ**:

١ ـ أنها تحصل بالطبع في المحل؛ أي: المحل الواقع عليه الفعل، وهو قول النظّام ومعمر.

٢ ـ أنها تحصل بالطبع في أفعال الجوارح، وهو قول الجاحظ.

والناظر في هذه الأقوال يتبين له خطأ بعضها وقصور بعضها عن الحق، فإن المعتزلة وإن أجاز بعضهم نسبتها إلى العبد فإنهم ينفون خلق الله ﷻ للفعل وأثره. أما الأشعرية فإنّهم يمنعون أن ينسب الأثر الواقع بفعل الإنسان إليه.

القول الثالث وهو الصحيح ـ وهو قول أهل السُّنَّة والمنسجم مع أصولهم في القدر ـ وهو: أن الفعل وأثره ينسبان إلى الله خلقًا وإيجادًا، وينسبان إلى العبد فعلًا وكسبًا، فقد اشترك في وقوعه الإنسان والسبب المتصل به، ولم يستقل

---

(١) مجموع الفتاوى (١/١٣٧).
(٢) شمس العلوم للحميري (١١/٧٢٩٦).
(٣) مجموع الفتاوى (٤/١٣٣).

كل واحد منهما بالفعل، وقد نسبه الله ﷻ إلى الإنسان فقال عزَّ من قائل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، وقال: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٥]، وقال: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الصافات]، وقال: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴿١٤٩﴾﴾ [الشعراء]، والقتل لا يكون إلا بواسطة في الغالب إلا أن يكون خنقًا ونحوه، وكذلك القطع والنحت، وقد نسبه الله ﷻ إلى الإنسان باعتبار أنه من فعله وكسبه لهذا، فإن الإنسان يجازى على فعله وعلى أثر فعله، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ ۚ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [يس]، وقال ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: **«من دعا إلى هدى، كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا»**[(١)].

والله ﷻ خالق فعل العبد وخالق السبب والمسبب، ولو شاء لجعل من الموانع ما يمنع من أثر الفعل مع وجود سببه، كما هو الحال في النار التي ألقي فيها إبراهيم عليه السلام، وفي الذي مر على قرية وهي خاوية فأماته الله مائة عام، فقد حفظه الله من أن تأكله الأرض ونحو ذلك[(٢)].

ـ المسألة الثانية: التأثير:

لفظ التأثير لفظ مجمل يحتمل حقًّا وباطلًا؛ فإن أريد به الانفراد والاختراع والإبداع، فهذا باطل، يتبرأ منه أهل السُّنَّة، وإنما هو المعزو إلى أهل الضلال من المعتزلة ومن وافقهم. وإن أريد به نوع معاونة؛ إما في صفة من صفات الفعل، وإما في وجه من وجوهه، كما قاله كثير من المتكلمين، فهو أيضًا باطل، بما بطل به التأثير في ذات الفعل.

وإن أريد به خروج الفعل من العدم إلى الوجود، بتوسط القدرة المحدثة؛ بمعنى: أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه وتعالى الفعل، كما خلق النبات بالماء، وخلق جميع المسببات بوسائط وأسباب فهذا حق، وليست إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركًا[(٣)].

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب العلم، رقم ٢٦٧٤).

(٢) انظر الأقوال في: الإرشاد للجويني (٢٠٦)، وأصول الدين للبغدادي (١٣٧ ـ ١٣٨)، وتمهيد الأوائل للباقلاني (٣٣٥)، وشرح الأصول الخمسة (٣٨٧ ـ ٣٩٠)، ودرء التعارض (٩/٣٤١)، ومجموع الفتاوى (٨/١٣٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨/٣٨٩ ـ ٣٩٠).

۞ مذهب المخالفين:

المشهور من أقوال المخالفين ثلاثة أقوال:

القول الأول: هو قول الفلاسفة الذين يجعلون السببية هي أساس الوجود كله، فهو بين علة ومعلول وسبب ومسبب، ولكنهم ينكرون أن الله ﷻ له صفة أو فعل، فليس لله ﷻ فعل مباشر في خلقه ولا أثر حقيقي يقوم به أو يؤثر في خلقه ـ تعالى الله عن قولهم ـ؛ فالأسباب والسببية تعود عندهم إلى طبائع الأشياء؛ فالشمس طبيعتها الضوء والحرارة، وطبيعة الماء الري، وطبيعة الطعام الشبع، وطبيعة النار الإحراق، وطبيعة الحجر إذا دحرج السقوط إلى أسفل، وطبيعة النار الصعود إلى أعلى[(١)].

۞ والرد عليهم:

أن مقالتهم كلها مبنية على أصل فاسد: وهو إنكار وجود الله ﷻ الوجود الذاتي، وكذلك إنكار صفاته وأفعاله، وهذا معلوم البطلان بضرورة الشرع والعقل، وما كان مبنيًّا على فاسد هو فاسد.

(١) انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية لماجد فخري (١٣١)، وتلخيص منطق أرسطو لابن رشد (٥/ ٤٧١)، وآراء أهل المدينة الفاضلة (٦١)، وانظر رسالة: السببية عند أهل السُّنَّة ومخالفيهم من خلال مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية لتوفيق المحيش (٦١٣ ـ ٦٢٨) [منشورة إلكترونيًّا].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلما كان أصل قولهم أن صانع العالم لا يمكنه تغيير العالم ولا له قدرة ولا اختيار في تصريفه من حال إلى حال جعلوا يريدون أن ينسبوا جميع الحوادث إلى أمور طبيعية ليطرد قولهم ويسلم عن التناقض، وهو قول فاسد متناقض في نفسه»[(٢)].

القول الثاني: قول المعتزلة، وهم ينكرون أن الله خالق أفعال العباد، ويقولون: إن العباد هم الخالقون لأفعالهم[(٣)]؛ فالأسباب ومسبباتها عندهم هي من فعل العباد ولا فاعل لها سواهم، ولا ينسب إلى الله ﷻ شيء من ذلك سوى خلق ذواتهم[(٤)].

۞ والرد عليهم:

إن هؤلاء مبطلون للحقائق غائبون عن موجبات العقول؛ وذلك أن كل ما في العالم من جسم أو عرض في جسم أو أثر من جسم فهو خلق الله ﷻ، فكل ذلك فعل الله ﷻ؛ بمعنى: أنه خلقه

(٢) الصفدية لابن تيمية (٩)، [مكتبة ابن تيمية، مصر، ط٢].

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٢٣)، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار (٣٢٨) [ضمن رسائل العدل والتوحيد]، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري (٢/ ٢٩٩) [المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ].

وكل ذلك مضاف بنص القرآن وبحكم اللغة إلى ما ظهرت منه من حي أو جماد، قال تعالى: ﴿فَإِذَآ أَنزَلْنَا عَلَيْهَا ٱلْمَآءَ ٱهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنۢبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍۭ بَهِيجٍ ۝٥﴾ [الحج]، فنسب ﷻ الاهتزاز والإنبات والربو إلى الأرض. وقال تعالى: ﴿تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾ [المؤمنون: ١٠٤]، فأخبر تعالى أن النار تلفح. وقال تعالى: ﴿وَإِن يَسْتَغِيثُوا۟ يُغَاثُوا۟ بِمَآءٍ كَٱلْمُهْلِ يَشْوِى ٱلْوُجُوهَ﴾ [الكهف: ٢٩]، فأخبر ﷻ أن الماء يشوي الوجوه. وقال تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَـًٔا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، فسمى تعالى المخطئ قاتلًا وأوجب عليه حكمًا، وهو لم يقصد قتله قط، لكنه تولد عن فعله، ونحو ذلك.

ولم تختلف أمة ولا لغة في صحة قول القائل: مات فلان، وسقط الحائط، فنسبَ اللهُ تعالى وجميع خلقه الموتَ إلى الميت والسقوطَ إلى الحائط والانهيارَ إلى الجرف؛ لظهور كل ذلك منها، ليس في القرآن ولا في السنن ولا في العقول شيء غير هذا الحكم، ومن خالف هذا فقد اعترض على الله تعالى وعلى رسول الله ﷺ وعلى جميع الأمم وعلى جميع عقولهم[(١)].

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٥/٣٨).

القول الثالث: قول الأشاعرة ومن وافقهم، الذين ينكرون أن تكون الأسباب أسبابًا، وهؤلاء يقولون: إن الله ﷻ يفعل عند التقاء السبب بالمسبب الأثر المطلوب، فالنار ليست محرقة بنفسها ولكن الله ﷻ أجرى العادة بأن يقع الإحراق عند التقائها بما هو قابل للاحتراق، فهم ينكرون أن يكون للعباد أثر في وقوع الفعل، ويقولون: إن قدرة العبد غير مؤثرة في وقوع الفعل وأن الفعل في حقيقته منسوب إلى الله ﷻ، فعليه يقولون: إن الله يخلق المسبب عند وقوع السبب، لهذا عرّفوا السبب بذلك[(٢)].

الرد عليهم:

إن الآيات الدالة على أن الله يخلق الأشياء بالأسباب ـ لا كما يقوله هؤلاء: إنه يفعل عندها لا بها ـ أكثر من أن تحصر، منها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الأنعام: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً مُّبَـٰرَكًا فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّـٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ ۝٩ وَٱلنَّخْلَ بَاسِقَـٰتٍ لَّهَا

(٢) انظر: المستصفى للغزالي (١/٧٥) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ]، وتهافت الفلاسفة للغزالي (٢٣٧) [دار المعارف، القاهرة، ط٦]، وتخريج الفروع على الأصول لمحمود الزَّنجاني (٣٥٢) [مؤسسة الرسالة، ط٢]، وقواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (١/١٨) [مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤١٤هـ].

طَلْعٌ نَّضِيدٌ ﴿١٠﴾ رِّزْقًا لِّلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِۦ بَلْدَةً مَّيْتًا﴾ [ق]، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٥٧﴾﴾ [الأعراف]، وأمثال ذلك.

يقول ابن تيمية: «ومثل هذا كثير في الكتاب والسُّنَّة؛ يخبر الله تعالى أنه يحدث الحوادث بأسباب»(١).

وأما الآيات الدالة على ثبوت القوى والقدرة والطبائع التي جعلها الله في الإنسان، وأنها مؤثرة في حصول المقدورات فكثيرة هي كذلك.

منها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ ﴿١٥﴾﴾ [فصلت]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ ﴿٥٤﴾﴾ [الروم].

فالله سبحانه ربط الأسباب بمسبباتها شرعًا وقدرًا، وجعل الأسباب محل حكمته في أمره الديني والشرعي، وأمره الكوني القدري، ومحل ملكه وتصرفه، فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحد للضروريات، وقدح في العقول والفطر، ومكابرة للحس، وجحد للشرع والجزاء والثواب والعقاب.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأن هؤلاء الذين اتبعوا جهمًا في الجبر، ونفوا حكمة الله ورحمته، والأسباب التي بها يفعل، وما خلقه من القوى وغيرها هم مبتدعة مخالفون للكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف، مع مخالفتهم لصريح المعقول»(٢).

وقد تفرع عن قول الأشاعرة في إنكار الأسباب قول آخر باطل، وهو: إلغاء الأسباب اعتمادًا على القدر، وقال بهذا بعض الصوفيه الذين أبطلوا الأسباب وعطّلوها وزعموا أن لا أثر لها في وجود الأشياء، وسموا فعلهم ذاك توكلًا.

وهذا من الأصول الفاسدة التي تسلموها من الجهمية الجبرية، مع قلة العلم الذي أوجب لهم هَذَا التخليط، ولو عرفوا ماهية التوكل لعلموا أنه ليس بينه وبين الأسباب تضاد؛ وذلك أن التوكل اعتماد القلب على الوكيل وحده، وذلك لا يناقض حركة البدن فِي التعلق بالأسباب ولا ادخار المال؛ فقد قَالَ تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ

(١) منهاج السُّنَّة (٣/١١٣)، وانظر: شرح الأصبهانية (١٧٦ ـ ١٧٩)، فقد أفاض بذكر الأدلة القرآنية على ثبوت الأسباب وأنها لها تأثير في مسبباتها.

(٢) مجموع الفتاوى (١٤/٢٧١).

﴿ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾ [النساء: ٥]؛ أي: قوّامًا لأبدانكم، وقال ﷺ: «**نعم المال الصالح مع الرجل الصالح**»[(١)]، وقال ﷺ: «**أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس**»[(٢)].

واعلم أن الذي أمر بالتوكل أمر بأخذ الحذر فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧١]، وقال: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال: ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِى لَيْلًا﴾ [الدخان: ٢٣].

قال ابن تيمية: «ولا ريب أن هذا الأصل الفاسد مخالف للكتاب والسُّنَّة، وإجماع السلف وأئمة الدين، ومخالف لصريح المعقول، ومخالف للحس والمشاهدة.

وقد سئل النبي ﷺ عن إسقاط الأسباب نظرًا إلى القدر، فرد ذلك؛ كما ثبت في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «**ما منكم من أحد إلا وقد علم مقعده من الجنة ومقعده من النار**» قالوا: يا رسول الله، أفلا ندع العمل ونتكل على الكتاب؟ فقال: «**لا؛ اعملوا فكل ميسر لما خلق له**»[(٣)]... فكيف يمكن أن يشهد أن الله لم ينصب على توحيده دليلًا، ولا جعل للنجاة من عذابه وسيلة، ولا جعل لما يفعله المتوكل من عباده سببًا، وهو مسبب الأسباب، وخالق كل شيء بسبب منه، لكن الأسباب كما قال فيها أبو حامد وأبو الفرج ابن الجوزي وغيرهما: «الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسبابًا تغيير في وجه العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع».

والتوكل معنى يلتئم من معنى التوحيد والعقل والشرع؛ فالموحد المتوكل لا يلتفت إلى الأسباب، بمعنى: أنه لا يطمئن إليها، ولا يثق بها، ولا يرجوها، ولا يخافها؛ فإنه ليس في الوجود سبب يستقل بحكم، بل كل سبب فهو مفتقر إلى أمور أخرى تضم إليه، وله موانع وعوائق تمنع موجبه، وما ثَمَّ سبب مستقل بالإحداث إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وما شاء خلقه بالأسباب التي يحدثها ويصرف عنه الموانع، فلا يجوز التوكل إلا عليه»[(٤)].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٩/٢٩٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان في صحيحه (كتاب الزكاة، رقم ٣٢١٠)، والحاكم في المستدرك (كتاب البيوع، رقم ٢١٣٠) وصححه، وصححه الألباني أيضًا في غاية المرام (رقم ٤٥٤) [المكتب الإسلامي، ط٣].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب النفقات، رقم ٥٣٥٤)، ومسلم (كتاب الهبات، رقم ١٦٢٨)، من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٩٤٩)، ومسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٤٧).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية لابن تيمية (٥/٣٦٢ ـ ٣٦٨).

المصادر والمراجع:

١ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية»، لابن تيمية.

٢ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٣ ـ «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية.

٤ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٥ ـ «التدمرية»، لابن تيمية.

٦ ـ «القضاء والقدر في الإسلام»، لفاروق أحمد الدسوقي.

٧ ـ «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، لابن حزم.

٨ ـ «السببية عند أهل السُّنَّة ومخالفيهم من خلال مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية»، لتوفيق المحيش.

٩ ـ «مبدأ السببية عند الأشاعرة: دراسة نقدية»، لجمعان بن محمد الشهري [رسالة ماجستير].

١٠ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

الأسباط

اسمهم ونسبهم:

الأسباط: هم أحفاد أولاد يعقوب الاثنا عشر[(١)].

معنى الأسباط لغة:

الأسباط: هم أولاد الولد، والسبط واحد الأسباط. قال الجوهري: «والسِبْطُ: واحد الأسباطِ، وهم ولد الولد. والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من العرب»[(٢)].

وفي «تهذيب اللغة»: «الأسباط: القبائل... والحسن والحسين سبطا النبي ﷺ؛ أي: هما طائفتان منه؛ قطعتان منه... والسبط: القرن الذي يجيء بعد قرن... والصحيح: أن الأسباط في ولد إسحاق عليه السلام بمنزلة القبائل في ولد إسماعيل.

فولد كل ولد من أولاد يعقوب سبط، وولد كل ولد من أولاد إسماعيل قبيلة، وإنما سُمّوا هؤلاء بالأسباط، وهؤلاء بالقبائل؛ ليفصل بين ولد إسماعيل وولد إسحاق عليهما السلام.

قال: ومعنى ولد إسماعيل في القبيلة معنى الجماعة... وأما الأسباط فمشتق من السبط، والسبط: ضرب من الشجر ترعاه الإبل.

يقال: الشجرة لها قبائل، وكذلك الأسباط من السبط، كأنه جعل إسحاق بمنزلة شجرة، وجعل إسماعيل بمنزلة شجرة أخرى»[(٣)].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٢/١٤١) [دار عالم الكتب، الرياض]، وقصص الأنبياء لابن كثير (١/٣٠٩) [مطبعة دار التأليف، القاهرة، ط١، ١٣٨٨هـ].

(٢) الصحاح (٣/١١٢٩) [دار العلم للملايين، ط٤].

(٣) تهذيب اللغة (١٢/٢٤٠) [دار إحياء التراث العربي، =

ومن خلال هذا يعرف أن الأسباط له عدة معان؛ فهو يطلق على ولد الابن، وولد البنت، وعلى القبائل، والقرن الذي يجيء بعد قرن، والمراد به هنا: القبائل.

نبوَّتهم:

يرى بعض المفسرين أن الأسباط أنبياء، وهم أبناء يعقوب عليه السلام؛ حيث ذكرهم الله ضمن أنبيائه الموحى إليهم من عنده، فقال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [النساء: ١٦٣].

وقال الله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦].

المسائل المتعلقة:

- من هم الأسباط؟

اختلف في المراد بالأسباط على أقوال:

القول الأول: وهو لجماعة من المفسرين، أن المراد بالأسباط: أولاد يعقوب الاثنا عشر، وأنهم أنبياء، واحتجوا لذلك بالآية الثانية[(١)]. قال أبو المظفر السمعاني: «فإن أولاد يعقوب كلهم كانوا أنبياء»[(٢)].

وقال محمد بن عمر الرازي في قوله تعالى في حق يوسف: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٦]: «واعلم أنا لما فسرنا هذه الآية بالنبوة لزم الحكم بأن أولاد يعقوب كلهم كانوا أنبياء، وذلك لأنه قال: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾، وهذا يقتضي حصول تمام النعمة لآل يعقوب، فلما كان المراد من إتمام النعمة هو النبوة لزم حصولها لآل يعقوب، ترك العمل به في حق من عدا أبناءه، فوجب أن لا يبقى معمولًا به في حق أولاده. وأيضًا أن يوسف عليه السلام قال: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤]، وكان تأويله أحد عشر نفسًا لهم فضل وكمال ويستضيء بعلمهم ودينهم أهل الأرض؛ لأنه لا شيء أضوأ من الكواكب وبها يهتدى، وذلك يقتضي أن يكون جملة أولاد يعقوب أنبياء ورسلًا.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكونوا أنبياء وقد أقدموا على ما أقدموا عليه في حق يوسف عليه السلام؟ قلنا: ذاك وقع قبل النبوة، وعندنا العصمة إنما تعتبر في وقت النبوة لا قبلها»[(٣)].

= بيروت]، وانظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٢/ ٣٣٤) [المكتبة العلمية، بيروت].

(١) انظر: تفسير القرطبي (٩/ ١٢٩)، وقصص الأنبياء لابن كثير (١/ ٣٠٩).

(٢) تفسير السمعاني (٣/ ٨) [دار الوطن، الرياض، ط١].

(٣) تفسير الرازي (١٨/ ٤٢١) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ].

القول الثاني: أن المراد بالأسباط هم شعوب بني إسرائيل، وأن أولاد يعقوب ليسوا أنبياء سوى يوسف عليه السلام، قال بهذا جمع من العلماء، منهم: أبو العالية وقتادة والبخاري والقرطبي وابن تيمية وابن كثير. **واحتجوا لهذا بأمور:**

الأول: أن الله نصَّ على نبوة يوسف من بين إخوته نصًّا صريحًا، فقال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ حَتَّىٰٓ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَن يَبْعَثَ ٱللَّهُ مِنۢ بَعْدِهِۦ رَسُولًا كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُّرْتَابٌ ﴿٣٤﴾﴾ [غافر].

وثبت من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ أنه قال في يوسف: «**الكريم ابن الكريم، ابن الكريم، ابن الكريم، يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم** عليهم السلام»[1].

ويضاف إلى هذا اعتراف إخوة يوسف بتفضيل الله إياه عليهم: ﴿قَالُوا۟ تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ ﴿٩١﴾﴾ [يوسف].

الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴿١٥٩﴾ وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الأعراف]، يدل على أن تسميتهم بالأسباط حدثت من عهد موسى، ومن حينئذ كانت فيهم النبوة؛ لأنه لا يعرف أنه كان فيهم نبي قبل موسى إلا يوسف[2]، كما قال تعالى مخاطبًا قوم موسى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكُمْ يُوسُفُ مِن قَبْلُ بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا زِلْتُمْ فِى شَكٍّ مِّمَّا جَآءَكُم بِهِۦ﴾ [غافر: ٣٤].

الثالث: أن تفسير الأسباط بأولاد يعقوب لصلبه مخالف لتفسير بعض السلف، فقد روى ابن أبي حاتم بسند جيد[3] عن أبي العالية قال: «الأسباط هم يوسف وأخوته بنو يعقوب اثنا عشر رجلًا، ولد كل رجل منهم أمة من الناس فسموا الأسباط»[4].

وروى نحوه ابن جرير الطبري بسند حسن[5] عن قتادة أنه قال: «الأسباط: يوسف وإخوته بنو يعقوب، ولد اثني عشر رجلًا، فولد كل رجل منهم أمة من الناس، فسموا أسباطًا»[6].

وقال البخاري: «الأسباط: قبائل بني إسرائيل»[7].

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٩٠).

(٢) انظر: جامع المسائل لابن تيمية (٣/٢٩٨) [دار عالم الفوائد].

(٣) انظر: الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور لحكمت بشير ياسين (١/٢٤٦) [دار المآثر، المدينة النبوية، ط١]، والبداية والنهاية لابن كثير (١/٤٥٩) [دار هجر، ط١].

(٤) تفسير ابن أبي حاتم (١/٢٤٣) [مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٥) انظر: الصحيح المسبور (١/٢٤٦).

(٦) تفسير الطبري (٢/٥٩٨) [دار هجر، ط١].

(٧) صحيح البخاري (٤/١٦٩٨) [دار ابن كثير].

ولذا ضعَّف ابن كثير هذا التفسير فقال: «ومن استدل على نبوتهم بقوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وزعم أن هؤلاء هم الأسباط فليس استدلاله بقوي؛ لأن المراد بالأسباط شعوب بني إسرائيل، وما كان يوجد فيهم من الأنبياء الذين ينزل عليهم الوحي من السماء والله أعلم. ومما يؤيد أن يوسف عليه السلام هو المختص من بين إخوته بالرسالة والنبوة أنه نصَّ على نبوته والإيحاء إليه في غير ما آية في كتابه العزيز، ولم ينص على واحد من إخوته سواه، فدل على ما ذكرناه»(١).

وقال القرطبي: «والأسباط: ولد يعقوب عليه السلام، وهم اثنا عشر ولدًا، ولد لكل واحد منهم أمة من الناس، واحدهم سبط. والسبط في بني إسرائيل بمنزلة القبيلة في ولد إسماعيل»(٢).

الرابع: أنه لا دليل على نبوة إخوة يوسف، بل الدليل قائم على عدم نبوتهم. قال ابن تيمية: «الذي يدل عليه القرآن واللغة والاعتبار أن إخوة يوسف ليسوا بأنبياء، وليس في القرآن ولا عن النبي ﷺ بل ولا عن أصحابه خبر بأن الله تعالى نبأهم، وإنما احتج من قال: إنهم نُبِّئوا؛ بقوله في آيتي البقرة والنساء: ﴿وَٱلۡأَسۡبَاطِ﴾ [البقرة: ١٣٦، النساء: ١٦٣] وفسر الأسباط بأنهم أولاد يعقوب، والصواب: أنه ليس المراد بهم أولاده لصلبه بل ذريته، كما يقال فيهم أيضًا: (بنو إسرائيل)، وكان في ذريته الأنبياء، فالأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من بني إسماعيل... فسموا الأسباط لكثرتهم، فكما أن الأغصان من شجرة واحدة، كذلك الأسباط كانوا من يعقوب. ومثل السبط: الحافد، وكان الحسن والحسين سبطي رسول الله ﷺ، والأسباط حفدة يعقوب ذراري أبنائه الاثني عشر. وقال تعالى: ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ ١٥٩ وَقَطَّعۡنَٰهُمُ ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا أُمَمٗاۚ﴾ [الأعراف]، فهذا صريح في أن الأسباط هم الأمم من بني إسرائيل، كل سبط أمة، لا أنهم بنوه الاثنا عشر؛ بل لا معنى لتسميتهم قبل أن تنتشر عنهم الأولاد أسباطًا، فالحال أن السبط هم الجماعة من الناس. ومن قال: الأسباط أولاد يعقوب، لم يرد أنهم أولاده لصلبه؛ بل أراد ذريته، كما يقال: بنو إسرائيل وبنو آدم، فتخصيص الآية ببنيه لصلبه غلط، لا يدل عليه اللفظ ولا المعنى، ومن ادعاه فقط

---

(١) البداية والنهاية (١/ ٤٥٩)، وانظر: قصص الأنبياء لابن كثير (١/ ٣٠٩).

(٢) تفسير القرطبي (٢/ ١٤١)، وانظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٢٨٤) [مكتبة المؤيد].

أخطأ خطأً بيِّنًا»[(١)].

وفي موضع آخر ذكر شيخ الإسلام جملة من الأدلة على نفي نبوة إخوة يوسف، فقال: «ومما يؤيد هذا أن الله تعالى لما ذكر الأنبياء من ذرية إبراهيم قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيۡمَٰنَ﴾ الآيات [الأنعام: ٨٤]، فذكر يوسف ومن معه، ولم يذكر الأسباط، فلو كان إخوة يوسف نبِّئوا كما نبئ يوسف لذُكِروا معه.

وأيضًا؛ فإن الله يذكر عن الأنبياء من المحامد والثناء ما يناسب النبوة، وإن كان قبل النبوة، كما قال عن موسى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ الآية [القصص: ١٤]، وقال في يوسف كذلك، وفي الحديث: «**أكرم الناس يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، نبي من نبي من نبي**»، فلو كانت إخوته أنبياء كانوا قد شاركوه في هذا الكرم، وهو تعالى لما قص قصة يوسف وما فعلوا معه ذكر اعترافهم بالخطيئة وطلبهم الاستغفار من أبيهم، ولم يذكر من فضلهم ما يناسب النبوة، ولا شيئًا من خصائص الأنبياء، بل ولا ذكر عنهم توبة باهرة كما ذكر عن ذنبه دون ذنبهم، بل إنما حكى عنهم الاعتراف وطلب الاستغفار. ولا ذكر سبحانه عن أحد من الأنبياء ـ لا قبل النبوة ولا بعدها ـ أنه فعل مثل هذه الأمور العظيمة، من عقوق الوالد، وقطيعة الرحم، وإرقاق المسلم وبيعه إلى بلاد الكفر، والكذب البيِّن، وغير ذلك مما حكاه عنهم، ولم يحك شيئًا يناسب الاصطفاء والاختصاص الموجب لنبوتهم، بل الذي حكاه يخالف ذلك، بخلاف ما حكاه عن يوسف.

ثم إن القرآن يدل على أنه لم يأت أهلَ مصر نبيٌّ قبل موسى سوى يوسف؛ لآية غافر، ولو كان من إخوة يوسف نبي لكان قد دعا أهل مصر، وظهرت أخبار نبوته، فلما لم يكن ذلك علم أنه لم يكن منهم نبي. فهذه وجوه متعددة يقوي بعضها بعضًا.

وقد ذكر أهل السير أن إخوة يوسف كلهم ماتوا بمصر، وهو أيضًا، وأوصى بنقله إلى الشام، فنقله موسى.

والحاصل: أن الغلط في دعوى نبوتهم حصل من ظن أنهم هم الأسباط، وليس كذلك، إنما الأسباط ذريتهم الذين قطعوا أسباطًا من عهد موسى، كل سبط أمة عظيمة. ولو كان المراد بالأسباط أبناء يعقوب لقال: «ويعقوب وبنيه»، فإنه أوجز وأبين. واختير لفظ: (الأسباط) على لفظ: (بني إسرائيل) للإشارة إلى أن النبوة إنما حصلت فيهم من حين تقطيعهم أسباطًا من عهد موسى. والله أعلم»[(٢)].

---

(١) جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨).

(٢) جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩).

وأما احتجاج الرازي على نبوة جميع أولاد يعقوب بقوله تعالى: ﴿وَيُتِمُّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ ءَالِ يَعْقُوبَ﴾ [يوسف: ٦] فلا نص فيه على نبوة جميع أولاد يعقوب من صلبه؛ بل جعل الله النبوة في نسل يعقوب فيوسف وموسى، ومن بعده عدا محمد بن عبد الله هم من ذريته، كما أن إخوة يوسف نالهم كثير من هذه النعمة بسبب يوسف، ولذا قال العلامة السعدي في تفسيرها: «ولما تمت النعمة على يوسف، حصل لآل يعقوب من العز والتمكين في الأرض والسرور والغبطة ما حصل بسبب يوسف»[(١)].

وأما قوله المتقدم: «إن يوسف عليه السلام قال: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] وكان تأويله: أحد عشر نفسًا لهم فضل وكمال ويستضيء بعلمهم ودينهم أهلُ الأرض؛ لأنه لا شيء أضوأ من الكواكب وبها يهتدى وذلك يقتضي أن يكون جملة أولاد يعقوب أنبياء ورسلًا»[(٢)] فهذا الاستدلال غير صحيح؛ لأنه لو كانت الآية تدل على نبوة الجميع لما أمر يعقوب يوسف بكتمان رؤياه عن إخوته خوفًا من كيد إخوته له.

وعلى هذا القول يكون معنى الإيحاء إلى الأسباط؛ أي: إلى الأنبياء منهم.

قال أبو الثناء الآلوسي: «إن الأسباط في ولد إسحاق كالقبائل في أولاد إسماعيل، وقد بعث منهم عدة رسل، فيجوز أن يكون أراد سبحانه بالوحي إليهم الوحي إلى الأنبياء منهم، كما تقول: أرسلت إلى بني تميم، وتريد أرسلت إلى وجوههم، ولم يصح أن الأسباط الذين هم إخوة يوسف عليه السلام كانوا أنبياء»[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «صحيح البخاري» (ج٤).

٢ ـ «تفسير الطبري» (ج٢).

٣ ـ «تفسير ابن أبي حاتم» (ج١).

٤ ـ «تفسير القرطبي» (ج٢).

٥ ـ «قصص الأنبياء» (ج١)، لابن كثير.

٦ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٧ ـ «الصحيح المسبور من التفسير» (ج١)، لحكمت بشير ياسين.

٨ ـ «فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء» (ج٣).

الاستثناء في الإسلام

يراجع مصطلح (الاستثناء في الإيمان).

---

(١) تفسير السعدي (٤٠٨) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٢) تفسير الرازي (١٨/ ٤٢١) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ].

(٣) تفسير الألوسي (٣/ ١٩١) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ].

الاستثناء في الإيمان

التعريف لغةً:

الاستثناء في اللغة: بمعنى المنع والصرف، وأصل الاستثناء مأخوذ من الثني، وهو ردُّ الشيء بعضه على بعض. والثني العطف، وكل شيء عطفته فقد ثنيته؛ كما يطلق الثني على تكرير الشّيء مرّتين، أو جعلُه شيئين متواليَين أو متباينين، ومن ذلك عدد الاثنين. والاستثناء يشمل **أمرين**:

١ ـ الاستثناء الوضعي، وهو الذي يكون بأداة الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [العصر]

٢ ـ الاستثناء العرفي، وهو ما لم يكن بأداة الاستثناء، بل يكون الموجود كلمة الشرط، كما جاء في قوله تعالى: ﴿...إِذْ أَقْسَمُوا۟ لَيَصْرِمُنَّهَا مُصْبِحِينَ ۝١٧ وَلَا يَسْتَثْنُونَ ۝١٨﴾ [القلم]؛ أي: لا يقولون: إن شاء الله[1]. ومنه قول القائل: لأفعلن كذا إن شاء الله، أو: أنا مؤمن إن شاء الله[2].

(١) انظر: تفسير البغوي (٨/ ١٩٥) [دار طيبة، ط١، ١٤١٧هـ].

(٢) انظر: مقاييس اللغة (١/ ٣٩١) [دار الجيل، ط٢]، ولسان العرب (١٤/ ١١٥ ـ ١٢٥) [دار صادر، ط١]، والكليات للكفوي (٩١)، وبدائع الصنائع للكاساني (٣/ ١٥٣ ـ ١٥٤) [دار الكتاب العربي، ط٢].

التعريف شرعًا:

الاستثناء في الإيمان هو أن يُعَلِّق الشخص إيمانه على ما لا يدل على الجزم والقطع بكمال الإيمان؛ كأن يعلقه على مشيئة الله، فيقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو: مؤمن أرجو، ونحو ذلك، فلا يقطع بكمال الإيمان لنفسه[3].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستثناء أن يقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أو مؤمن أرجو، أو آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله، أو إن كنت تريد الإيمان الذي يعصم دمي فنعم، وإن كنت تريد ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢] فالله أعلم»[4].

وقال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاستثناء في الإيمان، . . . هو: أن يقول ـ أي: الرجل ـ: أنا مؤمن إن شاء الله»[5].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي للاستثناء في الإيمان مندرج تحت عموم المعنى اللغوي للثني، وهو الرجوع والتكرار، فبعد أن أقر القائل لنفسه بالإيمان بقوله: «أنا مؤمن»، انثنى ورجع ليعلق ذلك الإقرار

(٣) انظر: بيان اللجنة الدائمة للإفتاء، فتوى رقم (٢١٤٣٦)، صادرة بتاريخ (٨/ ٤/ ١٤٢١هـ).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٦).

(٥) شرح الطحاوية (٣٩٥)، وانظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤٧) [دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ].

بأمر آخر، وهو مشيئة الله، فيقول: «إن شاء الله».

وهذا مندرج تحت المعنى الثاني من المعاني اللغوية، وهو الاستثناء العرفي الذي يعلق فيه الأمر على مشيئة الله بغير أداة الاستثناء.

الحكم:

حكم الاستثناء في الإيمان عند أهل السُّنَّة:

الاستثناء في الإيمان له حالتان:

الحالة الأولى: إذا أريد كمال الإيمان: يكون الاستثناء مشروعًا.

وذلك لما يلي:

١ ـ أن الإيمان الكامل يشمل فعل كل ما أمر الله به، وترك كل ما نهى الله عنه، ولا يدعي أحد أنه جاء بذلك كله على التمام والكمال.

٢ ـ أن الإيمان النافع هو المتقبل عند الله، والإنسان لا يدري؛ أتقبل الله منه أم لا، فلذلك صح له أن يستثني.

٣ ـ البعد عن تزكية النفس.

٤ ـ أن الإيمان الكامل يقتضي دخول الجنة، والإنسان لا يدري بما يختم له[1]، فيستثني لعدم العلم بالعاقبة[2].

الحالة الثانية: إن أريد أصل الإيمان، فلا يخلو ذلك من **حالتين**:

١ ـ إن كان الاستثناء على جهة الشك: فإنه لا يجوز. سئل الإمام أحمد رَحِمَهُ اللهُ: يستثنى في الإيمان؟ قال: «نعم، أقول: أنا مؤمن إن شاء الله، أستثني على اليقين لا على الشك»[3].

٢ ـ وأما إن كان الاستثناء من باب أنه يجوز في الأمور المتحققة المتيقنة ذكر مشيئة الرب، لا على جهة الشك في أصل الإيمان، بل لأن الأمور كلها إنما تكون بمشيئة الرب؛ فإن الاستثناء جائز.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وأما جواز إطلاق القول بأني مؤمن، فيصح إذا عنى أصل الإيمان دون كماله، والدخول فيه دون تمامه»[4]. وقال: «ولهذا كان الصحيح أنه يجوز أن يقال: أنا مؤمن، بلا استثناء، إذا أراد ذلك ـ يعني: أصل الإيمان ـ، لكن ينبغي أن يقرن كلامه بما يبين أنه لم يرد الإيمان المطلق الكامل، ولهذا كان أحمد يكره أن يجيب على

---

(١) انظر حول التعليل بعدم العلم بالخاتمة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/٤٢).

(٢) انظر حول التعليل بعدم العلم بالعاقبة: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٢٨٩)، وحول هذا الوجه وبقية الوجوه انظر: الشرح والإبانة (المسمى بالإبانة الصغرى) لابن بطة (١٧٩ ـ ١٨١) [مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤٢٣هـ]، والرسالة الواضحة في الرد على الأشاعرة لابن الحنبلي (٢/٨١٤ ـ ٨١٥) [مجموعة التحف النفائس الدولية، ط١، ١٤٢٠هـ]، والانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار (٣/٧٨١ ـ ٧٩٢) [دار أضواء السلف، ط١]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٤٩٦)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٣٩٨) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٣) السُّنَّة للخلّال (٣/٥٩٦) [دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ].

(٤) مجموع الفتاوى (٧/٦٦٩).

المطلق بلا استثناء يقدمه... فعلم أن أحمد وغيره من السلف كانوا يجزمون ولا يشكون في وجود ما في القلب من الإيمان في هذه الحال، ويجعلون الاستثناء عائدًا إلى الإيمان المطلق المتضمن فعل المأمور، ويحتجون أيضًا بجواز الاستثناء فيما لا يشك فيه، وهذا مأخذ ثان وإن كنا لا نشك فيما في قلوبنا من الإيمان»[1].

الأدلة:

أ ـ جزم المرء بالإيمان الكامل لنفسه هو من تزكية النفس، ومما يدل على مشروعية البعد عن تزكية النفس **ما يلي**:

١ ـ قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓا۟ أَنفُسَكُمْ ۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ﴿٣٢﴾﴾ [النجم].

٢ ـ وقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنفُسَهُم ۚ بَلِ ٱللَّهُ يُزَكِّى مَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٩].

وليس هناك تزكية للنفس أعظم من الشهادة لها بالإيمان الكامل.

٣ ـ ويشهد لهذا ما جاء عن ابن مسعود رضي الله عنه عندما قال رجل عنده: «أنا مؤمن»، فقال له ابن مسعود: «أفأنت من أهل الجنة؟» قال: «أرجو»، قال ابن مسعود: «أفلا وكلت الأولى كما وكلت الأخرى»[2].

(١) المصدر نفسه (٧/ ٤٤٩ ـ ٤٥٠).

(٢) أخرجه أبو عبيد في الإيمان (٣٥) [مكتبة المعارف، ط١]، والآجري في الشريعة (٢/ ٦٦٥) [دار الوطن، ط٢].

٤ ـ الإجماع، فإن الاستثناء في الإيمان ـ إذا أريد به كماله ـ هو مذهب جماهير السلف، بل هم مجمعون على مشروعيته في هذه الحال[3].

يقول الإمام يحيى بن سعيد القطان رحمه الله: «ما أدركت أحدًا من أصحابنا إلا على الاستثناء»[4].

ب ـ ومما يدل على أن الإيمان إذا أريد به أصله فإن الإنسان لا يستثني باعتبار الشك في الأصل **ما يلي**:

١ ـ قوله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقرة].

فأمر المؤمنين بالإقرار بالإيمان، ولم يذكر الاستثناء؛ لأن ما ذكر في الآية هي أصول الإيمان، فهي مما يجب أن يجزم الإنسان به لنفسه من دون شك.

ج ـ ومما يدل على أن الاستثناء

(٣) انظر: السُّنَّة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٤٧)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٨٧٣) [دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ]، وشعب الإيمان للبيهقي (١/ ٢١٢)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٣٨، ٤٣٩، ٥٠٥، ٦٦٦). وقد عدد اللالكائي أسماء من روي عنهم الاستثناء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، كما في: شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٥/ ١٠٤٧).

(٤) رواه الخلال في السُّنَّة (٣/ ٥٩٥).

يجوز في الأمور المتحققة المتيقنة قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ صَدَقَ ٱللَّهُ رَسُولَهُ ٱلرُّءْيَا بِٱلْحَقِّ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، فذكر الله الاستثناء، مع أن دخولهم للمسجد الحرام شيء مستيقن[١].

أقوال أهل العلم:

سأل رجل الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: يا أبا سعيد، أمؤمن أنت؟ فقال له: «**الإيمان إيمانان:**

- فإن كنت تسألني عن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والجنة والنار والبعث والحساب: فأنا به مؤمن.

- وإن كنت تسألني عن قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٤﴾﴾ [الأنفال] فوالله ما أدري أنا منهم أم لا»[٢].

وقال الآجري: «من صفة أهل الحق، ممن ذكرنا من أهل العلم الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك ـ نعوذ بالله من الشك في الإيمان ـ ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟ وذلك أن أهل العلم من أهل الحق إذا سئلوا: أمؤمن أنت؟ قال: آمنت بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والجنة والنار وأشباه هذا، فالناطق بهذا والمصدق بقلبه مؤمن، وإنما الاستثناء في الإيمان، لا يدرى أهو ممن يستوجب ما نعت الله به المؤمنين من حقيقة الإيمان أم لا؟ هذا طريق الصحابة والتابعين لهم بإحسان، عندهم أن الاستثناء في الأعمال لا يكون في القول والتصديق في القلب، وإنما الاستثناء في الأعمال الموجبة لحقيقة الإيمان»[٣].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم قول الرجل لغيره: أمؤمن أنت؟

لقد أنكر السلف سؤال الرجل لغيره: أمؤمن أنت، بل عدُّوا ذلك السؤال من البدع والتعمق والتكلف، والإيمان القائم بالإنسان علمه عند الله، فمن شهد لنفسه بالإيمان لم تكن شهادته موجبة له أن يدخل الجنة، كما أن من لم يشهد لنفسه بالإيمان الكامل لم يكن تركه لتلك

(١) انظر: الإيمان لأبي عبيد (٣٨ ـ ٣٩)، والسُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٢٨٩) و(٧/ ٤٢٩ ـ ٤٦٠)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٩٤ ـ ٤٩٦) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١١هـ].

(٢) تفسير القرطبي (٧/ ٣٦٧) [دار الشعب].

(٣) الشريعة للآجري (٢/ ٦٥٦ ـ ٦٥٧).

الشهادة موجبًا له أن لا يدخلها[١].

قال إبراهيم النخعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «سؤال الرجلِ الرجلَ: أمؤمن أنت؟ بدعة»[٢].

وقيل للإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا سألني الرجل: أمؤمن أنت؟ قال: سؤاله إياك بدعة، لا يشك في إيمانك، أو قال: لا نشك في إيماننا»[٣].

وقال سفيان بن عيينة رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا سئل أمؤمن أنت؟ إن شاء لم يجبه، ويقول: سؤالك إياي بدعة، ولا أشك في إيماني»[٤].

ووجه كراهة السلف لهذا السؤال: أنه قد جاء من قِبَل المرجئة؛ فقد سأل رجلٌ الإمامَ أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ فقال له: «قيل لي: أمؤمن أنت؟» قلت: نعم، هل عليَّ في ذلك شيء؟ هل الناس إلا مؤمن وكافر؟ فغضب الإمام أحمد، وقال: هذا كلام الإرجاء، وقال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، من هؤلاء؟ ثم قال أحمد: أليس الإيمان قولًا وعملًا؟ قال الرجل: بلى، قال: فجئنا بالقول؟ قال: نعم، قال: فجئنا بالعمل؟ قال: لا. قال: فكيف تعيب أن يقول: «إن شاء الله» ويستثني؟»[٥].

ـ المسألة الثانية: في حكم من قال: «أنا مؤمن إن شاء الله» على جهة الشك:

حسب ما تقدم من تفصيل، فإن من استثنى قاصدًا الشك **ففيه تفصيل**:

أ ـ إن قصد الشك في أصل الإيمان، فهذا محرم، وقد يخرج به صاحبه عن الديانة.

ب ـ وإن كان قاصدًا الشك في كمال الإيمان، فالاستثناء هنا مشروع، وتقدم تفصيل ذلك وبيان علته[٦].

ـ المسألة الثالثة: في حكم من قال: «أنا مؤمن كامل الإيمان» ولم يستثن:

من أثبت لنفسه كمال الإيمان بدون استثناء فقد وقع في المحظور، ويخشى عليه الإثم لوقوعه في تزكية النفس المنهي عنها في قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ ٣٢﴾ [النجم][٧].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا نجد بدًّا من الاستثناء؛ لأنه إذا قال: «أنا مؤمن» فقد جاء بالقول، فإنما الاستثناء بالعمل لا بالقول»[٨].

---

(١) انظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١١/ ٣٨) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٩هـ]، وعبد الله بن أحمد في السُّنَّة (١/ ١٤١)، والآجري في الشريعة (٢/ ٦٧١).

(٣) انظر: السُّنَّة للخلال (٣/ ٦٠١)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٤٨).

(٤) انظر: السُّنَّة للخلال (٣/ ٦٠٢)، مجموع الفتاوى (٧/ ٤٥٠).

(٥) السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٧)، وانظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤)، الإبانة لابن بطة (٢/ ٨٨٣).

(٦) انظر: السُّنَّة للخلال (٣/ ٥٩٦) [دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦٦٩).

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٦٩).

(٨) رواه الخلال في السُّنَّة (٣/ ٦٠١).

وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلّام رَحِمَهُ اللهُ: «وكذلك نرى مذهب الفقهاء الذين كانوا يتسمون بهذا الاسم ـ يعني: الإيمان ـ بلا استثناء، فيقولون: نحن مؤمنون... إنما هو عندنا منهم على الدخول في الإيمان، لا على الاستكمال... فأما على مذهب من قال: «كإيمان الملائكة والنبيين» فمعاذ الله، ليس هذا طريق العلماء»[(١)].

وقال الإمام ابن بطة العكبري رَحِمَهُ اللهُ: «فهذه سبيل المؤمنين، وطريق العقلاء من العلماء، لزوم الاستثناء والخوف والرجاء، لا يدرون كيف أحوالهم عند الله، ولا كيف أعمالهم، أمقبولة هي أم مردودة... فهل يجوز لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يجزم أن أعماله الصالحة من أفعال الخير وأعمال البر كلها مرضيَّة، وعنده زكيَّة، ولديه مقبولة؟! هذا لا يقدر على حتمه وجزمه إلا جاهل مغتر بالله، نعوذ بالله من الغرة بالله، والإصرار على معصية الله»[(٢)].

ـ المسألة الرابعة: الاستثناء في الإسلام:

المشهور عند أهل السُّنَّة والجماعة؛ كالإمام أحمد بن حنبل وغيره هو عدم الاستثناء في الإسلام فيقول أحدهم: أنا مسلم ولا يستثني، هذا هو الأصل عندهم في هذه المسألة، بخلاف الإيمان، فالغالب عندهم فيه الاستثناء كما تقدم[(٣)].

سئل الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ عن الاستثناء في الإيمان، فقال: «نحن نذهب إلى الاستثناء»، فقيل له: فأما إذا قال: أنا مسلم فلا يستثني؟ فقال: «لا يستثني إذا قال: أنا مسلم، قال الزهري: نرى الإسلام الكلمة، والإيمان العمل»[(٤)]. إلا أن الإمام أحمد قد تعددت عنه الروايات في ذلك:

فالرواية الأولى: منع الاستثناء في الإسلام، وهي الرواية المشهورة عنه[(٥)].

ومما يستدل به على ذلك:

١ ـ أن نصوص الشريعة قد دلَّت على الشهادة للنفس بالإسلام بدون ذكر الاستثناء، **ومن ذلك:**

ـ قوله: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ

(١) الإيمان لأبي عبيد (٤٠ ـ ٤١).

(٢) الإبانة لابن بطة (٢/ ٨٧٢ ـ ٨٧٣).

(٣) انظر: الفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤٣) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، والتحبير شرح التحرير للمرداوي (٢/ ٥٣١) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ]، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ٤٣٨) [مؤسسة الخافقين، ط٢].

(٤) الشرح والإبانة (المسمى بالإبانة الصغرى) لابن بطة (٢/ ٨٧٦).

(٥) انظر: الإيمان لابن منده (١/ ٣١١) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ]، والسُّنَّة للخلال (٣/ ٦٠٤)، والإبانة الصغرى لابن بطة (٢/ ٨٧٦)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤٣) و(١٣/ ٤٣).

تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذه الآية ـ يعني: آية الحجرات السالفة ـ مما احتج بها أحمد بن حنبل وغيره على أنه يُستثنى في الإيمان دون الإسلام... قال الميموني: سألت أحمد بن حنبل عن رأيه في: أنا مؤمن إن شاء الله، فقال: أقول: مؤمن إن شاء الله، وأقول: مسلم ولا أستثني، قال: قلت لأحمد: تُفَرِّق بين الإسلام والايمان؟ فقال لي: نعم، فقلت له: بأيِّ شيء تحتج؟ قال لي: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات: ١٤]»(١).

٢ ـ أن كل من نطق بالشهادتين صار مسلمًا، متميزًا عن سائر الكافرين، تجري عليه أحكام المسلمين، وهذا أمر لا شك في تحققه عند جميع المسلمين، فجُزم به بلا استثناء(٢).

والرواية الثانية: تجويز الاستثناء في الإسلام(٣).

وليس بين هاتين الروايتين تعارض، **وبيان ذلك:**

أن الإسلام له إطلاقان عند الإمام أحمد:

الإطلاق الأول: أن يراد بالإسلام: الكلمة. وهذا الإطلاق مشهور عن ابن شهاب الزهري رَحِمَهُ اللَّهُ. والمراد بالكلمة: الشهادتان(٤).

وعليه؛ فـ«يكون مراد الزهري أن المرء يُحكم بإسلامه ويسمى مسلمًا إذا تلفظ بالكلمة؛ أي: كلمة الشهادة، وأنه لا يسمى مؤمنًا إلا بالعمل، والعمل يشمل عمل القلب والجوارح... وأما الإسلام المذكور في حديث جبريل فهو الشرعي الكامل المراد بقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران]»(٥).

وعلى هذا الإطلاق تحمل رواية المنع من الاستثناء في الإسلام عند الإمام أحمد؛ لأن النطق بالشهادتين هو مما يجزم به كل مسلم ولا يجوز الشك فيه.

الإطلاق الثاني: أن يراد بالإسلام فعل الواجبات الظاهرة كلها كما أمر به الله.

فعلى هذا الإطلاق تحمل رواية جواز

---

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٢٥٣).

(٢) انظر: الإيمان الكبير ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤١٥)، زيادة الإيمان ونقصانه لعبد الرزاق البدر (٤٩٥ ـ ٤٩٦) [دار القلم والكتاب، ط١، ١٤١٦هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٤١٥).

(٤) انظر: عون المعبود للعظيم آبادي (١٢/ ٢٨٧) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٥م]، ومرقاة المفاتيح لعلي قاري (٧/ ٥٤٢) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٥) فتح الباري لابن حجر (١/ ٨١ ـ ٨٢) [دار المعرفة].

الاستثناء، فيُستَثنى في الإسلام كما يُستثنى في الإيمان[(١)].

فالحاصل: أنه إن أريد أصل الإسلام، وهو النطق بالشهادتين: مُنِع الاستثناء.

وإن أريد كمال الإسلام، المتضمن لفعل الواجبات وترك المحرمات على ما أمر به الله جاز الاستثناء.

ـ المسألة الخامسة: الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن:

الاستثناء في الماضي المعلوم المتيقن، مثل قولهم: هذه شجرة إن شاء الله، أو محمد رسول الله إن شاء الله، وأنه قد صلى بالأمس إن شاء الله، فهذا بدعة مخالفة للعقل والدين، ولم يكن عليه أحد من أهل الإسلام السابقين، وأئمة الدين، ولم يأت في الكتاب ولا السُّنَّة استثناء في الماضي، بل كل ما ورد فهو في المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝٢٣ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف][(٢)].

ـ المسألة السادسة: الاستثناء في الأعمال الصالحة:

الاستثناء في الأعمال الصالحة بحيث يقال: صليت إن شاء الله، وصمت إن شاء الله، وحججت إن شاء الله، القول فيها كالقول في الاستثناء في الإيمان؛ إذ هي أفراد الإيمان؛ فإن كان المقصد خوف التزكية، أو الخوف من عدم الإتيان بالعمل الصالح على وجه الكمال شرع له الاستثناء، وإن كان المقصد مجرد الإخبار عن العمل كأن يقول: صليت وصمت وحججت فلا يستثني.

قال ابن تيمية: «وخوف من خاف من السلف أن لا يتقبل منه لخوفه أن لا يكون أتى بالعمل على الوجه المأمور، وهذا أظهر الوجوه في استثناء من استثنى منه في الإيمان، وفي أعمال الإيمان؛ كقول أحدهم: أنا مؤمن إن شاء الله، وصليت إن شاء الله؛ لخوف أن لا يكون أتى بالواجب على الوجه المأمور به، لا على جهة الشك فيما بقلبه من التصديق»[(٣)].

۞ مذهب المخالفين:

للمخالفين عدة أقوال في حكم الاستثناء في الإيمان:

القول الأول: القول بوجوب الاستثناء في الإيمان. وهو قول الكلابية[(٤)] وجمهور الأشاعرة[(٥)].

---

(١) انظر حول هذا التفصيل: الإيمان الكبير ضمن مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٢٥٩، ٤١٥)، والتحبير شرح التحرير للمرداوي (٢/٥٣١ ـ ٥٣٢).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/٤٢١، ٤٢٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/٤٩٦).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٢٨٩) (٧/٤٣٠)، والاستقامة لابن تيمية (١/١٥٠) [طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٥) انظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣) [دار زاهد =

وعلّلوا ذلك بأمرين:

١ ـ أن الإيمان هو ما مات عليه الإنسان، وكذلك الكفر هو ما مات عليه الإنسان، فالإنسان إنما يكون عند الله مؤمنًا أو كافرًا باعتبار الموافاة، وما سبق في علم الله أنه يكون عليه، وما قبل ذلك فلا عبرة به.

٢ ـ البعد عن تزكية النفس بالشهادة لها بالإيمان[(١)].

وهم قد وافقوا السلف في الاعتبار الثاني دون الاعتبار الأول، فإن الاعتبار الأول مبني على قولهم بنفي الصفات الاختيارية عن الله، وهو ما يسمونه بمنع حلول الحوادث، ومن ثم قالوا: إن الحب والبغض والسخط والغضب صفات أزليه قديمة، فلا يكون الله مبغضًا لشخص ـ حال كفره ـ ثم يصير محبًّا له بعد إيمانه، بل لم يزل محبًّا له في الأزل إذا علم أنه يموت على الإيمان، ولم يزل مبغضًا له في الأزل إذا علم أنه يموت على الكفر.

ثم قرنوا مسألة الاستثناء في الإيمان بهذا القول، وأوجبوه، بناء على أن الإنسان لا يعلم على أي شيء يموت عليه، والإيمان هو ما يموت عليه المرء ويوافي به ربه[(٢)].

وهذا تناقض منهم؛ لأنهم يقولون: إن الإيمان هو التصديق؛ لأنه في اللغة كذلك، ثم يقولون: الإيمان في الشرع هو ما يوافي به العبد ربه، وجعلوا الاستثناء واجبًا لأجل ذلك، فهذا عدول منهم عن معنى الإيمان في اللغة إلى معنى آخر، فأبطلوا استدلالهم اللغوي في بيان حد الإيمان[(٣)].

القول الثاني: من يحرِّم الاستثناء في الإيمان. وهو قول المرجئة والجهمية[(٤)] والماتريدية[(٥)]، وبعض الأشاعرة[(٦)]، ونحوهم ممن يجعل الإيمان شيئًا واحدًا، وهو التصديق والإقرار.

قال عبد الرحمٰن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أول الإرجاء ترك الاستثناء»[(٧)].

وعلّلوا التحريم بقولهم: إن الإيمان شيء واحد، والاستثناء يقتضي الشك، فإن من استثنى في إيمانه فهو شاك، ومن تردد في تحقيق الإيمان لم يكن مؤمنًا،

= القدسي]، وشرح المقاصد للتفتازاني (٢٥٣) [دار المعارف النعمانية، ط١، ١٤٠١هـ].

(١) انظر: الإرشاد للجويني (٣٣٦) [مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٢٢هـ].

(٢) انظر: الإيمان لابن تيمية، ضمن مجموع الفتاوى (٧/٤١٨).

(٣) انظر: الإيمان لابن تيمية (١٣٧ ـ ١٣٨)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١٣٧١) [مكتبة الرشد، ط١].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٤٢٩).

(٥) انظر: التوحيد للماتريدي (٣٨٨) [دار الجامعات المصرية]، وتأويلات أهل السُّنَّة (٢٦٥) [مطبعة الإرشاد، ١٤٠٤هـ]، وبحر الكلام لأبي المعين النسفي (٤٠) [مطبعة الكردي، ١٩١١هـ].

(٦) انظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣).

(٧) السُّنَّة للخلال (٣/٥٩٨).

بل ذهب بعضهم إلى تكفير من قال بالاستثناء[(١)].

وقولهم هذا في غاية البطلان، فإن الإيمان الشرعي يطلق على جميع الاعتقادات والأقوال والأعمال الشرعية، وليس شيئًا واحدًا (التصديق) كما زعمه هؤلاء، فالاستثناء راجع إلى تحقيق كمال الأقوال والأعمال، لا إلى أصل التصديق الذي لا شك فيه.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإيمان»، لأبي عبيد القاسم بن سلام.

٢ ـ «السُّنَّة»، للخلال.

٣ ـ «الشريعة»، للآجري.

٤ ـ «الشرح والإبانة على أصول السُّنَّة والديانة» (المسمى بالإبانة الصغرى)، لابن بطة العكبري.

٥ ـ «الإبانة الكبرى»، لابن بطة العكبري.

٦ ـ «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة»، للالكائي.

٧ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني.

٨ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٩ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

١٠ ـ «زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه»، لعبد الرزاق بن عبد المحسن البدر.

الاستسقاء بالأنواء

التعريف لغةً:

الاستسقاء بالأنواء مصطلح مركب من كلمتين **هما**:

١ ـ **الاستسقاء**: وهو استفعال من طلب السقيا، والاسم السُّقيا بالضم، يقال: استسقيت فلانًا؛ إذا طلبت منه أن يسقيك.

٢ ـ **الأنواء**: هي النجوم واحدها نوء، قيل: إنما سمي نوءًا؛ لأنه إذا سقط الساقط منها بالمغرب ناء الطالع بالمشرق، ينُوء نوءًا؛ أي: نهض وطلع، وذلك النهوض هو النَّوْء، فسُمِّي النجم به.

قال أبو عبيد: «الأنواء، ثمانية وعشرون نجمًا معروفة المطالع في أزمنة السنة كلها من الصيف والشتاء والربيع والخريف، يسقط منها في كل ثلاث عشرة ليلة نجم في المغرب مع طلوع الفجر ويطلع آخر يقابله في المشرق من ساعته، وكلاهما معلوم مسمًّى»[(٢)].

(١) انظر: أصول الدين للبغدادي (٢٥٣)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم المصري (٢/٤٦) [طبع سعيد كمبني، كراتشي]، وإتحاف السادة المتقين (٢/ ٢٧٨) [دار الفكر]، وكذلك: زيادة الإيمان ونقصانه لعبد الرزاق العباد (٥١٩)، وانظر في الرد على هذا القول: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤١).

(٢) تهذيب اللغة (٥/ ٢٣٢)، وانظر: لسان العرب (١/ ١٧٤).

التعريف شرعًا:

الاستسقاء بالأنواء هو: طلب السُّقيا من النجوم أو نسبة ذلك بعد وقوعه إليها.

قال سليمان بن عبد الله: «المراد نسبة السقيا ومجيء المطر إلى الأنواء جمع نوء وهي منازل القمر»(١).

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنيان متطابقان؛ فالاستخدام واحد في اللغة والشرع.

الأسماء الأخرى:

الاستسقاء بالكواكب، الاستسقاء بالنجوم.

الحكم:

ورد النهي عن الاستسقاء بالأنواء، وذم فاعله ونسبته إلى الكفر في عدد من الأحاديث، فمن ذلك حديث أبي مالك الأشعري رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركوهن: الفخر بالأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة»**(٢).

والاستسقاء بالأنواء ينقسم من جهة حكمه إلى **ثلاثة أقسام**:

القسم الأول: أن يدعو الأنواء بالسقيا؛ كأن يقول: يا نوء كذا! اسقنا أو أغثنا، أو ينسب حصول الأمطار إلى هذه الأنواء أو إلى بعضها على أنها هي الفاعلة بنفسها دون الله ولو لم يدْعُها، فهذا شرك أكبر مخرج من الملة.

القسم الثاني: شرك أصغر، وهو أن يجعل هذه الأنواء سببًا لنزول المطر مع اعتقاده أن الله هو الخالق الفاعل؛ لأن كل من جعل سببًا لم يجعله الله سببًا لا بوحيه ولا بقدره، فهو مشرك شركًا أصغر.

القسم الثالث: اختلف فيه العلماء، وهو إذا قال ذلك معتقدًا أن نزول المطر من الله تعالى وأن الكواكب ليست سببًا في ذلك، وإنما هي ميقات وظرف لذلك في العادة، فقال ذلك مريدًا للوقت، وللعلماء في ذلك **قولان**:

أحدهما: كراهة ذلك والمنع منه؛ لظاهر الحديث، ولأن ذلك من أمر أهل الجاهلية، وقد نهينا عن مشابهتهم.

القول الثاني: الإباحة مع كراهة اللفظ كراهة تنزيه؛ لأنه إنما قصد معنًى جائزًا وهو وقت نزول المطر، فكأنه قال: مطرنا في وقت كذا، أو شهر كذا(٣).

الحقيقة:

الاستسقاء بالأنواء كان عند العرب

---

(١) تيسير العزيز الحميد (٤٥١) [المكتب الإسلامي، ط٦، ١٤٠٥هـ].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩٣٤).

(٣) انظر: شرح مسلم للنووي (٢/٦٠)، والقول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين (٢/١٨ ـ ١٩).

في الجاهلية مرتبطًا بسقوط نجم وطلوع آخر، قالوا: لا بُدّ من أن يكون عند ذلك مطر أو رياح، فكانوا إذا نزل مطر في وقت نجم معين نسبوا المطر إلى ذلك النجم، فيقولون: مطرنا بنوء كذا، أو هذا مطر الوسمي، أو هذا مطر الثريا، وينسبون إنزال الغيث إلى النجم[(١)].

الأدلة:

من القرآن: قوله ﷻ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الواقعة]. قال ابن عباس ﵄ في تفسيرها: «يقول: شكركم على ما أنزلت عليكم من الغيث والرحمة تقولون: مُطرنا بنوء كذا وكذا؛ قال: فكان ذلك منهم كفرًا بما أنعم عليهم»[(٢)]. وهكذا قال مجاهد والضحاك وغير واحد[(٣)].

وأما من السُّنَّة: ما ثبت من حديث أبي هريرة ﵁؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«ما أنزل الله من السماء من بركة إلا أصبح فريق من الناس بها كافرين، ينزل الله الغيث فيقولون: الكوكب كذا وكذا»**[(٤)].

وعن زيد بن خالد الجهني ﵁ قال: صلى بنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح على إثر سماء كانت من الليل قال: **«أتدرون ماذا قال ربكم»**؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «**قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فمن قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، ومن قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذاك كافر بي مؤمن بالكوكب**»[(٥)].

أقوال أهل العلم:

قال القرطبي ﵀: «وكانت العرب إذا طلع نجم من الشرق، وسقط آخر من المغرب فحدث عند ذلك مطر أو ريح، فمنهم من ينسبه إلى الطالع، ومنهم من ينسبه إلى الغارب نسبة إيجاد واختراع، ويطلقون ذلك القول المذكور في الحديث، فنهى الشارع عن إطلاق ذلك؛ لئلا يعتقد أحد اعتقادهم ولا يتشبه بهم في نطقهم»[(٦)].

وقال ابن تيمية ﵀: «وقد ذمَّ سبحانه من كفر بعد إيمانه، كما قال: ﴿قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾

(١) انظر: تيسير العزيز الحميد (٣٨٧ ـ ٣٨٨) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٢٣هـ]، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٥/١٢٢) [دار الكتب العلمية]، والتمهيد لابن عبد لبر (١٦/٢٨٧) [وزارة عموم الأوقاف بالمغرب].

(٢) تفسير الطبري (١١/٦٦٢ ـ ٦٦٣) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ]، وتفسير ابن كثير (٤/٢٩٨ ـ ٢٩٩) [مكتبة دار التراث].

(٣) انظر: تفسير الطبري (١١/٦٦٢ ـ ٦٦٣)، وتفسير ابن كثير (٤/٢٩٩).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان رقم ٧٢).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الأذان، برقم ٨٤٦)، ومسلم (كتاب الإيمان برقم ٧١).

(٦) انظر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد (٣٢٧) [مطبعة السُّنَّة المحمدية، ط٧، ١٣٧٧هـ].

الآية [الأنعام: ٦٣]. فهذا في كشف الضر، وفي النعم قال: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴿٨٢﴾﴾ [الواقعة]؛ أي: شكركم، وشكر ما رزقكم الله، ونصيبكم تجعلونه تكذيبًا وهو الاستسقاء بالأنواء»[(١)].

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا تضاف النعم إلى الأسباب، بل إلى مسببها ومقدرها، كما في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: أنه صلى بهم الصبح في أثر سماء ثم قال: «**أتدرون ما قال ربكم الليلة؟ قال: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر، فأما المؤمن فقال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما الكافر فقال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب**»[(٢)]. وهذا مما يدل على أن المراد نفي تأثير هذه الأسباب بنفسها من غير اعتقاد أنها بتقدير الله وقضائه، فمن أضاف شيئًا من النعم إلى غير الله مع اعتقاده أنه ليس من الله فهو مشرك حقيقة، ومع اعتقاد أنه من الله فهو نوع شرك خفي»[(٣)].

۞ الأقسام:

الاستسقاء بالأنواء ينقسم من جهة حكمه إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: شرك أكبر مخرج من الملة، **وله صورتان:**

الأولى: أن يدعو الأنواء بالسقيا؛ كأن يقول: يا نوء كذا! اسقنا، أو أغثنا، وما أشبه ذلك، فهذا شرك أكبر في الألوهية والعبادة؛ لأنه دعاء لغير الله، ودعاء غير الله من الشرك الأكبر، وهو متضمن للشرك في الربوبية؛ لأنه لم يدْعُها إلا وهو يعتقد أنها تنفع، وتقضي الحاجات. قال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ﴾ [المؤمنون: ١١٧]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ [يونس].

الثانية: أن ينسب حصول الأمطار إلى هذه الأنواء، أو إلى بعضها، على أنها هي الفاعلة بنفسها دون الله، ولو لم يدعها، فهذا شرك أكبر في توحيد الربوبية، وهو ما كان عليه أهل الجاهلية.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من قال: مطرنا بنوء كذا، وهو يريد أن النوء أنزل الماء، كما عنى بعض أهل الشرك من الجاهلية بقوله فهو كافر، حلال دمه، إن لم يتب»[(٤)].

وقال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنما غلَّظ

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٢ ـ ٣٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].
(٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.
(٣) لطائف المعارف (٧١) [دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤هـ].
(٤) الأم للشافعي (١/ ٢٥٢).

النبي ﷺ في أمر الأنواء؛ لأن العرب كانت تنسب المطر إليها»[(١)].

القسم الثاني: شرك أصغر؛ وهو أن يجعل هذه الأنواء سببًا لنزول المطر مع اعتقاده أن الله هو الخالق الفاعل؛ لأن كل من جعل سببًا لم يجعله الله سببًا لا بوحيه ولا بقدره، فهو مشرك شركًا أصغر.

القسم الثالث: اختلف فيه العلماء؛ وهو إذا قال ذلك معتقدًا أن نزول المطر من الله تعالى، وأن الكواكب ليست سببًا في ذلك، وإنما هي ميقات وظرف لذلك في العادة، فقال ذلك مريدًا للوقت، **وللعلماء في ذلك قولان:**

أحدهما: كراهة ذلك، والمنع منه؛ لظاهر الحديث؛ ولأن ذلك من أمر الجاهلية، وقد نهينا عن مشابهتهم. قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد كلامه عن الباء في قوله: بنوء كذا، وهل هي سببية، أو ظرفية ـ: «الأقرب المنع ولو قصد الظرفية»[(٢)].

القول الثاني: الإباحة مع كراهة اللفظ كراهة تنزيه؛ لأنه إنما قصد معنًى جائزًا، وهو وقت نزول المطر، فكأنه قال: مطرنا في وقت كذا، أو أشهر كذا.

قال النووي ـ بعد ذكر الخلاف في ذلك ـ: «والأظهر كراهته لكنها كراهة تنزيه، لا إثم فيها، وسبب الكراهة أنها كلمة مترددة بين الكفر وغيره، فيساء الظن بصاحبها، ولأنها شعار الجاهلية ومن سلك مسلكهم»[(٣)].

الفروق:

الفرق بين الاستسقاء بالأنواء والتنجيم:

الاستسقاء بالأنواء نوع من أنواع التنجيم، وذلك أن التنجيم عامٌّ في كلِّ ما يعتقده الإنسان في النجوم من الكفر والضلال والباطل من استسقاء وغيره، والاستسقاء خاصٌّ بمسألة واحدة من مسائل التنجيم، وهي مسألة طلب السقيا من النجوم أو نسبة ذلك إليها[(٤)].

الفرق بين قول: مطرنا بنوء كذا ومطرنا في نوء كذا:

قال العلماء: (الباء) في قوله: مطرنا بنوء كذا للسببية؛ أي: بسبب نوء كذا، وأما (في) في قوله: مطرنا في نوء كذا فهي للظرفية؛ أي: إن هذا النوء كان وقتًا لنزول المطر، ولهذا أجاز العلماء قول: مطرنا في نوء كذا بخلاف قول: مطرنا بنوء كذا كما سيأتي.

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ١٢٢) [دار الكتب العلمية].

(٢) القول المفيد (٥/ ١٢٨) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٥هـ].

(٣) شرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٦٠).

(٤) انظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٣٤٩) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٤هـ].

قال ابن مفلح رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإضافة المَطرِ إلى النَّوْءِ دون الله كفر، وَلَا يُكْره: فِي نَوْءِ كذا».

واختلف العلماء فيما إذا قال: مطرنا بنوء كذا، وأراد الظرفية.

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال أهل العلم: إنه إذا قال: مُطرنا بنوء كذا وجعل الباء للظرفية فهذا جائز، وهذا وإن كان له وجه من حيث المعنى، لكن لا وجه له من حيث اللفظ؛ لأن لفظ الحديث: «**من قال: مطرنا بنوء كذا**»، والباء للسببية أظهر منها للظرفية، وهي وإن جاءت للظرفية كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ ﴿١٣٧﴾ وَبِٱلَّيْلِۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿١٣٨﴾﴾ [الصافات]، لكن كونها للسببية أظهر، والعكس بالعكس، (في) للظرفية أظهر منها للسببية وإن جاءت للسببية، كما في قوله ﷺ: «**دخلت امرأة النار في هرة**»[(١)].

والحاصل: أن الأقرب المنع ولو قصد الظرفية، لكن إذا كان المتكلم لا يعرف من الباء إلا الظرفية مطلقًا، ولا يظن أنها تأتي سببية، فهذا جائز، ومع ذلك فالأولى أن يقال لهم: قولوا: في نوء كذا»[(٢)]

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٣١٨)، ومسلم (كتاب السلام، رقم ٢٢٤٢).

(٢) القول المفيد (٥/ ١٢٨) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٥هـ].

۞ الآثار:

من الآثار المترتبة على الاستسقاء بالأنواء:

- تعلق القلب بغير الله الخالق المدبر.
- وقوع صاحبه في أعمال الجاهلية.
- وقوع صاحبه في الكفر.
- الوقوع في شناعة الظلم حيث نسب النعمة والفضل إلى غير مستحقها، وهو الله سبحانه[(٣)].

۞ مذهب المخالفين:

قد أخبر النبي ﷺ أن مما يبقى من أمر الجاهلية في أمته: الاستسقاء بالأنواء، فوقع ما أخبر به ﷺ ووجد في هذه الأمة من ينسب نزول المطر إلى الظواهر الطبيعية، فيعتقدون أن الكون له محركات غير الله عَزَّ وَجَلَّ، أو يعتقدون سببًا لم يسببه الله جلَّ في علاه فيقولون مثلًا: غدًا ستهطل الأمطار بسبب المنخفضات الجوية، أو الظواهر الطبيعية، أو هبوب الرياح الشمالية، فينسبون المطر إلى غير الله جلَّ في علاه، ولذلك فإنَّ النبي ﷺ ذمهم، وبيَّن أن هذه الأفعال من اعتقادات الجاهلية، وعلى المرء أن ينأى بنفسه

(٣) انظر: إعانة المستفيد للفوزان (٢/ ٢٥) [مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٢٣هـ]، والتمهيد لشرح كتاب التوحيد (٣٤٩، ٣٥٣) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٤هـ].

عن هذا الاعتقاد ولو بالقول[(١)]، فقال النبي ﷺ: «**أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن**، وذكر منها: **الاستسقاء بالنجوم**»[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «التمهيد»، لابن عبد البر.

٢ ـ «التنجيم والمنجمون وحكمهم في الإسلام»، لعبد المجيد المشعبي.

٣ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٤ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.

٥ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.

٦ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٧ ـ «القول المفيد شرح كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٨ ـ «القول في علم النجوم»، للخطيب البغدادي.

٩ ـ كتاب «الفروع»، لأبي عبد الله محمد بن مفلح.

١٠ ـ «مجموع الفتاوى»، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

١١ ـ «النهاية في غريب الحديث والأثر»، لابن الأثير.

(١) انظر: إعانة المستفيد للفوزان (٢/٢٣٦ ـ ٢٣٧)، وخطبة بعنوان (نعمة المطر) لابن عثيمين.

(٢) تقدم تخريجه.

الاستطاعة

التعريف لغةً:

الاستطاعة في اللغة: من الطَّوْعُ، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الطاء والواو والعين أصلٌ صحيحٌ واحد يدلُّ على الإصحابِ والانقيادِ. يقال: طاعَه يَطُوعه؛ إذا انقاد معه ومضى لأمره.

والاستطاعة مشتقة من الطَّوع؛ كأنها كانت في الأصل الاستطواع، فلما أسقطت الواو جعلت الهاء بدلًا منها، وتقول العرب: تطاوَعْ لهذا الأمر حتى تستطيعَه. ثم يقولون: تطوَّعَ؛ أي: تكلَّف استطاعتَه[(٣)]. والاستطاعة الإطَاقَةُ. والاستطاعة: القُدرَةُ على الشَّيء والقوة والوسع»[(٤)].

التعريف شرعًا:

الاستطاعة: هي القدرة التي بها يكون الفعل، وهي على **نوعين**:

الأول: الاستطاعة التي تكون قبل الفعل، وهي القدرة والمُكنة وسلامة الآلات التي هي شرط في وقوع الفعل.

والثاني: التي تكون مع الفعل وهي أداء الفعل.

وكلاهما في الشرع أطلق عليه

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس (٣/٣٤٢).

(٤) لسان العرب (٨/٢٤٠)، ومختار الصحاح (١٩٣)، والتعريفات للجرجاني (٣٥).

الاستطاعة[١].

۞ الأدلة:

دلت الأدلة على أن الاستطاعة **نوعان**: استطاعة قبل الفعل، واستطاعة مع الفعل.

ومن الأدلة على الأولى: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ وَأَنفِقُوا۟ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ ٱلَّذِى عَلَيْهِ ٱلْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُۥ بِٱلْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كنا نصلي مع النبي ﷺ في شدة الحر، فإذا لم يستطع أحدنا أن يمكن وجهه من الأرض بسط ثوبه، فسجد عليه»[٢].

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ: «**يا معشر الشباب، من استطاع الباءة فليتزوج؛ فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء**»[٣].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أنتم الغر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء، فمن استطاع منكم فليطل غرته وتحجيله**»[٤].

أما النوع الثاني من الاستطاعة: وهي التي تكون مع الفعل، فقد استدلوا لها بقوله تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يَكُونُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ يُضَٰعَفُ لَهُمُ ٱلْعَذَابُ مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [هود].

قال الطبري رحمه الله في معنى الآيه: «والصواب من القول في ذلك عندنا، ما قاله ابن عباس وقتادة، من أن الله وصفهم ـ تعالى ذكره ـ بأنهم لا يستطيعون أن يسمعوا الحق سماع منتفع، ولا يبصرونه إبصار مهتد، لاشتغالهم بالكفر الذي كانوا عليه مقيمين، عن استعمال جوارحهم في طاعة الله، وقد كانت لهم أسماع وأبصار»[٥]، وهذا بيان منه رحمه الله أن القدرة والاستطاعة التي هي سلامة السمع والبصر موجودة لكن ذلك لم يحقق لهم الاستطاعة النافعة وهي الاستفادة من ذلك الهدى ودعوة الأنبياء إلى الخير.

وقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ﴿١٠١﴾﴾ [الكهف].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٣٧٣)، وشفاء العليل لابن القيم (١٨٠)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٣٨) [مؤسسة الرسالة، ط ١٣، ١٤١٩هـ].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب العمل في الصلاة، رقم ١٢٠٨)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٦٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الصوم، رقم ١٩٠٥)، ومسلم (كتاب النكاح، رقم ١٤٠٠).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الطهارة، رقم ٢٤٦).

(٥) تفسير الطبري (١٥/ ٢٨٧).

وقال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ في نفي السمع عنهم: ﴿وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ۝١٠١﴾: «وكانوا لا يطيقون أن يسمعوا ذكر الله الذي ذكرهم به، وبيانه الذي بيَّنه لهم في آي كتابه، بخذلان الله إياهم، وغلبة الشقاء عليهم، وشغلهم بالكفر بالله وطاعة الشيطان، فيتعظون به، ويتدبرون، فيعرفون الهدى من الضلالة، والكفر من الإيمان»(١).

أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي رَحِمَهُ اللَّهُ في عقيدته: «والاستطاعة التي يجب بها الفعل، من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل. وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع، والتمكين وسلامة الآلات فهي قبل الفعل، وبها يتعلق الخطاب»(٢).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصواب الذي دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة: أن الاستطاعة متقدمة على الفعل، ومقارنة له، وتقارنه أيضًا استطاعة أخرى لا تصلح لغيره؛ فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل، المحققة له»(٣).

قال ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالاستطاعة كما قلنا شيئان؛ **أحدهما**: قبل الفعل وهو سلامة الجوارح وارتفاع الموانع، **والثاني**: لا يكون إلا مع الفعل وهو القوة الواردة من الله تعالى بالعون والخذلان وهو خلق الله تعالى للفعل فيمن ظهر منه، وسمي من أجل ذلك فاعلًا لما ظهر منه، إذ لا سبيل إلى وجود معنى غير هذا البتة، فهذا هو حقيقة الكلام في الاستطاعة بما جاءت به نصوص القرآن والسنن والإجماع وضرورة الحس وبديهة العقل»(٤).

الأقسام:

الاستطاعة ثلاثة أقسام:

الأولى: هي القدرة وسلامة الحواس، وهذه التي تكون قبل الفعل وهي التي يتجه إليها الأمر والنهي والطلب، وهي شرط في وقوعه وهي الصالحة للفعل والترك، وعليها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس. وسبق ذكر الأدلة عليها، ومنها قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران].

ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج،

(١) تفسير الطبري (١٨/ ١٢٤).
(٢) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٤٣٣) [وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض ط١، ١٤١٨هـ].
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٣٧٢) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط٢، ١٤٢٥هـ].
(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/ ١٩) [مكتبة الخانجي، القاهرة].

ولا كان الحج واجبًا على أحد قبل الإحرام به؛ بل قبل فراغه.

الثانية: هي المحققة لوجود الفعل والمقارنة له وهي التي يتعلق بها قضاء الله ﷻ وأمره الكوني القدري، وبالأداء يتعلق الثواب والعقاب.

ومن الدليل عليها: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتۡ أَعۡيُنُهُمۡ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكۡرِي وَكَانُواْ لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ۝١٠١﴾ [الكهف]، فهم مع سلامة آلاتهم وقدرتهم على سمع الأصوات وفهم الخطاب وصفوا بأنهم ﴿لَا يَسۡتَطِيعُونَ سَمۡعًا ۝١٠١﴾، فالاستطاعة المنفية هنا هي المقارنة للفعل المحققة له، وهو الاهتداء والإيمان.

الثالثة: الاستطاعة الشرعية؛ وهي الاستطاعة المشروطة في الشرع، وهي أخص من الاستطاعة التي يمتنع الفعل مع عدمها؛ فإن الاستطاعة الشرعية قد تكون ما يُتصور الفعل مع عدمها، وإن لم يعجز عنه، فالشارع ييسر على عباده، ويريد بهم اليسر، ولا يريد بهم العسر، والمريض قد يستطيع القيام مع زيادة المرض، وتأخر برئه، فهذا في الشرع غير مستطيع؛ لأجل حصول الضرر عليه، وإن كان قد يسمى مستطيعًا، فالشارع لا ينظر في الاستطاعة الشرعية إلى مجرد إمكان الفعل؛ بل ينظر إلى لوازم ذلك[(١)].

مذهب المخالفين:

خالف في الاستطاعة ثلاث فرق:

الأولى: الجهمية: وهم من غلاة الجبرية، وينكرون الاستطاعة للمخلوق. قال ابن حزم رحمه الله: «فذهبت طائفة إلى أن الإنسان مجبر على أفعاله وأنه لا استطاعة له أصلًا، وهو قول جهم بن صفوان وطائفة من الأزارقة»[(٢)].

وهذا قول ظاهر البطلان؛ إذ إنه لا يؤيده شرع ولا عقل، وسبق بيان ما يتعلق بالجبريه والرد عليهم في مصطلح القدر.

الثانية: المعتزلة ومن وافقهم من الفرق؛ كالشيعة والزيدية الذين قالوا: إن الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل وهي سلامة الآلات وصحتها[(٣)].

وهذا القول من المعتزلة ـ والذي قصروا فيه الاستطاعة على صحة الحواس وارتفاع الموانع وهو ما يسمى الاستطاعة قبل الفعل ـ هو مشي منهم على قاعدتهم التي ساروا عليها في باب

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٣٧٣)، وشفاء العليل لابن القيم (١٨٠)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٦٣٨) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ].

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/ ١٤).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٣٩٠) [مكتبة وهبة]، ومقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ١٨٤)، [المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٦هـ]، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار (٢٤٦) [ضمن رسائل العدل التوحيد، تحقيق: محمد عمارة، دار الشروق]، والفصل لابن حزم (٣/ ١٤).

القدر، وهي إنكار مشيئة الله ﷻ وخلقه لأفعال العباد؛ فاعتبروا أن العدل هو جعل العبد مستطيعًا من ناحية سلامة جوارحه وقدرته ليتحقق ابتلاء الناس عمومًا وتساويهم في نعمة الله الدينية فلا يهدي أحدًا ولا يعين ولا يخذل ولا يدفع عن أحد شيئًا، لهذا حكي عن بعضهم أنه لا يقول: «حسبنا الله ونِعْم الوكيل»[(١)].

وقدر الله ﷻ ثابت بالنصوص الكثيرة الواضحة الظاهرة، ومن ضمن ذلك: إثبات أن مشيئة الله ﷻ، وخلقه للأعمال هي الموجبة لوقوع الفعل من العبد، وقد سبق بيان هذا تفصيلًا في مصطلح القدر، ومشيئة الله، وأفعال العباد.

الثالثة: **الأشعرية** ومن وافقهم؛ قالوا: إن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل ولا تتقدمه. وهذا القول منهم يتفق مع مذهبهم الذي يميلون فيه إلى الجبر، وينفون فيه عن العبد القدرة المؤثرة في وجود الفعل، لذا عللوا ذلك كما يقول الجويني: «إن العبد يستحيل أن ينفرد بمقدور دون الرب تعالى؛ فإن فرضنا للقدرة الحادثة أثرًا، وحكمنا بثبوته للعبد فقد خرمنا اعتقاد وجوب كون الرب قادرًا على كل شيء مقدور». ثم قال: «فالوَجهُ: القطع بأن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها أصلًا، وليس من شرط تعلق الصفة أن تؤثر في متعلقها؛ إذ العلم معقول تعلقه بالمعلوم مع أنه لا يؤثر فيه، وكذلك الإرادة المتعلقة بفعل العبد لا تؤثر في متعلقها»[(٢)].

وهذا القول منهم غلو في إثبات القدر ونفي قدرة العبد، وقد سبق بيان هذا في مصطلح أفعال العباد، كما أن الأدلة الصريحة في إثبات قدرة العبد والاستطاعة التي سبق ذكرها في النوع الأول من الاستطاعة تثبت قدرة العبد واستطاعته قبل الفعل؛ لأن ذلك هو مناط التكليف، وهو شرط العمل، كما أن القول بأن الاستطاعة مع الفعل يلزم منها أن الفعل لا يجب إلا على من وقع منه الفعل؛ فقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، يجعل الحج لا يجب إلا على من فعل الحج وهذا خلف في الكلام ينزه كلام العليم الحكيم عنه.

قال ابن تيمية بعد أن ذكر الآية السابقه: «ولو كانت هذه الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لما وجب الحج إلا على من حج، ولما عصى أحد بترك الحج ولا كان الحج واجبًا على أحد قبل الإحرام به؛ بل قبل فراغه. وقال

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢/٢٦٦).

(٢) الإرشاد للجويني (٢٠٩ ـ ٢١٠) [مكتبة الخانجي، ١٣٦٩هـ].

تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، فأمر بالتقوى بمقدار الاستطاعة ولو أراد الاستطاعة المقارنة لما وجب على أحد من التقوى إلا ما فعل فقط؛ إذ هو الذي قارنته تلك الاستطاعة. وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و(الوسع): الموسوع، وهو الذي تسعه وتطيقه، فلو أريد به المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات. وقال تعالى: ﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَآسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، والمراد به: الاستطاعة المتقدمة؛ وإلا كان المعنى؛ فمن لم يفعل الصيام فإطعام ستين فيجوز حينئذ الإطعام لكل من لم يصم ولا يكون الصوم واجبًا على أحد حتى يفعله. وقال النبي ﷺ: «**وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم**»(١)، ولو أريد به المقارنة فقط لكان المعنى: فأتوا منه ما فعلتم، فلا يكونون مأمورين إلا بما فعلوه...»(٢).

كما أن ذلك مؤدٍّ للتكليف بما لا يطاق؛ إذ إنه يلزم فاعل المعصية أن يفعل الطاعة في نفس الوقت، كما أن الكافر يلزم بالإيمان في وقت كفره فيلزم من ذلك الجمع بين الضدين، وهذا كله خلف في الكلام، وانحراف ناتج عن انحرافهم في قولهم بأفعال العباد وغلوهم في ذلك، والحق التوسط بين القولين وهو ما سبق ذكره عن أهل السُّنَّة في تقسيم الاستطاعة إلى قسمين؛ قبل الفعل، وهي الموجبة للتكليف وشرط وجوب العمل، ومع الفعل، وهي الموجبة لوقوع الفعل والمحققة لفعل الأمر الشرعي والمفرغة لذمة العبد من المطالبة الشرعية وبه يجتمع الأمر الشرعي والأمر الكوني القدري.

قال ابن تيمية: «فإن كل أمر علق في الكتاب والسُّنَّة وجوبه بالاستطاعة، وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها، وقد أسقطها عمن لم يفعلها، فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور. وأما (الاستطاعة المقارنة الموجبة) فمثل قوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ۝٢٠﴾ [هود]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي غِطَآءٍ عَن ذِكْرِي وَكَانُواْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا ۝١٠١﴾ [الكهف]، فهذه الاستطاعة هي المقارنة الموجبة؛ إذ الأخرى لا بدّ منها في التكليف، **فالأولى**: هي الشرعية التي هي مناط الأمر والنهي والثواب والعقاب، وعليها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف

(١) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، رقم ٧٢٨٨)، ومسلم (الحج، رقم ١٣٣٧).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٣٧٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

الناس. **والثانية**: هي الكونية التي هي مناط القضاء والقدر، وبها يتحقق وجود الفعل؛ فالأولى للكلمات الأمريات الشرعيات، والثانية للكلمات الخلقيات الكونيات، كما قال: ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِۦ﴾ [التحريم: ١٢]»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٢ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية»، لابن تيمية.

٣ ـ «النبوات»، لابن تيمية.

٤ ـ «قدرة الله وقدرة العبد بين السلف ومخالفيهم»، لأحمد بن صالح بن حسن الزهراني.

٥ ـ «القضاء والقدر»، لمحمد بن إبراهيم الحمد.

٦ ـ «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسُّنَّة ومذاهب الناس فيه»، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

٧ ـ «جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر»، لتامر محمد متولي.

الاستعاذة

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «العين والواو والذال أصل صحيح يدل على معنى واحد، وهو: الالتجاء إلى الشيء، ثم يحمل عليه كل شيء لصق بشيء أو لازمه»[(٢)]. وعُذْت به أعوذ عوذًا وعِيَاذًا ومَعاذًا؛ أي: لَجأت إليه وتحصّنت، والمعاذ: المصدر والمكان والزمان[(٣)].

التعريف شرعًا:

اختلفت عبارات العلماء في تعريف الاستعاذة شرعًا على أقوال متقاربة، **نكتفي بذكر تعريفين منها**:

١ ـ قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «هي: الالتجاء إلى الله والالتصاق بجنابه من شر كل ذي شر»[(٤)].

٢ ـ وقال عبد الرحمٰن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ: «هي: اللّجوء إلى الله عَزَّ وَجَلَّ، والاعتصام به من شرّ كلّ ذي شرّ»[(٥)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

لما كانت الاستعاذة في اللغة تطلق على الالتجاء إلى الشيء والتحصن به، أطلقت في الاصطلاح على ما يعتقد فيه ذلك بحيث يتعلق القلب به، وقد يكون في حقيقة أمره ليس كذلك، وأما فيما يتعلق بالتعريف الشرعي فقد

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٨/ ٣٧٣).

(٢) مقاييس اللغة (٤/ ١٨٤)، وانظر: الصحاح (٢/ ١٢٨).

(٣) انظر: المفردات للراغب (٥٩٤ ـ ٥٩٥)، والنهاية في غريب الحديث (٣/ ٦٠٢).

(٤) تفسير ابن كثير (١/ ١٦) [مكتبة دار السلام، دمشق، ط١، ١٤١٣هـ].

(٥) قرة عيون الموحدين (٥٥).

خص ذلك بالله تعالى دون سواه.

الحكم:

الاستعاذة بالله تعالى من العبادات التي لا يجوز صرفها إلا لله سبحانه، فلا يُستعاذ إلا بالله ﷻ وبأسمائه الحسنى وصفاته العليا وكلماته التامات التي لا يجاوزهن بَرٌّ ولا فاجر، ومن استعاذ بغيره فقد أشرك بالله العظيم.

قال ابن تيمية: «الاستعاذة لا تكون إلا بالله في مثل قول النبي ﷺ: «**أعوذ بوجهك**»، «**وأعوذ بكلمات الله التامات**»، «**وأعوذ برضاك من سخطك**» ونحو ذلك، وهذا أمر متقرر عند العلماء»(١).

الحقيقة:

حقيقة الاستعاذة: الهرب من شيء يخافه الإنسان إلى من يعصمه منه. قال ابن القيم: «وحقيقة معناها ـ أي: الاستعاذة ـ: الهروب من شيء تخافه إلى من يعصمك منه، ولهذا يسمى المستعاذ به معاذًا، كما يسمى ملجأ ووَزَرًا»(٢).

وقد اختلف في أصل كلمة الاستعاذة على قولين:

أحدهما: أنّه مأخوذ من الستر، ومنه قولهم للبيت الّذي في أصل الشّجرة: عوّذ؛ لأنّه عاذ بالشّجرة واستتر بأصلها، وكذلك العائذ قد استتر من عدوّه بمن استعاذ به منه.

والثّاني: أنه مأخوذ من المجاورة والالتصاق، ومنه قولهم للحم إذا لصق بالعظم فلم يتخلص منه: عوذ؛ لأنّه استمسك به واعتصم، وفي المثل: أطيب اللّحم عوذه، وهو: ما التصق منه بالعظم، وكذلك العائذ قد استمسك بالمستعاذ به واعتصم به ولزمه(٣). قال ابن القيم بعد ذكره لهذين القولين: «والقولان حقّ، والاستعاذة تنتظمهما جميعًا؛ لأنّ المستعيذ مستتر بمعاذه مستمسك به»(٤).

المنزلة:

الاستعاذة تُعد من أعظم أنواع العبادة، فهي من التوحيد، وهي تجعل قلب العبد معلقًا بربه ومعبوده، لاهجًا في طلب العوذ به من شرور الدنيا والآخرة، وهي استعانة بالله واعتراف له بالقدرة وللعبد بالضعف والعجز عن دفع الشرور الباطنة والظاهرة، التي لا يقدر على دفعها ومنعها إلا الله الذي خلقها.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٧٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، طبعة: ١٤١٦هـ]، وانظر المصدر نفسه: (١/ ٣٣٦).

(٢) بدائع الفوائد (٢/ ٢٠٠) [دار الكتاب العربي، بيروت].

(٣) انظر: بدائع الفوائد (٢/ ٢٠٠ ـ ٢٠١).

(٤) المرجع السابق (٢/ ٢٠٠).

﴿هَمَزَٰتِ ٱلشَّيَٰطِينِ ۝٩٧ وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَن يَحۡضُرُونِ ۝٩٨﴾ [المؤمنون]، وقال تعالى: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ نَزۡغٞ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٠٠﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق].

ومن السُّنَّة: ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ كان يعلِّمهم هذا الدعاء كما يعلمهم السورة من القرآن، يقول: «**قولوا: اللَّهُمَّ إنا نعوذ بك من عذاب جهنم، وأعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا والممات**»[(١)]. وقوله ﷺ: «**أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق**»[(٢)]، وقوله: «**أعوذ برضاك من سخطك**»[(٣)]، وقوله ﷺ حين نزل قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱلۡقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبۡعَثَ عَلَيۡكُمۡ عَذَابٗا مِّن فَوۡقِكُمۡ﴾ [الأنعام: ٦٥] فقال: «**أعوذ بوجهك**»[(٤)].

أقوال أهل العلم:

قال الرازي: «إن الغرض من الاستعاذة الاحتراز من شر الوسوسة، ومعلوم أن الوسوسة كأنها حروف خفية في قلب الإنسان، ولا يطلع عليها أحد، فكأن العبد يقول: يا من هو على هذه الصفة التي يسمع بها كل مسموع، ويعلم كل سر خفي أنت تسمع وسوسة الشيطان وتعلم غرضه فيها، وأنت القادر على دفعها عني، فادفعها عني بفضلك»[(٥)].

وقال ابن القيم: «فإن الاستعاذة به منه ترجع إلى معنى الكلام قبلها، مع تضمنها فائدة شريفة، وهي كمال التوحيد، وأن الذي يستعيذ به العائذ ويهرب منه إنما هو فعل الله ومشيئته وقدره، فهو وحده المنفرد بالحكم. فإذا أراد بعبده سوءًا لم يعذه منه إلا هو، فهو الذي يريد به ما يسوؤه، وهو الذي يريد دفعه عنه. فصار سبحانه مستعاذًا به منه باعتبار الإرادتين: ﴿وَإِن يَمۡسَسۡكَ ٱللَّهُ بِضُرّٖ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَۖ﴾ [الأنعام: ١٧]، فهو الذي يمس بالضر، وهو الذي يكشفه، لا إله إلا هو؛ فالمهرب منه إليه، والفرار منه إليه، والملجأُ منه إليه، كما أَن الاستعاذة منه، فإنه لا رب غيره ولا مدبر للعبد سواه، فهو الذي يحركه ويقلبه، ويصرفه كيف يشاءُ»[(٦)].

(١) أخرجه مسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٩٠)، من حديث ابن عباس، وهذا لفظه، وأخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٧٧)، من حديث أبي هريرة بنحوه.
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧٠٨).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٨٦).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٦٢٨).
(٥) مفاتيح الغيب (١/ ٧١) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ].
(٦) طريق الهجرتين (٢٨٨) [دار السلفية، ط٢، ١٣٩٤هـ].

وقال البُجَيْرَمي المصري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن لطائف الاستعاذة أن قوله: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إقرار من العبد بالعجز والضعف، واعتراف من العبد بقدرة الباري عَزَّوَجَلَّ، وأنه الغني القادر على رفع جميع المضرات والآفات، واعتراف العبد أيضًا بأن الشيطان عدو مبين. ففي الاستعاذة التجاء إلى الله تعالى القادر على دفع وسوسة الشيطان الغوي الفاجر وأنه لا يقدر على دفعه عن العبد إلا الله تعالى»[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم قول: أعوذ بالله وبك:

جاء عن إبراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه كره أن يقول المسلم: أعوذ بالله وبك، وجوّز أن يقول: بالله ثم بك[(٢)]، وذلك لأن (الواو) تفيد أن ما بعدها مساوٍ لما قبلها، بخلاف (ثم)، فإنها إنما تفيد التعقيب.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ في تعليقه على هذا الأثر ـ: «وذلك ـ والله أعلم ـ لأن الواو تقتضي مطلق الجمع، فمنع منها للجمع؛ لئلا توهم الجمع بين الله وبين غيره، كما منع من جمع اسم الله واسم رسوله في ضمير واحد، و(ثم) إنما تقتضي الترتيب فقط، فجاز ذلك لعدم المانع»[(٣)].

ـ المسألة الثانية: تنقسم الاستعاذة باعتبار المستعاذ به، إلى ثلاثة أنواع:

الأول: الاستعاذة بصفة من صفاته.

هذا النوع من الاستعاذة مشروع جاءت به السُّنَّة كالاستعاذة بكلامه سبحانه، وعظمته، ورضاه، ووجهه الكريم، ونحو ذلك، ومما ورد في ذلك قوله ﷺ: «**أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق**»[(٤)]، وقوله: «**أعوذ برضاك من سخطك**»[(٥)]، وقوله ﷺ حين نزل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ [الأنعام: ٦٥]، فقال: «**أعوذ بوجهك**»[(٦)].

وحقيقة هذه الاستعاذة هي الاستعاذة بالله تعالى؛ فإن الاستعاذة بصفة من صفاته استعاذة به تبارك وتعالى، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والاستغاثة برحمته استغاثة به في الحقيقة كما أن الاستعاذة بصفاته استعاذة به في الحقيقة»[(٧)].

---

(١) تحفة الحبيب على شرح الخطيب (٢/ ٦٢) [دار الفكر، ١٤١٥هـ].
(٢) رواه عبد الرزاق في المصنف (١١/ ٢٧)، رقم (١٩٨٠٩).
(٣) تيسير العزيز الحميد (٥٩٥).
(٤) تقدم تخريجه قريبًا.
(٥) تقدم تخريجه قريبًا.
(٦) تقدم تخريجه قريبًا.
(٧) مجموع الفتاوى (١/ ١١١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، بالمدينة النبوية].

الثاني: الاستعاذة بالأموات ونحوهم.

الاستعاذة بالأموات ونحوهم كالجن أو الأحياء غير القادرين على العوذ شرك بالله تعالى، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن]. قال القرطبي رحمه الله: «ولا خفاء أن الاستعاذة بالجن دون الاستعاذة بالله كفر وشرك»[(١)].

وقد بوّب الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في «كتاب التوحيد» بابًا في الاستعاذة بغير الله، وجزم فيه بالحكم بالشرك، فقال: «باب من الشرك الاستعاذة بغير الله»[(٢)].

الثالث: الاستعاذة بالمخلوق فيما يقدر عليه.

وهذا النوع من الاستعاذة قد اختلف فيه العلماء على **قولين**:

القول الأول: عدم جواز الاستعاذة بالمخلوق مطلقًا، قالوا: لأن الاستعاذة عمل قلبي، فلا يكون إلا لله تعالى، وهذا القول هو المشهور عن عدد من الأئمة، كما قال ابن تيمية: «وقد نص الأئمة ـ كأحمد وغيره ـ على أنه لا تجوز الاستعاذة بمخلوق»[(٣)].

وقد نقل الشيخ سليمان بن عبد الله الإجماع على ذلك، فقال: «وقد أجمع العلماء على أنه لا تجوز الاستعاذة بغير الله، ولهذا نهوا عن الرقى التي لا يعرف معناها؛ خشية أن يكون فيها شيء من ذلك»[(٤)].

القول الثاني: جواز ذلك بمن يقدر على العوذ من البشر، بل وربما يمكن العوذ به من الأماكن ونحوها.

واستدلوا بما ورد في عدد من الأحاديث من إطلاق لفظ العوذ والمعاذ على المخلوقين، **ومن ذلك**:

قوله ﷺ ـ في ذكر الفتن ـ: «**من تشرف لها تستشرفه، ومن وجد ملجأ أو معاذًا فليعذ به**»[(٥)].

وعن جابر رضي الله عنه: «أن امرأة من بني مخزوم سرقت، فأتي بها النبي ﷺ فعاذت بأم سلمة...» الحديث[(٦)].

قالوا: فهذه الأحاديث وغيرها تدل على جواز الاستعاذة بالمخلوق إذا كان قادرًا على ذلك، وأما ما لا يقدر عليه إلا الله فلا يجوز أن يطلب من المخلوق.

والقول الراجح في هذه المسألة هو: جواز ذلك، وأما ما نقل عن الأئمة

---

(١) تفسير القرطبي (١٩/ ١٠).

(٢) كتاب التوحيد مع شرحه تيسير العزيز الحميد (٢٠٩) [المكتب الإسلامي، ط٧، ١٤٠٨هـ].

(٣) مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٢٧).

(٤) تيسير العزيز الحميد (٢١٢).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧٠٨١)، ومسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم ٢٨٨٦).

(٦) أخرجه مسلم (كتاب الحدود، رقم ١٦٨٩).

من المنع فيحمل ذلك على **أمرين**:

١ ـ أن ذلك ينصرف إلى ما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهذا ظاهر كلامهم.

٢ ـ أن ذلك المنع فيما تعلق القلب به، وأظهر اضطراره إليه، واعتصامه به، وتفويض أمر نجاته إليه دون سواه، وهذا بلا شك لا يكون إلا لله تعالى.

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تعليقه على كلام شيخ الإسلام في نقله المنع عن الأئمة ـ: «وهذا ليس على إطلاقه، بل مرادهم مما لا يقدر عليه إلا الله؛ لأنه لا يعصمك من الشر الذي لا يقدر عليه إلا الله سوى الله... أما الاستعاذة بمخلوق فيما يقدر عليه فهي جائزة... وهذا مقتضى الأحاديث الواردة... وهذا مقتضى النظر، فإذا اعترضني قطاع طريق، فعذت بإنسان يستطيع أن يخلصني منهم، فلا شيء فيه، لكن تعليق القلب بالمخلوق لا شك أنه من الشرك، فإذا علقت قلبك ورجاءك وخوفك وجميع أمورك بشخص معين، وجعلته ملجأ، فهذا شرك؛ لأن هذا لا يكون إلا لله»[1].

الفروق:

الفرق بين العياذ واللياذ:

يطلق العياذ على دفع الشر والمكروه أو رفعه، وأما اللياذ فيطلق على طلب الخير والمحبوب. قال ابن كثير: «والعياذ يكون لدفع الشر واللياذ لطلب الخير»[2].

ومنه قول المتنبي في مدح أحد الرؤساء:

يا من ألوذ به فيما أؤمله
ومن أعوذ به فيما أحاذره
لا يجبر الناس عظمًا أنت كاسره
ولا يهيضون عظمًا أنت جابره[3]

ولا شك أن مثل هذا المدح لا يصلح إلا لله تعالى.

قال ابن القيم: «ولو قال ذلك في ربه وفاطره لكان أسعد من مخلوق مثله»[4].

الفرق بين الدعاء والاستعاذة:

الدعاء والاستعاذة بينهما عموم وخصوص؛ فكل استعاذة داخلة في الدعاء والطلب، ولا عكس، فالدعاء عام في الاستعاذة وغيرها.

الفرق بين الاستعاذة والاستعانة:

الاستعاذة: الالتجاء والتحيز، فهي نوع من أنواع الدعاء، وأما الاستعانة فهي: الثقة بالله تعالى، والاعتماد عليه، فهي أقرب إلى معنى التوكل.

الاستعاذة سببها الخوف من مكروه،

(١) القول المفيد (١/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦) [دار ابن الجوزي، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ١٦).

(٣) البيتان قالهما المتنبي في مدح جعفر بن كيغلغ، في قصيدة طويلة، انظر: ديوانه (٤١).

(٤) شفاء العليل، لابن القيم (٢/ ١٩١).

وأما الاستعانة فهي مطلوبة من العبد على الدوام، وفي جميع الأحوال.

الفرق بين الاستعاذة والاستغاثة:

أن كلًّا منهما داخل في الدعاء والطلب، قال ابن تيمية: «الاستعاذة والاستجارة والاستغاثة كلها من نوع الدعاء أو الطلب، وهي ألفاظ متقاربة»[(١)].

وأن الاستغاثة تختص بطلب العون في حال الشدة والكربة، بخلاف الاستعاذة.

الآثار:

من آثار الاستعاذة:

١ ـ أنها حصن للعبد يتحصن به من الشيطان الرجيم.

٢ ـ أن فيها إظهارًا للضّعف والانكسار لله، وتلك حقيقة العبوديّة.

٣ ـ أنها طهارة للفم مما كان يتعاطاه من اللغو والرفث، وتطييب له.

٤ ـ الاستعاذة تزيل الغضب وتريح النّفس.

٥ ـ أنها وقاية للعبد من جميع الشرور الظاهرة والباطنة.

٦ ـ أنها سبب لزوال الغضب، وما ينتج عنه من آثار سيئة.

٧ ـ أن بها تحصل الإعانة على الطاعات وذلك بعد طرد الشيطان.

(١) مجموع الفتاوى (١٥ ـ ٢٢٧).

مذهب المخالفين:

جوَّز بعض مشركي هذه الأمة من عبّاد القبور الاستعاذة بالأموات وأصحاب القبور، وقالوا: إذا جاز سؤال الحي فالميت كذلك، بل هو طاعة؛ لأن الله ـ في زعمهم ـ أمر به في قوله: ﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥]. ويقولون: إذا قلتم: إن الطلب عبادة يقتضي ألا فرق بين الحياة والممات[(٢)]. ولا شك أن الاستعاذة من أنواع الدعاء، فلا تصرف إلا لله تعالى. ولهذا جاء في النصوص الاستعاذة بالله والاستعاذة بوجهه، فهي خاصة بالله فلا يسوى فيها بين الخالق والمخلوق.

ومن دعا الأموات وأصحاب القبور وقع في الشرك الأكبر[(٣)]، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٞ مِّنَ ٱلۡإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٖ مِّنَ ٱلۡجِنِّ فَزَادُوهُمۡ رَهَقٗا ۝٦﴾ [الجن]، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا ۝١٨﴾ [الجن]، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «نعلم بالضرورة أنه ـ أي: النبي ﷺ ـ لم يشرع لأمته أن تدعو أحدًا من الأموات لا الأنبياء ولا الصالحين ولا غيرهم لا

(٢) انظر: تأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس (٨١ ـ ٨٢) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ]، وصيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (٢٤) [المطبعة السلفية، ط٣].

(٣) انظر: كتاب التوحيد وقرة عيون الموحدين، لعبد الرحمٰن بن حسن (٨١) [مكتبة المؤيد، ط١، ١٤١١هـ].

بلفظ الاستغاثة ولا بغيرها ولا بلفظ الاستعاذة ولا بغيرها، كما أنه لم يشرع لأمته السجود لميت ولا لغير ميت ونحو ذلك، بل نعلم أنه نهى عن كل هذه الأمور وأن ذلك من الشرك الذي حرمه الله تعالى ورسوله»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «بدائع الفوائد»، لابن القيم.

٢ ـ «تفسير ابن عطية».

٣ ـ «تفسير ابن كثير».

٤ ـ «تفسير الطبري».

٥ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٦ ـ «الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي.

٧ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٨ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «المغني»، لابن قدامة.

الاستعانة

التعريف لغةً:

الاستعانة لغةً: مصدر استعان يستعين، وأصلها من العون، بمعنى: المعاونة والمظاهرة على الشيء، يقال: فلان عوني؛ أي: معيني، وقد أعنته، والاستعانة: طلب العون، والتعاون: التظاهر[(٢)]، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

قال ابن منظور: «تقول: أعنته إعانة، واستعنته واستعنت به فأعانني، وإنما أعل استعان وإن لم يكن تحته ثلاثي معتل، أعني: أنه لا يقال: عان يعون كقام يقوم؛ لأنه وإن لم ينطق بثلاثيه؛ فإنه في حكم المنطوق به»[(٣)].

التعريف شرعًا:

الاستعانة: هي المتضمنة كمال الذُّل من العبد لربه مع الثقة به والاعتماد عليه في جلب النفع ودفع الضر.

قال السعدي: «والاستعانة: هي طلب الاعتماد على الله تعالى في جلب المنافع، ودفع المضار مع الثقة به في تحصيل ذلك»[(٤)].

وقال ابن تيمية: «الاستعانة: طلب العون من الله، ويطلب من المخلوق ما يقدر عليه من الأمور»[(٥)].

---

(١) تلخيص كتاب الاستغاثة (الرد على البكري) (٢/٧٣١) [مكتبة الغرباء، ط١، ١٤١٧هـ].

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن (٥٩٨)، والصحاح للجوهري (٦/٢١٨٦)، ولسان العرب (١٣/٢٩٨ ـ ٣٠٩).

(٣) لسان العرب (١٣/٢٩٨).

(٤) تفسير السعدي (٣٩) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٣هـ].

(٥) مجموع الفتاوى (١/١٠٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

وقال الآلوسي: «الاستعانة: هي طلب ما يتمكن به العبد من الفعل، ويوجب السير عليه»[(١)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

لما كانت الاستعانة في اللغة مأخوذة من العون، بمعنى المعاونة على الشيء، أطلق في الاصطلاح على ذلك المعنى، وحدّد في الاستعانة الشرعية بأن تكون بالله تعالى، وذلك بكمال الاعتماد عليه والثقة به.

الحقيقة:

حقيقة الاستعانة بالله تعالى تجتمع في أصلين عظيمين هما: الثقة بالله، والاعتماد عليه.

قال ابن القيم: «الاستعانة تجمع أصلين: الثقة بالله، والاعتماد عليه؛ فإن العبد قد يثق بالواحد من الناس، ولا يعتمد عليه في أموره مع ثقته به لاستغنائه عنه، وقد يعتمد عليه مع عدم ثقته به لحاجته إليه، ولعدم من يقوم مقامه، فيحتاج إلى اعتماده عليه مع أنه غير واثق به»[(٢)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة]، وقال تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ ۝١٢٨﴾ [الأعراف]، وقال تعالى: ﴿قَٰلَ رَبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ وَرَبُّنَا ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ۝١١٢﴾ [الأنبياء].

ومن السُّنَّة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**المؤمن القوي، خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، احرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز، وإن أصابك شيء، فلا تقل لو أني فعلت كان كذا وكذا، ولكن قل: قدَّر الله وما شاء فعل، فإن لو تفتح عمل الشيطان**»[(٣)].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أنه قال: كنت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يومًا، فقال: «**يا غلام إني أعلمك كلمات، احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف**»[(٤)].

---

(١) تفسير الآلوسي (١/٨٧) [دار إحياء التراث، بيروت].

(٢) مدارج السالكين (١/٨٦) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٦٤).

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب صفة القيامة والرقائق والورع، رقم ٢٥١٦) وقال: حسن صحيح، وأحمد =

أقوال أهل العلم:

كتب الحسن إلى عمر بن عبد العزيز رحمهما الله: «لا تستعن بغير الله، فيكلك الله إليه»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «التوكل نصف الدين. والنصف الثاني: الإنابة، فإن الدين استعانة وعبادة، فالتوكل هو الاستعانة، والإنابة هي العبادة»[(٢)].

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «العبد محتاج إلى الاستعانة بالله في فعل المأمورات وترك المحظورات، والصبر على المقدورات كلها في الدنيا وعند الموت وبعده من أهوال البرزخ ويوم القيامة، ولا يقدر على الإعانة على ذلك إلا الله عَزَّ وَجَلَّ. فمن حقق الاستعانة عليه في ذلك كله أعانه الله، ومن ترك الاستعانة بالله واستعان بغيره وكله الله إلى من استعان به، فصار مخذولًا وهو كذلك في أمور الدنيا لأنه عاجز عن الاستقلال بجلب مصالحه ودفع مضاره، ولا معين له على مصالح دينه ودنياه جميعًا إلا الله عَزَّ وَجَلَّ، فمن أعانه الله فهو المعان ومن خذله الله فهو المخذول. وهذا هو تحقيق معنى قول العبد: لا حول ولا قوة إلا بالله. والمعنى: أن العبد لا يتحول حاله من حال إلى حال ولا قوة له على ذلك إلا بالله عَزَّ وَجَلَّ»[(٣)].

الأقسام:

أقسام الاستعانة باعتبار حكمها:

تنقسم الاستعانة من حيث حكمها إلى أنواع ثلاثة:

أحدها: الاستعانة المشروعة:

وهذا النوع من الاستعانة على قسمين:

١ ـ الاستعانة بالله تعالى:

وهذا القسم هو أعظم الأقسام المشروعة، وهو الذي أمر الله به، وجعله قرين العبادة التي هي غاية الخلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة].

والعبد محتاج إلى الاستعانة بربه وخالقه أعظم من حاجته إلى ضروريات حياته، وذلك لعجزه عن الاستقلال بذلك عن ربه تبارك وتعالى.

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما الاستعانة بالله عَزَّ وَجَلَّ دون غيره من الخلق؛ فلأن العبد عاجز عن الاستقلال بجلب مصالحه ودفع مضاره، ولا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عَزَّ وَجَلَّ، فمن أعانه الله فهو المعان، ومن خذله فهو المخذول... فالعبد محتاج إلى

= (٤/٤٨٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٤٩٧).

(١) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/٤٨٢) [مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤٢٢هـ].

(٢) مدارج السالكين (٢/١١٣ ـ ١١٤) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/٤٨١ ـ ٤٨٢).

الاستعانة بالله في فعل المأمورات وترك المحظورات، والصبر على المقدورات كلها في الدنيا وعند الموت وبعده من أهوال البرزخ ويوم القيامة، ولا يقدر على الإعانة على ذلك إلا الله ﷻ. فمن حقق الاستعانة عليه في ذلك كله أعانه... ومن ترك الاستعانة بالله واستعان بغيره وكله الله إلى من استعان به، فصار مخذولًا»[(١)].

والاستعانة بالله تعالى تكون على وجهين:

أحدهما: أن يسأل الله تعالى من ألطافه ما يقوي دواعيه ويسهل الفعل عليه، ومتى لطف به بأن يعلمه أن له في فعله الثواب العظيم زاد ذلك في نشاطه ورغبته.

والآخر: أن يطلب باستعانته بقاء كونه قادرًا على طاعته المستقبلة، بأن تجدد له القدرة حالًا بعد حال.

٢ ـ الاستعانة بالأعمال الصالحة:

ورد في جملة من النصوص الأمر بالاستعانة ببعض الأعمال الصالحة؛ كالصبر والصلاة، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٣﴾﴾ [البقرة].

قال السعدي رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية الكريمة ـ: «أمرهم الله أن يستعينوا في أمورهم كلها بالصبر بجميع أنواعه، وهو الصبر على طاعة الله حتى يؤديها، والصبر عن معصية الله حتى يتركها، والصبر على أقدار الله المؤلمة فلا يتسخطها، فبالصبر وحبس النفس على ما أمر الله بالصبر عليه معونة عظيمة على كل أمر من الأمور، ومن يتصبر يصبره الله، وكذلك الصلاة التي هي ميزان الإيمان، وتنهى عن الفحشاء والمنكر، يستعان بها على كل أمر من الأمور»[(٢)].

الثاني: الاستعانة الممنوعة:

وهي الاستعانة بغير الله تعالى ممن لا يقدر على الإعانة، إما لكون ذلك من خصائص الله تعالى، وإما لعجز ذلك المستعان به عن تحقيق العون والمظاهرة؛ لكونه ميتًا أو غائبًا؛ كمن يطلب العون من الأموات ونحوهم، أو الأحياء فيما هو مختص بالله تعالى؛ كغفران الذنوب وإنزال المطر، ونحو ذلك مما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهذا كله داخل في الشرك الأكبر المخرج من الملة.

قال ابن القيم رحمه الله في بيان مفاسد التعلق بالقبور: «ومنها: اعتقاد المشركين

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٣٧٧) [المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٣هـ].

(٢) تفسير السعدي (٥١).

أن بها يكشف البلاء، وينصر على الأعداء، ويستنزل غيث السماء، وتفرج الكروب، وتقضى الحوائج، وينصر المظلوم، ويجار الخائف، إلى غير ذلك»[(١)].

الثالث: الاستعانة الجائزة:

وهي الاستعانة بالمخلوق الحي القادر فيما له قدرة عليه؛ كالاستعانة به في تعليم الصناعة، أو حمل المتاع معه، أو الاستعانة به على العدو، أو السبع، ونحو ذلك، إذا كان قادرًا على عونه ونصرته، وهذا جائز شرعًا في حق المستعين، ومحمود شرعًا في حق المعين، ومن ذلك قوله ﷺ: «**تعين صانعًا أو تصنع لأخرق**»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الاستعانة بغير المسلمين:

دلَّت الأدلة من السُّنَّة المطهرة على جواز الاستعانة بغير المسلمين، من ذلك: ما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها؛ أنها قالت: «... واستأجر رسول الله ﷺ، وأبو بكر رجلًا من بني الديل هاديًا خريتًا، وهو على دين كفار قريش»[(٣)]. وجاء عن أمية بن صفوان بن أمية عن أبيه صفوان ـ وكان حينها على دين قومه: أن رسول الله ﷺ استعار منه يوم حنين أدراعًا فقال: أغصبًا يا محمد؟ فقال: «**بل عارية مضمونة**»[(٤)].

وقد نصَّ العلماء على جواز الاستعانة بغير المسلمين عند الحاجة إلى ذلك ما لم يكن فيه ضرر عليهم في دينهم أو دنياهم[(٥)]. قال النووي: «تجوز الاستعانة بأهل الذمة وبالمشركين في الغزو، ويشترط أن يعرف الإمام حسن رأيهم في المسلمين، ويأمن خيانتهم»[(٦)]. وقال ابن القيم: «إن الاستعانة بالمشرك المأمون في الجهاد جائزة عند الحاجة»[(٧)]. وقال ابن

(١) إغاثة اللهفان (١/١٩٧) [دار المعرفة، بيروت].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب العتق، رقم ٢٥١٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨٤).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الإجارة، رقم ٢٢٦٤).

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب البيوع، رقم ٣٥٦٢)، وأحمد (٢٤/١٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والطبراني في الأوسط (٢/١٧٦) [دار الحرمين]، وضعفه ابن حزم في المحلى (٨/١٤٠) [دار الفكر]، وقال ابن عبد الهادي: «رواته ثقات، وقد أُعِلَّ». المحرر (١/٥٠٤) [دار المعرفة، ط٣].
لكن له شواهد يقوَى بها، كما ذكر البيهقي في الكبرى (كتاب العارية، رقم ١١٤٨١)، والألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٦٣١).

(٥) انظر: نصب الراية للزيلعي (٣/٤٢٤) [مؤسسة الريان، ط١، ١٤١٨هـ]، وفتح الباري (٧/٢٣٨) [دار المعرفة، ط١٣٧٩هـ]، وشرح النووي على مسلم (١٢/١٩٩) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ]، ومسند أحمد (٤/٩٢)، وطبقات ابن سعد (٢/١٤) [دار صادر، ط١، ١٩٦٨م]، والأموال لابن زنجويه (٤٦٩ ـ ٤٧١) [مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ].

(٦) روضة الطالبين وعمدة المفتين (١٠/٢٣٩) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤١٢هـ].

(٧) زاد المعاد في هدي خير العباد (٣/٢٦٨) [مؤسسة =

عثيمين: «وأما الاستعانة بهم ـ أي: الكفار ـ فهذا يرجع إلى المصلحة، وإن كان في ذلك مصلحة؛ فلا بأس، بشرط أن نخاف من شرهم وغائلتهم، وألا يخدعونا، وإن لم يكن في ذلك مصلحة؛ فلا يجوز الاستعانة بهم؛ لأنهم لا خير فيهم»(١).

ـ **المسألة الثانية: الاستعانة بالجن:**

الاستعانة بالجن سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين وسيلة من وسائل الشرك، فلا يجوز طلب الإعانة من مسلمي الجن؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم لم يطلبوا ذلك منهم، وهم أولى أن تخدمهم الجن، وأن تعينهم. وأصل الاستعانة بالجن من أسباب إغراء الإنسي بالتوسل إلى الجني، وبرفعة مقامه، وبالاستمتاع به، وقد قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ﴾ [الأنعام: ١٢٨]، فيحصل الاستمتاع من الجني بالإنسي: بأن الإنسي يتقرب إليه، ويخضع له، ويذل، ويكون في حاجته، ويحصل الاستمتاع من الإنسي بالجني بأن يخدمه الجني، وقد يكون مع ذلك الاستمتاع ذبح من الإنسي للجني، وتقرب بأنواع العبادات، أو بالكفر بالله عز وجل والعياذ بالله، بإهانة المصحف، أو بامتهانه أو نحو ذلك؛ ولهذا فإن تلك الاستعانة بجميع أنواعها لا تجوز، فمنها ما هو شرك ـ كالاستعانة بشياطين الجن ـ يعني: الكفار ـ ومنها ما هو وسيلة إلى الشرك، كالاستعانة بمسلمي الجن(٢).

الفروق:

الفرق بين الاستعانة والعبادة:

١ ـ العبادة هي الغاية التي خلق الخلق لأجلها، والاستعانة وسيلة إليها.

٢ ـ العبادة المطلقة تتضمن الاستعانة من غير عكس، فكل عابد لله عبودية تامة، فهو مستعين به.

٣ ـ الاستعانة طلب منه سبحانه وتعالى، والعبادة طلب له.

٤ ـ العبادة لا تكون إلا من مخلص، والاستعانة تكون من مخلص ومن غير مخلص.

٥ ـ العبادة حق الله الذي أوجبه على العبد، والاستعانة طلب العون على العبادة(٣).

الفرق بين الاستعانة والاستعاذة:

١ ـ الاستعاذة الالتجاء والتحيز، فهي نوع من أنواع الدعاء، وأما الاستعانة

= الرسالة، ط٢٧، ١٤١٥هـ]. وانظر: الكافية الشافية (٣٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٧هـ].

(١) الباب المفتوح (٣/ ٢٠)، (لقاء ٤٦، سؤال ١١٤٠).

(٢) انظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٦١٥) [دار التوحيد، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٣) انظر: المرجع السابق (١/ ٨٧ ـ ٨٨).

فهي الثقة بالله تعالى، والاعتماد عليه، فهي أقرب إلى معنى التوكل.

٢ ـ الاستعاذة سببها الخوف من مكروه، وأما الاستعانة فهي مطلوبة من العبد على الدوام، وفي جميع الأحوال.

الآثار:

١ ـ الاستعانة بالله وسيلة إلى عبادته وتوحيده.

٢ ـ الاستعانة بالله حفظ للعبد من الشرور والأخطار.

٣ ـ الاستعانة بالله تعالى سبب للغلبة على الأعداء.

٤ ـ الاستعانة بالله تعالى خير سبيل إلى القوة ونفي العجز.

٥ ـ الاستعانة بالله تعالى بها يرتبط العبد بربه.

مذهب المخالفين:

ممن خالف في الاستعانة:

١ ـ ذهبت القدرية إلى أن العبد مستغنٍ عن ربه غير محتاج إليه؛ لأن الله ـ حسب زعمهم ـ لا يُقْدر معبوده على شيء من أفعاله لا الخير ولا الشر، وأنه قد فعل بالعبد جميع مقدوره من الألطاف، وأنه لم يبق في مقدوره إعانة له على الفعل، فإنه قد أعانه بخلق الآلات وسلامتها، وتعريف الطريق، وإرسال الرسل، وتمكينه من الفعل، فلم يبق بعد هذا إعانة مقدورة يسأله إياها، بل قد ساوى بين أوليائه وأعدائه في الإعانة، فأعان هؤلاء كما أعان هؤلاء، ولكن أولياءه اختاروا لنفوسهم الإيمان، وأعداءه اختاروا لنفوسهم الكفر، من غير أن يكون الله سبحانه وفَّق هؤلاء بتوفيق زائد أوجب لهم الإيمان، وخذل هؤلاء بأمر آخر أوجب لهم الكفر، فهؤلاء لهم نصيب منقوص من العبادة، لا استعانة معه، فهم موكولون إلى أنفسهم، مسدود عليهم طريق الاستعانة والتوحيد، قال ابن عباس رضي الله عنهما: «الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن آمن بالله وكذب بقدره نقض تكذيبه توحيده»[(١)].

٢ ـ الذين يستعينون بالأموات وبقبور الأولياء ويتبركون بأحجارها وينذرون لهم ويتخذونهم وسيلة عند الله. ويقولون: أمرَنا الله بالاستعانة بالأعراض قال جل جلاله: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ﴾ [البقرة: ٤٥]، ولم يقل: استعينوا بالله[(٢)]؛ بل إن كبراءَهم يكفرون من قال: لا ينبغي الاستعانة بغير الله، لمخالفته نص الكتاب في قوله عز وجل: ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ﴾[(٣)].

(١) أخرجه عبد الله بن أحمد في السُّنَّة (٢/ ٤٢٢) [دار ابن القيم، ط١]، والفريابي في القدر (١٦٠) [أضواء السلف، ط١]، والعقيلي في الضعفاء (٤/ ١٤٥) [دار المكتبة العلمية، ط١].

(٢) انظر: صلح الإخوان لابن جرجيس (١٣٨) [ط. نخبة الأخبار، ١٣٠٦هـ].

(٣) انظر: شواهد الحق في الاستغاثة بسيد الخلق =

۞ والرد عليهم:

أن هذه الآية الكريمة لا علاقة لها بجواز طلب الاستعانة بالأموات عند الكربات؛ بل هذه الآية من أقوى الأدلة، وأعظم البراهين، على وجوب الالتجاء إلى الله ﷻ وطلب الاستعانة به عند الملمات، والتوسل إليه تعالى بالأعمال الصالحات، والصبر والصلاة من أعظم الأعمال الصالحات التي يتوسل بها إلى الله عند الكربات.

وأما الاستعانة بالصلاة لما فيها من أنواع العبادة مما يقرب إلى الله تعالى قربًا يقتضي الفوز بالمطلوب والعروج إلى المحبوب(١).

۞ المصادر والمراجع:

١ ـ «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان»، لابن القيم.

٢ ـ «تفسير ابن كثير».

٣ ـ «تفسير السعدي».

٤ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٥ ـ «جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية» (ج٣)، لشمس الدين الأفغاني.

٦ ـ «روح المعاني»، لمحمود الآلوسي.

٧ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٨ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

٩ ـ «نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم»، لعدد من المؤلفين، بإشراف الشيخ صالح بن حميد.

الاستغاثة

۞ التعريف لغةً:

الاستغاثة لغة: مصدر استغاث يستغيث، وأصله الغوث بمعنى: الإغاثة والنصرة عند الشدة، واستغثته: طلبت الغوث منه. ويقال: الغيث، وهو المطر(٢).

والاستغاثة نوع من أنواع الطلب والدعاء؛ لأن الفعل الثلاثي إذا تقدمه السين والتاء دلَّ على الطلب، يقال: غَوثَ الرجل، واستغاث: إذا صاح واغَوْثاه! أي: طلب الغوث والنصرة، ويقول الواقع في البلية: أغثني؛ أي: فرج عني(٣).

۞ التعريف شرعًا:

تنوعت عبارات العلماء في تعريف الاستغاثة، ومن ذلك يلي:

١ ـ قال ابن تيمية: «الاستغاثة: طلب

= للنبهاني (٤٤٧، ٤٥١) [دار الفكر، بيروت].

(١) انظر: جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية (٣/١٢٦١ ـ ١٢٦٢) [دار الصميعي، ط١، ١٤١٦هـ].

(٢) انظر: مفردات ألفاظ القرآن للراغب (٦١٧).

(٣) انظر: لسان العرب (٢/١٧٤)، والقاموس المحيط (٢٢٢)، ومقدمة الاستغاثة في الرد على البكري (١/٥٧).

الغوث، وهو لإزالة الشدة»[(١)].

٢ ـ وقال الفوزان: «والاستغاثة: طلب الغوث، ولا تكون إلا في وقت الشدة»[(٢)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

يتفق المعنى الشرعي مع المعنى اللغوي في تعريف الاستغاثة، وأنها بمعنى: طلب الغوث والنصرة حال الشدة.

الحكم:

سيأتي حكم الاستغاثة حسب أقسامها في فقرة الأقسام.

الحقيقة:

حقيقة الاستغاثة تتضح في أنها دعاء بطلب رفع المكروه أو دفعه من مكروب حال الشدة.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾﴾ [الأنفال]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا أَتَعِدَانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِن قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَغِيثَانِ اللَّهَ وَيْلَكَ آمِنْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾ [الأحقاف: ١٧]، وقال تعالى:

(١) الاستغاثة في الرد على البكري (١/ ٣٦٧).

(٢) إعانة المستفيد (١/ ٢٦٧) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ].

﴿أَمَّن يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ أَإِلَٰهٌ مَّعَ اللَّهِ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [النمل].

ومن السُّنَّة المطهرة: حديث أبي أُمامة الباهلي رضي الله عنه في تحذير النبي ﷺ من فتنة الدجال، وفيه: «وإن من فتنته أن معه جنة ونارًا، فناره جنة، وجنته نار، فمن ابتلي بناره، فليستغث بالله، وليقرأ فواتح الكهف فتكون عليه بردًا وسلامًا»[(٣)] الحديث.

وعن جابر رضي الله عنه قال: أتت النبي ﷺ بواك، فقال: «**اللَّهُمَّ اسقنا غيثًا مغيثًا، مريئًا مريعًا، نافعًا غير ضار، عاجلًا غير آجل**»[(٤)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيميّة رحمه الله: «ومن الشرك أن يدعو العبد غير الله؛ كمن يستغيث في المخاوف والأمراض والفاقات بالأموات والغائبين. فيقول: يا سيدي الشيخ فلان؛ لشيخ ميت أو غائب، فيستغيث به ويستوصيه ويطلب منه ما يطلب من الله من

(٣) أخرجه ابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٤٠٧٧)، وقال ابن كثير في تفسيره (٢/ ٤٦١) [دار طيبة، ط٢]: «غريب جدًّا من هذا الوجه»، وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٧٨٧٥) [المكتب الإسلامي].

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١١٦٩)، وابن خزيمة (كتاب الصلاة، رقم ١٤١٦)، والحاكم (كتاب الاستسقاء، رقم ١٢٢٢)، وصححه، وصححه النووي في الخلاصة (٢/ ٨٧٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والألباني في صحيح أبي داود (٤/ ٣٣٣) [مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ].

النصر والعافية؛ فإن هذا من الشرك الذي حرَّمه الله ورسوله باتفاق المسلمين»[(١)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أنواعه ـ أي: الشرك ـ: طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم؛ فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، فضلًا عمن استغاث به وسأله قضاء حاجته، أو أن يشفع له إلى الله»[(٢)].

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فعلى كل مسلم أن يفهم أن العبد إذا دهمته الكروب، وجاءته البلايا والمحن والزلازل، أن التجاءه في ذلك الوقت يجب انصرافه إلى ما صرف إليه النبي ﷺ التجاءه في ذلك الوقت، وهو الاستغاثة بخالق السماوات والأرض جَلَّ وَعَلَا، والله قد بيَّن لنا معاشر المسلمين أن الإنسان إذا اضطر بأن دهمته الكروب، وأحدقت به النوائب والحوادث، أن الالتجاء في ذلك الوقت من خصائص خالق السماوات والأرض جَلَّ وَعَلَا، فلا يجوز صرفه لغيره كائنًا من كان، وأوضح الله لنا هذا إيضاحًا شافيًا في آيات كثيرة من كتابه»[(٣)].

۞ الأقسام:

للاستغاثة أنواع كثيرة، إلا أنها من حيث الحكم تجتمع في أنواع ثلاثة:

الأول: الاستغاثة المشروعة:

وهذه الاستغاثة هي التي جاءت النصوص بشرعيتها وجوازها، إما أمرًا واجبًا، وإما ندبًا، وإمّا أخبارًا على وجه الإقرار، **وهذا النوع ينقسم إلى ثلاثة أقسام:**

١ ـ الاستغاثة بالله تعالى، وهذا القسم هو أعظم أقسام الاستغاثة، وهو الذي أمر الله به، ومدح المؤمنين على فعله، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾﴾ [الأنفال].

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في تفسير الآية، وبيان امتنان الله عليهم بالتوفيق للاستغاثة به سبحانه ـ: «اذكروا نعمة الله عليكم، لما قارب التقاؤكم بعدوِّكم، استغثتم بربكم، وطلبتم منه أن يعينكم وينصركم ﴿فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ﴾ وأغاثكم بعدة أمور؛ منها: أن الله أمدكم: ﴿بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾﴾؛ أي: يردف بعضهم بعضًا... ومن نصره واستجابته لدعائكم:

(١) مجموع الفتاوى (١١/٦٦٣ ـ ٦٦٤) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

(٢) مدارج السالكين (١/٣٧٥) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٣) العذب النمير (٤/٥٣١ ـ ٥٣٢) [دار عالم الفوائد، ط٢، ١٤٢٦هـ].

أن أنزل عليكم نعاسًا ﴿يُغَشِّيكُمُ﴾؛ أي: فيذهب ما في قلوبكم من الخوف والوجل، ويكون ﴿أَمَنَةً﴾ لكم وعلامة على النصر والطمأنينة. ومن ذلك: أنه أنزل عليكم من السماء مطرًا ليطهركم به من الحدث والخبث، وليطهركم به من وساوس الشيطان ورجزه»[(١)].

فالله سبحانه وتعالى هو غياث المستغيثين، ومجيب دعوة المضطرين، وفارج كربات المكروبين، فلا مغيث على الإطلاق إلا هو سبحانه وتعالى، وكل إغاثة من عباده فهي من عنده، وهو الموفق لها والمحمود عليها.

٢ ـ الاستغاثة بصفات الله تعالى؛ كالرحمة ونحوها، وهي داخلة في الاستغاثة به سبحانه وتعالى، وقد دلَّ على مشروعية الاستغاثة بالصفة قوله صلى الله عليه وسلم: «**يا حي يا قيوم برحمتك أستغيث**»[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «والاستغاثة برحمته استغاثة به في الحقيقة، كما أن الاستعاذة بصفاته استعاذة به في الحقيقة، وكما أن القسم بصفاته قسم به في الحقيقة»[(٣)].

(١) تفسير السعدي (٣١٦) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٢هـ].

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (كتاب عمل اليوم واللَّيلة، رقم ١٠٣٣٠)، والحاكم في المستدرك (كتاب الدعاء، رقم ٢٠٠٠) وصححه، وحسَّنه الألباني في السلسلة الصَّحيحة (رقم ٢٢٧).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ١١١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

الثاني: الاستغاثة الممنوعة:

وهذا النوع من الاستغاثة هو ما جاء الشرع بالمنع منه وتحريمه، وهو أقسام متعددة؛ **أهمها ما يلي:**

١ ـ الاستغاثة بالصالحين من الأموات، سواء كانوا أنبياء، أو ممن يعتقد فيهم الولاية، وأن لهم بعض التصرف في الكون، من النفع والضر، ونحو ذلك؛ فيستغاث بهم في طلب غفران الذنوب، وشفاء المرضى، والنصر على الأعداء، ونحو ذلك مما لا يقدرون عليه في حياتهم فكيف بعد مماتهم؟! فهذا من الشرك الأكبر المخرج من ملة الإسلام والعياذ بالله تعالى، وهو شرك أهل الجاهلية الذين أنكر الله سماعهم لهم، فكيف تُرجى إغاثتهم، قال الله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴿٧٢﴾ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ﴿٧٣﴾﴾ [الشعراء].

قال ابن القيم رحمه الله: «ومن أنواعه ـ أي: الشرك ـ: طلب الحوائج من الموتى، والاستغاثة بهم، والتوجه إليهم، وهذا أصل شرك العالم؛ فإن الميت قد انقطع عمله، وهو لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعًا، فضلًا عمّن استغاث به وسأله قضاء حاجته، أو أن يشفع له إلى الله»[(٤)].

(٤) مدارج السالكين (١/ ٣٧٥) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ].

٢ ـ الاستغاثة بالأحياء سواء كانوا حاضرين أو غائبين فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى، فهذا أيضًا داخل في الشرك الأكبر؛ لكونه من خصائص الله تعالى، فإذا قصد به غيره صار ذلك شركًا به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

قال الشيخ عبد الرحمٰن بن حسن رَحِمَهُ اللهُ: «كل ما قصد به غير الله مما لا يقدر عليه إلا الله؛ كدعوة الأموات والغائبين، فهو من الشرك الذي لا يغفره الله، والأدلة على ذلك من القرآن والسُّنَّة أكثر من أن تحصر»[(١)].

الثالث: الاستغاثة الجائزة:

وهذا النوع من الاستغاثة يشترط في جوازه ثلاثة شروط:

١ ـ أن يكون ذلك فيما يقدر عليه المخلوق، لا فيما هو من خصائص الله تعالى.

٢ ـ أن يكون المستغاث به حيًّا؛ إذ لا يجوز أن يستغاث بالأموات، ولو كانوا من الأنبياء والصالحين.

٣ ـ أن يكون المستغاث به حاضرًا قادرًا على الإغاثة، فلا يستغاث بالغائب والعاجز ونحوهما.

وقد كان الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ يستغيثون بالنبي ﷺ في حياته فيما يقدر عليه فيغيثهم، وأما ما لا يقدر عليه فكانوا يطلبون منه الدعاء فيدعو لهم، ومن ذلك أيضًا استغاثة أهل الموقف به ﷺ يوم القيامة.

قال ابن تيمية: «وما زال الناس يستغيثون به في حياته كما يستغيثون به يوم القيامة... والاستغاثة به في حياته فيما يقدر عليه لم ينازع فيه أحد»[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ شبهة المخالفين في إجازة الاستغاثة بالأموات والغائبين:

مما احتج به المخالفون القائلون بجواز الاستغاثة بالأموات والغائبين في الكربات: حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الذي روي مرفوعًا: «**إذا انفلتت دابة أحدكم بأرض فلاة فليناد: يا عباد الله احبسوا فإن لله حاضرًا سيحبسه**»[(٣)]. وبحديث: «**إذا ضل أحدكم شيئًا ـ أو أراد أحدكم عونًا ـ وهو بأرض ليس بها أنيس فليقل: يا عباد الله أعينوني، يا عباد الله أعينوني، يا عباد الله أعينوني، فإن لله**

(١) قرة عيون الموحدين (٩١) [الرئاسة العامة للإفتاء، الرياض، ط٣، ١٤٠٤هـ].

(٢) الاستغاثة في الرد على البكري (١/٤٠٥)، وانظر: مجموع الفتاوى (١/١٠١ ـ ١٠٥).

(٣) أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (٩/١٧٧) [دار المأمون، ط١]، والطبراني في الكبير (١٠/٢٦٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وابن السُّني في عمل اليوم والليلة (٤٥٥) [دار القبلة]، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٣٢): (فيه معروف بن حسان، وهو ضعيف)، وفيه انقطاع أيضًا، وقد ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم ٦٥٥).

عبادًا لا نراهم»[(١)].

فالجواب:

١ ـ الحديثان ضعيفان؛ الأول: في سنده معروف بن حسان وهو منكر الحديث، والحديث الثاني: في سنده عبد الرحمٰن بن شريك وهو واهي الحديث، وفي سنده انقطاع بين زيد بن علي وعتبة بن غزوان[(٢)].

٢ ـ وعلى تقدير صحة الحديثين فليس فيهما حجة لهؤلاء المبطلين على جواز دعاء الأموات والغائبين؛ لأنه قال فيه: **«فإن لله حاضرًا سيحبسه»**، وفي الحديث الثاني: **«فإن لله عبادًا لا نراهم»**. والمعنى: أن لله عبادًا لا نعلمهم ـ وما يعلم جنود ربك إلا هو ـ قد وكّلهم سبحانه بهذا الأمر. وهذا يدل على أن هؤلاء الذين أمر بمناداتهم حاضرون أحياء، جعل الله لهم قدرة على ذلك، فمناديهم ينادي من يسمع ويقدر على ذلك، لقوله: **«فإن لله حاضرًا سيحبسه»**. وهذا كما ينادي الإنسان أصحابه الذين معه في السفر أن يردوا عليه دابته إذا انفلتت. وكل عاقل يتيقن أن النبي ﷺ لا يأمر بمناداة من لا يسمع ولا يعين من ناداه. ومن استدل بذلك على جواز الاستغاثة بالأموات والغائبين فهو ضال مبتدع[(٣)].

الفروق:

الفرق بين الاستغاثة والدعاء:

أن الاستغاثة لا تكون إلا من المكروب حال الشدة، وأما الدعاء فإنه أعم من ذلك؛ إذ إنه يكون من المكروب وغيره، فبينهما عموم وخصوص مطلق يجتمعان في دعاء المكروب، وينفرد الدعاء عنها في غير ذلك، فكل استغاثة دعاء، وليس كل دعاء استغاثة.

الفرق بين الإغاثة والاستغاثة:

أن المراد بالاستغاثة: هو طلب الغوث والإعانة من قبل المضطر أو المكروب، أما الإغاثة: فهي تقديم ذلك العون لمن هو في حاجة إليه.

الفرق بين الاستغاثة والاستعاذة:

١ ـ أن كلًّا منهما داخل في الدعاء والطلب، قال ابن تيمية: «الاستعاذة، والاستجارة، والاستغاثة كلها من نوع

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (١٧/ ١١٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، من حديث عتبة بن غزوان، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/ ١٣٢): (رجاله وثقوا على ضعف في بعضهم، إلا أن زيد بن علي لم يدرك عتبة)، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم ٦٥٦).

(٢) انظر: مجمع الزوائد (١٠/ ١٣٢)، وشرح الأذكار لابن علان (٥/ ١٥٠ ـ ١٥١) [دار إحياء التراث العربي]، ولسان الميزان (٧/ ٢٨٠) [مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط٣]، وسلسلة الأحاديث الضعيفة رقم (٦٥٦).

(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد (٢٠٣ ـ ٢٠٤) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٣هـ]، وتأسيس التقديس في كشف تلبيس داود بن جرجيس (١٣٤ ـ ١٣٥) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ]، وصيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان (٣٨٤) [المطبعة السلفية، ط٣].

الدعاء أو الطلب، وهي ألفاظ متقاربة»[1].

٢ ـ أن الاستغاثة تختص بطلب العون في حال الشدة والكربة، بخلاف الاستعاذة.

الفرق بين الاستغاثة والاستعانة:

١ ـ الاستغاثة سببها الكرب والشدة، وأما الاستعانة فهي فيما يتعلق بالعبد مع ربه مطلوبة على الدوام، وفي جميع الأحوال.

٢ ـ الاستغاثة هي طلب العون حال الشدة، فهي أقرب إلى معنى الدعاء، وأما الاستعانة فهي الثقة بالله تعالى، والاعتماد عليه، فهي أقرب إلى معنى التوكل، وإن كان كلٌّ منهما داخلًا في مسمّى الدعاء والطلب.

٣ ـ أن بين الاستغاثة والاستعانة عمومًا وخصوصًا من وجه؛ وذلك أن كل استغاثة داخلة في الاستعانة؛ إذ هي طلب العون والمساعدة، إلا أن الاستغاثة خاصة بوقت الشدة، بخلاف الاستعانة فقد تكون حال شدة وقد لا تكون.

الآثار:

١ ـ فيها صرف الهمة كلها إلى الله المتصرف في الكون كله بكمال قدرته، واليقين بأن الخلق ينفذون قدره وأمره.

٢ ـ الاستغاثة في الأمور التي لا يقدر عليها إلا الله من التوحيد؛ فهي دليل الإيمان به وحده.

٣ ـ بالاستغاثة تقوى عزيمة الإنسان لمعرفته بأن من يستغيث به قادر على إغاثته.

٤ ـ الاستغاثة سبب من أسباب النصر كما حدث للمسلمين يوم بدر.

٥ ـ الاستغاثة تقوي الروح المعنوية للمستغيث، وتعلمه بأن الفرج قريب.

٦ ـ الاستغاثة مجلبة للخير، وبها يعم الخير العباد والبلاد[2].

مذهب المخالفين:

جوَّز أهل الضلال من القبورية طلبَ الحوائج من الموتى والاستغاثة بهم والتّوجّه إليهم[3]، وهذا أصل شرك العالم؛ فإنّ الميّت قد انقطع عمله وهو لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًّا، فضلًا عمّن استغاث به أو سأله أن يشفع له إلى الله، قال تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأنعام: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ فَإِنَّمَا حِسَابُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦٓ

(١) مجموع الفتاوى (١٥/٢٢٧).

(٢) انظر: نضرة النعيم (٢/٢٥١) [دار الوسيلة، ط٤].

(٣) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني (٣/٣٣٨) [دار عالم الكتب]، ومقالات الكوثري (٣٨٥) [مكتبة الأنوار، القاهرة]، وشواهد الحق للنبهاني (١٤٩ ـ ١٥٠).

إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾ [المؤمنون]، لذا فإن من استغاث بالأموات ودعاهم من دون الله أو مع الله، سواء كان المستغاث به نبيًّا أم غير نبي، أو استغاث بالغائبين فقد وقع في الشرك الأكبر المخرج من ملة الإسلام والعياذ بالله. والأنبياء صلوات الله عليهم إنما بُعثوا لدعوة الناس إلى إفراد الله تعالى وحده بالعبادة والدعاء، وأنه سبحانه وحده المستعان لا شريك له، وأنه وحده يُدعى، وأنه وحده يُنادى عند البليات، والكربات[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستغاثة في الرد على البكري»، لابن تيمية.

٢ ـ «إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد»، لصالح الفوزان.

٣ ـ «تفسير التحرير والتنوير»، لابن عاشور.

٤ ـ «تفسير السعدي».

٥ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٦ ـ «الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي.

٧ ـ «قرة عيون الموحدين»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٨ ـ «القول المفيد»، لابن عثيمين.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

١١ ـ «نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم»، لعدد من المختصين، بإشراف: د. صالح بن حميد.

الاستهزاء

التعريف لغةً:

الهاء والزاء والهمزة كلمة واحدة، يقال: هَزِئَ واستهزأَ؛ إذا سَخِرَ. والهُزْؤُ: السُّخْرِيةُ. هُزِئَ به ومنه. وهَزَأَ يَهْزَأُ فيهما هُزْءًا وهُزُؤًا ومَهْزَأَةً، وتَهَزَّأَ واسْتَهْزَأَ به: سَخِرَ[(٢)].

التعريف اصطلاحًا:

الاستهزاء: هو حمل الأقوال والأفعال على الهزل واللعب لا على الجد والحقيقة[(٣)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

العلاقة ظاهرة؛ وذلك أن الاستهزاء في كلام العرب يدور حول السخرية

(١) انظر: مدارج السالكين (١/٣٥٣)، وتطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد (٦٧ ـ ٦٨) [مطبعة سفير، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ]، وغاية الأماني في الرد على النبهاني للألوسي (١/٣٤٤) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٢) مقاييس اللغة ١٠٣١، ولسان العرب (٦/٣٣١).

(٣) بيان الدليل على بطلان التحليل (٣٨) [المكتب الإسلامي].

والاستخفاف، وهذا عام يكون في كل مسخور به، وأشدها السخرية والاستخفاف بالله ـ تعالى وتقدس عن قولهم ـ أو بدينه، أو رسله عليهم السلام.

الحكم:

إن الاستهزاء بالله سبحانه وتعالى وبآياته وبرسوله كل واحد منها كفر لا ريب فيه؛ لأن الاستهزاء كفر وحده بالضرورة(١).

الحقيقة:

ذلك أن الاستهزاء بهذه الأمور متلازم، فإن من استهزأ بآيات الله تعالى التي جاء بها الرسول ﷺ فهو مستهزئ بالرسول ﷺ ضرورة، ومن استهزأ بالرسول ﷺ فهو مستهزئ برسالته حقيقة، ومن استهزأ بآياته ورسوله فهو مستهزئ به، ومن استهزأ بالله فهو مستهزئ بآياته ورسوله بطريق الأولى(٢).

المنزلة:

يعتبر الاستهزاء بالرب جل جلاله، أو بالدين الإسلامي، أو بالرسل عليهم السلام من أعظم الكفر؛ بل هو أعظمها وأشدها خطورة على المرء.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾﴾ [البقرة].

ومن السُّنَّة: عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فينهاها فلا تنتهي ويزجرها، فلا تنزجر. قال: فلما كانت ذات ليلة جعلت تقع في النبي ﷺ وتشتمه، فأخذ المغول فوضعه في بطنها واتكأ عليها فقتلها، فوقع بين رجليها طفل، فلطخت ما هناك بالدم، فلما أصبح ذُكِر ذلك للنبي ﷺ فجمع الناس فقال: «**أنشد الله رجلًا فعل ما فعل لي عليه حقٌّ إلا قام**». قال: فقام الأعمى يتخطى الناس وهو يتزلزل حتى قعد بين يدي النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله أنا صاحبها، كانت تشتمك وتقع فيك فأنهاها فلا تنتهي، وأزجرها فلا تنزجر، ولي منها ابنان مثل اللؤلؤتين، وكانت بي رفيقة، فلما كانت البارحة جعلت تشتمك وتعق فيك، فأخذت المِغْوَلَ فوضعته في بطنها

(١) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري لابن تيمية (٣٧٦) [دار المنهاج، الرياض].
(٢) انظر: الاستغاثة في الرد على البكري (٣٧٦ ـ ٣٧٧).

واتكأت عليها حتى قتلتها، فقال النبي ﷺ: «**ألا اشهدوا: إن دمها هدر**»(١).

أقوال أهل العلم:

قال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ اللَّهُ: «أجمع المسلمون على أن من سبَّ الله، أو سب رسوله ﷺ، أو دفع شيئًا مما أنزل الله عَزَّ وَجَلَّ، أو قتل نبيًّا من أنبياء الله عَزَّ وَجَلَّ أنه كافر، وإن كان مقرًّا بكل ما أنزل الله»(٢).

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أن من استخف بالقرآن أو المصحف أو بشيء منه، أو سبَّهما، أو جحده، أو حرفًا منه أو آية، أو كذب به أو بشيء منه، أو كذب بشيء مما صرح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه أو نفى ما أثبته على علم منه بذلك، أو شك في شيء من ذلك فهو كافر عند أهل العلم بإجماع»(٣).

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن شتم الله تبارك وتعالى أو شتم رسوله ﷺ أو شتم نبيًّا من أنبياء الله ـ صلوات الله وسلامه عليهم ـ قتل إذا كان مظهرًا للإسلام بلا استتابة، ومنهم من يجعلها ردة يستتاب منها، فإن تاب وإلا قتل»(٤).

وقال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن سب الله تعالى كفر، سواء كان مازحًا أو جادًّا، وكذلك من استهزأ بالله تعالى، أو بآياته أو برسوله، أو كتبه، قال تعالى: ﴿يَحْذَرُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ۚ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَـٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [التوبة]، وينبغي أن لا يكتفى من الهازئ بذلك بمجرد الإسلام، حتى يؤدب أدبًا يزجره عن ذلك، فإنه إذا لم يكتف ممن سبَّ رسول الله ﷺ بالتوبة فممن سبَّ الله تعالى أولى»(٥).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن سبَّ الله أو سبَّ رسوله كفر ظاهرًا وباطنًا، سواء كان الساب يعتقد ذلك محرمًا، أو كان مستحلًّا له، أو كان ذاهلًا عن اعتقاده،

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الحدود، رقم ٤٣٦١)، والنسائي (كتاب تحريم الدم، رقم ٤٠٧٠)، والحاكم في المستدرك (كتاب الحدود، رقم ٨٠٤٤)، وصححه على شرط مسلم، وكذا قال الألباني في الإرواء (٥/ ٩٢) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٥هـ].

(٢) الصارم المسلول (١/ ٥١٣) [دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ].

(٣) الشفا (٢/ ٣٠٤) [دار الكتب العلمية].

(٤) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي (٢/ ١٠٩١) [مكتبة الرياض الحديثة، ط٢، ١٤٠٠هـ].

(٥) المغني (١٢/ ٢٩٨ ـ ٢٩٩) [دار عالم الكتب، ط٣، ١٤١٧هـ].

هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السُّنَّة القائلين بأن الإيمان قول وعمل»[(١)].

الأقسام:

يمكن تقسيم الاستهزاء بحسب متعلقه إلى ثلاثة أقسام، ولكل قسم صور توضحه[(٢)]:

الأول: الاستهزاء بالله تبارك وتعالى؛ ومن صور ذلك: اتخاذ الشركاء مع الله تعالى؛ لأن الشرك هضم لحق الربوبية، وكذلك وصفه بالصفات التي يتنزه عنها؛ كوصف اليهود ـ لعنهم الله ـ له بأنه فقير وأن يده مغلولة، وكقول غلاة الملاحدة الحلولية بأن الرب عبد والعبد رب، وأنه هو العاشق والمعشوق ـ تعالى الله عن قولهم علوًّا كبيرًا ـ، وكاستهزاء الناس بالقرآن الكريم الذي هو كلام الله تبارك وتعالى، وامتهانه وتمزيقه، وككتابة أسماء الله الحسنى على ثوب امرأة فاسقة متبرجة في عرض للأزياء والله المستعان.

الثاني: الاستهزاء بالدين؛ ومن صور ذلك: عبادة النصارى للصليب من دون الله، وإنكار الكفار والمشركين للبعث والنشور يوم القيامة: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴿٣٦﴾ إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴿٣٧﴾﴾ [المؤمنون]، وما قالته اليهود للرعيل الأول من الصحابة كما حكاه الله تبارك وتعالى عنهم: ﴿وَقَالَت طَّائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَجْهَ النَّهَارِ وَاكْفُرُوا آخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٧٢﴾﴾ [آل عمران]، وكذلك ما أثر عن أهل البدع من العبارات التي فيها استخفاف بشعائر الدين؛ كالآذان والصلاة، والاستخفاف بكتب الفقه الشرعي.

الثالث: الاستهزاء بالرسل عليهم السلام وأتباعهم، ومن صور ذلك: سخرية قوم نوح به عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿وَيَصْنَعُ الْفُلْكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِّن قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ قَالَ إِن تَسْخَرُوا مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ ﴿٣٨﴾﴾ [هود]، وكذلك استهزاؤهم بشعيب عليه السلام، فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفْقَهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ وَإِنَّا لَنَرَاكَ فِينَا ضَعِيفًا وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ ﴿٩١﴾﴾ [هود]، وسخرية المشركين بالنبي ﷺ وإلقاء سلى الجزور على ظهره وهو ساجد، وكتحية اليهود للنبي ﷺ بقوله: السام عليك، يعنون الموت، وكاستهزاء المنافقين بالنبي ﷺ وأصحابه في عدة مواقف كغزوة تبوك وبني المصطلق. ومنها ما ابتليت به الأمة من فتنة

---

(١) الصارم المسلول (١/٥١٣) [دار ابن حزم، ط١، ١٤١٧هـ].

(٢) انظر: الاستهزاء بالدين لأحمد القرشي (١٥٨، ٣٥٦). [دار ابن الجوزي].

الوضاعين في الحديث النبوي، وما أدخلوه على المسلمين في دينهم، وكذلك ما يلقاه أتباع الأنبياء في كل عصر من السخرية والاستهزاء عبر التاريخ إلى يومنا الحاضر، والله المستعان.

المسائل المتعلقة:

- صفة استهزاء الله تعالى بالمستهزئين.

استهزاء الله سبحانه وتعالى بمن يستهزئ بالمؤمنين في الدنيا هو سخريته منهم في الدنيا والآخرة، وهو من الصفات الفعلية الصادرة منه جل وعلا المقيدة والمقابلة لاستهزاء المنافقين، إذ الاستهزاء لما كان جزاء على من فعل ذلك بمثل فعله كان عدلًا حسنًا.

قال ابن جرير رحمه الله: «والصواب: إثبات صفة استهزاء الله بالمنافقين على ما يليق به وليس كاستهزاء المخلوقين، ومن صور هذا الاستهزاء: أنه تعالى يمد الظالم في ظلمه وفي طغيانه ويعطيه ما يشتهيه حتى يرد بعد ذلك إلى ما لم يكن يحتسب من الله، ومن استهزائه بهم: أن زين لهم ما كانوا فيه من الشقاء والأحوال الخبيثة حتى ظنوا أنهم مع المؤمنين لما لم يسلط الله المؤمنين عليهم، ومن استهزائه بهم يوم القيامة: أن يعطيهم مع المؤمنين نورًا ظاهرًا، فإذا مشى المؤمنون بنورهم طفئ نور المنافقين وبقوا في الظلمة بعد النور متحيرين»(١).

وقال قوام السُّنَّة الأصبهاني رحمه الله: «وتولى الذب عنهم [أي: عن المؤمنين] حين قالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ١٤﴾ [البقرة]، فقال: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]، وقال: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، وأجاب عنهم فقال: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ وَلَٰكِن لَّا يَعْلَمُونَ ١٣﴾ [البقرة]؛ فأجل أقدارهم أن يوصفوا بصفة عيب، وتولى المجازاة لهم، فقال: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ وقال ﴿سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾؛ لأن هاتين الصفتين إذا كانتا من الله؛ لم تكن سفهًا؛ لأن الله حكيم، والحكيم لا يفعل السفه، بل ما يكون منه يكون صوابًا وحكمة»(٢).

وقال ابن تيمية رحمه الله ردًّا على الذين يدعون أن هناك مجازًا في القرآن: «وكذلك ما ادعوا أنه مجاز في القرآن كلفظ (المكر) و(الاستهزاء) و(السخرية) المضاف إلى الله، وزعموا أنه مسمى باسم ما يقابله على طريق المجاز، وليس كذلك، بل مسميات هذه الأسماء إذا فعلت بمن لا يستحق العقوبة؛ كانت ظلمًا له، وأما إذا فعلت بمن فعلها

(١) انظر: تفسير الطبري (١/ ٢١٤).
(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٨١).

بالمجني عليه عقوبة له بمثل فعله؛ كانت عدلًا»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا كان الاستهزاء بهم فعلًا يستحق هذا الاسم كما روي عن ابن عباس؛ أنه يفتح لهم باب من الجنة وهم في النار فيسرعون إليه فيغلق، ثم يفتح لهم باب آخر فيسرعون إليه فيغلق، فيضحك منهم المؤمنون[(٢)]. قال تعالى: ﴿فَٱلْيَوْمَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴿٣٤﴾ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ هَلْ ثُوِّبَ ٱلْكُفَّارُ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [المطففين]. وعن الحسن البصري: إذا كان يوم القيامة خمدت النار لهم كما تخمد الإهالة من القدر فيمشون فيخسف بهم. وعن مقاتل: إذا ضرب بينهم وبين المؤمنين بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب فيبقون في الظلمة فيقال لهم: ارجعوا وراءكم فالتمسوا نورًا. وقال بعضهم: استهزاؤه: استدراجه لهم. وقيل: إيقاع استهزائهم ورد خداعهم ومكرهم عليهم. وقيل: إنه يظهر لهم في الدنيا خلاف ما أبطن في الآخرة. وقيل: هو تجهيلهم وتخطئتهم فيما فعلوه؛ وهذا كله حق وهو استهزاء بهم حقيقة»[(٣)].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١١١).
(٢) أخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٤٣٧) [مكتبة السوادي، ط١].
(٣) الإيمان الكبير (٩٣ ـ ٩٤).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن هذه الأفعال ليست ممدوحة مطلقًا بل تمدح في موضع وتذم في موضع، فلا يجوز إطلاق أفعالها على الله مطلقًا، فلا يقال إنه تعالى يمكر ويخادع ويستهزئ ويكيد، والمقصود: أن الله تعالى لم يصف نفسه بالكيد والمكر والخداع إلا على وجه الجزاء لمن فعل ذلك بغير حق، وقد علم أن المجازاة على ذلك حسنة من المخلوق فكيف من الخالق سبحانه»[(٤)].

الآثار:

إن من استهزأ بالله وآياته ورسوله ﷺ، فقد خلا قلبه من تعظيم خالقه جَلَّ جَلَالُهُ، وما أنزله عليه على لسان رسوله ﷺ، وبالتالي فإنه ينجرف وراء اتباع كل ما تهواه نفسه، وأملاه عليه شيطانه، ولا غرابة فإنه ليس بعد الكفر ذنب.

مذهب المخالفين:

أنكر اتصاف الله بالاستهزاء بالكافرين الجهمية وأهل الكلام من معتزلة وأشاعرة ومن وافقهم، وقالوا: إن هذا من قبيل المشاكلة ومقابلة اللفظ باللفظ ليزدوج الكلام[(٥)].

(٤) مختصر الصواعق (٢/ ٧٤٥ ـ ٧٤٦).
(٥) ينظر مثلًا: تأويلات أهل السُّنَّة للماتريدي (١/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧)، ومشكل الحديث وبيانه لابن فورك (٣٢٧)، والكشاف للزمخشري (١/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، وزاد المسير لابن الجوزي (١/ ٣٥ ـ ٣٦)، ومفاتيح الغيب للرازي (١/ ٣٠٨) و(٤/ ٧٣)، وأقاويل الثقات للكرمي (٧٥).

وعلّلوا ذلك بأن الاستهزاء من باب العبث والله تعالى منزه عن ذلك[(١)]، وأنه «لا ينفك عن التلبيس، وهو على الله محال، ولأنه لا ينفك عن الجهل؛ لقوله: ﴿لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا ۖ قَالَ أَعُوذُ بِٱللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ ۝٦٧﴾ [البقرة]، والجهل على الله محال»[(٢)].

وقيل: إنها على الجواب؛ كقول الرجل لمن كان يَخْدَعه إذا ظفر به: أنا الذي خدعتك، ولم تكن منه خديعة، ولكن قال ذلك إذ صار الأمر إليه. وكذلك المكر والاستهزاء، والله لا يكون منه المكر ولا الهُزْء، والمعنى: أن المكر والهُزْءَ حاق بهم[(٣)].

الرّدُّ عليهم:

١ ـ قرَّر أهل العلم أن صفات الله تعالى لا يدخلها المجاز، وأن الله سبحانه وتعالى خاطب العرب بما تعهد من كلامها، فوجب حملها على حقيقتها المعهودة عندهم.

٢ ـ أنها إذا كانت على وجه الظلم والعدوان كانت مذمومة، وأما إذا كانت على وجه الحق فهي عدل بمن يستحق ذلك، فكيف بصدورها من الله تعالى على سبيل الجزاء بمن يستحقها[(٤)].

٣ ـ أما قولهم: إنه سبحانه وتعالى يعاملهم معاملة المخادع، فهذا لا يتصور أن يعاملهم هذا المعاملة من غير أن تقوم به هذه الصفة.

٤ ـ وأما قولهم: إنما هو على وجه الجواب، وأنه لم يكن من الله استهزاء ولا مكر ولا خديعة، فنافون على الله عزّ وجلّ ما قد أثبته الله عزّ وجلّ لنفسه، وأوجبه لها. وسواء قال قائل: لم يكن من الله ـ جلَّ ذكره ـ استهزاء ولا مكر ولا خديعة ولا سخرية بمن أخبر أنه يستهزئ ويسخر ويمكر به، أو قال: لم يخسف الله بمن أخبر أنه خسف به من الأمم، ولم يغرق من أخبر أنه أغرقه منهم[(٥)].

٥ ـ وأما تعليلهم بأن الاستهزاء عبث ولعب والله منزه عنه. فيقال لهم: «إن كان الأمر عندك على ما وصفت من معنى الاستهزاء، أفلست تقول: (الله يستهزئ بهم)، و(سخر الله منهم) و(مكر الله بهم)، وإن لم يكن من الله عندك هزء ولا سخرية؟

فإن قال: لا، كذب بالقرآن، وخرج عن ملة الإسلام.

وإن قال: بلى. قيل له: أفنقول من

(١) ينظر: تفسير النسفي (١/ ٥٣)، وأقاويل الثقات (٧٥).
(٢) مفاتيح الغيب (١/ ٣٠٨)، وينظر: الكشاف للزمخشري (١/ ١٨٤ ـ ١٨٥).
(٣) ينظر: جامع البيان للطبري (١/ ٣٠١).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ١١١).
(٥) جامع البيان للطبري (١/ ٣٠٤).

الوجه الذي قلت: (الله يستهزئ بهم) و(سخر الله منهم) ـ (يلعب الله بهم) و(يعبث) ـ ولا لعب من الله ولا عبث؟

فإن قال: نعم! وصف الله بما قد أجمع المسلمون على نفيه عنه، وعلى تخطئة واصفه به، وأضاف إليه ما قد قامت الحجة من العقول على ضلال مضيفه إليه.

وإن قال: لا أقول: (يلعب الله بهم) ولا (يعبث)، وقد أقول: (يستهزئ بهم) و(يسخر منهم). قيل: فقد فرقت بين معنى اللعب والعبث، والهزء والسخرية، والمكر والخديعة. ومن الوجه الذي جاز قيل هذا، ولم يجز قيل هذا، افترق معنياهما. فعلم أن لكل واحد منهما معنى غير معنى الآخر»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستهزاء بالدين؛ أحكامه وآثاره»، لأحمد بن محمد القرشي.

٢ ـ «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات»، لمرعي الكرمي.

٣ ـ «جامع البيان»، لابن جرير الطبري.

٤ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لإسماعيل الأصبهاني.

٥ ـ «لسان العرب»، لابن منظور.

٦ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٧ ـ «مقاييس اللغة»، لابن فارس.

٨ ـ «الصارم المسلول»، لابن تيمة.

٩ ـ «الشفا في حقوق المصطفى»، للقاضي عياض.

١٠ ـ «الاستغاثة في الرد على البكري»، لابن تيمية.

الاستواء

التعريف لغةً:

السين والواو والياء أصل يدل على استقامة واعتدال[(٢)]، فأصلُ مادة: (س.و.ي) يدلُّ على الكمال، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى].

وقال الأخفش: «استوى؛ أي: علا، ويقول: استويتُ فوق الدابةِ وعلى ظهر الدابة؛ أي: علوتُه»[(٣)].

وباستقراء استعمالات مادة: (س.و.ي) في اللغة العربية يتبين أنها على **خمسة أوجه**:

١ ـ معدَّاة بـ(على)، مثل: ﴿ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ومعناها: العلوُّ والارتفاع، كما سبق عن الأخفش وغيرِه.

٢ ـ معدّاة بـ(إلى)، مثل قوله تعالى:

(١) جامع البيان للطبري (١/ ٣٠٤، ٣٠٦).

(٢) مقاييس اللغة (٣/ ١١٢).

(٣) تهذيب اللغة (١٣/ ١٢٥)، والصحاح (٥٢١) [دار المعرفة، ط١، ١٤٢٦هـ]، ولسان العرب (١٤/ ٤١٤).

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، ومعناها كالمعدّاةِ بـ(على)، وقال بعض أهل العلم: الاستواءُ هنا بمعنى القصد والإقبال، واختاره الفراءُ والزجاجُ وثعلب وابنُ كيسان والجوهريُّ وغيرُهم من اللغويين(١).

٣ ـ مقرونة بالواو؛ كقولهم: استوى الماءُ والخشبة؛ بمعنى: تساوى الماءُ والخشبة(٢).

٤ ـ معدّاةٌ بـ(مع)، مثل: استوى الشيءُ مع كذا وكذا، ومعنى هذين الوجهَين واحد.

٥ ـ مجرّدة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ [القصص: ١٤]، ومعناه: الكمال. وقيل: إنّ معنى (استوى) هٰهنا: بلغَ الأربعين. وكلامُ العرب: أنّ المجتَمِعَ من الرجال والمستويَ هو الذي تمَّ شبابُه(٣).

التعريف شرعًا:

الاستواء إلى السماء: هو بمعنى: العلو، وقيل: هو بمعنى: القصد، فاستوى إلى السماء بمعنى: قصد إليها(٤).

والاستواء على العرش هو العلو والارتفاع على العرش، وذلك بعد خلق السماوات والأرض بالكيفية التي يعلمها الله ﷻ ولا نعلمها(٥).

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

الاستواء علو خاص وردت به النصوص، وهي صفة فعلية (اختيارية) خبرية، ونصوصه من أدلة إثبات علو الله تعالى، وقد سبق أن الاستواء لغة يأتي لمعان، ولكنه نص في العلو والارتفاع إذا كان مقيدًا بـ(على)، فالعلاقة واضحة.

الحكم:

يجب إثبات صفة الاستواء لله ﷻ، كما أجمع عليه السلف، فهو سبحانه وتعالى مستوٍ على عرشه استواء حقيقيًّا يليق بجلاله وعظمته، وهي صفة فعلية.

الحقيقة:

استواء الله تعالى على عرشه هو علوه

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٣/١٢٤)، والصحاح (٥٢١)، وتفسير السمعاني (١/٦٣)، ولسان العرب (١٤/٤١٤).
(٢) تهذيب اللغة (١٣/١٢٥)، ولسان العرب (١٤/٤١٠).
(٣) تهذيب اللغة (١٣/١٢٥).
(٤) انظر: صحيح البخاري، كتاب التوحيد (١٣/٤١٤) ـ مع الفتح ـ [دار الريان، ط٢، ١٤٠٩هـ]، وتفسير الطبري (١/٤٥٧) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ]، وتفسير أبي المظفر السمعاني (٥/٣٩)، ومعالم التنزيل (٤/١٢٦)، وتفسير ابن كثير (١/٨٧) [مؤسسة الريان، بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ]، والقواعد المثلى لابن عثيمين (٥٢ ـ ٥٣) [عمادة خدمة المجتمع بالجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٢١هـ].
(٥) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٥/٥٢١) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].
وانظر: القصيدة النونية (٨٥)، الأبيات (١٣٥٣ ـ ١٣٥٥) [عالم الفوائد، ط١]، ذكرَه ضمن أدلة العلو، في الدليل السادس عشر.

عليه، لكن الاستواء علو خاص، فكل مستو على شيء عال عليه، وليس كل عال على شيء مستو عليه، ولهذا لا يقال لكل ما كان عاليًا على غيره: إنه مستو عليه، واستوى عليه، ولكن كل ما قيل فيه: إنه استوى على غيره فإنه عال عليه، فنثبت لله ﷻ الاستواء على العرش والاستواء الى السماء بالكيفية التي هو ﷻ يعلمها[1].

الأدلة:

الأدلة على إثبات صفة الاستواء لله ﷻ كثيرة، وهي صفة كمال وجلال تمدح بها ربِّ السماوات والأرض، ووردت بصيغة (استوى) معداة بـ(على) في سبع آيات من القرآن الكريم، والقرينة على أنها صفة كمال وجلال أن الله ما ذكرها في كتابه إلا مصحوبة بما يبهر العقول من صفات جلاله وكماله التي هي منها، وهذه الآيات هي ـ على ترتيب المصحف ـ:

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف].

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۖ مَا مِن شَفِيعٍ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ إِذْنِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [يونس].

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ ۖ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾﴾ [الرعد].

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ ﴿٦﴾﴾ [طه].

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾﴾ [الفرقان].

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۖ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ ۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾﴾ [السجدة].

الموضع السابع: قوله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ۚ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا ۖ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [الحديد].

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام (٥/ ٥٢٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ أخذ بيده فقال: «**يا أبا هريرة إن الله خلق السماوات والأرضين وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش يوم السابع**»(١).

أقوال أهل العلم:

١ ـ قال الإمام ابن المبارك رحمه الله: «لا نقول كما قالت الجهمية: إنه في الأرض ههنا، بل على العرش استوى. وقيل له: كيف نعرف ربنا؟ قال: فوق سماواته على عرشه»(٢).

٢ ـ وقال الإمام نصر بن إبراهيم المقدسي رحمه الله: «إن الذي أدركت عليه أهل العلم، ومن لقيتهم وأحدث عنهم، ومن بلغني قوله من غيرهم، ممن يعول عليه ويرجع في النوازل إليه...» فذكر جمل اعتقاد أهل السُّنَّة، وفيها: «وأن الله مستو على عرشه، بائن من خلقه...»(٣).

٣ ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أهل السُّنَّة والحديث وسلف الأمة متفقون على أنه فوق سماواته على عرشه، بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته، وعلى ذلك نصوص الكتاب والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة وأئمة السُّنَّة؛ بل على ذلك جميع المؤمنين والأولين والآخرين(٤). وأهل السُّنَّة وسلف الأمة متفقون على أن من تأول (استوى) بمعنى: استولى، أو بمعنى آخر ينفي أن يكون الله فوق سماواته فهو جهمي ضال»(٥).

٤ ـ وقال الذهبي رحمه الله: «هذه الصفات من الاستواء، والإتيان، والنزول، قد صحَّت بها النصوص، ونقلها الخلف عن السلف، ولم يتعرضوا لها بردٍّ ولا تأويل، بل أنكروا على من تأولها، مع اتفاقهم على أنها لا تشبه نعوت المخلوقين، وأن الله ليس كمثله شيء، ولا تنبغي المناظرة ولا التنازع فيها، فإن في ذلك مخولة للرد على الله ورسوله، أو حومًا على التكييف أو التعطيل»(٦).

المسائل المتعلقة:

ـ قول أهل السُّنَّة: إن الله تعالى فوق

---

(١) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (كتاب التفسير، رقم ١١٣٢٨)، وقال ابن كثير: «تكلم في هذا الحديث علي بن المديني والبخاري والبيهقي وغيرهم من الحفاظ». البداية والنهاية (١/ ٣٢) [دار هجر، ط١]، وقال الألباني: «جيد الإسناد». مختصر العلو (١١٢).

(٢) أخرجه البخاريُّ في خلق أفعال العباد (٢/ ١٥) (١٣) [دار أطلس الخضراء، الرياض، ١٤٢٥هـ]، وغيرُه.

(٣) مختصر الحجة على تارك المحجة (٢/ ٣٣٤، ٣٤٣) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٥هـ].

(٤) يقصد: سوى الجهميةِ ومَن تأثر بهم.

(٥) التسعينية لشيخ الإسلام (٢/ ٥٤٥) [مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٦) سير أعلام النبلاء (١١/ ٣٧٦).

سماواته على عرشه، بائن من خلقه:

ذكر أهل العلم أن الله تعالى فوق عرشه، بائن من خلقه، ليس في ذاته شيء من مخلوقاته، ولا في مخلوقاته شيء من ذاته، وعلى ذلك نصوص الكتاب والسُّنَّة، وإجماع سلف الأمة وأئمة السُّنَّة.

قال ابن بطة رَحِمَهُ اللهُ: «باب الإيمان بأن الله عَزَّ وَجَلَّ على عرشه، بائن من خلقه وعلمه محيط بجميع خلقه.

وأجمع المسلمون من الصحابة والتابعين وجميع أهل العلم من المؤمنين أن الله عَزَّ وَجَلَّ على عرشه فوق سماواته، بائن من خلقه وعلمه محيط بجميع خلقه»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وهو سبحانه فوق سمٰواته على عرشه، بائن من خلقه، ليس في مخلوقاته شيء من ذاته، ولا في ذاته شيء من مخلوقاته، وهو سبحانه غني عن العرش وعن سائر المخلوقات، لا يفتقر إلى شيء من مخلوقاته، بل هو الحامل بقدرته العرش، وحملة العرش»(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ «الله عَزَّ وَجَلَّ على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ بلا كيف، أحاط بكل شيء علمًا»(٣).

وقال السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «والله تعالى بائن من خلقه، مباين لهم في صفاته ونعوت جلاله»(٤).

الفروق:

الفرق بين الاستواء والعلو:

الاستواء: علو خاص وردت به النصوص، وهو صفة فعلية (اختيارية) خبرية.

أما العلو: فصفة ذاتية لازمة للذات، فهو تعالى لم يزل في علوه، وهي في الوقت نفسه سمعية وعقلية، ثابتة بالسمع والعقل والفطرة(٥).

مذهب المخالفين:

المخالفون هنا أصناف:

الصنف الأول:

- منهم من ينفي جميع الصفات، وأولئك هم المعتزلة، فهم ينفون هذه الصفة، كما ينفون غيرها من الصفات، ويؤولون الاستواء بالاستيلاء(٦)، وبعض

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/١٣٦) [دار الراية، السعودية، ط٢، ١٤١٨هـ].
(٢) مجموع الفتاوى (١/٣٦٧).
(٣) حاشية ابن القيم (١٣/٣٥) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ].
(٤) تفسير السعدي (١/٧٦٣) [مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ].
(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٥/١٢١ ـ ١٢٢)، وشرح حديث النزول (٣٩٥) [دار العاصمة، ط٢، ١٤١٨هـ].
(٦) انظر: المختصر في أصول الدين ـ ضمن رسائل العدل والتوحيد ـ (٣٣٣) [دار الشروق، ط٢، ١٤٠٨هـ]، وشرح الأصول الخمسة للقاضي =

متأخريهم ـ كالزمخشري وغيره ـ يجعلها من باب التمثيل والتخييل(١).

ـ ومنهم من ينفي العلو، وينفي الصفات الخبرية، ولا يثبت سوى الصفات العقلية، وهؤلاء هم متأخرو الأشاعرة. وهؤلاء نفوا صفة الاستواء، وأوّلوها بالاستيلاء، تمامًا كتأويل المعتزلة(٢). وبعضهم يرى أنها من قبيل التخييل كذلك(٣).

الصنف الثاني: من يثبت الصفات الذاتية، ومنها العلو، وكثيرًا من الصفات الخبرية، وهؤلاء هم الكلابية، وقدماء الأشاعرة. وموقفهم من الاستواء: أنهم يثبتونه إلا أنهم يجعلونه لازمًا لا يتعلق بالمشيئة(٤).

= عبد الجبار (٢٢٦) [مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ]، ومتشابه القرآن له (٧٣، ٣٥١، ٤٠٣) [دار التراث، القاهرة، ١٩٦٩م]، وانظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٥٦) [دار إحياء التراث العربي، ط٢].

(١) انظر: الكشاف (٣/ ٥٤) و(١/ ٦٨٧ ـ ٦٨٨) [دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٢١هـ].

(٢) انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٨٧ ـ ٨٨) [دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م]، وطوالع الأنوار للبيضاوي (١٩٠) [المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م]، والإيضاح في قطع حجج أهل التعطيل لابن جماعة (١٣١) [دار اقرأ، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ].

(٣) انظر: شرح المقاصد للتفتازاني (٤/ ١٧٤ ـ ١٧٥) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٩هـ].

(٤) شرح حديث النزول (٢٦٢) [دار العاصمة، ط٢، ١٤١٨هـ]، وضمن مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٧)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤١٧) [دار الريان للتراث، القاهرة، ط٢، ١٤٠٩هـ].

وهذا بسبب أصلهم في منع حلول الحوادث، والذي لأجله نفوا الصفات الفعلية كلها.

ومذهب السلف وأئمة السُّنَّة: أن هذه الصفات الفعلية تقوم بذات الله تعالى(٥)، كما سبق عند بيان مذهب أهل السُّنَّة في هذه الصفة.

الرد عليهم إجمالًا:

١ ـ إن زعم المتكلمين أنه يمتنع حمل نصوص الاستواء وغيرها من نصوص الصفات على معانيها الحقيقية: اعتداء صارخ على النصوص، وانتهاك لحرمتها، بل واستدراك على ربِّ العالمين، وهذا ليس من التأويل في شيء، بل هو تحريف للنصوص، ويسمى في اصطلاح الأصوليين: لعبًا وليس تأويلًا(٦)، كما يسميه أهل السُّنَّة تحريفًا(٧)، وطالما سلكه المتكلمون باسم التأويل والمجاز، وهو عين التحريف المذموم في القرآن، وفيه سوء أدب مع النصوص، فليس للعقل أن يحيل ما ذكره الله في كتابه عن نفسه، أو

(٥) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٢١٤ ـ ١٢١٥) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٥هـ].

(٦) انظر: مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (١٧٧) [دار القلم، بيروت]، ومعالم أصول الفقه عند أهل السُّنَّة والجماعة (٣٩٤) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٧) انظر التفصيل في: الصواعق المرسَلة لابن القيم (١/ ٢١٥) [دار العاصمة، ط٣، ١٤١٨هـ].

ذكره رسوله في السُّنَّة الصحيحة، وإنما وظيفة العقل هو التلقي والفهم عن الله ﷻ ورسوله ﷺ.

٢ ـ إضافة إلى سوء الأدب مع النصوص، والذي سبقت الإشارة إليه، يلاحظ هنا خطأ آخر يرتكبه المتكلمون، والذي كان سببًا في الخطأ الأول، وهذا الخطأ هو الانحراف في فهم المعنى الحقيقي لهذه النصوص؛ إذ إنه عند المتكلمين هو ما يليق بالمخلوقين من معاني هذه الألفاظ.

وهذا من أبرز الأخطاء التي ارتكبها جميع الذين ردّوا شيئًا من النصوص باسم التشبيه، حيث لم يفهموا منها إلا ما يليق بالمخلوقين، وهذه نظرة سقيمة، بعيدة عن هدي اللغة أولًا، ثم عن هدي النصوص والعقل ثانيًا.

أما اللغة: فالمعنى الحقيقي للفظ هو الذي استعمل له في الإطار المعروف في اللغة، وهو يتحدد من خلال السياق، ومن مفاسد تقسيم الألفاظ إلى الحقيقة والمجاز: أنه يصطدم بهذه الحقيقة؛ ويجعل لكل لفظ معنًى معجميًّا هو حقيقته الموضوعة له، ويستبعد بقية المعاني التي يستعمل ذلك اللفظ فيها في اللغة، ويجعلها مجازًا، لتكون مرشحة لكل أحكام المجاز التي بنيت على أساس كون هذه المعاني خلاف الأصل.

والأهم في هذا الأمر: أنهم يتحكمون في تحديد (ظاهر) النص وحقيقته، ثم يبنون عليه الأحكام الأخرى، التي بنيت على الأساس الخاطئ، ومن هذا الباب حددوا حقيقة معاني النصوص بأنها ما يليق بالمخلوقين، ثم جزموا بكونه مستحيلًا يحتاج إلى تأويل.

وأما شرعًا وعقلًا: فالواجب أن يعلم أن ما جاء في القرآن والسُّنَّة من وصف الخالق تعالى: فصفته لائقة بكماله وجلاله، كما أن صفة المخلوق مناسبة لحاله وفنائه وعجزه وافتقاره، وأن بين صفة الخالق والمخلوق من المنافاة والمخالفة: كمثل ما بين ذات الخالق والمخلوق، وحسبك بونًا بذلك.

إذن؛ فالمعنى الحقيقي يتحدد بالإضافة، فبمجرد إضافة الصفة إليه ﷻ يتبادر إلى الفهم أنه لا مناسبة بين تلك الصفة الموصوف بها الخالق، وبين شيء من صفات المخلوقين، وهل ينكر عاقل أن السابق إلى الفهم، المتبادر لكل عاقل هو منافاة الخالق للمخلوق في ذاته وجميع صفاته؟ لا ينكر ذلك إلا مكابر[(١)].

٣ ـ ما ذكروه من تأويل الاستواء بالاستيلاء: هو قول الجهمية والمعتزلة،

(١) أضواء البيان للشنقيطي (٢/ ٣٢٠) [١٤٠٣هـ].

كما سبق، وقد ردَّ عليهم أئمة الأشاعرة المتقدمون، منهم أبو الحسن الأشعري نفسه، حيث عقد فصلًا مستقلًّا للاستواء في كتابه «الإبانة»[(١)]، قال في أوله: «إن قال قائل: ما تقولون في الاستواء؟ قيل له: نقول: إن الله ﷻ يستوي على عرشه استواء يليق به...».

ثم ذكر الآيات الواردة في ذلك، ثم قال: «فصل: وقد قال قائلون من المعتزلة والجهمية والحرورية: إن قول الله ﷻ: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]: إنه استولى، وملك، وقهر، وأن الله في كل مكان، وجحدوا أن يكون الله ﷻ على عرشه ـ كما قال أهل الحق ـ وذهبوا في الاستواء إلى القدرة...»، ثم ردَّ عليهم بتوسع.

ومنهم الباقلاني، حيث قال: «فإن قالوا: فهل تقولون إنه في كل مكان؟ قيل: معاذ الله! بل هو مستو على العرش، كما خبّر في كتابه فقال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾... ولو كان في كل مكان: لكان في جوف الإنسان، وفمه، وفي الحشوش، والمواضع التي يرغب عن ذكرها، تعالى عن ذلك...»[(٢)].

ثم قال: «ولا يجوز أن يكون معنى استوائه على العرش هو استيلاؤه عليه، كما قال الشاعر:

قد استوى بشر على العراق
من غير سيف ودم مهراق

لأن الاستيلاء هو القدرة والقهر، والله تعالى لم يزل قادرًا قاهرًا، عزيزًا، مقتدرًا، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ [الأعراف: ٥٤] يقتضي استفتاح هذا الوصف بعد أن لم يكن، فبطل ما قالوه»[(٣)].

٤ ـ إن ما ذكروه من تأويل الاستواء بالاستيلاء: قد ردَّه أئمة اللغة قديمًا وحديثًا.

قال الإمام داود الظاهري: كنا عند ابن الأعرابي [ت٢٣١هـ]، فأتاه رجل فقال: يا أبا عبد الله، ما معنى قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾؟ قال: هو على عرشه كما أخبر، فقال الرجل: ليس كذلك، إنما معناه: استولى، فقال: اسكت! ما يدريك ما هذا؟! العرب لا تقول للرجل استولى على الشيء حتى يكون له فيه مضاد، فأيهما غلب؛ قيل استولى، والله تعالى لا مضاد له، وهو على عرشه كما أخبر، ثم قال: الاستيلاء بعد المغالبة، قال النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابقه
سبق الجواد إذا استولى على الأمد[(٤)].

---

(١) (٩٧ ـ ١٠٣).

(٢) تمهيد الأوائل للباقلاني (٢٦١ ـ ٢٦٢) [المكتبة المشرقية، بيروت، ١٩٥٧م].

(٣) تمهيد الأوائل (٢٦١ ـ ٢٦٢).

(٤) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة =

وروى الحافظ ابن حجر من طريق أبي إسماعيل الهروي عن محمد بن أحمد بن النضر الأزدي؛ أنه قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: أرادني أحمد بن أبي دؤاد أن أجد له في لغة العرب ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ بمعنى: استولى! فقلت: والله ما أصبت هذا[1].

وهذا يدل على أن الجهمية حاولوا أن ينتزعوا اعتراف بعض أئمة اللغة بأن (استوى) يأتي بمعنى الاستيلاء، دون أن تلقى تلك الجهود قبولًا لدى أئمة اللغة.

٥ ـ من المعلوم أنه لما كان وضع الكلام للدلالة على مراد المتكلم، وكان مراده لا يعلم إلا بكلامه؛ انقسم كلامه إلى **ثلاثة أقسام**:

أحدها: ما هو نص في مراده، لا يحتمل غيره.

الثاني: ما هو ظاهر في مراده، وإن احتمل أن يريد غيره.

الثالث: ما ليس بنص ولا ظاهر في المراد، بل هو مجمل يحتاج إلى البيان[2].

فلننظر إلى الاستواء من أي قسم هو؟

وبالنظر المتجرد يعرف أنه من القسم الأول؛ **للوجوه الآتية**:

١ ـ لأن معناه معلوم في اللغة، وهو العلو والارتفاع وما في معناه، وبذلك نص أئمة اللغة، كما سبق.

٢ ـ ولأنه بذلك المعنى بعينه فسَّره السلف.

٣ ـ ولأن أئمة اللغة قد ردُّوا تأويله بالاستيلاء، كما سبق.

٤ ـ وقبل ذلك كله: قد جاء في الآيات والأحاديث بهذا المعنى، ومما يؤكد ذلك: أنه اطرد في الآيات ذكر استواء الرب تعالى «المعدى بأداة (على) المعلق بعرشه، المعرف باللام، المعطوف بـ(ثم) على خلق السماوات والأرض، المطرد في موارده على أسلوب واحد ونمط واحد»[3]، وهذا كله للتأكيد على أنه لا يحتمل إلا معنًى واحدًا فقط.

وكل هذا يدل على أنه نص لا يحتمل التأويل، فلا يجوز تأويله، وعامة نصوص الصفات من هذا القسم، «وهذا القسم إن سلط عليه التأويل: عاد الشرع كله مأوّلًا؛ لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتًا، وأكثرها ورودًا، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوع، فقبول ما سواه للتأويل أقرب من قبوله بكثير»[4].

= والجماعة (٣/ ٤٤٢) [دار طيبة، ط٦، ١٤٢٠هـ]، وذكره ابن منظور في لسان العرب (١٤/ ٤١٤)، وغيره.

(١) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤١٧).

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٨٢).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٩٣٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٨٣ ـ ٣٨٤).

مع التنزل مع الخصم، والاعتراف بأن الاستواء من القسم الثاني، وهو ما كان ظاهرًا في مراد المتكلم، ولكنه يقبل التأويل؛ فلا بد من مراعاة قاعدة مهمة في هذا القسم، وهي: أنه «ينظر في وروده، فإن اطرد استعماله على وجه واحد؛ استحال تأويله بما يخالف ظاهره؛ لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء خارجًا عن نظائره، منفردًا عنها، فيؤول حتى يرد إلى نظائره... ومثال ذلك: اطراد قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾، ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ في جميع موارده ـ من أولها إلى آخرها ـ على هذا اللفظ، فتأويله باستولى باطل، وإنما كان يصح أن لو كان أكثر مجيئه بلفظ استولى، ثم يخرج موضع عن نظائره، ويرد بلفظ استوى، فهذا كان يصح تأويله باستولى»[(١)].

وهذا الذي ذكرته ليس خاصًّا بالاستواء فقط، بل إذا تأملت نصوص الصفات ـ التي لا تسمح الجهمية بأن يسموها (نصوصًا)، فإذا احترموها قالوا: ظواهر سمعية، وقد عارضتها القواطع العقلية ـ وجدتها كلها من هذا الباب[(٢)].

وقد أبطل شيخ الإسلام رحمه الله في عدد من كتبه[(٣)] تأويل الاستواء بالاستيلاء من عدة أوجه، كما أن تلميذه الإمام ابن القيم رحمه الله أبطل ذلك في «الصواعق المرسلة» من اثنين وأربعين وجهًا[(٤)]، وغيرهما أيضًا[(٥)]، وكلها تقطع دابر هذا التأويل الباطل من قبل الجهمية ومن تبعهم من الأشاعرة والماتريدية.

ـ وأخيرًا نتساءل ونقول: هل نجا المتكلمون من التشبيه بعد تأويلهم الاستواء بالاستيلاء؟

والجواب: أنهم لم يتخلصوا مما فروا منه، وهو التشبيه، بل هم واقعون ـ بعد تأويلهم بالاستيلاء ـ في شر مما فروا منه، وذلك لأن المؤول زعم أن الاستواء يوهم غير اللائق بالله؛ لاستلزامه مشابهة استواء الخلق، وجاء بدله بالاستيلاء؛ لأنه هو اللائق به في زعمه، ولم ينتبه؛ لأن تشبيه استيلاء الله على عرشه باستيلاء بشر بن مروان على العراق هو أفظع أنواع التشبيه، وليس بلائق قطعًا؛ لأن الاستيلاء لا يكون إلا فيما كان منازعًا مغالبًا، فإذا غلب أحدهما صاحبه قيل: استولى، والله سبحانه وتعالى

(١) المصدر السابق (١/ ٣٨٤ ـ ٣٨٦).
(٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٨).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٤ ـ ١٤٩) (١٦/ ٣٩٥ ـ ٤٠٣، ١٧/ ٣٤٧ ـ ٣٧٩)، والتدمرية (٨١ ـ ٨٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩)، وقد أشار ابنُ القيم ـ في النونية (١/ ٣١٠ ـ ٣١١) ـ إلى أنّ لشيخ الإسلام كتابًا مستقلًّا في ذلك.
(٤) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٣/ ٨٨٨ ـ ٩٤٦).
(٥) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٣١) [وزارة الأوقاف المغربية]، والحجة في بيان المحجة (٢/ ١١٠) [دار الراية، ط١، ١٤١١هـ]، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٤٧).

لم ينازعه أحد في العرش حتى يقال: إنه استولى عليه[(١)].

إلا إن المؤول يقول: إن الاستيلاء المزعوم منزّه عن مشابهة الخلق.

فنقول: إذا علمت أنه لا بد من تنزيه أحد اللفظين ـ أي: لفظ استوى الذي نزل به قرآن يتلى، ولفظ استولى الذي جاء به قوم من تلقاء أنفسهم من غير استناد إلى نص من كتاب الله، ولا سُنَّة رسوله ﷺ ولا قول أحد من السلف ـ: فأي الكلمتين أحق بالتنزيه؟

أهي كلمة القرآن المنزلة من الله على رسوله؟ أم كلمتكم التي جئتم بها من تلقاء أنفسكم من غير مستند أصلًا؟[(٢)].

والخلاصة: أن استيلاءه تعالى إما أن يكون كاستيلائنا، فحينئذ يلزم المؤولين التشبيه والتجسيم الذي فروا منه، وإما أن يكون ذلك الاستيلاء لا يماثل استيلاء البشر؛ أي: لا بد أن يقول: هو استيلاء لائق به تعالى.

وإذا كان الأمر كذلك: فليقل من أول الأمر: هو استواء لائق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

المصادر والمراجع:

١ ـ «بيان تلبيس الجهمية»، لابن تيمية.

٢ ـ «اجتماع الجيوش الإسلامية»، لابن القيم.

٣ ـ «مختصر الصواعق المرسلة»، لابن القيم.

٤ ـ «شرح العقيدة الواسطية»، لابن عثيمين.

٥ ـ «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»، لعبد الرحمٰن المحمود.

٦ ـ «صفات الله عَزَّ وَجَلَّ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٧ ـ «جهود الإمام ابن القيم في تقرير توحيد الأسماء والصفات»، لوليد العلي.

٨ ـ «المسائل العقدية التي حكى فيها ابن تيمية الإجماع: جمعًا ودراسة»، لعدد من الباحثين.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية.

إسحاق عَلَيْهِ السَّلَامُ

اسمه ونسبه:

هو إسحاق بن إبراهيم الخليل عَلَيْهِ السَّلَامُ بن آزر.

معنى اسمه لغة:

إسحاق اسم أعجمي عبراني،

---

(١) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٣١)، والحجة في بيان المحجة (٢/ ١١٠)، مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٧).
(٢) أضواء البيان (٧/ ٤٥٤)، وصفات الله عَزَّ وَجَلَّ (٨٥).

معناه: الضحاك[(١)].

مولده ونشأته:

أرسل الله تعالى إلى خليله إبراهيم عليه السلام وهو ببيت المقدس ملائكةً يبشرونه بإسحاق[(٢)]، بعد أن كبر إبراهيم وزوجه سارة في السن كبرًا شديدًا، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ قَالُواْ سَلَٰمًا قَالَ سَلَٰمٌ فَمَا لَبِثَ أَن جَآءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ﴿٦٩﴾ فَلَمَّا رَءَآ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُواْ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ﴿٧٠﴾ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ﴿٧١﴾ قَالَتْ يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عَجِيبٌ ﴿٧٢﴾ قَالُوٓاْ أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ إِنَّهُۥ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ ﴿٧٣﴾﴾ [هود]. وذكر الواقدي أن إسحاق ولد بين العماليق بالشام[(٣)]. وقد ذكر بعض المؤرخين أنه عليه السلام ولد بعد إسماعيل عليه السلام بثلاث عشرة سنة، وقيل بأربع عشرة سنة، وقيل: بعشر سنين، وقيل: غير ذلك، ولأبيه مائة سنة، وذكروا أن عمْر أمه سارة حين بشرت به كان تسعين سنة[(٤)].

نبوته:

ذكر الله سبحانه وتعالى نبوته فقال: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿١٠٩﴾ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١١٠﴾ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١١﴾ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [الصافات].

وقال الله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عِبَٰدَنَآ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ أُوْلِى ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٥﴾ إِنَّآ أَخْلَصْنَٰهُم بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى ٱلدَّارِ ﴿٤٦﴾ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ ﴿٤٧﴾﴾ [ص].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قيل للنبي صلى الله عليه وسلم: من أكرم الناس؟ قال: «**أكرمهم أتقاهم**». قالوا: يا نبي الله: ليس عن هذا نسألك، قال: «**فأكرم الناس يوسف نبي الله ابن نبي الله ابن نبي الله ابن خليل الله**. قالوا: ليس عن هذا نسألك، قال: **فعن معادن العرب تسألوني؟**» قالوا: نعم، قال: «**فخياركم في الجاهلية خياركم في الإسلام إذا فقهوا**»[(٥)].

دلائل نبوته:

إن الله تعالى أخبر بها في كتابه

(١) الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٧٠) [الهيئة المصرية العامة للكتاب]، والإعلام بأصول الأعلام الواردة في قصص الأنبياء للدكتور ف. عبد الرحيم (٣٦) [دار القلم، دمشق].

(٢) انظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي (٧/ ١٠٢) [دار الكتب العلمية، بيروت].

(٣) انظر: البدء والتاريخ لابن طاهر المقدسي (٣/ ٦٣) [مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد].

(٤) انظر: البدء والتاريخ (٣/ ٦٣)، والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ٤٤٧) [دار هجر، ط١]، ونظم الدرر للبقاعي (٦/ ٣٣٢)، والأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل للعليمي (١/ ٦٤) [مكتبة دنديس، عمان].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٧٤)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٧٨).

فقال الله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴿١٠٩﴾ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١١٠﴾ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١١﴾ وَبَشَّرْنَٰهُ بِإِسْحَٰقَ نَبِيًّا مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١١٢﴾﴾ [الصافات].

وقال ﷻ: ﴿فَلَمَّا ٱعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا ﴿٤٩﴾﴾ [مريم].

وقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ﴾ [الأنعام: ٨٤].

دعوته:

أرسل الله إسحاق إلى الشام في حياة أبيه[(١)]، يدعوهم إلى الملة الحنيفية التي جاء بها الخليل عليه السلام، وهي عبادة الله وحده لا شريك له ونبذ الشرك، كما يفهم هذا من قول الله تعالى: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة]؛ حيث نصوا على أنهم سيستمرون على عبادة معبود آبائهم إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وهو الإله الواحد، ويستسلمون له وحده بالطاعة والخضوع والمحبة والتذلل والانقياد[(٢)].

وفاته:

ذكر أصحاب السير أن إسحاق عليه السلام توفي بفلسطين بعد أن عاش مائة وستين سنة، ودفن فيها بجوار قبر إبراهيم[(٣)]. وقيل: عاش مائة وثمانين سنة[(٤)].

وما ذكره أصحاب السير لا يفيد تحديد موقع قبر إبراهيم وعليه فلا يعرف قبر نبي إلا قبر محمد بن عبد الله ﷺ.

المصادر والمراجع:

١ ـ «البدء والتاريخ» (ج٣)، لابن طاهر المقدسي.
٢ ـ «قصص الأنبياء المسمى بالعرائس»، للثعلبي.
٣ ـ «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم» (ج١)، لابن الجوزي.
٤ ـ «صحيح قصص الأنبياء» لابن كثير، لسليم الهلالي.
٥ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.
٦ ـ «نظم الدرر» (ج٦)، للبقاعي.
٧ ـ «الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل» (ج١)، لمجير الدين العليمي.

(١) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١/٣٠٧) [دار الكتب العلمية، بيروت، ط١]، وانظر: مختصر سيرة الرسول لمحمد بن عبد الوهاب (٢٢) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٨هـ].

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/٤٧٧) [دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢].

(٣) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١/٣٠٨).

(٤) انظر: تاريخ بيت المقدس لابن الجوزي (٧٦) [مكتبة الثقافة الدينية].

٨ ـ «مختصر السيرة»، لمحمد بن عبد الوهاب.

٩ ـ «قصص الأنبياء ومناقب القبائل من التوضيح لشرح الجامع الصحيح» لابن الملقن، دراسة وتحقيق: أحمد حاج محمد عثمان.

١٠ ـ «الأحاديث الصحيحة من أخبار وقصص الأنبياء»، لإبراهيم العلي.

الإسراء والمِعْراج

التعريف لغةً:

الإسراء: مصدر الفِعل الثلاثي المزيد أسرى، ومعناه: سيَّره ليلًا، يُقال: أسراه وأسرَى به. ومنه: السارية: سحابة تَسري ليلًا[(١)].

المِعْراج: اسم آلة على وزن مِفْعال من العُروُج؛ وهو: السُّلَّم والمصعَد، وجمعه: معارِج ومعاريج، مثل: مفاتِح ومفاتيح، يُقال: عَرَجَ عُرُوجًا ومَعْرَجًا: ارتقى وصعدَ. وعَرِج يعْرَج عَرَجًا: إذا صار أعْرَجَ[(٢)].

التعريف شرعًا:

الإسراء والمعراج: حادثتان متلازمتان وقعتا قبل الهجرة للنبي ﷺ ليلًا بروحه وجسده يقظة، من المسجد الحرام بمكة إلى المسجد الأقصى، بواسطة البراق، بصحبة جبريل عليه السلام، ثم العروج به في نفس الليلة من المسجد الأقصى إلى الملأ الأعلى عند سدرة المنتهى، ورؤيته الآيات الكبرى، ثم الرجوع به ﷺ إلى بيته في مكة في ليلته تلك[(٣)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لا يختلف المعنى اللغوي لكلمتي الإسراء والمعراج عن معناهما في اصطلاح الشرع؛ فالإسراء لغة هو: التسيير ليلًا، والمعراج هو: آلة الصعود، وهما في اصطلاح الشرع: الإسراء بالنبي ﷺ ليلًا، ثم العروج به إلى السماوات العلى. فيظهر بهذا أن بين المعنيين توافقًا وتناسبًا.

الحكم:

ويعتقد المسلم: أن الإسراء والمعراج كانا يقظة وحقيقة لا منامًا، من أول الرحلة إلى آخرها، بروحه وجسده ﷺ معًا، لا بروحه فقط، وهو مذهب

---

(١) انظر: الصحاح (٦/٢٣٧٦) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، وتهذيب اللغة (١٣/٥٢) [الدار المصرية للتأليف والترجمة]، والقاموس المحيط (١٦٦٩) [مؤسسة الرسالة، ببيروت، ط٥، ١٤١٦هـ].

(٢) انظر: الصحاح (١/٣٢٨)، وتهذيب اللغة (١/٣٥٥)، والقاموس المحيط (٢٥٣).

(٣) انظر: أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة لنخبة من العلماء (١٨٧ ـ ١٩٠) [وزارة الشؤون الإسلامية، ط١، ١٤٢١هـ]، ونضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم ﷺ (١/٢٤٧) [دار الوسيلة، ط٤]، وشرح الطحاوية (١٩٥) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

جمهور السلف والخلف وأئمة النقل.

ولا يعني هذا إنكار أن يكون النبي ﷺ قد رأى قبل الإسراء به منامًا كما تحمل عليه بعض الروايات(١)، ثم تحقق ذلك معه يقظة في هذه الحادثة؛ لأنه ﷺ كما قالت عائشة رضي الله عنها: «كان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح»(٢)، ويكون هذا من باب التوطئة والتثبيت والإيناس له ﷺ.

الحقيقة:

الإسراء والمعراج آيتان عظيمتان أيَّد الله بهما النبي ﷺ قبل الهجرة حيث أسري به ليلًا من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى راكبًا على البراق بصحبة جبريل عليه السلام حتى وصل بيت المقدس، فربط البراق بحلقة باب المسجد، ثم دخل المسجد وصلى فيه بالأنبياء إمامًا، ثم جاءه جبريل بإناء من خمر وإناء من لبن فاختار اللبن على الخمر فقال له جبريل: هديت للفطرة. والإسراء كان بروح النبي ﷺ وجسده، يقظة لا منامًا.

ثم عرج به عليه السلام من بيت المقدس إلى السماء الدنيا ثم باقي السماوات إلى السماء السابعة ورأى الأنبياء في السماوات على منازلهم، وسلَّم عليهم ورحبوا به، ثم صعد إلى سدرة المنتهى، ورأى جبريل عليه السلام عندها على الصورة التي خلقه الله عليها، ثم فرض الله عليه الصلوات الخمس تلك الليلة وكلَّمه الله بذلك، ثم نزل إلى الأرض، وكان الإسراء والمعراج في ليلة واحدة(٣)..

الأدلة:

دلَّ على هذا المعتقد: القرآن الكريم، والسُّنَّة المتواترة، وإجماع الأمة.

أما الدليل على صحة الإسراء والمعراج به ﷺ: فقول الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ①﴾ [الإسراء]؛ ودلالته على الإسراء واضحة، ودلَّ قوله تعالى:

(١) انظر: صحيح البخاري (كتاب المناقب برقم ٣٥٧٠، وكتاب التوحيد برقم ٧٥١٧). وانظر أيضًا: زاد المعاد لابن القيم (١/ ١٠٠، ٣/ ٤٢) [مؤسسة الرسالة، ط٢٧، ١٤١٥هـ]، وتفسير ابن كثير (٥/ ٧) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ]، والبداية والنهاية له (٣/ ١٤٢) [دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٨هـ]، وفتح الباري لابن حجر (٧/ ١٩٧) [دار المعرفة ببيروت، ١٣٧٩هـ].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٩٥٣)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٠).

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٤/ ٤٤٦) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ]، والشفا للقاضي عياض (١/ ٢٣١) [طبعة عيسى البابي الحلبي]، وزاد المعاد (١/ ٩٩) و(٣/ ٣٤ ـ ٤١)، والبداية والنهاية (١/ ٣٩١) و(٣/ ١٣٥)، والفصول في سيرة الرسول ﷺ (١٠٦، ٢٨٧) [مؤسسة علوم القرآن بدمشق ومكتبة دار التراث بالمدينة المنورة، ط٣، ١٤٠٣هـ]، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٧٠) [مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٧هـ]، والمواهب اللدنية للقسطلاني (٣/ ٧) [المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٢٥هـ]، والآية الكبرى في شرح قصة الإسراء للسيوطي.

﴿لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ﴾ على المعراج؛ إذ بيَّن سبحانه أنه أسرى بالنبي ﷺ ليريه من آياته، «ومعلوم أن الأرض قد رأى سائر الناس ما فيها من الآيات؛ فعلم أن ذلك ليريه آيات لم يرها عموم الناس»[(١)]، وهذا لا يكون إلا في السماء؛ فالآية دليل على صحة الإسراء والمعراج معًا، والحمد لله.

۞ أقوال أهل العلم:

قال أبو جعفر الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعراج حق، وقد أسري بالنبي ﷺ وعرج بشخصه في اليقظة إلى السماء، ثم إلى حيث شاء الله من العلا، وأكرمه الله بما شاء، وأوحى إليه ما أوحى، ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ⑪﴾ [النجم]؛ فصلى الله عليه وسلم في الآخرة والأولى»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم أسري بروحه وجسده ﷺ إلى المسجد الأقصى، ثم عرج به إلى فوق السماوات بجسده وروحه إلى الله ﷻ؛ فخاطبه وفرض عليه الصلوات. وكان ذلك مرة واحدة؛ هذا أصح الأقوال... وكان ذلك بعد المبعث بالاتفاق»[(٣)].

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٦/ ١٦٥) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ].

(٢) العقيدة الطحاوية (١٥) [دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ].

(٣) زاد المعاد (١/ ٩٩).

۞ المسائل المتعلقة:

من المسائل المتعلقة بالإسراء والمعراج:

- المسألة الأولى: الإسراء والمعراج بعد البعثة:

وأما الدليل على أن الإسراء والمعراج كانا بعد البعثة الشريفة: فكل الأدلة السابقة قطعية في الدلالة على ذلك، كما اتفق عليه العلماء[(٤)].

وأما ما وقع في رواية شريك عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ من قوله: «... قبل أن يوحى إليه، وهو نائم في المسجد الحرام... فلم يرهم حتى أتوه ليلة أخرى»[(٥)] مما يوهم وقوع الإسراء والمعراج قبل البعثة؛ فمحمول على[(٦)]: أن المجيء الأول في المنام - ولم يسر به ﷺ في تلك الليلة -، والمجيء الثاني كان بعد بعثته ﷺ والوحي إليه؛ إذ لم تذكر هذه الرواية أن هذا المجيء كان قبل أن يوحى إليه، ولم يعين الراوي المدة التي بين المجيئين؛ فلا إشكال في حملها على ذلك؛ إذ لا

(٤) انظر: الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٥٤)، وإكمال المعلم بفوائد مسلم له (١/ ٤٩٧)، وشرح النووي على صحيح مسلم (٢/ ٢٠٩)، وزاد المعاد (١/ ٩٩)، والبداية والنهاية (٣/ ١٣٨)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٨٠)، وسبل الهدى والرشاد للصالحي (٣/ ٦٤).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، ٧٥١٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٢).

(٦) انظر: زاد المعاد (١/ ٩٩)، والبداية والنهاية (٣/ ١٣٨)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٨٠، ٤٨٥).

فرق بين أن تكون تلك المدة ليلة واحدة أو ليالي كثيرة أو عدة سنين. وقيل: يحتمل أن يكون المعنى: قبل أن يوحى إليه في شأن الإسراء والمعراج؛ بمعنى: أن ذلك وقع بغتة قبل أن ينذر ويعلم به ﷺ؛ ويؤيده ما وقع في رواية أبي ذر رضي الله عنه: «**فرج سقف بيتي وأنا بمكة؛ فنزل جبريل...**» الحديث[١]؛ فالحكمة من هذا الانفراج[٢]: أن الملك انصب من السماء انصبابة واحدة، ولم يعرج على شيء سواه؛ مبالغة في مفاجأته ﷺ بذلك، وتنبيهًا له على أن الطلب وقع على غير ميعاد، وأن المراد منه أن يعرج به إلى جهة العلو؛ كرامة له ﷺ. ومن لم يرتض هذين التأويلين لما وقع في رواية شريك؛ فليحمل هذا على أنه من أغلاط شريك رحمه الله. والله أعلم.

- المسألة الثانية: الإسراء والمعراج مرة واحدة:

كان الإسراء والمعراج كلاهما في ليلة واحدة، ولم يقعا إلا مرة واحدة، بعد بعثته الشريفة بنحو عشر سنين وقبل هجرته ﷺ[٣]، فلم يتعددا ويقعا مرتين أو مرارًا؛ بعضها في المنام وبعضها في اليقظة، ولا كان كلّ واحد منهما في ليلة على حدة؛ كما قاله من قاله!

وأما الدليل على أن الإسراء والمعراج كانا في اليقظة في ليلة واحدة، ولم يقعا إلا مرة واحدة: فهو ظاهر الروايات الصحيحة التي فيهما الجمع بينهما في سياق واحد، وعدم الدليل على تعدد وقوعه، ومن قال بتعدد الإسراءات والمعارج فإنما دعاه إلى ذلك الجمع بين الروايات المختلفة والمتعارضة في الباب، فكلما اختلفت عليهم الروايات واشتبه عليهم لفظ عددوا الوقائع وزادوا مرة للتوفيق! ومن كان هذا مسلكه في الجمع بين الروايات؛ «فقد أبعد وأغرب، وهرب إلى غير مهرب، ولم يحصل على مطلب»[٤]!

ثم إن هذا في غاية البعد والاستحالة؛ إذ جميع الروايات قد اتفقت على: السلام على الأنبياء، وسؤاله ﷺ عن كل واحد منهم، وعلى فرض الصلوات، وعلى تردده ﷺ بين ربه سبحانه وتعالى وبين موسى عليه السلام؛ فكيف يمكن أن يدعى تعدد وقوع ذلك؟! وكيف ساغ لمن قال ذلك أن يظن في كل مرة تفرض عليه ﷺ الصلاة خمسين، ثم يتردد بين ربه تعالى وبين موسى حتى تصير خمسًا، إلى غير ذلك؟!

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، برقم ٣٣٤٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، برقم ١٦٣).
(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٤٦٠، ٧/ ٢٠٤)، والمواهب اللدنية للقسطلاني (٣/ ٢٤).
(٣) انظر: الإسراء والمعراج ومسائل العقيدة فيهما لعمر صالح القرموشي (١٣١) [رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، عام: ١٤١٨هـ].
(٤) تفسير ابن كثير (٥/ ٤٢).

وإنما الصواب في ذلك: أن هذا الاختلاف محمول على اختلاف عبارات الرواة في أداء الحديث، أو أن بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر، فزاد بعضهم فيه ونقص آخرون، أما الاختلاف في الروايات التي لا يتم التوفيق والجمع بينها إلا بالمصير إلى التعدد؛ فهذا معدود في أغلاط ومخالفات شريك[(١)] رَحِمَهُ اللَّهُ في روايته لحديث الإسراء المخرج في «الصحيحين»؛ ولذا فإن الإمام مسلمًا رَحِمَهُ اللَّهُ ذكر طرفًا من روايته للحديث في «صحيحه»[(٢)]، ثم قال: «وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني، وقدم فيه شيئًا وأخر، وزاد ونقص»، ولم يسرد تمام روايته؛ تنبيهًا على غلطه وأوهامه واضطرابه في هذا الحديث وعدم ضبطه له، ومخالفته لسائر الروايات الصحيحة في الباب، والخطأ جائز على من عدا الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

- المسألة الثالثة: الإسراء والمعراج كان يقظة بروحه وجسده ﷺ:

جمهور العلماء على أن الإسراء والمعراج كان يقظة بالروح والجسد، والدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾ [الإسراء: ١]؛ فالله تعالى وصف نبيّه ﷺ بـ(العبد)، ولم يقل: (بروح عبده)؛ فالعبد عند الإطلاق (كالإنسان) عبارة عن مجموع الروح والجسد معًا لا الروح فقط. وأما ما يدل على أنها يقظة ما ثبت عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وغيره من أئمة المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] أنهم قالوا: إنها رؤيا عين أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به إلى بيت المقدس[(٣)]. وقال تعالى أيضًا: ﴿مَا زَاغَ ٱلْبَصَرُ وَمَا طَغَىٰ ۝١٧﴾ [النجم]، والبصر من آلات الذات والجسد لا الروح فقط.

ومما يدل على ذلك أيضًا: أن الإسراء لو كان منامًا؛ لم يكن دليلًا على نبوته ﷺ ولا حجة له على رسالته، ولم يكن أمرًا مستعظمًا، ولما بادر كفار قريش إلى تكذيب النبي ﷺ في ذلك واستبعادهم وقوع ذلك، ولما ارتد جماعة ممن كان قد أسلم؛ إذ إمكان حدوث مثل ذلك لآحاد الناس وأبعد منه في المنام ليس بعيدًا وليس فيه كبير شيء حتى يستبعد ويكذب قائله؛ فدل هذا على أنه ﷺ أخبرهم بأنه أسري به يقظة بروحه وجسده، لا منامًا أو بروحه فقط.

---

(١) أوصلها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ إلى اثنتي عشرة مخالفة؛ انظرها مع الجواب عنها في: فتح الباري (١٣/ ٤٨٥)، وانظر: الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٥٤)، وإكمال المعلم له (١/ ٤٩٧)، وشرح النووي على مسلم (٢/ ٢٠٩)، وتفسير ابن كثير (٥/ ٧).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، برقم ١٦٢).

(٣) كما جاء عن ابن عباس عند البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٨٨٨).

وأما ما وقع في رواية أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة رضي الله عنهما: «**بينا أنا عند البيت بين النائم واليقظان**»[(١)]؛ فهذا محمول على ابتداء الحال؛ فيكون هذا حاله ﷺ أول وصول الملك إليه، ثم لما خرج ﷺ إلى باب المسجد كان به أثر النعاس، فلما أركبه الملك البراق استفاق واستمر في يقظته، وليس في الحديث ما يدل على أنه ﷺ كان نائمًا في القصة كلها[(٢)]!

وما وقع في رواية شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس رضي الله عنه: «... وهو نائم في المسجد الحرام»، وفيها: «فيما يرى قلبه، والنبي ﷺ نائمة عيناه ولا ينام قلبه»، وفي بعضها في آخرها: «واستيقظ وهو في المسجد الحرام»[(٣)]؛ فهذا معدود في غلطات شريك، أو محمول على الانتقال من حال إلى حال يسمى (يقظة)، وله شواهد من السُّنَّة، فيكون معناه: استفاق مما كان فيه، ويحتمل أن يكون بمعنى: أصبح. ولو حمل اللفظ على ظاهره فيكون معناه: أنه نام بعد أن هبط من السماء فاستيقظ وهو عند المسجد الحرام؛ فيكون هذا الاستيقاظ استيقاظًا من نوم آخر بعد وصوله لا استيقاظًا من النوم الأول. وهذان التأويلان الأخيران أولى من تغليط الراوي[(٤)].

ـ المسألة الرابعة: رؤية النبي ﷺ لربه:

الصحيح: أنه ﷺ لم ير ربه؛ وإنما رأى نور الحجاب، وسمع كلامه عز وجل، وما أوحاه إليه من فرض الصلاة؛ ففي «صحيح مسلم»: أن أبا ذر الغفاري رضي الله عنه سأل رسول الله ﷺ: هل رأيت ربك؟ فقال: «**نور أنّى أراه؟!**»، وفي رواية: «**رأيت نورًا**»[(٥)]، وهذا نصٌّ قاطع في محل النزاع[(٦)].

ـ المسألة الخامسة: المفاضلة بين ليلة القدر وليلة الإسراء:

ليلة الإسراء أفضل في حق النبي ﷺ، وليلة القدر أفضل في حق الأمة؛ لأن حظ النبي ﷺ الذي اختص به ليلة المعراج منها أكمل من حظه ليلة القدر، وحظ الأمة من ليلة القدر أكمل؛ لعظم ثواب العمل والتعبد لله تعالى فيها، أما

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، برقم ٣٢٠٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، برقم ١٦٤).

(٢) انظر: الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٥٣)، وإكمال المعلم (١/ ٤٩٩)، وشرح النووي على مسلم (٢/ ٢١٠)، وفتح الباري (٧/ ٢٠٤).

(٣) أخرج روايته البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٥٧٠)، و(كتاب التوحيد، رقم ٧٥١٧).

(٤) انظر: الشفا للقاضي عياض (١/ ٢٥٣)، والبداية والنهاية (٣/ ١٤١)، وفتح الباري (٧/ ٢٠٤) (١٣/ ٤٨١).

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٧٨).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٥٠٧ ـ ٥١٠)، وفتح الباري لابن حجر (٨/ ٦٠٨).

ليلة الإسراء فلم يرد في فضل العمل فيها حديث، لا صحيح ولا ضعيف! فلا يجوز تخصيصها بعبادة زائدة أو اعتقاد فضلها على سائر الليالي. وقيل: بل ليلة القدر أفضل مطلقًا؛ لأن ليلة الإسراء ـ وإن حصل للمصطفى ﷺ فيها ما لم يحصل له في غيرها ـ لا يلزم تفضيلها على غيرها؛ إذ لا يلزم إذا أعطى الله نبيّه فضيلة في مكان أو زمان أن يكون ذلك الزمان أفضل من جميع الأمكنة والأزمنة، هذا إن فرض أن إنعامه عليه ليلة الإسراء كان أعظم من إنعامه عليه بإنزال القرآن ليلة القدر وغير ذلك من النعم التي أنعم عليه بها، ولم يعرف عن أحد من المسلمين أنه جعل لليلة الإسراء فضيلة على غيرها، لا سيما ليلة القدر! هذا مع أن ليلة الإسراء لم يقم دليل مقطوع به على شهرها فضلًا عن عينها! وللتوقف في هذه المسألة مجال. والله أعلم[(١)].

ـ المسألة السادسة: أشياء لا تصح في الإسراء والمعراج:

ما روي في بعض روايات حديث الإسراء أنه ﷺ نزل من البراق فصلى بطيبة، ثم بطور سيناء، ثم ببيت لحم، وهذا منكر غريب لم يصح[(٢)].

ومما نبّه عليه بعض العلماء[(٣)]: أن الدنو والتدلي المذكور في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾ [النجم] هو دنو جبريل عليه السلام وتدليه من نبيّنا محمد ﷺ أول البعثة؛ فكان منه قدر قوسين أو أدنى، كما قالته عائشة وابن مسعود وأبو هريرة رضي الله عنهم[(٤)]، ولا يعرف لهم مخالف من الصحابة، وهو ظاهر من سياق الآيات؛ ولهذا قال تعالى بعدها: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤﴾ [النجم]. وأما ما ورد

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٥/ ٢٨٦)، والفتاوى الكبرى له (٥/ ٣٧٩) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٨هـ]، وزاد المعاد لابن القيم (١/ ٥٧)، وبدائع الفوائد له (٣/ ١١٠٣) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٥هـ]، والمواهب اللدنية للقسطلاني (٣/ ١٤)، وسبل الهدى والرشاد للصالحي (٣/ ١٥)، وفيض القدير للمناوي (٥/ ٣٩٥) [دار المعرفة ببيروت، ط٢، ١٣٩١هـ].

(٢) أخرجه النسائي (كتاب الصلاة، برقم ٤٥٠)، من حديث أنس رضي الله عنه، وقال ابن كثير في تفسيره (٥/ ١٢) عن هذه الرواية: «فيها غرابة ونكارة جدًّا» ـ وانظر منه: (٥/ ٢٧) ـ، وقال الألباني في ضعيف سنن النسائي: «منكر»، وانظر: زاد المعاد (٣/ ٣٤)، والإسراء والمعراج للألباني (٤٤) [المكتبة الإسلامية، بعمان، ط٥، ١٤٢١هـ].

(٣) انظر: زاد المعاد لابن القيم (٣/ ٣٨)، والبداية والنهاية لابن كثير (٣/ ١٣٩)، وتفسيره (٧/ ٤٤٧)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٢٧٦).

(٤) انظر: صحيح البخاري (كتاب بدء الخلق، برقم ٣٢٣٢، و٣٢٣٥)، وصحيح مسلم (كتاب الإيمان، برقم ١٧٤، و١٧٥، و١٧٧). وانظر أيضًا: تفسير الطبري (٢٢/ ١٣)، وتفسير البغوي (٧/ ٤٠١)، ومدارج السالكين (٣/ ٣١٩) [دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٣هـ]، وتفسير ابن كثير (٧/ ٤٤٤، ٤٤٧).

في الدنو والتدلي في حديث الإسراء فلا يثبت؛ لأنه من رواية شريك وقد وقع فيها بعض الأغلاط والمخالفات، وعد بعض العلماء هذه الزيادة من مخالفاته.

الثمرات:

من أبرز الثمرات المترتبة على الإيمان بالإسراء والمعراج: إثبات علو الله تعالى على خلقه؛ كما دلَّت عليه آيات القرآن الكريم، والسُّنَّة المتواترة الصحيحة، والفطرة السوية، وصريح المعقول، وأجمعت عليه كافة الملل من اليهود والنصارى والمسلمين.

ومن الثمرات أيضًا: إثبات كلام الله تعالى بالوحي، وأنه ﷻ يتكلم حقيقة متى شاء كيف شاء بما شاء، وأنه يسمع من شاء من خلقه كلامه كما سمع منه نبيّنا ﷺ في المعراج.

ومن الثمرات أيضًا: بيان عظمة الله تعالى وكمال قدرته سبحانه، وأنه على كل شيء قدير؛ فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

ومن الثمرات أيضًا: اعتقاد فضل النبي ﷺ على سائر إخوانه من الأنبياء والرسل عليهم السلام، والإشادة بفضله وشرفه وكرامته على ربه عز وجل.

ومن الثمرات أيضًا: اعتقاد تفاضل الأنبياء فيما بينهم في منزلتهم عند الله تعالى. انظر للتفصيل مصطلح: المفاضلة بين الأنبياء.

ومن الثمرات أيضًا: إثبات وجود الجنة والنار وخلقهما؛ كما هو مذهب أهل السُّنَّة والجماعة.

الحكمة:

حكمة الإسراء هي: إرادة الله تعالى إراءة نبيّه ﷺ آياته الكبرى ودلائل وعجائب قدرته وعظمته سبحانه، بعد ازدياد أذى المشركين له وتعرضهم له ﷺ ولأصحابه رضي الله عنهم؛ تأييدًا منه سبحانه لنبيِّه ﷺ، ليزداد يقينًا وإيمانًا، ولتجديد عزمه على السير قدمًا في مواصلة الدعوة إلى الله تعالى، وليكون في هذا إظهار لصدقه ﷺ وصحة رسالته بعد إخبار المشركين بهذه المعجزة الكبرى والآية العظمى، فيكون في هذا سبب لقوة إيمان المؤمنين، وزيادة في شقاء المعاندين الجاحدين[1].

مذهب المخالفين:

أنكر الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من المعطلة المعراج؛ فقالوا: إن النبي ﷺ لم يعرج به إلى الله تعالى

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ٤٩٩)، والجواب الصحيح لابن تيمية (٦/ ١٦٧)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٢٧٧)، وفتح الباري لابن حجر (٧/ ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٠)، والمواهب اللدنية للقسطلاني (٣/ ١١٥)، وسبل الهدى والرشاد للصالحي (٣/ ١٧).

حقيقة، ولم يرفع من عند موسى إلى عند ربه مرارًا، وقالوا: كل هذا كان في المنام! وحجتهم في هذا: الخوف من تمثيل وتشبيه الخالق بالمخلوقين؛ لأن (من) و(إلى) في حق الله محال عندهم؛ لأنها تستلزم المكان ابتداء وانتهاء[1]! وهذا بناء على مذهبهم في إنكار صفات الله تعالى وتعطيلها بما أخرجها عن حقائقها وأوجب تعطيل الرب تعالى عن صفات كماله! تعالى الله عما يقولون علوًّا عظيمًا.

وذهب بعض الغلاة من الفلاسفة والصوفية إلى أن معراج رسول الله ﷺ هو ترقيه بفكره إلى الأفلاك! وأن الأنبياء الذين رآهم هم الكواكب: فآدم هو القمر، ويوسف هو الزهرة، وإدريس هو الشمس، والأنهار الأربعة هي العناصر الأربعة... إلخ هذا الهذيان والكفر والضلال! وهذا في حقيقته مبني على اعتقاد الصابئة الضالة المنجمين[2]!

وفيما سبق من الأدلة على معراجه ﷺ حقيقة كفاية في معرفة المعتقد الحق الواجب على كل مسلم اتباعه، وأن الواجب إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه من الصفات العلى، من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا تكييف ولا تعطيل، وإثبات لوازم ذلك.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإسراء والمعراج؛ الرواية المتكاملة الصحيحة»، لمحمد طرهوني.

٢ ـ «الإسراء والمعراج»، للألباني.

٣ ـ «الآية الكبرى في شرح قصة الإسراء»، للسيوطي.

٤ ـ «البداية والنهاية» (ج١، ٣)، لابن كثير.

٥ ـ «زاد المعاد» (ج١، ٣)، لابن القيم.

٦ ـ «سبل الهدى والرشاد» (ج٣)، للصالحي.

٧ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز الحنفي.

٨ ـ «الشفا» (ج١)، للقاضي عياض.

٩ ـ «الفصول في سيرة الرسول ﷺ»، لابن كثير.

١٠ ـ «المواهب اللدنية» (ج٣)، للقسطلاني.

(١) انظر: الحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ٤٢١، ٤٨٧)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٥٥٥، ٦/ ٢١٤، ٣٥/ ٤١٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٤٩) [مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ط١، ١٣٩٢هـ]، والفتاوى الكبرى لابن تيمية (٤/ ١٩٥، ٦/ ٦٢٩)، والصواعق المرسلة (٣/ ١١٥٣) [دار العاصمة، ط٣، ١٤١٨هـ]، واجتماع الجيوش الإسلامية (٥١)، وبدائع الفوائد (٣/ ١٣٧٩).

(٢) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية (٥٨٨) [مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ]، ومجموع الفتاوى له (٤/ ٦٢)، ونقض المنطق (١٣/ ٢٣٧).

إسرافيل

التعريف لغةً:

إسرافيل بكسر الهمزة: خماسي همزته أصلية، وهو اسم ملك معروف. وإسرافين لغة فيه، كما قالوا: جبرين، وإسماعين، وإسرائين[1]، **والسَرَف في اللغة**: الشرف والقدر الكبير، ومنه الحديث: «**لا ينتهب الرجل نُهبة ذات سرف وهو مؤمن**»[2]؛ أي: ذات شرف وقدر كبير[3]. وذكر ابن عباس رضي الله عنهما أن (جبر) و(ميكا) و(إسراف) هي كلها بالأعجمية، بمعنى: عبد، ومملوك. و(إيل): اسم الله تعالى[4].

التعريف شرعًا:

إسرافيل عليه السلام ملك من الملائكة الكرام، بل من أعيانهم، ورد ذكره في السُّنَّة، وله وظائف يقوم بها بأمر الله سبحانه وتعالى.

الحكم:

الإيمان بإسرافيل عليه السلام واجب ويدخل في عموم وجوب الإيمان بالملائكة، الذي هو الركن الثاني من أركان الإيمان.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة] وإسرافيل عليه السلام داخل في عموم الملائكة أيضًا. وقد ورد ذكره عليه السلام على لسان نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم، فقد كان يقول في دعائه الذي كان يفتتح به صلاة الليل: «**اللَّهُمَّ ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة**»[5].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: فضل إسرافيل:

لا شك في أن تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم له مع جبريل وميكائيل في دعائه الذي كان يفتتح به صلاة الليل فقال: «**اللَّهُمَّ ربَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة**» دلالة على فضل وتشريف الثلاثة عليهم السلام على سائر الملائكة[6].

ـ المسألة الثانية: وظيفته:

اشتهر أن صاحب الصور هو

(١) ينظر: القاموس المحيط (١٣١١) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٧هـ]، ومختار الصحاح (١٢٥) [مكتبة لبنان، ١٩٨٦م]، ولسان العرب (١١/٣٣٥) [دار صادر].

(٢) أخرجه بهذا اللفظ: أحمد (٣١/٤٤٩) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٩هـ]، والبزار (٨/٢٨٦) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، من حديث عبد الله بن أبي أوفى، وحسَّن إسنادَه محقِّقو المسند.

(٣) محيط المحيط (٤٠٨) [مكتبة لبنان، ١٩٩٣م].

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٢/٢٩٦) [دار هجر، ط١].

(٥) أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٧٧٠).

(٦) ينظر: عون المعبود (٢/٤٧١) [دار الفكر، ط٣، ١٣٩٩هـ].

إسرافيل عَلَيْهِ السَّلَامُ، ونقل الحليمي[١] والقرطبي[٢] الإجماع على أن الذي ينفخ في الصور هو إسرافيل؛ إلا أن ذلك لم يثبت فيه حديث صحيح يعوَّل عليه[٣]، والله أعلم.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لنخبة من العلماء.

٢ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٣ ـ «جامع البيان» (ج٢)، للطبري.

٤ ـ «الجامع لأحكام القرآن» (ج١، ٢)، للقرطبي.

٥ ـ «الجامع لشعب الإيمان» (ج١)، للبيهقي.

٦ ـ «الحبائك في أخبار الملائك»، للسيوطي.

٧ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٨ ـ «عالم الملائكة الأبرار»، لعمر الأشقر.

٩ ـ «لوامع الأنوار البهية» (ج١)، للسفاريني.

١٠ ـ «معارج القبول» (ج٢)، للحكمي.

١١ ـ «معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين»، لمحمد العقيل.

١٢ ـ «المنهاج في شعب الإيمان» (ج١)، للحليمي.

(١) ينظر: فتح الباري (١١/٣٧٦) [المكتبة السلفية، ط٢، ١٤٠٠هـ].

(٢) ينظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (١/٤٨٨) [دار المنهاج، ط١، ١٤٢٥هـ].

(٣) ينظر: فتح الباري (١١/٣٧٦).

أسرع الحاسبين

يراجع مصطلح (الحسيب).

الإسلام

التعريف لغةً:

الإسلام في اللغة: هو الانقياد والإذعان، يقال: أسلم لله؛ أي: انقاد له وصار مسلمًا. ومنه قوله جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُواْ لَهُۥ﴾ [الزمر: ٥٤]، وقوله: ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ۝١٠٣﴾ [الصافات].

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «السين واللام والميم معظم بابه من الصحة والعافية... ومِن الباب أيضًا: الإسلام، وهو: الانقياد؛ لأنه يسلم من الإباء والامتناع»[٤].

(٤) مقاييس اللغة (٣/٩٠) [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ].

۞ التعريف شرعًا:

الإسلام في نصوص الكتاب والسُّنَّة يطلق على أحد أمرين:

الأمر الأول: الإسلام الكوني، ويسمى: الإسلام القدري.

ومعناه: الاستسلام لأمر الله وقدره الكوني، وهذا الإسلام يدخل فيه المؤمن والكافر، بل يدخل فيه سائر المخلوقات، من الشجر والحجر وغيرها.

الأمر الثاني: الإسلام الشرعي، وهو على نوعين:

النوع الأول: الإسلام العام، وهو: الدين الذي بعث الله به جميع الرسل. وقد عرَّفه الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ بأنه: «الاستسلام لله بالتوحيد، والانقياد له بالطاعة، والبراءة من الشرك وأهله»[(١)].

النوع الثاني: الإسلام الخاص، وهو: الدِّين الذي بعث به نبيِّنا محمد ﷺ على جهة الخصوص، وهو الذي لا يقبل الله من أحد غيره[(٢)].

ويشار هنا إلى أن لفظ الإسلام وإن تعددت إطلاقاته ما بين إسلام كوني وشرعي عام وشرعي خاص، إلا أنه عند الإطلاق ينصرف إلى الإسلام الشرعي الخاص[(٣)].

۞ العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

الإسلام في الشرع ـ سواء كان إسلامًا كونيًّا أو شرعيًّا ـ راجع إلى معنى الإسلام اللغوي، وهو الاستسلام والانقياد.

فإن الإسلام الكوني هو استسلام جميع الكائنات وانقيادها وإذعانها لمشيئة الله (قضاء الله الكوني)، فهو استسلام قهري من تلك الكائنات لربها.

أما الإسلام الشرعي (بنوعيه: العام والخاص) فإنه استسلام عباد الله المطيعين له لأمر ربهم، وإذعانهم وانقياد قلوبهم وجوارحهم له، فهو استسلام اختياري من عباد الله لله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإسلام: هو الاستسلام وهو يتضمن الخضوع لله وحده والانقياد له والعبودية لله وحده»[(٤)].

۞ سبب التسمية:

أما الإسلام العام: فإنما سمي بذلك لاشتراك جميع الأنبياء والرسل في الدعوة إليه، فهم قد اشتركوا في أصول

---

(١) ثلاثة الأصول وأدلتها، انظر: شرح الأصول الثلاثة للعثيمين (٦٨) [دار الإيمان، ٢٠٠١م]، وبنحو ذلك عرَّفه شيخ الإسلام ابن تيمية، كما في: مجموع الفتاوى (٧/٦٣٦) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦٣٥ ـ ٦٣٦).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٩٤).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٤٢٦).

الدين والعقيدة، وتنوعت شرائعهم في العبادات وصفاتها.

الأسماء الأخرى:

الإسلام العام يسمى بالإسلام المشترك، والحنيفية، وملة إبراهيم، ودين الله ﷻ[(١)].

الحكم:

دين الإسلام الذي بعث الله به نبيّه محمدًا ﷺ هو الدين الحق الذي لا يقبل الله من أحد سواه، ومن لم يدن الله به كان كافرًا تجب البراءة منه، وكان مستحقًّا للنار في الآخرة.

وقد أجمع العلماء على فرضية هذه الأركان الخمس، ووجوبها على جميع المكلفين، وكفر جاحد وجوبها، بل إن ذلك مما يعلم من الدين بالضرورة[(٢)].

الحقيقة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ - مبيِّنًا حقيقة الإسلام العام، الذي اشتركت الرسل في الدعوة إليه -: «الذي يحصل لأهل الإيمان عند تجريد توحيد قلوبهم إلى الله وإقبالهم عليه دون ما سواه، بحيث يكونون حنفاء له مخلصين له الدين، لا يحبون شيئًا إلا له، ولا يتوكلون إلا عليه، ولا يوالون إلا فيه، ولا يعادون إلا له، ولا يسألون إلا إياه، ولا يرجون إلا إياه، ولا يخافون إلا إياه. يعبدونه ويستعينون له وبه، بحيث يكونون عند الحق بلا خلق، وعند الخلق بلا هوى؛ قد فنيت عنهم إرادة ما سواه بإرادته، ومحبة ما سواه بمحبته، وخوف ما سواه بخوفه، ورجاء ما سواه برجائه، ودعاء ما سواه بدعائه، هو أمر لا يعرفه بالذوق والوجد إلا من له نصيب، وما من مؤمن إلا له منه نصيب. وهذا هو حقيقة الإسلام الذي بعث الله به الرسل، وأنزل به الكتب وهو قطب القرآن الذي تدور عليه رحاه. والله سبحانه أعلم»[(٣)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله سبحانه خلق الخلق لعبادته وحده لا شريك له، التي هي أكمل أنواع المحبة مع أكمل أنواع الخضوع، وهذا هو حقيقة الإسلام وملة إبراهيم التي من رغب عنها فقد سفِه نفسه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْغَبُ عَن

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٦)، وجواب الشيخ عبد الله أبا بطين في تعريف العبادة والإخلاص ضمن كتاب الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٢/ ٢٩٣ - ٢٩٤).

(٢) انظر: الإيمان للعدني (٦٧) [الدار السلفية، ط١، ١٤٠٧هـ]، وروضة الناظر (١/ ١٣١) [طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٣٩٩هـ]، وأحكام أهل الذمة (٣/ ١٤٤١) [دار ابن حزم، ط١، ١٤١٨هـ]، وحادي الأرواح (٢٥٥) [دار الكتب العلمية]، وجامع العلوم والحكم (٩٦، ١٢٧)، والثمر الداني (٨٦) [المكتبة الثقافية]، وكشف الشبهات (١٧٦) [مطابع الرياض، ط١].

(٣) الفتاوى الكبرى (٥/ ٢٨٦) [دار المعرفة].

﴿مِلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥۚ وَلَقَدِ ٱصْطَفَيْنَٰهُ فِى ٱلدُّنْيَا ۖ وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٣٠﴾ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ ۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٣١﴾ وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِىَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنۢ بَعْدِى قَالُوا۟ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٣﴾﴾ [البقرة]»[1].

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن أصل الإسلام وقاعدته: شهادة أن لا إله إلا الله، وهي أصل الإيمان بالله وحده، وهي أفضل شُعب الإيمان، وهذا الأصل، لا بد فيه من العلم والعمل والإقرار، بإجماع المسلمين. ومدلوله: وجوب عبادة الله وحده لا شريك له، والبراءة من عبادة ما سواه، كائنًا من كان، وهذا هو الحكمة التي خُلقت لها الجن والإنس، وأُرسلت لها الرسل وأنزلت بها الكتب، وهي تتضمّن كمال الذل والحب، وتتضمّن كمال الطاعة والتعظيم، وهذا هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا سواه، لا من الأولين ولا من الآخرين... إن دين الإسلام هو الاستسلام لله وحده والخضوع له وحده وأن لا يُعبد بجميع أنواع العبادة سواه»[2].

الأهمية:

«هذا الدين الإسلامي هو الدين المقبول عند الله النافع لصاحبه، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران].

وهذا الإسلام هو الإسلام الذي امتنّ به على محمد ﷺ وأمّته، قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]»[3].

الأدلة:

أولًا: الإسلام الكوني، ويدخل فيه جميع المخلوقات، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾﴾ [آل عمران].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالمؤمن مستسلم بقلبه وقالبه لله، والكافر مستسلم لله كرهًا، فإنه تحت التسخير والقهر والسلطان العظيم، الذي لا يخالف ولا يمانع»[4].

---

(١) الجواب الكافي (١٨٨) [دار المعرفة، المغرب، ط١، ١٤١٨هـ].

(٢) الدرر السنية (١/ ٥١٨) [ط٦، ١٤١٧هـ]، وانظر: (٢/ ٨٣).

(٣) شرح الأصول الثلاثة لابن عثيمين (٢١) [دار الإيمان، ٢٠٠١م].

(٤) تفسير ابن كثير (٢/ ٦٩) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ].

ثانيًا: الإسلام الشرعي، وهو على **قسمين:**

أ ـ الإسلام العام المشترك، الذي بُعِثَ به جميع الأنبياء، ويدل عليه **ما يلي:**

١ ـ قال تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [آل عمران].

٢ ـ وقال تعالى: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٣٢﴾﴾ [البقرة].

٣ ـ وقال تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس].

٤ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة، والأنبياء إخوة لعلّات؛ أمّهاتهم شتّى ودينهم واحد**»(١).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «والعَلّات ـ بفتح المهملة ـ: الضرائر، وأصله أن من تزوج امرأة، ثم تزوج أخرى؛ كأنه علَّ منها، والعلل: الشرب بعد الشرب، وأولاد العلات: الأخوة من الأب، وأمهاتهم شتى... ومعنى الحديث: أن أصل دينهم واحد، وهو التوحيد، وإن اختلفت فروع الشرائع»(٢).

ب ـ الإسلام الشرعي الخاص، الذي بعث به نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم، والذي لا يقبل الله من أحد غيره، ويدل على ذلك **ما يلي:**

١ ـ قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [آل عمران].

٢ ـ وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ أنه قال: «**والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة ـ يهودي ولا نصراني ـ ثم يموت ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار**»(٣).

٣ ـ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان**»(٤).

٤ ـ حديث جبريل المشهور، وفيه قال جبريل عليه السلام: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا**

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٤٤٣).

(٢) فتح الباري لابن حجر (٦/٤٨٩) [دار المعرفة].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٥٣).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦).

رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلًا»[(١)].

۞ أقوال أهل العلم:

قال أبو العالية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإسلام: الإخلاص لله وحده، وعبادته لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وسائر الفرائض لهذا تبع»[(٢)].

وقال قتادة: «الإسلام: شهادة أن لا إلٰه إلا الله، والإقرار بما جاء به من عند الله، وهو دين الله الذي شرع لنفسه، وبعث به رسله، ودل عليه أولياءه، لا يقبل غيره، ولا يجزى إلا به»[(٣)].

وقال ابن تيمية ذاكرًا استعمالات لفظ (الإسلام) في الشرع: «لفظ: (الإسلام) يستعمل على **وجهين**:

١ ـ متعديًا، كقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾ [النساء: ١٢٥].

٢ ـ ويستعمل لازمًا؛ كقوله: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣١﴾﴾ [البقرة].

وهو يجمع **معنيين**: **أحدهما**: الانقياد والاستسلام.

والثاني: إخلاص ذلك وإفراده، وعنوانه: قول: (لا إلٰه إلا الله).

وله **معنيان**: **أحدهما**: الدين المشترك، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، الذي بعث به جميع الأنبياء، كما دلَّ على اتحاد دينهم نصوص الكتاب والسُّنَّة.

والثاني: ما اختص به محمد ﷺ من الدين والشرعة والمنهاج وهو الشريعة والطريقة والحقيقة.

وله مرتبتان: **إحداهما**: الظاهر من القول والعمل، وهي المباني الخمس.

والثانية: أن يكون ذلك الظاهر مطابقًا للباطن»[(٤)].

وقال أيضًا: «وهذا الدين هو دين الإسلام الذي لا يقبل الله دينًا غيره لا من الأولين ولا من الآخرين، فإن جميع الأنبياء على دين الإسلام، قال الله تعالى عن نوح: ﴿وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴿٧٢﴾﴾ [يونس]... فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده، فمن استسلم له ولغيره كان مشركًا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرًا عن عبادته، والمشرك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده، وطاعته

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.
وأخرجه البخاري بنحوه (كتاب الإيمان، رقم ٥٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تفسير الطبري (٦/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٣) تفسير الطبري (٦/ ٢٧٥) [مؤسسة الرسالة].

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٦٣٥ ـ ٦٣٦).

وحده. فهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وذلك إنما يكون بأن يطاع في كل وقت بفعل ما أمر به في ذلك الوقت»[(١)].

ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تنازع الناس فيمن تقدم من أمة موسى وعيسى، هل هم مسلمون أم لا؟ وهو نزاع لفظي؛ فإن الإسلام الخاص الذي بعث الله به محمدًا ﷺ المتضمن لشريعة القرآن ليس عليه إلا أمة محمد ﷺ، والإسلام اليوم عند الإطلاق يتناول هذا، وأما الإسلام العام المتناول لكل شريعة بعث الله بها نبيًّا فإنه يتناول إسلام كل أمة متبعة لنبي من الأنبياء، ورأس الإسلام مطلقًا شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وبها بعث جميع الرسل»[(٢)].

الأركان:

أركان الإسلام خمسة، وهي:

١ ـ شهادة ألا إلٰه إلا الله، وأن محمّدًا رسول الله.

٢ ـ إقام الصلاة.

٣ ـ إيتاء الزكاة.

٤ ـ صوم رمضان.

٥ ـ حج بيت الله الحرام من استطاع إليه سبيلًا.

وقد قيل لهذه الخمسة الأمور: (أركان ودعائم)؛ لقوله ﷺ: «**بني الإسلام على خمس؟**»، فشبهه بالبنيان المركب على خمس دعائم، فهذه الأركان دعائم الإسلام، فلا يثبت الإسلام بدونها[(٣)].

وقد يطلق على أركان الإسلام: مباني الإسلام[(٤)]، وهي تسمية مأخوذة من حديث: «**بني الإسلام على خمس...**».

كما قد يطلق عليها بعض العلماء: العبادات الخمس[(٥)].

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٩١ ـ ٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٩٤)، وانظر: المرجع السابق (١/ ١٤) و(١٥/ ١٥٩ ـ ١٦٠) و(٢٧/ ٣٧٠)، والإيمان الأوسط له (١٧٠) [دار طيبة، ط١، ١٤٢٢هـ]، واقتضاء الصراط المستقيم (١/ ٤٥٥) [مطبعة السُّنَّة المحمدية، ط٢، ١٣٦٩هـ].

(٣) انظر: جامع العلوم والحكم (٤٣) [مؤسسة الرسالة، ط٧، ١٤١٧هـ]، ومعارج القبول (٢/ ٦١٩).

(٤) انظر: المغني لابن قدامه (٩/ ٢١) [دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـ]، وشرح العمدة لابن تيمية (٢/ ٧٦) [مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٣هـ]، مجموع الفتاوى له (٣٢/ ٨٢) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، ودقائق التفسير (١/ ٣٣٦) [مؤسسة علوم القرآن، ط٢، ١٤٠٤هـ]، وجامع العلوم والحكم (٢٥)، والمبدع (٢/ ٤٠١) [المكتب الإسلامي، ط١٤٠٠هـ]، كشاف القناع (٢/ ٢٥٧) [دار الفكر].

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٥)، والمبدع (٩/ ١٧٢)، والإنصاف (١٠/ ٣٢٧) [دار إحياء التراث العربي]، والفروع (١/ ٢٥٧) [دار الكتب العلمية، ط١]. وهناك من صنف بهذا الاسم؛ كأبي الخطاب، وابن الجوزي، وأبي هبيرة، وغيرهم. انظر: المقصد الأرشد (٢/ ٥٠٥)، و (٣/ ١٠٨)، ومعجم الكتب لابن عبد الهادي (١/ ٧٠، ٨٠، ٩٠، ٩١)، والإنصاف للمرداوي (٢/ ٣٢٠)، والفروع (١/ ٢٥٨).

۞ الشروط:

ما يثبت به الإسلام الحكمي:

هناك أربعة طرق يكون بها الشخص مسلمًا حكمًا:

الطريق الأول: **بالنص**، ويكون بما يلي:

١ ـ النطق بالشهادتين، سواء كان ذلك الناطق صادقًا أو كاذبًا، لحديث: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إلٰه إلا الله...**»[(١)]. الحديث، وسيأتي، وفي حديث آخر: «... **حتى يقولوا: لا إلٰه إلا الله، فإذا قالوها، وصلوا صلاتنا، واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله**»[(٢)].

فيدخل في الإسلام الحكمي من أسلم صدقًا، ويدخل فيه المنافق الذي أظهر الدخول في الإسلام وأسر الكفر.

٢ ـ النطق بما يقوم مقام الشهادتين؛ كقول الشخص: (أسلمت)، أو: (إني مسلم)، لحديث المقداد رضي الله عنه أنه قال: يا رسول الله، إني لقيت كافرًا فاقتتلنا، فضرب يدي بالسيف فقطعها، ثم لاذ مني بشجرة، وقال: أسلمت لله، آقتله بعد أن قالها؟ قال رسول الله ﷺ: «**لا تقتله**» قال: يا رسول الله، فإنه طرح إحدى يدي، ثم قال ذلك بعد ما قطعها، آقتله؟ قال: «**لا تقتله، فإن قتلته فإنه بمنزلتك قبل أن تقتله، وأنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته التي قال**»[(٣)].

ولا بد من التلفظ بالشهادتين أو ما يقوم مقامهما عند التمكن والقدرة على ذلك.

أما غير القادر على النطق ـ كالأخرس ـ فيعذر بذلك، ويصدق عذره إن تمسك به بعد زوال المانع.

الطريق الثاني: **التبعية**، ومعناها: أن يأخذ التابع حكم المتبوع في الإسلام، وهي على **نوعين**:

١ ـ تبعية الابن الصغير لخير أبويه دينًا.

فقد اتفق الفقهاء على أنه إذا أسلم الأب وله أولاد صغار، أو من في حكمهم ـ كالمجنون إذا بلغ مجنونًا ـ فإن هؤلاء يحكم بإسلامهم تبعًا لأبيهم.

وذهب الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن العبرة بإسلام أحد الأبوين، أبًا كان أو أمًّا، فيحكم بإسلام الصغار تبعًا لخير أبويهم دينًا؛ لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه.

٢ ـ التبعية لدار الإسلام.

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٢٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٢).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٣٩٢).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الديات، رقم ٦٨٦٥)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩٥).

فيدخل في ذلك:

- الصغير إذا سبي ولم يكن معه أحد من أبويه، إذا أدخله السابي إلى دار الإسلام.

- لقيط دار الإسلام، حتى لو كان ملتقطه ذميًّا.

- اليتيم إذا مات أبواه، وكفله أحد المسلمين، فإنه يتبع كافله وحاضنه في الدين[(١)].

الطريق الثالث: **بالدلالة**، والمقصود بها: أن يفعل فعلًا يستدل به على كون الشخص مسلمًا حكمًا، **ومن الأفعال التي يستدل بها على ذلك:**

١ ـ **إقامة الصلاة**؛ لحديث أنس رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**من صلى صلاتنا، واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته**»[(٢)].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله ـ في شرحه لهذا الحديث ـ: «وفيه أن أمور الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعائر الدين أجريت عليه أحكام أهله، ما لم يظهر منه خلاف ذلك»[(٣)].

قال ابن مفلح رحمه الله: «وإذا صلَّى الكافر على اختلاف أنواعه حكم بإسلامه نص عليه ـ أي: الإمام أحمد ـ وظاهره أن العصمة تثبت بالصلاة، وهي لا تكون بدون الإسلام؛ ولأنها عبادة تختص شرعنا، أشبهت الأذان... ولا فرق بين أن تكون صلاته في دار الإسلام أو الحرب جماعة أو فرادى»[(٤)].

٢ ـ **الأذان والإقامة**، لحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا قومًا لم يغز حتى يصبح، فإن سمع أذانًا أمسك، وإن لم يسمع أذانًا أغار بعدما يصبح»[(٥)].

٣ ـ **الحج**؛ لأنه من شعائر الإسلام الظاهرة[(٦)].

قال ابن أبي العز رحمه الله: «وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء؛ كمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام ولم يتكلم بهما، هل

---

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٨/١٤٠) [دار الفكر، ط١، ١٤٠٥هـ]، وشفاء العليل لابن القيم (٢٩٨) [دار الفكر، ١٣٩٨هـ]، والفواكه الدواني للنفراوي (١/٢٨٥) [دار الفكر، ١٤١٥هـ]، وحاشية العدوي (١/٥١٧) [دار الفكر، ١٤١٢هـ]، وشرح منتهى الإرادات (١/٦٢٧) [دار عالم الكتب، ط٢، ١٩٩٦م]، والموسوعة الفقهية الكويتية (٤/٢٦٦ ـ ٢٧١) [دار السلاسل، ط٢].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٣٩١).

(٣) فتح الباري (١/٦٤٢).

(٤) المبدع في شرح المقنع (١/٣٠٢) [المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ]، وانظر: الشرح الممتع لابن عثيمين (٢/٢٠).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٢٩٤٣)، ومسلم (كتاب الصلاة، رقم ٣٨٢).

(٦) انظر: البيان في مذهب الإمام الشافعي (٢/٣٩٢) [دار المنهاج، ط١، ١٤٢١هـ]، وبدائع الصنائع (٧/١٠٣) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٨٢هـ].

يصير مسلمًا، أم لا؟ والصحيح: أنه يصير مسلمًا بكل ما هو من خصائص الإسلام»[1].

الطريق الرابع: شهادة رجل مسلم عدل له بالإسلام[2].

الأقسام:

تقدم ذكر تقسيم الإسلام إلى كوني وشرعي، والشرعي إلى عام وخاص في التعريف الشرعي، للحاجة إليه هناك.

والإسلام الشرعي الخاص ينقسم ـ باعتبار قيام المكلف به ـ **إلى قسمين**:

١ ـ الإسلام الحقيقي:

وهو الإسلام الذي تتوقف عليه الأحكام الدنيوية والأخروية، ويكون لمن أتى بشعائر الإسلام الظاهرة والباطنة معًا، وكان صادقًا في ذلك.

٢ ـ الإسلام الحكمي:

هو الإسلام الذي تتوقف عليه الأحكام الدنيوية، ويكون لمن أتى بالشهادتين، أو بشعيرة من شعائر الإسلام الخاصة، صادقًا كان أو كاذبًا.

قال الحافظ ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن الإسلام يطلق **باعتبارين**:

أحدهما: باعتبار الإسلام الحقيقي، وهو دين الإسلام الذي قال الله فيه: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] وقال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

والثاني: باعتبار الاستسلام ظاهرًا مع عدم إسلام الباطن، إذا وقع خوفًا، كإسلام المنافقين»[3].

وسمي الإسلام الحكمي بذلك؛ لأن صاحبه (والذي يسمى بمستور الحال) قد أتى بما يحكم عليه بإسلامه، فتجرى عليه أحكام الإسلام في الدنيا، سواء مسلمًا حقيقيًّا، وهو المسمى بالمسلم الحقيقي، أو لم يكن كذلك، وهو المنافق.

فالإسلام الحكمي يتعلق بأحكام الإسلام في الدنيا فقط، ولذا فإنه قد يسمى بـ(الإسلام الظاهري)[4].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم من ثبت له الإسلام الحكمي:

من أقر بالإسلام ظاهرًا، أو أتى بشعيرة من شعائره الخاصة عصم ماله ودمه، وثبتت له أحكام الإسلام، وعومل معاملة المسلم في جميع الإحكام

(١) شرح الطحاوية (٧٥) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٢) انظر: شرح كتاب السير الكبير لمحمد بن الحسن الشيباني (٥/٢٢١٦) [تحقيق: عبد العزيز أحمد]، وانظر فيما سبق: قواعد في بيان حقيقة الإيمان للشيخاني (٣٠٨ ـ ٣١٤)، والموسوعة الفقهية الكويتية (٤/٢٦٦ ـ ٢٧٣).

(٣) فتح الباري لابن رجب (١/١١٧) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٢هـ].

(٤) انظر: فيض الباري للكشميري (١/ ٩٤).

والمعاملات الدنيوية (كأحكام النكاح، والمواريث، والجنائز، والشهادات، والولاية، والذبائح والتغسيل عند الموت، ودفنه مع المسلمين، وغيرها)، ويسمى من كان هذه حاله بـ(المسلم المستور الحال).

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن حكم الله تعالى في الدنيا قبول ظاهر الآدميين، وإنه تولى سرائرهم، ولم يجعل لنبي مرسل ولا لأحد من خلقه أن يحكم إلا على الظاهر، وتولى دونهم السرائر؛ لانفراده بعلمها»[(١)].

وسبب ذلك: أن الشارع قد رتَّب الأحكام على ما يظهر للعيان، وأما الباطن فموكول علمه إلى الله، فلا حاجة إلى تتبع حاله، أو التبين فيه.

فالكافر إذا أتى بالشهادتين، اعتبر مسلمًا، ثم ألزم بما بعدها من شعائر الإسلام؛ كالصلاة والزكاة، وهذا الالتزام شرط لصحة إسلامه، ولكننا لا نتوقف في الحكم له بالإسلام حتى يأتي وقت الصلاة والزكاة، بل نحكم بإسلامه ابتداء دون انتظار، فإذا جاء وقت الصلاة ألزم بها، فإن أبى حكم بردته واستتيب، ويكون قد أتى بناقض من نواقض الإسلام؛ لأن الإقرار بالشهادتين يتضمن تصديق القلب والالتزام بالإتيان بالأحكام الشرعية، والخضوع والاستسلام لأمر الله، والانقياد لأمر نبيّه ﷺ، فإذا رجع عن ذلك كان قد نقض إقراره.

وأما من لم يظهر منه عدم الالتزام بذلك بعد إقراره، فإنه يبقى على الأصل، وتجري عليه أحكام المسلمين في الدنيا، ولم يمتحن في إسلامه، ولا يتوقف فيه الحكم له بالإسلام وإجراء أحكام المسلمين عليه[(٢)].

ومما يدل على الإسلام الحكمي: ما رواه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله**»[(٣)].

قال النووي في فوائد هذا الحديث: «وفيه صيانة مال من أتى بكلمة التوحيد ونفسه، ولو كان عند السيف، وفيه أن الأحكام تجرى على الظاهر، والله تعالى يتولى السرائر»[(٤)].

(١) الأم للشافعي (٦/ ١٦٥).

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم (٨٤ ـ ٨٥) [مؤسسة الرسالة]، والفواكه الدواني للنفراوي (٢/ ٦٦٨) [دار الفكر]، حاشية العدوي (١/ ٥١٧) [دار الفكر]، والشرح (٢/ ٢٠)، وقواعد في بيان حقيقة الإيمان للشيخاني (٢٩٧ ـ ٣٠١) [دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢١٢) [دار =

وقال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي الحديث دليل على أن أمور الناس في معاملة بعضهم بعضًا إنما تجري على الظاهر من أحوالهم دون باطنها وأن من أظهر شعار الدين أجري عليه حكمه»(١).

وحديث أنس مرفوعًا: «**من صلى صلاتنا...**» وقد تقدم.

- المسألة الثانية: وسطية الإسلام بين الديانات:

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. قال الشيخ السعدي في تفسير هذه الآية: «أي: عدلًا خيارًا، وما عدا الوسط فأطراف داخلة تحت الخطر، فجعل الله هذه الأمة وسطًا في كل أمور الدين:

- وسطًا في الأنبياء بين من غلا فيهم كالنصارى، وبين من جفاهم كاليهود، بأن آمنوا بهم كلهم على الوجه اللائق بذلك.

- ووسطًا في الشريعة، لا تشديدات اليهود وآصارهم، ولا تهاون النصارى.

- وفي باب الطهارة والمطاعم، لا كاليهود الذين لا تصح لهم صلاة إلا في بيعهم وكنائسهم، ولا يطهرهم الماء من النجاسات، وقد حرمت عليهم طيبات عقوبة لهم، ولا كالنصارى الذين لا ينجسون شيئًا، ولا يحرمون شيئًا، بل أباحوا ما دب ودرج.

بل طهارتهم أكمل طهارة وأتمها، وأباح الله لهم الطيبات من المطاعم والمشارب والملابس والمناكح، وحرَّم عليهم الخبائث من ذلك، فلهذه الأمة من الدين أكمله، ومن الأخلاق أجلها، ومن الأعمال أفضلها، ووهبهم الله من العلم والحلم والعدل والإحسان ما لم يهبه لأمة سواهم، فلذلك كانوا ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ كاملين؛ ليكونوا: ﴿شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ بسبب عدالتهم وحكمهم بالقسط، يحكمون على الناس من سائر أهل الأديان، ولا يحكم عليهم غيرهم، فما شهدت له هذه الأمة بالقبول فهو مقبول، وما شهدت له بالرد فهو مردود»(٢).

- المسألة الثالثة: لماذا خصت هذه العبادات الخمس بكونها أركانًا للإسلام:

من المعلوم أن ما أوجبه الله من الأعمال الظاهرة أكثر من هذه الأركان الخمسة، فلماذا خصَّ أركان الإسلام ومبانيه وحصرها بهذه الخمس؟

تعددت أقوال العلماء في بيان ذلك:

فقال بعضهم: إن هذه الخمس هي

= إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ].

(١) شرح السُّنَّة للبغوي (١/ ٧٠) [المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٣هـ].

(٢) تفسير السعدي (٧٠) [مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ].

أظهر شعائر الإسلام وأعظمها، وبقيام العبد بها يتم إسلامه، وتركه لها يشعر بانحلال قيد انقياده، ولأن فيها ما يكفي عن غيرها وليس في غيرها ما يكفي عنها[(١)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والتحقيق: أن النبي ﷺ ذكر الدين الذي هو استسلام العبد لربه مطلقًا، الذي يجب لله عبادة محضة على الأعيان، فيجب على كل من كان قادرًا عليه ليعبد الله بها مخلصًا له الدين، وهذه هي الخمس، وما سوى ذلك فإنما يجب بأسباب لمصالح، فلا يعم وجوبها جميع الناس.

بل إما أن يكون فرضًا على الكفاية؛ كالجهاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وما يتبع ذلك من أمارة، وحكم، وفتيا، وإقراء، وتحديث، وغير ذلك. وإما أن يجب بسبب حق للآدميين يختص به من وجب له وعليه، وقد يسقط بإسقاطه... مثل: قضاء الديون، ورد الغصوب، والعواري، والودائع، والإنصاف من المظالم من الدماء والأموال والأعراض... وتجب على شخص دون شخص، في حال دون حال، لم تجب عبادة محضة لله على كل عبد قادر... وكذلك ما يجب من صلة الأرحام وحقوق الزوجة والأولاد والجيران والشركاء والفقراء، وما يجب من أداء الشهادة والفتيا والقضاء والإمارة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، كل ذلك يجب بأسباب عارضة على بعض الناس دون بعض لجلب منافع ودفع مضار لو حصلت بدون فعل الإنسان لم تجب، فما كان مشتركًا فهو واجب على الكفاية، وما كان مختصًّا فإنما يجب على زيد دون عمرو، لا يشترك الناس في وجوب عمل بعينه على كل أحد قادر سوى الخمس»[(٢)].

الفروق:

الفرق بين الإسلام الحكمي والإسلام الحقيقي:

يظهر الفرق بينهما من ناحية الحقيقة، ومن ناحية الحكم.

١ ـ أما من ناحية الحقيقة، فإن المسلم الحكمي هو من أتى بالشهادتين أو شعائر الإسلام الظاهرة، سواء كان صادقًا في إسلامه (مسلم حقيقة) أو كاذبًا (وهو المنافق).

أما المسلم الحقيقي فهو الذي أتى بالشهادتين والتزم شعائر الإسلام ظاهرًا وباطنًا.

٢ ـ أما من ناحية الحكم؛ فإن

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٣١٤)، وحجة الله البالغة (١/ ٣٤٥) [دار الكتب الحديثة].

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٣١٤ ـ ٣١٥).

الإسلام الحكمي تتعلق به أحكام الدنيا، وأما الحقيقي تتعلق به أحكام الدنيا والآخرة.

فالحاصل: أن الإسلام الحكمي أعم من الإسلام الحقيقي.

الثمرات:

من فوائد الإسلام(١):

١ ـ عصمة المال والدم والعرض.

٢ ـ إخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده.

٣ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية والرحمة والمساواة.

٤ ـ القضاء على النظم الوضعية والمناهج الإلحادية.

٥ ـ حفظ كرامة الإنسان وحقوقه ومكتسباته.

٦ ـ يورث هداية القلب.

٧ ـ الفوز بالجنة والنجاة من النار.

٨ ـ حصول الألفة والمحبة والتآخي بين الناس.

٩ ـ مصدر العزة والسعادة في الدارين.

١٠ ـ يخرج الناس من الظلمات إلى النور، فيعز الناس بالذل إلى الله سبحانه فيحصلون على شرف العبودية له.

١١ ـ يحصل صاحبه ومتبعه على كمال الأمن والاهتداء في الدنيا والآخرة.

١٢ ـ الإسلام يحقق الأمان في المجتمع فيعيش كل فرد آمنًا من أذى أخيه قولًا وفعلًا.

١٣ ـ الإسلام يحقق التكافل بين الناس؛ فيأخذ غنيهم بيد فقيرهم وقويهم بيد ضعيفهم ويصبح الجميع إخوة متحابين.

١٤ ـ الإسلام يورث التواضع ويكسو المسلم ثوب العزة.

مذهب المخالفين:

خالف في حكم الإسلام الحكمي: فرقة الأخنسية من الخوارج، أصحاب أخنس بن قيس، حيث قالوا بالتوقف عن جميع من في دار التقية من منتحلي الإسلام وأهل القبلة إلا من قد عرفوا منه إيمانًا فيوالونه، أو كفرًا فيتبرؤون منه لأجله(٢).

كما خالف فيه من الفرق المعاصرة جماعة التكفير والهجرة، حيث أتوا ببدعة: التوقف والتبيين، وهي أنهم لا

(١) نقلًا عن موسوعة: نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم (٢/٣٤٨) [دار الوسيلة، ط٤].

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٩٧) [دار إحياء التراث العربي، ط٣]، والتبصير في الدين للاسفراييني (٥٧) [دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ]، والفرق بين الفرق للبغدادي (٨١) [دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٩٧٧م]، والملل والنحل للشهرستاني (١/١٣٢) [دار المعرفة، ١٤٠٤هـ]، وشرح المواقف للإيجي (٦٩٥) [دار الجيل، ط١، ١٤١٧هـ].

يحكمون بإسلام أحد، بل يتوقفون في الحكم عليه حتى يتبينوا في حاله[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإيمان الأوسط»، لابن تيمية.
٢ ـ «تفسير ابن كثير».
٣ ـ «تفسير الطبري».
٤ ـ «ثلاثة الأصول وأدلتها»، لمحمد بن عبد الوهاب.
٥ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.
٦ ـ «الجواب الكافي»، لابن القيم.
٧ ـ «حد الإسلام وحقيقة الإيمان»، لعبد المجيد الشاذلي.
١٠ ـ «الدرر السَّنية من الفتاوى النجدية».
١١ ـ «شرح الأصول الثلاثة»، لابن عثيمين.
١٢ ـ «الفتاوى الكبرى»، لابن تيمية.
١٣ ـ «فتح الباري»، لابن رجب.
١٤ ـ «فضل الإسلام»، لمحمد بن عبد الوهاب.
١٥ ـ «قواعد في بيان حقيقة الإيمان»، لعادل الشيخاني.
١٦ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.
١٧ ـ «معارج القبول»، لحافظ الحكمي.
١٨ ـ «الموسوعة الفقهية الكويتية».
١٩ ـ «نضرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول الكريم».

(١) انظر: التوقف والتبيين لمحمد سرور.

الإسلام الحقيقي

يراجع مصطلح (الإسلام).

الإسلام الحكمي

يراجع مصطلح (الإسلام).

الإسلام الخاص

يراجع مصطلح (الإسلام).

اسم الله الأعظم

التعريف لغةً:

كلمة (اسم) مشتقة من السُّمُو وهو بمعنى: الرِّفْعة والعُلُو. وَالْأَصْل فِيهِ: (سِمْوٌ) بِالْوَاو، وجمعه: أَسْماء، مثل: قِنْو وأَقْناء[(٢)]. قال الجوهري: «والاسم مشتقٌّ من سَمَوْتُ؛ لأنّه تنويهٌ ورفعةٌ»[(٣)]. ولأن صاحبه بمنزلة المرتفع به[(٤)].

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٠) [دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ]. وتهذيب اللغة (١٣/ ٧٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].
(٣) الصحاح (٦/ ٢٣٨٣) [دار العلم، ط٤، ١٩٩٠م].
(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ١٠١) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

والنحاة لم يعرِّفوا الاسم؛ وذلك لوضوحه عندهم، ولذلك اكتفى سيبويه عن تعريف الاسم ـ بعد تعريف الفعل والحرف ـ بقوله: «الاسم: رجل، وفرس، وحائط»[(١)]. وقد عرَّفه بعضهم بأنه «اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان ـ إن كان من المحسوسات ـ كزيد وعمرو ـ وفي الأذهان ـ إن كان مع المعقولات ـ كالعلم والإرادة»[(٢)].

الله: اسم الجلالة، مشتق من (الإلٰه)، والمراد بالاشتقاق؛ أي: «أنها ملاقية لمصادرها في اللفظ والمعنى لا أنها متولدة منها تولد الفرع من أصله»[(٣)]. قال ابن سيده: «والإلٰهة والألوهة والألوهية: العبادة»[(٤)].

الأعظم: صيغة أفعل التفضيل من عظيم، ومعناه: الذي تظهر علو منزلته وشرفه، حيث أعطي قدرًا زائدًا على غيره.

التعريف شرعًا:

اسم الله الأعظم: هو الذي إذا دُعي الله به أجاب، وإذا سئل به أعطى[(٥)].

سبب التسمية:

سمي بالاسم الأعظم لجمعه جميع الأسماء الحسنى ودلالته على عظيم معانيها، ولأنه من دعا به استجيب له[(٦)].

الحكم:

يجب الإيمان بما دلَّت عليه الأحاديث الصحيحة الواردة عن النبي ﷺ التي جاءت بإثبات الاسم الأعظم وأنه من أسماء الله الحسنى، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى.

الحقيقة:

حقيقة اسم الله الأعظم: أنه «اسم جنس لا يراد به اسم معين، فإن أسماء الله **نوعان**:

أحدهما: ما دل على صفة واحدة أو صفتين أو تضمن أوصافًا معدودة.

والثاني: ما دل على جميع ما لله من صفات الكمال، وتضمن ما له من نعوت العظمة والجلال والجمال، فهذا النوع هو الاسم الأعظم لما دل عليه من المعاني التي هي أعظم المعاني وأوسعها.

(١) انظر: الكتاب لسيبويه (١/١٢) [مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ].
(٢) نتائج الفكر في النحو للسهيلي (١/٣٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ].
(٣) بدائع الفوائد لابن القيم (١/٢٢) [دار الكتاب العربي].
(٤) لسان العرب (١٣/٤٦٨) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ].
(٥) انظر: زاد المعاد (٤/١٨٧) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٥هـ]. والكافية الشافية (٣٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٧هـ].
(٦) انظر: المصدر السابق.

فالله اسم أعظم، وكذلك الصمد، وكذلك الحي القيوم، وكذلك الحميد المجيد، وكذلك الكبير العظيم، وكذلك المحيط. وهذا التحقيق هو الذي تدل عليه التسمية وهو مقتضى الحكمة، وبه أيضًا تجتمع الأقوال الصحيحة كلها، والله أعلم»[(١)].

الأدلة:

من النصوص الواردة عن النبي ﷺ في بيان وإثبات الاسم الأعظم لله، **ما يلي**:

حديث عبد الله بن بريدة الأسلمي، عن أبيه رضي الله عنه، قال: سمع النبي ﷺ رجلًا يدعو وهو يقول: «اللَّهُمَّ إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إله إلا أنت الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوًا أحد»، قال: فقال: «**والذي نفسي بيده لقد سأل الله باسمه الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**»[(٢)].

وحديث أنس رضي الله عنه؛ أنه كان مع رسول الله ﷺ جالسًا ورجل يصلي، ثم دعا: «اللَّهُمَّ إني أسألك بأن لك الحمد، لا إله إلا أنت المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم»، فقال النبي ﷺ: «**لقد دعا الله باسمه العظيم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**»[(٣)].

وحديث أسماء بنت يزيد رضي الله عنها؛ أن النبي ﷺ قال: «**اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين**: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة]، **وفاتحة سورة آل عمران**: ﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾ [آل عمران]»[(٤)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «ولهذا كان

(١) فتح الرحيم الملك العلام للسعدي (٢٦ ـ ٢٧) [دار ابن الجوزي، ط٣]، وانظر: تفسير أسماء الله الحسنى له (١٦٦) [مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٢، السنة ٣٣، ١٤٢١هـ].

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٩٣) [المكتبة العصرية]، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٤٧٥) وحسَّنه، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٥٧)، وأحمد (٣٨/ ٦٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في أصل صفة الصلاة (٣/ ١٠١٦) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٧هـ].

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٩٥)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٤٤)، والنسائي (كتاب السهو، رقم ١٣٠٠)، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٥٨)، وابن حبان (كتاب الرقائق، رقم ٨٩٣)، والحاكم (كتاب الدعاء، رقم ١٨٥٦) وصححه، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/ ٢٣٣) [مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ].

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٩٦)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٤٧٨) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٥٥)، وأحمد (٤٥/ ٥٨٤) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ]، وسنده ضعيف، لكن له شاهد يرتقي به إلى الحسن. انظر: صحيح أبي داود للألباني (٥/ ٢٣٤).

أعظم آية في القرآن: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ...﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهو الاسم الأعظم؛ لأنه استلزم جميع الصفات فلو اكتفى في الصفات بالتلازم لاكتفى بالحي»[١].

وقال ابن القيم رحمه الله: «ولهذا كان اسم الله الأعظم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى: هو اسم الحي القيوم»[٢].

وقال السعدي رحمه الله: «والتحقيق: أن الاسم الأعظم اسم جنس لا يراد به اسم معين، فإن أسماء الله **نوعان**:

أحدهما: ما دل على صفة واحدة أو صفتين أو تضمن أوصافًا معدودة.

والثاني: ما دل على جميع ما لله من صفات الكمال، وتضمن ما له من نعوت العظمة والجلال والجمال، فهذا النوع هو الاسم الأعظم لما دل عليه من المعاني التي هي أعظم المعاني وأوسعها. فالله اسم أعظم، وكذلك الصمد، وكذلك الحي القيوم، وكذلك الحميد المجيد، وكذلك الكبير العظيم، وكذلك المحيط. وهذا التحقيق هو الذي تدل عليه التسمية وهو مقتضى الحكمة، وبه أيضًا تجتمع الأقوال الصحيحة كلها، والله أعلم»[٣].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: من يرى أن الاسم الأعظم هو لفظ الجلالة الله:

من العلماء من ذهب إلى أن اسم الله الأعظم: هو لفظ الجلالة (الله)، وهذا مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما، والشعبي، وجابر بن زيد، وابن المبارك، وأبي حنيفة، والطحاوي وابن العربي، والطرطوشي وقال: «وبهذا المذهب قال معظم العلماء». وإليه أشار الخطابي والقرطبي. ورجحه المباركفوري[٤].

واستدلوا على ذلك بأمور:

١ ـ أن لفظ الجلالة (الله) هو الاسم المذكور في كل الأحاديث الواردة.

٢ ـ لأن هذا الاسم هو المأثور عن السلف رضي الله عنهم. كما تقدم عن ابن عباس وجابر بن زيد والشعبي وابن المبارك. وعليه جمهور العلماء من بعدهم كما تقدم.

٣ ـ لما لهذا الاسم من الخصائص والمزايا المعنوية واللفظية ما لا يوجد في غيره، **منها**:

أ ـ أن هذا الاسم ما أُطلق على غير الله تعالى.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٨/ ٣١١)، بتصرف.

(٢) زاد المعاد (٤/ ١٨٧) [مؤسسة الرسالة]. وانظر: الكافية الشافية (٣٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٧هـ].

(٣) فتح الرحيم الملك العلام للسعدي (٢٦ ـ ٢٧).

(٤) انظر: تخريج هذه الأقوال في كتاب: اسم الله الأعظم للدميجي (١٣٠ ـ ١٣١).

ب ـ أن هذا الاسم هو الأصل في أسماء الله، وسائر الأسماء مضافة إليه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، فأضاف سائر الأسماء إليه، ولا محالة أن الموصوف أشرف من الصفة.

ج ـ أن هذا الاسم دالٌّ على جميع الأسماء الحسنى والصفات العليا، وذلك لأنه مستلزم لجميع معاني الأسماء الحسنى، دال عليها بالإجمال.

د ـ هذا الاسم له خاصية غير حاصلة في سائر الأسماء، وهي أن سائر الأسماء والصفات إذا دخل عليه النداء أسقط عنه الألف واللام، إلا هذا الاسم فإنه يصح أن يقال: يا ألله، وذلك أن الألف واللام في هذا الاسم صار كالجزء الذاتي، فلا جرم لا يسقطان حال النداء. وفيه إشارة لطيفة، وذلك لأن الألف واللام للتعريف، لعدم سقوطهما عن هذا الاسم يدل على أن هذه المعرفة لا تزول أبدًا البتة[(١)].

ـ المسألة الثانية: بطلان قول من يزعم أن الاسم الأعظم هو لفظ (هو):

من القواعد المقررة عند أهل السُّنَّة والجماعة في باب أسماء الله تعالى: أن أسماء الله توقيفية، بمعنى: أنهم يثبتون ما أثبته الله لنفسه من الأسماء الحسنى الواردة في نصوص القرآن والسُّنَّة الصحيحة دون أن يتجاوزوا هذه النصوص، أو أن يقحموا العقل أو الذوق في إثباتها؛ إذ لا يمكن للعقل أو الذوق إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النص.

إلا أن بعض الصوفية ذهبوا إلى إثبات ألفاظ لم ترد بها النصوص الشرعية، زعموا أنها من أسماء الله تعالى، منها لفظ (هو)، وقالوا: إنه من أخص أسماء الله تعالى التي يدعى بها، بل زادوا على ذلك وجعلوه اسم الله الأعظم[(٢)].

وما ذهبوا إليه لا حجة عليه، بل هو لفظ مبتدع لا أصل له في الدين، فكيف يكون اسم الله الأعظم؟! وكل دعاء ينادى الله فيه بلفظ: (يا هو)، فهو ذكر باطل محدَث، قائله واقع في الإثم والضلال؛ لأن النبي ﷺ يقول: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو رد**»[(٣)].

والله تعالى أمرنا أن ندعوه ونتعبده بأسمائه الحسنى التي سمّى بها نفسه

(١) اسم الله الأعظم للدميجي (١٣١ ـ ١٣٥)، باختصار.

(٢) انظر: تفسير الرازي (١/ ١٤٠) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤٢٠هـ]، ولوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي (٩٤، ١٠٧) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الصلح، رقم ٢٦٩٧)، ومسلم (كتاب الأقضية، رقم ١٧١٨).

وسماه بها رسوله ﷺ وهي الواردة في الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، ومن سمى الله تعالى بما لم يسم به نفسه وقع في الإلحاد[١]، يقول الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف].

ـ **المسألة الثالثة: طريق معرفة اسم الله الأعظم:**

لا شكَّ أن طريق معرفة هذا الاسم توقيفي، والأحاديث المثبتة لهذا الاسم ليست صريحة في تحديده، وإنما هي إشارات وإيماءات وبيان لمواطن وجوده، وخصائصه، وعليه؛ فمعرفة هذا الاسم على وجه القطع غير متيسرة.

ـ **المسألة الرابعة: الحكمة في عدم تحديد اسم الله الأعظم:**

إن الشارع الحكيم قد أخفى عنا تحديد هذا الاسم، والحكمة في ذلك ـ والله أعلم ـ حفز النفوس على الاجتهاد في طلب هذا الاسم، بالثناء على الله ودعائه بجميع أسمائه الحسنى، واللهج بأسمائه ﷻ والتوسل إليه بأكبر قدر ممكن من أسمائه الحسنى، خاصة ذات الشرف والفضل، لعلنا نظفر بدعوة لله تعالى بهذا الاسم فتتحقق الإجابة، وهذا مما يعود على الناس بتحقيق العبادة لله وحده والفوز برضاه في الدنيا والآخرة[٢].

۞ الثمرات:

١ ـ أن الدعاء به سبب لإجابة الدعوة.

٢ ـ ذكر هذا الاسم للعباد هو من فضل الله تعالى ورحمته بهم.

٣ ـ محبة الله والسعي إلى القرب منه؛ لأنه المألوه المعبود وحده وهو المنعم المتفضل وحده الذي له الأسماء الحسنى والصفات العليا.

٤ ـ تعظيم الله سبحانه وتعالى وإجلاله وإخلاص العبودية له وحده

٥ ـ الشعور بالعزة به ﷻ والتعلق به وحده[٣].

۞ الحكمة:

لقد حثَّنا النبي ﷺ على دعاء الله ﷻ باسمه الأعظم، وبيَّن لنا خصائص هذا الاسم وأماكن وجوده، ورغّب في الاجتهاد لإصابته ومعرفته، لكي نبقى جادين في طلبه، مجتهدين في الثناء

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/٣٤٢)، ومجموع الفتاوى (٥/١٩٧)، وبدائع الفوائد (١/٢٩٧ ـ ٢٩٩)، ومختصر الصواعق المرسلة (٣/٨٦٢).

(٢) المصدر السابق (١٦٣).

(٣) انظر: ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها؛ دراسة تربوية للآثار الإيمانية والسلوكية لأسماء الله الحسنى (٨٠ ـ ٨٤) لعبد العزيز بن ناصر الجليل [دار طيبة، ط١، ١٤٢٩هـ].

على الله ودعائه بجميع أسمائه الحسنى قدر الإمكان؛ لعلنا نظفر بالفضل الذي أخبر عنه النبي ﷺ في الأحاديث.

مذهب المخالفين:

١ ـ من ينكر اسم الله الأعظم:

يعتقد الصوفية أن اسم الله الأعظم سرٌّ مكتوم لا يعرفه أي أحد إلا من أطلعه الله عليه من الأنبياء والأولياء الذين خصَّهم الله بالكرامات[1].

٢ ـ وهناك من يغلو في اسم الله الأعظم ويرى أنه: الضمير الغائب (هو) وهؤلاء هم الصوفية[2]. وزعمت الرافضة أن الله تعالى علّم اسم الله الأعظم لجعفر الصادق[3].

وهذا كله من الظنون الخاطئة والاعتقادات الباطلة التي لم تأت الأدلة الصحيحة على إثباتها، فإن الله تبارك وتعالى حثَّنا على معرفة أسمائه وصفاته، وأثنى على من عرفها، وتفقه فيها، ودعاء الله بها دعاء عبادة وتعبدٍ ودعاء مسألة، ولا ريب أنّ الاسم الأعظم منها. فمن اجتهد وواظب على ذلك فإنه سيوفَّق لإصابته، فإن الله تعالى هو الجواد المطلق الذي لا منتهى لجوده وكرمه، وهو يحب الجود على عباده، ومن أعظم ما جاد به عليهم تعرفه لهم بأسمائه الحسنى وصفاته العليا[4].

المصادر والمراجع:

١ ـ «اسم الله الأعظم»، لعبد الله الدميجي.

٢ ـ «أسماء الله الحسنى»، لعبد الله الغصن.

٣ ـ «تحفة الذاكرين»، للشوكاني.

٤ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٥ ـ «الجامع لأحكام القرآن» (ج١)، للقرطبي.

٦ ـ «الدر المنظم في الاسم الأعظم ضمن الحاوي للفتاوى»، للسيوطي.

٧ ـ «فتح الباري» (ج١١)، لابن حجر العسقلاني.

٨ ـ «فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن»، للسعدي.

٩ ـ «قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

---

(١) انظر: المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى للغزالي (١٦٨ ـ ١٦٩) [مكتبة الجفان والجابي، ط١].

(٢) انظر: لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات للرازي (٩٤، ١٠٧) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٤هـ].

(٣) انظر: فرق الشيعة للنوبختي (٥٢) [دار الرشد، ط١، ١٤١٢هـ].

(٤) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للسعدي (٦٥) [الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط. العدد ١١٢، السنة ٣٣، ١٤٢١هـ].

١٠ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد النجدي.

الاسم والمسمى

التعريف لغةً:

الاسم: كلمة مشتقة من السُّمُو وهو بمعنى: الرِّفْعة والعُلُو. وَالْأَصْل فِيهِ: سِمْوٌ بِالوَاو، وَجمعه أَسْماء، مثل قِنْو وأَقْناء[(١)]. قال الجوهري: «والاسم مشتقٌّ من سَمَوْتُ؛ لأنّه تنويهٌ ورفعةٌ»[(٢)]. ولأن صاحبه بمنزلة المرتفع به[(٣)]. قال ابن تيمية: «فالاسم يظهر به المسمى ويعلو»[(٤)].

والنحاة لم يعرِّفوا الاسم؛ وذلك لوضوحه عندهم، ولذلك اكتفى سيبويه عن تعريف الاسم ـ بعد تعريف الفعل والحرف ـ بقوله: «الاسم: رجل، وفرس، وحائط»[(٥)]. وقد عرَّفه بعضهم بأنه «اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان ـ إن كان من المحسوسات ـ كزيد وعمرو ـ وفي الأذهان ـ إن كان مع المعقولات ـ كالعلم والإرادة»[(٦)].

فالاسم يظهر به المسمّى ويعلو، فيقال للمسمِّي: سَمِّه؛ أي: أظهره، وأعلِه؛ أي: أعلِ ذكره بالاسم الذي يذكر به. فالاسم هو: اللفظ الدال على المسمَّى.

وأما المسمى فهو: الشيء الموجود في الأعيان أو الأذهان.

وأما التسمية فهي: فعل المُسمِّي ووضعه الاسم للمُسمَّى. كما أن التحلية عبارة عن فعل المُحلِّي ووضعه الحلية للتَّحلية. ولهذا تقول: سمَّيت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حليته بهذه التَّحلية، والحلية غير المحلَّى[(٧)].

والتَّسمية: مصدر سمَّى يُسِّمي تسمية، فالتسمية نطق بالاسم وتكلُّمٌ به وليست هي الاسم نفسه[(٨)].

فهنا ثلاث حقائق: (اسم) و(مسمَّى) و(تسمية)؛ كحلية ومُحلَّى وتحلية، وعلامة ومُعْلَم وتعليم، ولا سبيل إلى جعل لفظين منهما مترادفين على معنى واحد، لتباين حقائقها، وإذا جعلت

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٠) [دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ]، وتهذيب اللغة (١٣/ ٧٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].

(٢) الصحاح (٦/ ٢٣٨٣) [دار العلم، ط٤، ١٩٩٠م].

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ١٠١) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

(٤) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه (١/ ١٢) [مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ].

(٦) نتائج الفكر في النحو للسهيلي (١/ ٣٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ].

(٧) بدائع الفوائد (١/ ١٦ ـ ١٧) [دار الكتاب العربي].

(٨) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ١٩٥).

الاسم هو المسمى، بطل واحد من هذه الثلاثة ولا بدَّ[(١)].

التعريف اصطلاحًا:

الاسم والمسمى: مصطلح مجمل من المصطلحات المتعلقة بباب الأسماء والصفات، لم يرد في الكتاب والسُّنَّة، وإنما نشأ لما أنكر أئمة السُّنَّة على الجهمية قولهم: الاسم غير المسمى.

الحكم:

الصواب أن يقال: «الاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدّال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمٰن اسم عربي، والرحمٰن من أسماء الله ونحو ذلك فالاسم هاهنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال. فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم؛ فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى»[(٢)].

(١) بدائع الفوائد (١/١٧).

(٢) شرح الطحاوية (٨٢) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه]، وقال: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الحشر: ٢٤].

ومن السُّنَّة المطهرة: ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة**»[(٣)].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما قال عبد قط إذا أصابه هم وحزن: اللَّهُمَّ إني عبدك، وابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض فيَّ حكمُك، عدل فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[(٤)]. ومما قاله ابن القيم رحمه الله في

(٣) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٣٩٢)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٧٧).

(٤) أخرجه أحمد (٧/٣٤١) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ]، وابن حبان (الرقائق، رقم ٩٧٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/٢١٠) [مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٥هـ]، والحاكم (الدعاء، رقم ١٨٧٧)، وقال الهيثمي في المجمع (١٠/١٣٦): «رجال أحمد رجال الصحيح، غير أبي سلمة الجهني، وقد وثقه ابن حبان»، وصححه ابن القيم =

تعليقه على هذا الحديث: «فالاسم هٰهنا للمسمى ولا يقال غيره لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه اسمًا أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم؛ فهذا من أعظم الضلال والإلحاد؛ فقوله في الحديث: «**سميت به نفسك**» ولم يقل خلقته لنفسك ولا قال سماك به خلقك، دليل على أنه سبحانه تكلم بذلك الاسم وسمى به نفسه كما سمى نفسه في كتبه التي تكلم بها حقيقة بأسمائه»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الذين يقولون: الاسم للمسمى كما يقوله أكثر أهل السُّنَّة فهؤلاء وافقوا الكتاب والسُّنَّة والمعقول»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال أبو داود السجستاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «من زعم أن الاسم غير المسمى فقد زعم أن الله غير الله، وأبطل في ذلك؛ لأن الاسم غير المسمى في المخلوقين؛ لأن الرجل يسمى محمودًا وهو مذموم، ويسمى قاسمًا ولم يقسم شيئًا قط، وإنما الله ـ جلَّ ثناؤه ـ اسمه منه، ولا نقول: اسمه هو، بل نقول: اسمه منه، فإن قال قائل: إن اسمه ليس منه، فإنه قال: إن الله مجهول، فإن قال: إن له اسمًا وليس به فقال: إن مع الله ثانيًا»[(٣)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فصل**: في الاسم والمسمى: هل هو هو أو غيره؟ أو لا يقال هو هو ولا يقال هو غيره؟ أو هو له؟ أو يفصل في ذلك؟ فإن الناس قد تنازعوا في ذلك والنزاع اشتهر في ذلك بعد الأئمة بعد أحمد وغيره والذي كان معروفًا عند أئمة السُّنَّة أحمد وغيره: الإنكار على الجهمية الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة، فيقولون: الاسم غير المسمى وأسماء الله غيره وما كان غيره فهو مخلوق؛ وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلظوا فيهم القول؛ لأن أسماء الله من كلامه وكلام الله غير مخلوق؛ بل هو المتكلم به وهو المسمي لنفسه بما فيه من الأسماء. والجهمية يقولون: كلامه مخلوق وأسماؤه مخلوقة، وهو نفسه لم يتكلم بكلام يقوم بذاته ولا سمى نفسه باسم هو المتكلم به، بل قد يقولون: إنه تكلم به وسمى

= في الجواب الكافي (٢٠٨) [دار المعرفة، ط١]، والألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٩٩) [مكتبة المعارف، ط١].

(١) شفاء العليل (٢٧٧) [دار المعرفة، ط١٣٩٨هـ].

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٢/٢٣٧ ـ ٢٣٨) (رقم ٣٤٨) [دار طيبة، ط٨].

نفسه بهذه الأسماء بمعنى أنه خلقها في غيره، لا بمعنى أنه نفسه تكلم بها الكلام القائم به. فالقول في أسمائه هو نوع من القول في كلامه. والمقصود هنا أن المعروف عن أئمة السُّنَّة إنكارهم على من قال: أسماء الله مخلوقة، وكان الذين يطلقون القول بأن الاسم غير المسمى هذا مرادهم؛ فلهذا يروى عن الشافعي والأصمعي وغيرهما أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة، ولم يعرف أيضًا عن أحد من السلف أنه قال الاسم هو المسمى[(١)]؛ بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السُّنَّة بعد الأئمة وأنكره أكثر أهل السُّنَّة عليهم.

(١) وتوضيح قولهم فيما ذكره شيخ الإسلام عنهم، حيث قال: «وهؤلاء الذين قالوا: إن الاسم هو المسمى لم يريدوا بذلك أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المسمى به؛ فإن هذا لا يقوله عاقل. ولهذا يقال: لو كان الاسم هو المسمى لكان من قال: نار احترق لسانه. ومن الناس من يظن أن هذا مرادهم ويشنع عليهم وهذا غلط عليهم؛ بل هؤلاء يقولون: اللفظ هو التسمية والاسم ليس هو اللفظ؛ بل هو المراد باللفظ؛ فإنك إذا قلت: يا زيد يا عمر فليس مرادك دعاء اللفظ؛ بل مرادك دعاء المسمى باللفظ وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمى. وهذا لا ريب فيه إذا أُخبر عن الأشياء فذُكرت أسماؤها فقيل: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ﴾ ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ﴾ ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ١٦٤﴾ فليس المراد أن هذا اللفظ هو الرسول وهو الذي كلمه الله. وكذلك إذا قيل: جاء زيد وأشهد على عمرو وفلان عدل ونحو ذلك فإنما تذكر الأسماء والمراد بها المسميات وهذا هو مقصود الكلام». مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٨).

ثم منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا؛ إذ كان كل من الإطلاقين بدعة كما ذكره الخلّال عن إبراهيم الحربي وغيره»[(٢)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وطالما غلط كثير من الناس في ذلك، وجهلوا الصواب فيه؛ فالاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمٰن اسم عربي، والرحمٰن من أسماء الله ونحو ذلك ـ فالاسم هاهنا هو المراد لا المسمى، ولا يقال غيره، لما في لفظ الغير من الإجمال: فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم؛ فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى»[(٣)].

الأقسام:

تنقسم الأسماء باعتبار دلالتها على مسمى واحد إلى قسمين:

أحدهما: أن يدل عليه باعتبار الذات

(٢) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٧).

(٣) شرح الطحاوية (٨٢) [وزارة الشؤون الإسلامية].

فقط فهذا النوع هو المترادف ترادفًا محضًا، وهذا كالحنطة والقمح والبر، والاسم والكنية واللقب، إذا لم يكن فيه مدح ولا ذم وإنما أُتي به لمجرد التعريف.

والثاني: أن يدل على ذات واحدة باعتبار تباين صفاتها كأسماء الرب تعالى وأسماء كلامه وأسماء نبيّه وأسماء اليوم الآخر، فهذا النوع مترادف بالنسبة إلى الذات متباين بالنسبة إلى الصفات، فالرب والرحمٰن والعزيز والقدير والملك يدل على ذات واحدة باعتبار صفات متعددة، وكذلك البشير والنذير والحاشر والعاقب والماحي، وكذلك يوم القيامة ويوم البعث ويوم الجمع ويوم التغابن ويوم الآزفة ونحوها، وكذلك القرآن والفرقان والكتاب والهدى ونحوها، وكذلك أسماء السيف فإن تعددها بحسب أوصاف وإضافات مختلفة كالمهند والعضب والصارم ونحوها[(١)].

وينقسم الاسم باعتبار مطابقته للمسمى إلى قسمين:

الأول: ما كان في حق الله تعالى، فالاسم يطابق المسمى حقيقة، فما تسمى الله ﷻ باسم إلا وقد وصف به؛ فأسماؤه متضمنة لكل ما ينبغي أن يحمله الاسم من معاني.

الثاني: ما كان في حق المخلوقين، فقد يُسمى الرجلُ باسم لا يطابق حقيقته، فيكون اسمه صالحًا ومسماه ليس كذلك، أو يكون اسمه محمودًا وهو عند الناس مذموم؛ فالأسماء التي يتسمى بها الناس لا تطابق غالبًا حقيقة المسمى بها المطابقة المطلقة.

۞ مذهب المخالفين:

ذهبت المعتزلة إلى أن الاسم غير المسمى[(٢)]. وهذا مبني على قولهم: إن أسماء الله مخلوقة، حيث زعموا أن الله تعالى كان في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة، وهذا القول من أعظم الإلحاد في أسماء الله تعالى، مخالف للأدلة ولما أجمعت عليه الأمة[(٣)].

أما الأشاعرة والماتريديَّة فذهبوا إلى أن الاسم عين المسمى: فهؤلاء وإن أظهروا موافقة أهل السُّنَّة في اللفظ، لكنهم أبطنوا موافقة الجهمية والمعتزلة في المعنى. فهم قالوا بقول أهل السُّنَّة: إن أسماء الله غير مخلوقة. ولكن لم يكن مقصودهم هو مقصود أهل السُّنَّة؛ لأن مرادهم بهذه العبارة أن الله بذاته غير

---

(١) روضة المحبين لابن القيم (٥٤) [دار الكتب العلمية].

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٥٤٢) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ].

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/١٠١) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

مخلوق، وهذا مما لا تنازع فيه مع الجهمية والمعتزلة. وأطلقوا القول بأن التسميات مخلوقة، والتسميات عندهم هي الأسماء؛ كالعليم، والعزيز، والرحيم، وبذلك وافقوا الجهمية والمعتزلة في المعنى(١).

والحق أن الاسم للمسمى، إذ هو دليل على المسمى وعَلَم عليه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال النبي ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا**» الحديث(٢)؛ فالله تعالى له الأسماء الحسنى وهو المسمى بها، والاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلتَ: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، فالمراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمٰن من أسماء الله، فالاسم هنا هو المراد لا المسمى، وهذا اختيار أكثر أهل السُّنَّة(٣)، وهو القول الراجح الموافق للكتاب والسُّنَّة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «بدائع الفوائد» (ج١)، لابن القيم.

٢ ـ «جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في تقرير المسائل المتعلقة بأسماء الله الحسنى وشرحها والرد على المخالفين»، لسعيداني أرزقي.

٣ ـ «صريح السُّنَّة»، لابن جرير الطبري.

٤ ـ «قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى» (ج٦)، لابن تيمية.

٥ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، للتميمي.

٦ ـ «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

٧ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد النجدي.

الأسماء الحسنى

التعريف لغةً:

الأسماء: جمع اسم، والاسم كلمة مشتقة من (السُّمُو) وهو بمعنى: الرِّفْعة والعُلُو، وَالْأَصْل فِيهِ: سِمْوٌ بِالْوَاو، وَجمعه أَسْماء، مثل قِنْو وأَقْناء(٤). قال الجوهري: «والاسم مشتقٌّ من سَمَوْتُ؛ لأنّه تنويهٌ ورفعةٌ»(٥)، ولأن صاحبه بمنزلة

(١) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/١٩٢).

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/١٨٧، ١٩٨، ٢٠٩)، وشرح الطحاوية (٨٢) [وزارة الشؤون الإسلامية].

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/٤٠) [دار عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ]. وتهذيب اللغة (١٣/٧٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].

(٥) الصحاح (٦/٢٣٨٣) [دار العلم، ط٤، ١٩٩٠م].

المرتفع به[١]. قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالاسم يظهر به المسمى ويعلو»[٢].

والنحاة لم يعرِّفوا الاسم وذلك لوضوحه عندهم، ولذلك اكتفى سيبويه عن تعريف الاسم ـ بعد تعريف الفعل والحرف ـ بقوله: «الاسم: رجل، وفرس، وحائط»[٣]. وقد عرَّفه بعضهم بأنه «اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان ـ إن كان من المحسوسات ـ كزيد وعمرو ـ وفي الأذهان ـ إن كان من المعقولات ـ كالعلم والإرادة»[٤].

الحسنى: ضد السُّوأى[٥]. والحسنى: «تأنيث الأحسن. يقال: الاسم الأحسن والأسماء الحسنى»[٦]. ومعنى حسنى: أي: بالغة في الحسن غايته لتضمنها معانٍ كاملة عظيمة.

التعريف شرعًا:

الأسماء الحسنى: «هي التي يُدعى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسُّنَّة، وهي التي تقتضي المدح والثناء بنفسها»[٧].

سبب التسمية:

سبب تسميتها بالحسنى: أنها مشتملة على مدح الموصوف بها وهو الله تعالى وحمده والثناء عليه، ومتضمنة لصفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

الحكم:

يجب الإيمان بكل ما أخبر الله تعالى من أسمائه وأنها بالغة في الحسن غايته، ولتضمنها صفات كاملة لا نقص فيها بوجه من الوجوه.

المنزلة:

لا شكَّ أن للأسماء الحسنى في الدين منزلة رفيعة وأهمية عظيمة، فهي أصل العلم والإيمان، وبها استحقاق الله وحده العبادة، ولا تكاد تخلو آية من آياته من ذكرٍ لأسماء الله الحسنى وصفاته العليا؛ بل لا يقوم الدعاء ولا يتحقق إلا بها.

الأدلة:

من القرآن الكريم: قول الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/١٠١) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].
(٢) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/٢٠٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].
(٣) انظر: الكتاب لسيبويه (١/١٢) [مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ].
(٤) نتائج الفكر في النحو للسهيلي (١/٣٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ].
(٥) الصحاح (١/٦٢) [دار العلم، ط٤، ١٩٩٠م].
(٦) تهذيب اللغة (٤/١٨٤).
(٧) شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (١٩) [مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٥هـ]. وانظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات لمحمد بن خليفة التميمي (٢٩) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر].

ومن السُّنَّة: حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة**»(١).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما قال عبد قط إذا أصابه هم وحزن: اللَّهُمَّ إني عبدك، وابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماضٍ فيَّ حكمُك، عدل فيَّ قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني، وذهاب همي، إلا أذهب الله عز وجل همّه، وأبدله مكان حزنه فرحًا**، قالوا: يا رسول الله ينبغي لنا أن نتعلم هؤلاء الكلمات؟ قال: **أجل، ينبغي لمن سمعهن أن يتعلمهن**»(٢).

(١) تقدم تخريجه قريبًا.
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

أقوال أهل العلم:

قال أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله ـ وهو يحكي مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ـ: «ويعتقدون أن الله تعالى مدعو بأسمائه الحسنى وموصوف بصفاته التي سمى ووصف بها نفسه، ووصفه بها نبيَّه ﷺ»(٣).

وقال ابن بطة العكبري رحمه الله: «إن الله لم يزل عليمًا سميعًا بصيرًا متكلمًا، تامًّا بصفاته العليا وأسمائه الحسنى، قبل كون الكون، وقبل خلق الأشياء، لا يدفع ذلك ولا ينكره إلا الضال الجحود الجهمي المكذب بكتاب الله وسُنَّة نبيّه ﷺ»(٤).

وقال أبو الحسن القابسي رحمه الله: «أسماء الله وصفاته لا تعلم إلا بالتوقيف من الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع ولا يدخل فيها القياس»(٥).

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وليس في

(٣) أخرجه ابن قدامة في ذم التأويل (١٧) [الدار السلفية، ط١، ١٤٠٦هـ]، والذهبي في العلو للعلي الغفار (٢٣٠) [مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٦هـ]، وفي كتاب الأربعين في صفات رب العالمين (٩٤ ـ ٩٥) [مكتبة العلوم والحكم، ط١، ١٤١٣هـ]. وقال: وهذا المعتقد سمعناه بإسناد صحيح عنه.
(٤) الإبانة الكبرى لابن بطة ـ الكتاب الثالث: الرد على الجهمية ـ (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥) [دار الراية، ط٢، ١٤١٨هـ].
(٥) نقله عنه ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٢١٧) [دار المعرفة، ط١٣٧٩هـ].

أسمائه الحسنى إلا اسم يُمدح به، ولهذا كانت كلها حسنى»[(١)].

الشروط:

لكي يكون الاسم من أسماء الله الحسنى لا بد له من شروط، **هي**:

١ ـ أن يرد ثبوته في الكتاب والسُّنَّة الصحيحة.

٢ ـ أن يقتضي المدح والثناء بنفسه، بحيث يكون دالًّا على صفة كمال عظيمة.

٣ ـ أن يُدعى الله به.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الاسم والمسمى:

هل الاسم هو المسمى أو هو غيره أو له؟ اختلف في ذلك على **ثلاثة أقوال**:

الأول: أن الاسم للمسمى؛ إذ هو دليل على المسمى وعلم عليه، قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال النبي ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا**» الحديث[(٢)]؛ فالله تعالى له الأسماء الحسنى وهو المسمى بها، والاسم يراد به المسمى تارة، ويراد به اللفظ الدَّال عليه أخرى، فإذا قلتَ: قال الله كذا، أو سمع الله لمن حمده، فالمراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمٰن من أسماء الله، فالاسم هنا هو المراد لا المسمى، وهذا اختيار أكثر أهل السُّنَّة[(٣)]، وهو القول الراجح الموافق للكتاب والسُّنَّة.

الثاني: أن الاسم هو المسمى، وهو قول طائفة من أهل السُّنَّة[(٤)]، رادّين بذلك على الجهمية والمعتزلة الذين قالوا: إن الاسم غير المسمى.

الثالث: أن الاسم غير المسمى، وهو قول المعتزلة[(٥)]. وهذا مبني على قولهم: إن أسماء الله مخلوقة، حيث زعموا أن الله تعالى كان في الأزل بلا اسم ولا صفة، فلما خلق الخلق جعلوا له أسماء وصفات، فإذا أفناهم بقي بلا اسم ولا صفة، وهذا القول من أعظم الإلحاد في أسماء الله تعالى، مخالف للأدلة ولما أجمعت عليه الأمة[(٦)].

ـ المسألة الثانية: تفاضل الأسماء الحسنى:

إن أسماء الله تعالى متباينة من جهة

(١) منهاج السُّنَّة النبوية (٥/ ٢٨٢) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]. وانظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٢٩٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف]، ومجموع الفتاوى (٦/ ١٤٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف].

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

(٣) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧، ١٩٨، ٢٠٩)، وشرح الطحاوية (٨٢) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

(٤) قاعدة في الاسم والمسمى ضمن مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٨).

(٥) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٥٤٢) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ].

(٦) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١/ ١٠١) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

معانيها[١]، فكل اسم يدل على معنى غير المعنى الذي يدل عليه الآخر، فهناك أسماء تدل على صفة واحدة، وهناك أسماء تدل على أكثر من صفة؛ كاسم الخالق؛ فإنه يدل على صفة الخلق بالمطابقة وعلى صفتي العلم والقدرة بالالتزام، لذلك وقع التفاضل فيها. وعلى هذا يعتقد أهل السُّنَّة والجماعة أن أسماء الله الحسنى متفاضلة فيما بينها. وأيضًا التفاضل فيها من جهة اشتمال كلام الله تعالى عليها، وكلام الله تعالى بعضه أفضل من بعض كما دل على ذلك نصوص الكتاب والسُّنَّة[٢].

ـ المسألة الثالثة: أسماء الله الحسنى غير محصورة:

من القواعد المقررة عند أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء: أن أسماء الله تعالى كلها حسنى ـ كما تقدم ـ، وأن من أوجه حسنها: أنها أسماء كثيرة ليست محصورة بعدد معين، يعجز الخلق عن الإحاطة بها معرفةً وعلمًا.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: «إن الأسماء الحسنى لا تدخل تحت حصر ولا تُحد بعدد، فإن لله تعالى أسماء وصفات استأثر بها في علم الغيب عنده، لا يعلمها مَلَك مقرَّب ولا نبي مرسل، كما في الحديث الصحيح: «**أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك، أو علمته أحدًا من خلقك، أو أنزلته في كتابك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»[٣] فجعل أسماءه ثلاثة أقسام؛ قسم: سمّى به نفسه، فأظهره لمن شاء من ملائكته أو غيرهم، ولم ينزل به كتابه. وقسم: أنزل به كتابه فتعرَّفَ به إلى عباده. وقسم: استأثر به في علم غيبه، فلم يُطلع عليه أحدًا من خلقه، ولهذا قال: «**استأثرتَ به**»؛ أي: انفردت بعلمه، وليس المراد انفراده بالتسمي به؛ لأن هذا الانفراد ثابت في الأسماء التي أنزل الله بها كتابه. ومن هذا قول النبي ﷺ في حديث الشفاعة: «**فيفتح عليَّ من محامده بما لا أُحْسِنُه الآن**»[٤] وتلك المحامد هي بأسمائه وصفاته تبارك وتعالى، ومنه قوله ﷺ: «**لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك**»[٥].

وأما قوله ﷺ: «**إن لله تسعة وتسعين اسمًا من أحصاها دخل الجنة**»[٦].

(١) مع التنبيه على أنها مترادفة من جهة كونها أسماءً لذات واحدة.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/٥٢ ـ ٥٣)، والقواعد المثلى لابن عثيمين (١١) [الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٤٢١هـ].

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

(٤) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٧١٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤)، بنحوه.

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٤٨٦).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب الشروط، رقم ٢٧٣٦)، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٧٧).

فالكلام جملة واحدة. وقوله: «**ومن أحصاها دخل الجنة**» صفةٌ لا خبر مستقبل. والمعنى: له أسماء متعددة، مِن شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، وهذا لا ينفي أن يكون له أسماء غيرها. وهذا كما تقول: لفلان مئة مملوك قد أعدهم للجهاد، فلا ينفي هذا أن يكون له مماليك سواهم معدون لغير الجهاد، وهذا لا خلاف بين العلماء فيه»[(١)].

ـ المسألة الرابعة: أسماء الله توقيفية:

من القواعد المقررة عند أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات: أن أسماء الله توقيفية، بمعنى: أنهم يثبتون ما أثبته الله لنفسه من الأسماء الحسنى الواردة في نصوص القرآن والسُّنَّة الصحيحة دون أن يتجاوزوا هذه النصوص؛ أو أن يقحموا العقل في إثباتها، إذ لا مجال للعقل فيها؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه تعالى من الأسماء فوجب الوقوف في ذلك على النص.

ـ المسألة الخامسة: أسماء الله أعلام وأوصاف:

فهي مترادفة باعتبار دلالتها على الذات، ومتباينة باعتبار دلالتها على الصفات.

من القواعد المقررة عند أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء والصفات: أن أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف، فهي أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول، مترادفة لدلالتها على مسمى واحد، وهو الله ﷻ وبالاعتبار الثاني متباينة لدلالة كل واحد منهما على معناه الخاص فـ(الحي، العليم، القدير، السميع، البصير، الرحمٰن، الرحيم، العزيز، الحكيم) كلها أسماء لمسمى واحد، وهو الله سبحانه وتعالى، لكن معنى الحي غير معنى العليم، ومعنى العليم غير معنى القدير، وهكذا.

ـ المسألة السادسة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة والتضمن والالتزام:

من القواعد المقررة عند أهل السُّنَّة والجماعة في باب الأسماء: أن كل اسم من أسماء الله الحسنى يدل على ذاته والصفة المختصة به بطريق المطابقة، وعلى أحدهما بطريق التضمن، وعلى الصفة الأخرى بطريق اللزوم. فإنَّ اسم السميع يدل على ذات الرب وسمعه بالمطابقة، وعلى الذات وحدها، وعلى السمع وحده بالتضمن، ويدل على اسم الحي وصفة الحياة بالالتزام[(٢)].

(١) بدائع الفوائد (١/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤) [دار الكتاب العربي].

(٢) انظر ما يتعلق بالمسألة الخامسة والسادسة: القواعد المثلى لابن عثيمين (٨ ـ ١١).

ـ **المسألة السابعة: أسماء الله تعالى منها ما يطلق عليه مفردًا ومقترنًا بغيره ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقرونًا بمقابله:**

«إن أسماءه تعالى منها ما يطلق عليه مفردًا ومقترنًا بغيره وهو غالب الأسماء؛ كالقدير والسميع والبصير والعزيز والحكيم وهذا يسوغ أن يدعى به مفردًا ومقترنًا بغيره، فتقول: يا عزيز يا حليم يا غفور يا رحيم، وأن يفرد كل اسم، وكذلك في الثناء عليه والخبر عنه بما يسوغ لك الإفراد والجمع، ومنها ما لا يطلق عليه بمفرده بل مقرونًا بمقابله؛ كالمانع والضار والمنتقم، فلا يجوز أن يفرد هذا عن مقابله؛ فإنه مقرون بالمعطي والنافع والعفو، فهو المعطي المانع، الضار النافع، المنتقم العفو، المعز المذل؛ لأن الكمال في اقتران كل اسم من هذه بما يقابله؛ لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعًا ونفعًا وضرًّا وعفوًا وانتقامًا، وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ، فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد، الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد، ولذلك لم تجئ مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة، فاعلمه. فلو قلت: يا مذل يا ضار يا مانع وأخبرت بذلك لم تكن مثنيًا عليه ولا حامدًا له حتى تذكر مقابلها»[(١)].

ـ **المسألة الثامنة: ضابط الإيمان بأسماء الله تعالى:**

لتحقيق الإيمان بالأسماء الحسنى لا بد من:

١ ـ الإيمان بالاسم.

٢ ـ الإيمان بما دلَّ عليه من المعنى.

٣ ـ الإيمان بما يتعلق به من الآثار.

فنؤمن بأن الله رحيمٌ ذو رحمة وسعت كل شيء. قدير ذو قدرة، ويقدر على كل شيءٍ. عليم ذو علم ويعلم كل شيء. غفور ذو مغفرة ويغفر لعباده[(٢)].

ـ **المسألة التاسعة: الإلحاد في أسماء الله تعالى:**

نهى الله تعالى عن الإلحاد في أسمائه فقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف].

فدلَّت الآية على وجوب مجانبة الإلحاد في أسماء الله الحسنى، والإلحاد في أسماء الله سبحانه: هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها، وهو أنواع عديدة يجمعها هذا

(١) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٦٧).

(٢) مختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية لعبد العزيز السلمان (٢٧). [ط١٢، ١٤١٨هـ].

الوصف. وبهذه القاعدة المهمة حمى أهل السُّنَّة جناب أسماء الله الحسنى[(١)].

وهو أنواع:

الأول: أن تسمى الأصنام بأسماء الله؛ كتسميتهم العزَّى من العزيز.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله؛ كتسمية النصارى له أبًا.

الثالث: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص؛ كقول اليهود: إنه فقير.

الرابع: تعطيل الأسماء عن معانيها، وجحد حقائقها؛ كقول الجهمية: سميع بلا سمع، بصير بلا بصر.

الخامس: تمثيل صفاته تعالى بصفات خلقه.

ـ المسألة العاشرة: حكم التسمي بأسماء الله تعالى:

ينقسم التسمي بأسماء الله تعالى إلى قسمين:

أ ـ ما لا يجوز التسمي بها، وهي الأسماء المختصة بالله تعالى؛ كلفظ الجلالة الله والرحمٰن والخالق والباري والقيوم أو بغير ذلك مما لا ينبغي إلا لله تعالى. ومن سمّى غير الله باسم من الأسماء المختصة بالله تعالى، فهو مشرك في الأسماء والصفات[(٢)].

ب ـ ما كان من الأسماء له معنى كلي تتفاوت فيه أفراده؛ كالملك والعزيز والرحيم والجبار، فيجوز تسمية غيره بها، فقد سمّى الله نفسه بهذه الأسماء وسمّى بعض عباده بها؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ ٱلۡعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٥١]، وقوله كذلك: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ ۝٣٥﴾ [غافر] ولا يلزم من ذلك التماثل؛ لأن الإضافة تقتضي التخصيص، فما يضاف إلى الله منها يخصه ويليق به سبحانه وبجلاله وكماله، وما يضاف منها إلى المخلوق فعلى معنى خاص يليق بالمخلوق وبنقصه وبضعفه[(٣)].

ـ المسألة الحادية عشر: معنى الإحصاء الوارد في الحديث:

أسماء الله تعالى كلها حسنى ـ كما تقدم ـ، وأن من أوجه حسنها أنها أسماء كثيرة ليست محصورة بعدد معين، يعجز الخلق عن الإحاطة بها معرفة وعلمًا.

وقوله ﷺ: «**من أحصاها دخل الجنة**»[(٤)] **فيه خمسة أقوال:**

أحدها: من استوفاها حفظًا.

---

(١) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين (١٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥)، وتحفة المودود بأحكام المولود (١٢٥) [مكتبة دار البيان، ط١، ١٣٩١هـ].

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الثانية) (٢/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء]. وانظر أيضًا: التدمرية لابن تيمية (٢١ ـ ٢٤) [مكتبة العبيكان، ط٦، ١٤٢١هـ].

(٤) تقدم تخريجه قريبًا.

والثاني: من أطاق العمل بمقتضاها، مثل أن يعلم أنه سميع فيكف لسانه عن القبيح، وأنه حكيم فيسلم لحكمته.

والثالث: من عقل معانيها.

والرابع: من أحصاها عدًّا وإيمانًا بها. قاله الأزهري.

والخامس: أن يكون المعنى: من قرأ القرآن حتى يختمه لأنها فيه[(١)].

والذي يترجح أن الإحصاء يشمل أمورًا ثلاثة:

أحدها: إحصاء ألفاظها وعددها.

الثاني: فهم معانيها ومدلولها.

الثالث: دعاء الله تعالى بها[(٢)].

ـ المسألة الثانية عشر: هل يمكن معرفة الأسماء التسعة والتسعين على وجه التعيين؟

لا يمكن معرفة الأسماء التسعة والتسعين على وجه التعيين؛ لأنه لم يصح عن النبي ﷺ تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف، والصحيح: أن سردها إدراجٌ من بعض الرواة[(٣)].

ولعل النبي ﷺ لم يبيّنها لحكمة؛ وهي: أن يطلبها الناس ويتحروها في كتاب الله وسُنَّة رسوله ﷺ، فيحصل لهم بذلك التعبد لله تعالى بجميع أسمائه[(٤)]، والله أعلم. قال ابن العربي رحمه الله: «أُخفيت هذه الأسماء المتعددة في جملة الأسماء الكلية، لندعوه بجميعها، فنصيب العدد الموعود به فيها»[(٥)].

الثمرات:

من ثمرات معرفة أسماء الله الحسنى:

١ ـ أنّ معرفة الأسماء الحسنى ودلالاتها من أعظم الطرق إلى معرفة الرّب تعالى وكمال صفاته[(٦)].

٢ ـ أن «من عرف أسماء الله ومعانيها فآمن بها كان إيمانه أكمل ممن لم يعرف تلك الأسماء بل آمن بها إيمانًا مجملًا»[(٧)].

٣ ـ أن من عرف أسماء الله الحسنى

---

(١) انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ]، وشأن الدعاء للخطابي (٢٦) [دار الثقافة العربية، ط٣، ١٤١٢هـ].

(٢) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٦٤)، والقول المفيد (٢/ ٢٥٨) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٣٨٣)، ومدارج السالكين (٣/ ٤٣٣)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٤٢٥)، وبلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر (٤١٩) [دار الفلق، ط٧، ١٤٢٤هـ]، وسبل السلام للصنعاني (٢/ ٥٥٤) [دار الحديث]، وأحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين للدبيخي (٢٠٧) [دار المنهاج، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٤) انظر: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/ ١٢٣) [دار الوطن، ط١، ١٤١٢هـ].

(٥) أحكام القرآن لابن العربي (٢/ ٣٤٠) [دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ]. وانظر: فتح الباري لابن حجر (١١/ ٢٢١) [دار المعرفة، ط١٣٧٩هـ].

(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٣/ ٣٣١) [جامعة الإمام، ط٢، ١٤١١هـ].

(٧) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

واستقرأ آثارها في الخلق والأمر، رأى الخلق والأمر منتظمين بها أكمل انتظام.

٤ ـ أن أعرف الناس بأسماء الله وصفاته أشدهم حبًّا له.

٥ ـ أن معرفة الأسماء الحسنى وإحصاءها سبب لدخول الجنة.

٦ ـ أن إحصاء الأسماء الحسنى والعلم بها أصل للعلم بكل معلوم من خلق أو أمر[١].

مذهب المخالفين:

١ ـ **مذهب الفلاسفة والجهمية المحضة**: وهو نفي جميع الأسماء الحسنى، ووصف الله تعالى بالصفات السلبية على وجه التفصيل، ولا يثبتون له إلا وجودًا مطلقًا يمتنع تحققه في الأعيان، بل لا حقيقة له إلا في الأذهان[٢].

٢ ـ **المعتزلة ومن وافقهم**: الذين أثبتوا أسماء الله تعالى ولكنهم نفوا أن تدل الأسماء على معان ومدلولات، وقد أرجعوا الصفات إلى الذات[٣]، فقالوا: سميع بذاته، عليم بذاته[٤]، وإنما نفوا الصفات لاعتقادهم أنها أعراض، وأن قيام العرَض بالله يقتضي حدوثه، فقالوا حينئذ: إن القرآن مخلوق، وجعلوا جميع ما يضاف إلى الله من باب إضافة المخلوق إلى الخالق[٥].

٣ ـ **الأشاعرة**: لا ينكرون ثبوت الأسماء الحسنى، لكنهم لا يثبتون جميع الصفات التي تدل عليها الأسماء الحسنى، وبذلك فرقوا بين الأسماء والصفات في الثبوت والتوقيف[٦]، وذهب بعض الأشاعرة إلى جواز إطلاق بعض الأسماء لله وإن لم يرد بها نص ولا إجماع، وذلك كاسم القديم، والذات وغيرهما[٧].

وما ذهب إليه هؤلاء هو خلاف مذهب السلف القائم على إثبات الأسماء

---

(١) انظر: معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى للتميمي (٣٧٥ ـ ٣٧٨) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

(٢) انظر: النبوات لابن تيمية (١/٥٧٨) [أضواء السلف، ط١]، ومجموع الفتاوى (٣/٧ ـ ٨)، (١٢/٣١١).

(٣) وهذا قول باطل بلا شك؛ لأنا إذا قلنا: ذاته علمه فهذا يوجب التغاير. كذلك فإن حقيقة السمع مغايرة لحقيقة العلم ولحقيقة القدرة، فلو كان الكل عبارة عن حقيقة ذاته لزم القول بأن الحقائق الثلاثة حقيقة واحدة، وهذا عندهم باطل. انظر: المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السُّنَّة منها لعواد المعتق (٨٧) [دار العاصمة، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي (١٨٣) [مكتبة وهبة، ط٢]، والمعتزلة وأصولهم الخمسة (١٠٠).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٦/١٤٧ ـ ١٤٨).

(٦) انظر: الأسماء الحسنى معانيها وآثارها والرد على المبتدعة فيها لرفيع أوّوْنلا بُصيري (٤٤٣) [رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة، عام ١٤١٣هـ].

(٧) انظر: المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/١٨٨) [دار الفكر، ط١، ١٣٩٩هـ]، والأسماء والصفات للبيهقي (١/٣٧) [مكتبة السوادي، ط١، ١٤١٣هـ].

والصفات وإجرائها على حقيقتها اللائقة بالله تعالى إثباتًا دون تمثيل وتنزيهًا دون تعطيل، كما أنه تعالى قد أمر العبد بالتوقف عما ليس له به علم فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء].

قال ابن عبد البر رحمه الله: «وما غاب عن العيون فلا يصفه ذوو العقول إلا بخبر ولا خبر في صفات الله إلا ما وصف نفسه به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه أو قياس أو تمثيل أو تنظير فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى»، للغصن.

٢ ـ «بدائع الفوائد» (ج١)، لابن القيم.

٣ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد بن علي القحطاني.

٤ ـ «شرح العقيدة الأصفهانية»، لابن تيمية.

٥ ـ «القواعد الكلية في الأسماء والصفات»، لإبراهيم البريكات.

٦ ـ «القواعد المثلى»، لابن عثيمين.

٧ ـ «مختصر الصواعق المرسلة»، لابن الموصلي.

٨ ـ «المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السُّنَّة منها»، لعواد بن عبد الله المعتق.

٩ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في الأسماء الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١٠ ـ «مواقف الطوائف من توحيد الأسماء والصفات»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١١ ـ «ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها؛ دراسة تربوية للآثار الإيمانية والسلوكية لأسماء الله الحسنى»، لعبد العزيز بن ناصر الجليل.

إسماعيل عليه السلام

اسمه ونسبه:

هو: نبي الله إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام بن آزر. وجمهور أهل النسب على أن اسم والد إبراهيم هو تارح[(٢)]، وهو مخالف لصريح القرآن،

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٧/١٤٥) [وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ].

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١/٣٢٩، و٣٥٤) [دار هجر، ط١]، وصحيح قصص الأنبياء لابن كثير، لسليم الهلالي (١٠٣) [دار غراس، ط١، ١٤٢٢هـ].

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾﴾ [الأنعام]، ولذا نصَّ ابن جرير الطبري على أن الصواب في اسم والد إبراهيم هو آزر، وذكر احتمالين؛ وهما: أنه قد يكون له اسمان علمان، أو أحدهما لقب، والآخر علم، وهذا الاحتمال وإن كان واردًا ـ كما يقول ابن كثير[(١)] ـ فإن صريح القرآن مقدم على غيره من الاحتمالات والله أعلم.

معنى اسمه لغة:

إسماعيل اسم أعجمي عبراني، معناه: الله يسمع؛ لأن نبي الله إبراهيم عليه السلام كان يدعو ربه أن يهبه ولدًا صالحًا قائلًا: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [الصافات] فوهبه إسماعيل عليه السلام[(٢)].

مولده ونشأته:

تأخر نبي الله إبراهيم عليه السلام عن الإنجاب من زوجته الأولى سارة، فعرضت على إبراهيم الزواج من جاريتها هاجر؛ لعل الله أن يرزقهما منها ولدًا، فتزوجها، فولدت له إسماعيل عليه السلام، وكان نبي الله إبراهيم وقتئذ قد بلغ في الكبر تسعين سنة، وقيل: تسعة وتسعين سنة، وقد جاء في كتاب الله ما يدل على بلوغ إبراهيم الكبر عندما رزق بإسماعيل، كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى ٱلْكِبَرِ إِسْمَٰعِيلَ﴾ [إبراهيم: ٣٩].

وبعد مولد إسماعيل اشتدت غيرة سارة من هاجر، فطلبت من إبراهيم عليه السلام أن يغيب وجه هاجر عنها، فسار بها وبولدها حتى وضعهما في مكة وتركهما هناك، ولما أخذ في الرجوع عنهما قالت له: أين تذهب وتتركنا وليس معنا ما يكفينا؟ فلما ألحت عليه بالسؤال ولم يجبها، قالت له: آلله أمرك بهذا؟ قال: نعم، قالت: فإذن لا يضيعنا[(٣)]. ولما ابتعد عنهما قليلًا واختفى عنهما أخذ يدعو ربه قائلًا: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسْكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِندَ بَيْتِكَ ٱلْمُحَرَّمِ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱجْعَلْ أَفْـِٔدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٩/ ٣٤٤) [دار هجر، ط١]، والبداية والنهاية (١/ ٣٣٠).

(٢) المعرب من الكلام الأعجمي للجواليقي (٩٥ ـ ٩٦)، وكذا الحاشية رقم (٤)، و(ص١٠) [دار القلم، ط١]، والإعلام بأصول الأعلام الواردة في قصص الأنبياء للدكتور ف. عبد الرحيم (٣٩) [دار القلم، ط١].

(٣) ورد ذلك في حديث صحيح أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٦٤). وانظر: قصص الأنبياء المسمى بالعرائس للثعلبي (١١١) [مكتبة الجمهورية العربية، الأزهر]، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (١/ ٣٠٤) [دار الكتب العلمية]، والبداية والنهاية (١/ ٣٥٦)، وصحيح قصص الأنبياء لسليم الهلالي (١٢٤ ـ ١٢٥)، ونظم الدرر للبقاعي (٦/ ٣٣٢) [دار الكتب العلمية].

تَهۡوِيٓ إِلَيۡهِمۡ وَٱرۡزُقۡهُم مِّنَ ٱلثَّمَرَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَشۡكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾ [إبراهيم]. وبقيت أم إسماعيل مع ابنها الرضيع في هذا الوادي، ولمّا نفد ما عندهما من الماء عطشت وعطش الطفل وأخذ يصيح، فتركته في محله، وبدأت تبحث عن الماء، فطلعت على الصفا فلم تر شيئًا، وسعت نحو المروة حتى طلعت عليه فلم تر شيئًا، وهكذا كررت السعي بين الصفا والمروة سبع مرات، وفجأة خرج ماء زمزم برحمة رحمان الدنيا والآخرة، ولما سمعت قبيلة جرهم العربية بخروج ماء زمزم في هذا الوادي استأذنوها في النزول بجنبها والشرب من هذا الماء فسمحت لهم، وهكذا نشأ إسماعيل بين هذه القبيلة في مكة وتعلم منهم العربية، ولما كبر زوجوه من بناتهم، ثم طلقها بوصية أبيه وتزوج منهم بأخرى فأنجب منها اثني عشر ولدًا، منهم نبايوت وقيدار وكان من نسلهما عرب الحجاز[1].

وقد تضافرت الأحاديث في بيان قصة ذهاب إبراهيم بإسماعيل وأمه إلى مكة ونشأة إسماعيل فيها في أحاديث عديدة، منها: ما رواه البخاري بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أول ما اتخذ النساء المنطق[2] من قبل أم إسماعيل، اتخذت منطقًا لتعفي أثرها على سارة، ثم جاء بها إبراهيم وبابنها إسماعيل وهي ترضعه حتى وضعهما عند البيت عند دوحة فوق زمزم في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، فوضعهما هنالك، ووضع عندهما جرابًا فيه تمر وسقاء فيه ماء، ثم قفى إبراهيم منطلقًا، فتبعته أم إسماعيل فقالت: يا إبراهيم أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس فيه إنس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مرارًا، وجعل لا يلتفت إليها، فقالت له: آلله الذي أمرك بهذا؟ قال: نعم. قالت: إذن لا يضيعنا، ثم رجعت فانطلق إبراهيم حتى إذا كان عند الثنية حيث لا يرونه، استقبل بوجهه البيت، ثم دعا بهؤلاء الكلمات، ورفع يديه فقال: رب ﴿إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] حتى بلغ: ﴿يَشۡكُرُونَ ﴿٣٧﴾﴾، وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل وتشرب من ذلك الماء، حتى إذا نفد ما في السقاء عطشت وعطش ابنها، وجعلت تنظر إليه يتلوى ـ أو قال: يتلبط ـ فانطلقت كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل في

(١) انظر فيما يتعلق بأولاده: السيرة النبوية لابن هشام (١/ ٤) [مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٢]، وصحيح قصص الأنبياء للهلالي (١٨٩).

(٢) **المنطق**: واحد مناطق، وهو «أن تلبس المرأة ثوبها، ثم تشد وسطها بشيء وترفع وسط ثوبها، وترسله على الأسفل عند معاناة الأشغال؛ لئلا تعثر في ذيلها». النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٧٥).

الأرض يليها فقامت عليه، ثم استقبلت الوادي تنظر هل ترى أحدًا؟ فلم تر أحدًا، فهبطت من الصفا حتى إذا بلغت الوادي، رفعت طرف درعها ثم سعت سعي الإنسان المجهود، حتى جاوزت الوادي، ثم أتت المروة، فقامت عليها ونظرت هل ترى أحدًا؟ فلم تر أحدًا، ففعلت ذلك سبع مرات، قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**فذلك سعي الناس بينهما**»، فلما أشرفت على المروة سمعت صوتًا، فقالت: صه تريد نفسها، ثم تسمّعت فسمعت أيضًا، فقالت: قد أسمعت إن كان عندك غواث، فإذا هي بالملك عند موضع زمزم، فبحث بعقبه ـ أو قال: بجناحه ـ حتى ظهر الماء فجعلت تحوضه، وتقول بيدها هكذا، وجعلت تغرف من الماء في سقائها وهو يفور بعد ما تغرف، قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم**، ـ أو قال: **لو لم تغرف من الماء ـ لكانت زمزم عينًا معينًا**»، قال: فشربت وأرضعت ولدها، فقال لها الملك: لا تخافوا الضيعة؛ فإن ها هنا بيت الله، يبني هذا الغلام وأبوه، وإن الله لا يضيع أهله، وكان البيت مرتفعًا من الأرض؛ كالرابية تأتيه السيول فتأخذ عن يمينه وشماله، فكانت كذلك حتى مرّت بهم رفقة من جرهم، أو أهل بيت من جرهم مقبلين من طريق كداء، فنزلوا في أسفل مكة، فرأوا طائرًا عائفًا، فقالوا: إن هذا الطائر ليدور على ماء، لعهدنا بهذا الوادي وما فيه ماء، فأرسلوا جريًا أو جريين، فإذا هم بالماء، فرجعوا فأخبروهم بالماء، فأقبلوا، قال: وأم إسماعيل عند الماء، فقالوا: أتأذنين لنا أن ننزل عندك؟ فقالت: نعم، ولكن لا حق لكم في الماء، قالوا: نعم. قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**فألفى ذلك أم إسماعيل وهي تحب الإنس**»، فنزلوا وأرسلوا إلى أهليهم فنزلوا معهم، حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم، وشب الغلام وتعلم العربية منهم، وأنفسَهم وأعجبَهم حين شب، فلما أدرك زوجوه امرأة منهم وماتت أم إسماعيل...»[(١)].

وإسماعيل أول من ركب الفرس، وكانت قبله وحوشًا[(٢)]، وهو أول من تكلَّم بالعربية الفصيحة كما جاء من حديث علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**أول من فتق لسانه بالعربية المبينة إسماعيل وهو ابن أربع عشرة سنة**»[(٣)].

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٦٤).

(٢) انظر: الأوائل لأبي الهلال العسكري (٤٢٥) [دار البشير، طنطا، ط١، ١٤٠٨هـ]، والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ٤٤٤)، وصحيح قصص الأنبياء للهلالي (١٨٨).

(٣) ذكره ابن حجر في الفتح (٦/ ٤٠٣) [دار المعرفة، بيروت]، وذكر أنه من رواية: «الزبير بن بكار في النسب من حديث علي بإسناد حسن»، وأورده =

قال ابن كثير: «أول من تكلم بالعربية الفصيحة البليغة، وكان قد أخذ كلام العرب من جرهم الذين نزلوا عند أمه هاجر بالحرم... ولكن أنطقه الله بها في غاية الفصاحة والبيان، وكذلك كان يتلفظ بها رسول الله ﷺ»(١).

نبوّته:

نص الله تعالى على كون إسماعيل عليه السلام نبيًّا ورسولًا فقال سبحانه: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ إِسۡمَٰعِيلَۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلۡوَعۡدِ وَكَانَ رَسُولٗا نَّبِيّٗا ٥٤﴾ [مريم].

وذكره تعالى ضمن أنبيائه الموحى إليهم من عنده فقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا ١٦٣﴾ [النساء].

وبرّأه من كل ما نسبه إليه الجاهلون فقال الله ﷻ: ﴿أَمۡ تَقُولُونَ إِنَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ ١٤٠﴾ [البقرة].

= الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/ ٥٠٤) [المكتب الإسلامي].

(١) البداية والنهاية (١/ ٢٨٣).

دعوته:

كانت دعوة إسماعيل عليه السلام دعوة حنيفية قائمة على تحقيق التوحيد ونبذ الشرك؛ حيث أخبر الله تعالى أنه عهد إلى كل من إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام أن يطهرا بيته العتيق من الشرك والأوثان وعبادة غير الله كائنًا ما كان، فقال سبحانه وتعالى: ﴿وَعَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيۡتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلۡعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ ١٢٥﴾ [البقرة]، وكانت نبوة إسماعيل بعد نبوة أبيه عليهما السلام.

قومه وموقفهم منه:

ذكر المؤرخون أن الله أرسل إسماعيل إلى العماليق وقبيلة جرهم وقبائل اليمن، فنهاهم عن الشرك وعبادة الأوثان، فآمنت به طائفة وكفر به أكثرهم(٢).

وفاته:

مات نبي الله إسماعيل عليه السلام، وكان قد عاش سبعًا وثلاثين ومئة سنة(٣)، وقيل: ثلاثين ومئة سنة(٤)، وقيل: إنه دفن مع أمه في الحجر(٥)، وقد نصت اللجنة

(٢) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١/ ٣٠٤).

(٣) انظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١/ ٣٠٥)، وتفسير القرطبي (٢/ ١٣٥) [دار عالم الكتب، الرياض].

(٤) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٥)، وتفسير القرطبي (٢/ ١٣٥).

(٥) انظر: سيرة ابن هشام (١/ ٥)، وصحيح قصص الأنبياء للهلالي (١٨٩).

الدائمة للإفتاء على عدم صحة هذا[(١)].

۞ المسائل المتعلقة:

- **المسألة الأولى: في من هو الذبيح في قوله تعالى:** ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ۝٩٩ رَبِّ هَبْ لِي مِنَ الصَّالِحِينَ ۝١٠٠ فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ ۝١٠١ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَا أَبَتِ افْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِي إِن شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّابِرِينَ ۝١٠٢﴾ [الصافات]:

اختلف العلماء في هذه المسألة على أقوال:

الأول: أن الذبيح هو إسماعيل بن إبراهيم الخليل عليهما السلام، قال به طائفة من الصحابة؛ كأبي هريرة وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم، وسعيد بن جبير والشعبي والإمام أحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم وابن كثير وغيرهم.

الثاني: أن الذبيح هو إسحاق، وحكي هذا القول عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر وجابر رضي الله عنهم ومقاتل والسدي وعطاء ومالك بن أنس والطبري وغيرهم.

الثالث: التوقف والإمساك عن الكلام فيه[(٢)].

والصحيح القول الأول؛ لأمور كثيرة، **منها:** قول الله تعالى في قصة تبشير إبراهيم وآله بإسحاق ومن ورائه بيعقوب: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا ۖ قَالَ سَلَامٌ ۖ فَمَا لَبِثَ أَن جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ ۝٦٩ فَلَمَّا رَأَىٰ أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ۚ قَالُوا لَا تَخَفْ إِنَّا أُرْسِلْنَا إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ۝٧٠ وَامْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ۝٧١﴾ [هود]، فقد بُشِّرا بأمرين: الابن وابن الابن؛ أي: بمولود سيولد لهما، وبابن لهذا المولود، وهذا يقتضي أنه يعيش. وهذا يتنافى مع القول بأمر أبيه بذبحه وهو صغير ولم يولد له يعقوب بعد[(٣)]. وذكر ابن كثير أن استدلال من استدل بهذه الآية على أن الذبيح إسماعيل هو من أحسن الاستدلال وأصحه وأبينه، فقال: «استدل من استدل بهذه الآية، على أن الذبيح إنما هو إسماعيل، وأنه يمتنع أن يكون هو إسحاق؛ لأنه وقعت البشارة به، وأنه سيولد له يعقوب، فكيف يؤمر إبراهيم بذبحه وهو طفل صغير، ولم يولد

---

(١) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة للإفتاء (٣/٢٠٧).

(٢) انظر لهذه الأقوال: تفسير الطبري (١٩/٥٨٧ ـ ٦٠٠)، وزاد المسير لابن الجوزي (٧/٧٢) [المكتب الإسلامي]، وتفسير القرطبي (١١/١١٤) و(١٥/٩٩ ـ ١٠١)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٤/٣٣١ ـ ٣٣٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف]، وتفسير ابن كثير (٧/٣٢ وما بعدها) [دار طيبة]، والبداية والنهاية (١/٣٦٣ ـ ٣٧٠)، وفتح القدير للشوكاني (٤/٤٦٣) [دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، ط١].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/٣٣٥).

له بعد يعقوب الموعود بوجوده. ووعد الله حق لا خلف فيه، فيمتنع أن يؤمر بذبح هذا والحالة هذه، فتعين أن يكون هو إسماعيل، وهذا من أحسن الاستدلال وأصحه وأبينه، ولله الحمد»[(١)].

ومنها: أن إسحاق عليه السلام وصف بأنه غلام عليم، في حين أن هذا الغلام الذبيح وصف بأنه غلام حليم، ووعد أباه بالصبر عند الذبح، وهذا الوصف مناسب لحال إسماعيل عليه السلام، فقد وصفه ربه بالصبر والصدق في الوعد بقوله: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِدْرِيسَ وَذَا ٱلْكِفْلِ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ۝٨٥﴾ [الأنبياء]، وقال سبحانه: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ إِسْمَٰعِيلَ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ صَادِقَ ٱلْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا ۝٥٤﴾ [مريم].

ومنها: أن قصة الذبيح وقعت في مكة دون خلاف، ولم ينقل أحد لا من أهل الكتاب ولا من غيرهم أن إسحاق ذهب إلى مكة[(٢)].

وذكر ابن القيم أن الذبيح عند علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم هو إسماعيل، وأن القول بأنه إسحاق باطل بأكثر من عشرين وجهًا، ثم نقل نحوه عن شيخ الإسلام ابن تيمية، فقال: «وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية ـ قدس الله روحه ـ يقول: هذا القول إنما هو متلقى عن أهل الكتاب، مع أنه باطل بنص كتابهم، فإن فيه: إن الله أمر إبراهيم أن يذبح ابنه بكره، وفي لفظ: وحيده، ولا يشك أهل الكتاب مع المسلمين أن إسماعيل هو بكر أولاده، والذي غر أصحاب هذا القول أن في التوراة التي بأيديهم: اذبح ابنك إسحاق، قال: وهذه الزيادة من تحريفهم وكذبهم؛ لأنها تناقض قوله: اذبح بكرك ووحيدك، ولكن اليهود حسدت بني إسماعيل على هذا الشرف، وأحبوا أن يكون لهم، وأن يسوقوه إليهم ويحتازوه لأنفسهم دون العرب، ويأبى الله إلا أن يجعل فضله لأهله. وكيف يسوغ أن يقال: إن الذبيح إسحاق، والله تعالى قد بشر أم إسحاق به وبابنه يعقوب، فقال تعالى عن الملائكة: إنهم قالوا لإبراهيم لما أتوه بالبشرى: ﴿...قَالُوا۟ لَا تَخَفْ إِنَّآ أُرْسِلْنَآ إِلَىٰ قَوْمِ لُوطٍ ۝٧٠ وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ ۝٧١﴾ [هود]!؟ فمحال أن يبشرها بأنه يكون لها ولد ثم يأمر بذبحه، ولا ريب أن يعقوب عليه السلام داخل في البشارة، فتناول البشارة لإسحاق ويعقوب في اللفظ واحد، وهذا ظاهر الكلام وسياقه»[(٣)].

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٣٤).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٣٣٥).
(٣) زاد المعاد لابن القيم (١/ ٧١ ـ ٧٢) [مؤسسة =

والخلاصة: أن الذي يجب القطع به لدلالة الكتاب والسُّنَّة والدلائل المشهورة، وقول علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم به: أن الذبيح هو إسماعيل، وأن القول بأن الذبيح هو إسحاق باطل، وهو متلقى عن أهل الكتاب ومخالف لما في التوراة التي بأيدي أهل الكتاب[(١)].

وأما القول بالتوقف فهو باطل أيضًا؛ لأنه توقف عما يجب القطع به دون مستند.

- المسألة الثانية: قصة الذبح:

رُزق نبي الله إبراهيم بابنه إسماعيل عليهما السلام بعد أن بلغ في الكبر مبلغًا كبيرًا، ولكن لما شب هذا الولد وكبر وبلغ سعيه سعي أبيه في العمل، أمره الله في المنام بذبحه، فأخبر إبراهيم ابنه بالأمر وسأله عن رأيه فيه، فما كان من هذا الابن البار الصابر إلا أن أشار على أبيه بأن يمتثل أمر ربه فيه، ويذبحه تنفيذًا لأمر الله، ووعده بالصبر على هذا الابتلاء، ولما أسلما لأمر الله وجهز إبراهيم ابنه للذبح جاء الفرج والمخرج من عند الله تعالى، حيث فداه الله بكبش عظيم، ونودي إبراهيم فالتفت فإذا بكبش عظيم، فذبحه مكان ابنه، كما جاء عن السدي[(٢)] بسند حسن[(٣)] قال الله تعالى: ﴿رَبِّ هَبْ لِي مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿١٠٠﴾ فَبَشَّرْنَٰهُ بِغُلَٰمٍ حَلِيمٍ ﴿١٠١﴾ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ قَالَ يَٰبُنَىَّ إِنِّىٓ أَرَىٰ فِى ٱلْمَنَامِ أَنِّىٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ ۚ قَالَ يَٰٓأَبَتِ ٱفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ ۖ سَتَجِدُنِىٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٠٢﴾ فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ۚ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٠٥﴾ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْبَلَٰٓؤُا۟ ٱلْمُبِينُ ﴿١٠٦﴾ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴿١٠٧﴾﴾ [الصافات].

- المسألة الثالثة: مشاركة إسماعيل عليه السلام في بناء الكعبة:

كان نبي الله إبراهيم عليه السلام بعد أن وضع ذريته في مكة بأمر الله، يزورهم أحيانًا، وفي إحدى المرات لما جاء إبراهيم عليه السلام وجد ابنه إسماعيل يبري نبلًا له تحت دوحة قريبة من ماء زمزم، فلما رآه قام إليه وصنع ما يصنعه الولد بالوالد، والوالد بالولد، ثم ذكر إبراهيم لابنه إسماعيل أن الله أمره بأمر، فقال إسماعيل عليه السلام: اصنع ما أمرك ربك، فقال: وتعينني، قال: وأعينك، قال: فإن الله أمرني أن أبني هاهنا بيتًا، وأشار

= الرسالة، ط٢٧]، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٣٣٢).

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٣٣١)، وزاد المعاد (١/ ٧١)، والبداية والنهاية (١/ ٣٦٦)، وصحيح قصص الأنبياء للهلالي (١٨٦).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ٥٨٠).

(٣) انظر: الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور لحكمت بشير ياسين (٤/ ٢٠٨) [دار المآثر، المدينة النبوية، ط١].

إلى أكمة مرتفعة على ما حولها.

فعند ذلك رفعا القواعد من البيت، فجعل إسماعيل يأتي بالحجارة وإبراهيم يبني، حتى إذا ارتفع البناء، جاء بهذا الحجر فوضعه له فقام عليه وهو يبني، وإسماعيل يناوله الحجارة، وهما يقولان: ﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ١٢٧﴾ [البقرة](١).

- المسألة الرابعة: نشأة إسماعيل بمكة وزواجه:

لما أخرج الله ماء زمزم وعلمت به قبيلة جرهم استأذنوا أم إسماعيل في النزول قريبًا منها، فسمحت لهم، ونشأ إسماعيل بينهم وتعلم العربية منهم، ولما شب تزوج منهم ثم طلقها بإشارة من أبيه، وتزوج بأخرى منهم، وعاش معها وكان من نسله النبي العربي ﷺ، وقد جاءت تفاصيل القصة من حديث ابن عباس الطويل في الصحيح، وفيه: «**وجعلت تغرف من الماء في سقائها وهو يفور بعد ما تغرف**»، قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم ـ أو قال: لو لم تغرف من الماء ـ لكانت زمزم عينًا معينًا**»، قال: فشربت وأرضعت ولدها، فقال لها الملك: لا تخافوا الضيعة؛ فإن ها هنا بيت الله يبني هذا الغلام وأبوه، وإن الله لا يضيع أهله، وكان البيت مرتفعًا من الأرض كالرابية تأتيه السيول، فتأخذ عن يمينه وشماله فكانت كذلك، حتى مرت بهم رفقة من جرهم أو أهل بيت من جرهم، مقبلين من طريق كداء، فنزلوا في أسفل مكة، فرأوا طائرًا عائفًا فقالوا: إن هذا الطائر ليدور على ماء، لعهدنا بهذا الوادي وما فيه ماء، فأرسلوا جريًا أو جريين(٢)، فإذا هم بالماء، فرجعوا فأخبروهم بالماء فأقبلوا، قال: وأم إسماعيل عند الماء، فقالوا: أتأذنين لنا أن ننزل عندك، فقالت: نعم، ولكن لا حق لكم في الماء، قالوا: نعم. قال ابن عباس: قال النبي ﷺ: «**فألفى ذلك أم إسماعيل وهي تحب الإنس**»، فنزلوا وأرسلوا إلى أهليهم فنزلوا معهم، حتى إذا كان بها أهل أبيات منهم وشب الغلام، وتعلم العربية منهم، وأنفسَهم وأعجبَهم حين شب، فلما أدرك زوجوه امرأة منهم، وماتت أم إسماعيل، فجاء إبراهيم بعدما تزوج إسماعيل يطالع تركَته، فلم يجد إسماعيل فسأل امرأته عنه، فقالت: خرج يبتغي لنا، ثم سألها عن عيشهم وهيئتهم، فقالت: نحن بشرٍّ نحن في ضيق وشدة، فشكت إليه، قال:

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٦٤). وانظر: سبل السلام من صحيح سيرة خير الأنام عليه السلام لصالح عبد الواحد (١/ ٥٧) [مكتبة الغرباء الأثرية].

(٢) **الجَرِيّ هو**: الرسول، وسمي به لجريه وراء الحوائج. انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٩٨).

فإذا جاء زوجك فاقرئي عليه السلام، وقولي له: يغير عتبة بابه، فلما جاء إسماعيل كأنه آنس شيئًا، فقال: هل جاءكم من أحد؟ قالت: نعم، جاءنا شيخ كذا وكذا، فسألنا عنك فأخبرته، وسألني كيف عيشنا فأخبرته أنّا في جهد وشدة، قال: فهل أوصاك بشيء؟ قالت: نعم، أمرني أن أقرأ عليك السلام، ويقول: غيّر عتبة بابك، قال: ذاك أبي، وقد أمرني أن أفارقك، الحقي بأهلك، فطلقها وتزوج منهم أخرى، فلبث عنهم إبراهيم ما شاء الله، ثم أتاهم بعد، فلم يجده فدخل على امرأته فسألها عنه، فقالت: خرج يبتغي لنا، قال: كيف أنتم؟ وسألها عن عيشهم وهيئتهم، فقالت: نحن بخير وسعة، وأثنت على الله، فقال: ما طعامكم؟ قالت: اللحم، قال: فما شرابكم؟ قالت: الماء. قال: اللَّهُمَّ بارك لهم في اللحم والماء، قال النبي ﷺ: «**ولم يكن لهم يومئذ حب، ولو كان لهم دعا لهم فيه**»، قال: فهما لا يخلو عليهما أحد بغير مكة إلا لم يوافقاه، قال: فإذا جاء زوجك فاقرئي عليه السلام، ومريه يثبت عتبة بابه، فلما جاء إسماعيل قال: هل أتاكم من أحد؟ قالت: نعم، أتانا شيخ حسن الهيئة، وأثنت عليه فسألني عنك، فأخبرته فسألني: كيف عيشنا؟ فأخبرته أنا بخير، قال: فأوصاك بشيء؟ قالت: نعم، هو يقرأ عليك السلام، ويأمرك أن تثبت عتبة بابك، قال: ذاك أبي وأنت العتبة أمرني أن أمسكك»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «السيرة النبوية» (ج١)، لابن هشام.

٢ ـ «تفسير الطبري» (ج٩، ١٩).

٣ ـ «الأوائل»، لأبي الهلال العسكري.

٤ ـ «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» (ج١)، لابن الجوزي.

٥ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٤)، لابن تيمية.

٦ ـ «زاد المعاد» (ج١)، لابن القيم.

٧ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٨ ـ «صحيح (قصص الأنبياء لابن كثير)»، لسليم الهلالي.

٩ ـ «سبل السلام من صحيح سيرة خير الأنام عليه الصلاة والسلام» (ج١)، لصالح عبد الواحد.

١٠ ـ «الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور»، لحكمت بشير ياسين.

(١) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٦٢، ٣٣٦٣، ٣٣٦٤).

﴿ أشراط الساعة ﴾

التعريف لغةً:

الأشراط: جمع شَرَط، والمراد به العلامة التي تميز الشيء عن غيره. قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الشين والراء والطاء أصلٌ يدل على عَلَم وعلامة»[(١)]. وأشراط الشيء أوائله، ومنه: شُرط السلطان، وهم خيار أصحابه المقدمون على غيرهم من أتباعه، جعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها للأعداء[(٢)].

والساعة: من مادة: (س.و.ع)، و«السين والواو والعين يدل على استمرار الشيء، ومُضيّه»[(٣)]، والساعة سميت بذلك؛ لأنها تمضي وتستمر، والساعة: جزء من أجزاء الزمان[(٤)].

التعريف شرعًا:

الأشراط: هي «العلامات التي يعقبها قيام الساعة»[(٥)].

والمراد بالساعة: الوقت الذي تقوم فيه القيامة، وسميت كذلك لأنها تفجأ الناس في ساعة، فيموت الخلق كلهم بصيحة واحدة. أو: أنها ساعة خفيفة يحدث فيها أمر عظيم؛ فلقلة الوقت الذي تقوم فيه سماها ساعة[(٦)].

فأشراط الساعة: هي علامات القيامة التي تسبقها وتدل على قربها[(٧)]. وقيل: «ما ينكره الناس من صغار أمورها قبل أن تقوم الساعة»[(٨)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

دلالة المعنى اللغوي على المعنى الشرعي بيِّنة، وذلك أن أشراط الساعة هي علاماتها التي تسبقها في الوقت للدلالة عليها.

سبب التسمية:

سميت بذلك لدلالتها على قرب الساعة ووقوعها.

الأسماء الأخرى:

تسمى أيضًا: أمارات الساعة، والأمارة هي العلامة[(٩)]، وهذه التسمية ثابتة من حديث جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ المشهور، وفيه: «**قال: فأخبرني عن أمارتها**»[(١٠)]،

(١) مقاييس اللغة (٥٣٣) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٩هـ].
(٢) ينظر: مقاييس اللغة (٥٣٣)، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٦٣٧) [مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣٢هـ].
(٣) مقاييس اللغة (٤٧٦).
(٤) ينظر: مقاييس اللغة (٤٧٦)، ومفردات القرآن للراغب (٤٣٤) [دار القلم، ط١، ١٤١٢هـ].
(٥) فتح الباري (١٣/٧٩).
(٦) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٦١٤)، وتاج العروس (٢١/٢٤١) [دار الهداية].
(٧) أشراط الساعة (٧٤) [دار ابن الجوزي، ط٢٧، ١٤٣٠هـ].
(٨) النهاية في غريب الحديث والأثر (٦٣٧).
(٩) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤٦).
(١٠) رواه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨).

وفي رواية: «**قال: فأخبرني عن أماراتها**»[(١)]. وتسمى كذلك: علامات الساعة، ثبت ذلك في حديث أبي هريرة وأبي ذر رضي الله عنهما عند النسائي، وفيه: «**ولكن لها علامات تعرف بها**»[(٢)].

۞ الحكم:

الإيمان بأشراط الساعة واجب، فهي جزء من الإيمان باليوم الآخر الذي هو من أركان الإيمان.

۞ الأهمية:

الساعة غيب من غيب الله لا يعلم أحد بوقوعها إلا الله تعالى، لكن الله جعل لها علامات تدل على قربها، فالإيمان بوقوع هذه العلامات دليل على الإيمان باليوم الآخر الذي هو ركن من أركان الإيمان.

۞ الأدلة:

هذه الأشراط قد ذكرها الله جملة في القرآن، فقال: ﴿فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا ٱلسَّاعَةَ أَن تَأْتِيَهُم بَغْتَةً فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾ [محمد: ١٨]؛ أي: دنت. وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه: قال: يا رسول الله متى الساعة؟ قال: «**ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ولكن سأحدثك عن أشراطها**»[(٣)].

۞ أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي رحمه الله: «ونؤمن بأشراط الساعة: من خروج الدجال، ونزول عيسى ابن مريم عليه السلام من السماء، ونؤمن بطلوع الشمس من مغربها، وخروج دابة الأرض من موضعها»[(٤)]. وقال أبو عمر الداني: «إن الإيمان واجب بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وثبت بالنقل الصحيح، وتداول حمله المسلمون من ذكر وعيد الآخرة، وذكر الطوام، وأشراط الساعة، وعلاماتها، واقترابها»[(٥)]. وقال السخاوي: «الوارد في أشراط الساعة وعلاماتها كثير، ومنه ما هو محتج به، ومنه ما لا يثبت»[(٦)]. وقال صديق حسن خان: «ويجب الإيمان بكل ما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم، وصح به الخبر عنه، مما شهدناه أو غاب عنا أنه صدق وحق، سواء في ذلك ما عقلناه، أو جهلناه ولم نطلع على حقيقة معناه، وكان يقظة لا

---

(١) أخرجه أبو داود (كتاب القدر، رقم ٤٦٩٥)، والنسائي (كتاب الإيمان وشرائعه، رقم ٤٩٩٠)، وأحمد (١/ ٤٣٤) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٢٨هـ]، وقال أحمد شاكر، في تعليقه على الحديث رقم (٣٦٧): إسناده صحيح.

(٢) أخرجه النسائي (كتاب الإيمان وشرائعه، رقم ٤٩٩١)، وصححه الألباني. إرواء الغليل (١/ ٣٣).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٧٧٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩).

(٤) شرح الطحاوية (٧٦٠) [الرسالة العالمية، ط٢، ١٤٣٣هـ].

(٥) الرسالة الوافية (٢٤٣) [دار الإمام أحمد، ط١، ١٤٢١هـ].

(٦) القناعة في ما يحسن الإحاطة به من أشراط الساعة (٧٣)، [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٢هـ]، بتصرف.

منامًا، ومن ذلك: أشراط الساعة»[١].

الأقسام:

تنقسم أشراط الساعة إلى قسمين باعتبار وقت خروجها[٢]:

أ ـ أشراط صغرى: وهي التي تسبق الساعة وتتقدمها بأزمنة بعيدة، مثل: قبض العلم، وتفشي الجهل، والتطاول في البنيان. وهي من حيث ظهورها على **ثلاثة أنواع:**

١ ـ أشراط ظهرت وانقضت، مثل: انشقاق القمر في عهد رسول الله ﷺ، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه: «أن أهل مكة سألوا رسول الله ﷺ أن يريهم آية، فأراهم القمر شقتين، حتى رأوا حِراء بينهما»[٣].

٢ ـ أشراط ظهرت ولا تزال تظهر، وهي أغلب أشراط الساعة الصغرى، مثل التطاول في البنيان، كما في حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما ذكر رسول الله ﷺ بعض أمارات الساعة، فقال: **«وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاه يتطاولون في البنيان»**[٤].

(١) قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر (١٢٧) [تحقيق: عاصم القريوتي، ط١، ١٤٠٤هـ].

(٢) ينظر: صحيح أشراط الساعة (٢١) [مكتبة السوادي، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٨٦٨)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٨٠٠).

(٤) رواه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨).

ومثل: قبض العلم، وتفشي الجهل، وكثرة القتل، كما ورد في حديث عبد الله بن مسعود، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«إن بين يدي الساعة أيامًا ينزل فيها الجهل، ويرفع فيها العلم، ويكثر فيها الهرج» والهرج**: القتل[٥]. وتفشي الجهل وقبض العلم إنما هو بموت العلماء، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد؛ ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبقِ عالمًا اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا فسئلوا؛ فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا»**[٦].

٣ ـ أشراط لم تظهر بعد، مثل ما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تقوم الساعة حتى يكثر فيكم المال ويفيض، وحتى يخرج الرجل بزكاة ماله فلا يجد أحدًا يقبلها منه، وحتى تعود أرض العرب مروجًا وأنهارًا»**[٧]. وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: **«لا تقوم الساعة حتى يكلم السباعُ الإنسَ، ويكلم الرجلَ عذبةُ سوطه،**

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧٠٦٢، ٧٠٦٣)، ومسلم (كتاب العلم، رقم ٢٦٧٢).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب العلم، رقم ١٠٠)، ومسلم (كتاب العلم، رقم ٢٦٧٣).

(٧) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٥٧).

وشراكُ نعله، ويخبره فخذُه بما أحدث أهله بعده»[(١)].

ب ـ أشراط كبرى: وهي الآيات العظام التي تقارب قيام الساعة مقاربة وشيكة، وتلك الأشراط علامة لانتهاء الدنيا وانقضائها، وهي على **قسمين**:

١ ـ قسم يدل على قرب الساعة مثل: ظهور الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، وخروج يأجوج ومأجوج، والخسوف.

٢ ـ قسم يدل على حصولها، مثل: طلوع الدخان، وطلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة، والنار التي تخرج من قعر عدن تحشر الناس[(٢)].

كما تنقسم أشراط الساعة باعتبار مكان وقوعها إلى **قسمين**:

أ ـ أشراط يكون وقوعها في السماء، مثل: انشقاق القمر، ومنها طلوع الشمس من مغربها.

ب ـ أشراط يكون وقوعها على الأرض وهي أكثر أشراط الساعة.

(١) أخرجه الترمذي (أبواب الفتن، رقم ٢١٨١) وصحَّحه، وأحمد (١٨/٣١٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم في المستدرك (كتاب الفتن والملاحم، رقم ٨٤٤٢)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦/٤١) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٥هـ] وقال: «هذا إسناد صحيح»، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٢٢).

(٢) ينظر: لوامع الأنوار البهية (٢/١٤٠) [المكتب الإسلامي، ومكتبة أسامة]، والبحور الزاخرة في علوم الآخرة (١/٥٤٩) [دار غراس، ط١، ١٤٢٨هـ].

وتنقسم أشراط الساعة من حيث موافقتها للعادة، إلى **قسمين**:

أ ـ ما اعتاد الناس وقوعه؛ كالتطاول في البنيان، وتفشي الجهل، وقبض العلم.

ب ـ نوع غير معتاد، مثل طلوع الشمس من مغربها، وخروج الدابة. قال ابن أبي العز رحمه الله: «خروج الدابة بشكل غريب غير مألوف ثم مخاطبتها الناس ووسمها إياهم بالإيمان أو الكفر فأمر خارج عن مجاري العادات»[(٣)].

الثمرات:

١ ـ الاستعداد الدائم لليوم الآخر.

٢ ـ معرفة العبد أن خلقه لم يكن عبثًا.

٣ ـ أن الدنيا عبارة عن محطة للآخرة.

٤ ـ تحقق معجزة النبي محمد ﷺ، وصدقه في كل ما أخبر به ﷺ.

٥ ـ من صفات المؤمنين الإيمان بالغيب، وأشراط الساعة هي غيب بالنسبة للمؤمن حتى تقع.

الحكمة:

شاء الله عز وجل أن يكون موعد الساعة من الغيب الذي لم يطلع عليه أحد من عباده، إذ لو كان معلومًا لهم؛ لتكدرت

(٣) شرح الطحاوية (٧٥٨) [مؤسسة الرسالة، ط٢].

حياتهم، وتوقف نشاطهم، ولربما أصابهم اليأس والقنوط. لذا فإنه لا مصلحة للعباد في معرفة وقت الساعة؛ وإنما جعل الله دلائل وعلامات دالة عليها؛ ليكونوا من موعدها في حذر دائم واستعداد مستمر. قال القرطبي: «قال العلماء رحمهم الله: والحكمة في تقديم أشراط الساعة ودلالة الناس عليها: تنبيه الناس عن رقدتهم، وحثهم على الاحتياط لأنفسهم بالتوبة والإنابة؛ كيلا يعافصوا[(١)] بالحول بينهم وبين تدارك الفوارط منهم. فينبغي للناس أن يكونوا بعد ظهور أشراط الساعة قد نظروا لأنفسهم، وانفطموا عن الدنيا، واستعدوا للساعة الموعود بها، والله أعلم»[(٢)].

مذهب المخالفين:

ذهب بعض أهل الكلام وتبعهم بعض المعاصرين[(٣)] إلى رد بعض أشراط الساعة؛ لأنها أخبار آحاد، وأن الآحاد لا تثبت بها العقائد بزعمهم، وهذه حجة واهية؛ إذ إن الأمة مجمعة على قبول خبر الآحاد، بل السلف مجمعون على ذلك، قال ابن أبي العز: «خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول عملًا به وتصديقًا له: يفيد العلم اليقيني عند جماهير الأمة، وهو أحد قسمي المتواتر، ولم يكن بين سلف الأمة في ذلك نزاع»[(٤)]، وقال ابن حجر: «قد شاع فاشيًا عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير نكير؛ فاقتضى الاتفاق منهم على القبول»[(٥)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة»، لصديق خان.

٢ ـ «الإشاعة لأشراط الساعة»، للبرزنجي.

٣ ـ «أشراط الساعة»، ليوسف الوابل.

٤ ـ «التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة» (ج٣)، للقرطبي.

٥ ـ «البحور الزاخرة في علوم الآخرة» (ج١)، للسفاريني.

٦ ـ «شرح صحيح مسلم» (ج١٨)، للنووي.

٧ ـ «صحيح أشراط الساعة»، لمصطفى أبو النصر الشلبي.

٨ ـ «فتح الباري» (ج١٣)، لابن حجر.

٩ ـ «القناعة في ما يحسن الإحاطة

(١) **عفص الشيء**: ثناه وعطفه، والمراد: أنه قد يقع للعبد ما يثنيه عن أن يتدارك ما وقع منه من تفريط. ينظر: لسان العرب (٧/ ٥٥) [دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ].

(٢) التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (٣/ ١٢١٧).

(٣) ينظر: أشراط الساعة للوابل [دار ابن الجوزي، ط٢٧، ١٤٣٠هـ].

(٤) شرح الطحاوية (٥٤١) [دار الرسالة العالمية، ط٢، ١٤٣٣هـ]، وفتح الباري (١٣/ ٢٣٤)

(٥) فتح الباري (١٣/ ٢٣٤).

من أشراط الساعة»، للسخاوي.

١٠ ـ «لوامع الأنوار البهية» (ج٢)، للسفاريني.

١١ ـ «النهاية أو الفتن والملاحم» (ج١)، لابن كثير.

الأصابع

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصاد والباء والعين أصل واحد، ثم يستعار، فالأصل إصبع الإنسان، واحدةُ أصابعه. قالوا: هي مؤنّثة. وقالوا: قد يذكَّر»[(١)].

والأُصْبَعُ: واحدة الأَصابِع، يذكر ويؤنث، وفيه لغات؛ يقال: إِصْبَعٌ، بتثليث الهمزة، ومع كلِّ حركةٍ تُثَلَّثُ الباءُ، فهذه تِسْعُ لُغاتٍ، والعاشرة: أُصْبوعٌ[(٢)]، ويقال: صَبعت بفلانٍ وعلى فلانٍ أَصبَعُ صبْعًا؛ إذا أشرت نحوه، مغتابًا له، وصبَعت فلانًا على فلان: دللته عليه بالإشارة[(٣)].

التعريف شرعًا:

الأصابع: صفة ذاتية خبرية ثابتة لله عَزَّ وَجَلَّ بنصوص السُّنَّة على ما يليق بجلال الله وعظمته[(٤)].

الحكم:

يجب إثبات صفة الأصابع لله عَزَّ وَجَلَّ من غير تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل، لثبوتها عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

الأدلة:

ثبتت صفة الأصابع لله عَزَّ وَجَلَّ بنصوص السُّنَّة، ومنها: ما رواه عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «جاء حبر من اليهود إلى رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فقال: إنه إذا كان يوم القيامة جعل الله السماوات على إصبع والأرضين على إصبع، والماء والثرى على إصبع، والخلائق على إصبع ثم يهزهن، ثم يقول: أنا الملك. أنا الملك. قال: فلقد رأيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يضحك حتى بدت نواجذه تعجبًا وتصديقًا لقوله»[(٥)].

وفي لفظ آخر: «إذا كان يوم القيامة جعل الله السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلائق على إصبع فيقول:

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٠) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: القاموس المحيط (٧٣٦) [مؤسسة الرسالة، ط٨]، وتاج العروس (٢١/ ٣١٢) [دار الهداية].

(٣) انظر: مقاييس اللغة (٣/ ٣٣٠ ـ ٣٣١)، والصحاح (٣/ ١٢٤١) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٤٠٤هـ]، ولسان العرب (٧/ ٢٧٩) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٤) انظر: الصفات الإلهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية لمحمد أمان جامي (٣٠٩) [الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، ط٢، ١٤١٣هـ].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، برقم ٧٥١٣)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، برقم ٢٧٨٦).

أنا الملك»(١).

وعن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول: «**يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك**». فقلت: يا رسول الله آمنّا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «**نعم، إن القلوب بين إصبعين من أصابع الله يقلبها كما يشاء**»(٢).

وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله عليه الصلاة والسلام يقول: «**الميزان بيد الرحمٰن إن شاء يرفع أقوامًا ويضع آخرين، وقلب ابن آدم بين إصبعين من أصابع الرحمٰن، إن شاء أقامه وإن شاء أزاغه**»(٣).

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمٰن**»(٤).

أقوال أهل العلم:

قال ابن قتيبة رحمه الله: «ونحن نقول: إنَّ هذا الحديث صحيح، وإن الذي ذهبوا إليه في تأويل الإصبع لا يشبه الحديث؛ لأنه عليه السلام قال في دعائه: «**يا مقلب القلوب! ثبت قلبي على دينك**». فقالت له إحدى أزواجه: أوَ تخاف يا رسول الله على نفسك؟ فقال: «**إنَّ قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الله** عز وجل»، فإن كان القلب عندهم بين نعمتين من نعم الله تعالى؛ فهو محفوظ بتينك النعمتين؛ فلأي شيء دعا بالتثبيت؟ ولِم احتج على المرأة التي قالت له: أتخاف على نفسك؟ بما يؤكد قولها؟ وكان ينبغي أن لا يخاف إذا كان القلب محروسًا بنعمتين. فإن قال لنا: ما الإصبع عندك ها هنا؟ قلنا: هو مثل قوله في الحديث الآخر: «يحمل الأرض على إصبع»، وكذا على إصبعين، ولا يجوز أن تكون الإصبع ها هنا نعمة، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، ولم يجز ذلك. ولا نقول: إصبعٌ كأصابعنا، ولا يدٌ كأيدينا، ولا قبضةٌ كقبضاتنا؛ لأن كل شيء منه عز وجل لا يشبه شيئًا منّا»(٥).

وقال ابن خزيمة في كتابه «التوحيد»: «باب إثبات الأصابع لله عز وجل»، وذكر بأسانيده ما يثبت ذلك، ثم قال:

(١) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، برقم ٤٨١١)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، برقم ٢٧٨٦).

(٢) أخرجه الترمذي (أبواب القدر، رقم ٢١٤٠) وحسَّنه، وأحمد (١٩/١٦٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٦٨٥).

(٣) أخرجه ابن ماجه (المقدمة، رقم ١٩٩)، وأحمد في مسنده (٢٩/١٧٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم في المستدرك (كتاب الدعاء، رقم ١٩٢٦) وصححه على شرط مسلم، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/١٢٦).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٤).

(٥) تأويل مختلف الحديث (٣٠٣) [المكتب الإسلامي، ط٢].

«والصواب والعدل في هذا الجنس مذهبًا، مذهب أهل الآثار ومتبعي السنن، واتفقوا على جهل من يسميهم مشبهة، إذ الجهمية المعطلة جاهلون بالتشبيه كيف يكون مشبِّهًا من يثبت لله أصابع على ما بيَّنه النبي المصطفى ﷺ للخالق البارئ»[(١)].

وقال الآجري: «باب الإيمان بأن قلوب الخلائق بين إصبعين من أصابع الرب ﷻ، بلا كيف»[(٢)].

وقال البغوي: «والإصْبَع المذكورة في الحديث صفة من صفات الله ﷻ، وكذلك كل ما جاء به الكتاب أو السُّنَّة من هذا القبيل من صفات الله تعالى؛ كالنفس، والوجه، والعين، واليد، والرِّجل، والإتيان، والمجيء، والنُّزُول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، والضحك، والفرح»[(٣)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: عدد الأصابع لله ﷻ:

ورد في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه السابق ذكر خمسة أصابع، وهذا مما يفيد أن لله تعالى خمسة أصابع.

قال عبد الله بن مانع: سألت شيخنا ـ يعني: ابن باز رحمه الله ـ عن حديث إثبات الأصابع لله هل هو للحصر، وأن الأصابع خمس؟

الجواب: «نعم؛ لأن الأصابع استوعبت الخلائق، وسائر الخلق على إصبع»[(٤)].

ـ المسألة الثانية: بيان معنى قول النبي ﷺ: «قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمٰن»:

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأما قوله: **«قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمٰن»**: فإنه ليس في ظاهره أن القلب متصل بالأصابع، ولا مماس لها، ولا أنها في جوفه، ولا في قول القائل: هذا بين يدي ما يقتضي مباشرته ليديه، وإذا قيل: السحاب المسخر بين السماء والأرض، لم يقتض أن يكون مماسًّا للسماء والأرض، ونظائر هذا كثيرة»[(٥)].

مذهب المخالفين:

أنكر اتصافَ الله تعالى بالأصابع: الجهميةُ المعطلةُ ومن سار على طريقتهم من معتزلة وأشاعرة وغيرهم، فمنهم من نفى ثبوت الخبر بها، ومنهم من لم يسعه إنكار الخبر فأوّلَ الصفة على المجاز؛

(١) كتاب التوحيد (١/١٩١) [مكتبة الرشد، ط١].
(٢) الشريعة للآجرّي (٣/١١٥٦) [دار الوطن، ط١].
(٣) شرح السُّنَّة (١/١٦٨) [المكتب الإسلامي، ط٢].
(٤) مسائل الإمام ابن باز (٣٧) [دار التدمرية، ط١].
(٥) مجموع الفتاوى (٣/٤٥).

فقالوا: هي النعمة، أو القدرة، كما أوّلوا اليدين بذلك، أو أنها إصبع للملائكة ونحو ذلك[(١)].

وبطلان مذهبهم يتبين بما يأتي:

الأول: أن إطلاق لفظ الأصابع على القدرة أو النعمة خلاف الأصل، وهو خلاف الظاهر.

الثاني: أن تأويل الأصابع بالقدرة أو النعمة صرف للفظ عن الأصل والظاهر بغير دليل وهو مردود.

الثالث: أن الأحاديث الواردة في ذكر الأصابع لا تحتمل تأويلها بالقدرة، أو النعمة؛ لأن قلوب العباد بين أصبعين من أصابعه، ولا يمكن أن يقال هي بين نعمتين، أو قدرتين.

الرابع: وكذلك ما ورد أنه يضع الخلائق على إصبع، ونحو ذلك، يمنع تأويلها بالقدرة، أو النعمة[(٢)].

وحاصل الرد عليهم: هو أن من تأول الأصابع بالقدرة، والنعمة، يرد عليه بمثل من تأول اليد بالنعمة، أو القدرة.

(١) يُنظر: الأسماء والصفات للبيهقي [دار الجيل، ط١].
(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص٣٠٣)، وبيان تلبيس الجهمية (٧/ ٣٧٢ ـ ٣٧٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١]، ومختصر الصواعق المرسلة للموصلي (٣٩١ ـ ٣٩٩)، والعقائد السلفية بأدلتها النقلية والعقلية لأحمد بن حجر البنعلي (١/ ١١٥ ـ ١١٦).

المصادر والمراجع:

١ ـ «أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمتشابهات»، لمرعي بن يوسف الكرمي.

٢ ـ «بيان تلبيس الجهمية»، لابن تيمية.

٣ ـ «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة الدِّينَوَري.

٤ ـ «التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ»، لابن خزيمة.

٥ ـ «شرح السُّنَّة»، للبغوي.

٦ ـ «الشريعة»، لأبي بكر الآجرّي.

٧ ـ «الصفات الإلٰهية في الكتاب والسُّنَّة»، لمحمد أمان جامي.

٨ ـ «الصفات الإلٰهية»، لمحمد خليفة التميمي.

٩ ـ «صفات الله ﷻ»، لعلوي السقاف.

١٠ ـ «العلو للعلي الغفار»، للذهبي.

أصحاب الكبيرة

يراجع مصطلح (الكبيرة).

أصحاب اليمين

يراجع مصطلح (مراتب المؤمنين).

❁ أصول الدين ❁

التعريف لغةً:

الأصل: واحد الأصول، وهو أساس الشيء[(١)]. وفي تهذيب اللغة: «الأَصْل أَسفل كل شيء، ويقال: استَأْصَلت هذه الشجرة؛ أي: ثَبَتَ أصلها»[(٢)].

أما الدين: فيقول ابن فارس: «الدال والياء والنون أصلٌ واحد إليه يرجع فروعه كلها، وهو جنس من الانقياد والذُّل، فالدِّين: الطاعة، يقال: دَانَ له يَدِين دينًا، إذا أصْحَب وانقاد وطاع»[(٣)]. والدِّين: الجزاء والمكافأة، والطاعة، والدين الإسلام، والدين: العادة والشأن، تقول العرب: ما زال ذلك ديني وديدني؛ أي: عادتي[(٤)]. ولم يرد مصطلح أصول الدين بهذا التركيب في لغة العرب، لكن معناه بحسب مفرداته: أساس الدين، وأساس الإسلام والانقياد.

التعريف اصطلاحًا:

أصول الدين: هي المسائل الكبار من الأمور الاعتقادية والعملية؛ الاعتقادية؛ كالعلم بالله وأسمائه وصفاته ونحوها، والعملية كالصلاة والزكاة وغيرهما.

يقول شيخ الإسلام: «أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها قولًا، أو قولًا وعملًا؛ كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، أو دلائل هذه المسائل»[(٥)]. وقال أيضًا: «بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين[(٦)] مسائل أصول، والدقيق مسائل فروع، فالعلم بوجوب الواجبات؛ كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة؛ كالعلم بأن الله على كل شيء قدير، وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة؛ ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر»[(٧)].

وهناك منحيان لما يشمله مصطلح أصول الدين من مسائل:

الأول: أن أصول الدين: اسم لكل ما اتفقت فيه الشرائع مما لا ينسخ ولا يغير؛ سواء كان علميًّا أو عمليًّا. ويدخل فيه عبادة الله وحده ومحبته وخشيته.

(١) انظر: الصحاح (٤/١٦٢٣) [دار العلم للملايين، ط٣]، مقاييس اللغة (١/١٠٩) [دار الجيل، ط١].
(٢) تهذيب اللغة (٤/٢٢٣) [الدار المصرية للتأليف].
(٣) مقاييس اللغة (٢/٣١٩).
(٤) انظر: لسان العرب (١٣/١٦٩) [دار صادر].
(٥) مجموع الفتاوى (٣/٢٩٥) [مكتبة النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ]، وانظر: درء التعارض (١/٢٧) [مكتبة ابن تيمية].
(٦) أي المسائل الخبرية والعملية.
(٧) مجموع الفتاوى (٦/٥٦ ـ ٥٧).

وهذا اصطلاح غلب على أهل الحديث والتصوف وعليه أئمة الفقهاء وطائفة من أهل الكلام.

الثاني: أن أصول الدين: هي الاعتقاد والعلم بالله، ولا يتعلق بالعمل. وهذا اصطلاح كثير من المتفقهة والمتكلمة المتأخرين، وإن اختلفت مقاصدهم[(١)].

وأصول الدين: لفظ مجمل، حقيقة معناه عند أهل السُّنَّة، تختلف عن مراد مخالفيهم، بناء على الاختلاف بينهم في بعض مسائل الاعتقاد، ولما يدخله المتكلمون من البدع في أصول الدين.

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

الصلة واضحة بينهما، فالأصل في اللغة الأساس، وكذا علم العقيدة هو أساس الدين.

الأسماء الأخرى:

السُّنَّة، العقيدة، الشريعة، علم الأصول، الفقه الأكبر، التوحيد، ويخصه المتكلمون بعلم الكلام[(٢)].

المنزلة:

علم أصول الدين أشرف العلوم؛ لأن شرف العلم بشرف المعلوم، وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع، ولأن حاجة العباد إليه فوق كل حاجة، وضرورتهم إليه فوق كل ضرورة، ولأنه لا بُدَّ للعبد من معرفة ربه بأسمائه وصفاته وأفعاله، كما أن العقيدة الصحيحة تعصم الدم والمال، وتمنع صاحبها من الخلود في النار[(٣)]؛ بل إن أعمال العبد لا تنفعه مهما كثرت إلا مع العقيدة الصحيحة.

المسائل المتعلقة:

انتقد ابن تيمية وابن القيم تقسيم الدين إلى أصول وفروع، وذكروا أنه تقسيم بدعي، مأخوذ عن المعتزلة وغيرهم من المتكلمين. يقول ابن تيمية: «وجماهير أئمة الإسلام ما قسموا المسائل إلى مسائل أصول يكفر بإنكارها، ومسائل فروع لا يكفر بإنكارها. فأما التفريق بين نوع وتسميته مسائل الأصول، وبين نوع آخر وتسميته مسائل الفروع، فهذا الفرق ليس له أصل لا عن الصحابة، ولا عن التابعين لهم بإحسان، ولا أئمة الإسلام، وإنما هو مأخوذ عن المعتزلة، وأمثالهم من أهل البدع، وعنهم تلقاه من ذكره من الفقهاء في كتبهم، وهو تفريق متناقض»[(٤)].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٣٤) بتصرف.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٣٤، ٣٠٧).

(٣) انظر: شرح الطحاوية (١/ ٥ ـ ٦) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ].

(٤) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٣٤٦)، (٦/ ٥٦)، وانظر: مختصر الصواعق (٢/ ٥٠٩ ـ ٥١٠) [دار الندوة الجديدة، ١٤٠٥هـ].

وهذا النقد يحتاج إلى توضيح وتعليل؛ لأننا نجد أن هذا المصطلح (أصول الدين) وارد عند بعض السلف المتقدمين[(١)]، بل شيخ الإسلام يستخدم هذا الاصطلاح كثيرًا في التعبير عن مسائل الاعتقاد، وكذلك ابن القيم[(٢)]؛ لذا يفسر انتقادهم لهذا التقسيم بالنظر للأسباب الباعثة عليه **وهي**:

أولًا: ما يريده المتكلمون بأصول الدين، وما أدخلوه فيه من الباطل من نفي الصفات والقدر، والكلام في الجواهر والأعراض ونحوها من الألفاظ المحدثة، التي فيها ما يناقض أصول الدين.

ثانيًا: ما ترتب عند المتكلمين على هذا التقسيم حيث كفروا من ينكر الأصول، ولم يكفروا منكر الفروع، وهو تفريق باطل[(٣)].

ثالثًا: ما وقع بسبب ذلك من احتمال اللفظ لما يريده المتكلمون، فكان لا بد من الاستفصال عند إطلاقه.

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن المراد بأصول الدين: الجليل من المسائل العلمية والعملية[(٤)].

مذهب المخالفين:

أدخل المتكلمون علم الكلام في أصول الدين، وضمنوه ما يقولون به من مقولات باطلة كنفي الصفات، والقدر، ونحوها، بل سمَّى بعضهم ما صنفه في ذلك بأصول الدين[(٥)]، يقول شيخ الإسلام: «وأما ما يدخله بعض الناس في هذا المسمى من الباطل، فليس ذلك من أصول الدين، وإن أدخله فيه، مثل المسائل والدلائل الفاسدة، مثل نفي الصفات والقدر ونحو ذلك من المسائل، ومثل الاستدلال على حدوث العالم بحدوث الأعراض»[(٦)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «التعريفات الاعتقادية»، لسعد آل عبد اللطيف.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (١/١٩٨) [دار طيبة، ط١]، ورد الإمام الدارمي على بشر المريسي (١٤١) [دار الكتب العلمية]، واعتقاد أهل السُّنَّة للإسماعيلي (٥٥) [دار الريان، ط١، ١٤١٣هـ]، والإبانة لابن بطة (٢/٥٥٨) [دار الراية، ط٢، ١٤١٥هـ].

(٢) انظر على سبيل المثال: مجموع الفتاوى (٣/٣٤١)، (١٠/٣٥٥)، ودرء التعارض (١/٤١، ٧٣)، والصواعق المرسلة (١/٣٤٨) [دار العاصمة، ط٣، ١٤١٨هـ]، وإعلام الموقعين (٤/٣٧٥) [دار الجيل، ١٩٧٣].

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/٣٤٦)، (٦/٥٦ ـ ٥٧)، وانظر: مختصر الصواعق (٢/٥٠٩ ـ ٥١٠)، ومسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه لخالد عبد اللطيف (١/٤٠) [الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٤) مجموع الفتاوى (٦/٥٦ ـ ٥٧)، (٣/٢٩٥)، ودرء التعارض (١/٢٧).

(٥) انظر: أصول الدين للبغدادي، ومعالم أصول الدين، والأربعون في أصول الدين، والمسائل الخمسون في أصول الدين، ثلاثتها للرازي.

(٦) درء التعارض (١/٣٨).

٢ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج١)، لابن تيمية.

٣ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٤ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٩، ٢٣)، لابن تيمية.

٥ ـ «مختصر الصواعق المرسلة»، للموصلي.

٦ ـ «مسائل أصول الدين المبحوثة في علم أصول الفقه» (ج١)، لخالد عبد اللطيف.

٧ ـ «أصول الدين»، للبغدادي.

٨ ـ «معالم أصول الدين»، للرازي.

٩ ـ «الأربعون في أصول الدين»، للرازي.

١٠ ـ «المسائل الخمسون في أصول الدين»، للرازي.

الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة

التعريف لغةً:

الاعتصام: مشتق من الفعل: عَصَمَ، وهو لمعنى الإمساك والملازمة والمنع.

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عصم: العين والصاد والميم أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على إمساكٍ ومنْع وملازمة. والمعنى في ذلك كلِّه معنًى واحد، من ذلك العِصْمة: أن يعصم الله تعالى عَبْدَه من سوءٍ يقع فيه. واعتصم العبدُ بالله تعالى، إذا امتنع. واستَعْصَم: التجأ»[(١)].

واعتصم فلان بالله إذا امتنع به، والعصمة بمعنى الحفظ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]؛ أي: يحفظك ويحميك[(٢)].

التعريف شرعًا:

الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة؛ يعني: التمسُّك بهما، والاهتداء بهديهما، اعتقادًا بما فيهما من أخبار، وعملًا بما فيهما من أحكام، مع الردِّ إليهما عند الاختلاف، وعدم تقديم العقول الفاسدة والآراء الضالة عليهما. قال الشوكاني: «الاعتصام بالله التمسك بدينه وطاعته والوثوق بوعده»[(٣)].

والرد إلى الله تعالى هو الرد إلى كتابه. والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته، والرد إلى سُنَّته بعد وفاته. وهذا التفسير مجمع عليه بين أهل العلم[(٤)].

(١) مقاييس اللغة (٤/٣٣١)، [دار الجيل، ط٢، ١٤٢٠هـ].
(٢) انظر: لسان العرب (١٢/٤٠٤) [دار صادر، ط١].
(٣) فتح القدير (١/٥٣٠) [دار الفكر].
(٤) حكى هذا الإجماع ابن القيم كما في: إعلام الموقعين (١/٤٩، ٢٢٧) [دار الجيل]، وانظر: تفسير الطبري (٨/٥٠٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وجامع بيان العلم وفضله (٢/١٨٧) [دار الكتب =

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي للاعتصام بالكتاب والسُّنَّة لا يخرج عن عموم المعنى اللغوي للاعتصام.

فمن معاني الاعتصام في اللغة: الإمساك والمنع، وكذا المعتصم بالكتاب والسُّنَّة، فإنه مستمسك بهديهما، وملازم لهما، تلاوة وتعلمًا، وتفكرًا وتدبرًا، وقولًا وعملًا، كما قال تعالى: ﴿فَٱسْتَمْسِكْ بِٱلَّذِىٓ أُوحِىَ إِلَيْكَ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٣﴾﴾ [الزخرف].

ومن معاني العصمة أيضًا: المنع والحفظ، وكذا المعتصم بالله، فإنه ممتنع به، فهو يرجو باعتصامه أن يمنعه الله من الزيغ والضلال، وأن يحفظه في دينه ودنياه، والعصمة من معانيها الحفظ[(١)].

الحكم:

لقد اتفق أهل السُّنَّة والجماعة على وجوب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، والرد إليهما عند النزاع، وأنه لا يسوغ لأحد أن يتبع ما ورد على عقله وقلبه من غير اعتبار بالكتاب والسُّنَّة، وخصوصًا في أبواب الاعتقاد[(٢)].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أنه إذا وقع الخلاف بين المسلمين في أن هذا الشيء بدعة أو غير بدعة، أو مكروه أو غير مكروه، أو محرم أو غير محرم، أو غير ذلك، فقد اتفق المسلمون ـ سلفهم وخلفهم ـ من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا ـ وهو القرن الثالث عشر منذ البعثة المحمدية ـ أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين هو الرد إلى كتاب الله سبحانه، وسُنَّة رسوله ﷺ، الناطق بذلك الكتاب العزيز: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، ومعنى الرد إلى الله سبحانه: الرد إلى كتابه، ومعنى الرد إلى رسوله ﷺ: الرد إلى سُنَّتِهِ بعد وفاته، وهذا مما لا خلاف فيه بين جميع المسلمين»[(٣)].

وأما من ترك هذا الأصل، فإنه على خطر عظيم، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «من رد حديث رسول الله ﷺ فهو على شفا هلكة»[(٤)].

يقول ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلم يسع مسلمًا يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر على رسول الله ﷺ،

= العلمية، ١٣٩٨هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥/٦)، وأضواء البيان للشنقيطي (٤/٢٠٠) [دار الفكر، ١٤١٥هـ].

(١) انظر: لسان العرب (١٢/٤٠٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١١/٢٠٩) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].

(٣) شرح الصدور بتحريم رفع القبور، ضمن الجامع الفريد للشوكاني (٥٩٣) [مطبعة العبيكان، ط٣، ١٤٠٨هـ].

(٤) سير أعلام النبلاء (١١/٢٩٧) [مؤسسة الرسالة، ط٩، ١٤١٣هـ].

ولا أن يأبى عَمًّا وجد فيهما، فإن فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق، وأما من فعله مستحلًّا للخروج عن أمرهما، وموجبًا لطاعة أحد دونهما فهو كافر، لا شك عندنا في ذلك، وقد ذكر محمد بن نصر المروزي أن إسحاق بن راهويه كان يقول: من بلغه عن رسول الله ﷺ خبر يقر بصحته ثم رده بغير تقية فهو كافر»[1].

الحقيقة:

بيَّن ابن القيم حقيقة هذا الأصل الأصيل من أصول العبودية لله بقوله: «وحقيقتها ـ يعني: طريق العبودية ـ التأدب بآداب رسول الله باطنًا وظاهرًا، وتحكيمه باطنًا وظاهرًا، والوقوف معه حيث وقف بك، والمسير معه حيث سار بك، بحيث تجعله بمنزلة شيخك الذي قد ألقيت إليه أمرك كله، سره وظاهره، واقتديت به في جميع أحوالك، ووقفت مع ما يأمرك به، فلا تخالفه البتة، فتجعل رسول الله لك شيخًا وإمامًا وقدوةً وحاكمًا، وتعلق قلبك بقلبه الكريم، وروحانيتك بروحانيته، كما يعلق المريد روحانيته بروحانية شيخه، فتجيبه إذا دعاك، وتقف معه إذا استوقفك، وتسير إذا سار بك، وتقيل إذا قال، وتنزل إذا نزل، وتغضب لغضبه، وترضى لرضاه، وإذا أخبرك عن شيء أنزلته منزلة ما تراه بعينك، وإذا أخبرك عن الله بخبر أنزلته منزله ما تسمعه من الله بإذنك، وبالجملة فتجعل الرسول شيخك وأستاذك ومعلمك ومربيك ومؤدبك، وتسقط الوسائط بينك وبينه إلا في التبليغ، كما تسقط الوسائل بينك وبين المرسل في العبودية، ولا تثبت وساطة إلا في وصول أمره ونهيه ورسالته إليك، وهذان التجريدان هما حقيقة شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله، والله وحده هو المعبود المألوه الذي لا يستحق العبادة سواه، ورسوله المطاع المتبع المهتدى به، الذي لا يستحق الطاعة سواه، ومن سواه فإنما يطاع إذا أمر الرسول بطاعته، فيطاع تبعًا للأصل، وبالجملة فالطريق مسدودة إلا على من اقتفى آثار الرسول، واقتدى به في ظاهره وباطنه»[2].

والرد إلى الكتاب والسُّنَّة والاعتصام بهما يتضمن أمورًا عدّة، من أهمها ما يلي:

١ ـ الاعتقاد الجازم بأنه لا يتحقق إسلام المرء إلا بالإيمان اليقيني التام بما جاء في القرآن وصح في السُّنَّة (المتواترة أو الآحاد)، والقطع التام بصدق ما فيهما، وأن الباطل لا يتطرق إليهما بحال.

---

(١) الإحكام (١/ ٩٥) [دار الحديث، ط١، ١٤٠٤هـ].

(٢) مدارج السالكين لابن القيم (٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤) [دار الكتاب العربي، ط٢، ١٣٩٣هـ].

٢ ـ الوقفُ في الاستدلال في أبواب الاعتقاد على ما جاء في الكتاب وصح في السُّنَّة.

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا يوصف الله تعالى بأكثر مما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ... ولا نتعدى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفه كما وصف نفسه، ولا نتعدى ذلك، نؤمن بالقرآن كله، محكمه ومتشابهه، ولا نزيل عنه صفة من صفاته لشناعة شُنِّعت»[(١)].

وقال السجزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد اتفقت الأئمة على أن الصفات لا تؤخذ إلا توقيفًا، وكذلك شرحها لا يجوز إلا بتوقيف... ولا يجوز أن يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقد استدل النبي ﷺ على مسائل أصول الدين بالقرآن، وأرشد الصحابة لاستنباطها منه، خلافًا لمن زعم أن كلام الله ورسوله لا يفيد العلم بشيء من أصول الدين، ولا يجوز أن تستفاد معرفة الله وأسمائه وصفاته وأفعاله منه، وعبَّر عن ذلك بقوله: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين!»[(٣)].

(١) ذم التأويل لابن قدامة (٢٢) [الدار السلفية، ط١].
(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٢١) [دار الراية، ط١، ١٤١٤هـ].
(٣) التبيان في أقسام القرآن (٤١) [دار الفكر] بتصرف يسير.

٣ ـ الانقياد والالتزام بما ورد فيهما من أوامر ونواه؛ أي: أن يعتقد المسلم أنه مخاطب بتلك الأوامر والنواهي، داخل تحت خطاب الشارع.

٤ ـ أن يكون المرجع عند التنازع إلى ما جاء فيهما.

٥ ـ عدم الاحتكام في شيء من أمور الدين إلى ما سواهما، من الآراء الفاسدة، أو الكتب السابقة المنسوخة المحرفة.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «حرام على العقول أن تمثل الله تعالى، وعلى الأوهام أن تَحُدَّه، وعلى الظنون أن تقطع، وعلى النفوس أن تفكر، وعلى الضمائر أن تعمَّق، وعلى الخواطر أن تحيط، وعلى العقول أن تعقل إلا ما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان نبيّه ﷺ»[(٤)].

٦ ـ أن ما عارض الكتاب والسُّنَّة من الآراء أو الحجج فإنه يجزم ببطلانه، حتى وإن لم يتبين للناظر الرد التفصيلي على ذلك المعارض، بل مجرد تحقق المعارضة كافٍ في الحكم عليه بالبطلان.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما خبر الله ورسوله فهو صدق موافق لما الأمر عليه في نفسه، لا يجوز أن يكون شيء من

(٤) ذم التأويل لابن قدامة (٢٣).

أخباره باطلًا ولا مخالفًا لما هو الأمر عليه في نفسه، ويعلم من حيث الجملة أن كل ما عارض شيئًا من أخباره وناقضه فإنه باطل، من جنس حجج السوفسطائية، وإن كان العالِم بذلك قد لا يعلم وجه بطلان تلك الحجج المعارضة لأخباره، وهذه حال المؤمنين للرسول الذين علموا أنه رسول الله الصادق فيما يخبر به، يعلمون من حيث الجملة أن ما ناقض خبره فهو باطل، وأنه لا يجوز أن يُعارض خبرَه دليلٌ صحيح، لا عقلي ولا سمعي»[(١)].

٧ ـ وحتى لو وجد الإنسان من عقله ـ القاصر ـ منازعة لشيء مما جاء في الكتاب وصح في السُّنَّة، فإنه لا يلتفت إليه، بل يقطع ببطلان هذا الوارد العقلي، ويقطع بصدق الكلام الشرعي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإذا علم الإنسان بالعقل أن هذا رسول الله، وعلم أنه أخبر بشيء، ووجد في عقله ما ينازعه في خبره، كان عقله يوجب عليه أن يسلم موارد النزاع إلى من هو أعلم به منه، وأن لا يقدم رأيه على قوله، ويعلم أن عقله قاصر بالنسبة إليه، وأنه أعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، وأن التفاوت الذي بينهما في العلم بذلك أعظم من التفاوت الذي بين العامة وأهل العلم بالطب»[(٢)].

٨ ـ ومن تمام الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة: مراعاة الألفاظ الواردة في الكتاب والسُّنَّة، وخصوصًا ما يتعلق بأمور الغيب، وعدم استعمال الألفاظ والمصطلحات المحدثة في ذلك، خصوصًا إذا كانت محتملة لمعنى غير صحيح، فـ«أهل السُّنَّة والحديث فيهم رعاية لألفاظ النصوص وألفاظ السلف»[(٣)].

قال ابن تيمية: «وباب الأسماء والصفات يتبع فيها الألفاظ الشرعية، فلا نطلق إلا ما يرد به الأثر»[(٤)].

المنزلة:

لا شكَّ أن الردَّ إلى الكتاب والسُّنَّة والاعتصام بهما من أعلى مقتضيات الإيمان وموجباته، بل هو أساس دين الإسلام، إذ هو لازم الإقرار بالشهادتين، وهو معنى أن يكون الإنسان قد رضي بالله ربًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمدٍ ﷺ نبيًّا ورسولًا.

قال الطحاوي في عقيدته: «إنه ما سَلِمَ في دينه إلا من سَلَّم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، ورد علم ما اشتبه عليه

(١) درء التعارض (٥/ ٢٥٥) [طبعة جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٣هـ].

(٢) درء التعارض (١/ ١٤١).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١١٠) [مطبعة الحكومة، ط١، ١٣٩٢هـ].

(٤) قاعدة في المحبة (٥٣) [دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٠هـ].

إلى عالمه»[١]. وقال ابن أبي العز في شرحه: «أي: سلَّم لنصوص الكتاب والسُّنَّة، ولم يعترض عليها بالشكوك والشبه والتأويلات الفاسدة... فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولًا، أو نحمله شبهةً أو شكًّا، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما نوحد المرسل بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل، فهما توحيدان لا نجاة للعبد من عذاب الله إلا بهما، توحيد المرسِل، وتوحيد متابعة الرسول، فلا نحاكم إلى غيره، ولا نرضى بحكم غيره، ولا نوقف تنفيذ أمره وتصديق خبره على عرضه على قول شيخه، وإمامه وذوي مذهبه وطائفته ومن يعظمه... بل إذا بلغه الحديث الصحيح يعد نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ، فهل يسوغ أن يؤخر قبوله والعمل به حتى يعرضه على رأي فلان وكلامه ومذهبه، بل كان الفرض المبادرة إلى امتثاله من غير التفات إلى سواه، ولا يستشكل قوله لمخالفته رأي فلان، بل يستشكل الآراء لقوله، ولا يعارض نَصَّه بقياس، بل نهدر الأقيسة ونتلقى نصوصه، ولا نحرف كلامه عن حقيقته لخيال يسميه أصحابه معقولًا»[٢].

۞ الأدلة:

لقد تكاثرت وتواترت الأدلة من الكتاب والسُّنَّة في الأمر بالاعتصام بكتاب الله، وسُنَّة نبيّه ﷺ، تصديقًا لأخبارهما، وطاعة لأوامرهما، وكفًّا عن نواهيهما، وردًّا عند التنازع إليهما، **ومن ذلك**:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْتَصِم بِٱللَّهِ فَقَدْ هُدِىَ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِى رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾﴾ [النساء].

٣ ـ وقوله: ﴿فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِٱللَّهِ هُوَ مَوْلَىٰكُمْ فَنِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴿٧٨﴾﴾ [الحج]

٤ ـ وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء].

قال ابن كثير في تفسير هذه الآية:

---

(١) الطحاوية مع شرح ابن أبي العز (٢٠٤) [المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩١هـ].

(٢) المرجع السابق (٢١٦ ـ ٢١٨).

«قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي: إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله».

وهذا أمر من الله ﷻ بأن كل شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يرد التنازع في ذلك إلى الكتاب والسُّنَّة، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، فما حكم به كتاب الله وسُنَّة رسوله وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال، ولهذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾؛ أي: ردوا الخصومات والجهالات إلى كتاب الله وسُنَّة رسوله، فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾.

٥ ـ وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوْاْ عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الأنفال].

٦ ـ وقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

٧ ـ ولقد وصف الله المؤمنين بتمام استجابتهم وسمعهم وطاعتهم عندما يُدعَون إلى الرد لله وللرسول ﷺ، فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [النور].

٨ ـ وقد ذمَّ الله المنافقين بتركهم لهذا الأصل، وصدودهم عن الرد إلى الله والرسول، فقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودًا ﴿٦١﴾﴾ [التوبة]... إلى قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [التوبة].

٩ ـ وروى مالك في «الموطأ»؛ أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله وسُنَّة نبيّه**»[1].

قال ابن عبد البر عن هذا الحديث: «وهذا أيضًا محفوظ معروف مشهور عن النبي ﷺ عند أهل العلم شهرةً يكاد

---

(١) الموطأ (كتاب القدر، رقم ٣٣٣٨) [مؤسسة زايد بن سلطان، ط١]، وفي سنده انقطاع، لكن له شاهد من حديث ابن عباس عند الحاكم (كتاب العلم، رقم ٣١٨)، وقد قوّاه به الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ١٠).

يستغني بها عن الإسناد، وروي في ذلك من أخبار الآحاد أحاديث من أحاديث أبي هريرة وعمرو بن عوف...» ثم روى بسنده حديثًا «عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إني قد خلفت فيكم اثنتين لن تضلوا بعدهما أبدًا: كتاب الله وسُنَّتي**»»[١].

كما أن إجماع الأمة قد دلَّ على هذا الأصل، وقد سبق تقرير ذلك، وقد أشار الإمام الشافعي رحمه الله إلى هذا الإجماع، حيث قال: «ولا أعلم من الصحابة ولا من التابعين أحدًا أُخبِر عن رسول الله ﷺ إلا قَبِلَ خبرَه، وانتهى إليه، وأَثْبَتَ ذلك سُنَّةً»[٢].

إلى أن قال: «وصنع ذلك الذين بعد التابعين، والذين لقيناهم، كلهم يثبت الأخبار ويجعلها سُنَّة، يُحمَد من تبعها ويُعاب من خالفها، فمن فارق هذا المذهب كان عندنا مفارق سبيل أصحاب النبي ﷺ وأهل العلم بعدهم إلى اليوم، وكان من أهل الجهالة» انتهى.

أقوال أهل العلم:

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: «السُّنَّة سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق»[٣].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «آمنت بالله وبما جاء عن الله على مراد الله، وآمنت برسول الله وما جاء عن رسول الله على مراد رسول الله»[٤].

وقال ابن عبد البر رحمه الله: «ليس في الاعتقاد كله في صفات الله وأسمائه إلا ما جاء منصوصًا في كتاب الله، أو صح عن رسول الله ﷺ، أو أجمعت عليه الأمة، وما جاء من أخبار الآحاد في ذلك كله أو نحوه يسلم له، ولا يناظر فيه»[٥].

قال أبو سليمان الداراني رحمه الله: «إنه ليقع في قلبي النكتة من نكت القوم، فلا أقبلها إلا بشاهدين: الكتاب والسُّنَّة»[٦].

وقال أبو القاسم الجنيد رحمه الله: «عِلْمنا هذا مقيد بالكتاب والسُّنَّة، فمن لم يقرأ القرآن ويكتب الحديث لا يصلح

---

(١) التمهيد (٢٤/ ٣٣١) [طبعة وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٣٨٧هـ].
وأخرجه أيضًا البزار في مسنده (١٥/ ٣٨٥) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، والحاكم (كتاب العلم، رقم ٣١٩).
قال الهيثمي: فيه صالح بن موسى الطلحي، وهو ضعيف. مجمع الزوائد (٩/ ١٦٣) [مكتبة القدسي].

(٢) الأم للشافعي (٢/ ١٥١)، وانظر: مفتاح الجنة للسيوطي (٥٤) [تحقيق: أشرف عبد المقصود].

(٣) ذكره الزواوي في مناقب مالك (١٤٨) [مكتبة طيبة، ط١، ١٤١١هـ]، والسيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة (١٢٩) [دار الهدي النبوي، الكويت].

(٤) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٤/ ٢) (٦/ ٣٥٤).

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٩٦).

(٦) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١١/ ٢١٠)، والصفدية (١/ ٢٥٣) [دار الفضيلة، ١٤٢١هـ]، ومدارج السالكين لابن القيم (٣/ ١٤٢).

له أن يتكلم في علمنا» أو قال: «لا يقتدى به»[(١)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «على كل مسلم أن ينظر فيما أمر الله به ورسوله فيفعله، وما نهى الله عنه ورسوله فيتركه، هذا هو طريق الله وسبيله ودينه، الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ حاكيًا الإجماع على هذا الأصل: «بل قد اتفق أولياء الله على أن الرجل لو طار في الهواء، أو مشى على الماء لم يغتر به حتى ينظر متابعته لرسول الله، وموافقته لأمره ونهيه»[(٣)].

وقال: «فأما المستقيمون من السالكين كجمهور مشايخ السلف... فهم لا يسوغون للسالك ـ ولو طار في الهواء أو مشى على الماء ـ أن يخرج عن الأمر والنهي الشرعيين، بل عليه أن يفعل المأمور، ويدع المحظور إلى أن يموت، وهذا هو الحق الذي دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة وإجماع السلف»[(٤)].

الثمرات:

الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة والردُّ إليهما يثمر ثمرات عظيمة، **ومنها**:

١ ـ تحقيق الإيمان التام بالله واليوم الآخر.

٢ ـ الاهتداء التام إلى الحق التام، والعصمة من الضلال، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور]. وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾ [النور: ٥٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولو لم يكن في كتاب الله ورسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافيًا = لم يأمر بالرد إليه؛ إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فضل النزاع»[(٥)].

٣ ـ نيل الخيرية المطلقة، والعاقبة الحسنة.

٤ ـ الفوز برحمة الله.

٥ ـ الفوز العظيم بثواب الله وجناته، والنجاة من أليم عقابه، قال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء].

---

(١) مجموع الفتاوى (١١/ ٢١٠)، والصفدية (١/ ٢٥٤)، ومدارج السالكين (٣/ ١٤٢).

(٢) مجموع الفتاوى (١١/ ٢٦).

(٣) المصدر السابق (١١/ ٢١٤).

(٤) المصدر السابق (١٠/ ٥١٦ ـ ٥١٧).

(٥) إعلام الموقعين (١/ ٤٩).

٦ ـ السلامة من الاختلاف والنزاع والشقاق، وتحقيق الجماعة والألفة، ونبذ الفرقة والاختلاف، قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَـٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال]، وذلك أن الناس «متى تركوا الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة فلا بد أن يختلفوا، فإن الناس لا يفصل بينهم إلا كتاب منزل من السماء، كما قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَـٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾﴾ [البقرة]»[(١)].

٧ ـ السلامة من الفتنة والعذاب الأليم، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور].

٨ ـ أن الرجوع فيما تنازع فيه الأئمة الأعلام إلى الكتاب والسُّنَّة، وجعلهما الميزان لصحيح الأقوال وسقيمها، ونبذ التعصب لما سواهما يحقق **أمرين**:

أ ـ معرفة الحق في المسائل المختلف فيها.

ب ـ تحقيق الاقتداء الصحيح بأئمة الإسلام، حيث إنهم قد أوصوا أتباعهم وتلاميذهم بمتابعة الدليل، وطرح أقوالهم إذا دلَّ الدليل على خلافها[(٢)].

الآثار:

لقد كان تمسك أهل السُّنَّة والجماعة بالكتاب والسُّنَّة، والرد إليهما من أعظم مِنَن الله عليهم، وقد أثمر لديهم ذلك سلامة منهجهم، واستقامة طريقهم، واجتماع كلمتهم على الحق والهدى

قال قوام السُّنَّة الأصبهاني: «السبب في اتفاق أهل الحديث أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسُّنَّة، وطريق النقل، فأورثهم الاتفاق والائتلاف، وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء، فأورثهم الافتراق والاختلاف، فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قلما يختلف، وإن اختلف في لفظ أو كلمة فذلك اختلاف لا يضر الدين ولا يقدح فيه، وأما دلائل العقل فقلما تتفق، بل عقل كل واحد يري صاحبه غير ما يرى الآخر، وهذا بيِّن والحمد لله»[(٣)].

وقال ابن تيمية: «وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم ـ يعني: أهل السُّنَّة ـ: اعتصامُهم بالكتاب والسُّنَّة، فكان من

(١) درء التعارض (٥/ ٢٨٤).

(٢) انظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ٣٠٩) [مكتبة الرشد، ط٤].

(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٤١).

الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يُقبل من أحد قطُّ أن يعارض القرآن، لا برأيه ولا ذوقه ولا معقوله ولا قياسه ولا وجده، فإنهم ثبت عنهم بالبراهين القطعيات والآيات البينات أن الرسول جاء بالهدى ودين الحق وأن القرآن يهدى للتي هي أقوم»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإحكام في أصول الأحكام»، لابن حزم.

٢ ـ «الاعتصام بحبل الله بين الواقع والمبشرات»، لمحمود هاشم عنبر.

٣ ـ «إعلام الموقعين»، لابن القيم.

٤ ـ «جامع بيان العلم وفضله»، لابن عبد البر.

٥ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لقوام السُّنَّة.

٦ ـ «درء تعارض العقل والنقل»، لابن تيمية.

٧ ـ «ذم التأويل»، لابن قدامة.

٨ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

١١ ـ «مفتاح الجنة في الاعتصام بالسُّنَّة»، للسيوطي.

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٣/ ٢٨).

١٢ ـ «منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السُّنَّة والجماعة»، لعثمان بن علي حسن.

إعجاز القرآن

التعريف لغةً:

الإعجاز: مصدر الفِعل الثلاثي المزيد (أعجزَ)، والعين والجيم والزاي أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على الضَّعْف؛ يُقال: عَجَزَ عن الشيء يعجِز عَجْزًا فهو عاجز؛ أي: ضعيف، ويُقال: أعجزني فلانٌ؛ إذا عَجزتُ عن طلبه وإدراكه، والمُعْجِزة: ما أُعْجِزَ به الخصم عند التَّحدِّي، والهاء للمُبالغة[(٢)].

القرآن: مصدر الفِعل (قرأ) يقرأ قراءةً وقرآنًا؛ أي: تلا وجمعَ وضمَّ بعضَه إلى بعضٍ، سُمّي القرآن بذلك لأنه يجمع السور فيضمها[(٣)].

التعريف شرعًا:

إعجاز القرآن: هو «إثبات القرآن عجز الخلق عن الإتيان بما تحداهم به»[(٤)]، أو: «ارتقاؤه إلى أن يخرج عن

(٢) انظر: الصحاح (٣/ ٨٨٣) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، ومقاييس اللغة (٤/ ٢٣٢) [دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ]، والقاموس المحيط (٦٦٣) [مؤسسة الرسالة ببيروت، ط٥، ١٤١٦هـ].

(٣) انظر: الصحاح (١/ ٦٦)، والقاموس المحيط (٦٢).

(٤) مناهل العرفان للزرقاني (٢/ ٣٣١) [مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر، ط٣].

طوق البشر ويعجزهم عن معارضته»[(١)]؛ بغرض الدلالة على نبوة النبي ﷺ وصدقه وصحة الرسالة واتباعها.

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

يدور المعنى اللغوي للإعجاز حول: الضعف وعدم القدرة على طلب الشيء وإدراكه، وهذه حقيقة إعجاز القرآن في اصطلاح الشرع؛ فالمقصود من إثباته: إثبات عجز الخلق وضعفهم عن الإتيان بمثله أو ما يقاربه، أو معارضته؛ للدلالة على صدق الرسول ﷺ والرسالة واتباعهما. فيظهر بهذا أن بين المعنى اللغوي والشرعي تناسبًا وتوافقًا واضحًا.

الأسماء الأخرى:

إعجاز القرآن هو: معجزة القرآن، وما يدور حولها من معان؛ كالمعجز، والتحدي بالقرآن، ونحو ذلك.

الحقيقة:

حقيقة الإيمان بإعجاز القرآن: أنه يجب على المسلم أن يعتقد أن محمدًا ﷺ خاتم النبيين والمرسلين، ورسول ربّ العالمين إلى جميع الثقلين، أرسله الله عَزَّ وَجَلَّ لدعوة الناس جميعًا إلى توحيده ودينه، وأيده ـ بعلمه وقدرته وغناه ـ بما لم يؤيد به نبيًّا قبله من دلائل النبوة الكثيرة المتنوعة؛ الدَّالة على صدق نبوته وصحة رسالته، ومن هذه الدلائل: الآيات والبينات والبراهين، والتي اصطلح المتأخرون على تسميتها بالمعجزات.

وأن القرآن الكريم هو أعظم معجزاته ﷺ، وأبهر آياته، وأَبْين الحجج الواضحات وأدلها على نبوته وصدقه وصحة رسالته، مع أن هذا الكتاب هو رسالته ومضمون دعوته. ويدل على هذا أن المشركين لما تعنتوا وطلبوا آيات حسية تدل على صدق النبي ﷺ لم يجبهم الله تعالى إلى ذلك، وأنكر عليهم عدم اكتفاءهم بأعظم آياته، وهو: القرآن الكريم؛ فقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝٥٠ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ۝٥١﴾ [العنكبوت]؛ فدل هذا على أن القرآن أعظم الآيات، وأبين المعجزات والحجج الواضحات.

فهو الحجة الباقية على الآباد، الذي لا تنقضي عجائبه، «ولا يدرك غاية إعجازه ولا يندرس بمرور الأعصار، ولا يمل مع التكرار؛ بل يجلى مع ذلك

---

(١) الكليات للكفوي (١٤٩) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٩هـ]، بتصرف يسير. وانظر: التعريفات للجرجاني (١١٢) [دار الكتاب العربي ببيروت، ط١، ١٤٠٥هـ]، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي (٢٧٠) [دار الفكر ببيروت، ط١، ١٤١٠هـ].

ويتجلى، ويعلو على غيره ولا يعلى، وكل معجزة قبله انقضت بانقضاء زمانها ولم يبق إلا تذكارها، وهو كل يوم براهينه في مزيد، ومعجزاته في تجديد، و﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت]»[(١)]، وهو كالبدر يهدي الناس في ظلمات الليل، وكالشمس ضوؤها يغشى مشارق البلاد ومغاربها!

ويعتقد المسلم أيضًا: أن وجه دلالة القرآن على نبوة نبيّنا محمد ﷺ وصحة رسالته: أنه ليس في مقدور أحد ـ كائنًا من كان ـ أن يأتي بهذا القرآن إلا ربُّ العالمين ﷻ؛ فهو كلامه سبحانه، وهو لا يشبهه شيء من خلقه، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله؛ فأنى يشبه كلام المخلوقين كلام الخالق؟! قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ٣٧]؛ والمعنى: لا يكون هذا القرآن إلا من عند الله تعالى، فما كان لأن يفترى من قبل أحد من البشر، «فلم ينف مجرد فعله؛ بل نفى احتمال فعله، وأخبر بأن مثل هذا لا يقع؛ بل يمتنع وقوعه. فيكون المعنى: ما يمكن ولا يحتمل ولا يجوز أن يفترى هذا القرآن من دون الله؛ فإن الذي يفتريه من دون الله مخلوق، والمخلوق لا يقدر على ذلك!»[(٢)].

ولذا، تحدى الله تعالى به الإنس والجن أن يأتوا بمثله، فقال سبحانه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء]، وقال: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور]؛ فعجزوا عن ذلك، مع توافر دواعي أعداء رسول الله ﷺ الفصحاء البلغاء على معارضته وإبطال قوله، وشدة عدواتهم للدعوة ونبيِّها ﷺ! ثم تقاصر معهم إلى عشر سور منه فعجزوا! قال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِۦ مُفْتَرَيَٰتٍ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٤﴾﴾ [هود]، ثم تنازل إلى التحدي بسورة من مثله فعجزوا عنه! قال ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٧﴾ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۖ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٣٨﴾﴾ [يونس]، وقطع عليهم أنهم عاجزون ـ ولو

---

(١) معارج القبول (٣/ ١١٢١) [دار ابن القيم، ط١].

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٥/ ٤٢٥) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ].

تظاهروا وتعاونوا ـ عن معارضته والإتيان بمثله في الحال والاستقبال؛ فقال تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٢٣﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾﴾ [البقرة].

وهكذا وقع؛ فإنه من لدن رسول الله ﷺ وإلى زماننا هذا لم ولن يستطيع أحد أن يأتي بنظيره ولا نظير سورة منه! وهم يعلمون عجزهم وتقصيرهم عن ذلك، وأن هذا ما لا سبيل لأحد إليه أبدًا! فالفصاحة كانت من سجاياهم، وكانوا أعلم الخلق بالبلاغة والشعر وقريض الكلام وضروبه؛ فأشعارهم ومعلقاتهم إليها المنتهى في هذا الباب، لكن جاءهم من الله ما لا قبل لأحد من البشرية به! ولهذا آمن من آمن منهم بما عرف من بلاغة هذا الكلام وحلاوته وجزالته؛ «فكانوا أعلم الناس به وأفهمهم له، وأتبعهم له، وأشدهم له انقيادًا، كما عرف السحرة ـ لعلمهم بفنون السحر ـ أن هذا الذي فعله موسى عليه السلام لا يصدر إلا عن مؤيد مسدد مرسل من الله، وأن هذا لا يستطاع لبشر إلا بإذن الله! وكذلك عيسى عليه السلام؛ بعث في زمان علماء الطب ومعالجة المرضى؛ فكان يبرئ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله، ومثل هذا لا مدخل للعلاج والدواء فيه؛ فعرف من عرف منهم أنه عبد الله ورسوله»[(١)].

ويدل على هذا: ما ثبت في «الصحيحين»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيًا أوحاه الله إلي؛ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة**»[(٢)]، والمعنى: «ما من نبي إلا أعطى من المعجزات ما آمن عليه البشر؛ أي: ما كان دليلًا على تصديقه فيما جاءهم به، واتبعه من اتبعه من البشر، ثم لما مات الأنبياء لم يبق لهم معجزة بعدهم إلا ما يحكيه أتباعهم عما شاهده في زمانه، فأما الرسول الخاتم للرسالة محمد ﷺ فإنما كان معظم ما آتاه الله وحيًا منه إليه، منقولًا إلى الناس بالتواتر؛ ففي كل حين هو كما أنزل؛ فلهذا قال: «**فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا**»، وكذلك وقع؛ فإن أتباعه أكثر من أتباع الأنبياء؛ لعموم رسالته ودوامها إلى قيام الساعة، واستمرار معجزته»[(٣)].

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٢٦٩).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب فضائل القرآن، برقم ٤٩٨١)، ومسلم (كتاب الإيمان، برقم ١٥٢).
(٣) تفسير ابن كثير (١/ ٢٠)، وانظر منه: (١/ ٢٠١، ٤/ ٤٦١)، والمفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (٦/ ٥٠) [دار ابن كثير ودار =

ومن دلائل عجزهم عن هذا التحدي أيضًا: أن النبي ﷺ بقي يطالبهم بهذا التحدي مدة عشرين سنة، مظهرًا لهم النكير، حتى نابذوه وناصبوه الحروب، فهلكت في ذلك النفوس، وأريقت المهج، وقطعت الأرحام، ويتم الأولاد، وذهبت الأموال؛ فعلم بذلك أنه لو كان في وسعهم وتحت أقدارهم معارضته والإتيان بمثله ـ أو بأقل سورة من مثله ـ لم يتكلفوا هذه الأمور الخطيرة، مع اتصافهم بالرزانة وكمال العقل! وإلا فلو كانوا صادقين في زعمهم أن هذا القرآن مفترى على الله من قبل النبي ﷺ ـ وحاشاه ـ فهو بشر مثلكم، وأنتم فصحاء بلغاء مثله؛ فلتفتروا كما افترى ولتأتوا بمثل ما أتى به؛ فيظهر بذلك كذبه وتسقط الكلفة عنكم في معاناة تكذيبه وتسفيهه والخصومه معه! فدل هذا بوضوح على إعجاز القرآن وإثباته عجز الخلق عن الإتيان بما تحداهم به، بحيلة وبغير حيلة! والحمد لله.

ويعتقد أيضًا: أن القرآن معجز في نفسه، لا يستطيع أحد ـ كائنًا من كان ـ الإتيان بمثله ولا يقوى على معارضته؛

= الكلم الطيب بدمشق، ط١]، وشرح النووي على صحيح مسلم (٢/١٨٨) [دار إحياء التراث العربي، ط٢]، وفتح الباري لابن حجر (٩/٦) [دار المعرفة، ١٣٧٩هـ].

فليس إعجاز القرآن بأمر خارج عنه ـ كما تقوله المعتزلة فيما يعرف بالصرفة[(١)] ـ وأن الله صرف همم العرب ودواعيهم عن معارضته وسلبهم القدرة على ذلك، مع إمكانهم معارضته والإتيان بمثله في حقيقة الأمر! بل الحق أن القرآن في نفسه معجز وهم عاجزون حقيقة وفي نفس الأمر عن معارضته والإتيان بمثله، «ولو تعاضدوا وتناصروا على ذلك، بل لا تقدر الرسل ـ الذين هم أفصح الخلق وأعظم الخلق وأكملهم ـ أن يتكلموا بمثل كلام الله، وهذا القرآن ـ الذي يبلغه الرسول ﷺ عن الله ـ أسلوب كلامه لا يشبه أساليب كلام رسول الله ﷺ، وأساليب كلامه عليه السلام ـ المحفوظة عنه بالسند الصحيح إليه ـ لا يقدر أحد من الصحابة ولا من بعدهم أن يتكلم بمثل أساليبه في فصاحته وبلاغته ـ فيما يرويه من المعاني بألفاظه الشريفة ـ؛ بل وأسلوب كلام الصحابة أعلى من أساليب كلام التابعين، وهلمّ جرًّا إلى زماننا. وعلماء السلف أفصح وأعلم، وأقل تكلفًا ـ فيما يروونه من المعاني بألفاظهم ـ من علماء الخلف، وهذا يشهده من له ذوق بكلام الناس، كما يدرك تفاوت ما بين أشعار العرب في زمن الجاهلية وبين أشعار المولدين

(١) انظر: مذهب المخالفين.

الذين كانوا بعد ذلك!»[١].

ولو تنزلنا مع الخصم ـ على سبيل المجادلة والمنافحة عن الحق ـ فالقول بالصرفة يقرر إعجاز القرآن أيضًا بوضوح؛ لأنه لو كان في إمكان العرب معارضته والإتيان بمثله، ولم يفعلوا ذلك جميعًا ـ مع قيام الدواعي العظيمة وشدة عدواتهم وتكذيبهم للنبي ﷺ ـ لصرف الله لهم؛ كان ذلك دليلًا من أبلغ الآيات الخارقة للعادات على أن هذا القرآن من عند الله تعالى! لكن القول بالصرفة قول باطل غير مرضي عند أهل السُّنَّة والجماعة.

ويعتقد المسلم أيضًا: أن القرآن في نفسه معجز ولو لم يتحد به ـ كسائر المعجزات ـ؛ فهو دالّ على وجود الله تعالى، وربوبيته ووحدانيته سبحانه، والمبدإ والمعاد، وإثبات حياته وقدرته وإرادته، وعلمه بالكليات والجزئيات، وعلى نبوة محمد ﷺ وصدقه وصحة رسالته، وعلى كمال الشرع وإحكامه وعدله وصدق أخباره.

ويعتقد أيضًا: أن وجوه إعجاز القرآن ـ التي لأجلها كان القرآن معجزًا للثقلين ـ كثيرة متنوعة لا تحصى، «وكل ما ذكره الناس من الوجوه في إعجازه هو حجة على إعجازه! ولا تناقض في ذلك؛ بل كل قوم تنبهوا لما تنبهوا له»[٢]؛ فمن هذه الوجوه: فصاحته وبلاغته ووجازته وجزالته وحلاوته وطلاوته ـ التي لا تجارى ولا تدانى ـ في دلالة اللفظ على المعنى، ونظمه وأسلوبه، واشتماله على العلوم الكثيرة والمعاني العزيزة النافعة في الدنيا والآخرة ـ التي هي أكمل من معاني كل كتاب نزل على نبي مرسل ـ، وإخباره بالغيبيات الماضية والآتية، وعدم تناقضه، وغير ذلك كثير؛ «فلفظه آية، ونظمه آية، وإخباره بالغيوب آية، وأمره ونهيه آية، ووعده ووعيده آية، وجلالته وعظمته وسلطانه على القلوب آية، واذا ترجم بغير العربي كانت معانيه آية! كل ذلك لا يوجد له نظير في العالم»[٣]، والإعجاز واقع بجميع هذه الوجوه وغيرها، لا بكل واحد على انفراده؛ فهو مشتمل على الجميع وزيادة!

ويمكن جمع وجوه إعجاز القرآن في **أربعة أوجه**: الإعجاز البياني (الفصاحة والبلاغة والنظم والأسلوب)، والإعجاز العلمي (الآيات الكونية)، والإعجاز التشريعي (العقيدة والشريعة والأخلاق)،

(١) البداية والنهاية لابن كثير (٦/ ٧٧) [دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٤٠٨هـ].

(٢) الجواب الصحيح لابن تيمية (٥/ ٤٢٩)، بتصرف يسير، وانظر منه: (٥/ ٤١١).

(٣) النبوات لابن تيمية (١٢٠) [المطبعة السلفية بالقاهرة، ط١، ١٣٨٦هـ].

والإعجاز الغيبي (الماضي والحاضر والمستقبل). والله أعلم.

ويعتقد المسلم أيضًا: أن الإعجاز والتحدي بالنظم والبلاغة والفصاحة والأسلوب خاص بالقرآن الكريم دون غيره من الكتب السماوية السابقة؛ فالكتب السابقة لم تنزل على أنها معجزة للأنبياء السابقين تبرهن على صدقهم وصحة رسالتهم، ولم يقع بها التحدي، وإن كانت لا تخلو من بعض وجوه الإعجاز ـ كالإخبار بالغيبيات، واشتمالها على التشريعات المحكمة العادلة ـ، والله أعلم[(١)].

الأدلة:

قال سبحانه وتعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴿٨٨﴾﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الطور].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**ما من الأنبياء نبي إلا أعطي ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيت وحيًا أوحاه الله إليّ؛ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة**»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن جرير الطبري: «من أشرف تلك المعاني التي فضل بها كتابنا سائر الكتب قبله: نظمه العجيب، ورصفه الغريب، وتأليفه البديع، الذي عجزت عن نظم مثل أصغر سورة منه الخطباء،

(١) انظر: تفسير الطبري (١٢/٣٤٣) [دار هجر، ط١]، وبيان إعجاز القرآن للخطابي (٢١) [ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف بمصر، ط٣]، والشفا للقاضي عياض (١/٣٥٨) [طبعة عيسى البابي الحلبي]، وتفسير القرطبي (١/٧٢) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٥هـ]، والإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام له (٣٢٥) [دار التراث العربي بالقاهرة، ١٣٩٨هـ]، والجواب الصحيح لابن تيمية (١/٤٢٧، ٥/٤٠٩، ٤٢٣، ٤٢٩)، وشرح العقيدة الأصفهانية له (٢٠٨) [مكتبة الرشد بالرياض، ط١]، وبدائع الفوائد لابن القيم (٤/١٥٤٧) [دار عالم الفوائد، ط١]، وتفسير ابن كثير (١/٢٠، ١٦٠، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٣/٥٣٥، ٤/٢٦٨، ٣١٠، ٤٦١، ٦٠٣، ٦/٢٨٦) [دار طيبة، ط٢]، والبداية والنهاية (٢/٩٩، ٦/٧٧، ٢٨٨)، والفصول في سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم كلاهما له (٢٢٨، ٢٨٧) [مؤسسة علوم القرآن بدمشق ومكتبة دار التراث بالمدينة المنورة، ط٣]، وفتح الباري لابن حجر (٦/٥٨٢، ٩/٦)، والإتقان في علوم القرآن (٥/١٨٧٣) [طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١]، ومعترك الأقران (١/٣) [دار الكتب العلمية، ط١]، ومعارج القبول (٣/١٠٩٩)، والنبأ العظيم لمحمد دراز (٧٦، ٨٠، ٨٦) [دار الثقافة بالدوحة، ١٤٠٥هـ]، والتحرير والتنوير (١/١٠١، ٣٤٦) [دار سحنون بتونس، ١٩٩٧م]، ومباحث في إعجاز القرآن لمصطفى مسلم (١٢١) [دار المسلم بالرياض، ط٢]، والأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد لسعود العريفي (٥٢٢) [دار عالم الفوائد، ط١]، والقرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم لمحمد هشام طاهري (١/٣٨٩، ٣٩٥، ٤٠٧، ٦٤٥، ٦٥٠) [دار التوحيد بالرياض، ط١]، وفضائل القرآن الكريم لعبد السلام الجار الله (٣٢٩) [دار التدمرية، ط١].

(٢) تقدم تخريجه قريبًا.

وكلَّت عن وصف شكل بعضه البلغاء، وتحيرت في تأليفه الشعراء، وتبلدت ـ قصورًا عن أن تأتي بمثله ـ لديه أفهام الفهماء؛ فلم يجدوا له إلا التسليم والإقرار بأنه من عند الواحد القهار، مع ما يحوي ـ مع ذلك ـ من المعاني التي هي: ترغيب وترهيب، وأمر وزجر، وقصص وجدل ومثل، وما أشبه ذلك من المعاني التي لم تجتمع في كتاب أنزل إلى الأرض من السماء!»[١].

وقال ابن تيمية: «والقرآن مما يعلم الناس ـ عربهم وعجمهم ـ أنه لم يوجد له نظير، مع حرص العرب وغير العرب على معارضته؛ فلفظه آية، ونظمه آية، وإخباره بالغيوب آية، وأمره ونهيه آية، ووعده ووعيده آية، وجلالته وعظمته وسلطانه على القلوب آية، واذا ترجم بغير العربي كانت معانيه آية! كل ذلك لا يوجد له نظير في العالم»[٢].

وقال ابن كثير: «ومن تدبَّر القرآن وجد فيه من وجوه الإعجاز فنونًا ظاهرة وخفية، من حيث اللفظ ومن جهة المعنى... فجميعه فصيح في غاية نهايات البلاغة، عند من يعرف ذلك تفصيلًا وإجمالًا ممن فهم كلام العرب وتصاريف التعبير؛ فإنه إن تأملت أخباره وجدتها في غاية الحلاوة، سواء كانت مبسوطة أو وجيزة، وسواء تكررت أم لا، وكلما تكرر حلا وعلا! لا يخلق عن كثرة الرد، ولا يمل منه العلماء! وإن أخذ في الوعيد والتهديد جاء منه ما تقشعر منه الجبال الصم الراسيات؛ فما ظنك بالقلوب الفاهمات؟! وإن وعد أتى بما يفتح القلوب والآذان، ويشوق إلى دار السلام ومجاورة عرش الرحمٰن... وإن جاءت الآيات في الأحكام والأوامر والنواهي؛ اشتملت على الأمر بكل معروف حسن نافع طيب محبوب، والنهي عن كل قبيح رذيل دنيء... وإن جاءت الآيات في وصف المعاد وما فيه من الأهوال، وفي وصف الجنة والنار وما أعد الله فيهما لأوليائه وأعدائه من النعيم والجحيم والملاذ والعذاب الأليم؛ بشرت به وحذرت وأنذرت، ودعت إلى فعل الخيرات واجتناب المنكرات، وزهدت في الدنيا ورغبت في الأخرى، وثبتت على الطريقة المثلى، وهدت إلى صراط الله المستقيم وشرعه القويم، ونفت عن القلوب رجس الشيطان الرجيم»[٣].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: استعمال لفظ (المعجزة):

لفظ: (المعجزة) لا يعرف في

(١) تفسير الطبري (١/ ٢).
(٢) النبوات (١٢٠).
(٣) تفسير ابن كثير (١/ ١٩٨).

الكتاب والسُّنَّة؛ وإنما في القرآن لفظ: الآية، والبيِّنة، والبرهان، وهذه الأسماء تدل على مقصود آيات الأنبياء، وتختص بها ولا تقع على غيرها، بخلاف: (المعجزة) و(خرق العادة)، وإن كان ذلك من بعض صفاتها؛ فهي لا تكون آية وبرهانًا حتى تكون قد خرقت العادة وعجز الناس عن الإتيان بمثلها(١).

ـ المسألة الثانية: اختلاف المفسرين في معنى الحروف المقطعة التي في أوائل بعض السور:

وقيل في معناها أقوال كثيرة، ورجح كثير من المحققين أن الحكمة في ذكر هذه الحروف في أوائل بعض السور: بيان إعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته والإتيان بمثله؛ هذا مع أنه تركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها! ويدل على هذا الترجيح: أن كل سورة افتتحت بالحروف فلا بد ـ كما هو معلوم باستقرائها ـ أن يذكر فيها الانتصار للقرآن وبيان إعجازه وعظمته. والله أعلم(٢).

(١) انظر: الجواب الصحيح (٥/ ٤١٢)، والنبوات (٢٢٠).

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري (١/ ١٣٦) [مكتبة العبيكان، ط١]، وتفسير الرازي (٢/ ٢٤٩) [دار إحياء التراث العربي ببيروت]، وتفسير ابن كثير (١/ ٢٥٦) [مكتبة أولاد الشيخ للتراث بمصر، ط١]، وأضواء البيان للشنقيطي (٣/ ٧).

۞ الثمرات:

من أبرز الثمرات المترتبة على الإيمان بإعجاز القرآن: إثبات وجود الله تعالى، وربوبيته ووحدانيته سبحانه، وإثبات حياته وقدرته وإرادته، وعلمه بالكليات والجزئيات، وصدق رسالة الرسل الكرام، والمبدأ والمعاد.

ومن الثمرات أيضًا: بيان عظمة القرآن الكريم وكماله وكبير فضله وشرفه، وهيمنته على الكتب السماوية السابقة، وتقدمه عليها؛ فهو كلام الله تعالى وأعظم كتبه، أنزله على خير خلقه ﷺ بواسطة خير رسله من الملائكة جبريل عليه السلام، لخير أمة أخرجت للناس، في أشرف ليلة وأشرف شهر. والحمد لله ربِّ العالمين.

۞ الحكمة:

تقدم أن الحكمة من إثبات إعجاز القرآن: الدلالة على نبوة النبي ﷺ وصدقه وصحة رسالته واتباعها.

۞ مذهب المخالفين:

ذهب المعتزلة إلى القول بالصرفة(٣)؛ بمعنى: أن الله تعالى صرف همم العرب ودواعيهم عن معارضته وسلبهم القدرة على ذلك، مع قدرتهم على معارضته والإتيان بمثله في حقيقة الأمر!

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (٢٢٥) [دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط٣].

فحقيقة قولهم: نفي إعجاز القرآن، وأنه ليس معجزًا في نفسه؛ إذ جعلوا الإعجاز لشيء خارج عن نفس القرآن! وهذا باطل؛ بل القرآن في نفسه معجز، والعرب عاجزون حقيقة وفي نفس الأمر عن معارضته والإتيان بمثله، ولو تعاضدوا وتناصروا على ذلك.

وهذا القول في حقيقته متفرع على قول المعتزلة بخلق القرآن[(١)]، وأن الله ـ تعالى عما يقولون ـ خلقه في غيره، فلا فرق عندهم ـ إذن ـ بين مخلوق ومخلوق (يعني: لا فرق بين القرآن وكلام البشر؛ فكلاهما مخلوقان عندهم).

ومن العجب أن المعتزلة وقعوا بسبب هذه المسألة في تناقض عجيب؛ فالقول بالصرفة على مذهبهم مستحيل! لأن أفعال العباد لا تدخل في مقدورات الله عندهم ـ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا ـ؛ فكيف صرف الله العباد وأعجزهم عن المعارضة والكلام والكتابة، وهذه مفعولات للعبد غير مخلوقة لله ـ بزعمهم ـ؟! فيلزمهم إما أن يتركوا القول بالصرفة وإما القول بعدم خلق أفعال العباد[(٢)]!

وادعى الحلاج من غلاة الصوفية أنه يمكنه أن يأتي بمثل هذا القرآن[(٣)]! نعوذ بالله من الضلال.

واشترط المعتزلة والأشاعرة والماتريدية وقوع التحدي لثبوت إعجاز القرآن ـ بناء على اشتراطهم التحدي في جنس المعجزات عمومًا ـ؛ ويلزم على هذا: أن القرآن ليس معجزًا في نفسه عندهم!

المصادر والمراجع:

١ ـ «بيان إعجاز القرآن»، للخطابي.

٢ ـ «الشفا» (ج١)، للقاضي عياض.

٣ ـ «الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام»، للقرطبي.

٤ ـ «الجواب الصحيح» (ج١، ٥)، لابن تيمية.

٥ ـ «شرح العقيدة الأصفهانية»، لابن تيمية.

٦ ـ «بدائع الفوائد» (ج٤)، لابن القيم.

٧ ـ «تفسير القرآن العظيم» (ج١، ٣)، لابن كثير.

٨ ـ «معترك الأقران»، للسيوطي.

٩ ـ «مباحث في إعجاز القرآن»، لمصطفى مسلم.

١٠ ـ «الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد»، لسعود العريفي.

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (٦/ ٧٧).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (٢٢٧)، والفرق بين الفرق (٩٥) [دار الآفاق الجديدة ببيروت، ط٢]، والقرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفيهم (١/ ٦٤٨).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق (٢٤٧).

الأعراف

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما على تتابُع الشيء متَّصلًا بعضُه ببعض، والآخر على السكون والطُّمَأنينة. فالأوّل العُرْف: عُرْف الفَرَس. وسمِّي بذلك لتتابُع الشَّعر عليه... والأصل الآخر المعَرِفة والعِرفان، تقول: عَرَف فلانٌ فلانًا عِرفانًا ومَعرِفة. وهذا أمر معروف، وهذا يدلُّ على ما قلناه من سُكونه إليه؛ لأنَّ مَن أنكر شيئًا توحَّشَ منه ونَبَا عنْه»[(١)]، قال السُّدّي: «سمي الأعراف أعرافًا؛ لأن أصحابه يعرفون الناس»[(٢)] والأعراف جمع العُرْف[(٣)]، وقيل: واحده وجماعته أعراف[(٤)]، وهو كل عال مرتفع[(٥)]، قال ابن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا: «الأعراف: الشيء المشرف»[(٦)].

(١) مقاييس اللغة (٧٥٩) [دار الفكر، ط٢، ١٤١٨هـ].
(٢) جامع البيان (٥/٢٤٠) [دار ابن حزم، ط١]، وتفسير ابن كثير (٦/٣٠٦) [دار عالم الكتب، ط١].
(٣) جامع البيان (٥/٢٤٠).
(٤) تفسير القرطبي (٩/٢٢٧) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٥) تهذيب اللغة (٢/٣٤٦) [الدار المصرية]، ولسان العرب (٦/١٩٨) [دار الحديث، ١٤٢٣هـ]، والكليات (١٤٣) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤١٩هـ].
(٦) جامع البيان (٥/٢٤٠)، وتفسير ابن كثير (٦/٣٠٦).

التعريف شرعًا:

«المكان المرتفع، وهو سور عال بين الجنة والنار... عليه أهل الأعراف، وهم قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم»[(٧)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

خصص الشرع المعنى اللغوي من كل عال مشرف مرتفع على المرتفع المشرف بين الجنة والنار.

سبب التسمية:

لأنه مكان مشرف مرتفع، ولأن أصحابه يعرفون الناس بسيماهم.

الحكم:

يجب الإيمان بوجود الأعراف بين الجنة والنار، وأن عليه رجالًا استوت حسناتهم وسيئاتهم.

الحقيقة:

أنه مكان مرتفع على سور عال حقيقي بين الجنة والنار، ويكون عليه من استوت حسناتهم وسيئاتهم[(٨)]، كما يفهم

(٧) طريق الهجرتين (٨٣٠) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٢٩هـ]، وجامع البيان (٥/٢٤١)، والمفردات (٥٦٢) [دار القلم، ط٣]، والبعث والنشور (١٠٤) [مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، ط١]، وتفسير القرطبي (٩/٢٢٦)، وتفسير ابن كثير (٦/٣٠٦).
(٨) وقد رجح هذا كثير من العلماء كالقرطبي في التذكرة (٢/٧٣٣) [دار المنهاج، ط١]، وابن القيم في طريق الهجرتين (٨٣٣)، وابن حجر في فتح الباري (١١/٥٢٢) [دار السلام، ط١، ١٤٢١هـ].

هذا من أثر لحذيفة رضي الله عنه في أصحاب الأعراف: «قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم»[(١)].

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ ﴿٤٦﴾ وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿٤٧﴾ وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُمْ بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَى عَنْكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٨﴾ أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ ﴿٤٩﴾﴾ [الأعراف]. قال حذيفة رضي الله عنه في أصحاب الأعراف: «قوم استوت حسناتهم وسيئاتهم»[(٢)]. وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «من استوت حسناته وسيئاته كان من أصحاب الأعراف»[(٣)].

أقوال أهل العلم:

اختلف أهل العلم في الأعراف، فقيل: جبال بين الجنة والنار عليها أهل الأعراف[(٤)]، وقيل: هو السور الذي يضرب بينهم له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب كما ذكر في سورة الحديد: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا فَضُرِبَ بَيْنَهُمْ بِسُورٍ لَهُ بَابٌ بَاطِنُهُ فِيهِ الرَّحْمَةُ وَظَاهِرُهُ مِنْ قِبَلِهِ الْعَذَابُ ﴿١٣﴾﴾ [الآية][(٥)]، واختلف العلماء كذلك في أهل الأعراف، فقال شرحبيل: «هم قوم خرجوا في الغزو بغير إذن آبائهم فقتلوا»[(٦)]، وقال مجاهد: «هم قوم رضي عنهم أحد الأبوين دون الآخر»[(٧)]، وقال مجاهد أيضًا: «هم قوم صالحون فقهاء علماء»[(٨)]، وقال عبد العزيز الكناني: «هم الذين ماتوا في الفترة ولم يبدلوا دينهم»[(٩)]، وقيل: هم أطفال المشركين[(١٠)]، وقال الحسن: «هم أهل الفضل من المؤمنين»[(١١)]، وقال أبو مجلز: «هم رجال من الملائكة»[(١٢)]، والراجح هو أنهم من تساوت سيئاتهم وحسناتهم لبعض آثار

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (١٢/ ٤٥٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن أبي حاتم في تفسيره (٥/ ١٤٨٥) [مكتبة نزار الباز، ط٣]، بأسانيد صحيحة عن حذيفة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه ابن المبارك في الزهد (٤١١)، ومن طريقه الطبري في تفسيره (١٢/ ٤٥٣) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٤) طريق الهجرتين (٨٣٠).

(٥) طريق الهجرتين (٨٢٩).

(٦) تفسير الطبري (٥/ ٢٤٥)، وتفسير البغوي (٣/ ٢٣٢) [دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ] طريق الهجرتين (٨٣١).

(٧) تفسير البغوي (٣/ ٢٣٢)، وطريق الهجرتين (٨٣٢).

(٨) تفسير الطبري (٥/ ٢٤٥).

(٩) تفسير البغوي (٣/ ٢٣٢)، وطريق الهجرتين (٨٣٢).

(١٠) تفسير البغوي (٣/ ٢٣٢)، وطريق الهجرتين (٨٣٢، و٨٥٨).

(١١) تفسير البغوي (٣/ ٢٣٢)، طريق الهجرتين (٨٣٢).

(١٢) تفسير الطبري (٥/ ٢٤٦).

الصحابة الصحيحة في ذلك[(١)].

۞ الحكمة:

إظهار عدل الله ﷻ حيث جعل الأعراف مكان من استوت حسناته وسيئاته فلا يظلمهم بجعلهم في النار، ثم يظهر أثر غلبة رحمته جلَّ وعلا على غضبه فيدخلهم الجنة، والله أعلم.

۞ المصادر والمراجع:

١ ـ «البعث والنشور»، للبيهقي.
٢ ـ «التذكرة» (ج٢)، للقرطبي.
٣ ـ «تفسير ابن أبي حاتم» (ج٥).
٤ ـ «تفسير القرآن العظيم» (ج٦)، لابن كثير.
٥ ـ «جامع البيان» (ج٥)، للطبري.
٦ ـ «الجامع لأحكام القرآن» (ج٩)، للقرطبي.
٧ ـ «طريق الهجرتين»، لابن القيم.
٨ ـ «فتح الباري» (ج١١)، لابن حجر.
٩ ـ «الكليات»، للكفوي.
١٠ ـ «معالم التنزيل» (ج٣)، للبغوي.
١١ ـ «مفردات ألفاظ القرآن»، للراغب.

الأعز

يراجع مصطلح (العزة).

الأعلى

يراجع مصطلح (العلو).

الأعلم

يراجع مصطلح (العلم).

أعمال القلوب

۞ التعريف لغةً:

أعمال: جمع عمل، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «العين والميم واللام أصل واحد صحيح، وهو عام في كل فعل يُفعل»[(٢)].

القلوب: جمع قلب، و«القلب: الفؤاد، وقد يعبَّر به عن العقل. قال الفراء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق]؛ أي: عقل. وقلبت الشيء فانقلب؛ أي: انكب»[(٣)].

وقال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «القاف واللام والباء، أصلان صحيحان: أحدهما يدل على خالص شيء وشريفه، والآخر على

(١) طريق الهجرتين (٨٣٢)، وتفسير الطبري (٥/٢٤٦)، وتفسير ابن كثير (٦/٣٠٦).
(٢) مقاييس اللغة (٤/١٤٥) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].
(٣) الصحاح (١/٢٢٤ ـ ٢٢٥) [دار العلم، ط٤، ١٩٩٠م].

رد شيء من جهة إلى جهة. فالأول: القلب: قلب الإنسان وغيره، سمي؛ لأنه أخلص شيء فيه وأرفعه، وخالص كل شيء وأشرفه قلبه»[(١)]. وقال الفيروزآبادي: «والقلب: الفؤاد، أو أخص منه، والعقل، ومحض كل شيء»[(٢)]. وقال الخليل: «القلب مضغة من الفؤاد معلقة بالنياط»[(٣)(٤)].

التعريف شرعًا:

أعمال القلوب هي التي يتعلق فعلها بالقلب، دون سائر الجوارح، سواء كانت حسنة؛ كالخوف من الله ومحبته وإنابته إلى الله ورغبته ورهبته، أو كانت سيئة؛ كالحسد والبغض ونحو ذلك[(٥)].

الأسماء الأخرى:

- منازل السائرين.
- مقامات العارفين[(٦)].

الحكم:

أحكام أعمال القلوب تنقسم إلى:

١ ـ أعمال القلوب الواجبة والمستحبة؛ كالإخلاص والتوكل والمحبة والخوف والرجاء والنية في العبادة.

٢ ـ أعمال القلوب المباحة؛ كالحب الطبيعي والخوف الطبيعي، وبغض بعض الأشياء[(٧)].

٣ ـ أعمال القلوب المحرمة والمكروهة؛ كالنفاق والكفر والكِبر والرياء والعُجب والحسد[(٨)].

الحقيقة:

حقيقة ما في القلب: هو القول والعمل، فقول القلب: هو تصديقه وإقراره ومعرفته وعلمه واعتقاده، سواء كان هذا الاعتقاد صحيحًا أو فاسدًا. وأما عمل القلب: فهو حركته نحو محبة الخير أو إرادة الشر؛ أي: أن أعمال القلب هي التي تؤثر في الإرادة وتوجهها فعلًا أو تركًا لما تصوره القلب[(٩)].

المنزلة:

أعمال القلوب هي أصل الدين،

(١) مقاييس اللغة (٥/ ١٧).
(٢) القاموس المحيط (١٢٧) [مؤسسة الرسالة، ط٨].
(٣) **النياط**: «عرق علق به القلب من الوتين، فإذا قطع مات صاحبه». لسان العرب (٧/ ٤١٨) [دار صادر، ط٣].
(٤) العين (٥/ ١٧٠) [مكتبة هلال].
(٥) انظر: التنبيهات اللطيفة على ما احتوت عليه العقيدة الواسطية من المباحث المنيفة (١٠٦) [دار طيبة، ط١]، وأعمال القلوب وأثرها في الإيمان (١/ ١٢٣) [رسالة دكتوراه مقدمة لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية عام ١٤١٧هـ].
(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٠).
(٧) انظر: الاستقامة لابن تيمية (٢/ ١٢٣) [جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ].
(٨) انظر: مدارج السالكين (١/ ١٣٣) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].
(٩) انظر: التنبيهات اللطيفة للسعدي (١٠٦).

وأساس الفوز بالجنة والنجاة من النار، وهي أصل أعمال الجوارح والمحركة لها، وبها تزكو النفس وتسمو.

وأعمال القلوب كما هي مصدر للخير والسعادة، هي مصدر للشر والشقاوة كذلك؛ وهل يميز بين المؤمن والمنافق إلا بما في القلوب؛ فمن اتقى قلبه اتقت جوارحه، ومن فجر قلبه فجرت جوارحه.

ولهذا؛ فالثواب والعقاب، والمدح والذم، وتوابع ذلك، هو للقلب أصلًا، وللجوارح تبعًا، وعليه فمعرفة أحكام أعمال القلوب أهم من معرفة أحكام أعمال الجوارح؛ لأنها أفرض على العبد منها، ومستحبها أحب إلى الله من مستحب أعمال الجوارح[(١)].

الأدلة:

من الأدلة على أعمال القلوب الصالحة:

قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطۡمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكۡرِ ٱللَّهِۗ أَلَا بِذِكۡرِ ٱللَّهِ تَطۡمَئِنُّ ٱلۡقُلُوبُ ۝٢٨﴾ [الرعد].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال].

ومن الأدلة على أعمال القلوب القبيحة:

قول الله تعالى: ﴿إِذۡ يَقُولُ ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰٓؤُلَآءِ دِينُهُمۡۗ﴾ [الأنفال: ٤٩].

وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَسۡتَـٔۡذِنُكَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱرۡتَابَتۡ قُلُوبُهُمۡ فَهُمۡ فِي رَيۡبِهِمۡ يَتَرَدَّدُونَ ۝٤٥﴾ [التوبة].

أقوال أهل العلم:

قال العز بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «مبدأ التكاليف كلها ومحلها أو مصدرها القلوب... وصلاح الأجساد موقوف على صلاح القلوب، وفساد الأجساد موقوف على فساد القلوب»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن تأمل الشريعة في مصادرها ومواردها علم ارتباط أعمال الجوارح بأعمال القلوب وأنها لا تنفع بدونها، وأن أعمال القلوب أفرض على العبد من أعمال الجوارح، وهل يميز المؤمن عن المنافق إلا بما في قلب كل واحد منهما من الأعمال التي ميزت بينهما؟ وهل يمكن أحد الدخول في الإسلام إلا بعمل قلبه قبل جوارحه؟ وعبودية القلب أعظم من

(١) انظر: التحفة العراقية في أعمال القلوب لابن تيمية (٢٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٦هـ]، وبدائع الفوائد (٣/١٨٧ ـ ١٨٨) [دار الكتاب العربي]، وتجريد التوحيد للمقريزي (٦٤) [الجامعة الإسلامية، ١٤٠٩هـ].

(٢) قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/١٩٧) [مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤١٤هـ].

عبودية الجوارح وأكثر وأدوم فهي واجبة في كل وقت، ولهذا كان الإيمان واجب القلب على الدوام، والإسلام واجب الجوارح في بعض الأحيان، فمركب الإيمان القلب، ومركب الإسلام الجوارح»[(١)].

وقال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما أعمال القلب فهي حركته التي يحبها الله ورسوله، وضابطها محبة الخير وإرادته الجازمة، وكراهية الشر والعزم على تركه، وهذه الأعمال القلبية تنشأ عنها أعمال الجوارح»[(٢)].

الأقسام:

تنقسم أعمال القلوب إلى قسمين:

أ ـ **أعمال صالحة** مثل: حب الله عَزَّ وَجَلَّ، والتوكل، والصدق، والطمأنينة والإنابة، ونحو ذلك.

ب ـ **أعمال سيئة** مثل: الحسد، والغل، والحقد، والبغض، ونحو ذلك.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: تفاضل أعمال القلوب:

تقدم معنا أن أعمال القلوب هي أصل الإيمان، وأهل السُّنَّة والجماعة متفقون على أن الإيمان يتفاضل وأنه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

(١) بدائع الفوائد (٣/١٩٣).

(٢) التنبيهات اللطيفة (١٠٦).

فالحب في الله والبغض في الله، والتصديق والخوف والرجاء والتوكل ونحو ذلك من أعمال القلوب كلها تتفاوت من حال إلى حال ومن إنسان لآخر؛ بل التفاوت في أعمال الجوارح إنما هو انعكاس للتفاوت في أعمال القلوب، وذلك للتلازم بينهما، وهذا متفق عليه عند أهل السُّنَّة لا خلاف فيه[(٣)].

ـ المسألة الثانية: التلازم بين عمل القلب وعمل الجوارح:

العلاقة بين عمل القلب وعمل الجوارح؛ هي علاقة تلازم وارتباط وثيق، بحيث لا يمكن أن ينفك أحدهما عن الآخر، فعمل القلب التام يستلزم العمل الظاهر بحسبه لا محالة، ويمتنع أن يقوم بالقلب إيمان تام بدون عمل ظاهر، وانتفاء عمل الجوارح دليل انتفاء عمل القلب. وعلى ذلك أدلة من الكتاب والسُّنَّة وأقوال السلف[(٤)].

(٣) انظر: أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السُّنَّة والجماعة ومخالفيهم لسهل العتيبي (٢/٥٥١ ـ ٥٧٦) [جامعة الإمام محمد بن سعود، ط١، ١٤٢٦هـ].

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٢٠٤، ٥٤١، ٥٥٤، ٥٧٧، ٦١٦، ٦٢١)، والفوائد لابن القيم (٨٥) [دار الكتب العلمية، ط٢]، والصلاة وحكم تاركها لابن القيم (٤٩ ـ ٥٠) [ط. مكتبة الثقافة بالمدينة المنورة].

ـ **المسألة الثالثة: أسباب زيادة عمل القلب**[(١)]:

١ ـ أن يُشغل القلب بالفكر بما فيه صلاحه وفلاحه المحقق.

٢ ـ تكثير الشواهد النافعة في القلب، لتقوى صلته بالله تعالى.

٣ ـ إصلاح القلب بالحب لله ولرسوله ولما يحبه الله ورسوله ﷺ، وتطهيره مما يخالف هذا ويناقضه.

٤ ـ معرفة الله ﷻ بأسمائه والحسنى وصفاته العلى.

٥ ـ طلب العلم الشرعي.

٦ ـ التأمل في آيات الله الكونية ومخلوقاته ﷻ.

٧ ـ الإكثار من ذكر الله تعالى.

٨ ـ البعد عن المعاصي.

الآثار:

١ ـ أن بصلاح أعمال القلوب تصلح أعمال الجوارح.

٢ ـ أعمال القلوب هي أساس الفوز بالجنة والنجاة من النار.

٣ ـ أعمال القلوب هي المحسِّنة والمجمِّلة لأعمال الجوارح.

٤ ـ أعمال القلوب هي أساس تحصيل الإحسان، وهو أعظم مرتبة في الدين؛ ذلك لأن الإحسان بُني على المراقبة، والمراقبة من أعمال القلوب.

٥ ـ الأعمال القلبية هي المحركة والدافعة لأعمال الجوارح.

٦ ـ أنها تُكثِّر أعمال الجوارح، بل تكاد أعمال الجوارح لا تصح بدونها.

٧ ـ عند العجز عن القيام ببعض أعمال الجوارح تكون الأعمال القلبية معوضة عنها، وتقوم مقامها[(٢)].

مذهب المخالفين:

خالف في ذلك:

١ ـ الجهمية والأشاعرة؛ حيث لم يدخلوا أعمال القلوب في حقيقة الإيمان[(٣)].

٢ ـ أما الخوارج والمعتزلة: فوافقوا أهل السُّنَّة والجماعة في دخول أعمال القلوب في حقيقة الإيمان، إلا أنهم يرون عدمَ تفاضلها وعدم تجزئها، فلو زال جزء منها زال المسمى كله فلا

(١) انظر: زيادة الإيمان ونقصانه (١٨٣) (وما بعدها) لعبد الرزاق البدر [كنوز إشبيليا، ط٢، ١٤٢٧هـ]، وأسباب زيادة الإيمان له (٤٢ ـ ٤٦) [ط١، ١٤٢٧هـ].

(٢) انظر: العبادات القلبية وأثرها في حياة المؤمن (٣٦ ـ ٤٤) [دار المجتمع، ط٢، ١٤١٩هـ].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٥)، ومقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ١١٤) [المكتبة العصرية، ط١]، وتمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (٣٤٦ ـ ٣٤٧) [مؤسسة الكتب الثقافية، ط١]. وشرح المقاصد للتفتازاني (٢/ ٢٥٠) [دار عالم الكتب، ط١]. أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها (٢/ ٧٨٧).

يسمى إيمانًا، وإنما يسمى كفرًا[(١)].

الرد عليهم:

هذا لا شك مخالف لما دلَّت عليه النصوص الشرعية من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة وما أجمع عليه سلف الأمة من دخول الأعمال في مسمى الإيمان مع تفاضل الناس فيها، وقد تقدم معنا الأدلة على ذلك.

والذين زعموا أن العمل ليس داخلًا في الإيمان أخرجوا في كلامهم عن التوحيد ما له علاقة بالعمل وهو توحيد الألوهية، فتهاونوا بأعظم الأصول الدينية وهو توحيد الألوهية، وكفى بهذا أثرًا فاسدًا لإخراجهم الأعمال عن مسمى الإيمان.

ويقال للوعيدية: إن الإيمان مركب من ثلاثة أشياء، وهو القول والاعتقاد والعمل، وزوال جزء منه لا يزيل مُسمّاه ما لم يكن في ذلك الجزء هو الأصل الذي يبنى عليه الدين كله[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أعمال القلوب حقيقتها وأحكامها عند أهل السُّنَّة والجماعة ومخالفيهم»، لسهل العتيبي.

٢ ـ «أعمال القلوب عند شيخ الإسلام»، جمع وترتيب: صالح الغصن.

٣ ـ «أعمال القلوب وأثرها في الإيمان»، لمحمد دوكوري.

٤ ـ «إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان» (ج١)، لابن القيم.

٥ ـ «التحفة العراقية في أعمال القلوب»، لابن تيمية.

٦ ـ «رسالة في القلب وأنه خلق ليعلم به الحق ويستعمل فيما خلق له»، لابن تيمية.

٧ ـ «عبادة القلب»، لعبد الرحمٰن المحمود.

٨ ـ «عبودية القلب لربِّ العالمين في القرآن الكريم»، لعبد الرحمٰن البرادعي.

٩ ـ «القلب في القرآن وأثره في سلوك الإنسان»، لسيد محمد ساداتي.

١٠ ـ «موسوعة فقه القلوب»، لمحمد التويجري.

الافتراق

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الفاء والراء والقاف أصل صحيح يدل على تمييز وتزييل بين شيئين»[(٣)].

---

(١) انظر: مشارق أنوار العقول للسالمي (٢/١٩٧) [دار الجيل، ط١]، ومتشابه القرآن للقاضي عبد الجبار (١/٣١٢) [دار التراث]، وأعمال القلوب حقيقتها وأحكامها (٢/٧٩١).

(٢) انظر: مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى (٣٦٥)، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٤٣).

(٣) مقاييس اللغة (٤/٤٩٣) [دار الفكر].

والافتراق خلاف الاجتماع، مأخوذ من: المفارقة والمفاصلة والمزايلة، يقال: تفارق القوم وافترقوا؛ أي: فارق بعضهم بعضًا[(١)].

التعريف شرعًا:

قيل: هو الخروج عن السُّنَّة والجماعة في أصل كليٍّ أو جزئيات كثيرة.

قال الشاطبي: «ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة»[(٢)].

سبب التسمية:

سمي افتراقًا؛ لما يحصل من التفرق والمفارقة لجماعة المسلمين، ومنه قيل للناقة التي تذهب في الأرض نادّة من وجع المخاض: فارق وفارقة، وبها شبّهت السحابة المنفردة؛ فقيل: فارق[(٣)].

الأسماء الأخرى:

للافتراق أسماء أخرى، مثل: التفرق، والتنازع، والتحزب، والاختلاف، والتقاطع، والتدابر، وغيرها من الأسماء التي تدل على الاختلاف الموجب للقطيعة.

الحكم:

التفرق والافتراق وصف مذموم في الشرع؛ بل هو محرّم نهى الله ﷻ عنه، وحذَّر منه، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران].

وقال ﷻ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣].

قال قتادة: «إن الله ﷻ قد كره لكم الفرقة، وقدم إليكم فيها، وحذركموها، ونهاكم عنها، ورضي لكم السمع والطاعة والألفة والجماعة، فارضوا لأنفسكم ما رضي الله لكم إن استطعتم، ولا قوة إلا بالله»[(٤)].

كما حذَّر النبي ﷺ أمته من الافتراق، مع إخباره بوقوعه كونًا وقدرًا، وهذا في أحاديث كثيرة، مما يبين عنايته ببيان هذا الأمر الخطير، وتنفيره منه؛ بل كان ﷺ يغضب ويعرف ذلك في وجهه، كما جاء في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما حين سمع ﷺ أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج يعرف في وجهه الغضب، وقال: «**إنما أهلك من كان قبلكم اختلافُهم في الكتاب**»[(٥)].

---

(١) انظر: كتاب العين (٥/ ١٤٦) [دار ومكتبة الهلال]، وجمهرة اللغة (٢/ ٧٨٥) [دار العلم للملايين، ط١].

(٢) الافتراق: مفهومه ـ أسبابه ـ سبل الوقاية منه، لناصر العقل (٧) [دار القاسم].

(٣) المفردات في غريب القرآن (٦٣٤) [دار القلم، ط١].

(٤) تفسير الطبري (٧/ ٧٤) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٥) أخرجه مسلم، (كتاب العلم، برقم ٢٦٦).

ومن تحذيره ﷺ من الافتراق ما رتَّبه على من أراد تفرقة الأمة، حيث قال: **«ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع فاضربوه بالسيف كائنًا من كان»**(١).

كما بيَّن أنّ **«من مات مفارقًا للجماعة مات ميتة جاهلية»**(٢).

فهذه النصوص وغيرها دالة على النهي عن الافتراق ومفارقة جماعة المسلمين.

الحقيقة:

حقيقة الافتراق ترجع إلى(٣):

- مفارقة جماعة المسلمين، ومخالفة إجماعهم.
- مفارقة أهل السُّنَّة والجماعة في أصل من أصول الدين في العقيدة.
- الخروج عن جماعة المسلمين وإمامهم.

الأدلة:

أما من القرآن؛ فقوله ﷻ: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣].

وقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران].

وقوله: ﴿...وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم].

وقوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا۟ فِيهِ ۚ﴾ [الشورى: ١٣].

وقوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ [الأنعام].

وأمّا من السُّنَّة؛ فقوله ﷺ: **«عليكم بالجماعة، وإياكم والفرقة، فإن الشيطان مع الواحد، وهو من الاثنين أبعد، من أراد بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد»**(٤).

وقوله ﷺ: **«إنّما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»**(٥).

---

(١) أخرجه مسلم، (كتاب الإمارة، برقم ١٨٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧٠٥٤)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٩) من حديث ابن عباس ﵄، واللفظ للبخاري.

(٣) انظر: الافتراق، لناصر العقل (٧) [دار القاسم].

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب الفتن، رقم ٢١٦٥) وصححه، وأحمد (١/٢٦٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب السير، رقم ٤٥٧٦)، والحاكم في المستدرك (كتاب العلم، رقم ٣٨٧) وصححه، وصححه الألباني أيضًا في الإرواء (٦/٢١٥).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، ٧٢٨٨)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ١٣٣٧)، واللفظ له.

وقوله ﷺ: «**إن الله يرضى لكم ثلاثًا ويكره لكم ثلاثًا، فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرّقوا، وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم**»(١).

أقوال أهل العلم:

قال الآجري: «أمرنا ﷻ بلزوم الجماعة، ونهانا عن الفرقة، وكذلك حذَّرنا النبي ﷺ من الفرقة وأمرنا بالجماعة، وكذلك حذَّرنا أئمتنا ممن سلف من علماء المسلمين، كلهم يأمرون بلزوم الجماعة، وينهون عن الفرقة»(٢).

وقال قوام السُّنَّة أبو القاسم الأصبهاني: «وكان السبب في اتفاق أهل الحديث، أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسُّنَّة، وطريق النقل؛ فأورثهم الاتفاق والائتلاف. وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء، فأورثهم الافتراق والاختلاف»(٣).

وقال ابن تيمية: «جعل الله عباده المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعلهم إخوة، وجعلهم متناصرين متراحمين متعاطفين، وأمرهم سبحانه بالائتلاف، ونهاهم عن الافتراق والاختلاف... فكيف يجوز مع هذه لأمة محمد ﷺ أن تفترق وتختلف حتى يوالي الرجل طائفة ويعادي طائفة أخرى بالظن والهوى بلا برهان من الله تعالى»(٤).

وقال الشاطبي: «الفرقة مشعرة بتفرق القلوب المشعر بالعداوة والبغضاء، ولذلك قال تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٣]»(٥).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: التحذير من البدع:

فالبدع مظنةُ وسببُ وقوع الافتراق؛ بل إنها مقرونة به، وقد وضَّح هذا المعنى شيخ الإسلام حيث قال: «والبدعة مقرونة بالفرقة، كما أنّ السُّنَّة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل السُّنَّة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة والفرقة»(٦).

فوقوع الافتراق راجع إلى الأهواء المضلات والبدع المحدثات، ولذلك اشتد نكير السلف على أهل البدع المفرقين لجماعة المسلمين، المفارقين لأهل الحق، فإنّ البدع سبب الاختلاف المؤدي إلى الافتراق.

ـ المسألة الثانية: خطر الاختلاف المؤدي إلى الافتراق:

جاءت النصوص الشرعية مبيّنة خطر

(١) أخرجه مسلم، (كتاب الأحكام، برقم ١٧١٥).
(٢) الشريعة (١/٢٧٠) [دار الوطن، ط٢].
(٣) الحجة في بيان المحجة (٢/٢٤١) [دار الراية، ط٢].
(٤) مجموع الفتاوى (٣/٤١٩) [طبعة مجمع الملك فهد].
(٥) الاعتصام (٢/٤٠٩) [دار ابن عفان، ط١].
(٦) الاستقامة (١/٤٢) [جامعة الإمام محمد بن سعود ط١، ١٤٠٣هـ].

الاختلاف ومحذّرة منه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران]، فنهانا أن نكون كأهل الكتاب الذين تفرقوا واختلفوا فاستحقوا هذه العقوبة التي هي العذاب واللعنة.

ومن المعلوم أنّ الاختلاف إما أن يكون في الأقوال؛ كاختلاف الفقهاء الذين يتكلمون في مسائل العلم، ولا يدعون إلى أقوال مبتدعة، فهؤلاء أهل اجتهاد، وليس هذا موطن الذم.

وإمّا أن يكون الاختلاف في القول والعمل، غير أنّ الأقوال مبنية على تأويل فاسد؛ اتباعًا للهوى وغير ذلك[(١)].

فهذا النوع من الاختلاف يكون مضادًا للنصوص الشرعية وهو الذي يؤدي إلى الافتراق والتنازع وهو أكثر أنواع الاختلاف وأخطرها، ومسائله ليست من مسائل الإسلام في شيء.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فكل مسألة حدثت في الإسلام فخاض فيها الناس واختلفوا، ولم يورث هذا الاختلاف بينهم عداوة ولا نقصًا ولا تفرقًا، بل بقيت بينهم الألفة والنصيحة والمودة، والرحمة والشفقة علمنا أن ذلك من مسائل الإسلام...، وكل مسألة حدثت فاختلفوا فيها، فأورث اختلافهم في ذلك التولي والإعراض والتدابر والتقاطع، وربما ارتقى إلى التكفير علمت أن ذلك ليس من أمر الدين في شيء، بل يجب على كل ذي عقل أن يجتنبها ويعرض عن الخوض فيها»[(٢)].

وهذا الاختلاف المذموم هو الذي يؤدي إلى الافتراق، وهو الذي جاء التحذير منه، ويكون بسبب البغي والحسد، كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ١٩].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: بغى بعضهم على بعض، فاختلفوا في الحق؛ لتحاسدهم وتباغضهم وتدابرهم، فحمل بعضَهم بغضُ البعض الآخر على مخالفته في جميع أقواله وأفعاله، وإن كانت حقًّا»[(٣)].

ـ المسألة الثالثة: ذم التفرق عن الإمام والخروج عن الطاعة:

من الأمور المتقررة عند أهل السُّنَّة والجماعة وجوب السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين في المعروف، وتحريم الخروج عليهم، ما لم يقع منهم الكفر الصريح، وقد دل على هذا الأصل الكتاب والسُّنَّة والإجماع.

(١) ذمّ الفرقة والاختلاف للغنيمان (١٥ ـ ١٦) [مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٦٥، ٦٦، ١٤٠٥هـ].

(٢) الصواعق المرسلة (٦٠٠) [دار الحديث القاهرة، ط١].

(٣) تفسير ابن كثير (٢/ ٢٥) [دار طيبة، ط٢].

وهذه الطاعة المأمور بها هي للمحافظة على جماعة المسلمين، واتفاق كلمتهم والحذر من الافتراق، وتمزيق صفهم.

قال ابن حجر: «والحكمة في الأمر بطاعتهم؛ المحافظة على اتفاق الكلمة لما في الافتراق من الفساد»[(١)].

ـ المسألة الرابعة: الضابط الذي يحصل به الافتراق:

يقع الافتراق ومفارقة أهل السُّنَّة والجماعة بمخالفتهم في أمرٍ كليٍّ في الدين وقاعدة من قواعد الشريعة.

ويجري مجرى القاعدة الكلية كثرة الجزئيات كذلك، فإن المبتدع إذا أكثر من إنشاء الفروع المخترعة عاد ذلك على كثير من الشريعة بالمعارضة[(٢)].

الفروق:

الفرق بين الافتراق والاختلاف[(٣)]:

١ ـ أن الافتراق أشد أنواع الاختلاف، فقد يصل الاختلاف إلى حد الافتراق، وقد لا يصل.

٢ ـ أنه ليس كل اختلاف افتراقًا، فكثير من المسائل التي يتنازع فيها المسلمون هي من المسائل الخلافية، ولا يجوز الحكم على المخالف فيها بالكفر ولا المفارقة ولا الخروج من السُّنَّة.

٣ ـ أن الاختلاف قد يكون عن اجتهاد وعن حسن نية ويؤجر عليه المخطئ ما دام متحريًا للحق، في حين أن الافتراق لا يكون عن اجتهاد، ولا عن حسن نية غالبًا، وصاحبه لا يؤجر عليه، بل هو مذموم وآثم على كل حال، ومن هنا فهو لا يكون إلا عن ابتداع أو عن اتباع هوى، أو تقليد مذموم، أو جهل مطبق.

٤ ـ أن الافتراق كله شذوذ وهلكة، وهو كله مذموم، أما الاختلاف فليس كذلك.

الآثار:

إنّ للتفرق آثارًا كثيرة وخيمة على الفرد والمجتمع، **منها**:

١ ـ أنّه موجب للشرك، مناف لحقيقة التوحيد. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وهذا التفرق والاختلاف يوجب الشرك وينافي حقيقة التوحيد الذي هو إخلاص الدين كله لله، كما قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا

(١) فتح الباري (١٣/١١٢) [دار المعرفة، ١٣٧٩هـ].
(٢) انظر: الاعتصام (٢/٧١٢).
(٣) انظر: الافتراق لناصر العقل (٩ ـ ١١).

لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم]»[(١)]

٢ ـ أنّه مؤذن بالفشل وذهاب القوة، وسبب مباشر لتسلط الأعداء، كما قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال].

قال شيخ الإسلام: «وهذا التفريق الذي حصل من الأمة علمائها ومشايخها، وأمرائها وكبرائها، هو الذي أوجب تسلط الأعداء عليها... وإذا تفرق القوم فسدوا وهلكوا، وإذا اجتمعوا أصلحوا وملكوا؛ فإن الجماعة رحمةٌ والفرقة عذاب»[(٢)].

٣ ـ أنه سبب للفساد وتعطيل الأحكام، فإن التفرق والاختلاف يقوم فيه من الشر والفساد وتعطيل الأحكام ما يعلمه أهلُ العلم العارفون بما جاء من النصوص في فضل الجماعة والإسلام[(٣)].

٤ ـ أنه سبب للعذاب، وهذا مصداق لقول الله ورسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران].

وقال ﷺ: «**الجماعة رحمة، والفرقة عذاب**»[(٤)].

(١) مجموع الفتاوى (١/ ٤٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٧٧).
(٤) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند

المصادر والمراجع:

١ ـ «الشريعة»، للآجري.
٢ ـ «تفسير الطبري».
٣ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لقوام السُّنَّة التيمي.
٤ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.
٥ ـ «الاستقامة»، لابن تيمية.
٦ ـ «الاعتصام»، للشاطبي.
٧ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.
٨ ـ «المفردات في غريب القرآن»، للراغب.
٩ ـ «الافتراق: مفهومه ـ أسبابه ـ سبل الوقاية منه»، لناصر العقل.

أفعال العباد

التعريف لغةً:

الفاء والعين واللام أصلٌ يدلُّ على إحداث شيء من عملٍ وغيره، من ذلك: فَعَلْتُ كذا أفعلُه فَعْلاً. وكانت مِن فُلانٍ فَعْلةٌ حَسَنَةٌ أو قبيحة. والفِعَال جمع فِعْل[(٥)].

والعباد: جمع عبد، والعبد هو

(٣٠/ ٣٩٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٤٣٥) [المكتب الإسلامي، ط١]، وقال المنذري: إسناده لا بأس به. الترغيب والترهيب (٢/ ٤٦) [دار الكتب العلمية، ط١]، وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/ ١٦٦، رقم ٦٦٧).
(٥) مقاييس اللغة (٤/ ٥١١) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].

الإنسان حرًّا كان أو رقيقًا يُذْهَبُ بذلك إلى أنه مربوب لباريه ﷻ[(١)].

التعريف اصطلاحًا:

أفعال العباد: هي الأفعال الاختيارية التي تقع من الناس؛ كالطاعات والمعاصي التي يقدم عليها العبد بإرادته؛ قاصدًا نتائجها. ويخرج من ذلك الأفعال الاضطرارية التي تحدث رغمًا عنهم ودون اختيار منهم[(٢)].

أقوال أهل العلم:

روى البخاري رحمه الله عن حذيفة رضي الله عنه: «أن الله خلق كل صانع وصنعته وإن الله خلق صانع الخزم[(٣)] وصنعته»[(٤)]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «العجز والكَيس من القدر»[(٥)]، وقال البخاري رحمه الله: «سمعت عبد الله بن سعيد يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: ما زلت أسمع من أصحابنا يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة، قال أبو عبد الله البخاري: حركاتهم وأصواتهم واكتسابهم وكتابتهم مخلوقة»[(٦)].

وقال أبو بكر الجرجاني رحمه الله: «ويقولون ـ يعني: أئمة الحديث ـ: إنه لا خالق على الحقيقة إلا الله ﷻ، وأن أكساب العباد كلها مخلوقة لله»[(٧)].

وحكى الإجماع على ذلك أبو الحسن الأشعري رحمه الله، فقال: «الإجماع الثامن والعشرون: إثبات أن جميع أفعال العباد مخلوقة لله تعالى ولا يخرج شيء في ملكه عن علمه وإرادته»[(٨)].

الحكم:

إن الإيمان بأن الله ﷻ خالق أفعال العباد مرتبة من مراتب الإيمان بالقدر، فلا يتم الإيمان بالقدر إلا بالإقرار بأن الله ﷻ خالق أفعال العباد، كما لا يتم الإقرار بعموم ربوبية الله ﷻ حتى يتم الإيمان بخلق أفعال العباد، فإن العالم قسمان: أعيان، وأفعال. وكما أن الله خالق الأعيان فهو خالق الأفعال التي تصدر عنها[(٩)].

---

(١) لسان العرب (٣/٢٧٣) [دار صادر، بيروت، ط١].

(٢) انظر: تفسير سورة الشمس (١٦/٢٣٣) [ضمن مجموع الفتاوى].

(٣) **الخَزَم**: شجر يُتَّخَذ من لحائه الحبال والواحدة خزمة والمراد بصانع الخزم: صانع ما يتّخذ من الخَزَم، انظر: الفائق في غريب الحديث (١/٣٦٧) [دار المعرفة، لبنان، ط٢]، وخلق أفعال العباد (١٠٦) [دار المعارف، الرياض].

(٤) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٤٦) [دار المعارف، ط٢].

(٥) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٤٧) [دار المعارف، ط٢]، والفريابي في القدر (٢٢٣) [أضواء السلف، ط١].

(٦) خلق أفعال العباد (٤٦) [دار المعارف، ط٢].

(٧) اعتقاد أئمة الحديث لأبي بكر الإسماعيلي الجرجاني (٦) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٢هـ].

(٨) رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (٥٨) [عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٣هـ].

(٩) الشريعة للآجري (٢/٧)، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (٤/٧٤١)، والرد على =

❁ **الحقيقة:**

يتضمن الإيمان بهذه المسألة الحقائق التالية:

الأولى: أن الله تعالى خالق كل شيء ومن ذلك أفعال العباد، وأنه لا يقع فعل ولا حركة ولا سكنة إلا بمشيئته وخلقه فتنسب أفعال العباد الى الله ﷻ خلقًا وإيجادًا وهي لا تقوم به سبحانه ولا يتصف بها، ولا تعود إليه أحكامها وإنما تقوم في المحل الذي خلقها فيه، كما يقال: شمس حارة، وهواء بارد، ومطر غزير، ورجل عالم، وامرأة صالحة، فهي أعمال وصفات تقوم بهم ولا تقوم بالله ﷻ، وإنما الذي يوصف به سبحانه هو ما كان من فعله فهو الذي علم الفعل وكتبه وشاءه وخلقه، فهذه تنسب الى الخالق ولا تنسب الى المخلوق.

الثانية: أن الأعمال والأقوال، ومنها الطاعات والمعاصي؛ هي أفعال العباد وأكسابهم التي قامت بهم، فهم الذين عملوها فتنسب اليهم فعلًا وكسبًا، ولا تنسب الى الخالق ﷻ ولا تقوم به، وإنما تقوم بالمخلوقين، وما كان منها بإرادتهم واختيارهم فيحاسبون عليه إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر.

الثالثة: وبناء على ذلك فلا شركة بين الرب وبين العبد لاختلاف جهة الإضافة؛ كما إذا قلنا: هذا الولد من هذه المرأة؛ بمعنى أنها ولدته، ومن الله؛ بمعنى أنه خلقه، وليس في ذلك تناقض، وإذا قلنا: هذه الثمرة من هذه الشجرة، وهذا الزرع من هذه الأرض؛ بمعنى أنه حدث فيها، ومن الله؛ بمعنى أنه خلقه فيها؛ وليس في هذا تناقض(١).

❁ **المنزلة:**

الإيمانُ بخلق الله تعالى لأفعال العباد هو المرتبةُ الرابعة من مراتب الإيمان بالقدر، فلا يصح الإيمان بالقدر إلا بالإقرار بذلك.

❁ **الأهمية:**

تتبين أهمية هذه المسألة في كونها المسألة التي يعود إليها أكثر المسائل التي تتعلق بالقدر.

فالقدرية النفاة سموا مجوسًا؛ لإنكارهم لخلق أفعال العباد، والجبرية سموا بذلك لغلوهم في هذه المسألة، فمن التزم منهج السلف المؤسس على الكتاب والسُّنَّة فقد نجى من محارات مسائل القدر ومزالقه، ومن وقع في الخطأ في هذه المسألة والانحراف، فانحرافه في غيرها من مسائل القدر من اللوازم المحققة.

= الجهمية للدارمي (١/٣٨) [دار ابن الأثير، الكويت، ط٢]، وانظر: مجموع الفتاوى (١٢/٣٢٩).

(١) انظر: منهاج السُّنَّة (٣/١٤٥ ـ ١٤٩).

۞ الأدلة:

اعتمد أهل السُّنَّة في تقرير أن الله خالق أفعال العباد على القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية.

ومن الأدلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝١٠٢﴾ [الأنعام]، وقوله تعالى ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُۥ تَقْدِيرًا ۝٢﴾ [الفرقان].

ومن النصوص الدالة على ذلك بخصوصه: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ۝٩٥ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات].

ومن السُّنَّة: حديث حذيفة رضي الله عنه قال عن النبي ﷺ قال: «**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**»[(١)] وتلا بعضهم عند ذلك: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾ [الصافات].

۞ المسائل المتعلقة:

- وجه الجمع بين كون فعل العبد واقعًا بخلق الله وقدرته وبين كونه واقعًا بفعل العبد واختياره وإرادته، وهل هذه متعارضة أم لا؟

(١) أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٤٦) [دار المعارف، ط٢]، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/٢٥٨) [المكتب الإسلامي، ط١]، والحاكم في المستدرك (كتاب الإيمان، رقم ٨٦) وصححه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٦٣٧).

هذه المسألة أشكلت على كثير من الفرق؛ بل على بعض المثبتين للقدر فنذكر الأقوال المخالفة ثم نذكر قول أهل السُّنَّة:

قالت المعتزلة القدرية ومن وافقهم: هي فعل العبد وحده، وأنكروا أن يكون الله عز وجل له إرادة أو مشيئة أو خلق لفعل العبد كما هو معروف من مذهبهم[(٢)].

وقالت الجبرية: فعل الله تعالى وحده، وأنكروا أن تكون فعلًا للعبد واعتبروا نسبتها الى العبد على سبيل المجاز.

وقال آخرون من الجبرية بالاحتمال الثالث؛ وهي أنها خلق الله عز وجل وفعل العبد، واختلفوا فيما ينسب الى الله عز وجل من ذلك وما ينسب الى العبد، على أقوال[(٣)].

والصحيح من ذلك هو الذي دلت عليه النصوص الشرعية وهو المعقول المقبول، وهو: أن ينسب الى الله عز وجل ما هو فعله، وينسب الى العبد ما هو

(٢) انظر: المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار (٨/٣)، ورسائل الشريف المرتضى (١٢) [منشورات دار القرآن، إيران، ط٣، ١٤١١هـ].

(٣) انظر: أصول الدين لأبي منصور البغدادي (١٣٤) [دار الكتب العلميه، بيروت ط٣]، وقواعد العقائد لأبي حامد الغزالي (١٩٦) [عالم الكتب، بيروت، ط٢]، والمواقف في علم الكلام للقاضي الإيجي (٣١١) [عالم الكتب، بيروت].

فعله، والجهتان منفصلتا التعلق، كما أن الجهتين بينهما تلازم؛ فإذا فرضنا مصليًا فإن المنسوب الى الله ﷻ هو ما تعلق به من ذلك وهو علمه وكتابته ومشيئته وخلقه، والمقصود بخلقه هنا هو صفته القائمة به، والتي يتعلق بها إيجاد الأشياء، أما ما يتعلق بالعبد فهو إرادته ومشيئته التابعة لمشيئة الله ﷻ ومباشرته للفعل وهو في نفس الوقت مخلوق لله، فالله هو الذي جعل العبد مصليًا، والمصلي هو العبد وليس الله ﷻ، فلزم من خلق الله وجود الفعل من العبد ولزم من وجود الفعل من العبد خلق الله للفعل.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أهل السُّنَّة: «إنهم يثبتون قدرة الله ﷻ على جميع الموجودات من الأعيان والأفعال ومشيئته العامة، وأنه هو الذي يجعل المسلم مسلمًا والكافر كافرًا والمصلي مصليًا والمتحرك متحركًا، وهو الذي يسير عبده في البر والبحر، وهو المسير والعبد السائر، وهو المحرك والعبد المتحرك، وهو المقيم والعبد القائم، وهو الهادي والعبد المهتدي، وأنه المطعم والعبد الطاعم، وهو المحيي المميت والعبد الذي يحيا ويموت، ويثبتون مع ذلك قدرة العبد وإرادته واختياره وفعله حقيقة لا مجازًا، وهم متفقون على أن الفعل غير المفعول كما حكاه عنهم البغوي وغيره، فحركاتهم واعتقاداتهم أفعال لهم حقيقة وهي مفعولة لله سبحانه مخلوقة له حقيقة، والذي قام بالرب ﷻ علمه وقدرته ومشيئته وتكوينه، والذي قام بهم هو فعلهم وكسبهم وحركاتهم وسكناتهم، فهم المسلمون المصلون القائمون القاعدون حقيقة، وهو سبحانه هو المقدر لهم على ذلك القادر عليه الذي شاءه منهم وخلقه لهم، ومشيئتهم وفعلهم بعد مشيئته، فما يشاؤون إلا أن يشاء الله، وما يفعلون إلا أن يشاء الله، وإذا وازنت بين هذا المذهب وبين ما عداه من المذاهب وجدته هو المذهب الوسط والصراط المستقيم، ووجدت سائر المذاهب خطوطًا عن يمينه وعن شماله فقريب منه وبعيد وبين ذلك»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قيل: كيف يكون الله محدِثًا لها والعبد محدِثًا لها؟ قيل: إحداث الله لها بمعنى أن خلقها منفصلة عنه قائمة بالعبد، فجعل العبد فاعلًا لها بقدرته ومشيئته التي خلقها الله تعالى، وإحداث العبد لها بمعنى أنه حدث منه هذا الفعل القائم به بالقدرة والمشيئة التي خلقها الله فيه؛ وكل من الإحداثين مستلزم للآخر، وجهة الإضافة مختلفة، فما أحدثه الرب

(١) شفاء العليل (٥٢).

فهو مباين له قائم بالمخلوق، وفعل العبد الذي أحدثه قائم به، فلا يكون العبد فاعلًا للفعل بمشيئته وقدرته حتى يجعله الله ﷻ كذلك؛ فيحدث قدرته ومشيئته، والفعل الذي كان بذلك؛ وإذا جعله الله فاعلًا وجب وجود ذلك، فخلق الرب لفعل العبد يستلزم وجود الفعل، وكون العبد فاعلًا له بعد أن لم يكن يستلزم كون الرب خالقًا له، بل جميع الحوادث بأسبابها هي من هذا الباب»[(١)].

مذهب المخالفين:

خالف في مسألة خلق أفعال العباد طائفتان من أهل الأهواء والبدع، كلاهما على طرفي نقيض:

الأولى: قول المعتزلة القدرية؛ أنكروا خلق الله تعالى لأفعال العباد، وزعموا أن العباد هم الخالقون لأفعالهم وأنكروا أن يكون الله ﷻ شاءها أو خلقها، وذلك عام عندهم في جميع أفعال الإنسان الاختيارية؛ فعندهم أنه سبحانه لا يقدر أن يهدي ضالًّا ولا يضل مهتديًا، ولا يقدر أن يجعل المسلم مسلمًا والكافر كافرًا والمصلي مصليًا، وإنما ذلك بجعلهم أنفسهم[(٢)].

الطائفة الثانية: الجبرية، وهم الجهمية، ومن وافقهم، قابلوا القدرية النفاة، فنفوا عن العباد القدرة والاختيار والمشيئة، وقالوا: إن الله أجبر العباد على المعاصي، وأضافوا الأفعال كلها خيرها وشرها إلى الله تعالى[(٣)].

ومذهبهما باطل بنص القرآن والسُّنَّة والإجماع.

فالقرآن الكريم: أثبت لله تعالى المشيئة التامة، والقدرة النافذة، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن الله خالق أفعال العباد، وخالق حركاتهم وسكناتهم، كما أثبت للعباد مشيئة وقدرة تامة مؤثرة في حصول المقدور، لكنها لا تخرج عن قدرة الله تعالى وخلقه ومشيئته.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وقال: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصافات]، وقال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ٤٩﴾ [القمر].

ومن السُّنَّة: عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**كل شيء**

---

(١) منهاج السُّنَّة (٣/ ٢٣٩).

(٢) انظر: شرح الأصول الخمسة (٣٢٣)، والمختصر في أصول الدين للقاضي عبد الجبار (٣٢٨) [ضمن رسائل العدل والتوحيد]، ورسائل الشريف المرتضى، المجموعة الثالثة (١٢) [منشورات دار القرآن، إيران]، ومنهاج السُّنَّة (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٧).

(٣) انظر: الشامل في أصول الدين للجويني (١٨٢) [المعارف، ١٩٦٦م]، ومقالات الأشعري لابن فورك (١٣٢) [مكتبات الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م]، وانظر: خلق أفعال العباد للبخاري (٢/ ٢٩٩) [دار أطلس الخضراء، ط١، ١٤٢٥هـ]، ومجموع الفتاوى (٨/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠) [مجمع الملك فهد، ١٤٢٥هـ].

بقدر حتى العجز والكيس أو الكيس والعجز»[١].

وعن حذيفة ﵁ قال: «إن الله خلق كل صانع وصنعته، إن الله خلق صانع الخزم وصنعته»[٢].

وأمثال ذلك مما فيه إبطال مذهب القدرية النفاة.

ومما يبطل مذهب الجبرية: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿نَذِيرٗا لِّلۡبَشَرِ ٣٦ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ ٣٧﴾ [المدثر]. وأمثال ذلك مما يدل على أن للعباد مشيئة وقدرة، لكنها لا تخرج عن قدرة الله تعالى.

وأمّا من السُّنَّة: فقوله ﷺ لأشج بن عبد القيس: «**إن فيك خلتين يحبهما الله: الحلم والأناة**. قال: يا رسول الله أنا أتخلق بهما، أم الله جبلني عليهما؟ قال: **بل الله جبلك عليهما**. قال: الحمد لله الذي جبلني على خلتين يحبهما الله ورسوله»[٣].

قال ابن تيمية: «والثوري، والزبيدي، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهم نهوا أن يقال: إن الله جبر العباد، وقالوا: إن هذا بدعة في الشرع، وهو مفهم للمعنى الفاسد. قال الأوزاعي وغيره: إن السُّنَّة جاءت بجبل، ولم تأت بجبر»[٤].

۞ المصادر والمراجع:

١ ـ «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل»، لابن القيم.

٢ ـ «منهاج السُّنَّة»، لابن تيمية.

٣ ـ «القضاء والقدر»، لابن تيمية.

٤ ـ «خلق أفعال العباد»، للبخاري.

٥ ـ «الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار»، ليحيي بن أبي الخير العمراني.

٦ ـ «التكليف في ضوء القضاء والقدر»، لأحمد علي عبد العال.

٧ ـ «أقوم ما قيل في القضاء والقدر»، لابن تيمية.

٨ ـ «القضاء والقدر في الإسلام»، لفاروق أحمد الدسوقي.

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب القدر، رقم ٢٦٥٥).

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الأدب، رقم ٥٢٢٥)، وفي سنده ضعف، لكن له شاهد عند أحمد (٢٩/٣٦١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وشاهد آخر عند البخاري في الأدب المفرد (٢٠٦) [دار البشائر، ط٣]، فيتقوى بهما، وقد صححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٢١٩) [دار الصديق، ط٤].

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/١٤١)، وانظر: السُّنَّة للخلال (٣/٥٤٩) [دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ]، والإبانة لابن بطة (٣/٢٥٧) [دار الراية، ط١، ١٤١٥هـ]، فقد أسندا القول بذلك إلى بعض أولئك الأعلام.

٩ ـ «القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسُّنَّة ومذاهب الناس فيه»، لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود.

١٠ ـ «جهود شيخ الإسلام ابن تيمية في توضيح الإيمان بالقدر»، لتامر محمد متولي.

أفعال الله

التعريف لغةً:

الأفعال: جمع فعل، وهو إحداث الشيء وإيجاده، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الفاء العين واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على إحداث شيء من عملٍ وغيره. من ذلك: فَعَلْتُ كذا أفعلُه فَعْلًا. وكانت مِن فُلانٍ فَعْلَةٌ حَسَنَةٌ أو قبيحة. والفِعَال جمع فِعْل. والفَعَال، بفتح الفاء: الكَرَم وما يُفْعَل من حَسَن»[1].

التعريف اصطلاحًا:

أفعال الله: هي الصفات الفعلية المتعلقة بمشيئة الله وقدرته إن شاء فعلها وإن لم يشأ لم يفعلها[2].

أو هي: الصفات التي تنفك عن الذات[3].

الأسماء الأخرى:

الصفات الفعلية، وتسمى أيضًا[4]: «الصفات الاختيارية، وهي الأمور التي يتصف بها الرب عَزَّ وَجَلَّ فتقوم بذاته؛ بمشيئته وقدرته؛ مثل كلامه وسمعه...»[5].

الحكم:

يجب إثبات ما أثبته الله لنفسه وما أثبته له رسوله ﷺ من الأفعال اللازمة والمتعدية على ما يليق به سبحانه من غير تمثيل ولا تكييف، ومن غير تحريف ولا تعطيل.

الحقيقة:

أفعال الله تقوم به، فهو سبحانه يفعل ما يشاء متى شاء كيف شاء، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ۝١٠٧﴾ [هود].

الأدلة:

دلَّت النصوص من الكتاب والسُّنَّة على إثبات أفعال الله عَزَّ وَجَلَّ وعلى اتصافه تعالى بها على الوجه اللائق به جَلَّ جَلَالُهُ، من

(١) مقاييس اللغة (٤/٥١١) [دار الجيل، ط٢]، وانظر: تهذيب اللغة (٢/٢٤٥) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١].

(٢) انظر: شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (١٥٥) [دار الوطن، ط١]، والصفات الإلٰهية تعريفها وأقسامها للتميمي (٦٩) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٢هـ]. والقواعد المثلى لابن عثيمين (٣٤) [مكتبة السُّنَّة، ط٢، ١٤١٤هـ].

(٣) الصفات الإلٰهية للتميمي (٦٩).

(٤) انظر: موقف ابن تيمية من الأشاعرة لعبد الرحمٰن بن صالح المحمود (١/٤١٨) [مكتبة الرشد، ط١].

(٥) جامع الرسائل لابن تيمية (٢/٣) [دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ].

ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾﴾ [الأعراف] وقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَمَن يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَمَن يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ۚ فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ ۚ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٣١﴾﴾ [يونس].

فخلق السماوات والأرض وما فيهما وما بينهما، واستواؤه على العرش، ومجيئه تعالى وإتيانه يوم القيامة، وتدبيره أمور خلقه، هذه كلها أفعال الله وهي من صفاته، وبها أوجد الله المفعولات.

وجاءت في السُّنَّة أحاديث كثيرة في بيان اتصاف الله بأفعال عديدة كما يليق بجلاله وعظمته، منها ما ثبت في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له**»[(١)].

ففي هذه النصوص بيان اتصاف الله بجملة من أفعاله اللازمة؛ كالاستواء على العرش والإتيان والمجيء ونحوها، وبعض أفعاله المتعدية؛ كالخلق والرزق والإحياء والإماتة وغيرها.

أقوال أهل العلم:

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ففعل الله صفة الله، والمفعول غيره من الخلق»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصفات الاختيارية: وهي الأمور التي يتصف بها الرب عَزَّ وَجَلَّ فتقوم بذاته؛ بمشيئته وقدرته، مثل كلامه وسمعه وبصره وإرادته ومحبته ورضاه ورحمته وغضبه وسخطه، ومثل خلقه وإحسانه وعدله، ومثل استوائه ومجيئه وإتيانه ونزوله ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز والسُّنَّة»[(٣)].

وقال الشيخ ابن عثيمين في الحديث القدسي من رواية أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه سبحانه: «**من تقرَّب مني شبرًا تقرَّبت منه ذراعًا، ومن تقرَّب مني ذراعًا تقرَّبت منه باعًا، ومن أتاني يمشي أتيته هرولة**»[(٤)]: «وهذا

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب التهجد، رقم ١١٤٥)، ومسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٧٥٨).

(٢) خلق أفعال العباد للبخاري (١/ ٣٠٠) [دار أطلس الخضراء، ط١، ٢٠٠٥م].

(٣) جامع الرسائل لابن تيمية (٢/ ٣).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٧٧)، وأخرجه البخاري (كتاب التوحيد، ٧٤٠٥)، من حديث أبي هريرة.

الحديث كغيره من النصوص الدالة على قيام الأفعال الاختيارية بالله تعالى، وأن سبحانه فعال لما يريد، كما ثبت ذلك في الكتاب والسُّنَّة، مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، وقوله: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾﴾ [طه]، وقوله ﷺ: «**ينزل ربنا إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر**»[(١)]، وقوله ﷺ: «**ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمٰن بيمينه**»[(٢)]، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على قيام الأفعال الاختيارية به تعالى»[(٣)].

الأقسام:

تنقسم أفعال الله من جهة تعلقها بمتعلقاتها إلى قسمين:

القسم الأول: الأفعال اللازمة؛ وهي ما قام بالله ولم يتعد أثره إلى المخلوق؛ كالنزول والاستواء والمجيء والضحك والرضا والغضب.

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠١٤).
(٣) القواعد المثلى (١٢٦ ـ ١٢٧).

القسم الثاني: الأفعال المتعدية؛ وهي ما قام بالله وتعدى أثره إلى المخلوق؛ كالخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحوها. كما يدل عليه كلام شيخ الإسلام ابن تيمية والعلامة ابن القيم.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأفعال نوعان: متعد ولازم. فالمتعدي مثل: الخلق والإعطاء ونحو ذلك، واللازم: مثل الاستواء والنزول والمجيء والإتيان.

قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الفرقان: ٥٩]، فذكر الفعلين: المتعدي واللازم، وكلاهما حاصل بقدرته ومشيئته وهو متصف به»[(٤)].

وقال ابن القيم: «فأفعاله نوعان: لازمة ومتعدية، كما دلت النصوص التي هي أكثر من أن تحصر على النوعين»[(٥)].

المسائل المتعلقة:

ـ قيام الأفعال بالله تعالى:

الفعل هو إحداث الشيء وتخليقه كما تقدم في تعريفه اللغوي، وهذا الإحداث والتخليق صفة للفاعل، والشيء المحدَث والمخلوق مفعول للفاعل، وهو مخلوق

(٤) جامع الرسائل لابن تيمية (٢/ ٢٢) [دار العطاء، الرياض، ط١، ١٤٢٢هـ].
(٥) مختصر الصواعق المرسلة لمحمد بن محمد الموصلي (٤٤٩) [دار الحديث القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ].

محدث، فينبغي إذن أن نعرف أن هناك ثلاثة أشياء؛ وهي: الفعل والفاعل والمفعول، مثل قولك: خلق الله السماوات والأرضَ، فهنا عندنا الفعل وهو الخلْق، وعندنا الفاعل الذي قام بالفعل وهو الله تعالى، وعندنا المفعول وهو السماوات والأرض، إذن الخلْق غير المخلوق فالأول صفة للفاعل، والثاني مخلوق وهو غير الخالق. فالفعل إذن: كان من الله فهو من صفاته، وأما إذا كان من العباد فإنه ينسب إليهم كسبًا وينسب إلى الله خلقًا.

ومن هنا فرّق أهل السُّنَّة بين الفعل وبين المفعول، وبين الخلْق وبين المخلوق، فالأول عندهم صفة للذات والثاني مخلوق وهو غيرها.

وقد دلَّت النصوص على ذلك، قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]، ففرّق تعالى بين فعله وهو الخلق، وبين مفعوله وهو السماوات والناس، ففعله من ربوبيته، والسماوات والناس من مفعولاته، فالأول من صفاته، والثاني من مفعولاته ومخلوقاته.

ويذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن هذا «هو المأثور عن السلف، وهو الذي ذكره البخاري... وجماهير الطوائف، وهو قول جمهور أصحاب أحمد؛ متقدميهم كلهم وأكثر المتأخرين منهم، وهو أحد قولي القاضي أبي يعلى. وكذلك هو قول أئمة المالكية والشافعية وأهل الحديث وأكثر أهل الكلام؛ كالهشامية أو كثير منهم، والكرامية كلهم، وبعض المعتزلة وكثير من أساطين الفلاسفة، متقدميهم ومتأخريهم»[(١)].

الفروق:

الفرق بين الفعل والمفعول:

الفعل صفة من صفات الله، وأما المفعول فهو مخلوق، كما هو مبيَّن في الفقرة السابقة.

مذهب المخالفين:

انحرف المخالفون في أفعال الله في باب الصفات من جهة عدم تفريقهم بين الفعل والمفعول حيث جعلوهما شيئًا واحدًا مخلوقًا، وبالتالي جعلوا ما اتصف الله به من صفات الأفعال مخلوقة.

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «واختلف الناس في الفاعل والمفعول والفعل... قالت الجهمية: الفعل والمفعول واحد، لذلك قالوا: لـ(كن) مخلوق»[(٢)].

فالمخالفون؛ كالجهمية «المحضة من المعتزلة ومن وافقهم، يجعلون هذا كله

(١) شرح حديث النزول (٤٠١ ـ ٤٠٢) [دار العاصمة، ط١]، وانظر: شرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٦٥٢) [مؤسسة الرسالة، ط١٠، ١٤١٧هـ].

(٢) خلق أفعال العباد للبخاري (١/ ٣٠٠).

مخلوقًا منفصلًا عن الله تعالى.

والكلابية ومن وافقهم، يثبتون ما يثبتون من ذلك: إما قديمًا بعينه لازمًا لذات الله، وإما مخلوقًا منفصلًا عنه.

وجمهور أهل الحديث وطوائف من أهل الكلام، يقولون: بل هنا قسم ثالث قائم بذات الله متعلق بمشيئته وقدرته، كما دلت عليه النصوص الكثيرة.

ثم بعض هؤلاء قد يجعلون نوع ذلك حادثًا، كما تقوله الكرامية، وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا يجعلون النوع حادثًا، بل قديمًا، ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده»[1].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن نزاع الناس في أفعال الله اللازمة؛ كالاستواء والنزول والمجيء والأفعال المتعدية؛ كالخلق والإحسان والعدل مبني على نزاعهم في هذه المسألة هنا[2].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن هذا ضلال وانحراف عن هدي الكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة على أن الخلق غير المخلوق، وأن الفعل غير المفعول، قال الله تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلَا خَلْقَ أَنفُسِهِمْ﴾ [الكهف: ٥١]، ففرق بين فعل السماوات والسماوات، وكذلك فعل جملة الخلق[3].

وعلى هذا التفريق يدل أيضًا صريح المعقول، كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وإذا كان الخلق فعله والمخلوق مفعوله وقد خلق الخلق بمشيئته دل على أن الخلق فعل يحصل بمشيئته ويمتنع قيامه بغيره، فدل على أن أفعاله قائمة بذاته مع كونها حاصلة بمشيئته وقدرته، وقد حكى البخاري إجماع العلماء على الفرق بين الخلق والمخلوق وعلى هذا يدل صريح المعقول؛ فإنه قد ثبت بالأدلة العقلية والسمعية أن كل ما سوى الله تعالى مخلوق محدث كائن بعد أن لم يكن، وأن الله انفرد بالقدم والأزلية؛ وقد قال تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [الفرقان: ٥٩]. فهو حين خلق السماوات ابتداء؛ إما أن يحصل منه فعل يكون هو خلقًا للسماوات والأرض وإما أن لا يحصل منه فعل؛ بل وجدت المخلوقات بلا

(١) درء تعارض العقل والنقل (٢/١٤٧) [جامعة الإمام، ط٢]، وانظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٢١٨، و٢٢٩) [مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ]، والإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به للقاضي أبي بكر الباقلاني (١٦) [المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢، ١٤٢١هـ]، والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني (٤٤) [مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٦٩هـ].

(٢) انظر: شرح حديث النزول (٤٠١ ـ ٤٠٢).

(٣) انظر: دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام للغصن (٢٤٨) [دار ابن الجوزي، ط١]، شرح حديث النزول لابن تيمية (٤٠١ ـ ٤٠٢).

فعل، ومعلوم أنه إذا كان الخالق قبل خلقها ومع خلقها سواء وبعده سواء لم يجز تخصيص خلقها بوقت دون وقت بلا سبب يوجب التخصيص»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «جامع الرسائل» (ج٢)، لابن تيمية.

٢ ـ «خلق أفعال العباد» (ج١)، للبخاري.

٣ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٢)، لابن تيمية.

٤ ـ «دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية»، لعبد الله بن صالح الغصن.

٥ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج٢)، لابن أبي العز الحنفي.

٦ ـ «شرح حديث النزول»، لابن تيمية.

٧ ـ «الصفات الإلٰهية في الكتاب والسُّنَّة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه»، لمحمد أمان الجامي.

٨ ـ «القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى»، لابن عثيمين.

٩ ـ «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين»، جمع وترتيب: فهد بن ناصر السليمان.

١٠ ـ «مختصر الصواعق المرسلة»، للموصلي.

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٣٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، عام ١٤١٦هـ].

الأقرب

يراجع مصطلح (القرب).

الأقوى

يراجع مصطلح (القوة).

الأكبر

يراجع مصطلح (الكبير).

الإكراه

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الكاف والراء والهاء أصل صحيح واحد يدل على خلاف الرضا والمحبة»[(٢)]. يقال: كرهت الشيء أكرهه كَرهًا، والكُره: الاسم، وقيل: بل المشقة، والكَره: أن تكلف الشيء، فتعمله كارهًا، ويقال: أكرهت فلانًا: يقول: حملته على أمر هو له كاره[(٣)].

التعريف شرعًا:

«هو إلزام الغير بما لا يريده»[(٤)]. أو «هو حمل الغير على ما يكرهه

(٢) مقاييس اللغة (٨٩٠) [دار إحياء التراث العربي، ط١].

(٣) انظر: تهذيب اللغة (٦/ ١١) [دار إحياء التراث العربي، ط١]، والصحاح (٧/ ٩٧) [دار العلم للملايين، ط٤].

(٤) فتح الباري (١٢/ ٣٧٥) [دار الحديث، ط١٩٩٨م].

بالوعيد الشديد»[(١)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

لا خلاف بين المعنى اللغوي والاصطلاحي في كون المراد بهما هو خلاف الرضا والمحبة.

الأسماء الأخرى:

الجبر[(٢)].

الحكم:

المُكره لا يؤخذ بما أكره عليه من الإقرار بالكفر ونحو ذلك؛ لأن الله ﷻ أباح النطق بالكفر عند الإكراه، فقال: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]، وعلى هذا اتفق العلماء فقالوا: إن المكره على الكفر لا يلزمه شيء من الكفر عند الله تعالى، ولا يترتب عليه أحكام الكفر؛ كإباحة دمه، وماله، أو فراق زوجته، وعليه يحمل فروع الشريعة كلها، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤاخذ به، ولم يترتب عليه حكم[(٣)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝١٠٦﴾ [النحل].

ومن السُّنَّة: قول النبي ﷺ: «**إن الله وضع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه**»[(٤)].

وعن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، قال: «أخذ المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سبَّ النبي ﷺ وذكر آلهتهم بخير، ثم تركوه؛ فلما أتى رسول الله ﷺ قال: «**ما وراءك؟**» قال: شرٌّ يا رسول الله، والله ما تُرِكتُ حتى نلت منك وذكرت آلهتهم بخير، قال: «**كيف تجد قلبك؟**» قال: مطمئن بالإيمان، قال: «**إن عادوا فعُد**»، زاد في رواية فنزلت: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦][(٥)].

أقوال أهل العلم:

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قول الله ﷻ:

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف (٥٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠١١م].

(٢) درء التعارض (١/ ٢٥٥) [جامعة الإمام، ط٢].

(٣) انظر: الأم (١٦١) [بيت الأفكار الدولية]، ومراتب الإجماع لابن حزم (١٠٩) [دار ابن حزم، ط١]، وتفسير القرطبي (١٢/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٤) أخرجه ابن ماجه (كتاب الطلاق، رقم ٢٠٤٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢١٦) وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في إرواء الغليل (رقم ٨٢).

(٥) أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٤٩) [دار صادر، ط١]، والطبري في تفسيره (١٧/ ٣٠٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وهو مرسل، لكن ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (١٢/ ٣١٢) [دار المعرفة] عدة مراسيل أخرى تشهد له، وقال: وهذه المراسيل يقوى بعضها ببعض. وانظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨) [عالم الكتب، ط١].

﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [النحل: ١٠٦]: «فجعل قولهم الكفر مغفورًا لهم مرفوعًا عنهم في الدنيا والآخرة، فكان المعنى الذي عقلنا أن قول المكره كما لم يقل في الحكم، وعقلنا أن الإكراه هو أن يغلب بغير فعل منه»(١).

وقال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اتفقوا على أن المكره على الكفر، وقلبه مطمئن بالإيمان؛ أنه لا يلزمه شيء من الكفر عند الله تعالى. واختلفوا في إلزامه أحكام الكفر، واتفقوا أن خوف القتل إكراه»(٢).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تأملت المذهب، فوجدت الإكراه يختلف باختلاف المكره عليه، فليس الإكراه المعتبر في كلمة الكفر كالإكراه المعتبر في الهبة ونحوها»(٣).

الشروط:

شروط الإكراه:

الأول: أن يكون فاعله قادرًا على إيقاع ما يهدد به، والمأمور عاجزًا عن الدفع ولو بالفرار.

الثاني: أن يغلب على ظنه أنه إن امتنع أوقع به ذلك.

الثالث: أن يكون ما هُدِّد به فوريًّا، فلو قال له مثلًا: إن لم تفعل كذا ضربتك غدًا؛ لا يُعدّ مكرَهًا، ويستثنى منه حالتان؛ **الأولى:** أن يذكر زمنًا قريبًا جدًّا. **الثانية:** أن يعرف من عادة المكرِه أنه لا يخلف.

الرابع: أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره(٤).

ومنهم من جعل الشروط ثلاثة؛ وهي:

أحدها: أن يكون المكرِه قادرًا بسلطان أو تغلب؛ كاللص ونحوه.

الثاني: أن يغلب على ظن المكرَه نزول الوعيد به إن لم يجبه إلى ما طلبه.

الثالث: أن يكون مما يتضرّر به ضررًا كثيرًا؛ كالقتل، والضرب الشديد، والحبس والقيد الطويلين، وأخذ المال الكثير(٥).

الأقسام:

قسَّم العلماء الإكراه إلى نوعين؛ **إكراه تام:** وهو ما يوجب الإلجاء والاضطرار طبعًا؛ كالقتل، والقطع، والضرب الذي يخاف فيه تلف النفس، أو العضو قلّ الضرب أو كثر.

(١) الأم (٧/٧٦) [دار المعرفة، ١٣٩٣].
(٢) مراتب الإجماع لابن حزم (١٠٩) [دار ابن حزم، ط١].
(٣) الفتاوى الكبرى (٥/ ٤٩٠) [دار الكتب العلمية، ط١].
(٤) انظر: فتح الباري (١٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦)، والمبسوط للسرخسي (٢٤/٣٩ ـ ٤٠) [دار المعرفة، ط٣]، والإقناع (٢/٩٩).
(٥) انظر: المقنع مع الشرح الكبير والإنصاف (٢٢/١٥٤ ـ ١٥٥)، والمغني (١٠/٣٥٤ ـ ٣٥٣) [دار عالم الكتب، ط٣، ١٤١٧هـ].

الثاني: إكراه ناقص؛ وهو ما لا يوجب الإلجاء والاضطرار وهو الحبس والقيد، والضرب الذي لا يخاف منه التلف، وليس فيه تقدير لازم سوى أن يلحقه منه الاغتمام البيِّن من هذه الأشياء: الحبس، والقيد، والضرب[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم الانقياد للإكراه:

اتفق العلماء على أنه يجوز للمكرَه أن يوالي الكافر إبقاءً لمهجته، ويجوز له أن يستقتل كما كان بلال رضي الله عنه يأبى عليهم ذلك، والمشركون يعذبونه، وهو يقول: أحد أحد[(٢)]، وكذلك حبيب بن زيد الأنصاري رضي الله عنه لما قال له مسيلمة الكذاب: أتشهد أن محمدًا رسول الله؟ فيقول: نعم. ولما قال له: أتشهد أني رسول الله؟ فقال له: أنا أصم، فقتله[(٣)].

(١) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (٧/ ١٧٥) [دار الكتاب العربي، ط١٩٨٢م].

(٢) أخرج قصته ابن ماجه (المقدمة، رقم ١٥٠)، وأحمد (٦/ ٣٨٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وحسَّنه الألباني.

(٣) أخرج قصته ابن أبي شيبة في مصنفه (كتاب السير، رقم ٣٣٧٠٨) [دار القبلة، ط١]، عن الحسن مرسلًا. قال الألباني: (وهذه قصة جيدة، لولا أنها من مراسيل الحسن البصري)، وذكر لها شاهدًا مرسلًا آخر. انظر: السلسلة الضعيفة (١٢/ ٧٢٥) [دار المعارف، ط١]، وانظر أيضًا: تفسير ابن كثير (٨/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨) [دار عالم الكتب].

ـ المسألة الثانية: حكم الإكراه على الفعل:

قد اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول: أن الإكراه في الفعل والقول سواء، وهو قول الجمهور، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب، ومكحول، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأبيد؛ كقتل النفس بغير حق.

القول الثاني: أن الرخصة إنما هي في القول دون الفعل، فلا رخصة فيه مثل: أن يكره الرجل على السجود لغير الله، أو الصلاة لغير القبلة، روي ذلك عن الحسن البصري، وهو قول الأوزاعي وسحنون[(٤)].

ـ المسألة الثالثة: حكم تكليف المكرَه بترك فعل ما أكره عليه:

اختلف في المكره؛ أيكلف بترك فعل ما أكره عليه أم لا؟ فذكر بعضهم الإجماع على أن المكره على القتل مأمور باجتناب القتل والدفع عن نفسه، وأنه يأثم إن قتل من أُكرِه على قتله، وذلك يدل أنه مكلف حالة الإكراه،

(٤) انظر: البيان والتحصيل لابن رشد (٦/ ١١٨ ـ ١١٩) [دار الغرب الإسلامي، ط٢]، وتفسير القرطبي (١٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣٦) [مؤسسة الرسالة ط١]، والفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/ ٥٦) [دار المعرفة، ط١]، وفتح الباري (١٢/ ٣٧٦).

والذي يقتضيه كلام أهل العلم ـ كما ذكره الحافظ ابن حجر ـ تخصيص الخلاف بما وافق فيه داعيةُ الإكراه داعيةَ الشرع؛ كالإكراه على قتل الكافر، وإكراهه على الإسلام. أما ما خالف فيه داعيةُ الإكراه داعيةَ الشرع كالإكراه على القتل، فلا خلاف في جواز التكليف به، وإنما الخلاف في تكليف المُلجأ وهو من لم يجد مندوحة عن الفعل كمن ألقي من شاهق وعقله ثابت، فسقط على شخص فقتله، فلا مندوحة له عن السقوط، ولا اختيار له في عدمه، بل هو آلة محضة، ولا نزاع في أنه غير مكلف إلا ما أشار إليه بعض المتكلمين من التفريع على تكليف ما لا يطاق[1].

الآثار:

عن عمر رضي الله عنه: «ليس الرجل بأمين على نفسه، إن أجعته، أو أخفته أو حبسته»[2].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «ما من كلام أتكلم به بين يدي سلطان يدرأ عني به ما بين سوط إلى سوطين إلا كنت متكلمًا به»[3].

وعن شريح رحمه الله قال: «القيد كره، والسجن كره، والوعيد كره»[4].

المصادر والمراجع:

١ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١)، لابن تيمية.

٢ ـ «الاستقامة» (ج٢)، لابن تيمية.

٣ ـ «المطلب الحميد في بيان مقاصد التوحيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٤ ـ «سبيل النجاة والفكاك من موالاة المرتدين وأهل الإشراك»، لحمد بن علي بن عتيق.

٥ ـ «شرح كشف الشبهات»، لمحمد بن إبراهيم.

٦ ـ «شرح العقيدة السفارينية»، لابن عثيمين.

٧ ـ «الأم» (ج٧)، للإمام الشافعي.

٨ ـ «الإشراف على مذاهب العلماء» (ج٥)، لابن المنذر.

٩ ـ «الإنصاف (مع المقنع والشرح الكبير)» (ج٢٢)، للمرداوي.

١٠ ـ «بدائع الصنائع» (ج٧)، للكاساني.

١١ ـ «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة» (ج٦)، لابن رشد.

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٢/ ٤٣٥ ـ ٤٣) [مؤسسة الرسالة]، وفتح الباري (١٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (كتاب الحدود، رقم ٢٨٨٩١) [دار القبلة، ط١]، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب الحدود، ٧/ ٣٥٨) [مجلس دار المعارف النظامية في الهند، ط١، ١٣٤٤هـ].

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (كتاب الحدود، رقم ٣٣٧١٧) [دار القبلة، ط١].

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (كتاب الحدود، رقم ٢٨٨٩٠) [دار القبلة، ط١].

١٢ ـ «الجامع لأحكام القرآن» (ج١٢)، للقرطبي.

١٣ ـ «فتح الباري» (ج١٢)، لابن حجر العسقلاني.

١٤ ـ «المبسوط» (ج٢٤)، السرخسي.

١٥ ـ «المغني» (ج١٠)، لابن قدامة المقدسي.

الأكرم

التعريف لغةً:

الأكرم: اسم تفضيل بوزن (الأفعل) يدل على الحصر والمبالغة في الكرم، وفي بيان معنى الكرم يقول ابن فارس: «الكاف والراء والميم أصل صحيح له بابان؛ أحدهما: شرف في الشيء في نفسه، أو شرف في خلق من الأخلاق، والكرم في الخلق يقال: هو الصفح عن ذنب المذنب»[١].

التعريف شرعًا:

الأكرم: هو المتفرد بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه ولا نقص فيه[٢].

قال ابن تيمية: «وقوله: ﴿ٱلۡأَكۡرَمُ ٣﴾ [العلق: ٣] يدل على الحصر، ولم يقل: (الأكرم من كذا) بل أطلق الاسم؛ ليبيِّن أنه الأكرم مطلقًا غير مقيد، فدلَّ على أنه متصف بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه ولا نقص فيه»[٣].

الحكم:

يجب الإيمان باسم الله الأكرم لدلالة النصوص على ثبوته لله سبحانه.

الحقيقة:

قال ابن تيمية: «وهو سبحانه أخبر أنه الأكرم بصيغة التفضيل والتعريف لها، فدل على أنه الأكرم وحده، بخلاف ما لو قال: (وربك أكرم)؛ فإنه لا يدل على الحصر. وقوله: ﴿ٱلۡأَكۡرَمُ ٣﴾ [العلق] يدل على الحصر، ولم يقل: (الأكرم من كذا)، بل أطلق الاسم؛ ليبيِّن أنه الأكرم مطلقًا غير مقيد. فدل على أنه متصف بغاية الكرم الذي لا شيء فوقه ولا نقص فيه»[٤].

وذكر السعدي أن اسم الله الأكرم يدل على أن الله «كثير الصفات واسعها، كثير الكرم والإحسان، واسع الجود، الذي من كرمه أن علم بالعلم»[٥].

الأدلة:

دلَّت النصوص الشرعية على ثبوت

---

(١) مقاييس اللغة (٥/ ١٧١ ـ ١٧٢)، وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/ ٢٩٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١٤١٦هـ].

(٢) انظر: شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة (٧٨ ـ ٧٩) لسعيد القحطاني [مؤسسة الجريسي].

(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/ ٢٩٥).

(٤) المصدر نفسه.

(٥) تفسير السعدي (٩٣٠) [مؤسسة الرسالة، ط١].

اسم الله (الأكرم)، قال تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣﴾ [العلق].

وجاء عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر رضي الله عنهم أنهما كانا يقولان بين الصفا والمروة: «ربِّ اغفر وارحم إنك أنت الأعز الأكرم»[1].

وهذا مما لا مجال فيه للرأي فيكون له حكم المرفوع[2].

أقوال أهل العلم:

قال الخطابي رحمه الله: «والأكرم هو أكرم الأكرمين، لا يوازيه كريم، ولا يعادله فيه نظير، وقد يكون الأكرم بمعنى الكريم»[3].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «قوله: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥﴾ [العلق] سمى ووصف نفسه بالكرم وبأنه الأكرم بعد إخباره أنه خلق؛ ليتبين أنه ينعم على المخلوقين ويوصلهم إلى الغايات المحمودة، ولفظ الكرم لفظ جامع للمحاسن والمحامد، لا يراد به مجرد الإعطاء، بل الإعطاء من تمام معناه؛ فإن الإحسان إلى الغير تمام المحاسن، والكرم كثرة الخير ويسرته»[4].

وقال ابن القيم في قول الله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣﴾ [العلق]: «ثم أعاد الأمر بالقراءة مخبرًا عن نفسه بأنه الأكرم، وهو الأفعل من الكرم، وهو كثرة الخير، ولا أحد أولى بذلك منه سبحانه، فإن الخير كله بيديه، والخير كله منه، والنعم كلها هو موليها، والكمال كله، والمجد كله له، فهو الأكرم حقًّا»[5].

الفروق:

الفرق بين الكريم والأكرم:

من الفروق التي قيلت بين الاسمين: أن الكريم يعود إلى صفة فعلية، والأكرم إلى صفة ذاتية، وقد يتفق الاسمان فيأتي أحدهما بمعنى الآخر، قال الخطابي: «والأكرم هو أكرم الأكرمين، لا يوازيه كريم، ولا يعادله فيه نظير، وقد يكون الأكرم بمعنى الكريم»[6].

وقال القرطبي: «إن أردت التفرقة بين

(١) أخرجهما ابن أبي شيبة في المصنف (كتاب الحج، رقم ١٥٨٠٨، ١٥٨١٢) [دار القبلة، ط١]، والبيهقي في السنن الكبرى (كتاب الحج، رقم ٩٣٥١، ٩٣٥٢) [دار الكتب العلمية، ط٣]، وصحح إسناديهما الألباني في مختصر مناسك الحج والعمرة (٢٧) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: صفات الله ﷻ لعلوي السقاف (٢٤٨ ـ ٢٤٩) [الدرر السنية، ودار الهجرة، ط٣، ١٤٢٦هـ].

(٣) شأن الدعاء للخطابي (١٠٣ ـ ١٠٤) [دار الثقافة العربية، ط٣]. وانظر: تفسير السمعاني (٦/ ٢٥٦) [دار الوطن، ط١، ١٤١٨هـ].

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٩٣).

(٥) مفتاح دار السعادة (١/ ٥٨) [دار الكتب العلمية]. وانظر: تفسير السعدي (٩٣٠)، وأضواء البيان (٩/ ١٧) [دار الفكر، ١٤١٥هـ].

(٦) شأن الدعاء للخطابي (١٠٣ ـ ١٠٤)، وانظر: تفسير السمعاني (٦/ ٢٥٦).

الأكرم والكريم، جعلت الأكرم الوصف الذاتي، والكريم الوصف الفعلي»(١).

الآثار:

ينبغي على كل عبد أن يعلم أن الإكرام الحقيقي هو إكرام الله للعبد بالتقوى، وبحسبها تكون منزلة العبد عند الأكرم تعالى(٢)، فيسعى العبد إلى تحقيق العبودية للكريم الأكرم ليكرمه، ولا يلتفت إلى غير الله ليهان، ومن يهن الله فما له من مكرم.

وإذا أيقن العبد بأن الله هو الأكرم، انقطع رجاؤه فيه، وقويت عزائمه في طلب الكرم من مالكه سبحانه والمتفرد بإعطائه لمستحقيه.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أسماء الله الحسنى جلالها ولطائف اقترانها وثمراتها في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لماهر مقدم.

٢ ـ «أضواء البيان» (ج٩)، للشنقيطي.

٣ ـ «شأن الدعاء»، للخطابي.

٤ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد القحطاني.

٥ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٦)، لابن تيمية.

٦ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

٧ ـ «مفتاح دار السعادة» (ج١)، لابن القيم.

٨ ـ «المنهاج الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، لزيد شحاتة.

٩ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد حمود النجدي.

الإلحاد

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «اللام والحاء والدال أصلٌ يدل على مَيل عن استقامة، يقال: ألْحَد الرجل، إذا مَال عن طريقة الحق والإيمان»(٣)، ويقول الجوهري: «ألْحَد في دينِ الله؛ أي: حَادَ عنه وعَدَل، ولَحِد لغةٌ فيه... والْتَحَد مثله. وألْحَد الرجل؛ أي: ظَلم في الحرم، وأصله من قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ [الحج: ٢٥]»(٤). واللَّحد الشق الذي يكون في جانب القبر مَوضِع الميت؛ لأنه قد أُميل عن وسطه إلى جانبه(٥). وعلى هذا

(١) الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى للقرطبي (١/ ١١٢) [دار الصحابة، ط١، ١٤١٦هـ].

(٢) انظر: أسماء الله الحسنى جلالها ولطائف اقترانها وثمراتها لماهر مقدم (٤٦) [مكتبة الإمام الذهبي، ط٤].

(٣) مقاييس اللغة (٥/ ٢٣٦) [دار الجيل، ط١].

(٤) الصحاح (٢/ ٥٣٤) [دار العلم للملايين، ط٣]، وانظر: العين (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣) [دار مكتبة الهلال]، ولسان العرب (٣/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩) [دار صادر].

(٥) لسان العرب (٣/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩).

فلفظ الإلحاد في اللغة؛ يعني: الميل، والظلم، والعدول عن الاستقامة أو الدين أو الحق.

التعريف شرعًا:

لفظ الإلحاد يقتضي ميلًا عن شيء إلى شيء بباطل[(١)]، فهو «الميل عما يجب اعتقاده، أو عمله»[(٢)]، ويقول الطبري معرفًا الإلحاد: «الإلحاد في الدين وهو المعاندة بالعدول عنه والترك له»[(٣)]. والإلحاد المصطلح عليه في هذا العصر هو إنكار وجود الله، والقول بأن الكون وجد بلا خالق، وأن المادة أزلية أبدية، واعتبار تغيرات الكون قد تمت بالمصادفة، أو بمقتضى طبيعة المادة وقوانينها، واعتبار ظاهرة الحياة، وما تستتبع من شعور وفكر عند الإنسان، من أثر التطور الذاتي في المادة[(٤)].

أما الإلحاد في أسماء الله ﷻ فيقول الإمام ابن القيم في تعريفه: «والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها»[(٥)]، وقال أيضًا في بيان معنى هذا اللفظ: «الإلحاد في أسماء الله تارة يكون بجحد معانيها وحقائقها، وتارة يكون بإنكار المسمى بها، وتارة يكون بالتشريك بينه وبين غيره فيها»[(٦)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

الإلحاد في اللغة؛ يعني: الميل، والعدول عن الحق، ومعناه الشرعي كذلك؛ يعني: الميل عن الدين، وتركه، أو عن بعضه.

الأسماء الأخرى:

الزندقة.

الحكم:

الإلحاد كفر وجحود للرب.

الأدلة:

من الأدلة التي تنهى عن الإلحاد:

قوله ﷻ: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ۝١٨٠﴾ [الأعراف].

وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ ءَايَـٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ ۗ أَفَمَن يُلْقَىٰ فِى ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ ۖ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۝٤٠﴾ [فصلت].

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٢٤) [مكتبة النهضة الحديثة، ١٤٠٤هـ].
(٢) فتاوى الشيخ ابن عثيمين (٤/ ٢٣).
(٣) تفسير الطبري (١٥/ ٢٣٣) [دار الفكر، ١٤٠٨هـ].
(٤) كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة لعبد الرحمٰن الميداني (٤٠٩) [دار القلم]، وانظر: مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب (٦٠٥) [دار الشروق].
(٥) بدائع الفوائد (١/ ١٦٩) [مكتبة الرياض الحديثة].
(٦) الصواعق المرسلة (١/ ٢١٧) [دار العاصمة، ط١].

۞ الأقسام:

الإلحاد قسمان:

الأول: إلحاد كلي، وهو إنكار وجود الله ﷻ، وهو كفر ظاهر.

والثاني: إلحاد جزئي، وهو الإلحاد في أسمائه ﷻ، وصفاته. وهو **خمسه أقسام**(١):

أحدها: أن تسمى الأصنام بها؛ كتسميتهم اللات من الإلٰهية، والعزى من العزيز، وتسميتهم الصنم إلٰهًا، وهذا إلحاد حقيقة، فإنهم عدلوا بأسمائه إلى أوثانهم، وآلهتهم الباطلة.

الثاني: تسميته بما لا يليق بجلاله؛ كتسمية الفلاسفة له موجبًا بذاته، أو علة فاعلة بالطبع، ونحو ذلك، مما حقيقته الكفر(٢).

وثالثها: وصفه بما يتعالى عنه ويتقدس من النقائص؛ كقول أخبث اليهود: إنه فقير، وقولهم: إنه استراح بعد أن خلق خلقه، وهذا كفر(٣).

ورابعها: تعطيل الأسماء عن معانيها وجحد حقائقها؛ كقول من يقول من الجهمية وأتباعهم: إنها ألفاظ مجردة لا تتضمن صفات ولا معاني. وهذا كفر بالله ﷻ(٤).

وخامسها: تشبيه صفاته بصفات خلقه ـ تعالى الله عما يقول المشبهون علوًّا كبيرًا ـ وهذا كفر(٥).

۞ المسائل المتعلقة:

لم يكن الإلحاد في التاريخ الإنساني ظاهرة بارزة، ذات تجمع بشري، أو مذهبًا مدعمًا بمنظمات ودول، وإنما كان ظاهرة فردية شاذة، وربما اجتمع عليه فئات قليلة، وانتشر الإلحاد منذ القرن التاسع عشر، حيث صيغت العلوم الإنسانية، وجذور العلوم البحتة، على أسس الإلحاد بالله، والتفسيرات المادية(٦)، وانتشر انتشارًا لا سابق له في الجاهليات القديمة. إلا أنه في أواخر القرن العشرين وأوائل الحادي والعشرين، وجد شيء من التدين في الأوساط الغربية الملحدة، وشهد العالم سقوط الشيوعية، ثم بدأنا نشاهد عودة ما يسمى باليمين المسيحي المتطرف، كل ذلك بعد أن ذاقوا ويلات البعد عن

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ١٦٩ ـ ١٧٠)، ومدارج السالكين (١/ ٢٩ ـ ٣٠) [دار الكتاب العربي]، والمفردات للأصفهاني (٧٣٧).

(٢) انظر: الصفدية (١/ ٨ ـ ٩، ٢/ ٢٥١ ـ ٢٥٢) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وبغية المرتاد (٣٥٧) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، ومنهاج السُّنَّة (١/ ٣٤٢) [مؤسسة قرطبة، ط١].

(٣) انظر: التدمرية (١٣٢ ـ ١٣٣) [مكتبة العبيكان، ط٦].

(٤) انظر في حكمهم: شرح الطحاوية (١/ ٨٥) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٠٨هـ]، الإنصاف (١٠/ ٢٨٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ]، الفروع (١٠/ ١٨٦) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٥) انظر: شرح الطحاوية (١/ ٨٥).

(٦) انظر: كواشف زيوف (٤١١).

الدين، والعيش في ظلمة الإلحاد. ومع وجود هذه الظواهر الجزئية فقد ظل الإلحاد متغلغلًا في تلك الأوساط، مرتديًا عباءة العلم، والحضارة. وأئمة الإلحاد من الفلاسفة كثيرون، منذ عهد الإغريق، حتى عصرنا الحاضر، وهم الذين كانت لهم آراء ظاهرة، حاولوا فيها تفسير الوجود، والكون، وظاهراته، والتغيرات التي تجري فيه، تفسيرات تستبعد استبعادًا كليًّا فكرة وجود خالق، **ومن هؤلاء:**

١ ـ ديموقريطس، وهو فيلسوف إغريقي (٤٧٠ ـ ٣٦١ ق.م).

٢ ـ أبيقور، وهو فيلسوف إغريقي (٣٤١ ـ ٢٧٠ ق.م).

٣ ـ توماس هوبز، فيلسوف إنجليزي، وهو أول الماديين المحدثين (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩م).

٤ ـ دافيد هيوم، فيلسوف اسكتلندي (١٧١١ ـ ١٧٧٦م).

٥ ـ شوبنهور، فيلسوف ألماني (١٧٨٨ ـ ١٨٦٠م)

٦ ـ كارل ماركس، يهودي ألماني مؤسس الشيوعية (١٨١٨ ـ ١٨٨٣م).

٧ ـ بخنر، فيلسوف ألماني (١٨٢٤ ـ ١٨٩٩م).

٨ ـ نيتشه، فيلسوف ألماني (١٨٤٤ ـ ١٩٠٠م).

٩ ـ سبنسر، فيلسوف إنجليزي (١٨٢٠ ـ ١٩٠٣م).

١٠ ـ برتراند رسل، فيلسوف إنجليزي (١٨٧٣ ـ ١٩٧٠م)[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «بدائع الفوائد» (ج١)، لابن القيم.

٢ ـ «تاريخ الإلحاد»، لعبد الرحمٰن بدوي.

٣ ـ «تطهير الاعتقاد من أدران الإلحاد»، للصنعاني.

٤ ـ «التعريفات الاعتقادية»، لسعد آل عبد اللطيف.

٥ ـ «تلبيس إبليس»، لابن الجوزي.

٦ ـ «الصفدية» «(ج١)، لابن تيمية.

٧ ـ «قضية العناية والمصادفة في الفكر الغربي»، لسارة بنت عبد المحسن آل سعود.

٨ ـ «مذاهب فكرية معاصرة»، لمحمد قطب.

٩ ـ «الملل والنحل» (ج٢)، للشهرستاني.

١٠ ـ «الموسوعة الفلسفية»، لعبد المنعم الحفني.

(١) انظر: كواشف زيوف (٤١٩ ـ ٤٢٠)، قصة الفلسفة لوُل ديورانت (٣٨٨) وما بعدها [مكتبة المعارف، ط٦]، قضية العناية والمصادفة في الفكر الغربي لسارة بنت عبد المحسن (٣٧، ١٧٣، ٧٦٣) [مكتبة العبيكان، ط١].

١١ ـ «كواشف زيوف في المذاهب الفكرية المعاصرة»، لعبد الرحمٰن حسن حبنّكة الميداني.

١٢ ـ «نواقض الإيمان القولية والعملية»، لعبد العزيز آل عبد اللطيف.

الألفاظ المجملة

التعريف لغةً:

الألفاظ: جمع لفظ، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «اللام والفاء والظاء كلمةٌ صحيحة تدل على طرح الشَّيء»[1]. تقول: «لَفَظَ بالكلام يَلفِظ لَفظًا. ولفظتُ الشّيءَ من فمي. ولَفَظَ بالكلام وتَلَفَّظَ به: تكلم به، واللَّفْظُ واحد الألْفاظِ وهو في الأصل مصدر»[2]، واللفظ قد يرد بمعنى المصدر وقد يرد بمعنى المفعول، فيراد به الملفوظ نفسه.

المجملة: قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الجيم والميم واللام أصلان: أحدهما تجمُّع وعِظَم الخَلْق، والآخر حُسْنٌ. فالأوّل قولك أجْمَلْتُ الشّيءَ، وهذه جُمْلة الشّيء. وأجمَلْتُه حصّلته»[3]. والمجمل: ما جعل جملة واحدة، لا ينفرد بعض آحادها عن بعض.

قال الجوهري: «وقد أجملت الحساب: إذا رددته إلى الجملة[4].

التعريف اصطلاحًا:

هي الألفاظ المحدثة التي تحتمل حقًّا وباطلًا، مثل: الجسم والجهة والحيز[5].

سبب التسمية:

سميت بذلك: لأنها تحتمل حقًّا وباطلًا.

الحكم:

يجب على المسلم أن يتوقف في إطلاق هذه الألفاظ، فلا يثبتها ولا ينفيها، وإنما يستفسر عن معانيها؛ فإن كان حقًّا قبل وإن كان باطلًا رد، وعلى المتكلم أن يعبر بالألفاظ الشرعية التي جاءت في النصوص.

الحقيقة:

حقيقة هذه المسألة: أن يعلم أن الألفاظ **نوعان**:

١ ـ ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، فهذا يجب الإقرار به، فيثبت ما أثبته الله ورسوله، وينفي ما نفاه الله ورسوله.

---

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٢٥٩) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٢) لسان العرب (٧/ ٤٦١) [دار صادر، ط٣]، ومختار الصحاح (٢٨٣) [المكتبة العصرية، ط٥].

(٣) مقاييس اللغة (١/ ٤٨١).

(٤) انظر: الصحاح (٤/ ١٦٦٢).

(٥) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (١/ ٥١٦) [مؤسسة الريان، ط٢]، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٦٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]. وانظر أيضًا: موقف ابن تيمية وابن القيم من الألفاظ المجملة المتعلقة بأبواب التوحيد والقضاء والقدر (٤٨) [رسالة ماجستير مقدمة لقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٢٨هـ].

٢ ـ ألفاظ ليست في الكتاب والسُّنَّة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها؛ فالأصل في حكم إطلاقها هو المنع، لكن إذا دعت الحاجة إلى ذلك، ونظر في مقصود قائلها وكانت المعاني صحيحة، جاز إطلاقها. أما في حال عدم الحاجة إلى إطلاقها فإن السلف كرهوا التكلم بها[(١)].

الأدلة:

أولًا: نصوص عامة:

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ٥٥﴾ [الأنعام]، فالقرآن نزل مفصلًا حتى يتميز طريق الحق من طريق المجرمين، والتفصيل هو خلاف الإجمال. قال السعدي رَحِمَهُ اللهُ: «﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾؛ أي: نوضحها ونبينها، ونميز بين طريق الهدى من الضلال، والغي والرشاد، ليهتدي بذلك المهتدون، ويتبين الحق الذي ينبغي سلوكه. ﴿وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ ٥٥﴾ الموصلة إلى سخط الله وعذابه، فإن سبيل المجرمين إذا استبانت واتضحت، أمكن اجتنابها، والبعد منها، بخلاف ما لو كانت مشتبهة ملتبسة، فإنه لا يحصل هذا المقصود الجليل»[(٢)].

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جِئۡنَٰهُم بِكِتَٰبٖ فَصَّلۡنَٰهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ٥٢﴾ [الأعراف]. فهو سبحانه بيَّنه وأنزله على عباده بعلم ليس كمن يتكلم بلا علم.

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾ [البقرة: ١٠٤]، فكلمة (راعنا) لفظ مجمل، أراد منه اليهود معنى باطلًا، ألا وهو تنقص النبي ﷺ، فأمرنا القرآن أن نبتعد عن الإجمال، وأن نستخدم ألفاظًا واضحة، بقوله: ﴿وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا﴾.

وقال النبي ﷺ: «**لا يقل أحدكم: أطعم ربك، وضئ ربك، اسق ربك، وليقل: سيدي ومولاي. ولا يقل أحدكم: عبدي، أمتي، وليقل: فتاي وفتاتي وغلامي**»[(٣)]. فأمر النبي ﷺ أن يعدل عن اللفظ المجمل إلى لفظ غير مجمل؛ لأن العبودية والربوبية ألفاظ يفهم منها معنى صحيح ومعنى باطل. فاستخدام الألفاظ الواضحة غير المشتبهة هو الواجب.

أقوال أهل العلم:

سئل الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللهُ عن الجبر فقال: «ما أعرف للجبر أصلًا من القرآن ولا السُّنَّة، فأهاب أن أقول ذلك، ولكن: القضاء والقدر والخلق والجبل، فهذا يعرف في القرآن والحديث عن

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٣٠٦) (١٢/١١٣ ـ ١١٤).
(٢) تفسير السعدي (٢٥٨) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٣) أخرجه البخاري (كتاب العتق، رقم ٢٥٥٢)، ومسلم (كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، رقم ٢٢٤٩).

رسول الله ﷺ»[(١)].

وقال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها فلا تطلق حتى ينظر في مقصود قائلها؛ فإن كان معنى صحيحًا قبل، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص، دون الألفاظ المجملة، إلا عند الحاجة، مع قرائن تبين المراد»[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسُّنَّة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها، فهذه ليس على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده؛ فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقر به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره. ثم التعبير عن تلك المعاني إن كان في ألفاظه اشتباه أو إجمال عبَّر بغيرها أو بيَّن مراده بها، بحيث يحصل تعريف الحق بالوجه الشرعي؛ فإن كثيرًا من نزاع الناس سببه ألفاظ مجملة مبتدعة ومعان مشتبهة»[(٣)].

المسائل المتعلقة:

- حكم استعمال: (بائن من خلقه)، (كلام الله غير مخلوق)، (الحد):

١ - قولهم: «بائن من خلقه»: هذا اللفظ من الألفاظ المعروفة التي بينت معانيها، وهي من الألفاظ التي أثرت عن السلف رضي الله عنهم، وهذه الألفاظ إنما تستعمل في باب الإخبار عن الله عز وجل، ولا تسمى في باب الأسماء.

والسلف رضي الله عنهم استعملوا هذا اللفظ ردًّا على الجهمية الحلولية، فقالوا: إن الله بائن من خلقه غير مختلط بهم، والجهمية هم الذين ينكرون مباينة الله لخلقه، فهذا اللفظ يحمل معاني صحيحة دلت عليها النصوص. وهذا النوع من الألفاظ يجيز جمهور أهل السُّنَّة استعماله[(٤)].

٢ - قولهم: «كلام الله غير مخلوق»: هذا اللفظ من الألفاظ التي تكلم السلف بها للتوضيح والبيان، وكلمة (غير مخلوق) لم ترد عن رسول الله ﷺ، ولا عن أصحابه رضي الله عنهم، لكن لما كان المبتدعة يتلفظون بألفاظ مجملة، يريدون من ورائها تقويض مذهب السلف، ونفي صفة الكلام عن الله تعالى، بيَّن أهل السُّنَّة أنه واجب على المسلم أن يقول: (غير مخلوق)، ومن لم يقل بهذه الكلمة بدع وعد من الواقفة الذين وصفوا بأنهم

(١) أخرجه الخلال في السُّنَّة (٣/ ٥٥٥) [دار الراية، ط٢].
(٢) شرح الطحاوية (١٨٩ ـ ١٩٠) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١]. وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٤١).
(٣) مجموع الفتاوى (١٢/ ١١٤).
(٤) انظر: الرد على الجهمية للدارمي (٢٧) [دار ابن الأثير، ط٢]، ومجموع الفتاوى (٣/ ٣٠٦) (١٢/ ١١٣ ـ ١١٤).

شر من الجهمية؛ لأنهم شكوا في كلام الله تعالى. وبعضهم يستعمل هذا اللفظ (تقية) من أجل إخفاء تجهمه. فكان علامة السُّنِّي أن يفصِّل القول ويقول: كلام الله غير مخلوق.

ولهذا لما سئل الإمام أحمد بن حنبل: هل لهم رخصة أن يقول الرجل: القرآن كلام الله تعالى ثم يسكت؟ فقال: ولِمَ يسكت؟ ولولا ما وقع فيه الناس كان يسعه السكوت ولكن حيث تكلموا فيما تكلموا لأي شيء لا يتكلمون؟![1].

٣ ـ قولهم: «الحد»: هذا اللفظ من الألفاظ الحادثة التي لم يكن يعرفها الصدر الأول من السلف الصالح، ولم ترد في النصوص الشرعية نفيًا ولا إثباتًا.

وموقف السلف من ذلك الاستفصال: فإن أراد بإثبات الحد أن الله بائن من خلقه منفصل عنهم فهو حق، وإن أراد بنفي الحد أن الله لا يقدر حده إلا هو سبحانه فهذا أيضًا حق، وإن قصد بالنفي أن الله في كل مكان، فهذا باطل مردود.

قال ابن أبي العز رَحِمَهُ اللهُ: «ومن المعلوم أن الحد يقال على ما ينفصل به الشيء ويتميز به عن غيره، والله تعالى غير حال في خلقه، ولا قائم بهم، بل هو القيوم القائم بنفسه، المقيم لما سواه، فالحد بهذا المعنى لا يجوز أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلًا، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجوب الرب ونفي حقيقته، وأما الحد بمعنى العلم والقول، وهو أن يحده العباد، فهذا منتف بلا منازعة بين أهل السُّنَّة»[2].

من السلف من أثبته ومنهم من نفاه، قال شيخ الإسلام: «فإن المشاهير بالإمامة في السُّنَّة أثبتوه، كما ذكره عثمان بن سعيد عنهم وسمى ابن المبارك»[3].

ومراد السلف من ذلك سد الطريق على الجهمية فيما ادعوه من أن الله تعالى في كل مكان.

وأما ما جاء عن الإمام أحمد من روايات في نفي الحد عن الله تعالى، فقد وجه ذلك شيخ الإسلام بقوله: «فهذا الكلام من الإمام أبي عبد الله أحمد رَحِمَهُ اللهُ، يبين أنه نفى أن العباد يحدون الله تعالى أو صفاته بحد، أو يقدرون ذلك بقدر، أو أن يبلغوا إلى أن يصفوا ذلك، وذلك لا ينافي ما تقدم من إثبات أنه في نفسه له حد يعلمه هو لا يعلمه غيره، أو أنه هو يصف نفسه. وهكذا كلام سائر أئمة السلف يثبتون الحقائق وينفون علم العباد بكنهها»[4].

---

(١) أخرجه أبو داود في مسائله عن أحمد (٣٥٥، رقم ١٧٠٥) [مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٢) شرح الطحاوية (١٩٠).

(٣) بيان تلبيس الجهمية (٣/ ٦٩٧).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٦٢٨) و(٣/ ٧٠٦)، وسير =

الآثار:

لا شكَّ أن الألفاظ المجملة تركت آثارًا سيئة وأضرارًا كبيرة في الأمة، وقد حذَّر منها العلماء كما جاء عن ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «فإياك ثم إياك والألفاظ المجملة المشتبهة التي وقع اصطلاح القوم عليها، فإنها أصل البلاء وهي مورد الصديق والزنديق»[(١)].

ومما يدل على خطورة ذلك أمور:

١ ـ تحريف نصوص الكتاب والسُّنَّة: فبسبب تأثر المتكلمين بهذه الألفاظ واعتنائهم بها، وقعوا في تحريف نصوص الشرع ومعارضتها بحيث إن جاء نص يخالف ذلك اللفظ المجمل صار يحرفه عن مدلوله البيِّن الواضح، وقالوا: هذه أدلة لفظية لا تفيد اليقين، وإنما اليقين في معقولات اليونان[(٢)].

٢ ـ الانحراف عن الحق وتباين المواقف في النصوص؛ فالمبتدعة لما اهتموا بالطرق البدعية والأدلة المبتدعة المركبة من الألفاظ المجملة ـ لا سيما فيما يتعلق بإثبات الخالق ـ انحرفوا عن سواء السبيل، وصاروا ثلاث طوائف: أهل التخييل، وأهل التأويل، وأهل التجهيل[(٣)].

الحكمة:

الحكمة من منع إطلاق الألفاظ المجملة:

١ ـ لحماية جناب الدين من عبث المضلين.

٢ ـ لئلا يقال على الله بغير علم.

٣ ـ لكي تفهم الألفاظ الشرعية الفهم الصحيح الموافق لمراد الله ومراد رسوله ﷺ.

٤ ـ ولقطع الطريق على أهل الهواء والبدع الذين اتخذوا الألفاظ المجملة مطية لنشر عقائدهم الباطلة وتمريرها على الناس، لذا كان موقف أهل السُّنَّة حازمًا جدًّا، حيث امتنعوا عن إطلاق تلك الألفاظ نفيًا وإثباتًا إلا بعد الاستفسار والتفصيل، لكي يثبت المعنى الحق وينفى المعنى الباطل.

مذهب المخالفين:

أهل الأهواء يستخدمون الألفاظ المجملة، المشتملة على حق وباطل، للتلبيس على الناس في عقيدتهم، وجرهم إلى الاختلاف، لذلك ذم السلف هذا المسلك، وذمهم له ليس لمجرد

= أعلام النبلاء (٢٠/ ٨٥ ـ ٨٦).

(١) مدارج السالكين (٣/ ١٤٣) [دار الكتاب العربي، ط٣].

(٢) موقف ابن تيمية وابن القيم من الألفاظ المجملة (٧٤). وانظر: درء التعارض (١/ ٢٢١، ٢٠٩)، والصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٥ ـ ٩٢٦).

(٣) انظر: الفتوى الحموية الكبرى (٢٧٤ ـ ٢٧٧) [دار الصميعي، ط٢]، ومجموع الفتاوى (٥/ ٣١ ـ ٣٥)، ودرء التعارض (١/ ٨ ـ ٢٠، ٢٠١ ـ ٢٠٨)، والصواعق المرسلة (٣/ ١٠٤٨ ـ ١٠٥١).

الاصطلاحات المولدة فيه؛ بل لأن المعاني التي يعبرون عنها بهذه الألفاظ والعبارات فيها من الباطل المذموم في الأدلة والأحكام ما يجب النهي عنه، فهي مشتملة على معان مجملة في النفي والإثبات، وهذا يؤدي إلى الالتباس وعدم بيان الحق، فأكثر اختلاف الناس سببه هذه الألفاظ المجملة، والمعاني المشتبهة[1].

والواجب التزام نصوص الكتاب والسُّنَّة وترك الألفاظ المجملة الموهمة؛ لأنها تحتمل حقًّا وباطلًا، وليس لها ضابط يضبطها، بل كل طائفة تستعملها لتأييد اعتقادها، فلا يجوز اتخاذ الألفاظ المجملة تكأة لنفي وتأويل ما ثبت بالكتاب أو السُّنَّة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «بيان تلبيس الجهمية» (ج٣)، لابن تيمية.

٢ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج١)، لابن تيمية.

٣ ـ «روضة الناظر وجنة المناظر» (ج١)، لابن قدامة.

٤ ـ «شرح الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٥ ـ «الصفات الإلٰهية؛ تعريفها، أقسامها»، لمحمد خليفة التميمي.

٦ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٣)، لابن القيم.

٧ ـ «القواعد الكلية للأسماء والصفات عند السلف (القاعدة التاسعة)»، لإبراهيم البريكان.

٨ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٣، ٥، ١٧)، لابن تيمية.

٩ ـ «مدارج السالكين» (ج٣)، لابن القيم.

١٠ ـ «النفي في باب صفات الله ﷯ بين أهل السُّنَّة والجماعة والمعطلة»، لأرزقي بن محمد سعيداني.

الإلٰه

التعريف لغةً:

الإلٰه: من أَلَهَ يَأْلَهُ؛ بمعنى: عبدَ. قال الزجّاجي: «إلٰه: فِعَال بمعنى مفعول؛ كأنه مألوه؛ أي: معبود مستحق للعبادة، يعبده الخلق ويؤلّهونه، ومعنى قولنا: إلٰه إنما هو الذي يستحق العبادة، وهو الله تعالى المستحقّ لها دون ما سواه».

فالإلٰه: على وزن: فِعال، يقال: أَلِهَ يَأْلَه إِلَهَةً وأُلوهِيَةً وأُلْهانية، فهو إلاه بمعنى مألوه، فِعال بمعنى مفعول؛ أي: معبود، والتَأَلُّه التَعَبُّد، فلما دخلت عليه الألف واللام حُذفت الهمزة تخفيفًا؛ لكثرته في الكلام، وقُطعت الهمزة في

---

[1] انظر: درء التعارض (١/٤٤، ٢٣٢).

النداء للزومها تفخيمًا لهذا الاسم(١).

التعريف شرعًا:

الإلٰه: هو المألوه المعبود، المستحق لإفراد بالعبادة، لما اتصف به من صفات الكمال والجلال(٢).

وقال الطبري: «إن الألوهية هي العبادة، وإن الإلٰه هو المعبود»، ثم نقل أثرًا عن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه قرأ: ﴿ويذرك وإلهتك﴾ [الأعراف: ١٢٧] قال: «عبادتك»(٣).

الأدلة:

دلَّ الكتاب العزيز والسُّنَّة النبوية على أن (الإلٰه) بمعنى المألوه المعبود، قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ٦٤]. حيث اتفق المفسرون على أن قول: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ تفسير لقوله: ﴿كَلِمَةٍ﴾.

وقال تعالى: ﴿وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝٢٢ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾ [يس]، وقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ۝٤٥﴾ [الزخرف].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه في قصة سؤال جبريل عليه السلام للنبي ﷺ حين قال: ما الإسلام؟ قال: «**الإسلام أن تعبد الله ولا تشرك به شيئًا**»(٤).

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ولما عبَّر بالعبادة احتاج إلى أن يوضحها بقوله: «**ولا تشرك به شيئًا**»، ولم يحتج في رواية عمر رضي الله عنه لاستلزامها ذلك»(٥).

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ لما بعثه إلى اليمن قال: «**فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله**»(٦).

والأحاديث في بيان أن الإلٰه بمعنى المألوه المعبود المطاع كثيرة جدًّا، يطول ذكرها.

ولم ينقل عن الصحابة رضي الله عنهم لمعنى «الإلٰه» معنى آخر سوى أنه المعبود، وقد بيَّن ابن عباس رضي الله عنهما أن اسمه تعالى (الله) بقوله: ذو الألوهية والمعبودية على خلقه

(١) انظر: العين (٤/ ٩٠) [دار ومكتبة الهلال، ط١]، وتهذيب اللغة (٦/ ٤٢٢) [الدار المصرية، ط١، ١٣٨٧هـ]، والصحاح (٦/ ٢٢٢٣) [دار العلم للملايين، ط٤].

(٢) انظر: قاعدة حسنة في الباقيات الصالحات (٤٦ ـ ٤٧) [أضواء السلف، ط٢]، وقاعدة جامعة في توحيد الله وإخلاص الوجه والعمل له عبادةً واستعانةً (٦٦) [دار العاصمة، ط١]، ومنهاج السُّنَّة النبوية (٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥) [جامعة الإمام، ط١، ١٤٠٦هـ]، وبدائع الفوائد (٢/ ٢١٢) [دار الخاني ودار الخير، ط١، ١٤١٤هـ].

(٣) تفسير الطبري (١/ ١٢٣) [مؤسسة الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، ١٤٢٠هـ].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٥٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩).

(٥) فتح الباري لابن حجر (١/ ١١٩).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب الزكاة، رقم ١٤٥٨)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٩).

أجمعين[١]. وقد قرأ قوله تعالى: ﴿ويذرك وإلاهتك﴾ بكسر الهمزة؛ أي: وعبادتك.

ونقل الشيخ سليمان بن عبد الله في شرحه لكتاب «التوحيد» عن عدة من أهل العلم من السلف والخلف تفسير الإلٰه بأنه المعبود، ثم قال: «وهو إجماع منهم أن الإلٰه هو المعبود، خلافًا لما يعتقده عبّاد القبور وأشباههم في معنى (الإلٰه) أنه الخالق أو القادر على الاختراع أو نحو هذه العبارات!»[٢].

وجماع القول: أن الكتاب العزيز والسُّنَّة النبوية وإجماع الصحابة رضي الله عنهم فمن بعدهم من أهل العلم واضح تمامًا في تفسير (إلٰه) بأنه المعبود، وأن التفاسير الواردة بخلافه تفاسير ومعان مخترعة مبتدعة لا مستند لها من كتاب ولا سُنَّة ولا قول صاحب وإمام لغة معتبر.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: أن من أسماء الله تعالى الحسنى (الإلٰه):

قال تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَٰهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨].

وأجمع وأحسن ما قيل في معنى هذا الاسم ولفظ الجلالة (الله): ما ورد عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: الله ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين[٣].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في بيان معنى اسم (الإلٰه): «والإلٰه هو المألوه؛ أي: المستحق لأن يؤله؛ أي: يعبد، ولا يستحق أن يؤله ويعبد إلا الله وحده، وكل معبود سواه من لدن عرشه إلى قرار أرضه باطل، وفعال بمعنى مفعول، مثل لفظ الركاب والحمال، بمعنى المركوب والمحمول... فهو الإلٰه الحق لا إلٰه غيره، فإذا عبده الإنسان فقد وحده ولم يجعل معه إلهًا آخر ولا اتخذ إلها غيره. ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذَّبِينَ ﴿٢١٣﴾﴾ [الشعراء]»[٤].

ولفظ الجلالة واسمه تعالى (الله) مشتق من الإلٰه كما قاله ابن عباس رضي الله عنهما.

وقال ابن القيم رحمه الله: القول الصحيح: أن (الله) أصله: (الإلٰه)، كما هو قول سيبويه وجمهور أصحابه إلا من شذ منهم[٥].

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (١/١٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٢) تيسير العزيز الحميد (٧٦).
(٣) تقدم تخريجه قريبًا.
(٤) مجموع الفتاوى (١٣/٢٠٢ ـ ٢٠٥).
(٥) بدائع الفوائد (٢/٧٨٢) [دار عالم الفوائد].

ولفظ الجلالة (الله) لا يؤخذ منه صفة فعلية ـ كالخلق والرزق ونحو ذلك ـ وإنما يدل على صفة ذاتية هي استحقاقه تعالى للعبادة، وهذا يدل على خطأ فهم أهل الكلام لمعنى (الإلٰه) ولما يدل عليه اسمه تعالى (الله)، حيث فهموا أنه يدل على صفة فعلية هي الخلق والقدرة على الاختراع، وقد بيَّن الخليل بن أحمد رحمه الله تعالى عدم صحة دلالة اسمه تعالى (الله) على صفة فعلية حيث قال: وليس (الله) من الأسماء التي يجوز فيها اشتقاق فعل كما يجوز في (الرحمٰن الرحيم)[(١)].

ـ المسألة الثانية: أن تسمية المشركين لمعبوداتهم التي يعبدونها من دون الله (آلهة) لا يمنحها شيئًا من خصائص الألوهية ولا يعطيها حق الألوهية:

كما قال تعالى في شأن اللات والعزى ومناة: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وحكى عن يوسف عليه السلام قوله لصاحبي السجن: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [يوسف: ٤٠]، وحكى عن إبراهيم عليه السلام قوله لأبيه آزر: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٧٤﴾ [الأنعام].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عقب ذكره لهذه الآية: «فالمخلوق ليس بإلٰه في نفسه، لكن عابده اتخذه إلٰهًا وجعله إلٰهًا وسماه إلٰهًا، وذلك كله باطل لا ينفع صاحبه بل يضره... فغير الله لا يصلح أن يتخذ إلٰهًا يعبد ويدعى، فإنه لا يخلق ولا يرزق، وهو سبحانه لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع ولا ينفع ذا الجد منه الجد... فغير الله لا مالك لشيء ولا شريك في شيء ولا معاون للرب في شيء»[(٢)].

ـ المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]:

وهذه الآية ليس فيها دليل للحلولية من الجهمية على أن الله تعالى وتقدس حالٌّ في الأرض، ولا أن الإلٰه متعدد، وإنما معناها: أن الله تعالى معبود في السماء والأرض، وهذا فيه إغراء وحث على الالتزام بالتوحيد لأهل الأرض بأن يعبدوا الله وحده ولا يشركوا به شيئًا كما عبده أهل السماء فلم يشركوا به أحدًا[(٣)].

ـ المسألة الرابعة: كل معبود فهو إلٰه سواء كان بحق أو بباطل:

كما قال تعالى عن آلهة المشركين:

---

(١) كتاب العين (٤/ ٩١).

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٢ ـ ٢٠٥).

(٣) انظر: طلب الحسنى في إحصاء أسماء الله الحسنى (١٨ ـ ١٩) [دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٩هـ].

﴿فَمَآ أَغْنَتْ عَنْهُمْ ءَالِهَتُهُمُ ٱلَّتِي يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ لَّمَّا جَآءَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾ [هود: ١٠١]، فسمى الله تعالى معبودات المشركين آلهة، لكنها آلهة باطلة، أما اتصاف الله تعالى بالإلٰهية فهو الحق(١).

مذهب المخالفين:

اختلف المخالفون لأهل السُّنَّة والجماعة في تعيين أخص وصف الإلٰه على **ثلاثة أقوال**(٢):

الأول: مذهب الفلاسفة الذين قالوا: إن أخص وصف الإلٰه هو وجوب الوجود.

الثاني: وهو مذهب المعتزلة القائلين بأن أخص وصف الإلٰه هو القدم، وهذا مبني على مذهبهم في نفي الصفات، وأنه لا يوصف الرب تعالى إلا بالقدم، ومن وصفه بسائر صفاته المثبتة في القرآن والسُّنَّة فإنه قائل بتعدد الإلٰه، فجعلوا القول بالصفات يلزم منه تعدد الآلهة.

الثالث: وذهب المتكلمون من الأشعرية ومن وافقهم إلى أن أخص وصف الإلٰه: هو القدرة على الاختراع، فرتَّبوا عليه القول بأن الإلٰه معناه: القادر على الاختراع، فقد نسب البغدادي إلى أبي الحسن الأشعري أنه اختار هذا القول، فقال: «واختلف أصحابنا في معنى (الإلٰه)، فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلٰهية، وهي قدرته على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري»(٣)، وذكر الرازي مذاهب الناس في أصل اشتقاق اسم الله تعالى الله فقال: «القول السابع: الإلٰه من له الألوهية، وهي القدرة على الاختراع، والدليل عليه أن فرعون لما قال: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ٢٣﴾؟ [الشعراء] قال موسى في الجواب: ﴿رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الشعراء: ٢٤]، فذكر في الجواب عن السؤال الطالب لماهية الإلٰه: القدرة على الاختراع، ولولا أن حقيقة الإلٰهية هي القدرة على الاختراع لم يكن هذا الجواب مطابقًا لذلك السؤال»(٤).

وبهذا التفسير لمعنى إلٰه ظن أهل الكلام أنهم قد أتوا بالتوحيد وحققوا منه غايته وأن عبادة غير الله؛ كدعاء الأموات والاستغاثة بهم في الكربات وسؤالهم قضاء الحاجات، والنذر لهم في الملمات، وسؤالهم الشفاعة عند رب الأرض والسماوات، إلى غير ذلك من أنواع العبادات... لا يتنافى مع هذا التوحيد.

---

(١) لسان العرب (١٣/٤٦٧).
(٢) انظر: درء التعارض (١٠/٢٧٩).
(٣) أصول الدين للبغدادي (١٢٣).
(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/٧٠).

۞ **الرد عليهم:**

الأول: إن أخص وصف الإلٰه هو ما لا يتصف به غيره[(١)]، والإلٰه متميز عن غيره بجميع خصائصه، وليس أخص وصف الإلٰه هو شيء واحد؛ بل كل واحد مما ذكر عن المخالفين هو من أخص أوصافه، ومن خصائصه أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه ربَّ العالمين، وأنه الرحمٰن الرحيم، ونحو ذلك[(٢)].

قال ابن تيمية: «والرب تعالى متميز عن غيره بجميع خصائصه، والناس تكلموا في أخص وصفه: فقال من قال من المعتزلة هو القدم، وقال الأشعري، وغيره هو القدرة على الاختراع، وقال من قال من الفلاسفة: هو وجوب الوجود. والتحقيق: أن كل وصف من هذه الأوصاف فهو من خواصه، ومن خواصه: أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، وأنه الله الذي لا إلٰه إلا هو، وأنه الرحمٰن الرحيم»[(٣)].

الثاني: وهو في الرد على الأشاعرة ومن وافقهم، **وذلك من عدة أوجه:**

أحدهما: الإلٰه في لغة العرب كما تقدم تقريره هو بمعنى المعبود المألوه، المستحق للعبادة، فتفسيره بالقادر على الاختراع هو تفسير باللازم، ومما هو متقرر أن القدرة على الاختراع هي من معاني الربوبية، والرب في لغة العرب بمعنى المالك، والسيد، والمطاع، فالفرق بين المعنيين ظاهر.

فهذا القول الذي ذكروه غير معروف عند أهل اللغة، ولذلك لم يحتج من قال بهذا القول بشاهد من شواهد لغة العرب، ولا بنقل إمام معتبر من أئمة اللغة[(٤)].

وبالجملة؛ فإن تفسير (الإلٰه) بالقادر على الاختراع قول محدث مبتدع لا مستند له من نص شرعي ولا نقل لغوي، فهو في غاية الفساد والبطلان.

الثاني: هذا المعنى الذي ذكروه في تفسير الإلٰه كان مشركو قريش يقرون به في الجملة ولم يكونوا منكرين له، والدليل على ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٦١﴾ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِن بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [العنكبوت]، والآيات في تقرير هذا المعنى كثيرة جدًّا.

(١) انظر: المصدر نفسه.
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٣/٧٠)، ودرء التعارض (٥/٤٦)، ومنهاج السُّنَّة (٢/٤٨٨).
(٣) درء التعارض (١٠/٢٧٩).
(٤) تيسير العزيز الحميد (٧٦ ـ ٨١).

فلو كان معنى (إلٰه): القادر على الاختراع، كان معنى (لا إلٰه إلا الله)؛ أي: لا خالق إلا الله، ولا قادر على الاختراع إلا هو، وهذا المعنى كان يقول به المشركون كما تقدم، ولذلك احتج الله عليهم بمعرفتهم هذه بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]؛ أي: تعلمون أنه لا ربَّ لكم غيره، كما فسره بذلك جمع من المفسرين(١).

ولو كان المعنى ما ذكره هؤلاء المتكلمون لما استقام الإنكار على المشركين الذين يقرون بأن الله هو خالقهم وخالق كل شيء، وإنما كان شركهم في الألوهية(٢).

الثالث: وأما استدلالهم لذلك بما جرى بين موسى عليه السلام وفرعون في السؤال عن حقيقة الرب وتفسيرهم لجواب موسى عليه السلام بأن معناه: القادر على الاختراع، فجوابه: أن فرعون كان متظاهرًا بإنكار وجود رب العالمين، بل كان يدعي أنه هو ربُّ العالمين بقوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾﴾ [النازعات]، ولذلك كان سؤاله بقوله: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾؟ سؤال عن وصف الرب تعالى، وليس سؤالًا عن الماهية، إذ السؤال عن ماهية الشيء فرع عن الإقرار به، وهو لا يقر بالله متظاهرًا، فمن لم يقر بشيء لا يسأل عن ماهيته، فمن سأل عن ماهية الإنسان فقال: ما الإنسان؟ فإن ذلك فرع إقراره بوجوده، وكذلك هنا(٣).

ولذلك؛ فإن فرعون لم يكن قد سأل عن حقيقة الإلٰهية وإنما سأل عن وصف الرب الذي يتظاهر بإنكاره، ويوضح هذا آية أخرى وهي: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ ﴿٤٩﴾﴾ [طه]، ومعلوم أن (من) لا يسأل بها عن ماهية الشيء وحقيقته، وإنما حقيقة معنى الإلٰهية هي: استحقاق الله للعبادة بما له من صفات الكمال وتنزهه عن صفات النقص، وقد دلت الأدلة على ذلك.

وقد ترتب على هذا التفسير مفاسد كثيرة:

منها: أن الإقرار بالربوبية أول واجب على المكلف، وهذا من أعظم الباطل لمخالفته القرآن والسُّنَّة ودعوات الأنبياء لأقوامهم وحال المشركين(٤).

ومنها: إغفال توحيد الألوهية وعدم الاعتناء به، وهذا ما أوقع فئامًا منهم في الإشراك بالله، من الاستغاثة بغير الله

---

(١) جامع البيان لابن جرير (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٥).
(٢) تيسير العزيز الحميد (٧٦ ـ ٨١).
(٣) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/ ٣٣٤).
(٤) حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين، لعبد الرحيم السلمي (٤٧٦ ـ ٤٧٧).

والذبح لغيره وغير ذلك من صرف حق الله تعالى لغيره من الأنداد.

ومنها: أن الذي قالوه هو الذي فتح باب الشرك على المسلمين؛ لظنهم أن التوحيد هو إفراد الله بالربوبية.

المصادر والمراجع:

١ ـ «تجريد التوحيد المفيد»، للمقريزي.

٢ ـ «التمهيد لشرح كتاب التوحيد»، لصالح آل الشيخ.

٣ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٤ ـ «حقيقة التوحيد بين أهل السُّنَّة والمتكلمين»، لعبد الرحيم السلمي.

٥ ـ «حقيقة التوحيد والفرق بين الربوبية والألوهية»، لعلي العلياني.

٦ ـ «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري»، لعبد الله الغنيمان.

٧ ـ «الشهادتان معناهما وما تستلزمه كل منهما»، لابن جبرين.

٨ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى»، لخالد نور.

الإلهام

التعريف لغةً:

الإلهام: في اللغة مشتق من مادة: (لَهَمَ)، هو بمعنى: الابتلاع والالتقام.

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «اللام والهاء والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على ابتلاعِ شيء، تقول العرب: التَهَم الشَّيء: التَقَمه»[(١)].

ويقال: أَلْهَمَهُ الله خيرًا؛ أي: لقَّنه خيرًا، ونَسْتَلْهِمُ الله الرَّشاد. ويقال: أَلْهَمَ الله فلانًا الرُّشد إلهامًا: إذا ألقاه في رُوعِه، فتلقاه بفَهْمه[(٢)].

التعريف اصطلاحًا:

لقد عرّف الإلهام في الاصطلاح بعدة تعريفات، أشملها هو ما ذكره الإمام ابن القيم وغيره بقوله: الإلهام: هو الإلقاء في القلب[(٣)]، والبعض يقول: هو الإلقاء في الروع[(٤)].

كما عرَّفه الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «الإلهام في الاصطلاح: إيقاع شيء في القلب، يثلج له الصدر، من غير استدلال بوحي، ولا نظر في حجة عقلية،

(١) مقاييس اللغة (٥/٢١٧) [دار الجيل، ط٢]، وانظر: الصحاح، [دار العلم للملايين، ط٤].
(٢) انظر: تهذيب اللغة (٦/١٦٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].
(٣) شفاء العليل (٥٥) [دار الفكر، ١٣٩٨هـ].
(٤) انظر: الصحاح، مادة: (لهم).

يختص الله به من يشاء من خلقه»[١].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي للإلهام ـ وهو الإلقاء في الروع ـ راجع إلى المعنى اللغوي ـ وهو الابتلاع ـ؛ إذ إن من ألقي في روعه شيء فإنه شبيه بمن التهم ذلك الشيء والتقمه[٢].

الأسماء الأخرى:

من الأسماء الأخرى للإلهام:

١ ـ التحديث.

٢ ـ واعظ الله في قلب المؤمن.

٣ ـ الوحي (بالمعنى العام غير المختص بالأنبياء).

الحكم:

مدى حجية الإلهام:

أ ـ الإلهام إن أريد به هداية الله لمن شاء من خلقه هداية بيان وتوفيق، وما جاء في الشرع من المعاني المقاربة له؛ كالتحديث، والواعظ على قلوب المؤمنين، ولمة الملك، والوحي العام، فذلك حق ولا ريب فيه.

(١) أضواء البيان (٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤) [دار الفكر، ١٤١٥هـ]. وانظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٤١) [دار الحديث، ط١، ١٤٠٤هـ]، وقواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٣٤٨) [دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ]، والتحبير شرح التحرير للمرداوي (٢/ ٧٨٤) [مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢١هـ].

(٢) انظر: مقاييس اللغة (٥/ ٢١٧).

ب ـ وأما إن جعل الإلهام لغير الأنبياء دليلًا مستقلًّا يعرف به أخبار الغيبيات وأحكام الشرعيات باستقلال ـ كما هو الحال عند بعض المتصوفة ـ فهذا لا شك في بطلانه.

فكل ما ادعي إلهامًا للنفس فإن سبيل العلم بصحته أو بطلانه هو عرضه على الكتاب والسُّنَّة، فإن وافقهما قُبِل، وإلا رد، فلا يستقل الإلهام بنفسه في معرفة الحق، سواء كان ذلك فيما يتعلق بحق الله أو بحق العباد.

فأما ما يتعلق بحق الله: فإن الإلهام ليس دليلًا مستقلًّا يثبت به من ادعاه حكمًا من أحكام الشرع، سواء أحكام الشرع الخبرية؛ كالعقائد، أو العملية، كأحكام الفروع.

وأما ما يتعلق بحقوق العباد: فإنه لا يحل للحاكم أن يحكم لأحد المتخاصمين بمجرد دعوى الإلهام.

ففي «الصحيح» عن أم سلمة عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي على نحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه شيئًا فلا يأخذ، فإنما أقطع له قطعة من النار**»[٣].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الحيل، رقم ٦٩٦٧)، ومسلم (كتاب الحدود، رقم ١٧١٣).

فأخبر النبي ﷺ أنه يقضي بين المتخاصمين بالسمع، لا بالإلهام، فلو كان الإلهام طريقًا للحكم بين العباد لكان النبي أحق بذلك، وكان الله يوحي إليه معرفة صاحب الحق، فلا يحتاج إلى بيِّنة[(١)].

والقول ببطلان الإلهام ـ على أنه مصدر من مصادر التشريع ـ هو ما قرره جماهير علماء الأصول[(٢)]، بل ذهب جمع منهم إلى رد شهادة من يرى الإلهام موجبًا للعلم؛ لأنه قد يشهد بذلك الإلهام المدعى، ويكون ذلك كذبًا[(٣)].

الحقيقة:

الإلهام: هو من جنس الوحي العام الذي لا يختص بالأنبياء، كما في قول تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾ الآية [النحل: ٦٨]، فذكر أن الوحي يكون إلى النحل، فالإنسان من باب أولى[(٤)].

وهذا الإلهام هو الوحي الذي جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا﴾ [الشورى: ٥١]، كما ذكر ذلك مجاهد وغيره، وقرره ابن تيمية[(٥)].

ـ كما أن هذا الإلهام هو المقصود بالتحديث الذي جاء في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ؛ أنه كان يقول: «**قد كان يكون في الأمم قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي منهم أحد، فإن عمر بن الخطاب منهم**». قال ابن وهب [أحد رواة الحديث]: تفسير محدثون: ملهمون[(٦)].

قال ابن تيمية: «فهذا الوحي يكون لغير الأنبياء، ويكون يقظة ومنامًا، وقد يكون بصوت هاتف يكون الصوت في نفس الإنسان، ليس خارجًا عن نفسه يقظة ومنامًا، كما قد يكون النور الذي يراه أيضًا في نفسه»[(٧)].

ـ كما أن هذا الإلهام العام هو واعظ الله في قلب كل مؤمن، والذي

---

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٨/ ٦٩ ـ ٧٠) [مؤسسة قرطبة، ط١]، وبغية المرتاد (٣٨٥) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢٢٦)، ومدارج السالكين (٣/ ٤٣١).

(٢) انظر: أصول السرخسي (٢/ ١٨٥) [دار المعرفة]، والإحكام (١/ ٢٠)، وقواطع الأدلة (٢/ ٣٤٨)، والتحبير شرح التحرير (٢/ ٧٨٤)، والبحر المحيط في الأصول للزركشي (٤/ ٤٠٠) [دار الكتب العلمية، ط١]، وكشف الأسرار للبخاري (٣/ ٥١٨)، وتيسير التحرير (٤/ ١٨٥)، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران (٢٩٧) [مؤسسة الرسالة، ط٢]، وأضواء البيان للشنقيطي (٣/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

(٣) انظر: كشف الأسرار للبخاري (٣/ ٣٨).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٢٨ ـ ٥٢٩) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٦) [دار السرور]، وتفسير القرطبي (١٦/ ٥٣) [دار الشعب]، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٥٢٦)، وفتح القدير للشوكاني (٤/ ٥٤٤) [دار الفكر].

(٦) أخرجه مسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٣٩٨)، وأخرجه البخاري أيضًا (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
وانظر: فتح الباري لابن حجر (٧/ ٥٠) [دار المعرفة]، حيث حكى تفسير المُحدَّث بالمُلهم عن الأكثرين، وارتضاه.

(٧) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٩٨).

جاء في حديث النواس بن سمعان الأنصاري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**ضرب الله مثلًا صراطًا مستقيمًا، وعلى جنبتي الصراط سوران، فيهما أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى باب الصراط داع يقول: أيها الناس، ادخلوا الصراط جميعًا، ولا تتعرجوا، وداع يدعو من فوق الصراط، فإذا أراد أن يفتح شيئًا من تلك الأبواب، قال: ويحك لا تفتحه، فإنك إن تفتحه تلجه، والصراط الإسلام، والسوران: حدود الله، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي من فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مسلم**»(١).

قال ابن القيم رحمه الله: «فهذا الواعظ في قلوب المؤمنين هو الإلهام الإلهي بواسطة الملائكة»(٢).

وهذه الأدلة وغيرها تدلُّ على عموم هذا الإلهام لغير الأنبياء، وعدم اختصاصه بهم، وإنما الذي اختصوا به: العصمة في ذلك الإلهام(٣).

الأدلة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لقد كان فيما قبلكم من الأمم أناس محدثون، فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر**»(٤)، وعند مسلم: «**فإن عمر بن الخطاب منهم**»(٥). قال ابن وهب [أحد رواة الحديث]: تفسير محدثون: ملهمون(٦).

وفي رواية أخرى عند البخاري: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**قد كان فيمن كان قبلكم من بني إسرائيل رجال، يكلمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن من أمتي منهم أحد فعمر**»(٧).

أقوال أهل العلم:

قال الشاطبي رحمه الله ـ بعد كلامه على الإلهام والكشف ـ: «هذه الأمور لا يصح أن تراعى وتعتبر إلا بشرط: أن لا تخرم حكمًا شرعيًّا، ولا قاعدة دينية، فإن ما يخرم قاعدة شرعية أو حكمًا

(١) أخرجه الترمذي (أبواب الأمثال، رقم ٢٨٥٩) وحسنه، وأحمد (٢٩/١٨١) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، والحاكم (كتاب الإيمان، رقم ٢٤٥) وصححه، وصححه أيضًا ابن كثير في التفسير (١/١٣٨ ـ ١٣٩) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ]، والألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٢٣٤٧) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٢) مدارج السالكين (١/٤٦) [دار الكتاب العربي، ط٢]، وانظر: مجموع الفتاوى (١٠/٤٧٥).

(٣) انظر: كشف الأسرار للبخاري (٣/٣٠٥، ٣١٠)، والمعرفة في الإسلام عبد الله القرني (٦٦ ـ ٧٢) [دار عالم الفوائد، ط١، ١٤١٩هـ].

(٤) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٥) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٦) صحيح مسلم (٤/١٨٦٤)، وانظر: فتح الباري لابن حجر (٧/٥٠) [دار المعرفة]، حيث حكى ابن حجر تفسير المُحدَّث بالمُلهم عن الأكثرين، وارتضاه.

(٧) أخرجها البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٦٨٩).

شرعيًّا ليس بحق في نفسه، بل هو: إما خيال، أو وهم، وإما من إلقاء الشيطان»[١].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ضمن كلامه على الإلهام: «إذا اجتهد السالك في الأدلة الشرعية الظاهرة، فلم ير فيها ترجيحًا وألهم حينئذ رجحان أحد الفعلين، مع حسن قصده، وعمارته بالتقوى، فإلهام مثل هذا دليل في حقه، قد يكون أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة، والأحاديث الضعيفة، والظواهر الضعيفة، والاستصحابات الضعيفة التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذهب والخلاف وأصول الفقه»[٢]، ثم استطرد في تقرير ذلك والاستشهاد له، إلى أن قال: «وليس المقصود هنا بيان أن هذا وحده دليل على الأحكام الشرعية، لكن أن مثل هذا يكون ترجيحًا لطالب الحق إذا تكافأت عنده الأدلة السمعية الظاهرة، فالترجيح بها خير من التسوية بين الأمرين المتناقضين قطعًا؛ فإن التسوية بينهما باطلة قطعًا»[٣].

الشروط:

من شروط الإلهام المعتبر[٤]:

١ ـ ألا يخالف الإلهام حكمًا شرعيًّا، لما سبق بيانه، فإن عارض الحكم الشرعي علم أنه باطل قطعًا.

٢ ـ أن يكون الإلهام في الترجيح بين المباحات، أو في مواطن الاشتباه التي لا يمكن التحقق فيها من الحكم الشرعي لتكافؤ الأدلة عند الناظر فيها.

٣ ـ أن لا يعتقد أن ذلك الأمر الذي رجحه بالإلهام هو حكم الله تعالى؛ إذ الإلهام لا عصمة معه كما سبق، وبناء عليه؛ فلا يلزم غيره بذلك الأمر الذي تبدى له، والله أعلم.

الأقسام:

الإلهام على أقسام:

القسم الأول: إلهام الوحي، وهذا له **طريقان**:

١ ـ أن يجعله الله بلا واسطة[٥].

٢ ـ أن يكون بواسطة ملك من ملائكته؛ كأن يلقي الخير والعلم الصادق والثبات في قلوب العباد، كما قال تعالى: ﴿إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الأنفال: ١٢].

وقد جاء لفظ (الإلهام) في كتاب الله في قوله تعالى: ﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ﴿٨﴾﴾ [الشمس].

---

(١) الموافقات (٢/٢٦٦) [دار المعرفة].
(٢) مجموع الفتاوى (١٠/٤٧٣).
(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٤٧٧).
(٤) انظر: المعرفة في الإسلام (٨٠ ـ ٨٣).
(٥) وقوع هذا الإلهام لغير الأنبياء بلا واسطة قال به ابن تيمية، كما في: مجموع الفتاوى (١٧/٥٢٨)، ومال ابن القيم إلى التوقف فيه، وأن الجزم والإثبات موقوف على الدليل، كما في: مدارج السالكين (١/٤٦).

وقد فسَّر أئمة السلف الإلهام في الآية بأحد **أمرين**:

الأول: أن المراد بالإلهام: البيان والتعليم والتعريف؛ أي: أن الله تعالى علَّم هذه النفس وعرَّفها طريق الخير والطاعة، وطريق الشر والمعصية.

الثاني: أن المراد بالإلهام: أنه تعالى هدى النفس المؤمنة إلى الإيمان والعمل الصالح، ووفقها، وجعلها تقية مهتدية، ويسر العمل الصالح لها، كما أنه هو الذي جعل المصلي مصليًا، والمسلم مسلمًا، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ﴾ [الحجرات: ٧]. كما أنه هدى النفس الكافرة إلى عملها السيئ[١]، وخذلها، وجعلها فاجرة كافرة، على ما يعتقده أهل السُّنَّة من أن الله هو الخالق لأفعال العباد، خيرها وشرها[٢].

فالإلهام الأول هو هداية البيان العام لجميع الناس، والإلهام الثاني هو هداية التوفيق المختصة لأهل الطاعة، أو هداية الخذلان المختصة بأهل المعصية[٣].

والقول الثاني هو الموافق للمعنى الشرعي السالف الذكر، ولعله أظهر من الأول؛ وذلك «لأن الإلهام استعماله مشهور في إلهام القلوب، لا في التبيين الظاهر الذي تقوم به الحجة»[٤]، «ومن فسَّر الآية من السلف بالتعليم والتعريف فمراده: تعريف مستلزم لحصول ذلك [أي: إلقاء الهداية في القلب وجعله تقيًّا أو فاجرًا]، لا تعريف مجرد عن الحصول، فإنه لا يسمى إلهامًا»[٥].

وبهذا يكون الإلهام في الآية شاملًا لكلا المعنيين السابقين، فإن الثاني وإن كان أقوى إلا أن الأول لازم له، والله أعلم.

القسم الثاني: **إلهام الوسوسة**، وهو الإلهام المذموم.

وهذا الإلهام يكون بواسطة وسوسة الشيطان ونزغه، وتسويله وإملائه، وإيحائه واستيلائه، وفتنته وأزه وهمزه، وتزيينه عمل السوء، وصده عن العمل الصالح، واستحواذه على حزبه، كما جاءت بهذه الألفاظ نصوص الكتاب.

وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إن

---

(١) حول إطلاق لفظ (هدى) على الإضلال انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٦/ ١٤٥).

(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٤/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وتفسير البغوي (٨/ ٤٣٨) [دار طيبة، ط٤]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٥٨٣)، (١٦/ ١٤٥، ٢٣٣ ـ ٢٣٥)، وشفاء العليل (٥٥) [دار الفكر، ١٣٩٨هـ]، والروح (١٤٩) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ]، وتفسير ابن كثير (٨/ ٤١١ ـ ٤١٢).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ٩٨ ـ ٩٩) (١٦/ ١٤٥).

(٤) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٤٥)، وانظر: شفاء العليل (٥٥).

(٥) شفاء العليل (٥٥).

للشيطان لمة بابن آدم، وللملك لمة؛ فأما لمة الشيطان فإيعاد بالشر وتكذيب بالحق، وأما لمة الملك فإيعاد بالخير وتصديق بالحق، فمن وجد ذلك فليعلم أنه من الله فليحمد الله، ومن وجد الأخرى فليتعوذ بالله من الشيطان الرجيم»(١).

الفروق:

الفرق بين الإلهام المحمود والإلهام المذموم:

الإلهام قد يقع ولا يشعر به الإنسان، سواء كان من وحي الملائكة العام، أو من وساوس الشيطان، وإنما يكون التمييز بين الإلهامين بالموافقة أو المخالفة للكتاب والسُّنَّة، فما وافقهما فهو الإلهام المحمود، وما خالفهما فهو المذموم، و«ليس لأحد أن يطلق القول على ما يقع في نفسه أنه وحي، لا في يقظة ولا في المنام إلا بدليل يدل على ذلك، فإن الوسواس غالب على الناس، والله أعلم»(٢).

(١) أخرجه أبو داود في الزهد (١٦٤) [دار المشكاة، ط١]، والطبري في تفسيره (٥/٥٧٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والطبراني في المعجم الكبير (٩/١٠٤) [مكتبة ابن تيمية، ط٢] موقوفًا، وروي مرفوعًا، لكن الموقوف هو الصحيح. انظر: العلل لابن أبي حاتم (٥/٦٣٧) [مطابع الحميضي، ط١].

(٢) مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (١٧/٥٣٢)، وانظر: المرجع نفسه (٢/٢٢٦)، (١٧/٥٢٣ ـ ٥٣٢)، والروح (٢٥٦).

قال السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن إنكار أصل الإلهام لا يجوز... ونقول في التمييز بين الحق والباطل من ذلك: إن كل من استقام على شرع النبي ﷺ، ولم يكن في الكتاب والسُّنَّة ما يرده: فهو مقبول. وكل ما لا يستقيم على شرع النبي ﷺ: فهو مردود، ويكون ذلك من تسويلات النفس، ووساوس الشيطان، ويجب رده، على أنّا لا ننكر زيادة نور الله تعالى كرامة للعبد، وزيادة نظر له، فأما على القول الذي يقولونه ـ وهو: أن يرجع إلى قوله في جميع الأمور ـ فلا نعرفه»(٣).

الفرق بين الإلهام والتحديث والفراسة:

أولًا: الفرق بين التحديث والإلهام:

التحديث أخص من الإلهام، فالإلهام عام للمؤمنين بحسب إيمانهم، فكل مؤمن فقد ألهمه الله رشده الذي حصل له به الإيمان.

وأما التحديث فهو إلهام خاص، وهو الوحي إلى غير الأنبياء(٤).

ثانيًا: الفرق بين الفراسة والإلهام:

أن الفراسة تكون فيما عليه قرائن ودلائل إذا تنبَّه لها الإنسان عرفها، وقد تكون بصناعة متعلمة وكسب وتحصيل،

(٣) قواطع الأدلة في الأصول (٢/٣٥٢).

(٤) انظر: مدارج السالكين (١/٦٨ ـ ٦٩).

فيستدل بالأشكال الظاهرة على الأخلاق والأمور الباطنة.

وأما الإلهام فموهبة مجردة، لا تنال بكسب البتة، ولا يعرف لها الملهم سببًا ظاهرًا، وهو مرتبة من الغيب قد أطلع الله عليها بعض الخلق فيلقيها الملك على الخاطر[(١)].

الحكمة:

الإلهام المحمود هو نوع كرامة يكرم الله بها من يشاء من أوليائه، فينتفعون بها، إما في الأمور الدينية، وذلك في هداية البيان والتوفيق إلى الخير الثابت في الشرع[(٢)]، كما جاء في واعظ الله في قلوب المؤمنين، والذي ينهاهم عن ولوج أبواب المعاصي، وكأن يلهم العالم رجحان شيء من المباحات، أو ما تكافأت فيه الأدلة عنده[(٣)].

وإما أن يكون الانتفاع بالإلهام في أمر دنيوي، فيكشف لهم به كربًا، أو يدفع ضرًّا، كما حصل من إلهام أُمِّ موسى ﷺ أن تلقيه في اليم.

وإن إلهام النفس المؤمنة الهدى هو ثمرة لإخلاص تلك النفس عملها لله، ومداومتها على عبادته، وهو من نعمة الله وإحسانه، وهو «إلهام عام للمؤمنين بحسب إيمانهم، فكل مؤمن فقد ألهمه الله رشده الذي حصل له به الإيمان»[(٤)]، كما أن إلهام النفس الفاجرة الفجور هو عقوبة لها لعدم إخلاصها، وتركها ما خلقت له، وفطرت عليه من تقوى الله وتمام عبوديته، وكل ذلك إنما يقع بحكمة الله البالغة، وعدله التام، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف][(٥)].

مذهب المخالفين:

لقد غلت طوائف من أهل البدع والأهواء ـ كبعض الصوفية والجهمية والرافضة[(٦)] ـ في الإلهام، حتى عدَّه بعضهم مصدرًا مستقلًّا من مصادر التشريع، وتوهموا أن ما يلقى إليهم من الخيالات هو من الآيات البينات، وأنها من الله تعريفات، فلا تعرض على السُّنَّة والقرآن، ولا تقابل إلا بالقبول

---

(١) انظر: التفسير الكبير للرازي (٢/ ٤٢٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ]، ومدارج السالكين (١/ ٦٨ ـ ٦٩)، وفيض القدير (١/ ١٤٣) [المكتبة التجارية الكبرى، ط٦]، والقائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي (٨٠) [المكتب الإسلامي، ط٣، ١٤٠٤هـ].

(٢) لا إلى تشريع لم يعلم إلا بذلك الإلهام، فقد تقدم أن الإلهام ليس دليلًا على أحكام الشريعة، وانظر ما تقدم في: فقرة (الأقسام).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٧٧).

(٤) مدارج السالكين (١/ ٤٤).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٥١٣ ـ ٥١٤) (١٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣)، ومنهاج السُّنَّة (٨/ ٢٠٨)، والحسنة والسيئة (٩٣) [مطبعة المدني].

(٦) انظر: قواطع الأدلة (٢/ ٣٤٨)، والإحكام (١/ ٧٦) (٢/ ٢٢٤)، والتحبير شرح التحرير (٢/ ٧٨٤)، وتيسير التحرير (٤/ ١٨٥)، والبحر المحيط في الأصول (٤/ ٤٠٠).

والإذعان[١]، حتى صرح الغزالي أن النصوص الشرعية إنما تقبل إذا وافقت ما يرد على القلب من الكشوف ونحوها[٢].

وبعض غلاتهم جعل الإلهام خطابًا محضًا لهم من الله بلا واسطة ولا حجاب، وجعلوه أعظم من تكليم الله لموسى عليه السلام[٣].

الرد عليهم:

لا شكَّ أن ما ذهب إليه هؤلاء من أعظم الضلال، وما هذا الذي يدعونه إلا من الكذب والافتراء، أو أنه من إيحاء الشيطان ووسوسته، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٢١]، وقول هؤلاء لا شك في بطلانه، كما أن من أنكر الإلهام على الإطلاق فقوله باطل أيضًا، قال ابن تيمية رحمه الله: «الذين أنكروا كون الإلهام طريقًا على الإطلاق أخطؤوا، كما أخطأ الذين جعلوه طريقًا شرعيًّا على الإطلاق»[٤].

وقد تقدم بيان التفصيل في مدى حجية الإلهام، وأنه لا يعتبر دليلًا مستقلًّا للأحكام أو الأخبار.

وبطلان قول الصوفية الغلاة ونحوهم ممن جعل الإلهام لغير الرسل دليلًا يتضح **بأمور**:

١ ـ أننا مأمورون عند النزاع أن نرجع إلى الكتاب والسُّنَّة، لا إلى الإلهام ولا غيره، كما دلَّت على ذلك النصوص القطعية، كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء].

٢ ـ أن لازم كلامهم أنه لا يستفاد من خبر الرسول ﷺ شيء من الأمور العلمية، بل إنما يدرك ذلك كل إنسان بما حصل له من الإلهامات والكشوفات، وهذا أصل الإلحاد، فإن كل ذي مكاشفة إن لم يزنها بالكتاب والسُّنَّة وإلا دخل في الضلالات[٥].

٣ ـ أن النصوص الواردة في الإلهام وما جرى مجراه لم تجعل الإلهام

---

(١) إغاثة اللهفان (١/ ١١٩) [دار المعرفة، ط٢، ١٣٩٥هـ] بتصرف، وبيان كشف الألفاظ للامشي (٣).

(٢) انظر: إحياء علوم الدين (١/ ١٠٤) [دار الندوة الجديدة]، وانظر إبطال قوله في: درء التعارض (٥/ ٣٤٧ ـ ٣٥٧) [جامعة الإمام، ط١]، وانظر في أقوالهم أيضًا: الفتوحات المكية لابن عربي (١/ ١٠٠) (٢/ ٨٦) (٤/ ١٢٨)، وعوارف المعارف للسهروردي (٤٠٤) [مكتبة القاهرة، ١٣٩٣هـ]، واليواقيت والجواهر للشعراني (١/ ٢٤ ـ ٢٥) (٢/ ٨٥) [مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٨هـ].

(٣) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية (٣٨٦ ـ ٣٨٧)، ودرء التعارض (٥/ ٣٥٤).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/ ٤٧٣)، وانظر: قواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٣٥٢).

(٥) درء التعارض (٥/ ٣٤٨)، بتصرف.

مصدرًا لتلقي الأحكام، بل هو تثبيت من الله للمؤمن، أو بشارة له.

قال الشيخ الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ بعد كلامه على الإلهام: «وبالجملة؛ فلا يخفى على من له إلمام بمعرفة دين الإسلام أنه لا طريق تعرف بها أوامر الله ونواهيه وما يتقرب إليه به من فعل وترك إلا عن طريق الوحي، فمن ادعى أنه غني في الوصول إلى ما يرضي ربه عن الرسل وما جاؤوا به ـ ولو في مسألة واحدة ـ فلا شك في زندقته، والآيات والأحاديث الدالة على هذا لا تحصى، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء] ولم يقل: حتى نلقي في القلوب إلهامًا... وبذلك تعلم أن ما يدعيه كثير من الجهلة المدعين التصوف من أن لهم ولأشياخهم طريقًا باطنة توافق الحق عند الله ولو كانت مخالفة لظاهر الشرع... زندقة وذريعة إلى الانحلال بالكلية من دين الإسلام بدعوى أن الحق في أمور باطنة تخالف ظاهره»(١).

٤ ـ أن الذي ضمنت لنا عصمته هو كتاب الله وسُنَّة مصطفاه ﷺ، وأما الإلهام ـ لغير الأنبياء ـ فلم تضمن عصمته.

قال الجنيد: قال أبو سليمان الداراني: «ربما يقع في قلبي النكتة من نكت القوم أيامًا، فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين من الكتاب والسُّنَّة»(٢).

وهؤلاء قد صرح كثير منهم بعصمة أقوال أئمتهم من الخطأ(٣)، وهذه الدعوى تضاهي دعوى النبوة، قال الإمام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ودعوى العصمة تضاهي المشاركة في النبوة فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، لا يجوز أن يخالف في شيء، وهذه خاصة الأنبياء... فمن جعل بعد الرسول معصومًا يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة وإن لم يعطه لفظها... وكثير من الغلاة في المشايخ يعتقد أحدهم في شيخه نحو ذلك، ويقولون: الشيخ محفوظ، ويأمرون باتباع الشيخ في كل ما يفعل، لا يخالف في شيء أصلًا... ومعلوم أن كل هذه الأقوال مخالفة لدين الإسلام للكتاب والسُّنَّة وإجماع سلف الأمة وأئمتها»(٤).

٥ ـ «أن الذي ثبت بالنص أنه كان ملهمًا: هو الفاروق عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ؛ أنه قال: **«قد كان في الأمم**

---

(١) أضواء البيان (٣/ ٣٢٤)، وانظر: تفسير القرطبي (١١/ ٤٠ ـ ٤١).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٤٩)، وإغاثة اللهفان (١/ ١٢٤).

(٣) انظر: اليواقيت والجواهر للشعراني (١/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٤) منهاج السُّنَّة النبوية (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٩).

قبلكم محدثون، فإن يكن في أمتي فعمر»، ومع هذا فلم يكن يجوز لعمر أن يفتي ولا يقضي ولا يعمل بمجرد ما يلقى في قلبه حتى يعرض ذلك على الكتاب والسُّنَّة، فإن وافقه قبله، وإن خالفه رده»[(١)].

٦ ـ أن ما يرد على بعض الناس من الإلهامات فإنه لا يستطيع أن يقطع بكونه إلهامًا من الملك، بل قد يختلط على البعض ما يكون من إلهام الملك وما يكون من وسواس الشياطين، كما قد يكون من أحاديث النفس، فصار الأمر معرضًا للاحتمال، فيبطل به الاستدلال[(٢)].

٧ ـ أن إرجاع الأحكام الشرعية الثابتة إلى الإلهام وما في معناه يجعلها عرضة للاختلاف والاضطراب، إذ كل إنسان سيدعي أن الإلهام دلَّه على كذا، ولا حجة لأحدهم على الآخر.

قال الشاطبي رحمه الله: «اعلم أن النبي ﷺ مؤيد بالعصمة، معضود بالمعجزة... وأما أمته: فكل واحد منهم غير معصوم، بل يجوز عليه الغلط والخطأ والنسيان، ويجوز أن تكون رؤياه حلمًا وكشفه غير حقيقي، وإن تبين في الوجود صدقة، واعتيد ذلك فيه، وأطرد فإمكان الخطأ والوهم باق، وما كان هذا شأنه لم يصح أن يقطع به حكم»[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أضواء البيان»، للشنقيطي.

٢ ـ «بغية المرتاد»، لابن تيمية.

٣ ـ «التحبير شرح التحرير»، للمرداوي.

٤ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٥ ـ «قواطع الأدلة في الأصول»، للسمعاني.

٦ ـ «كشف الأسرار»، لعبد العزيز البخاري.

٧ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٨ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

٩ ـ «المعرفة في الإسلام»، لعبد الله القرني.

١٠ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية»، لابن تيمية.

إلياس عليه السلام

اسمه ونسبه:

إلياس بن تسبي، ويقال: إلياس بن ياسين بن فنحاص بن العيزار بن

(١) منهاج السُّنَّة (٨/ ٧٠)، وانظر: بغية المرتاد (٣٨٧ ـ ٣٨٨)، ودرء التعارض (٥/ ٣٤٩)، والحديث سبق تخريجه قريبًا، وهو في الصحيحين.

(٢) انظر: درء التعارض (٥/ ٣٥٢)، وقواطع الأدلة (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥١)، وتيسير التحرير (٤/ ١٨٥).

(٣) الموافقات (٤/ ٨٣ ـ ٨٤)، وانظر حججًا أخرى في إبطال قولهم في: قواطع الأدلة في الأصول (٢/ ٣٥٠).

هارون بن عمران، وقيل: إلياس بن العازر بن العيزرا بن هارون بن عمران[(١)].

معنى اسمه لغة:

إلياس: اسم أعجمي عبراني، ويعرف عند أهل الكتاب بإيليا، أو إلياس التشبي. ويسمى أيضًا: ياسين، وإلياسين أو إل ياسين. والعرب يتصرفون في النطق به على ما يناسب أبنية كلامهم؛ فيقولون مثلًا: إبراهيم وإبراهام وإبرهام، وإسرائيل وإسرائين، وهكذا؛ فكذلك إلياس وإلياسين هو واحد[(٢)].

نبوته:

قال الله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾﴾، ثم قال الله عز وجل بعد ذلك عنهم: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ﴾ [الأنعام]، وقال عز وجل: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾ فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴿١٢٨﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٢٩﴾ سَلَامٌ عَلَىٰ إِلْ يَاسِينَ ﴿١٣٠﴾ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣١﴾ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾﴾ [الصافات].

كتابه:

بعث إلياس عليه السلام بتجديد التوراة، وهكذا كان أنبياء بني إسرائيل الذين جاؤوا من بعد موسى عليه السلام، إنما كانوا يبعثون بتجديد ما اندرس من شرائع التوراة[(٣)].

دعوته:

بعث إلياس عليه السلام إلى أهل بعلبك غربي دمشق، فدعاهم إلى عبادة الله عز وجل وحده، وأن يتركوا عبادة صنم لهم كانوا يسمونه بعلًا؛ كما قال عز وجل: ﴿وَإِنَّ إِلْيَاسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴿١٢٣﴾ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٢٤﴾ أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ﴿١٢٥﴾ اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [الصافات].

قومه وموقفهم منه:

كذَّب أهل بعلبك بدعوة إلياس عليه السلام، إلا القليل ممن آمن معه، فأوعدهم الله تعالى بعذاب في الدنيا والآخرة، وقيل:

---

(١) انظر: تاريخ الرسل والملوك للطبري (١/ ٤٦١) [دار المعارف، مصر، ط٢]، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (١/ ٣٨٢) [دار الكتب العلمية، ط١]، والبداية والنهاية لابن كثير (٢/ ٢٧٢) [دار هجر، ط١].

(٢) انظر: الهداية إلى بلوغ النهاية للقيسي (٩/ ٦١٥٧) [جامعة الشارقة، ط١]، وتفسير القرطبي (٧/ ٣٢، ١٥/ ١١٨) [دار إحياء التراث العربي، بيروت]، والدُّرّ المصون للسمين الحلبي (٩/ ٣٢٦) [دار القلم، دمشق]، وتفسير ابن كثير (٧/ ٣٧) [دار طيبة، ط٢]، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٧٣) [دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ].

(٣) انظر: تاريخ ابن جرير الطبري (١/ ٤٦١).

في الآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلَصِينَ ﴿١٢٨﴾ وَتَرَكْنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ ﴿١٢٩﴾﴾ [الصافات].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: الاختلاف في اسمه عليه السلام:

وقع خلاف بين أهل العلم حول اسمه عليه السلام[(١)]:

فقيل: إن إلياس هو نبي الله إدريس عليه السلام[(٢)]، وله اسمان، مثل: يعقوب وإسرائيل. وهذا غير صحيح؛ بل هو غيره؛ لأن الله تعالى ذكر إلياس في ولد نوح، فهو من ذريته، قال الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٨٥﴾﴾ [الأنعام]، أما إدريس عليه السلام ـ على قول المؤرخين ـ فهو جد أبي نوح، فهما اثنان وليسا بواحد.

وقيل: هو اليسع عليه السلام. وليس كذلك؛ لأن الله تعالى أفرد كل واحد منهما بالذكر. وقيل: بل هو ابن عمه.

وقيل: بل إلياس الوارد في الحديث غير إلياس النبي عليه السلام.

ـ المسألة الثانية: بطلان دعوى أن إلياس عليه السلام لم يمت:

خالف في القول بموت نبي الله إلياس عليه السلام: الصوفية والشيعة؛ فقالوا ببقائه حيًّا إلى الآن، وأنه لم يمت؛ فأما الصوفية: فقالوا بأنهم يلقونه في الفلوات؛ ليؤكدوا مزاعمهم ومزاعم شيوخهم الباطلة في الاجتماع به والأخذ والتلقي عنه!

وأما الشيعة: فتمسكوا بهذا القول لتعليل طول أمد غيبة إمامهم (مهديهم) المنتظر، والذي تجاوزت مدة غيابه الألف ومائة سنة! فيقولون: إن بقاء مهديهم كبقاء إلياس[(٣)].

(١) انظر: المعارف لابن قتيبة (٥١) [دار المعارف، مصر، ط٤]، وتاريخ الطبري (١/ ٤٦١) [دار المعارف، مصر، ط٢]، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٩/ ٢٠٥) [دار الفكر، بيروت، ط١]، وتفسير البغوي (٣/ ١٦٥، ٧/ ٥٢) [دار طيبة، ط٤]، وتفسير القرطبي (٧/ ٣٢، ١٥/ ١١٥)، وتفسير ابن كثير (٧/ ٣٧)، والبداية والنهاية (١/ ٣٩٣) [دار إحياء التراث العربي، ط١]، وفتح الباري لابن حجر (٦/ ٣٧٣، ٣٧٥)، والتحرير والتنوير (٧/ ٣٤٠، ١٥/ ٣٦٤، ٢٣/ ١٦٦) [دار سحنون، تونس، ١٩٩٧م].

(٢) قال البخاري رحمه الله: «يذكر عن ابن مسعود وابن عباس: أن إلياس هو إدريس. صحيح البخاري (٥٨٧) (كتاب الأنبياء) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٣) انظر في قول الصوفية: الفِصَل في الملل والنِّحَل لابن حزم (٥/ ٣٧) [دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ]. وللشيعة: الغيبة لمحمد بن جعفر الطوسي (٧٩) [مكتبة الألفين، الكويت]، وإلزام الناصب للحائري (١/ ٢٨٣) [مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٤، ١٣٩٧هـ].

وأدلة موته عليه السلام[(١)] كثيرة؛ منها: قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ ۝٣٤﴾ [الأنبياء]، وإلياس عليه السلام بشر من ذرية نوح عليه السلام؛ فهو داخل في هذا العموم لا محالة.

وقال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّۦنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ قَالَ ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِى قَالُوٓا۟ أَقْرَرْنَا قَالَ فَٱشْهَدُوا۟ وَأَنَا۠ مَعَكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٨١﴾ [آل عمران]؛ فإلياس عليه السلام ـ كغيره من الأنبياء ـ داخل في هذا الميثاق؛ لئن بعث محمد صلى الله عليه وسلم وهو حي ليؤمنن به ولينصرنه، فلما لم يكن إلياس عليه السلام من أتباعه صلى الله عليه وسلم؛ دل ذلك على أنه ميت غير حي.

وثبت في حديث جابر رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قبل موته بشهر: «**ما من نفس منفوسة اليوم تأتي عليها مائة سنة وهي حية يومئذ**»[(٢)]؛ وإلياس إن لم يكن قد أدرك زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ـ وهذا هو المقطوع به ـ فلا إشكال في إثبات موته، وإن كان قد أدرك زمانه؛ فهذا الحديث يقتضي أنه لم يعش بعد مائة سنة؛ فيكون الآن ميتًا لا حيًّا؛ لأنه داخل في هذا العموم لا محالة.

قال ابن تيمية: «الصواب الذي عليه محققو العلماء: أن إلياس والخضر ماتا»[(٣)].

وقال ابن كثير: «إن الذي يقوم عليه الدليل: أن الخضر مات، وكذلك إلياس عليه السلام»[(٤)].

ويقال أيضًا[(٥)]: «إن القول بحياة إلياس عليه السلام هو في حقيقته قول بإثبات أنبياء بعد نبيِّنا صلى الله عليه وسلم ـ الذي جعله الله خاتم أنبيائه ورسله؛ فلا نبي بعده ولا رسول ـ؛ فهذا القول خروج عن عقيدة (ختم النبوة) المعلومة من الدين بالضرورة».

ويقال أيضًا: «إن هذه المسألة لا تثبت إلا بدليل شرعي، والرافضة والصوفية ليس لهم عليها دليل صحيح».

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٣٧، ٢٧/ ١٨)، والمنار المنيف لابن القيم (٦٧) [مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٤٠٣هـ]، والبداية والنهاية (١/ ٣٩٠، ٣٩٤)، وأضواء البيان (٤/ ٢١٠) [دار عالم الفوائد، ط١]. والكلام في أكثر هذه المواضع على الاستدلال لموت الخَضِر، ويُستدلُّ بها أيضًا على موت إلياس عليه السلام.

(٢) أخرجه مسلم (كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، رقم ٢٥٣٨).

(٣) منهاج السُّنَّة النبوية (١/ ٩٦) [طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ].

(٤) البداية والنهاية (١/ ٣٩٤).

(٥) انظر: الفِصَل لابن حزم (٥/ ٣٨)، والمفهِم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي (٦/ ٢١٩) [دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، ط١]، وتفسير القرطبي (١١/ ٤٠)، وأضواء البيان (٤/ ٢٠٦). والكلام في أكثر هذه المراجع عن الخضر، وما يُقال فيه يُقال في إلياس عليه السلام.

المصادر والمراجع:

١ ـ «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (ج١)، للقاضي عياض.

٢ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٣ ـ «تحفة النبلاء من قصص الأنبياء» لابن كثير، انتخب كتابه: ابن حجر العسقلاني.

٤ ـ «دعوة التوحيد: أصولها، الأدوار التي مرت بها، مشاهير دعاتها»، لمحمد خليل هراس.

٥ ـ «قصص الأنبياء المعروف بالعرائس»، لأبي إسحاق الثعلبي.

٦ ـ «قصص الأنبياء»، للسعدي.

٧ ـ «قصص الأنبياء القصص الحق»، لشيبة الحمد.

٨ ـ كتاب «تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين من كتاب المستدرك على الصحيحين» (ج٢)، للحاكم النيسابوري.

٩ ـ «المعارف»، لابن قتيبة.

١٠ ـ «معارج القبول» (ج٢)، لحافظ حكمي.

الإماتة

يراجع مصطلح (المحيي المميت).

الإمامة

التعريف لغةً:

الإمامة: مصدر من فعل أمَّ، وهو أصل واحد يدل على أربعة معان متقاربة المعنى ترجع إلى ثلاثة أصول: القامة، والحين، والقصد؛ يقول ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما الهمزة والميم فأصل واحد، يتفرع منه أربعة أبواب، وهي الأصل، والمرجع، والجماعة، والدّين، وهذه الأربعة متقاربة، وبعد ذلك أصول ثلاثة، وهي القامة، والحين، والقصد»[1].

وأصل هذا الباب كله من القصد، يقال: أممته: إذا قصدته، فمعنى الأمة في الدين: أن مقصدهم واحد، ومعنى الأمة القامة: سائر مقصد الجسد، ومعنى الأمة في الرجل المنفرد الذي لا نظير له: أن قصده منفرد من قصد سائر الناس، فليس يخرج شيء من هذا الباب عن أن الأصل في معنى أممت؛ أي: قصدت[2].

والإِمَّة: الإمامة، يقال: فلان أحق بإِمَّة هذا المسجد؛ أي: بالإمامة، والإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط المستقيم، أو كانوا ضالين،

(١) مقاييس اللغة (١/٢١) [دار الجيل، ط١٤٢١هـ].
(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٥/٦٣٥ ـ ٦٣٦) [دار الكتاب العربي].

والنبي ﷺ إمام أمته، والخليفة إمام رعيته، والقرآن إمام المسلمين[(١)].

التعريف اصطلاحًا:

الإمامة: في الاصطلاح عند الإطلاق يراد بها الإمامة العظمى، وموضوعها تولي أمور الناس، وأما عند التقييد فإنها تنصرف إلى المقصود من المتكلم[(٢)].

فبالمعنى العام المطلق عرَّفها الماوردي بقوله: «الإمامة موضوعة لخلافة النبوة، في حراسة الدين، وسياسة الدنيا»[(٣)].

وقال ابن خلدون: «هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليهم؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع، في حراسة الدين، وسياسة الدنيا بها»[(٤)].

الأسماء الأخرى:

الولاية العامة، الخلافة، الإمارة أو إمارة المؤمنين، الرئاسة العامة، السلطنة، وغيرها[(٥)].

الحكم:

يجب على الأمة عقد الإمامة، ونصب الإمام؛ إذ هي من فروض الكفايات، ولا قيام للدين والدنيا إلا بها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين والدنيا إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع؛ لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد عند الاجتماع من رأس»[(٦)].

الحقيقة:

الإمامة العظمى مشتملة على سياسة الأمة، ومعرفة معاقد الشريعة، وضبط الجيوش، وولاية الأكفاء، وعزل الضعفاء، ومكافحة الأضداد والأعداء، وتصريف الأموال وأخذها من مظانها، وصرفها في مستحقاتها إلى غير ذلك[(٧)].

المنزلة:

منزلة الإمامة في الدين رفيعة، وأهميتها عظيمة؛ لما يقوم به الإمام من مصالح تنتظم بها أمور الدين والدنيا، ولكن ليست

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٥/٦٣٨)، ومقاييس اللغة (١/ ٢٨)، ولسان العرب (١٢/ ٢٢، ٢٥) [دار صادر، ط١، ١٤١٠هـ].

(٢) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٣٥)، [دار الجيل، ط١٤٠٥هـ].

(٣) الأحكام السلطانية والولايات الدينية (٣) [مكتبة دار ابن قتيبة، ط١، ١٤٠٩هـ].

(٤) مقدمة ابن خلدون (١٩٠) [دار الباز، ط٤، ١٣٩٨هـ].

(٥) انظر: مآثر الإنافة في معالم الخلافة للقلقشندي (١/ ٨) [مطبعة حكومة الكويت، ط٢]، ومقدمة ابن خلدون (١٩٠).

(٦) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٩٠) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١].

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٩٠).

هي أهم المطالب في أحكام الدين، كما يقوله الرافضة، بل الإيمان بالله ورسوله ﷺ في كل زمان ومكان، أعظم من مسألة الإمامة، فلم تكن في وقت من الأوقات، لا الأهم، ولا الأشرف[1].

الأهمية:

الإمامة موضوعة لإقامة الدين وسياسة الدنيا، فلا بد للأمة من إمام يقيم الدين، وينصر السُّنَّة، ويقمع البدعة، وينصف المظلومين، ويستوفي الحقوق، ويضعها مواضعها[2].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى جَاعِلٌ فِى ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓا۟ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۖ قَالَ إِنِّىٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [البقرة].

قال القرطبي: «هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة يُسمَع له ويطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتنفذ به أحكام الخليفة»[3]:

وقال تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ﴾ [صٓ: ٢٦].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾ [النساء: ٥٩].

ومن السُّنَّة: عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ قال: «**ألا كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته**»[4].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**اللَّهُمَّ من ولي من أمر أمتي شيئًا فشق عليهم فاشقق عليه، ومن وليَ من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم فارفق به**»[5].

وعن حذيفة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال له: «**تلزم جماعة المسلمين وإمامهم**»[6].

وقال ﷺ: «**من بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا رقبة الآخر**»[7].

أقوال أهل العلم:

قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا بدَّ للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ قال: يؤمّن بها السبيل، ويقام به الحدود، ويجاهد به العدو، ويقسم

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (١/ ٧٨/١ ـ ٧٩).
(٢) انظر: أسنى المطالب في شرح روض الطالب (٤/ ١٠٨) [دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ].
(٣) تفسير القرطبي (١/ ٣٩٥) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الجمعة، رقم ٨٩٣)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٩).
(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٨).
(٦) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٦٠٦)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٧).
(٧) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٤).

بها الفيء»[(١)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومن المعلوم أن الناس لا يصلحون إلا بولاة...، كما يقال: ستون سنة مع إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام...، والناس لا يمكنهم بقاء أيام قليلة بلا ولاة أمور بل كانت تفسد أمورهم»[(٢)].

وقال الشوكاني: «ويجب على المسلمين شرعًا نصب إمام، وهذا معلوم لا يخالف فيه أحد، بل هو إجماع المسلمين أجمعين، منذ قبض رسول الله ﷺ إلى هذه الغاية، فما هو مرتبط بالسلطان من مصالح الدين والدنيا، ولو لم يكن منها إلا جمعهم على جهاد عدوهم، وتأمين سبلهم، وإنصاف مظلومهم من ظالمه، وأمرهم بما أمرهم الله به، ونهيهم عما نهاهم الله عنه، ونشر السنن، وإماتة البدع، وإقامة حدود الله فمشروعية نصب السلطان هي من هذه الحيثية»[(٣)].

الشروط:

اشترط أهل العلم للإمام شروطًا، منها: ما هو شرط صحة، ومنها: ما هو شرط كمال، وهي على النحو التالي[(٤)]:

الأول: أن يكون من قريش، بشرط إقامتهم للدين، وطاعتهم لله ﷻ، ورسوله ﷺ، فإن خالفوا أمر الله ﷻ فغيرهم ممن يطيع الله تعالى، وينفذ أوامره أولى منهم، وعلى هذا إجماع الصحابة، ومن جاء بعدهم من أئمة السلف، ولم يخالف في هذا إلا شذوذ من أهل الأهواء والبدع.

قال رسول الله ﷺ: «**إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبَّه الله على وجهه ما أقاموا الدين**»[(٥)].

قال ابن حجر: «ما أقاموا الدين: أنهم إذا لم يقيموا الدين خرج الأمر عنهم»[(٦)].

وقال رسول الله ﷺ: «**الناس تبع لقريش في هذا الشأن**»[(٧)].

قال القاضي عياض رحمه الله: «هذه الأحاديث وما في معناها في هذا الباب حجة أن الخلافة لقريش، وهو مذهب كافة المسلمين وجماعتهم، وبهذا احتج أبو بكر وعمر على الأنصار يوم السقيفة، فلم يدفعه أحد عنه، وقد عدَّها الناس

---

(١) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (١/٥٤٨). وأخرج عبد الرزاق في مصنفه (كتاب اللقطة، رقم ١٨٦٥٤) عن علي رضي الله عنه قال: (لا بد للناس من إمارة، يعمل فيها المؤمن، ويستمتع فيها الفاجر والكافر).

(٢) منهاج السُّنَّة النبوية (١/٥٤٧ ـ ٥٤٨).

(٣) السيل الجرار (٤/٥٠٤) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٤) انظر: غياث الأمم للجويني (٦٠) [دار الدعوة، ط١]، والأحكام السلطانية لأبي يعلى (٢٠) [دار الكتب العلمية]، وتفسير القرطبي (١/٤٠٤)، وأضواء البيان (١/٧٣ ـ ٨٠).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الأحكام، رقم ٧١٣٩).

(٦) فتح الباري (١٣/١٤٦) [دار الكتب العلمية: ط١].

(٧) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٤٩٥)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨١٨).

في مسائل الإجماع؛ إذ لم يؤثر عن أحد من السلف فيها خلاف، قولًا ولا عملًا، قرنًا بعد قرن، إلا ذلك، وإنكار ما عداه»[(١)].

الثاني: من شروط الإمام الأعظم: كونه ذكرًا، فلا يجوز تولية المرأة الإمامة، وهو قول جمهور أهل العلم؛ بل قد حكى بعض أهل الإجماع على عدم تولية المرأة الإمامة، لما ثبت عن أبي بكرة رضي الله عنه أنه قال: لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملَّكوا عليهم بنت كسرى. قال: «**لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة**»[(٢)].

قال أبو عبد الله القرطبي: «وأجمعوا على أن المرأة لا يجوز أن تكون إمامًا»[(٣)].

وقال ابن حجر رحمه الله: «والمنع من أن تلي المرأة الإمامة والقضاء قول الجمهور»[(٤)].

وقال الشنقيطي: «من شروط الإمام الأعظم كونه ذكرًا، ولا خلاف في ذلك بين العلماء»[(٥)].

الثالث: من شروط الإمام الأعظم: كونه حرًّا، فلا يجوز أن يكون عبدًا، وأجمعت الأمة على ذلك.

فإن قيل: ورد في «الصحيح» ما يدل على جواز إمامة العبد، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة**»[(٦)].

فالجواب عنه من أوجه؛ أظهرها[(٧)]:

الأول: يتصور ولاية العبد إذا ولَّاه بعض الأئمة، أو تغلب على البلاد بشوكته وأتباعه، فإنه يسمع له حينئذ ويطاع.

الثاني: أنه قد يضرب المثل بما لا يقع في الوجود، فإطلاق العبد الحبشي لأجل المبالغة في الأمر بالطاعة، وإن كان لا يتصور شرعًا أن يلي ذلك ابتداءً.

الثالث: أن يكون أطلق عليه اسم العبد نظرًا لاتصافه بذلك سابقًا، مع أنه وقت التولية حر، ونظيره إطلاق اليتم على البالغ باعتبار اتصافه به سابقًا.

الرابع من شروطه: أن يكون بالغًا،

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٦/ ٢١٤) [دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ].
(٢) أخرجه البخاري (كتاب المغازي، رقم ٤٤٢٥).
(٣) تفسير القرطبي (١/ ٤٠٤).
(٤) فتح الباري لابن حجر (٩/ ٥٨٤) [دار طيبة، ط١].
(٥) أضواء البيان (١/ ٧٨).
(٦) أخرجه البخاري (كتاب الأحكام، رقم ٧١٤٢).
(٧) انظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٦/ ٢٢٠) [دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ]، وشرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٤٢) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ]، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (١٦/ ٦٢٦)، وأضواء البيان للشنقيطي (١/ ٧٨ ـ ٧٩).

فلا تجوز إمامة الصبي إجماعًا؛ لعدم قدرته على القيام بأعباء الخلافة.

الخامس: أن يكون عاقلًا، فلا تجوز إمامة المجنون ولا المعتوه، وهذا لا نزاع فيه.

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: طرق انعقاد الإمامة:

ذكر أهل العلم أن الإمامة العظمى تنعقد **بأربعة طرق**[(١)]:

الطريق الأولى: أن ينص النبي ﷺ أن فلانًا هو الإمام، وقال بعض العلماء: إن إمامة الصديق أبي بكر رضي الله عنه كانت من هذا القبيل.

وهذه الطريق مبنية على ثبوت ذلك عن النبي ﷺ من أصله، وأنه نص على خلافة أبي بكر رضي الله عنه ـ سواء كان بالنص الجلي، كما ذهب إليه جماعة من أهل العلم، أو كان بالإشارة أو النص الخفي ـ، أو لم ينص عليه؛ أي: أنه لم يستخلف أحدًا بعد موته[(٢)].

الطريق الثانية: **الاختيار**: وهو اتفاق أهل الحل والعقد على اختيار الإمام ومبايعته، وقال بعض العلماء: إن إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه كانت من هذا القبيل أيضًا، وكذلك إمامة عثمان بن عفان رضي الله عنه كانت بمبايعة الناس له، ولم يتخلف عنها أحد.

قال ابن قدامة: «فإن أبا أبكر ثبتت إمامته بإجماع الصحابة على بيعته»[(٣)].

وقال ابن تيمية: «عثمان لم يصر إمامًا باختيار بعضهم، بل بمبايعة الناس له، وجميع المسلمين بايعوا عثمان بن عفان، ولم يتخلف عنه أحد»[(٤)].

وأهل الحل والعقد: هم أهل الاختيار، من أهل العقل والعلم، ووجهاء الناس ورؤسائهم. أو هم أهل الشوكة والقدرة، ممن تحصل بمبايعتهم للإمام القدرة والتمكن والسلطان.

قال ابن تيمية: «فإنه لا يشترط في الخلافة إلا اتفاق أهل الشوكة والجمهور، الذين يقام بهم الأمر، بحيث يمكن أن يقام بهم مقاصد الإمامة»[(٥)].

الطريق الثالثة: **العهد**: وهو أن يعهد الإمام إلى خليفته من بعده، سواء بالمقال أو بالكتابة، كما وقع من أبي بكر الصديق رضي الله عنه للفاروق عمر رضي الله عنه.

---

(١) انظر: الأحكام السلطانية لأبي يعلى (٢٣)، والأحكام السلطانية للماوردي (٤)، وإكمال المعلم للقاضي عياض (٦/ ٢٢٠)، وتفسير القرطبي (١/ ٤٠١ ـ ٤٠٣)، وأضواء البيان (١/ ٧٢ ـ ٧٣) [دار عالم الفوائد].

(٢) انظر: المعتمد في أصول الدين لأبي يعلى (٢٢٣) [دار الجيل، ط٢]، والفِصَل في الملل لابن حزم (٤/ ١٧٦) [دار الجيل، ط٢]، وتفسير القرطبي (١/ ٣٩٦)، ومنهاج السُّنَّة (١/ ٤٨٧).

(٣) المغني (١٢/ ٢٤٣) [دار عالم الكتب، ط٣].

(٤) منهاج السُّنَّة (١/ ٥٣٢).

(٥) منهاج السُّنَّة (٨/ ٣٣٦)، وانظر: المصدر نفسه (١/ ٥٢٧).

قال ابن قدامة: «وعمر ثبتت إمامته بعهد أبي بكر»[(١)].

وقال ابن تيمية: «وأما عمر فإن أبا بكر عهد إليه، وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر، فصار إمامًا لما حصلت له القدرة والسلطان بمبايعتهم له»[(٢)].

وأجمع أهل العلم على جواز انعقاد الإمامة بالعهد، قال الماوردي: «وأما انعقاد الإمامة بعهد من قبله فهو مما انعقد الإجماع على جوازه، ووقع الاتفاق على صحته»[(٣)].

الطريق الرابعة: التغلب: وهي أن يتغلب الإمام بسيفه على الناس، وينتزع الخلافة بالقوة، فيستتب له الأمر، ويدخل الناس في طاعته.

قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسمع والطاعة للأئمة، وأمير المؤمنين، البر والفاجر، ومن ولي الخلافة، فاجتمع الناس عليه، ورضوا به، ومن غلبهم بالسيف، حتى صار خليفة، وسمي أمير المؤمنين»[(٤)].

وقال ابن قدامة: «ولو خرج رجل على الإمام، فقهره، وغلب الناس بسيفه حتى أقروا له، وأذعنوا بطاعته، وبايعوه صار إمامًا يحرم قتاله، والخروج عليه، فإن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير فقتله، واستولى على البلاد وأهلها، حتى بايعوه طوعًا وكرهًا، فصار إمامًا يحرم الخروج عليه»[(٥)].

- المسألة الثانية: السمع والطاعة للأئمة وإن كانوا ظلمة فاسقين، وعدم الخروج عليهم، وإشهار السيف وقتالهم:

من أصول عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة السمع والطاعة لولاة الأمر دون معصية الله، وعدم الخروج عليهم، سواء كانوا بررة أم فجّارًا، إلا إذا رأى الناس كفرا بواحًا عندهم فيه من الله برهان، وقدروا على إزالته، دون ترتب المفاسد، وذلك لورود الأمر بطاعتهم في الكتاب والسُّنَّة، وإجماع أئمة سلف هذه الأمة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩].

وأولو الأمر في أحد الأقوال هم: الأمراء والولاة، وعلى ذلك جماهير السلف والخلف؛ قال النووي: «قال العلماء: المراد بأولي الأمر من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف؛ من المفسرين والفقهاء، وغيرهم»[(٦)].

(١) المغني (١٢/٢٤٣).
(٢) منهاج السُّنَّة (١/٥٣٢).
(٣) الأحكام السلطانية (١١).
(٤) اعتقاد الإمام أحمد بن حنبل ضمن كتاب أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة للالكائي (١/١٨٠) [مؤسسة الحرمين الخيرية، ط٨، ١٤٢٤هـ]
(٥) المغني (١٢/٢٤٣).
(٦) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/٢٢٣) [المطبعة =

وأما من السُّنَّة: فالأحاديث في هذا الباب كثيرة جدًّا: منها ما جاء عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، قال: «**إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان**»(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ قال: «**من كره من أميره شيئًا فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبرًا مات ميتة جاهلية**»(٢).

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»(٣).

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال لنا رسول الله ﷺ: «**إنكم سترون بعدي أثرة وأمورًا تنكرونها**، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: **تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم**»(٤).

= المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧٠٥٥، ٧٠٥٦)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٧٠٩).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧٠٥٣)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٩).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الأحكام، رقم ٧١٤٤)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٣٩).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٦٦٤٤)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٣).

وأما من الإجماع وأقوال سلف الأمة:

فقد نقل غير واحد من أهل العلم إجماع أهل السُّنَّة والجماعة على عدم الخروج على الأئمة الظالمين:

قال ابن بطة رحمه الله: «وقد أجمعت العلماء من أهل العلم، والفقه، والنُّسَّاك، والعبَّاد، والزُّهاد منذ أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا: أن صلاة الجمعة، والعيدين، ومنى، وعرفات، والغزو، والحج والهدي مع كل أمير برٍّ وفاجر...، والسمع والطاعة لمن ولَّوه، وإن كان عبدًا حبشيًّا، إلا في معصية الله، فليس لمخلوق فيها طاعة»(٥).

وقال أبو الحسن الأشعري رحمه الله: «الإجماع الخامس والأربعون: وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم، عن رضا أو غلبة، وامتدت طاعته، من بر وفاجر، لا يلزم الخروج عليهم بالسيف، جار أو عدل»(٦).

وقال الحافظ النووي رحمه الله: «وأما الخروج عليهم، وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السُّنَّة أنه لا ينعزل

(٥) الشرح والإبانة، الإبانة الصغرى (١٨٣ ـ ١٨٦) [دار الأمر الأول، ط٢، ١٤٣٣هـ].

(٦) رسالة إلى أهل الثغر (٢٩٦ ـ ٢٩٧) [مكتبة العلوم والحكم، ط٢، ١٤٢٢هـ].

السلطان بالفسق»[(١)].

وأما أقوالهم فكثيرة جدًّا: قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عَزَّ وَجَلَّ عنه من معصية ولاة الأمور، وغشهم، والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السُّنَّة والدين قديمًا وحديثًا، ومن سيرة غيرهم، وقد ثبت في «الصحيح» عن ابن عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ أنه قال: **«ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة عند استه بقدر غدره»**، قال: **«وإن من أعظم الغدر؛ يعني: بإمام المسلمين»**[(٢)]. وهذا حدَّث به عبد الله بن عمر لما قام قوم من أهل المدينة يخرجون عن طاعة ولي أمرهم ينقضون بيعته»[(٣)].

وأما الخروج على الإمام إذا رأى الناس منه الكفر البواح فهو مشروط بالقدرة والتمكن على الإزالة، وعدم ترتب المفاسد والشرور عند إزالته.

قال ابن تيمية: «فإن الحاكم إذا ولّاه ذو الشوكة لم يمكن عزله إلا بفتنة، ومتى كان السعي في عزله مفسدة أعظم من مفسدة بقائه، لم يجز الإتيان بأعظم الفسادين، لدفع أدناهما، وكذلك الإمام الأعظم، ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السُّنَّة أنهم لا يرون الخروج على الأئمة وقتالهم بالسيف، وإن كان فيهم ظلم، كما دلت على ذلك الأحاديث الصحيحة المستفيضة عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ لأن الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم دون قتال ولا فتنة، فلا يدفع أعظم الفسادين بالتزام أدناهما، ولعله لا يكاد يعرف طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أزالته»[(٤)].

وقال ابن باز رَحِمَهُ اللهُ: «إلا إذا رأى المسلمون كفرًا بواحًا عندهم من الله فيه برهان، فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته، إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم يكن عندهم قدرة فلا يخرجوا، أو كان الخروج يسبب شرًّا أكثر فليس لهم الخروج رعاية للمصالح العامة، والقاعدة الشرعية المجمع عليها: أنه لا يجوز إزالة الشر بما هو أشر منه، بل يجب درء الشر بما يزيله،

(١) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٢٩).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧١١١)، ومسلم (كتاب الجهاد والسير، رقم ١٧٣٥)، ولفظ ابن عمر كما عند البخاري: أنه جمع حشمه وولده فقال بعد رواية الحديث: «وإنا قد بايعنا هذا الرجل على بيع الله ورسوله وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يبايع رجل بيع الله ورسوله ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحدًا منكم خلعه ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت الفيصل بيني وبينه».

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٢) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

(٤) منهاج السُّنَّة (٣/ ٣٩١).

أو يخففه، أما درء الشر بشر أكثر منه فلا يجوز بإجماع المسلمين»[(١)].

وقال ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا رأينا هذا مثلًا ـ يعني: الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان ـ فلا تجوز المنازعة حتى تكون لدينا قدرة على إزاحته، فإن لم يكن لدينا قدرة فلا تجوز المنازعة؛ لأنه ربما إذا نازعنا وليس عندنا قدرة يقضي على البقية الصالحة، وتتم سيطرته»[(٢)].

ـ المسألة الثالثة: حكم الخروج على الإمام الجائر:

من أصول مذهب الخوارج والمعتزلة الخروج على الحاكم الظالم، ومنابذته بالسيف، وقتاله، وهذا المذهب مخالف لنصوص القرآن والسُّنَّة، ولإجماع سلف الأمة، وقد تقدم تقرير ذلك.

هذا وقد يستدل الخوارج وأتباعهم في كل عصر على فعل بعض التابعين في الصدر الأول، الذين خرجوا على الحجاج بن يوسف الثقفي، أو بفعل الحسين بن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن الزبير مع بني أمية، وغيرهم، **وقد أجيب على ذلك بأجوبة من أظهرها:**

أولًا: قد دلَّت النصوص الشرعية من الكتاب والسُّنَّة على تحريم الخروج على الحكام وإن كانوا ظلمة فسقة، وفعل أولئك الأئمة ومن وافقهم مخالف لتلك النصوص، وهم مجتهدون في ذلك، ومعذورون، لكن لا يجوز تقديم فعلهم على صريح وصحيح النصوص.

ثانيًا: خالفهم في فعلهم ذلك جمع كبير من الصحابة، والتابعين، وأنكروا عليهم صنيعهم، ولم يحمدوا على ذلك، وهم أولى بالاتباع؛ لأن القرآن والسُّنَّة حجة لهم.

قال ابن تيمية: «وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة، كما كان عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، وغيرهم، ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري، ومجاهد، وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث»[(٣)].

ثالثًا: وهو أن يقال: إن خروج أولئك الأئمة، وغيرهم كان في أول الأمر، وقد كان عن تأويل، أو عن عدم بلوغ الحجة لديهم، أو نحو ذلك، هذا وإن كان أكثرهم قد تاب ورجع وندم، لكن بعد ذلك استقر أمر أهل السُّنَّة والجماعة على المنع من الخروج، وإشهار السيف، وقتال السلطان، وعلى وجوب

(١) مجموع فتاوى ابن باز (٨/ ٢٠٣).
(٢) شرح رياض الصالحين (٤/ ٥١٥) [دار الوطن].
(٣) منهاج السُّنَّة (٤/ ٥٢٩).

السمع والطاعة، وإن كانوا ظلمة، وهذا الذي يذكره أهل السُّنَّة في عقائدهم، ويحكيه الآخر عن الأول.

قال القاضي عياض في بعض الأجوبة: «وقيل: بل كان في هذا الخلاف أولًا، ثم وقع الاتفاق بعد على ترك القتال»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد كلامه السابق: «ولهذا استقر أمر أهل السُّنَّة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة، وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين»(٢).

ـ المسألة الرابعة: تحريم سب الأئمة ولعنهم:

من عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة الدعاء للأئمة بالخير والصلاح، وتحريم سبهم ولعنهم، لما يفضي من اللعن والسب إلى إيغال صدور العامة عليهم، مما قد يترتب على ذلك من المفاسد العظيمة، في الدين والدنيا.

روى عوف بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، ويصلون عليكم وتصلون عليهم، وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم**. قيل: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: **لا، ما أقاموا فيكم الصلاة، وإذا رأيتم من ولاتكم شيئًا تكرهونه فاكرهوا عمله ولا تنزعوا يدًا من طاعة**»(٣).

قال أنس بن مالك رضي الله عنه: «نهانا كبراؤنا من أصحاب رسول الله ﷺ قال: **لا تسبوا أمراءكم ولا تغشوهم ولا تبغضوهم واتقوا الله واصبروا فإن الأمر قريب**»(٤).

روى أبو بكر الخلال عن أبي بكر المروذي أنه قال: «سمعت أبا عبد الله وذكر الخليفة المتوكل رحمه الله. فقال: إني لأدعو له بالصلاح والعافية»(٥).

وقال الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله: «ولا نرى الخروج على أئمتنا، وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة»(٦).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا كان السلف كالفضيل بن عياض، وأحمد بن حنبل، وغيرهما يقولون: لو كان لنا دعوة

(١) إكمال المعلم (٦/ ٢٤٧).
(٢) منهاج السُّنَّة (٤/ ٥٢٩).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٥٥).
(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٤٨٨) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ]، والبيهقي في شعب الإيمان (٦/ ٦٩) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ]، وقال الألباني: إسناده جيد. ظلال الجنة (٢/ ٤٨٨).
(٥) السُّنَّة للخلال (١/ ٨٤) [دار الراية، ط١، ١٤١٠هـ].
(٦) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز (٢/ ٥٤٠) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ].

مجابة لدعونا بها للسلطان»[(١)].

- **المسألة الخامسة: تعدد الأئمة، ولها صورتان:**

الأولى: أن تنعقد الإمامة ابتداء لإمامين في وقت واحد، وفي بلد واحد، وهذا حكمه المنع مطلقًا، وعليه انعقد الإجماع. قال القرطبي: «فأما إقامة إمامين أو ثلاثة في عصر واحد، وبلد واحد، فلا يجوز إجماعًا»[(٢)].

ودليل المنع أحاديث من السُّنَّة النبوية:

منها: حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**»[(٣)].

ومنها: قوله ﷺ: «**من بايع إمامًا فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه ما استطاع فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا رقبة الآخر**»[(٤)].

ومنها: قوله ﷺ: «**من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه**»[(٥)].

الثانية: وهي عقد الإمامة لخليفتين كلاهما مستقل بقطر دون الآخر: الصواب في هذا جواز ذلك نظرًا للحاجة. قال ابن تيمية: «والسُّنَّة أن يكون للمسلمين إمام واحد، والباقون نوابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك، لمعصية من بعضها، وعجز من الباقين، وكان لها عدة أئمة، لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود، ويستوفي الحقوق»[(٦)].

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «الأئمة مجمعون من كل مذهب، على أن من تغلب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا؛ لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم»[(٧)].

وقال الشوكاني: «وأما بعد انتشار الإسلام، واتساع رقعته، وتباعد أطرافه، فمعلوم أنه قد صار في كل قطر أو أقطار الولاية إلى إمام أو سلطان، وفي القطر الآخر، أو الأقطار كذلك، ولا ينفذ لبعضهم أمر ولا نهي في قطر الآخر، وأقطاره التي رجعت إلى ولايته، فلا بأس بتعدد الأئمة، أو السلاطين، ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيه، وكذلك صاحب القطر الآخر، فإذا قام من ينازعه في القطر الذي قد ثبتت فيه ولايته، وبايعه أهله، كان الحكم فيه أن يقتل إذا لم يتب، ولا تجب على أهل القطر الآخر

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٩١).
(٢) تفسير القرطبي (١/ ٤٠٨).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٥٣).
(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٤٤).
(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٥٢).
(٦) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٧٥).
(٧) الدرر السنية في الأجوبة النجدية (٩/ ٥).

طاعته، ولا الدخول تحت ولايته؛ لتباعد الأقطار، فإنه قد لا يبلغ إلى ما تباعد منها خبر إمامها أو سلطانها، ولا يدر من قام منهم، أو مات، فالتكليف بالطاعة والحال هذه تكليف بما لا يطاق»[1].

- المسألة السادسة: المراد بأولي الأمر في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ﴾ [النساء: ٥٩]:

اختلف أهل العلم بالمراد بأولي الأمر في هذه الآية على أقوال؛ **أظهرها ثلاثة أقوال**[2]:

القول الأول: المراد بأولي الأمر في الآية: هم الأمراء والولاة، وإلى هذا القول ذهب جماعة من الصحابة والتابعين؛ كأبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما ومن وافقهم من الأئمة؛ كابن جرير الطبري، بل نقله الحافظ النووي عن جماهير السلف والخلف.

قال ابن جرير: «وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة، وللمسلمين مصلحة»[3].

وقال النووي: «قال العلماء: المراد بأولي الأمر: من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف؛ من المفسرين والفقهاء، وغيرهم»[4].

القول الثاني: أن المراد بهم العلماء وأهل الفقه، وقد روي عن جماعة من الصحابة؛ كابن عباس وجابر رضي الله عنهم، وقال به مجاهد وغيره.

القول الثالث: وهو أن الآية عامة في الأمراء والعلماء، وهو قول جماعة من أهل العلم المحققين؛ كأبي عبد الله القرطبي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وغيرهم من المتأخرين من أهل العلم.

قال القرطبي: «وأصح هذه الأقوال الأول والثاني»[5].

وقال ابن تيمية: «فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء والأمراء، فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس، كما قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه للأحمسية لما سألته: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح؟ قال: ما استقامت لكم أئمتكم[6]، ويدخل فيهم الملوك

(١) السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار (٤/ ٤٨١) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٠٤هـ].
(٢) انظر: تفسير الطبري (٧/ ١٧٦) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١]، وزاد المسير (٢/ ١١٦) [المكتب الإسلامي، ط٣]، وتفسير القرطبي (٦/ ٤٢٨).
(٣) تفسير القرطبي (٧/ ١٨٢).
(٤) شرح صحيح مسلم للنووي (١٢/ ٢٢٣) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ].
(٥) تفسير القرطبي (٦/ ٤٣٠).
(٦) أخرجه البخاري (كتاب المناقب، رقم ٣٨٣٤).

والمشايخ، وأهل الديوان، وكل من كان متبوعًا فهو من أولي الأمر، وعلى كل واحد من هؤلاء أن يأمر بما أمر الله ﷻ به، وينهى عما نهى الله ﷻ عنه، وعلى كل واحد ممن عليه طاعته أن يطيعه في طاعة الله ﷻ، ولا يطيعه في معصية الله»[(١)].

وقال ابن القيم: «والقولان ثابتان عن الصحابة في تفسير الآية، والصحيح أنها متناولة للصنفين معًا؛ فإن العلماء والأمراء ولاة الأمر الذي بعث الله به رسوله، فإن العلماء ولاته حفظًا وبيانًا وذبًّا عنه، وردًّا على من ألحد فيه وزاغ عنه، وقد وكّلهم الله بذلك؛ فقال تعالى: ﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [الأنعام]، فيا لها من وكالة أوجبت طاعتهم، والانتهاء إلى أمرهم، وكون الناس تبعًا لهم، والأمراء ولاته قيامًا وعناية وجهادًا وإلزامًا للناس به، وأخذهم على يد من خرج عنه، وهذان الصنفان هما الناس، وسائر النوع الإنساني تبع لهما ورعية»[(٢)].

- المسألة السابعة: واجبات وحقوق الرعية:

الرعية هم كل من تحت ولاية الإمام، من رجل أو امرأة، أو حر أو عبد، أو كافر أو مسلم، ولهم حقوق وواجبات:

فمن أظهر واجبات الرعية: السمع والطاعة لولاة الأمر فيما أمروا به، إلا في معصية، وعدم الخروج عليهم، أو قتالهم، كما تقدم تقريره.

ومن أظهرها أيضًا: بذل النصح لولاة الأمر كما ورد في الحديث «الصحيح» عن تميم الدَّاري؛ أن النبي ﷺ قال: «**الدين النصيحة**». قلنا: لمن؟ قال: «**لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم**»[(٣)].

وحقيقة النصيحة لهم: معاونتهم على الحق وطاعتهم فيه، وأمرهم به وتذكيرهم به بلطف ورفق، وعلى أحسن الوجوه، وتحريم الخروج عليهم، والصلاة خلفهم، والجهاد معهم، والدعاء لهم بالتوفيق والصلاح، ونحو ذلك[(٤)].

وقد تخص النصيحة لولاة الأمر بتذكيرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، وهذه النصيحة من شرطها أن لا تكون على الملأ وعلانية، بل يجب أن تبذل لهم النصيحة سرًّا فيما بينهم.

عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: «قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟ فقال: أترون أني لا أكلمه إلا أُسمِعُكُم! والله

(١) قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية (٨٢) [مكتبة المدني، جدة].
(٢) الرسالة التبوكية (٤٦) [دار عالم الفوائد].
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٥٥).
(٤) انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (١/٣٠٧)، وشرح النووي على مسلم (٢/٣٨).

لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من فتحه»[(١)].

قال القاضي عياض في شرحه للأثر: «يعني: في المجاهرة بالنكير، والقيام بذلك على الأمراء، وما يخشى من سوء عقباه، كما تولد من إنكارهم جهارًا على عثمان بعد هذا، وما أدى إلى سفك دمه، واضطراب الأمور بعده. وفيه التلطف مع الأمراء، وعرض ما ينكر عليهم سرًّا»[(٢)].

وغير ذلك من الواجبات، وأما حقوق الرعية فكثيرة هي أيضًا، وهي من واجبات الأئمة والولاة والأمراء تجاه رعيتهم:

فمِن أظهرها: إقامة العدل في الرعية، وإعطاء كل ذي حق حقه، وإنصاف المظلوم، والأخذ على يد الظالم.

قال رسول الله ﷺ: «**إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمٰن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم، وأهليهم، وما وُلُّوا**»[(٣)].

وكذلك الرفق بالرعية، ورفع المشقة عليهم، لقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ من ولي من أمر أمتي شيئًا فشق عليهم، فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أمتي شيئًا فرفق بهم فارفق به**»[(٤)].

وكذلك النصح للرعية، والنصيحة كلمة جامعة لأنواع الخير كلها، فهي بذل المعروف للرعية، وإزالة المنكر عنها وكل ما هو مؤذٍ.

دخل عبيد الله بن زياد على معقل بن يسار في مرضه. فقال معقل: إني محدثك بحديث لولا أني في الموت لم أحدثك به؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما من أمير يلي أمر المسلمين ثم لا يجهد لهم وينصح إلا لم يدخل معهم الجنة**»[(٥)].

وفي رواية أخرى: «**ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرَّم الله عليه الجنة**»[(٦)].

مذهب المخالفين:

١ ـ المخالفون في الإمامة على مذهبين:

المذهب الأول: من يرى الخروج على الإمام، وقتاله، وأن ليس له طاعة أو بيعة إذا ظلم، أو عصى، وهم الخوارج والمعتزلة، ومن وافقهم،

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٦٧)، ومسلم (كتاب الزهد والرقائق، رقم ٢٩٨٩).
(٢) إكمال المعلم (٨/٥٣٨).
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٧).
(٤) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٢٨).
(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٤٢).
(٦) أخرجه البخاري (كتاب الأحكام، رقم ٧١٥٠)، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٤٢).

ومذهبهم باطل بنص القرآن والسُّنَّة.

الثاني: من يرى أن الإمامة أعظم ركن من أركان الإسلام، وأصل أصيل من أصول الإيمان لا يتم إيمان المرء إلا باعتقادها، ولا يقبل منه عمل إلا بتحقيقها[(١)]، وهذا باطل، مخالف للكتاب والسُّنَّة، والإجماع.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رادًّا على ادعاءات ابن المطهر الحلي السابقة في الإمامة: «إن قول القائل: إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام الدين، وأشرف مسائل المسلمين، كذب بإجماع المسلمين سنِّيهم وشيعيهم، بل هذا كفر؛ فإن الإيمان بالله ورسوله، أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام؛ فالكافر لا يصير مؤمنًا حتى يشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ، وهذا هو الذي قاتل عليه الرسول ﷺ الكفار أولًا كما استفاض عنه في الصحاح وغيرها... وقد قال تعالى: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلْأَشْهُرُ ٱلْحُرُمُ فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَٱحْصُرُوهُمْ وَٱقْعُدُوا۟ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ ۚ فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ﴾ [التوبة: ٥]، فأمر بتخلية سبيلهم إذا تابوا من الشرك، وأقاموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وكذلك قال لعلي لما بعثه إلى خيبر، وكذلك كان النبي ﷺ يسير في الكفار فيحقن دماءهم بالتوبة من الكفر، لا يذكر لهم الإمامة بحال، وقد قال تعالى بعد هذا: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ ۗ﴾ [التوبة: ١١] فجعلهم إخوانًا في الدين بالتوبة، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ولم يذكر الإمامة بحال، ومن المتواتر أن الكفار على عهد رسول الله ﷺ كانوا إذا أسلموا أجرى عليهم أحكام الإسلام، ولم يذكر لهم الإمامة»[(٢)].

٢ ـ هذا، وقد ادعى الرافضة عصمة الإمام، وأنه لا يجوز عليه الخطأ، والنسيان، وهو باطل، مخالف للشرع والعقل.

ويُردّ عليهم بقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ﴾ [النساء: ٥٩]؛ فليس يخلو أولو الأمر من أن يكونوا الفقهاء، أو الأمراء، أو الإمام الذي يدعونه، فإن كان المراد الفقهاء والأمراء فقد بطل أن يكون الإمام، والفقهاء والأمراء يجوز عليهم الغلط، والسهو، والتبديل، والتغيير، وقد أمرنا بطاعتهم، وهذا يبطل أصل الإمامة؛ فإن شرط الإمامة عندهم أن يكون معصومًا لا يجوز عليه الغلط،

(١) انظر: عقائد الشيعة الإمامية الاثني عشرية الرافضة لأشرف الجيزاوي (٥٩) [دار اليقين، ط١، ١٤٣٠هـ].

(٢) منهاج السُّنَّة لابن تيمية (١/ ٧٥ ـ ٧٦).

والخطأ، والتبديل، والتغيير، ولا يجوز أن يكون المراد الإمام؛ لأنه قال في نسق الخطاب: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فلو كان هناك إمام مفروض الطاعة لكان الرد إليه واجبًا، وكان هو يقطع الخلاف والتنازع، فلما أمر برد المتنازع فيه من الحوادث إلى الكتاب والسُّنَّة دون الإمام؛ دل ذلك على بطلان قولهم في الإمامة، ولو كان هناك إمام تجب طاعته لقال: فردوه إلى الإمام؛ لأن الإمام عندهم هو الذي يقضي قوله على تأويل الكتاب والسُّنَّة، فلما أمر بطاعة أمراء السرايا والفقهاء، وأمر برد المتنازع فيه من الحوادث إلى الكتاب والسُّنَّة دون الإمام ثبت أن الإمام غير مفروض الطاعة في أحكام الحوادث المتنازع فيها، وأن لكل واحد من الفقهاء أن يردها إلى نظائرها من الكتاب والسُّنَّة.

وزعمت هذه الطائفة أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩] علي بن أبي طالب ﷺ، وهذا تأويل فاسد؛ لأن أولي الأمر جماعة، وعلي بن أبي طالب ﷺ رجل واحد، وأيضًا فقد كان الناس مأمورين بطاعة أولي الأمر في زمان رسول الله ﷺ، ومعلوم أن علي بن أبي طالب ﷺ لم يكن إمامًا في أيام النبي ﷺ، فثبت أن أولي الأمر في زمان النبي ﷺ كانوا أمراء، وقد كان المولّى عليهم طاعتهم ما لم يأمروهم بمعصية، وكذلك حكمهم بعد النبي ﷺ في لزوم اتباعهم، وطاعتهم ما لم تكن معصية»[(١)].

٣ ـ خالف في وجوب نصب الإمامة، وأن الأمة لا بد لها من إمام: شذوذ من طوائف أهل الأهواء والبدع؛ كالنجدات من فرق الخوارج، وكأبي بكر الأصم المعتزلي، وغيرهم، ولا عبرة بخلافهم.

قال ابن حزم رحمه الله: «اتفق جميع أهل السُّنَّة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل؛ يقيم فيهم أحكام الله عز وجل، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ، حاشا النجدات من الخوارج؛ فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، وهذه فرقة ما نرى بقي منهم أحد، وهم المنسوبون إلى نجدة بن الحنفي القائم باليمامة»[(٢)].

وقال أبو عبد الله القرطبي: «ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة، ولا بين الأئمة، إلا ما روي عن الأصم، حيث كان عن الشريعة أصم»[(٣)].

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٣/ ١٧٧ ـ ١٧٨) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ].
(٢) الفصل في الملل والنحل (٤/ ١٤٩).
(٣) تفسير القرطبي (١/ ٣٩٥).

٤ ـ خالف ضرار بن عمرو الكوفي في تقديم إمامة القرشي إذا اجتمع مع غيره، فقال: إذا اجتمع قرشي وحبشي كلاهما قائم بالكتاب والسُّنَّة قدم الحبشي؛ لأنه أسهل لخلعه إذا حاد، وهذا مخالف للأحاديث الصحيحة الواردة في وجوب تقديم القرشي على غيره، ومخالف لإجماع الصحابة، ومن بعدهم، وقد تقدم تقرير ذلك.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأحكام السلطانية»، للقاضي أبي يعلى.

٢ ـ «الأحكام السلطانية»، للماوردي.

٣ ـ «المعتمد في أصول الدين»، للقاضي أبي يعلى.

٤ ـ «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، لابن حزم.

٥ ـ «منهاج السُّنَّة النبوية»، لابن تيمية.

٦ ـ «الآداب الشرعية»، لابن مفلح.

٧ ـ «معاملة الحكام في ضوء الكتاب السُّنَّة»، لعبد السلام برجس.

٨ ـ «ضوابط معاملة الحكام عند أهل السُّنَّة والجماعة»، لخالد ضحوي الظفيري.

الأمر

يراجع مصطلح (القدر).

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

التعريف لغةً:

ـ **المعروف**: قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متّصلًا بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة. فالأول العُرف؛ عرف الفرس... والأصل الآخر: المعرفة والعرفان؛ تقول: عرف فلانٌ فلانًا عِرفانًا ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا يدل على ما قلناه من سكونه إليه؛ لأن من أنكر شيئًا توحش منه، ونبا عنه»(١).

والعُرف: المعروف، وسمي بذلك لأن النفوس تسكن إليه، والمعروف: ما يستحسن من الأفعال، وهو كل ما تعرفه النفس من الخير، وهو ضد المنكر(٢).

ـ **المنكر**: قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب، ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه»(٣).

(١) مقاييس اللغة (٤/٢٨١) [دار الجيل، ١٤٢١هـ].
(٢) انظر: مقاييس اللغة (٤/٢٨١)، ولسان العرب (٤/٢٨٩٩) [دار المعارف، القاهرة].
(٣) مقاييس اللغة (٥/٤٧٦).

والمنكر من الأمر: خلاف المعروف، والنُّكر والنَّكراء: المنكر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ۝٧٤﴾ [الكهف]، وجمعه مناكير، والإنكار تغيير المنكر(١).

التعريف شرعًا:

المعروف: هو كل ما أمر الله به ورسوله ﷺ، **والمنكر**: هو كل ما نهى الله عنه ورسوله ﷺ(٢)، أو المعروف هو ما عرف بالشرع، والعقل حسنه، والمنكر ما عرف بالشرع، والعقل قبحه(٣).

الحكم:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من حيث الحكم العام هو من فروض الكفاية؛ إذا قام به البعض سقط عن الباقين، كما هو قول جمهور أهل العلم(٤).

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، إذا قام به بعض الناس سقط الحرج عن الباقين، وإذا تركه الجميع أثم كل من تمكن منه بلا عذر ولا خوف»(٥).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يجب على كل أحد بعينه، بل هو على الكفاية، كما دل عليه القرآن»(٦).

لكن يتعين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويكون فرض عين في حالات خاصة؛ **وهي**:

أولًا: ما يقوم بالقلب، فهذا يجب على كل أحد فعله، إذ لا ضرر في فعله، ومن لم يفعله فليس بمؤمن الإيمان الكامل(٧)؛ كما قال رسول الله ﷺ: «**ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»(٨).

ثانيًا: إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو، وكمن يرى زوجته، أو ولده، أو غلامه على منكر، أو تقصير في المعروف(٩).

المنزلة:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

(١) انظر: لسان العرب (٦/٤٥٣٩)، وترتيب القاموس المحيط (٤/٤٣٦) [دار عالم الكتب للطباعة، ط١].
(٢) انظر: الاستقامة لابن تيمية (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠) [جامعة الإمام محمد بن سعود، ط٢، ١٤١١هـ].
(٣) انظر: تفسير السعدي (١٤٩) [دار السلام، الرياض، ط٢، ١٤٢٢هـ].
(٤) انظر: الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لعبد الرحمٰن بن أبي بكر الدمشقي (١/٣٨ ـ ٣٩)، [مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٨هـ].
(٥) شرح صحيح مسلم للنووي (٢/٢٣) [المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٣٤٧هـ].
(٦) مجموع الفتاوى (٢٨/١٢٦) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١٤٢٥هـ].
(٧) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/١٢٧).
(٨) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٥٠).
(٩) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي (٢/٢٣).

من أوجب الأعمال، وأفضلها، وأحسنها[(١)]، وهما العمادان العظيمان من أعمدة هذا الدين، والركنان الكبيران من أركانه[(٢)].

فرق ما بين المؤمنين والمنافقين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ بَعْضُهُم مِّنۢ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمُنكَرِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمَعْرُوفِ﴾ [التوبة: ٦٧]، ثم قال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [التوبة: ٧١]، فدلَّ على أن أخص أوصاف أهل الإيمان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[(٣)].

الأهمية:

مناط الخيرية لهذه الأمة موصول بشعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ كما قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝١١٠﴾ [آل عمران].

ومن أعظم أسباب الاستمرار في التمكين في الأرض: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِۗ﴾ [الحج: ٤١].

وهما من أظهر علامات الإيمان والصلاح؛ كما قال تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُو۟لَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١١٤﴾ [آل عمران].

وهما من أعظم أسباب الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة؛ كما قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝١٠٤﴾ [آل عمران].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمۚ مِّنْهُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ۝١١٠﴾ [آل عمران].

وقال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقال تعالى: ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ۝٧٨ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧٩﴾ [المائدة].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٣٤).
(٢) انظر: السيل الجرار (/ ٥٥٧) [دار الكتب العلمية].
(٣) انظر: تفسير القرطبي (٥/ ٧٣) [مؤسسة الرسالة].

وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان].

وقال تعالى في صفة نبيِّنا محمد ﷺ: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

ومن السُّنَّة: حديث أبي سعيد الخدري ﵁؛ أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من رأى منكم منكرًا فليغيِّره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»(١).

وعن عبد الله بن مسعود ﵁؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسُنَّته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»(٢).

وعن النعمان بن بشير ﵄ عن النبي ﷺ قال: «**مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مرّوا على من فوقهم فقالوا: لو أنَّا خرقنا في نصيبنا خرقًا لم نؤذ من فوقنا. فإن يتركوهم وما أرادوا هلكوا جميعًا، وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعًا**»(٣).

أقوال أهل العلم:

قال ابن جرير الطبري: «وأصل المعروف كل ما كان معروفًا فعلُه، جميلًا مستحسنًا، غير مستقبح في أهل الإيمان بالله، وإنما سميت طاعة الله معروفًا؛ لأنه مما يعرفه أهل الإيمان، ولا يستنكرون فعله، وأصل المنكر ما أنكره الله، ورأوه قبيحًا فعلُه، ولذلك سُمّيت معصية الله منكرًا؛ لأن أهل الإيمان بالله يستنكرون فعلها، ويستعظمون ركوبها»(٤).

وقال ابن تيمية في عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة: «ثم هم مع هذه الأصول: يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، على ما توجبه الشريعة»(٥).

وقال الشوكاني: «وفي الآية دليل على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ووجوبه ثابت بالكتاب والسُّنَّة، وهو من أعظم واجبات الشريعة

(١) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٤٩).
(٢) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٥٠).
(٣) أخرجه البخاري (كتاب الشركة، رقم ٢٤٩٣).
(٤) تفسير الطبري (٥/٦٧٦ ـ ٦٧٧) [دار هجر، ط١].
(٥) مجموع الفتاوى (٣/١٥٨).

المطهرة، وأصل عظيم من أصولها، وركن شديد من أركانها، وبه يكمل نظامها، ويرتفع سنامها»[(١)].

الشروط:

شروط الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر هي على **النحو التالي**[(٢)]:

أولًا: أن يكون مكلَّفًا؛ لأن غير المكلف لا يلزمه وجوب أمر، ولا نهي، لكن لغير المكلف الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ويثاب عليه.

ثانيًا: أن يكون مسلمًا، فليس للكافر أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر؛ لما فيه من السلطنة والعزة.

ثالثًا: أن يكون قادرًا بلا ضرر يلحقه؛ فإن لحقه ضرر فلا يجب عليه، لكن إن صبر وقام به فهو أفضل، كما قال تعالى: ﴿وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴿١٧﴾﴾ [لقمان].

رابعًا: أن يكون عالمًا غير جاهل، عالمًا بحكم الشرع فيما يأمر وينهى، وعالمًا بحال المأمور، وعالمًا بحال المأمور حال تكليفه؛ أقام بالفعل أم لا؟

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما إذا كان الآمر بالمعروف جاهلًا، فإن الشيطان يتلاعب به، وربما كان إفساده في أمره أكثر من إصلاحه؛ لأنه ربما نهى عن شيء جائز بالإجماع، وربما أنكر ما قد تأول فيه صاحبه، وتبع بعض المذاهب، وربما كسر الباب، وتسور الحيطان، وضرب أهل المنكر، وقذفهم، فإن أجابه بكلمة تصعب عليه صار غضبه لنفسه، وربما كشف ما قد أمره الشرع بستره»[(٣)].

خامسًا: أن لا يترتب على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مفسدة أعظم من السكوت، فإن ترتب عليها ذلك، فإنه لا يلزمه، بل لا يجوز له أن يأمر وينهى.

قال ابن تيمية: «فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن كان متضمّنًا لتحصيل مصلحة، ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له؛ فإن كان الذي يفوت من المصالح، أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورًا به، بل يكون محرّمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته»[(٤)].

المراتب:

للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

---

(١) فتح القدير (١/ ٦٠٥) [دار الوفاء].

(٢) انظر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ضمن إحياء علوم الدين للغزالي (٧/ ١١٩٦) [دار الشعب، القاهرة]، والكنز الأكبر (١/ ١٨٣)، وشرح العقيدة الواسطية لابن عثيمين (٢/ ٣٣٠ ـ ٣٣٤) [دار ابن الجوزي، ط٢]، وأضواء البيان للشنقيطي (٢/ ٢٠٦) [دار عالم الفوائد]، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصوله وضوابطه وآدابه لخالد السبت (١٦٣) [ط١، ١٤١٥هـ].

(٣) تلبيس إبليس (٢/ ٨٥١) [دار الوطن للنشر، ط١].

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٢٩).

ثلاث مراتب، دل عليها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه السابق[(١)]:

المرتبة الأولى: الإنكار باليد، وهذه لا تكون إلا لمن له القدرة والسلطة؛ كالحاكم ونوابه، وكالوالد في أهل بيته، ونحوهم، وهذه أكمل المراتب وأعلاها.

المرتبة الثانية: الإنكار باللسان، وهذا يكون مع عدم القدرة باليد، وقد قيل: إن هذه المرتبة للعلماء، وهي أوسط المراتب.

المرتبة الثالثة: الإنكار بالقلب، وقد قيل عن هذه المرتبة: إنها مرتبة الضعفاء؛ أي: لعوام الناس، وهذه أدنى المراتب.

وليس معنى قوله: «**ليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل**»: أنه لم يبق معه شيء من الإيمان، وأنه ذهب عنه أصله، بل المراد: أنه لم يبق بعد هذا الإنكار ما يدخل في الإيمان حتى يفعله المؤمن، بل الإنكار بالقلب آخر حدود الإيمان، فجعل المؤمنين ثلاث طبقات، وكل منهم فعل الإيمان الذي يجب عليه، لكن الأول لما كان أقدرهم كان الذي يجب عليه أكمل مما يجب على الثاني، وكان ما يجب على الثاني أكمل مما يجب على الثالث[(٢)].

(١) انظر: تفسير القرطبي (٥/ ٧٥ ـ ٧٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٤٢٨)، والآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ١٨٤) [مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١].

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٢٨).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند أهل الأهواء والبدع:

خالف في مفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر طائفتان من أهل الأهواء والبدع: الخوارج، والمعتزلة، ومن وافقهم، فيرون أن الخروج على الأئمة، وقتالهم، وإشهار السيف، هو من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وهذا المفهوم باطل، مخالف للكتاب والسُّنَّة، وإجماع أهل السُّنَّة.

قال الآجرّي رحمه الله: «لم يختلف العلماء قديمًا وحديثًا أن الخوارج قوم سوء، عصاة لله تعالى ورسوله، وإن صلوا وصاموا واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم، ويظهرون الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وليس ذلك بنافع لهم... ثم إنهم خرجوا بعد ذلك من بلدان شتى، واجتمعوا وأظهروا الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»[(٣)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «ولهذا كان من أصول أهل السُّنَّة والجماعة: لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة، وترك القتال في الفتنة، وأما أهل الأهواء؛ كالمعتزلة، فيرون القتال للأئمة من

(٣) الشريعة (١/ ٣٢٥ ـ ٣٢٧) [دار الوطن، ط١].

أصول دينهم، ويجعل المعتزلة أصول دينهم خمسة: التوحيد الذي هو سلب الصفات، والعدل الذي هو التكذيب بالقدر، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر: الذي هو قتال الأئمة»(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأخرجت الخوارج قتال الأئمة والخروج عليهم بالسيف في قالب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر»(٢).

- المسألة الثانية: أمر ولاة الأمر بالمعروف، ونهيهم عن المنكر:

من النصيحة لولاة الأمر أمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر، لكن بشرط أن لا يكون ذلك علانية، وأن يكون بالوعظ والتذكير، وأن لا يترتب عليه ضرر ومفسدة عظيمة؛ كالقتل، أو نحوه.

عن أسامة بن زيد رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أنه قيل له: ألا تدخل على عثمان فتكلمه؟ فقال: «أترون أني لا أكلمه إلا أُسمِعُكُم، والله لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتتح أمرًا لا أحب أن أكون أول من فتحه»(٣).

قال القاضي عياض في شرحه للأثر: «يعني: في المجاهرة بالنكير، والقيام بذلك على الأمراء، وما يخشى من سوء عقباه، كما تولد من إنكارهم جهارًا على عثمان بعد هذا، وما أدى إلى سفك دمه، واضطراب الأمور بعده. وفيه التلطف مع الأمراء، وعرض ما ينكر عليهم سرًّا»(٤).

وقال ابن النحاس رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن قرر تغيير المنكر باليد: «**تنبيه:** هذا الذي ذكرناه في هذا الفصل، والذي قبله إنما هو فيما إذا كان المنكر على غير السلطان، فإذا كان السلطان فليس لأحد منعه القهر باليد، ولا أن يشهر عليه سلاحًا، أو يجمع عليه أعوانًا؛ لأن ذلك تحريك للفتن، وتهييج للشر، وإذهاب لهيبة السلطان من قلوب الرعية، وربما أدى ذلك إلى تجريئهم على الخروج عليه، وتخريب البلاد، وغير ذلك مما لا يخفى»(٥).

وقال ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة، وذكر ذلك على المنابر؛ لأن ذلك يفضي إلى الفوضى، وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويفضي إلى الخوض الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٨/١٢٨).
(٢) إغاثة اللهفان (٢/٤٤٦) [دار المعرفة، ط١].
(٣) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٦٧)، ومسلم (كتاب الزهد والرقائق، رقم ٢٩٨٩).
(٤) إكمال المعلم (٨/٥٣٨).
(٥) تنبيه الغافلين عن أعمال الجاهلين وتحذير السالكين من أعمال الهالكين (٤٥) [دار الحديث الحسنية، ط١٣٨٧].

عند السلف: النصيحة فيما بينهم وبين السلطان، والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجهه إلى الخير، وإنكار المنكر يكون من دون ذكر الفاعل، فيُنكر الزنا، وينكر الخمر، وينكر الربا، من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي، والتحذير منها، من غير ذكر أن فلانًا يفعلها، لا حاكم ولا غير حاكم، ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان قال بعض الناس لأسامة بن زيد رضي الله عنه: ألا تنكر على عثمان؟ قال: أأنكر عليه عند الناس! لكن أنكر عليه بيني وبينه، ولا أفتح باب شر على الناس، ولما فتحوا الشر في زمن عثمان رضي الله عنه وأنكروا على عثمان جهرة تمت الفتنة والقتال والفساد، الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية، وقتل عثمان وعلي بسبب ذلك، وقُتل جم كثير من الصحابة، وغيرهم بسبب الإنكار العلني، وذكر العيوب علنًا، حتى أبغض الناس ولي أمرهم، وحتى قتلوه، نسأل الله السلامة والعافية»[(١)].

ـ المسألة الثالثة: هل من شرط الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر أن يكون سليمًا من المعاصي والآثام، أو هل للآمر أن يأمر بما لا يفعل، وينهى عما يفعله؟

اشترط بعضهم أن يكون الآمر والناهي سليمًا من الذنوب والمعاصي، وأن لا يأمر بما لا يفعله، ولا ينهى عما يرتكبه، وقد نسبه القرطبي إلى المبتدعة عمومًا[(٢)]. واستدلوا من القرآن بقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الصف].

واستدلوا من السُّنَّة بحديث أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق أقتابه في النار فيدور كما يدور الحمار برحاه، فيجتمع أهل النار عليه فيقولون: أي فلان ما شأنك؟ أليس كنت تأمرنا بالمعروف وتنهى عن المنكر؟! قال: كنت آمركم بالمعروف ولا آتيه وأنهاكم عن المنكر وآتيه**»[(٣)].

لكن هذا القول ضعيف، والصحيح الذي عليه علماء السلف والخلف أن الآمر عليه أن يأمر بالمعروف ولو لم يفعله، وينهى عن المنكر وإن فعله؛ لأن كلًّا من الأمر بالمعروف وفعله واجب، لا يسقط أحدهما بترك الآخر، لكن يقبح من العالم أن يأمر بالمعروف ولا يأتيه،

(١) فتوى هامة للشيخ ابن باز ضمن رسالة حقوق الراعي والرعية للشيخ ابن عثيمين (٢٧).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٥/ ٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٦٧)، ومسلم (كتاب الزهد والرقائق، رقم ٢٩٨٩).

وينهى عن المنكر ويأتيه، لورود الوعيد الشديد بذلك[(١)].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل من الأمر بالمعروف وفعله واجب، ولا يسقط أحدهما بترك الآخر، على أصح قولي العلماء من السلف والخلف، وذهب بعضهم إلى أن مرتكب المعاصي لا ينهى غيره عنها، وهذا ضعيف، وأضعف منه تمسكهم بهذه الآية؛ فإنه لا حجة لهم فيها، والصحيح أن العالم يأمر بالمعروف، وإن لم يفعله، وينهى عن المنكر، وإن ارتكبه... ولكنه والحال هذه مذموم على ترك الطاعة، وفعله المعصية؛ لعلمه بها، ومخالفته على بصيرة؛ فإنه ليس من يعلم كمن لا يعلم، ولهذا جاءت الأحاديث في الوعيد في ذلك»[(٢)].

وقد عدّ ابن الجوزي هذه الطريقة من تلبيس إبليس؛ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد يلبس إبليس على بعض المتعبدين فيرى منكرًا فلا ينكره، ويقول: إنما يأمر وينهى من قد صلح، وأنا ليس بصالح، فكيف آمر غيري. وهذا غلط؛ لأنه يجب عليه أن يأمر وينهى، ولو كانت تلك المعصية فيه، إلا أنه متى أنكر متنزِّهًا عن المنكر، أثَّر إنكاره، وإذا لم يكن متنزِّهًا لم يكد إنكاره يعمل، فينبغي للمُنكر أن ينزِّه نفسه؛ ليؤثر إنكاره»[(٣)].

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال سعيد بن جبير: لو كان المرء لا يأمر بالمعروف، ولا ينهى عن المنكر حتى لا يكون فيه شيء، ما أمر أحد بمعروف، ولا نهى عنه. قال مالك: ومن هذا الذي ليس فيه شيء»[(٤)].

- **المسألة الرابعة: قال تعالى:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥]:

غلط فريق من الناس فذهب إلى ترك ما يجب من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر تأويلًا لهذه الآية. قال ابن كثير: «وليس في الآية مستدل على ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا كان فعل ذلك ممكنًا»[(٥)].

والصحيح في تأويلها هو ما ورد عن أبي بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أنه قال: أيها الناس إنكم تقرؤون هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله**

(١) انظر: تفسير القرطبي (٥/ ٧٤)، وتفسير ابن كثير (١/ ٣٨٢) [مؤسسة قرطبة، ط١]، والكنز الأكبر (٢/ ٧١١).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٣٨٢).

(٣) تلبيس إبليس (٢/ ٨٥٥).

(٤) الجامع في السنن والآداب لابن أبي زيد القيرواني (١٥٨) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٣هـ].

(٥) تفسير ابن كثير (٥/ ٣٩٤).

بعقاب منه»[(١)].

قال ابن جرير رحمه الله: «وأولى هذه الأقوال وأصح التأويلات عندنا بتأويل هذه الآية: ما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه فيها، وهو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ الزموا العمل بطاعة الله، وبما أمركم به، وانتهوا عما نهاكم عنه، ﴿لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ يقول: فإنه لا يضركم ضلال من ضل إذا أنتم لزمتم العمل بطاعة الله، وأدَّيتم فيمن ضل من الناس ما ألزمكم الله به فيه؛ من فرض الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر الذي يركبه أو يحاول ركوبه، والأخذ على يديه، إذا رام ظلمًا لمسلم، أو معاهد، ومنعه منه، فأبى النزوع عن ذلك، ولا ضير عليكم في تماديه في غيه وضلاله، إذا أنتم اهتديتم وأديتم حق الله تعالى ذكره فيه»[(٢)].

الآثار:

آثار إقامة شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كثيرة؛ **منها**:

١ ـ حصول الخيرية لهذه الأمة، والتحقق بها كما قال تعالى: ﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ﴾ [آل عمران: ١١٠].

٢ ـ إقامة الملة والشريعة، وحفظ الدين والعقيدة، كما قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضۡلٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢٥١﴾ [البقرة].

٣ ـ التمكين في الأرض؛ كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ﴾ [الحج: ٤١].

٤ ـ انتشار عوامل الصلاح والخير، وانطماس عوامل الشر والفساد، ويحصل بذلك ارتفاع العقوبة وزوالها؛ كما قال جلّ جلاله: ﴿فَلَوۡلَا كَانَ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مِن قَبۡلِكُمۡ أُوْلُواْ بَقِيَّةٖ يَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡفَسَادِ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا قَلِيلٗا مِّمَّنۡ أَنجَيۡنَا مِنۡهُمۡۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتۡرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجۡرِمِينَ ۝١١٦ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ وَأَهۡلُهَا مُصۡلِحُونَ ۝١١٧﴾ [هود].

وأما عن الآثار في ترك إقامة شعيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فكثيرة؛ **منها**[(٣)]:

١ ـ انتفاء الخيرية من الأمة؛ إذ مناطها كما تقدم مرتبط بإقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

---

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الملاحم، رقم ٤٣٣٨)، والترمذي (أبواب الفتن، رقم ٢١٦٨) وصححه، وابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٤٠٠٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٥٦٤).

(٢) تفسير الطبري (٩/ ٥٤).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٨/ ١٣٨ ـ ١٤٢)، وتفسير السعدي (٢٦٦)، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لخالد السبت (٧٤ ـ ٩٨).

٢ ـ حلول العقاب من الله تعالى في الدنيا؛ إذ انتشار المعاصي دون إنكارها من أعظم أسباب وقوع المصائب، كما قال تعالى: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم].

وإنما كان السكوت عن المنكر مع القدرة موجبًا للعقوبة لما فيه من المفاسد العظيمة؛ منها: أن مجرد السكوت فعل معصية، وإن لم يباشرها الساكت.

الحكمة:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر له ثلاث حكم ظاهرة، هي[1]:

الأولى: إقامة حجة الله ﷻ على خلقه؛ كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء]

الثانية: خروج الآمر من عهدة التكليف بالأمر بالمعروف، كما قال ﷻ في صالحي القوم الذين اعتدى بعضهم في السبت: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾﴾ [الأعراف]، وقال ﷻ: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الذاريات]، فدل على أنه لو لم يخرج من العهدة لكان ملومًا.

الثالثة: رجاء النفع للمأمور؛ كما قال تعالى: ﴿مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٦٤﴾﴾.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، للخلال.

٢ ـ «تلبيس إبليس»، لابن الجوزي.

٣ ـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، لعبد الغني المقدسي.

٤ ـ «الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، لعبد الرحمٰن بن أبي بكر الدمشقي.

٥ ـ «قاعدة في الأمر بالمعروف والنهي»، لابن تيمية.

٦ ـ «الحسبة في الإسلام»، لابن تيمية.

٧ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم»، لابن تيمية.

٨ ـ «آداب الحسبة»، لعبد الله السقطي الأندلسي.

٩ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب الحنبلي.

١٠ ـ «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأثرهما في حفظ الأمة»، لعبد العزيز بن أحمد المسعود.

الأمن من مكر الله

(١) انظر: أضواء البيان (١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦).

التعريف لغةً:

الأمن في اللغة: عدم توقع مكروه في الزمن الآتي، وأصله طمأنينة النفس وزوال الخوف[(١)]. وقال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما: الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها: سكون القلب، والآخر: التصديق»[(٢)].

المكر في اللغة: هو الاحتيال والخداع[(٣)]. أو هو: «احتيال في خفية»[(٤)]. وقال بعضهم: «المكر: صرف الغير عما يقصده بحيلة»[(٥)]. وقيل: «هو التوصل إلى الإيقاع بالخصم من حيث لا يشعر»[(٦)].

التعريف شرعًا:

الأمن من مكر الله: هو عدم الخوف من الله تعالى أو ضعفه، والطمأنينة إلى إمهاله وتأخير عقابه، وذلك بارتكاب نهيه، ومخالفة أمره[(٧)].

الحكم:

الواجب على العبد: أن يعظّم في قلبه جانب الخوف من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فلا يفلح من يأمن مكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

كما أنه يجب عليه أن يعتقد تحريم الأمن من مكر الله وأنه من كبائر الذنوب[(٨)]، وقد أخبر الله تعالى أنه من صفات أهل الخسران، وهو ليس في درجة واحدة، فقد يناقض أصل التوحيد أو يناقض كماله، كما سيأتي في الأقسام.

الحقيقة:

حقيقة الأمن من مكر الله: أن يطمئن قلب الإنسان ولا يبالي ولا يخاف عقوبة الله، إما لجهله، وإما لغروره بأنه موحّد وأن المعاصي لا تضره، وإما لأسبابٍ أخرى غرته بالله، فتساهل بالمعاصي وأمِن العقوبة، وهذا من كبائر الذنوب، قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف]، فالذي لا يخاف عقوبة الله، ولا يخاف نقمته لا في الدنيا ولا في الآخرة هذا آمن من مكر الله، وهو على خطرٍ عظيم وقد سماه الله فاسقًا، نسأل الله العافية.

ويكون الأمن من مكر الله كفرًا وردةً[(٩)] في حال انعدام الخوف من الله

(١) انظر: تاج العروس (٣٤/ ١٨٤) [وزارة الإعلام بالكويت، ١٤٠٨هـ].
(٢) مقاييس اللغة (١/ ١٣٣) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].
(٣) المصدر السابق (٥/ ٣٤٥).
(٤) العين (٥/ ٣٧٠) [مكتبة هلال].
(٥) مفردات ألفاظ القرآن للراغب (٢/ ٣٨١) [دار القلم].
(٦) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ١٠١) [دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٤هـ].
(٧) انظر: الفوائد لابن القيم (١٦٤) [دار الكتب العلمية، ط٢]، والجديد في شرح كتاب التوحيد لمحمد بن عبد العزيز القرعاوي (٣١١) [مكتبة السوادي، ط٥].
(٨) انظر: الكبائر للذهبي (٢٢٧) [دار الندوة الجديدة].

تعالى، فمن لم يكن معه خوف من الله ﷻ أصلًا، فقد أمن، فهو كافر.

إذن: من كان عنده خوف قليل ويأمن كثيرًا فإنه من أهل الذنوب لا من أهل الكفر، فإن لم يكن معه خوف أصلًا، فإنه كافر بالله ﷿[1].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف].

وقال تعالى: ﴿أَفَأَمِنَ ٱلَّذِينَ مَكَرُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَخْسِفَ ٱللَّهُ بِهِمُ ٱلْأَرْضَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ ٱلْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ ﴿٤٥﴾﴾ [النحل].

وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الأنعام].

ومن السُّنَّة: حديث عقبة بن عامر؛ أن النبي ﷺ قال: «**إذا رأيت الله يعطي العبد من الدنيا على معاصيه ما يحب، فإنما هو استدراج**، ثم تلا رسول الله ﷺ: ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [الأنعام]»[2].

وحديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ يروي عن ربه عليه السلام أنه قال: «**وعزّتي لا أجمع على عبدي خوفين وأمنين إذا خافني في الدنيا أمّنته يوم القيامة وإذا أمنني في الدنيا أخفته يوم القيامة**»[3].

أقوال أهل العلم:

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «الكبائر الإشراك بالله ﷻ، والأمن من مكر الله، والقنوط من رحمة الله، واليأس من روح الله»[4].

قال الحسن البصري رحمه الله: «من وسع الله عليه فلم ير أنه يمكر به فلا رأي له»[5].

وقال قتادة رحمه الله: «بغت القوم أمر الله!

---

(١) انظر: شرح الطحاوية (٣١٣) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

(٢) يُراجع: شرح الطحاوية لصالح آل الشيخ [شرح صوتي/الشريط التاسع والعشرون].

(٣) أخرجه أحمد (٢٨/٥٤٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والطبري في تفسيره (٩/٢٤٨) [دار هجر، ط١]، وحسنه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (١٤٧٧) [دار ابن حزم، ط١]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٤١٣) [مكتبة المعارف، ط١].

(٤) أخرجه البزار في المسند (١٤/٣٤٢) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، وابن حبان في صحيحه (كتاب الرقائق، رقم ٦٤٠)، وأعله الدارقطني بالإرسال. العلل (٨/٣٨) [دار طيبة، ط١]، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٧٤٢) [مكتبة المعارف، ط١].

(٥) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١٠/٤٥٩، رقم ١٩٧٠١)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/١٧١) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].

وما أخذ الله قوما قطُّ إلا عند سلوتهم وغرَّتهم ونعمتهم، فلا تغتروا بالله»[١].

وقال إسماعيل بن رافع رَحِمَهُ اللَّهُ: «من الأمن من مكر الله إقامة العبد على الذنب؛ يتمنى على الله المغفرة»[٢].

الأقسام:

الأمن من مكر الله ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: هو الأمن المطلق من مكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وذلك حين يزول الخوف من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى من قلب العبد بالكلية، وهذا النوع من الكفر الأكبر المخرج عن الملة.

والنوع الثاني: الأمن من مكر الله أمنًا نسبيًّا وجزئيًّا لا مطلقًا، فيوجد في الإنسان خصلة من خصال الأمن من مكر الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، هي التي تجرِّئه على المعاصي والذنوب، وتجعله يقترف كثيرًا من الذنوب والمعاصي دون شعور بالخوف، ولكن لا يعني هذا انتفاء أصل الخوف؛ بل أصل الخوف من الله موجود، فإذا خُوّف خاف، وإذا تذكر خاف، وهذا الأصل في وجود الخوف في قلب الإنسان هو أصل الإيمان، فإذا انتفى بالكلية وخرج أصل الخوف من قلب الإنسان من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى خرج من الإيمان[٣].

المسائل المتعلقة:

ـ صور من مكر الله تعالى:

١ ـ أن يؤخر عن العباد عذاب الأفعال، فيحصل منهم نوع اغترار، فيأنسوا بالذنوب، فيجيئهم العذاب على حين غِرّة.

٢ ـ أن يغفل الناس عن ربهم ومعبودهم وينسوا ذكره، فيتخلى عنهم إذا تخلوا عن ذكره وطاعته، فيسرع إليهم البلاء والفتنة فيكون مكره بهم تخلّيه عنهم.

٣ ـ أن يعلم من ذنوبهم وعيوبهم ما لا يعلمونه من نفوسهم، فيأتيهم المكر من حيث لا يشعرون.

٤ ـ أن يمتحنهم ويبتليهم بما لا صبر لهم عليه فيفتنون به، وذلك مكر[٤].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تفسير السعدي».

٢ ـ «الخوف من الله تعالى»، لمحمد شومان الرملي.

٣ ـ «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (ج١)، لابن حجر الهيتمي.

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/١٢٩١) رقم ٧٢٩٣) [مكتبة نزار مصطفى الباز، ط٣، ١٤١٩هـ].

(٢) أخرجه السيوطي في الدر المنثور (٣/٥٠٥) [ط دار الفكر]، وعزاه لابن أبي حاتم.

(٣) المصدر السابق (٣/٥٠٧).

(٤) انظر: مدارج السالكين (١/٥٠٧ ـ ٥١٣) [دار الكتاب العربي، ط٣]، وشرح كتاب التوحيد لعبد الرحيم السلمي [تحت باب قول الله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾].

(٥) انظر: كتاب الفوائد (١٦٤) [دار الكتب العلمية، ط٢].

٤ ـ «شرح الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٥ ـ «شروح كتاب التوحيد»، لمحمد بن عبد الوهاب.

٦ ـ كتاب «التوحيد»، لمحمد بن عبد الوهاب.

٧ ـ «الكبائر»، لمحمد بن عبد الوهاب.

٨ ـ «الكبائر»، للذهبي.

٩ ـ «الفوائد»، لابن القيم.

١٠ ـ «مفردات ألفاظ القرآن» (ج٢)، للراغب الأصفهاني.

الإنابة

التعريف لغةً:

الإنابة: مشتقة من النَوب، وهو الرجوع، يقال: ناب نوبًا ونوبةً، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «النون والواو والباء، كلمة واحدة تدل على اعتياد مكان ورجوع إليه»[(١)]. والنائبة: هي المصيبة، وهي حادثة من شأنها أن تنوب الناس دائمًا[(٢)].

وقيل: إن أصل الإنابة، القطع، ومنه أخذ اسم الناب؛ لأنه قاطع. قال الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي أصل الإنابة قولان: **أحدهما**: أن أصله القطع، ومنه أخذ اسم الناب؛ لأنه قاطع، فكأن الإنابة هي الانقطاع إلى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بالطاعة. **الثاني**: أصله الرجوع، مأخوذ من ناب ينوب إذا رجع مرة بعد أخرى، ومنه النوبة؛ لأنها الرجوع إلى عادة»[(٣)].

التعريف شرعًا:

الإنابة: هي الرجوع إلى الله وانصراف دواعي القلب وجواذبه إليه، وهي تتضمن المحبة والخشية؛ فإن المنيب محب لمن أناب إليه خاضع له خاشع ذليل[(٤)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لما كانت الإنابة في اللغة مشتقة من النَوبُ وهو تكرار الرجوع، أطلقت بهذا المعنى في الشرع، في رجوع القلب إلى الله تعالى، وتعلقه به، وانصرافه إليه.

الحكم:

الإنابة من أعمال القلب التي تدخل في باب الإيمان، فلا تصرف إلا لله تعالى. قال ابن تيمية: «فإن العبادة لا

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٣٦٧).
(٢) انظر: المفردات للراغب (٨٢٧) [دار القلم، ط٢]، والصحاح (١/ ٢٢٨)، ولسان العرب (٧٧٤ ـ ٧٧٦)، والقاموس المحيط (١٧٩٩).
(٣) تفسير الطبري (١٤/ ٣١) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٤) طريق الهجرتين (١/ ٢٧٣) [دار الوطن]، وانظر: الفوائد لابن القيم (٣٤١) [دار البيان، ط١، ١٤٠٨هـ].

تصلح إلا لله وحده، وكذلك الإنابة»[(١)].

۞ الحقيقة:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معرض كلامه عن الإنابة ـ: «وهي تتضمن أربعة أمور: محبته، والخضوع له، والإقبال عليه، والإعراض عما سواه، فلا يستحق اسم المنيب إلا من اجتمعت فيه هذه الأربع، وتفسير السلف لهذه اللفظة يدور على ذلك»[(٢)].

۞ المنزلة:

الإنابة تُعَدُّ من أعلى مقامات التوحيد، وهي غاية التوكل، ومقصد الأواهين، وبها مُدِح المرسلون، وأمر بها سبحانه في كتاب المبين، وأخبر أن آياته إنما يتبصر بها ويتذكر أهل الإنابة، والعباد لو خُلُّوا وفطرهم لما عدلوا عن الإنابة إلى ربهم، وأخبر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن ثوابه وجنته لأهل الخشية والإنابة. فما أعظمها من منزلة، وما أحمدها من غاية[(٣)].

۞ الأدلة:

قال تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الروم]، وقال: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الروم]، وقال: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴿٩﴾﴾ [سبأ]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوا إِلَى اللَّهِ لَهُمُ الْبُشْرَىٰ﴾ [الزمر: ١٧]، وغيرها من الآيات.

ومن السُّنَّة: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: كان النبي ﷺ يدعو يقول: «**رب أعنّي ولا تُعِن عليّ، وانصرني ولا تنصر علّي، وامكر لي ولا تمكر عليّ، واهدني ويسر الهدى لي، وانصرني على من بغى عليّ، رب اجعلني لك شكّارًا، لك ذكّارًا، لك رهّابًا، لك مطواعًا، لك مخبتًا، إليك أوّاهًا منيبًا، ربِّ تقبّل توبتي، واغسل حَوبتي، وأجب دعوتي، وثبّت حجتي، وسدّد لساني، واهدِ قلبي، واسلُل سخيمة صدري**»[(٤)].

وقول النبي ﷺ: «**لا بل مؤمن منيب، لا بل مؤمن منيب**» الحديث[(٥)].

---

(١) جامع الرسائل لابن تيمية (٢/١٩٦) [دار العطاء، ط١، ١٤٢٢هـ].

(٢) المرجع السابق (١/٤٦٧)، وانظر: طريق الهجرتين (١٧٣)، والفوائد (٣٤١)، وزاد المعاد (٢/٢٥) [مؤسسة الرسالة، ط٧]، والصواعق المرسلة (٤/١٤٣٦) [دار العاصمة، ط١].

(٣) انظر: مدارج السالكين (٤٣٣ ـ ٤٣٤) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٥١٠)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٥١) وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٣٠)، وأحمد في المسند (٣/٤٥٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (رقم ١٣٥٢).

(٥) أخرجه أحمد (٣٨/٤٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، =

۞ أقوال أهل العلم:

قال أبو بكر الوراق رَحِمَهُ اللَّهُ: «علامة المنيب أن يكون عارفًا لحرمته، ومواليًا له، متواضعًا لجلاله، تاركًا لهوى نفسه»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأمر باتباع سبيل من أناب إليه، وسبيل أهل الإنابة هي سبيل المؤمنين المتقين، أهل طاعة الله ورسوله»(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإنابة هي عكوف القلب على الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، كاعتكاف البدن في المسجد لا يفارقه، وحقيقة ذلك عكوف القلب على محبته، وذكره بالإجلال والتعظيم وعكوف الجوارح على طاعته بالإخلاص له والمتابعة لرسوله، ومن لم يعكف قلبه على الله وحده عكف على التماثيل المتنوعة»(٣).

۞ الأقسام:

أقسام الإنابة:

١ ـ إنابة لربوبية الله تعالى: وهي إنابة جميع مخلوقات الله تعالى، وهذه الإنابة يشترك فيها المؤمن والكافر، والبر والفاجر، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ [الروم: ٣٣]، فهذا عام في حق كل داعٍ أصابه ضرٌّ، وهذه الإنابة لا تستلزم الإيمان ولا الإسلام، بل تجامع الشرك والكفر؛ كما قال تعالى في حق هؤلاء: ﴿...ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ٣٣ لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ [الروم]، فهذا حالهم بعد إنابتهم.

٢ ـ إنابة لإلٰهية الله تعالى: وهي إنابة عبودية ومحبة وخضوع واستسلام لله تبارك وتعالى، وهذه الإنابة لا يمكن أن تجتمع مع الشرك والكفر؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا وَأَنَابُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾ [الزمر: ١٧]. وهذه الإنابة هي إنابة أنبياء الله تعالى، وأهله وأوليائه، وأهل خشيته(٤).

أقسام الناس ودرجاتهم تجاه الإنابة:

١ ـ المنيب بالرجوع عن المخالفات والمعاصي:

وهذه الإنابة هي المرادفة للتوبة، ومصدرها مطالعة وعيد الله تعالى للعصاة بالعذاب، والحامل على هذه الإنابة هو العلم بالله تعالى، والخوف من عقابه.

٢ ـ المنيب بالتقرب بأنواع العبادات:

وهذه الإنابة أكمل من إنابة القسم الأول، حيث تجد المنيب ساعيًا إلى الله

= والنسائي في الكبرى (كتاب التفسير، رقم ١١١٨٠)، وقال الهيثمي: «رجال أحمد رجال الصحيح». مجمع الزوائد (٩/ ٣٥٩) [مكتبة القدسي].

(١) أورده القرطبي في تفسيره (١٧/ ٢١) [دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٨٤هـ].

(٢) جامع المسائل لابن تيمية (٤/ ٢٧٥) [عالم الفوائد].

(٣) الفوائد لابن القيم (١٩٦) [دار الكتب العلمية، ط٢].

(٤) المرجع السابق (١/ ٤٦٧) بتصرف.

تعالى بكل جهده، وقد حُبب إليه فعل الطاعات والقربات. ومصدر هذه الإنابة الرجاء، ومطالعة الوعد والثواب، ومحبة الكرامة من الله تعالى.

قال ابن القيم رَحِمَهُ الله بعد ذكره لهذا القسم من الناس: «وهؤلاء أبسط نفوسًا من أهل القسم الأول، وأشرح صدورًا، وجانب الرجاء ومطالعة الرحمة والمنة أغلب عليهم، وإلا فكل واحد من الفريقين منيب بالأمرين جميعًا، ولكن خوف هؤلاء اندرج في رجائهم فأنابوا بالعبادات، ورجاء الأولين اندرج تحت خوفهم فكانت إنابتهم بترك المخالفات»[1].

٣ ـ المنيب إلى الله تعالى بالدعاء والتضرع:

وهذه الإنابة، إنما تكون بالافتقار والتضرع إلى الله تعالى في سؤال الحاجات كلها.

ومصدر هذه الإنابة هو شهود الفضل والمنة والغنى والكرم والقدرة، فإنابة أصحاب هذا القسم من هذه الجهة مع قيامهم بالأمر والنهي[2].

مذهب المخالفين:

يقسم غلاة الصوفية الإنابة إلى أقسام:

إنابة العوام: وهي التي عليها أهل السُّنَّة وموافقة للقرآن الكريم، ثم **إنابة الخواص** (التوكل من غير فعل الأسباب)، ثم إنابة **خاصة الخاصة** (الفناء)، ثم **إنابة خلاصة خاصة الخاصة** (وحدة الوجود)[3].

الرد عليهم:

هذا تقسيم باطل لم يرد في الكتاب، ولا في السُّنَّة، ولا في كلام الصحابة والتابعين، وإنما غايته مدح الطريقة الشركية التي يسلكونها، التي تنتهي إلى القول بالحلول ووحدة الوجود، وهو أن لا يبقى ذات معبودة وذات عابدة، وإنما تصبح الذاتان ذاتًا واحدة ـ والعياذ بالله ـ، وهذا هو الكفر الصُّراح، وفي هذا التقسيم التحقير من طريقة أهل السُّنَّة وأنها طريقة العوام، ولم يدركوا أنها طريقة الأنبياء القائمة على تحقيق الإنابة بالعبودية والمحبة والخضوع والاستسلام لله تبارك وتعالى، والافتقار والتضرع إليه في سؤال الحاجات كلها، والرجوع إليه مع التوبة والإقبال على الطاعات. فمن حاد عن هذه الطريقة، وقع في الضلال والخسران[4].

(١) طريق الهجرتين (١٧٣).
(٢) انظر: المرجع السابق (١٧٣).

(٣) انظر: لطائف الإعلام في إشارات أهل الإلهام للكاشاني (١/٢٤٨ ـ ٢٤٩) [مطبعة دار الكتب المصرية]، والمعجم الصوفي (٤٤٣ ـ ٤٤٩) [رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة]، وموسوعة مصطلحات التصوف الإسلامي (٩٧ ـ ٩٨) [مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٩م].
(٤) انظر: منهاج السُّنَّة النبوية (٥/٣٤٦) [جامعة الإمام =

المصادر والمراجع:

١ ـ «تفسير الطبري».

٢ ـ «تفسير القرطبي».

٣ ـ «زاد المعاد»، لابن القيم.

٤ ـ «الصواعق المرسلة»، لابن القيم.

٥ ـ «طريق الهجرتين»، لابن القيم.

٦ ـ «غذاء الألباب شرح منظومة الآداب»، للسفاريني.

٧ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.

٨ ـ «الفوائد»، لابن القيم.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.

الأنبياء المختلف في نبوتهم

يراجع مصطلح (النبوة).

انتفاع الميت بسعي الحي

التعريف لغةً:

نفع: كلمة تدلُّ على خلاف الضَّرّ[(١)]، ونفعه نفعًا: أفاده وأوصل إليه خيرًا، فهو نافع ونفّاع[(٢)]، ويقال: رجل نفَّاعٌ: إذا كان ينفع الناس ولا يضرّهم[(٣)].

ونفعه: مبالغة في نفعه، وانتفع به: حصل منه على منفعة، واستنفع فلانًا: طلب نفعه، والمنفعة: كلُّ ما يُنتَفع به، وجمعه منافع، والنفاع: الفائدة والمنفعة، والنفع: الخير وما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه[(٤)].

الميت: من فارق روحه جسده فراقًا كليًّا[(٥)].

سعى: سعى الرجلُ يسعى سَعْيًا كرَعى: قصدَ، وعملَ، ومشى، وعدا، ونَمَّ، وكسبَ[(٦)]، وأَصلُ السَّعْيِ في كلام العرب: التصرُّف في كل عَمَلٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ۝٣٩﴾ [النجم]، معناه: إلا ما عَمِلَ، ومعنى قوله: ﴿فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩]: فاقْصِدُوا.

والسَّعْيُ الكَسْبُ، وكلُّ عملٍ من خير أَو شرٍّ: سَعْي، والفعلُ كالفِعْلِ، وفي التنزيل: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ ۝١٥﴾ [طه]. وسَعَى لهم وعليهم: عَمِلَ لهم وكَسَبَ، وأَسْعَى غيره: جَعَلَه يَسْعَى[(٧)].

الحي: معروف.

= محمد بن سعود، ط١، ١٤٠٦هـ]، ومدارج السالكين (٣/ ٣٥١).

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٢٧١) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٢) المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٢) [دار الدعوة].

(٣) تهذيب اللغة (٣/ ٦) [دار إحياء التراث العربي، ط١].

(٤) انظر: المعجم الوسيط (٢/ ٩٤٢).

(٥) راجع: مصطلح الموت.

(٦) انظر: الصحاح (١/ ٣١٨) [دار العلم للملايين، ط٤]، والقاموس المحيط (١٦٧٠) [دار الفكر].

(٧) لسان العرب (١٤/ ٣٨٤) [دار صادر، ط٣]، وانظر: المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٢٢١) [دار الكتب العلمية].

التعريف اصطلاحًا:

وصول أثر أعمال الحي وأقواله المقصودة إلى الميت؛ لينتفع بها في زيادة أجر، سواء كان قد تسبب فيه أو لا[(١)].

الحقيقة:

الاعتقاد الجازم بأن الميت ينتفع بثواب الأعمال الصالحة التي يؤديها الحي عنه أو يُهديها إليه، وكذا انتفاعه بأقواله المقصودة كالدعاء له والاستغفار، وسؤال التثبيت له عند فتنة القبر، وكذا انتفاعه بالثناء عليه بعد الموت، والتصديق بجميع ما ورد في ذلك من نصوص.

وقد ذكر ابن القيم مسألة: أتنتفع أرواح الموتى بشيء من سعي الأحياء، أم لا؟ وبيّن أنها تنتفع من سعي الأحياء بأمرين مجمع عليهما بين أهل السُّنَّة من الفقهاء وأهل الحديث والتفسير.

أحدهما: ما تسبب إليه الميت في حياته.

والثاني: دعاء المسلمين له، واستغفارهم له، والصدقة، والحج على نزاع؛ ما الذي يصل من ثوابه، هل ثواب الإنفاق؟ أو ثواب العمل؟

فعند الجمهور: يصل ثواب العمل نفسه، وعند بعض الحنفية إن ما يصل ثواب الإنفاق.

واختلفوا في العبادة البدنية: كالصوم، والصلاة، وقراءة القرآن، والذكر؛ فمذهب الإمام أحمد وجمهور السلف وصولها، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة... والمشهور من مذهب الشافعي ومالك: أن ذلك لا يصل[(٢)].

المنزلة:

انتفاع الأموات بسعي الأحياء من الأمور الغيبية المتعلقة بحياة البرزخ التي لا تعرف إلا بالوحي.

الأدلة:

قال عزّ وجلّ: ﴿وَنَكۡتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَٰرَهُمۡۚ﴾ [يس: ١٢].

وفي حديث عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**»[(٣)].

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت، أفأحج عنها؟ قال: «**نعم، حجي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء**»[(٤)].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٤/٣٠٦ ـ ٣٠٧)، الروح لابن القيم (١١٧ ـ ١١٨)، وشرح الطحاوية (١/٤٥٦).

(٢) الروح (١١٧) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الصوم، رقم ١٩٥٢)، ومسلم (كتاب الصيام، رقم ١١٤٧).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الحج، رقم ١٨٥٢).

وقال النبي ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده**»[(١)].

أقوال أهل العلم:

قال الطحاوي رحمه الله: «وفي دعاء الأحياء وصدقاتهم منفعة للأموات»[(٢)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وأما القراءة والصدقة وغيرهما من أعمال البر، فلا نزاع بين علماء السُّنَّة والجماعة في وصول ثواب العبادات المالية؛ كالصدقة والعتق، كما يصل إليه أيضًا الدعاء، والاستغفار، والصلاة عليه صلاة الجنازة، والدعاء عند قبره. وتنازعوا في وصول الأعمال البدنية: كالصوم، والصلاة، والقراءة، والصواب: أن الجميع يصل إليه، فقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ؛ أنه قال: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**»، وثبت أيضًا أنه: «أمر امرأة ماتت أمها وعليها صوم أن تصوم عن أمها»[(٣)]، وفي المسند عن النبي ﷺ أنه قال لعمرو بن العاص رضي الله عنه: «**لو أن أباك أسلم فتصدقت عنه، أو صمت، أو أعتقت عنه؛ نفعه ذلك**»[(٤)]، وهذا مذهب أحمد، وأبي حنيفة، وطائفة من أصحاب مالك، والشافعي»[(٥)].

وقال محمد بن مفلح رحمه الله: «كل قربة فعلها المسلم وجعل ثوابه للمسلم نفعه ذلك، وحصل له الثواب؛ كالدعاءِ، والاستغفارِ، وواجبٍ تدخله النيابة، وصدقة التطوع، وكذا العتق، ذكره القاضي وأصحابه أصلًا، وذكره أبو المعالي، وشيخنا، وصاحب المحرر. وكذا حج التطوع، وفي المجرد: من حج نفلًا عن غيره وقع عمن حج؛ لعدم إذنه، وكذا القراءة والصلاة والصيام. ونقل الكحّال في الرجل يعمل شيئًا من الخير من صلاة أو صدقة أو غير ذلك ويجعل نصفه لأبيه أو أمه: أرجو، وقال: الميت يصل إليه كل شيء من الخير من صدقة أو صلاة أو غيره»[(٦)].

وقال إبراهيم بن مفلح رحمه الله: «وأي قربة فعلها: من دعاء، واستغفار، وصلاة، وصوم، وحج، وقراءة، وغير ذلك، وجعل ثواب ذلك للميت المسلم نفعه ذلك»[(٧)]، ثم ذكر قول أحمد الآنف.

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب الوصية، رقم ١٦٣١).

(٢) شرح الطحاوية (٤٥٢) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الصيام، رقم ١١٤٨).

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الوصايا، رقم ٢٨٨٣)، وأحمد (١١/ ٣٠٧) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وقال الهيثمي في المجمع (٤/ ١٩٢) [مكتبة القدسي]: «فيه الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس»، وحسنه الألباني في أحكام الجنائز (١٧٣) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٥) الفتاوى الكبرى (٣/ ٦٣) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٦) الفروع وتصحيح الفروع (٢/ ٢٣٩) [مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ].

(٧) المبدع شرح المقنع [دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ].

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الفقهاء في ذلك: وأي قربة فعلها مسلم من دعاء، واستغفار، أو حج، أو قراءة، أو غير ذلك، وجعل ثوابها لمسلم حي أو ميت نفعه ذلك»(١).

وكلام العلماء وأقوالهم في المسألة في القديم والحديث كثير.

۞ الأقسام:

ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ **مسألة:** هل تنتفع أرواح الموتى بشيء من سعي الأحياء، أم لا؟ وبيّن: أنها تنتفع من سعي الأحياء بأمرين مجمع عليهما بين أهل السُّنَّة من الفقهاء وأهل الحديث والتفسير.

أحدهما: ما تسبب إليه الميت في حياته.

والثاني: دعاء المسلمين له، واستغفارهم له، والصدقة، والحج على نزاع؛ ما الذي يصل من ثوابه، هل ثواب الإنفاق؟ أو ثواب العمل؟

فعند الجمهور: يصل ثواب العمل نفسه، وعند بعض الحنفية إنما يصل ثواب الإنفاق.

الثالث: اختلفوا في العبادة البدنية؛ كالصوم، والصلاة، وقراءة القرآن، والذكر.

فمذهب الإمام أحمد وجمهور السلف وصولها، وهو قول بعض أصحاب أبي حنيفة... والمشهور من مذهب الشافعي ومالك: أن ذلك لا يصل(٢).

۞ المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: ينتفع الميت بالأعمال التي تسبب فيها قبل موته:

لقوله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، ولقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم]، ولقوله ﷺ: «**من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئًا، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه، لا ينقص ذلك من آثامهم شيئًا**»(٣)، وقوله ﷺ: «**من سنَّ في الإسلام سُنَّة حسنة، فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سَنَّ في الإسلام سُنَّة سيئة، كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء**»(٤). وقوله ﷺ: «**إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته، علمًا علمه ونشره، وولدًا صالحًا تركه، ومصحفًا ورثه، أو مسجدًا بناه، أو بيتًا لابن السبيل بناه، أو نهرًا أجراه، أو**

---

(١) فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ (٥/ ١٧٨) [مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ].

(٢) الروح (١١٧) [دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب العلم، رقم ٢٦٧٤).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠١٧).

صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته يلحقه من بعد موته»[(١)].

ـ المسألة الثانية: ينتفع الميت بدعاء المسلمين له، واستغفارهم له، وثناؤهم عليه:

وهذا له صور:

١ ـ الدعاء العام المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾ [الحشر]، وكما في قوله ﷺ: **«دعوة المرء المسلم لأخيه بظهر الغيب مستجابة، عند رأسه ملك موكل، كلّما دعا لأخيه بخير، قال الملك الموكل به: آمين ولك بمثل»**[(٢)]. وهذا الدعاء ينتفع به الحي والميت على حدٍّ سواء.

٢ ـ الدعاء له قبل الصلاة عليه وقبل الدفن، لقوله ﷺ: **«إذا حضرتم الميت، فقولوا خيرًا، فإن الملائكة تُؤَمِّنُ على ما تقولون»**، قالت: فلما مات أبو سلمة قلت: يا رسول الله ما أقول؟ قال: **«قولي: اللَّهُمَّ اغفر له وأعقِبنا عقبًا صالحًا»**، قالت: فأعقبني الله محمدًا ﷺ[(٣)].

٣ ـ الدعاء له عند الصلاة عليه، لقوله ﷺ: **«ما من ميت يصلّي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة، كلهم يشفعون له، إلا شفعوا فيه»**[(٤)].

وعن خارجة بن زيد، عن عمه يزيد بن ثابت رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ فلما وردنا البقيع إذا هو بقبر جديد، فسأل عنه؟ فقيل: فلانة، فعرفها، فقال: **«ألا آذنتموني بها؟»** قالوا: يا رسول الله، كنت قائلًا صائمًا فكرهنا أن نؤذنك، فقال: **«لا تفعلوا، لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم ألا آذنتموني به، فإن صلاتي عليه له رحمة»** قال: ثم أتى القبر، فصفّنا خلفه، وكبَّر عليه أربعًا[(٥)].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **«إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء»**[(٦)].

---

(١) أخرجه ابن ماجه (المقدمة، رقم ٢٤٢)، وابن خزيمة في صحيحه (كتاب الزكاة، رقم ٢٤٩٠)، وحسنه ابن الملقن في البدر المنير (٧/ ١٠٢) [دار الهجرة، ط١]، والألباني في أحكام الجنائز (١٧٧) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧٣٣).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩١٩).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩٤٧).

(٥) أخرجه النسائي (كتاب الجنائز، رقم ٢٠٢٢)، وابن ماجه (كتاب الجنائز، رقم ١٥٢٨)، وأحمد (٧/ ١١٦) [دار الفكر، ط١]، وابن حبان (كتاب الجنائز، رقم ٣٠٨٧) [مؤسسة الرسالة، ط٢]، وصحّحه الألباني في أحكام الجنائز (٨٩) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٦) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، رقم ٣١٩٩)، وابن ماجه (كتاب الجنائز، رقم ١٤٩٧)، وابن حبان (كتاب الجنائز، رقم ٣٠٧٦)، وقال ابن حجر: «فيه =

٤ ـ الدعاء له بالتثبيت عند فتنة القبر، عن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال: كان النبي ﷺ إذا فرغ من دفن الميت، وقف عليه، فقال: «**استغفروا لأخيكم، وسلوا له بالتثبيت، فإنه الآن يسأل**»(١).

٥ ـ الدعاء له عند الزيارة والسلام؛ لحديث عائشة رضي الله عنها؛ أنها قالت: كان رسول الله ﷺ كلما كان ليلتها من رسول الله ﷺ يخرج من آخر الليل إلى البقيع، فيقول: «**السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وأتاكم ما توعدون، غدًا مؤجلون، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون، اللَّهُمَّ اغفر لأهل بقيع الغرقد**»(٢).

٦ ـ الشهادة له بالخير؛ لحديث عمر رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ قال: «**أيما مسلم يشهد له أربعة بخير إلا أدخله الله الجنة**» فقلنا: وثلاثة؟ قال: «**وثلاثة**»، فقلنا: واثنان؟ قال: «**واثنان**»، ثم لم نسأله عن الواحد(٣).

٧ ـ الدعاء له من الولد الصالح؛ لقوله ﷺ: «**إن الله سبحانه وتعالى ليرفع الدرجة للعبد الصالح في الجنة، فيقول: يا رب، أنى لي هذه؟ فيقول: باستغفار ولدك لك**»(٤).

ـ **المسألة الثالثة: ينتفع الميت بالصدقة عنه:**

لحديث عائشة رضي الله عنها؛ أن رجلًا قال للنبي ﷺ: إن أمي افتُلِتت نفسُها، وأظنها لو تكلمت تصدقت، فهل لها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: «**نعم**»(٥).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن سعد بن عبادة رضي الله عنه توفيت أمه وهو غائب عنها، فقال: يا رسول الله، إن أمي توفيت وأنا غائب عنها، أينفعها شيء إن تصدقت به عنها؟ قال: «**نعم**»، قال: فإني أشهدك أن حائطي المخراف صدقة عليها!(٦).

ـ **المسألة الرابعة: ينتفع الميت بقضاء الدين عنه:**

لحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ أتي بجنازة ليصلي عليها، فقال: «**هل عليه من دين؟**» قالوا: لا، فصلى عليه، ثم أتي بجنازة أخرى،

= ابن إسحاق، وقد عنعن، لكن أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عنه مصرحًا بالسماع». التلخيص الحبير (٢/٢٤٨) [مؤسسة قرطبة، ط١]، وحسّنه الألباني في الإرواء (رقم ٧٣٢).

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الجنائز، رقم ٣٢٢١)، والحاكم (كتاب الجنائز، رقم ١٣٧٢) وصححه، وحسنه النووي في الخلاصة (٢/١٠٢٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصحّحه الألباني في أحكام الجنائز (١٥٦) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٦٨).

(٤) أخرجه ابن ماجه (كتاب الأدب، رقم ٣٦٦٠)، وأحمد (١٦/٣٥٦) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، وصحح سنده ابن كثير في تفسيره (٤/١٤٣) [دار طيبة، ط٢]، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٥٩٨).

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٣٨٨)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠٠٤).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب الوصايا، رقم ٢٧٥٦).

فقال: «**هل عليه من دين؟**»، قالوا: نعم، قال: «**صلوا على صاحبكم**»، قال: أبو قتادة: عليَّ دينُه يا رسول الله، فصلى عليه[(١)].

وفي رواية عن جابر رضي الله عنه قال: توفي رجل فغسلناه وحنطناه وكفناه، ثم أتينا به رسول الله ﷺ يصلي عليه، فقلنا: تصلي عليه فخطا خُطىً، ثم قال: «**أعليه دَين؟**» قلنا: ديناران، فانصرف، فتحملهما أبو قتادة، فأتيناه، فقال أبو قتادة: الديناران علي، فقال رسول الله ﷺ: «**قد أوفى الله حق الغريم وبرئ منهما الميت**» قال: نعم، فصلى عليه، ثم قال بعد ذلك بيوم: «**ما فعل الديناران؟**» فقال: إنما مات أمس، قال: فعاد إليه من الغد فقال: لقد قضيتهما، فقال رسول الله ﷺ: «**الآن بردت عليه جلده**»[(٢)].

ـ المسألة الخامسة: ينتفع الميت بالصيام عنه:

لحديث عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**من مات وعليه صيام صام عنه وليه**»[(٣)].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الحوالات، رقم ٢٢٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب البيوع، رقم ٣٣٤٣)، وأحمد (٢٢/٤٠٦) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، والحاكم (كتاب البيوع، رقم ٢٣٤٦)، وحسنه النووي في الخلاصة (رقم ٣٣٠٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والألباني في أحكام الجنائز (١٦) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن امرأة ركبت البحر، فنذرت إن نجاها الله أن تصوم شهرًا، فنجاها الله فلم تصم حتى ماتت، فجاءت ابنتها أو أختها إلى رسول الله ﷺ فأمرها أن تصوم عنها[(٤)].

ـ المسألة السادسة: ينتفع الميت بالحج عنه:

وورد في ذلك صورتان:

١ ـ الحج الذي نذره الميت على نفسه:

لحديث ابن عباس رضي الله عنهما؛ أن امرأة من جهينة جاءت إلى النبي ﷺ فقالت: إن أمي نذرت أن تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها؟ قال: «**نعم، حُجّي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضية؟ اقضوا الله، فالله أحق بالوفاء**»[(٥)].

٢ ـ الحج الفريضة الذي مات ولم يؤده:

لحديث ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ سمع رجلًا يقول: لبّيك عن شبرمة، فقال رسول الله ﷺ: «**من شبرمة؟**»، قال: قريب لي، قال: «**هل حججت قط؟**» قال: لا، قال: «**فاجعل**

(٤) أخرجه أبو داود (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٣٣٠٨)، والنسائي (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٣٨١٦)، وأحمد (٣/٣٥٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن خزيمة (كتاب الصيام، رقم ٢٠٥٤)، وصححه الألباني في أحكام الجنائز (١٦٩) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب الحج، رقم ١٨٥٢).

هذه عن نفسك، ثم حج عن شبرمة»[(١)].

ـ المسألة السابعة: ينتفع الميت بعفو المظلوم عنه:

لقوله تعالى: ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ فَمَنۡ عَفَا وَأَصۡلَحَ فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِۚ﴾ [الشورى: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعۡفُواْ وَتَصۡفَحُواْ وَتَغۡفِرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ ١٤﴾ [التغابن].

ـ المسألة الثامنة: البر بالوالدين بعد وفاتهما:

ففي الحديث الصحيح: «**إن من أبر البر صلة الرجل أهل ود أبيه بعد أن يولّي**»[(٢)].

ففي الحديث فضل صلة لأصدقاء الأب والإحسان إليهم وإكرامهم وهو متضمن لبر الأب وإكرامه لكونه بسببه، وتلتحق به أصدقاء الأم وغيرهم[(٣)].

ـ المسألة التاسعة: هل ينتفع الميت بثواب قراءة القرآن؟

هذه المسألة خلافية بين أهل العلم؛ فمنهم من رأى أن الميت ينتفع بها، ومنهم من لا يرى التوسع في هذا الباب[(٤)].

وقد صدرت فتوى للجنة الدائمة في حكم إهداء ثواب القرب للأموات عمومًا، ونصها: «لم يثبت عن النبي ﷺ ـ فيما نعلم ـ أنه قرأ القرآن ووهب ثوابه للأموات من أقربائه أو من غيرهم، ولو كان ثوابه يصل إليهم لحرص عليه، وبيَّنه لأمته؛ لينفعوا به موتاهم، فإنه ﷺ بالمؤمنين رؤوف رحيم، وقد سار الخلفاء الراشدون من بعده وسائر أصحابه على هديه في ذلك ﷺ، ولا نعلم أن أحدًا منهم أهدى ثواب القرآن لغيره، والخير كل الخير في اتباع هديه ﷺ وهدي خلفائه الراشدين وسائر الصحابة ﷺ، والشر في اتباع البدع ومحدثات الأمور؛ لتحذير النبي ﷺ من ذلك بقوله: «**إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»، وقوله: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، وعلى هذا لا تجوز قراءة القرآن للميت، ولا يصل إليه ثواب هذه القراءة بل ذلك بدعة.

أما أنواع القربات الأخرى فما دلَّ دليل صحيح على وصول ثوابه إلى الميت وجب قبوله؛ كالصدقة عنه،

(١) أخرجه أبو داود (كتاب المناسك، رقم ١٨١١)، وابن ماجه (كتاب المناسك، رقم ٢٩٠٣)، والبيهقي في الكبرى (كتاب الحج، رقم ٨٦٧٥) [دار الكتب العلمية، ط٣] وقال: هذا إسناد صحيح، وصححه الألباني في إرواء الغليل (رقم ٩٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٥٢).

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٦/١٠٩ ـ ١١٠).

(٤) انظر: حكم القراءة للأموات؛ هل يصل ثوابها إليهم (٩) فما بعد [مكتبة التوعية الإسلامية، ط٥، ١٤٠٦هـ].

والدعاء له، والحج عنه، وما لم يثبت فيه دليل فهو غير مشروع حتى يقوم عليه الدليل.

وعلى هذا لا تجوز قراءة القرآن للميت، ولا يصل إليه ثواب هذه القراءة في أصح قولي العلماء، بل ذلك بدعة»[(١)].

وكذلك جاء فيها: «لا تجوز الصلاة عن الوالدين ولا غيرهما، ولا إهداء ثواب الصلاة لهما، وما ورد من الصدقة عنهما يقتصر فيه على موضع النص فقط وهو الصدقة؛ لأن القياس لا يجوز في مثل ذلك، ولم يرد عن رسول الله ﷺ ولا عن أصحابه رضوان الله عليهم ما يدل على جواز إهداء الصلاة إلى الميت»[(٢)].

الثمرات:

ينتفع الميت بسعي الحي، فيزداد أجره وترتفع درجته، أو تحط عنه سيئاته فيرتفع عنه العذاب أو يخفف، وقد يوقى به الشر كما لو استغفر له وسأل له الثبات عند فتنة القبر.

الآثار:

١ ـ تعد هذه الأعمال من صور البر بالميت.

٢ ـ كما أنها تزيد في الروابط الأسرية والاجتماعية، فلا تنقطع بالموت، ولها آثارها على الأحياء وعلى الأموات.

الحكمة:

لعل من الحكم تحفيز العباد على السعي لأنفسهم حال الحياة بما ينفعهم بعد الممات، وخاصة بما يغلب على الظن استمرار تدفق أجره طويلًا، وهو الثلاثة المذكورة في الحديث: الصدقة الجارية، والعلم الذي ينتفع به، والولد الصالح الذي يدعو لوالديه، وما يتفرع عن هذه الثلاثة من أعمال عظيمة.

ثم إن هذه الثلاثة يترتّب عليها الكثير من الحكم التي فيها صلاح الأفراد والمجتمعات وقيام الدين لمن تأمل.

وأيضًا الأحاديث الواردة في الباب تذكير للعباد بسرعة أداء الواجبات والفروض التي عليهم قبل أن يحال بينهم وبين أدائها، فيلحقهم تبعتها أو يشقوا على غيرهم في القيام بها.

مذهب المخالفين:

ذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام إلى عدم وصول شيء البتة، لا الدعاء ولا غيره، وقولهم مردود بالكتاب والسُّنَّة، لكنهم استدلوا بالمتشابه من قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم] قالوا: «وقد ثبت عن

---

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٤٣ ـ ٤٤)، وراجع لهذه المسألة: مجموع الفتاوى (٢٤/٣١٦، ٣٢٢، ٣٢٤)، الروح لابن القيم (٣٤٥ ـ ٣٤٦)، مجموع فتاوى ومقالات الشيخ ابن باز (١/٣٧٤، ٣٧٩).

(٢) فتاوى اللجنة الدائمة (٩/٦٣).

النبي ﷺ أنه قال: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به من بعده**»، فأخبر أنه إنما ينتفع بما كان تسبب فيه في الحياة، وما لم يكن تسبب فيه في الحياة فهو منقطع عنه[(١)].

ولا ممسك لهم فيما استدلوا به، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض رده على هؤلاء: «وأما احتجاج بعضهم بقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم]، فيقال له: قد ثبت بالسُّنَّة المتواترة وإجماع الأمة: أنه يصلى عليه، ويدعى له، ويستغفر له وهذا من سعي غيره، وكذلك قد ثبت ما سلف من أنه ينتفع بالصدقة عنه، والعتق، وهو من سعي غيره، وما كان من جوابهم في موارد الإجماع فهو جواب الباقين في مواقع النزاع. وللناس في ذلك أجوبة متعددة. لكن الجواب المحقق في ذلك أن الله تعالى لم يقل: إن الإنسان لا ينتفع إلا بسعي نفسه، وإنما قال: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾ [النجم]، فهو لا يملك إلا سعيه، ولا يستحق غير ذلك. وأما سعي غيره فهو له، كما أن الإنسان لا يملك إلا مال نفسه، ونفع نفسه. فمال غيره ونفع غيره هو كذلك للغير؛ لكن إذا تبرع له الغير بذلك جاز.

وهكذا هذا إذا تبرع له الغير بسعيه نفعه الله بذلك، كما ينفعه بدعائه له، والصدقة عنه، وهو ينتفع بكل ما يصل إليه من كل مسلم، سواء كان من أقاربه، أو غيرهم، كما ينتفع بصلاة المصلين عليه ودعائهم له عند قبره»[(٢)].

وأما استدلالهم بالحديث، فأجاب عنه ابن أبي العز رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «وأما استدلالهم بقوله ﷺ: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله**» فاستدلال ساقط، فإنه لم يقل: انقطاع انتفاعه، وإنما أخبر عن انقطاع عمله، وأما عمل غيره فهو لعامله، فإن وهبه له وصل إليه ثواب عمل العامل لا ثواب عمله هو، وهذا كالدين يوفيه الإنسان عن غيره فتبرأ ذمته، ولكن ليس له ما وفى به الدين»[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحكام الجنائز»، للألباني.
٢ ـ «حكم القراءة للأموات؛ هل يصل ثوابها إليهم»، لمحمد أحمد.
٣ ـ «الروح»، لابن القيم.
٤ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.
٥ ـ «الفتاوى الكبرى»، لابن تيمية.
٦ ـ «فتاوى اللجنة الدائمة».

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٤٥٢)، وانظر: الروح [دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ].
(٢) الفتاوى الكبرى (٣/ ٦٣) [دار الكتب العلمية، ط١].
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٤٥٢).

٧ ـ «فتاوى ورسائل محمد بن إبراهيم آل الشيخ».

٨ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

٩ ـ «مجموع فتاوى ومقالات ابن باز».

١٠ ـ «شرح صحيح مسلم»، للنووي.

الإنجيل

التعريف لغةً:

الإنجيل: اسم عربي مشتقٌّ من (نجَلت الشيء): استخرجته؛ كأنه أمر أُبرِز وأُظهِر بما فيه. وهو يؤنَّث ويُذَكَّر: فمَن أنَّث أراد الصحيفة، ومَن ذكَّر أراد الكتاب.

وقيل: بل هو معرَّب من اليونانية، ومعناه: الخبر الطَّيِّب أو البشارة، وقيل غير ذلك(١).

التعريف شرعًا:

الإنجيل: هو اسم كتاب الله سبحانه وتعالى الذي أنزله على نبيِّه وعبده عيسى عليه السلام؛ ليكون لبني إسرائيل هدى ونورًا وموعظة للمتقين(٢).

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

ليس بين المعنى اللغوي ـ على القول بأنه عربي أصيل ـ والشرعي للإنجيل تباين واختلاف؛ فقد أبرز عيسى عليه السلام الإنجيل لبني إسرائيل وأظهره لهم؛ ليؤمنوا بما فيه من الهدى والنور، ويلتزموا بأحكامه وأوامره.

وهذا المعنى وإن كان مشتركًا بين جميع الكتب السماوية فلا مانع من تخصيص الإنجيل به؛ فالتسمية تكون لأدنى ملابسة ولا يراعى فيها الاشتقاق والمعنى، كما هو معروف.

الأسماء الأخرى:

الإنجيل: هو كتاب عيسى عليه السلام، وكتاب النصارى، والكتاب المقدس عندهم.

الحكم:

يجب على المسلم أن يعتقد أن الله سبحانه وتعالى أنزل على نبيّه وعبده عيسى عليه السلام كتابًا اسمه: الإنجيل، فهو كلام الله تعالى غير مخلوق. أنزله عليه جملة واحدة في شهر رمضان؛ كباقي الكتب السماوية.

ويعتقد المسلم أيضًا: أن إنجيل عيسى عليه السلام قد فقد واندثر من زمن مبكر

---

(١) انظر: الصحاح (٥/١٨٢٦) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م]، ومقاييس اللغة (٥/٣٩٦) [دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤١٨هـ]، وتاج العروس (٣٠/٤٥٨) [مطبعة حكومة الكويت]، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣/١٦١) [طبعة إدارة الطباعة المنيرية بمصر].

(٢) راجع: الصحاح (٥/١٨٢٦)، وتاج العروس (٣٠/٤٥٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (٣/١٦١)، ومحاضرات في النصرانية (١٦)، وتخجيل من حرَّف التوراة والإنجيل لصالح بن الحسين الجعفري (١/٩٩) [مكتبة العبيكان، ط١، ١٤١٩هـ]، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (١٣٦).

من تاريخ النصارى، أو انطمست آثاره ومعالمه بما وقع فيه من التحريف والتبديل والكتمان والإهمال والنسيان؛ فاختلط فيه الحق بالباطل؛ فالأناجيل التي بأيدي النصارى اليوم ـ وهي: متى، ومرقص، ولوقا، ويوحنا، وهي ضمن كتب العهد الجديد ـ وقع فيها التحريف والتبديل، ولم يسلم منها شيء؛ فليس واحدًا منها هو الإنجيل الصحيح الذي نزل على عيسى عليه السلام[(١)].

الحقيقة:

حقيقة الإنجيل: أن الإنجيل مصدق للتوراة، متبع لها، ومتمم ومكمل لها ولمحاسنها، ومحيي لشريعتها، وناسخ لبعض شريعتها وأحكامها؛ فلم يخالف التوراة إلا في قليل من الأحكام التي كان بنو إسرائيل يختلفون فيها ـ وكان عيسى عليه السلام يحفظ هذا وهذا ـ؛ فليس هو شريعة مستقلة لهم، ولهذا لم يكن بد لمن اتبع المسيح من أن يقرأ التوراة ويتبع ما فيها، وكان النصارى متفقين على حفظها وتلاوتها كما يحفظون الإنجيل.

وكان الإنجيل مشتملًا على الهدى والنور والموعظة للمتقين، وكان عامته مواعظ وترقيقات ووصايا وزهد وأخلاق، وكان التحليل والتحريم فيه قليلًا.

وأنه كان على أهل الإنجيل أن يؤمنوا به ويحكموا بما أنزل فيه.

وكان في الإنجيل البشارة بنبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم[(٢)].

الأدلة:

هذا المعتقد ثابت بنص القرآن الكريم، وبعضه ثابت بنص الحديث النبوي:

أما الدليل من القرآن؛ فقول الله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة]، وقال حكاية عن عيسى عليه السلام: ﴿إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ﴿٣٠﴾﴾ [مريم].

وثبت في حديث دعاء النوم؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: «**اللَّهُمَّ رب**

---

(١) انظر: الجواب الصَّحيح لابن تيمية (١/١١٦، ٢/٢٥٩، ٥/٧٢، ٣٥١) [دار العاصمة، ط١]، ومجموع الفتاوى (١٦/٤٣، ١٩/١٨٤)، وجلاء الأفهام (٢٢٤) [عالم الفوائد، ط١]، ومدارج السالكين (٢/٤٥٨) [دار الكتاب العربي، ط٢]، وتفسير ابن كثير (٢/٤٤، ٤٥، ٣/١٢٦، ٦/٢٤٣، ٧/٣٠٢) [دار طيبة، ط٢]، ومحاضرات في النصرانية لمحمد أبو زهرة (١٦)، وتعليق محقِّق كتاب تخجيل من حرَّف التوراة والإنجيل (١/٩٩)، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (١٣٦).

(٢) راجع: المصادر السابقة في الحكم.

السماوات ورب الأرض ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحبِّ والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان؛ أعوذ بك من شر كل شيء...» الحديث[١].

والدليل على إنزال الإنجيل في شهر رمضان: ما ورد في حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«أنزلت التوراة لست مضين من رمضان، والإنجيل لثلاث عشرة خلت من رمضان...»** الحديث[٢]. إلى غير ذلك من الأدلة.

أقوال أهل العلم:

قال النووي رحمه الله: «**الإنجيل**: اسم لكتاب الله تعالى المنزل على عيسى عليه السلام»[٣].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «عامة ما امتاز به الإنجيل عن التوراة بمكارم الأخلاق المستحسنة، والزهد المستحب، وتحليل بعض المحرمات. وهذا كله في القرآن، وهو في القرآن أكمل»[٤].

وقال ابن كثير رحمه الله: «عيسى عليه السلام أنزل عليه الإنجيل، فيه مواعظ وترقيقات، وقليل من التحليل والتحريم، وهو في الحقيقة كالمتمم لشريعة التوراة؛ فالعمدة هو التوراة»[٥].

الأقسام:

أنواع الأناجيل:

يطلق على إنجيل النصارى اسم العهد الجديد المشتمل على الأناجيل الأربعة وعلى الرسائل الملحقة بها، وهذه الأناجيل الأربعة هي المعتبرة عند النصارى، وهي: (إنجيل متى، إنجيل مرقص، إنجيل لوقا، إنجيل يوحنا). ولم تأخذ هذه الأناجيل الأربعة صفة القداسة عند النصارى إلا في القرن الرابع الميلادي بإقرار مجمع نيقية المنعقد في سنة (٣٢٥م)، واعتبرت الأناجيل الأخرى غير قانونية؛ كإنجيل برنابا، الذي طبع في زمن متأخر، وهو ما ينكره كثير من النصارى، وذلك لمصادمته لكثير من الاعتقادات الباطلة التي يؤمن بها النصارى، ومنها تقريره لبشرية المسيح ورسالته، ونفيه الألوهية عنه، وأنه لم يصلب، وأن الذبيح هو

(١) أخرجه مسلم (كتاب الذِّكر والدُّعاء والتوبة والاستغفار، برقم ٢٧١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده (٤/١٠٧) [مؤسسة قرطبة بمصر]، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٧٥) [مكتبة العلوم والحكم بالموصل، ط٢]، وقال الهيثمي في المجمع (١/١٩٧) [مكتبة القدسي]: (فيه عمران بن داور القطان، ضعفه يحيى، ووثقه ابن حبان، وقال أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث، وبقية رجاله ثقات)، وحسَّنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٥٧٥).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣/١٦١).

(٤) الجواب الصَّحيح (٥/٧٣).

(٥) تفسير ابن كثير (٧/٣٠٢).

إسماعيل عليه السلام، والتصريح بنبوة نبيِّنا محمد ﷺ[(١)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: حكم سب الإنجيل:

يقال في حكم سب أو لعن الإنجيل: «ليس لأحد أن يسب أو يلعن الإنجيل، بل من أطلق سبه أو لعنه فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وإن كان يعرف أنها منزلة من عند الله، وأنه يجب الإيمان بها؛ فهذا يقتل بشتمه لها، ولا تقبل توبته ـ في أظهر قولي العلماء ـ. وأما إن لعن دين النصارى الذي هم عليه في هذا الزمان فلا بأس به في ذلك؛ فإنهم ملعونون هم ودينهم، وكذلك إن سبَّ الإنجيل الذي عندهم بما يبين أن قصده ذكر تحريفه؛ مثل أن يقال: نسخ هذا الإنجيل مبدلة لا يجوز العمل بما فيها، ومن عمل اليوم بشرائعها المبدلة والمنسوخة فهو كافر؛ فهذا الكلام ونحوه حق لا شيء على قائله. والله أعلم»[(٢)].

ـ المسألة الثانية: حكم قراءة الإنجيل:

حكم النظر والاطلاع على الإنجيل الموجود بين أيدي النصارى اليوم ـ وهي مترتبة على تحريف الإنجيل ـ؛ فيقال: لا يجوز النظر في كتب أهل الكتاب عمومًا؛ لأن النبي ﷺ غضب حين رأى مع عمر كتابًا أصابه من بعض أهل الكتاب، وقال: «**أَمُتهوِّكون فيها يابن الخطاب؟!**» الحديث[(٣)].

حتى وإن كانت مشتملة على الحق والباطل؛ لما في ذلك من ضرر فساد العقائد، اللَّهُمَّ إلا لمن كان متضلعًا بعلوم الكتاب والسُّنَّة، مع شدة التثبت وصلابة الدين والفطنة والذكاء؛ وكان ذلك للرد عليهم وكشف أسرارهم

---

(١) انظر: الإنجيل والصليب لعبد الأحد داود (١٥) [طبعة: ١٣٥١هـ، القاهرة]، وقاموس الكتاب المقدس (١٧٢) [دار الثقافة بالقاهرة، ط٩]، ودائرة المعارف الكتابية (٢/ ١٤٢) [مطبعة سيويرس، ط٢]، والأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام (٧٣، ٩٥) [دار نهضة مصر، القاهرة]، وما هي النصرانية (٢٢٨) [مكتبة دار العلوم، كراتشي، ١٤٠٣هـ]، وإظهار الحق (١/ ١٥١ ـ ١٥٧، ٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٢) لرحمة الله الهندي [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط٤]، والمسيح في مصادر العقائد المسيحية لأحمد عبد الوهاب (٥٣ ـ ٧٣) [مكتبة وهبة، القاهرة، ط١]، ومحاضرات في النصرانية (٤١ ـ ٧٤) [دار الفكر العربي، ط٣]، ودراسات في الأديان اليهودية والنصرانية (٢١٥ ـ ٢٢٤) [مكتبة أضواء السلف، ط٣].

(٢) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٠٠)، بتصرُّف. وكانت الفتوى عن التوراة ودين اليهود، والإنجيل ودين النصارى يأخذان نفس الحُكْم، والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده (٣/ ٣٨٧) [مؤسسة قرطبة بمصر]، والدارمي في سننه (كتاب العلم، رقم ٤٤٩)، قال الهيثمي: «فيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد ويحيى بن سعيد وغيرهما». مجمع الزوائد (١/ ١٧٤) [مكتبة القدسي].
لكن له شواهد، حسنه بها الألباني في إرواء الغليل (٦/ ٣٤) [المكتب الإسلامي ببيروت، ط٢].

وهتك أستارهم[(١)].

ـ **المسألة الثالثة: حكم مس الإنجيل للمحدث:**

حكم مس الإنجيل وحمله للمحدث؛ فيجوز ـ عند الجمهور ـ؛ لأنه ليس قرآنًا، والنص ورد في القرآن دون غيره، ثم هي مبدلة منسوخة[(٢)].

ـ **المسألة الرابعة: بيان تحريف الأناجيل الموجودة:**

أخبر الله سبحانه عن وقوع التحريف في الإنجيل بقوله: ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ لِمَ تَلۡبِسُونَ ٱلۡحَقَّ بِٱلۡبَٰطِلِ وَتَكۡتُمُونَ ٱلۡحَقَّ وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٧١﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنۡهُمۡ لَفَرِيقٗا يَلۡوُۥنَ أَلۡسِنَتَهُم بِٱلۡكِتَٰبِ لِتَحۡسَبُوهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمَا هُوَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَمَا هُوَ مِنۡ عِندِ ٱللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٧٨﴾ [آل عمران]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٤]. وغيرها من الآيات.

ووجود التحريف في التوراة والإنجيل هو الصبغة العامة التي يتسم بها، إلا أنه لا تزال فيه بقايا من الوحي الإلٰهي، ومعرفة ذلك يكون بموافقتها لما ورد في القرآن الكريم والسُّنَّة الصحيحة، وأما أنواع التحريف الواقعة فيه فهي: تحريف بالتبديل، وتحريف بالزيادة، وتحريف بالنقص[(٣)].

ـ **المسألة الخامسة: نسخ الأناجيل:**

الإنجيل الذي جاء به المسيح عليه السلام؛ بل الأديان السابقة جميعها قد نسخت بالقرآن المنزل على محمد ﷺ، قال عزّ وجل: ﴿وَأَنزَلۡنَآ إِلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَمُهَيۡمِنًا عَلَيۡهِۖ﴾ [المائدة: ٤٨]. وإن كان النسخ في الأصل واردًا على إنجيل عيسى عليه السلام فوروده على ما بأيدي النصارى من الأناجيل المحرفة من باب أولى.

ومما يؤكد نسخ الديانة النصرانية، ما تحويه أناجيلهم الحالية من شهادات وإشارات صادرة عن المسيح عليه السلام وعن غيره، التي تومئ بظهور نبي بعد المسيح عليه السلام يجب اتباعه[(٤)].

---

(١) راجع: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٥٢٥) [دار المعرفة ببيروت]، وكشاف القناع للبهوتي (١/ ٤٣٤) [دار الفكر ببيروت]، ومطالب أولي النهى لمصطفى الرحيباني (١/ ٦٠٧) [المكتب الإسلامي ببيروت]، وفتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ٤٣٣).

(٢) راجع: المجموع شرح المهذب للنووي (٢/ ٧٠) [دار الفكر ببيروت]، وكشاف القناع (١/ ١٣٥).

(٣) انظر: إظهار الحق (٢/ ٤٢٥ ـ ٥٣٩)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ١٠٤، ١٠٥)، والجواب الصحيح (١/ ٣٥٦، ٣٦٧، ٢/ ٥، ٣/ ٢٦٤)، وهداية الحيارى (١٠٥) [الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة].

(٤) انظر: المصادر السابقة، وانظر أيضًا: دائرة معارف القرن العشرين (١/ ٦٥٥) [دار المعرفة، بيروت، ط٢]، والموسوعة العربية الميسرة (١/ ٢٣٩) [دار القلم ومؤسسة فرانكلين، القاهرة]، ومعجم المصطلحات الدينية لخليل أحمد خليل (٣٦) [دار الفكر اللبناني، ط١].

الفروق:

الفروق بين أناجيل النصارى:

إنجيل متى: هو أول الأناجيل في العهد الجديد، وهو أطولها؛ إذ يحوي ثمانية وعشرين إصحاحًا. ويزعم النصارى أن (متى) هو أحد الحواريين، وكان قبل اتباعه للمسيح عشارًا (جابي ضرائب). إلا أن النصارى لا يملكون دليلًا على صحة نسبة هذا الكتاب إلى (متى)، فهم لم ينقلوه بالسند.

أما إنجيل مرقص: وهو الثاني في ترتيب الأناجيل لدى النصارى وهو أقصرها؛ إذ إنه يحوي ستة عشر إصحاحًا فقط. ينسبونه إلى مرقص، واسمه يوحنا، ومرقص لقب له، وهو رجل مجهول، لم تتوفر معلومات عن دينه وعلمه وأمانته، سوى أنه كان رفيقًا لبولس في دعوته ثم افترق عنه، فلا يملك النصارى صحة نسبة هذا الإنجيل إلى كاتبه.

أما إنجيل لوقا: فهذا الإنجيل الثالث في ترتيب النصارى للعهد الجديد، ويحوي أربعة وعشرين إصحاحًا، ويزعم النصارى أن كاتبه كان أحد الوثنيين الذين آمنوا بالمسيح بعد رفعه وكان رفيقًا لبولس، فهو يعد أيضًا شخصية مجهولة، ولا يوجد لدى النصارى دليل يعتمد عليه في صحة نسبة الكتاب إليه.

أما إنجيل يوحنا: فهو الإنجيل الرابع في ترتيب العهد الجديد، وهو يختلف عن الأناجيل الثلاثة قبله، إذ تلك متشابهة إلى حد كبير، أما هذا فإنه يختلف عنها؛ لأنه ركز على قضية واحدة، وهي: إبراز دعوى ألوهية المسيح وبنوته لله بنظرة فلسفية، ولذلك فهو يعد الكتاب الوحيد من بين الأناجيل الأربعة الذي صرح بهذا الأمر تصريحًا واضحًا.

وهذا الإنجيل كسابقيه، لا يملك النصارى لإثبات صحته أي دليل، فكاتبه يوحنا كما يذكر النصارى كان يمتهن الصيد، مما يدل على أنه بعيد عن الفلسفة ومصطلحاتها.

وهذه الأناجيل بينها تناقض واختلاف كثير[(١)].

مذهب المخالفين:

حرف النصارى الإنجيل المنزل على عيسى ﵇ عن وجهه الصحيح، إلى وثنية خالصة وعقائد منحرفة لم يعرفها المسيح ﵇ ولا حواريوه، فأصبح الإنجيل بعد التحريف قائمًا على ثلاثة أسس، وهي: التثليث، والصلب والفداء، ومحاسبة المسيح للناس.

ويدَّعي النصارى أن هذه الأناجيل الموجودة لديهم مقدسة، وأن مؤلفيها

(١) انظر: دراسات في اليهودية والنصرانية (١٥١ ـ ١٥٨).

كتبوها بوحي وإلهام من الله، وهذا باطل لا مرية فيه؛ إذ لا يملكون أدنى دليل على ما ادعوه، إنما اعتمدوا على كتبهم المحرفة التي اعترفوا هم أنفسهم بانقطاع إسنادها إلى من تنسب إليهم، فضلًا عن نسبتها إلى المسيح عليه السلام وكذلك اليهود لا يؤمنون بنبي الله عيسى عليه السلام ولا بالإنجيل الذي أرسل به، وقد أخبر القرآن عنهم، أنهم قالوا: ﴿لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣]؛ أي: ليست النصرانية في دينها على صواب، إنما قالوا ذلك لأنهم يكفرون بعيسى، ولا يرون شريعته دينًا. بل قام بعض اليهود بالعمل على تحريف الإنجيل وتبديله، كما فعل بولس (شاؤول اليهودي)(١).

المصادر والمراجع:

١ ـ «إظهار الحق»، لمحمد رحمت الله الهندي.

٢ ـ «تخجيل من حرف التوراة والإنجيل» (ج١)، لصالح الجعفري.

٣ ـ «الجواب الصحيح» (ج١، ٢، ٥)، لابن تيمية.

٣ ـ «دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية»، لسعود الخلف.

٥ ـ «دعوة التقريب بين الأديان: دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية»، لأحمد القاضي.

٦ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج١)، لابن أبي العز.

٧ ـ «محاضرات في النصرانية»، لمحمد أبو زهرة.

٨ ـ «مصادر النصرانية: دراسة ونقدًا»، لعبد الرزاق آلارو.

٩ ـ «معارج القبول» (ج٢)، للحكمي.

١٠ ـ «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى»، لابن القيم.

الأنداد

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رحمه الله: «النون والدال أصل صحيح يدل على شرود وفراق، وندَّ البعير ندًّا وندودًا: ذهب على وجهه شاردًا، ومن هذا الباب: النِّد والنديد: الذي ينادُّ في الأمر؛ أي: يأتي برأي غير رأي صاحبه»(٢).

والأنداد: جمع نِدّ، وهو مِثل الشيء الذي يُضادُّه في أموره، ويُنادُّه؛ أي: يخالفه، قال تعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ لَهُۥٓ أَندَادًا﴾ [فصّلت: ٩]؛ أي: أضدادًا وأشباهًا(٣).

(١) انظر: إسرائيل حرّفت الأناجيل لأحمد عبد الوهاب (٤١) وما بعدها [مكتبة وهبة، ط٢]، والكتب المقدسة بين الصحة والتحريف (٥٣) وما بعدها (١٧٧) [دار الوفاء، ط١]، ودراسات في اليهودية والنصرانية (١٤٠، ١٩١، ٢٤٥).

(٢) مقاييس اللغة (٥/٣٥٥) [دار الجيل].

(٣) انظر: لسان العرب (١٤/٨٩) [دار إحياء التراث =

التعريف شرعًا:

النظراء، والأشباه، والأمثال، أو الشركاء لله في ربوبيته أو ألوهيته أو أسمائه وصفاته[(١)].

الأسماء الأخرى:

الأمثال، الأشباه، الأضداد، الأصنام، الأنصاب، الأوثان.

الحكم:

اتخاذ الأنداد أعظم الذنوب وأكبر الكبائر، كما تضافرت بذلك نصوص الكتاب والسُّنَّة.

واتخاذ الندّ على **قسمين**:

أولهما: أن يجعل لله شريكًا في نوع العبادة أو بعضها، فهذا شركٌ أكبر موجبٌ للنار محبطٌ للعمل، مبيحٌ للمال والدم، ناقضٌ للتوحيد.

ثانيهما: ما كان من نوع الشرك الأصغر؛ كقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ولولا الله وأنت، وكيسير الرِّياء، فهذا منافٍ لكمال التوحيد الواجب.

قال الشيخ سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم أنّ دعاء الندّ على قسمين: أكبر وأصغر، فالأكبر لا يغفره الله إلا بالتوبة منه، وهو الشرك الأكبر، والأصغر كيسير الرياء، وقول الرجل: ما شاء الله وشئت، ونحو ذلك»[(٢)].

الحقيقة:

حقيقة الأنداد: هم النظراء والأشباه والأمثال، وهذا يرجع إلى التفسير بالمعنى، أو الذين يُجعلون شركاء لله فيما يختص به، سواء رجع ذلك إلى ألوهيته أو إلى ربوبيته، أو إلى أسمائه وصفاته، وهذا يرجع إلى التفسير بالمراد[(٣)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة]، وقال: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلُّوا۟ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [إبراهيم: ٣٠]، وقال: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادًا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الزمر: ٨]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وأما السُّنَّة؛ فعن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سألتُ رسول الله ﷺ أيّ الذنب أعظم عند الله؟ قال: «**أن تجعل لله ندًّا وهو خلقك**»[(٤)].

وعن ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أنّ رسول الله ﷺ قال: «**من مات وهو**

= العربي، ط٣]، والقاموس المحيط (٣٢٢).

(١) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٢٠٩ ـ ٢١٠) [دار ابن الجوزي، ط٢].

(٢) تيسير العزيز الحميد (١/ ٢٥٠) [دار الصميعي، ط١].

(٣) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٢١٠).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥٢٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٨٦).

يدعو لله ندًّا دخل النار»[(١)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «**الأنداد**: هو الشرك، أخفى من دبيب النمل، على صفاة سوداء، في ظلمة الليل، وهو أن يقول: والله وحياتِك يا فلان، ويقول: لولا كلبة هذا لأتانا اللصوص، ولولا البط في الدار لأتى اللصوص، وقول الرجل لصاحبه: ما شاء الله وشئت، وقول الرجل: لولا الله وفلان، لا تجعل فيها فلان، هذا كلُّه شرك»[(٢)].

وقال عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم رحمه الله: «**الأنداد**: الآلهة التي جعلوها معه، وجعلوا لها مثل ما جعلوا له»[(٣)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وأما المنكر الذي نهى الله عنه ورسوله فأعظمه الشرك بالله، وهو أن يدعو مع الله إلٰهًا آخر كالشمس والقمر والكواكب، أو كملك من الملائكة، أو نبي من الأنبياء، أو رجل من الصالحين، أو أحد من الجن، أو تماثيل هؤلاء أو قبورهم، أو غير ذلك مما يدعى من دون الله تعالى، أو يستغاث به، أو يسجد له، فكل هذا وأشباهه من الشرك الذي حرمه الله على لسان جميع رسله»[(٤)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «والمقصود: أن الشرك لما كان أظلم الظلم وأقبح القبائح وأنكر المنكرات كان أبغض الأشياء إلى الله تعالى وأكرهها له وأشدها مقتًا لديه، ورتَّب عليه من عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه، وأخبر أنه لا يغفره، وأن أهله نجس، ومنعهم من قربان حرمه، وحرم ذبائحهم ومناكحتهم، وقطع الموالاة بينهم وبين المؤمنين، وجعلهم أعداء له سبحانه ولملائكته ورسله وللمؤمنين، وأباح لأهل التوحيد أموالهم ونساءهم وأبناءهم، وأن يتخذوهم عبيدًا؛ وهذا لأن الشرك هضم لحق الربوبية وتنقيص لعظمة الإلٰهية وسوء ظن بربِّ العالمين»[(٥)].

مذهب المخالفين:

المشركون وأهل الكتاب وبعض أهل البدع كالرافضة وبعض الصوفية هم أكثر الناس انحرافًا في هذا الباب؛ فقد عمروا المشاهد، وعطلوا المساجد[(٦)]، وجعلوا أهل القبور أندادًا من دون الله،

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٤٩٧) واللفظ له، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩٢).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٦٢) [مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١]، وذكره ابن كثير في تفسيره (١/ ٣٠٩) [مؤسسة قرطبة، ط١]، وسنده حسن.

(٣) تفسير الطبري (١/ ٣٩٢) [دار هجر، ط١].

(٤) الاستقامة (٢/ ٢١٠) [جامعة الإمام، ط٢].

(٥) إغاثة اللهفان (١/ ٦٠) [طبعة دار المعرفة، بيروت].

(٦) انظر: منهاج السُّنَّة (١/ ٣٤٢) [جامعة الإمام، ط١].

يستغيثون بها، ويسألونها تفريج الكربات، ويسمون ذلك شفاعة وتشفّعًا، قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]. وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِۚ﴾ [يونس: ١٨].

وقد ردَّ الله عليهم زعمهم هذا بأن هذا شيء لا حقيقة له، ولا يعدو أن يكون اسمًا ليس تحته مسمى حقيقي، ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ﴾ [يونس: ١٨]، وقال: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّآ أَسۡمَآءٞ سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍۚ﴾ [النجم: ٢٣]، وقال: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمۡتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا لَهُمۡ فِيهِمَا مِن شِرۡكٖ وَمَا لَهُۥ مِنۡهُم مِّن ظَهِيرٖ﴾ [سبأ: ٢٢].

فتأمل كيف أخذت هذه الآية على المشركين بمجامع الطرق التي دخلوا منها إلى الشرك، وسدتها عليهم أحكم سد وأبلغه؛ فإن العابد إنما يتعلق بالمعبود لما يرجو من نفعه، وإلا فلو لم يرج منه منفعة لم يتعلق قلبه به[(١)].

فالمشرك إنما يتخذ معبوده لما يعتقد أنه يحصل له به من النفع، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من هذه الأربع[(٢)].

«فبيَّن أنهم لا يملكون مثقال ذرة استقلالًا ولا يشركونه في شيء من ذلك، ولا يعينونه على ملكه، ومن لم يكن مالكًا ولا شريكًا ولا عونًا فقد انقطعت علاقته»[(٣)]، «فلم يبق إلا الشفاعة فنفاها عن آلهتهم، وأخبر أنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، فهو الذي يأذن للشافع، فإن لم يأذن له لم يتقدم بالشفاعة بين يديه»[(٤)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إغاثة اللهفان» (ج٢)، لابن القيم.

٢ ـ «تفسير القرآن العظيم»، لابن كثير.

٣ ـ «القول السديد في مقاصد التوحيد»، لابن سعدي.

٤ ـ «التمهيد لشرح كتاب التوحيد»، لصالح آل الشيخ.

٥ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

٦ ـ «شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري» (ج٢)، لعبد الله الغنيمان.

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦١) [دار العاصمة].

(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٤٣) [دار الكتاب العربي].

(٣) اقتضاء الصراط (١/ ٣٥٧) [مطبعة السُّنَّة المحمدية].

(٤) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٦٢).

٧ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٨ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٩ ـ «القول المفيد في مهمات التوحيد»، لعبد القادر عطا صوفي.

الأنصاب

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «النون والصاد والباء أصل صحيح يدل على إقامة شيء وإهدافٍ في استواء، يقال: نصبت الرُّمح وغيره أنصبه نصبًا»[١].

الأنصاب: جمع نُصب، والنَّصب: وضع الشي وضعًا ناتئًا وبارزًا، والنصْب والنُّصُب: العلم المنصوب، والنَّصيبة والنُّصُب: كل ما نُصب فجُعل علمًا، والنَّصائب حجارة تنصب حوالي شفير البئر، فتجعل عضائد[٢].

التعريف شرعًا:

الأنصاب في كتاب الله وسُنَّة رسول الله ﷺ يراد بها **أمران**[٣]:

أحدهما: الأحجار التي تنصب عند الأصنام، فيُذبح عندها للآلهة، ويُتقرب لها عندها.

الثاني: هي الأصنام، والأوثان، والأحجار، ونحوها مما ينصب ويعبد من دون الله تعالى.

الحكم:

اتِّخاذ الأنصاب ـ سواء كانت أحجارًا يُذبح لها أو أوثانًا يُتقرَّب إليها، أو قبورًا تشيَّد ويُعكف عندها ـ كلّ ذلك من الشرك الأكبر المخرج من الإسلام، والموجب للخلود في النار[٤].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالأنصاب للشرك والعبادة، والأزلام للتكهن، وطلب علم ما استأثر الله به، هذه للعلم، وتلك للعمل، ودين الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مضاد لهذا، وهذا، والذي جاء به رسول الله ﷺ إبطالهما، وكسر الأنصاب والأزلام»[٥].

الحقيقة:

الأنصاب: هي كل ما نصب وعبد من دون الله تعالى أو معه من شجر أو حجر أو قبر أو غير ذلك[٦]..

(١) مقاييس اللغة (٥/ ٤٣٤) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: لسان العرب (١٤/ ١٥٥) [دار إحياء التراث العربي، ط٣]، ومقاييس اللغة (٥/ ٤٣٤)، والصحاح (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) [دار العلم للملايين، ط٣].

(٣) انظر: إغاثة اللهفان (١/ ٣٨٣) [دار ابن الجوزي]، وتفسير السعدي (٢٦٨) [دار السلام بالرياض، ط٢].

(٤) انظر: الرد على شبهات المستعينين بغير الله (ص٧٦) أحمد بن عيسى [مطبعة دار طيبة]، وإغاثة اللهفان (١/ ٢٠٩).

(٥) إغاثة اللهفان (١/ ٣٨٥).

(٦) انظر: زاد المسير (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٦١) [مكتبة الرشد]، وإغاثة اللهفان (١/ ٣٨٣).

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ﴾ [المائدة: ٩٠].

وقال تعالى في ذكر جملة مما حرَّمه على عباده: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣]. وللعلماء قولان في المراد بالنصب[(١)]:

أحدهما: أنها أصنام تنصب فتُعبد من دون الله؛ أي: وما ذبح على اسم النصب، أو لأجلها.

الثاني: أنها حجارة كانوا يذبحون عليها ويشرحون اللحم عليها ويعظمونها.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**إذا كان يوم القيامة أذَّن مؤذن: تتبع كل أمة ما كانت تعبد، فلا يبقى من كان يعبد غير الله من الأصنام والأنصاب إلا يتساقطون في النار**»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «الأنصاب حجارة كانوا يذبحون لها»[(٣)].

وقال مجاهد رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾: «حجارة حول الكعبة، يذبح عليها أهل الجاهلية، ويبدِّلونها إذا شاءوا بحجارة أعجب إليهم منها»[(٤)]. وقال مثل ذلك قتادة بن دعامة السدوسي، والضحاك بن مزاحم[(٥)].

وقال ابن جرير رحمه الله: «والنُّصب: الأوثان من الحجارة، جماعة أنصاب، كانت تجمع في الموضع من الأرض، فكان المشركون يقربون لها، وليست بأصنام»[(٦)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «والمقصود: أن الناس قد ابتُلوا بالأنصاب والأزلام، فالأنصاب للشرك والعبادة، والأزلام للتكهن وطلب علم ما استأثر الله به، هذه للعلم، وتلك للعمل، ودين الله سبحانه وتعالى مضاد لهذا وهذا، والذي جاء به رسول الله ﷺ إبطالهما، وكسر الأنصاب والأزلام، فمن الأنصاب ما قد نصبه الشيطان للمشركين من شجرة أو عمود أو وثن أو قبر أو خشبة أو عين ونحو ذلك، والواجب هدم ذلك كله ومحو أثره»[(٧)].

المسائل المتعلقة:

- المسألة الأولى: تحريم الذهاب إلى أماكن الأنصاب:

يحرم زيارتها إلا لهدمها، أو الإنكار

---

(١) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (٢/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب التفسير، رقم ٤٥٨١)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٨٣).
(٣) تفسير ابن أبي حاتم (٤/ ١١٩٨) [مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٤١٧هـ].
(٤) تفسير الطبري (٨/ ٧٠) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ].
(٥) تفسير الطبري (٨/ ٧٠)، وانظر: الأصنام لأبي المنذر الكلبي (٤٢) [دار الكتب المصرية، ط٣]، وأخبار مكة لأبي الوليد الأزرقي (١/ ١٨٥) [مكتبة الأسدي، ط١].
(٦) تفسير الطبري (٨/ ٧٠).
(٧) إغاثة اللهفان (١/ ٣٨٥).

على عابديها ونحو ذلك، فعن أبي الهياج الأسدي، قال: قال لي علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ أن لا تدع تمثالًا إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سوّيته»(١).

ـ المسألة الثانية: لا يجوز عبادة الله عندها:

حتى لا يكون ذلك ذريعة إلى عبادتها، وحتى لا يتشبه المسلم بعابديها، فعن ثابت بن الضحاك رضي الله عنه قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا ببُوانة، فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلًا ببوانة. فقال النبي ﷺ: «**هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يُعبد؟**». قالوا: لا. قال: «**هل كان فيها عيد من أعيادهم؟**». قالوا: لا. قال رسول الله ﷺ: «**أوف بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**»(٢).

ـ المسألة الثالثة: وجوب هدمها:

الأنصاب التي تعبد من دون الله يجب هدمها محافظة على توحيد الله سبحانه وتعالى، فعن أبي واقد الليثي رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ لمَّا خرج إلى حنين مرَّ بشجرة للمشركين، يقال لها: ذات أنواط، يعلِّقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله: اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «**سبحان الله: هذا كما قال قوم موسى: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾** [الأعراف: ١٣٨]، **والذي نفسي بيده لتركبن سنن من كان قبلكم**»(٣).

قال أبو بكر الطرطوشي رحمه الله: «فانظروا ـ رحمكم الله ـ أينما وجدتم سدرة أو شجرة يقصدها الناس، ويعظمون من شأنها، ويرجون البرء والشفاء من قبلها، وينوطون بها المسامير والخرق؛ فهي ذات أنواط؛ فاقطعوها»(٤).

ـ المسألة الرابعة: اتخاذ نصب الجندي المجهول، أو أنصاب وجهاء الناس، ومن لهم منزلة وشأن في بناء الدولة علميًّا، أو اقتصاديًّا، أو سياسيًّا:

هذا الفعل من أعمال الجاهلية، وضرب من الغلو فيه، وإقامة الحفلات عندهم، ووضع الزهور تكريمًا لها، هو شبيه بالوثنية الأولى، وذريعة إلى الشرك

(١) أخرجه مسلم (كتاب الجنائز، رقم ٩٦٩).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٣٣١٣)، والطبراني في الكبير (٢/ ٧٥) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٥١٨) [دار الهجرة، ط١]، وابن حجر في البلوغ (٢/ ١٨٥) [دار أطلس، ط٣]، والألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٨٧٢). وجملة: «وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك»: رواها البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦٠٤٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١١٠).

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب الفتن، رقم ٢١٨٠) وصححه، وأحمد (٣٦/ ٢٢٥) [مؤسسة الرسالة، ط١].

(٤) الحوادث والبدع (٣٨ ـ ٣٩) [دار ابن الجوزي].

الأكبر، والعياذ بالله، فيجب القضاء على هذه التقاليد، محافظة على عقيدة التوحيد، ومنعًا للإسراف دون جدوى، وبعدًا عن مجاراة الكفار ومشابهتهم في عاداتهم وتقاليدهم، التي لا خير فيها، بل تفضي إلى شر مستطير[(١)].

الآثار:

أخبر الله تعالى أن في اتخاذ الأنصاب وغيرها من المنكرات مفاسد عظيمة في الدين والدنيا؛ **منها**[(٢)]:

أنها رجس؛ أي: خبث ونجس، وإن لم تكن نجسة نجاسة حسية، والأمور الخبيثة مما يجب اجتنابها.

وأنها من عمل الشيطان، الذي هو أعدى الأعداء للإنسان، وأعماله مما توقع المرء في المهلكة، فوجب الحذر منها.

وأنه لا يمكن الفلاح للعبد إلا باجتنابها؛ فإن الفلاح هو الفوز بالمحبوب، والنجاة من المرهوب، واتخاذ الأنصاب، ونحوها مما يمنع من الفلاح.

وأنها تصد القلب عن ذكر الله وعن الصلاة، ويتبعه البدن في ذلك، وغيرها من الآثار السيئة.

(١) فتاوى اللجنة الدائمة (١/٤٧٨ ـ ٤٧٩) [دار المؤيد]، وانظر: فتاوى إسلامية (١/٢٠) جمع وترتيب: محمد بن عبد العزيز المسند [دار الوطن للنشر والتوزيع، ط٢].

(٢) انظر: تفسير السعدي (٢٦٨).

المصادر والمراجع:

١ ـ «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار»، للأزرقي.

٢ ـ «الأصنام»، للكلبي.

٣ ـ «إكمال المعلم» (ج٧)، للقاضي عياض.

٤ ـ «البدع والحوادث»، لأبي بكر الطرطوشي.

٥ ـ «الباعث على إنكار البدع والحوادث»، لأبي شامة.

٦ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج٢)، لابن تيمية.

٧ ـ «إغاثة اللهفان» (ج١)، لابن القيم.

٨ ـ «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، لابن حجر العسقلاني.

٩ ـ «التعريفات الاعتقادية»، سعد آل عبد اللطيف.

١٠ ـ «الشرك ومظاهره»، لمبارك بن محمد الميلي.

الأنصار

يراجع مصطلح (الصحابة).

الانقياد

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «القاف والواو والدال أصل صحيح يدل على امتداد في

الشيء، ويكون ذلك امتدادًا على وجه الأرض وفي الهواء، من ذلك القود: جمع قوداء، وهي الناقة الطويلة العنق»[(١)]

والانقياد: الخضوع، تقول: قدته فانقاد لي: إذا أعطاك مقادته، ويقال: أعطيت فلانًا مقادتي؛ أي: انقدت له[(٢)].

التعريف شرعًا:

هو «الاستسلام والإذعان، وعدم التعقب لشيء من أحكام الله تعالى»[(٣)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لا يختلف المعنى الشرعي عن اللغوي إلا أن الشرعي خضوع خاص مقيد بأحكام الله تعالى.

الأسماء الأخرى:

الطاعة[(٤)].

الحكم:

يجب على المسلم الانقياد لأحكام الله تعالى، والاستسلام له وحده، ولا يصير الرجل مسلمًا إلا إذا انقاد لأحكام الله ﷻ، ولم يتكبر ويعرض عنها، فإن هذا داخل في معنى الإسلام.

ومن مقتضياته أن تتلقى أحكام الله تعالى بالتسليم المحض، ولا يعارض ذلك بشيء آخر من ذوق، أو وجد، أو قياس، أو سياسة، أو تقليد، وأن لا يكون في قلبه شبهة تنازع إيمانه، ولا تكون له شهوة تمنعه من تنفيذها[(٥)].

الحقيقة:

حقيقة الانقياد إنما تظهر بالتسليم لأمر الله تعالى ومتابعته ظاهرًا وباطنًا، ومخالفة الهوى، وعدم توقف امتثال الأمر على معرفة حكمته، فإنه مناف للانقياد، قادح في الامتثال[(٦)]

الأهمية:

أهميته عظيمة تتجلى فيما يلي:

١ ـ لأنه داخل في معنى الإسلام، فإن الإسلام يجمع **معنيين**:

الأول: الانقياد والاستسلام، فلا يكون المسلم متكبرًا.

والثاني: الإخلاص.

٢ ـ لأنه داخل في معنى العبادة، فإن أصل العبادة التذلل والخضوع، وسميت

---

(١) مقاييس اللغة (٨٣٨) [دار إحياء التراث العربي، ط١].

(٢) انظر: الصحاح (٣/ ٩٠) [دار العلم للملايين، ط٤]، وتهذيب اللغة (٩/ ١٩٣) [دار إحياء التراث العربي، ط١].

(٣) الشهادتان معناهما وما تستلزمه كل منهما (١٠٩) [دار طيبة]، وانظر: الصارم المسلول (٥١٩) [عالم الكتب]، ومعارج القبول (٢/ ٤٢١) [دار ابن القيم، ط١].

(٤) انظر: الصلاة وحكم تاركها (٤٧) [دار الإيمان].

(٥) انظر: طريق الهجرتين (٣٦ ـ ٣٧) [دار الحديث، ط٤].

(٦) انظر: الوابل الصيب (٢٤) [دار الكتاب العربي، ط١]، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٣٩) [وزارة الشؤون الإسلامية، ط١]، ومعارج القبول (٢/ ٥٩١).

وظائف الشرع على المكلفين عبادات؛ لأنهم يلتزمونها ويفعلونها خاضعين لله تعالى، والعبادة في الشرع عبارة عما يجمع كمال المحبة، والخضوع، والخوف.

٣ ـ لأن أحد شروط كلمة التوحيد الانقياد المنافي للترك[(١)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ دِينًا مِّمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴿١٢٥﴾﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴿٢٢﴾﴾ [لقمان].

وقال تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴿٥٤﴾﴾ [الزمر].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

أقوال أهل العلم:

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء]: «يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة: أنه لا يؤمن أحد حتى يُحَكِّم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنًا وظاهرًا؛ ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾؛ أي: إذا حكّموك يطيعونك في بواطنهم، فلا يجدون في أنفسهم حرجًا مما حكمت به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليمًا كليًّا من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير الآية المذكورة: «أقسم سبحانه بأجل مقسم به ـ وهو نفسه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ـ على أنه لا يثبت لهم الإيمان، ولا يكونون من أهله، حتى يحكموا رسوله في جميع موارد النزاع في جميع أبواب الدين، فإن لفظة (ما) من صيغ العموم، فإنها موصولة تقتضي نفي الإيمان إذا لم يوجد تحكيمه في جميع ما شجر بينهم. ولم يقتصر على هذا حتى ضم إليه انشراح صدورهم بحكمه حيث لا يجدون في أنفسهم حرجًا ـ وهو الضيق والحصر ـ من

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٥) [مجمع الملك فهد]، وتفسير ابن كثير (١/ ٢١٤) [دار عالم الكتب، ط١]، وتيسير العزيز الحميد (٥٤) [دار إحياء التراث العربي، ط١]، والدرر السنية (٢/ ٢٤٤) و(٢/ ٢٥٤، ٢٥٦، ٣٥٩)، ومعارج القبول (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ١٤٠).

حكمه، بل يقبلوا حكمه بالانشراح، ويقابلوه بالتسليم لا أنهم يأخذونه على إغماض، ويشربونه على قذى، فإن هذا مناف للإيمان، بل لا بد أن يكون أخذه بقبول، ورضا، وانشراح صدر.

ومتى أراد العبد أن يعلم هذا فلينظر في حاله، ويطالع قلبه عند ورود حكمه على خلاف هواه وغرضه، أو على خلاف ما قلد فيه أسلافه من المسائل الكبار وما دونها ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ ﴿١٥﴾﴾ [القيامة]

فسبحان الله! كم من حزازة في نفوس كثير من الناس من كثير من النصوص وبودهم أن لو لم ترد؟ وكم من حرارة في أكبادهم... ثم لم يقتصر سبحانه على ذلك حتى ضم إليه قوله تعالى: ﴿وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾، فذكر الفعل مؤكدًا بمصدره القائم مقام ذكره مرتين. وهو التسليم والخضوع له، والانقياد لما حكم به طوعًا ورضًا، وتسليمًا لا قهرًا ومصابرة، كما يسلم المقهور لمن قهره كرهًا، بل تسليم عبد مطيع لمولاه وسيده الذي هو أحب شيء إليه، يعلم أن سعادته وفلاحه في تسليمه إليه، ويعلم بأنه أولى به من نفسه وأبر به منها، وأرحم به منها، وأقدر على تخليصها. فمتى علم العبد هذا من الرسول ﷺ استسلم له، وسلم إليه، وانقادت كل ذرة من قلبه إليه، ورأى أن لا سعادة له إلا بهذا التسليم والانقياد، وليس هذا مما يحصل معناه بالعبارة، بل هو أمر قد انشق له القلب، واستقر في سويدائه لا تفي العبارة بمعناه، ولا مطمع في حصوله بالدعوى والأماني»(١).

وقال أيضًا: «كما أن من تواضع لله رفعه، فكذلك من تكبر عن الانقياد للحق أذله الله ووضعه وصغَّره وحقَّره. ومن تكبر عن الانقياد للحق ولو جاءه على يد صغير أو من يبغضه أو يعاديه، فإنما تكبره على الله؛ فإن الله هو الحق وكلامه حق، ودينه حق، والحق صفته، ومنه وله فإذا رده العبد وتكبر عن قبوله، فإنما رد على الله وتكبر عليه»(٢).

المسائل المتعلقة:

- الانقياد يكون بعمل القلب والجوارح:

الانقياد لا بد فيه من أمرين:

الأول: انقياد القلب، وهو الخضوع التام بالقلب لأحكام الله تعالى، فيرضى بها، ويستسلم لها بانشراح صدر.

والثاني: الانقياد بالجوارح، فيمتثل أحكام الله تعالى. والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ﴿٢٢﴾﴾ [لقمان].

(١) الرسالة التبوكية (٢٥ ـ ٢٧) [دار عالم الفوائد، ط١].
(٢) مدارج السالكين (٢/٣٣٣) [دارالكتاب العربي].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «يقول تعالى مخبرًا عمن أسلم وجهه لله؛ أي: أخلص له العمل، وانقاد لأوامره واتبع شرعه ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾؛ أي: في عمله باتباع ما به أُمر وترك ما عنه زُجر ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾؛ أي: فقد أخذ موثقًا من الله متينًا أنه ألا يعذبه»[1]. وقال حافظ الحكمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومعنى: يسلم وجهه؛ أي: ينقاد، وهو محسن موحد»[2].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» (ج١، ٢)، جمع: عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم.

٢ ـ «الرسالة التبوكية»، لابن القيم.

٣ ـ «الوابل الصيب من الكلم الطيب»، لابن القيم

٤ ـ «مدارج السالكين» (ج٢)، لابن القيم.

٥ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٧)، لابن تيمية.

٦ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، ابن أبي العز الحنفي.

٧ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٨ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

(١) تفسير ابن كثير (١١/٧٦).

(٢) معارج القبول (١/٢٢٩ ـ ٢٣٠) [دار الحديث].

٩ ـ «معارج القبول» (ج١)، لحافظ الحكمي.

١٠ ـ «القول المفيد»، لابن العثيمين.

إهداء ثواب الأعمال

يراجع مصطلح (انتفاع الميت بسعي الحي).

أهل الأثر

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الهمزة والثاء والراء، له ثلاثة أصول: تقديم الشيء، وذكر الشيء، ورسم الشيء الباقي... وأما حديث عمر: «ما حلفت بعدها آثرًا ولا ذاكرًا»[3] فإنه يعني بقوله: (آثرًا): مخبرًا عن غيري... من قولك: أثرت الحديث، وحديث مأثور»[4].

وحديث مأثور؛ أي: يخبر الناس به بعضهم بعضًا.

وحديث مأثور: يأثره عدل عن عدل[5].

التعريف اصطلاحًا:

هم المتمسكون بالقرآن، وما ثبت من

(٣) أخرجه البخاري (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٦٦٤٧)، ومسلم (كتاب الأيمان، رقم ١٦٤٦).

(٤) مقاييس اللغة (١/٥٣)، مادة: (أثر) [دار الجيل].

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (١٥/٨٦) [دار إحياء التراث العربي، ١٤٢١هـ].

السُّنَّة النبوية، أو عن الصحابة الكرام، والتابعين لهم بإحسان، ولم يتلبسوا بمقالات أهل الأهواء والبدع(١).

سبب التسمية:

سُمّي أهل السُّنَّة بهذا الاسم لاعتمادهم على المأثور عن الله تعالى، ورسوله ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم، تلك الطريق السالمة من البدع والشوائب. والنسبة إلى هذا اللقب: أثري، أو: الأثري. ولذا قال السفاريني بعدما أشار إلى الإمام أحمد رحمه الله: «فإنه إمامُ أهلِ الأثرِ فمن نحا منحاه فهو الأثري»(٢).

الأسماء الأخرى:

أهل السُّنَّة والجماعة، الجماعة، السلف، أهل الحديث، السواد الأعظم، الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية.

الحكم:

يجب لزوم منهج أهل الأثر؛ لأنه المنهج المعتمد على الكتاب والسُّنَّة، وفهم سلف هذه الأمة.

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

وقال ﷺ: **«عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعَضُّوا عليها بالنواجذ»**(٣).

أقوال أهل العلم:

قال أبو حاتم الرازي رحمه الله: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل السُّنَّة حشوية»(٤) فعبَّر عن (أهل السُّنَّة) بـ(أهل الأثر)(٥).

(١) ينظر: لوامع الأنوار (١/ ٦٤)، وينظر: (١/ ٧٣، ٩٤، ٢٤١) [دار المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ].
(٢) لوامع الأنوار (١/ ٤١).

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٦٠٧)، والترمذي (أبواب العلم، رقم ٢٦٧٦) وصححه، وابن ماجه (المقدمة، رقم ٤٢)، وأحمد في مسنده (٢٨/ ٣٧٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/ ٨٧١) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٩هـ].
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١)، وينظر: (١/ ٢٠٤) [دار طيبة، ط٤، ١٤١٦هـ].
(٥) وهو استعمال دارج عند أهل السُّنَّة، ينظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ٥٦، ٥٧) [دار الرشد، ط٦]، وشرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (١/ ٢٠٢)، والحجة في بيان المحجة (١/ ١٩٢) (٢/ ٢٠٣، ٥١١) =

وقال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا ريب في أن أهل النقل والأثر المتبعين آثار رسول الله ﷺ وآثار أصحابه هم أهل السُّنَّة؛ لأنهم على تلك الطريق التي لم يحدث فيها حادث، وإنما وقعت الحوادث والبدع بعد رسول الله ﷺ وأصحابه»(١).

وقال السفاريني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بيان معنى أهل الأثر: هم «الذين إنما يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله جلَّ شأنه في كتابه، أو في سُنَّة النبي ﷺ، أو ما ثبت وصح عن السلف الصالح من الصحابة الكرام، والتابعين الفخام، دون زبالات أهل الأهواء والبدع»(٢).

المصادر والمراجع:

١ ـ «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة»، للالكائي.

٢ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لقوام السُّنَّة الأصبهاني.

٣ ـ «لوامع الأنوار»، للسفاريني.

٤ ـ «وسطية أهل السُّنَّة بين الفرق»، لمحمد باكريم.

٥ ـ «درء التعارض»، لابن تيمية.

٦ ـ «فضل علم السلف على الخلف»، لابن رجب.

٧ ـ «التحف في مذاهب السلف»، للشوكاني.

٨ ـ «معرفة علوم الحديث»، للحاكم.

٩ ـ «إكمال المعلم»، للقاضي عياض.

١٠ ـ «تيسير العزيز الحميد»، لسليمان بن عبد الله.

أهل الحديث أو أصحاب الحديث

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحاء والدال والثاء أصل واحد، وهو كون شيء لم يكن، يُقال: حدث أمرٌ بعد أن لم يكن، والحديث من هذا؛ لأنه كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء»(٣). «والحديث: ما يُحَدِّث به المحدِّث تحديثًا»(٤). «والحديث: الخبر، يأتي على القليل والكثير»(٥).

التعريف اصطلاحًا:

يقصد بهذا المصطلح: الذين اعتمدوا ما صح من حديث النبي ﷺ ـ بالإضافة إلى كتاب الله تعالى ـ مصدرًا من مصادر التلقي، واهتموا به رواية ودراية؛ وعملًا بمقتضاه(٦).

= [دار الراية، ط٢]، ودرء التعارض (١/ ٢٧٥) [جامعة الإمام، ط١].

(١) تلبيس إبليس (٢٧ ـ ٢٨) [دار الجيل، ١٤٠٨هـ].

(٢) لوامع الأنوار (١/ ٦٤)، وينظر: (١/ ٧٣، ٩٤، ٢٤١) [دار المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٥هـ].

(٣) ينظر: مقاييس اللغة (٢/ ٣٦) [دار الجيل].

(٤) تهذيب اللغة (٤/ ٢٣٤) [دار إحياء التراث العربي].

(٥) الصحاح (١/ ٢٤٦) [دار إحياء التراث العربي، ط١].

(٦) ينظر: شرح الأصول للالكائي (١/ ٢٣ ـ ٢٦) [دار =

سبب التسمية:

أنهم اعتمدوا ما صح من حديث النبي ﷺ ـ بالإضافة إلى كتاب الله تعالى ـ مصدرًا من مصادر التلقّي، واهتموا به رواية ودراية، وعملًا واتباعًا، وتصديقًا وانقيادًا، ولم يعارضوه بعقل أو قياس؛ لأن العقل عندهم تابع لا متبوع، بل لا تعارض عندهم بين نقل صحيح وعقل صريح.

الأسماء الأخرى:

أهل السُّنَّة والجماعة، الجماعة، السلف، أهل الأثر، السواد الأعظم، الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية.

الحكم:

يجب لزوم منهج أهل الحديث، أهل السُّنَّة والجماعة.

الحقيقة:

يقصد بهذا المصطلح معنى أوسع مما قد يتبادر إلى الذهن عند المتأخرين خاصة، ممن يريد به: مَن يُعنى بدراسة الحديث النبوي صناعةً وتخصصًا.

فيقصد به: من اهتموا به رواية ودراية؛ حفظًا له ومعرفةً بصحيحه وسقيمه، وفقهًا فيه، وفهمًا لمعانيه، وعملًا بمقتضاه؛ إيمانًا وتصديقًا، وطاعةً وانقيادًا، واقتداءً واتباعًا، ظاهرًا وباطنا.

وهم بهذا يتميزون من غيرهم ممن اعتمد على خيال فلسفي، أو رأي قياسي، أو غير ذلك من الآراء والمبتدعات، مقدمًا إياها على ما صحَّ وثبت عن النبي المصطفى ﷺ[1]، وقد يكون من أهل الحديث صناعة، وليس هو من أهل السُّنَّة، لكونه مبتدعًا، ولذا فإن هذا الاسم كثيرًا ما كان يطلق في مقابل: (أهل الكلام) أو (أهل الرأي)[2].

الأدلة:

﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقال النبي ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسَّكوا بها وعضُّوا عليها بالنواجذ**»[3].

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا أعلم من

= طيبة، ط٤، ١٤١٦هـ]، ومعرفة علوم الحديث (٣٥) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١١هـ]، ومجموع الفتاوى (٤/ ٨٥، ٩٤، ٩٥)، ومنهاج السُّنَّة (٤/ ٢٨٧) [طبعة جامعة الإمام، ط١، ١٣٩٧هـ].

(١) ينظر: تأويل مختلف الحديث (٨٢) [دار الكتب العلمية]، ومجموع الفتاوى (٤/ ٩٤، ٩٥).

(٢) ينظر: مقدمة ابن قتيبه لكتابه: تأويل مختلف الحديث، وشرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي، والانتصار لأصحاب الحديث للسمعاني.

(٣) تقدم تخريجه قريبًا.

الصحابة ولا من التابعين أحدًا أخبر عن رسول الله ﷺ إلا قُبل خبره، وانتهى إليه، وأثبت ذلك سُنَّة»(١).

۞ أقوال أهل العلم:

قال اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا سبب تسمية أهل السُّنَّة بأهل الحديث: «كل من اعتقد مذهبًا فإلى صاحب مقالته التي أحدثها يُنسب وإلى رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث، فإن صاحب مقالتهم رسول الله ﷺ، فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلون، وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سُنَّته ـ بقربهم منه ـ يصولون، فمن يوازيهم في شرف الذكر، ويباهيهم في ساحة الفخر وعلو الاسم؟!»(٢).

وللإمام السمعاني كلام نفيس في بيان أن الحق والعقيدة الصحيحة مع أهل الحديث، مع الإشارة إلى ما يميزهم عن غيرهم من سائر الفرق، فيقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «غير أن الله تعالى أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلف وقرنًا عن قرن إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون عن أصحاب رسول الله، وأخذه أصحاب رسول الله عن رسول الله... وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم، فطلبوا الدين من قِبَله، فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسُّنَّة عرضوه على معيار عقولهم فإن استقام قبلوه وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه، فإن اضطروا إلى قَبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المستنكرة، فحادوا عن الحق، وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنَّة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون... ومما يدل على أن أهل الحديث هم على الحق: أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم، مع اختلاف بلدانهم وزمانهم، وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار؛ وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرة واحدة ونمط واحد، يجرون فيه على طريقة لا يحيدون عنها، ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، وفعلهم واحد، لا ترى بينهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قل.

بل لو جمعت جميع ما جرى على

---

(١) نقلًا عن مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة للسيوطي (٣٤) [طبعة الجامعة الإسلامية، ط٣، ١٢٩٩هـ].

(٢) شرح الأصول (١/ ٢٤)، وأشار رَحِمَهُ اللَّهُ إلى مأخذ آخر لهذه التسمية فقال (١/ ٢٤ ـ ٢٥): «فهم مترددون في انتسابهم إلى الحديث بين ما ذكر الله ﷻ في كتابه، فقال تعالى ذكره: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣] فهو القرآن، فهم حملة القرآن وأهله وقراؤه وحفظته، وبين أن ينتموا إلى حديث رسول الله ﷺ، فهم نقلته وحملته، فلا شك أنهم يستحقون هذا الاسم لوجود المعنيين فيهم».

ألسنتهم، ونقلوه عن سلفهم؛ وجدته كأنه جاء من قلب واحد وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟ وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع رأيتهم متفرقين مختلفين، وشيعًا وأحزابًا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد، يبدع بعضهم بعضًا، بل يرتقون إلى التكفير...»[1].

وقال ابن تيمية: «مذهب أهل الحديث، وهم السلف من القرون الثلاثة ومن سلك سبيلهم من الخلف...»[2].

فإذن ـ كما قال ابن تيمية ـ: نحن لا نعني بأهل الحديث هنا: المقتصرين على سماعه أو كتابته أو روايته، بل نعني بهم: كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه ظاهرًا وباطنًا، واتباعه باطنًا وظاهرًا، وكذلك أهل القرآن، وأدنى خصلة في هؤلاء: محبة القرآن والحديث، والبحث عنهما وعن معانيهما، والعمل بما علموه من موجبهما[3].

ومما تقدم يتضح جليًّا أن هذا المصطلح يطلق كثيرًا عند المتقدمين ويقصدون به أهل السُّنَّة والجماعة.

(١) الانتصار لأصحاب الحديث (٤٤ ـ ٤٦)، وينظر: تأويل مختلف الحديث (٧١)، وشرف أصحاب الحديث (٩) [دار إحياء السُّنَّة النبوية].

(٢) مجموع الفتاوى (٦/٣٥٥).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/٩٥).

المصادر والمراجع:

١ ـ «شرف أصحاب الحديث»، للخطيب البغدادي.

٢ ـ «تأويل مختلف الحديث»، لابن قتيبة.

٣ ـ «الانتصار لأصحاب الحديث»، للسمعاني.

٤ ـ «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة»، للالكائي.

٥ ـ «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»، للصابوني.

٦ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

أهل الحل والعقد

يراجع مصطلح (الإمامة).

أهل السُّنَّة والجماعة

التعريف لغةً:

السُّنَّة في اللغة[4]: الطريقة والسيرة، حسنة كانت أو قبيحة.

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «السين والنون أصل واحد مطرد، وهو جريان الشيء واطراده في سهولة، والأصل قولهم: سَنَنْتُ الماء على وجهي أسُنه سَنًّا؛ إذا أرسلته إرسالًا... ومما اشتُق منه:

(٤) ينظر: مقاييس اللغة (٣/٦٠) [دار الجيل]، وتهذيب اللغة (١٢/٢١٠) [دار إحياء التراث العربي]، ولسان العرب (١٣/٢٢٥) [دار العلوم والحكم، ط٢١].

السُّنَّة، وهي: السيرة، وسُنَّة رسول الله ﷺ: سيرته... وإنما سُميت بهذا لأنها تجري جريًا، ومن ذلك قولهم: امضِ على سَنَنِك وسُنَنِك؛ أي: وجهك، وجاءت الريح سنائن، إذا جاءت على طريق واحدة»[(١)].

وقولهم: فلان من أهل السُّنَّة، معناه: من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة[(٢)].

وأما الجماعة، فقال ابن فارس: «الجيم والميم والعين أصل واحد، يدل على تَضَامِّ الشيء، يُقال: جمعت الشيء جمعًا»[(٣)].

والإجماع: الإعداد والعزيمة على الأمر، وأجمع أمره؛ أي: جعله جميعًا بعدما كان متفرّقًا.

والجمع: أن تجمع شيئًا إلى شيء، والإجماع: أن تجعل المتفرق جميعًا.

والجماعة: عدد كل شيء وكثرته[(٤)].

التعريف شرعًا:

هم الملتزمون طريقة النبي ﷺ، وأصحابه وتابعيهم، الذين اجتمعوا على الحق الصريح من كتاب الله تعالى وسُنَّة رسوله ﷺ قبل ظهور البدع والمقالات[(٥)].

(١) مقاييس اللغة (٣/ ٦٠).
(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٢١٢).
(٣) مقاييس اللغة (١/ ٤٧٩).
(٤) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٥٣).
(٥) ينظر: شرح العقيدة الواسطية لهرّاس (٦١) [دار الهجرة، ط٣]، وينظر: جامع العلوم والحكم

سبب التسمية:

لأنهم مستمسكون بالسُّنَّة، مجمعون على لزومهما، لم يتفرقوا في الدين، ولم يشقّوا صفّ المسلمين كما فعل أهل الأهواء والبدع.

الأسماء الأخرى:

أهل الحديث، الجماعة، السلف، أهل الأثر، السواد الأعظم، الطائفة المنصورة، الفرقة الناجية.

الحكم:

يجب لزوم منهج أهل السُّنَّة والجماعة، وعدم الخروج عنه.

الحقيقة:

مصطلح (أهل السُّنَّة والجماعة) أصبح شعارًا ولقبًا لمن التزم الكتاب والسُّنَّة، ولذا فلا ينبغي أن يُفهم من هذا الإطلاق أنهم مقتصرون على السُّنَّة ـ أي: الحديث ـ دون الكتاب، فالسُّنَّة هنا معنى أوسع من مجرد الحديث.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويطلق أيضًا ـ أي: لفظ السُّنَّة ـ في مقابلة البدعة، فيقال: (فلان على سُنَّة) إذا عمل على وَفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نص عليه في الكتاب أولًا، ويقال: (فلان على بدعة) إذا عمل على خلاف ذلك، وكأن هذا الإطلاق إنما اعتبر فيه

(٢/ ١٢٠) [دار الرسالة، ط٧، ١٤٢٣هـ].

عمل صاحب الشريعة، فأطلق عليه لفظ السُّنَّة من تلك الجهة، وإن كان العمل بمقتضى الكتاب.

ويطلق أيضًا لفظ السُّنَّة على ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو السُّنَّة أو لم يوجد؛ لكونه اتباعًا لسُنَّة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا، أو اجتهادًا مجتمعًا عليه منهم أو من خلفائهم»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما أهل الحديث والسُّنَّة والجماعة فقد اختصوا باتباعهم الكتاب والسُّنَّة الثابتة عن نبيّهم ﷺ في الأصول والفروع، وما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ»(٢).

كما أن السلف عندما يطلقون هذا المصطلح (أهل السُّنَّة) أو (السُّنَّة) فكثيرًا ما يقصدون به الكلام في قضايا الاعتقاد خاصة(٣).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولفظ: (السُّنَّة) في كلام السلف يتناول السُّنَّة في العبادات وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف في السُّنَّة يقصدون الكلام في الاعتقادات»(٤).

(١) الموافقات (٤/ ٣ ـ ٤) [دار الكتب العلمية، ط١]، وينظر: وسطية أهل السُّنَّة بين الفرق لمحمد باكريم (٣٢) [دار الراية، ط١، ١٤١٥هـ].

(٢) منهاج السُّنَّة (٣/ ٤٦٣) [جامعة الإمام، ط١].

(٣) وللسُّنَّة إطلاقات أخرى أخص، تختلف باختلاف العلوم وتنوعها، فلها عند المحدثين معنى، وعند الأصوليين معنى آخر، وهكذا عند الفقهاء.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨/ ١٧٨).

وقال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكثير من العلماء المتأخرين يخص اسم (السُّنَّة) بما يتعلق بالاعتقادات؛ لأنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم»(٥).

الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء].

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء]

وقال تعالى: ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ﴾ [النساء: ٨٣].

وقال ﷺ: «**عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ**»(٦).

وأخرج اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ بسنده عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ﴾ [آل عمران: ١٠٦]: «فأما الذين ابيضت وجوههم: فأهل السُّنَّة والجماعة وأولو العلم، وأما الذين اسودت

(٥) جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٠).

(٦) تقدم تخريجه قريبًا.

وجوههم: فأهل البدع والضلالة»[١].

أقوال أهل العلم:

قال البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والسُّنَّة: سُنَّة رسول الله ﷺ، و(الجماعة) ما اجتمع عليه أصحاب رسول الله ﷺ في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان»[٢].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ثم من طريقة أهل السُّنَّة والجماعة اتّباع آثار رسول الله ﷺ باطنًا وظاهرًا، واتباع سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، واتّباع وصية رسول الله ﷺ، حيث قال: «**عليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسَّكوا بها، وعَضوّا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدث بدعة، وكل بدعة ضلالة**». ويعلمون أن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، ويؤثرون كلام الله على غيره من كلام أصناف الناس، ويقدمون هدي محمد ﷺ على هدي كل أحد. ولهذا سُمّوا أهل الكتاب والسُّنَّة، وسُمّوا أهل الجماعة؛ لأن الجماعة هي الاجتماع، وضدها الفرقة»[٣].

وقال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأهل السُّنَّة الذين نذكرهم: أهل الحق ـ ومن عداهم فأهل البدعة ـ فإنهم الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين، رحمهم الله ثم أصحاب الحديث، ومن اتبعهم من الفقهاء جيلًا فجيلًا إلى يومنا هذا، ومن اقتدى بهم من العوامّ في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم»[٤].

المسائل المتعلقة:

قد يطلق لفظ: (أهل السُّنَّة) فيُقصد به **المعنى العام**، وذلك في مقابل الرافضة، فيُراد به ما عدا الرافضة، من المنتسبين للإسلام، وهو اصطلاح العامة.

قال ابن تيمية وهو يتحدث عن الرافضة: «ولهذا كانوا هم المشهورين عند العامة بالمخالفة للسُّنَّة، فجمهور العامة لا تعرف ضد السُّني إلا الرافضي، فإذا قال أحدهم: أنا سُنِّي، فإنما معناه: لست رافضيًّا»[٥].

(١) شرح الأصول (١/ ٧٩) [دار طيبة، ط٤]، وأورده البغوي في معالم التنزيل (١/ ٣٣٩) [دار المعرفة، ط٤]، وابن كثير تفسيره (١/ ٥٨٤) [دار الكتب العلمية، ط١]، والسيوطي في الدر المنثور (٣/ ٧٢١) [دار هجر، ط١]، وعزاه لابن أبي حاتم، واللالكائي، وأبي نصر في الإبانة، والخطيب في تاريخه، كما ذكر هذا الأثر مرفوعًا من حديث ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وعزاه للخطيب والديلمي، وذكره مرفوعًا أيضًا من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعزاه لأبي نصر في الإبانة.

(٢) شرح السُّنَّة (٩٩ ـ ١٠٠)، وينظر: (٣٥) [دار المنهاج، ط١].

(٣) العقيدة الواسطية بشرح الهراس (٢٥٥).

(٤) الفِصَل (١/ ٣٧١) [دار الكتب العلمية، ط١]، وينظر: تلبيس إبليس (٢٦ ـ ٢٧) [دار الجيل، ١٤٠٨هـ].

(٥) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٦)، وينظر: (٢٨/ ٤٨٢).

ويطلق ويراد به: **المعنى الخاص،** كما هنا؛ أي: السُّنَّة المحضة الخالية من البدع والشوائب.

قال ابن تيمية: «فلفظ أهل السُّنَّة يراد به من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة، فيدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة، وقد يراد به أهل الحديث والسُّنَّة المحضة، فلا يدخل فيه إلا من يثبت الصفات لله تعالى، ويقول: إن القرآن غير مخلوق، وإن الله يُرى في الآخرة، ويثبت القدر، وغير ذلك من الأصول المعروفة عند أهل الحديث والسُّنَّة»[(١)].

مذهب المخالفين:

ولا يخفى أن كثيرًا من أتباع الفرق المنتسبة للإسلام يدَّعي أن فرقته وطائفته التي ينتسب إليها هم الفرقة الناجية أهل السُّنَّة والجماعة، لا سيما الأشاعرة، فإنهم لا يفتؤون يرددون ذلك في كثير من كتبهم.

والحق أن كل دعوى لا بدَّ لها من بيِّنة وبرهان يدل على صحتها، والبينة والبرهان والمعيار الدقيق الذي يُستحَق به هذا اللقب هو: الاتباع وعدم الابتداع، والتعويل على نصوص الكتاب والسُّنَّة الصحيحة، وجعلهما أصلًا، فمن خالف ذلك فعارض الكتاب والسُّنَّة بعقله، فجعل العقل أصلًا، والنقل تابعًا، فليس يستحق هذا اللقب.

قال السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول.

وأما أهل السُّنَّة قالوا: الأصل الاتباع، والعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء»[(٢)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنتسبة إلى متبوعه الموالية له هم أهل السُّنَّة والجماعة؛ ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين، فإن أهل الحق والسُّنَّة لا يكون متبوعهم إلا رسول الله ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر؛ وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، فمن جعل شخصًا من الأشخاص غير

(١) منهاج السُّنَّة (٢/ ٢٢١).

(٢) الانتصار لأصحاب الحديث (٨١ ـ ٨٢) [دار أضواء المنار، ط١، ١٤١٧هـ].

رسول الله ﷺ من أحبه ووافقه كان من أهل السُّنَّة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة ـ كما يوجد ذلك في الطوائف من اتباع أئمة في الكلام في الدين وغير ذلك ـ كان من أهل البدع والضلال والتفرق.

وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة الناجية: أهل الحديث والسُّنَّة؛ الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ»[(١)].

ومن المهم هنا التأكيد على أن من جعل النقل أصلًا واجتهد في موافقة السُّنَّة، ـ فوافق السلف في كثير من أصولهم ـ فهو من أهل السُّنَّة وإن أخطأ في فهم بعض نصوصها، فلا نخرجه من السُّنَّة بمقالة زلَّ فيها، أو فهم أخطأ فيه[(٢)]، والله تعالى أعلم.

المصادر والمراجع:

١ ـ «شرح السُّنَّة»، للبربهاري.

٢ ـ «الانتصار لأصحاب الحديث»، للسمعاني.

٣ ـ «منهاج السُّنَّة»، لابن تيمية.

٤ ـ «العقيدة الواسطية»، لابن تيمية، بشرح الهراس.

٥ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

(١) مجموع الفتاوى (٣/٣٤٦)، وينظر: مختصر الصواعق (٤/١٥٩٢، ١٥٩٩) [دار أضواء السلف، ط١].

(٢) ينظر: وسطية أهل السُّنَّة (٧٢).

٦ ـ الموافقات، للشاطبي.

٧ ـ «وسطية أهل السُّنَّة بين الفرق»، لمحمد باكريم.

أهل الفترة

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الفاء والتاء والراء أصلٌ صحيح يدلُّ على ضَعفٍ في الشَّيء. من ذلك: فَتَر الشّيءُ يَفْتُر فُتُورًا. والطّرْف الفاتر: الذي ليس بحديدٍ شَزْر...»[(٣)]، وفَترَ فلان يَفْتُرُ فُتورًا؛ إذا سكن عن حدَّته ولان بعد شدّته[(٤)]، والفترة: الانكسار والضعف[(٥)].

التعريف شرعًا:

الفترة: ما بين كل رسولين من رسل الله سبحانه وتعالى من الزمان الذي انقطعت فيه الرسالة[(٦)]. وقال ابن حجر رحمه الله في تعريف الفترة: «وزمان الفترة هو ما بين الرسولين من المدة التي لا وحي فيها»[(٧)]. وقال الألوسي: «وهي عند جميع المفسرين انقطاع ما بين الرسولين»[(٨)]، وأهل الفترة «هم الأمم

(٣) مقاييس اللغة (٤/٤٧٠) [دار الجيل، ط١].

(٤) انظر: تهذيب اللغة (٥/٤).

(٥) انظر: الصحاح (٢/٧٧٧) [دار العلم للملايين، ط٣]، لسان العرب (٥/٤٣) [دار صادر].

(٦) انظر: الصحاح (٢/٧٧٧)، لسان العرب (٥/٤٤).

(٧) فتح الباري (المقدمة/١٦٥) [دار الفكر].

(٨) روح المعاني (٦/١٠٣) [دار إحياء التراث العربي].

الكائنة بين أزمنة الرسل الذين لم يرسل إليهم الأول، ولا أدركوا الثاني كالأعراب الذين لم يرسل إليهم عيسى عليه السلام ولا لحقوا النبي ﷺ»[(١)]، ثم صار يطلق عند كثير من العلماء على كل من لم تبلغهم الدعوة، بما فيهم أطفال المشركين[(٢)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

أصل معنى الفتور في اللغة الضعف، والفترة في المعنى الشرعي ضعف وجود الرسالة إلى حد الانقطاع، وأهل الفترة من كان في وقتها.

الأسماء الأخرى:

من لم تبلغه الدعوة.

الحكم:

اختلف العلماء في أهل الفترة ومن في حكمهم على أقوال، أشهرها أربعة، وهي:

القول الأول: أن من مات ولم تبلغه الدعوة مات ناجيًا، قال السيوطي رحمه الله: «وقد أطبقت أئمتنا الأشاعرة من أهل الكلام والأصول، والشافعية من الفقهاء على أن من مات ولم تبلغه الدعوة يموت ناجيًا»[(٣)]، ونص بعض الأئمة على دخول أطفال المشركين الجنة دون غيرهم من أهل الفترة؛ كابن حزم، والنووي، والقرطبي، وابن الجوزي، وذكر ابن حجر أنه ترجيح البخاري[(٤)].

القول الثاني: أنهم في النار، وهو قول جماعة من المتكلمين، وأهل التفسير، وأحد الوجهين لأصحاب أحمد[(٥)]. كما هو قول جماعة من أصحاب أبي حنيفة[(٦)].

القول الثالث: التوقف في أمرهم، وهو منقول عن الحمادين وابن المبارك وإسحاق بن راهويه، «وليس عن مالك فيه شيء منصوص، إلا أن المتأخرين من أصحابه ذهبوا إلى أن أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار خاصة في المشيئة»[(٧)].

القول الرابع: أنهم يمتحنون في

(١) إكمال إكمال المعلم للأبي (١/ ٣٧٠) [دار الكتب العلمية]، وانظر: الحاوي للفتاوي (٢/ ١٩٨) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ].

(٢) انظر: نواقض الإيمان الاعتقادية (١/ ٢٢٨).

(٣) الحاوي للفتاوي (٢/ ٢٠٢).

(٤) انظر: الفصل لابن حزم (٤/ ١٢٧) [دار الجيل، ١٤٠٥هـ]، وشرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ٢٠٨) [دار الفكر، ١٤٠١هـ]، وفتح الباري (٣/ ٢٤٦)، وتفسير القرطبي (٧/ ٣١٧) [دار عالم الكتب، ١٤٢٣هـ]، ومجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٧٢).

(٥) انظر: أحكام أهل الذمة (٢/ ٦٢٣) [دار العلم للملايين، ط٣، ١٩٨٣م].

(٦) انظر: الجواب الصحيح (١/ ٣١١) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٤هـ].

(٧) التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ١١١، ١١٢) [وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ]، وانظر: فتح الباري (٣/ ٢٤٦)، وأهل الفترة لموفق شكري (٩٨).

عرصات القيامة بنار يأمرهم الله ﷻ بدخولها، فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا ومن لم يدخلها فقد عصى الله ﷻ فهو من أهل النار، وهذا قول جمهور السلف، حكاه الأشعري عنهم[(١)]، وممن قال به محمد بن نصر المروزي، والبيهقي، وابن تيمية وابن القيم، وابن كثير وغيرهم[(٢)]. وهذا القول يجمع بين الأدلة كلها[(٣)].

الأدلة:

من أهم أدلة القول الرابع نوعان من الأدلة:

الأول: استدلوا بالآيات الدالة على نفي التعذيب قبل بلوغ الحجة، مثل قوله ﷻ: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِۖ كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ﴾ [الملك: ٨]، وقوله ﷻ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥] وغيرها من الآيات الدالة على عذر أهل الفترة بأنهم لم يأتهم رسول.

الثاني: استدلوا بعدد من الأحاديث المصرحة بأن أهل الفترة ومن لم تبلغه الدعوة يمتحنون يوم القيامة، ومن أشهرها ما رواه الأسود بن سريع؛ أن النبي ﷺ قال: «**أربعة يحتجون يوم القيامة؛ رجل أصم، ورجل أحمق، ورجل هرم، ورجل مات في الفترة، فأما الأصمّ فيقول: ربِّ لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئًا، وأما الأحمق فيقول: ربِّ لقد جاء الإسلام والصبيان يحذفوني بالبعر، وأما الهرم فيقول، ربي لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئًا، وأما الذي مات في الفترة فيقول: ربِّ ما أتاني لك رسول. فيأخذ مواثيقهم ليطيعنه، فيرسل إليهم أن ادخلوا النار، قال: فوالذي نفسي بيده لو دخلوها كانت عليهم بردًا وسلامًا**»[(٤)]. وعن أبي هريرة رضي الله عنه مثل هذا غير أنه قال في آخره: «**فمن دخلها كانت عليه بردًا وسلامًا، ومن لم يدخلها سحب إليها**»[(٥)].

---

(١) انظر: الإبانة للأشعري (٢٠، ٧٨) [مطابع جامعة الإمام محمد، ١٤٠٠هـ]، ومجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٧٢ ـ ٣٧٣)، وأحكام أهل الذمة (٢/ ٦٤٨ ـ ٦٤٩).

(٢) انظر: درء التعارض (٨/ ٤٠١)، وأحكام أهل الذمة (٢/ ٦٤٨ ـ ٦٥٠)، والاعتقاد للبيهقي (١١٢) [عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ]، وتفسير ابن كثير (٥/ ٥٧ ـ ٥٨) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ٥٨).

(٤) أخرجه أحمد (٢٦/ ٢٢٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (رقم ٧٣٥٧) [مؤسسة الرسالة، ط٢] واللفظ له، والطبراني في الكبير (١/ ٢٨٧) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وصححه عبد الحق الإشبيلي وابن القيم. انظر: طريق الهجرتين (٣٩٧ ـ ٣٩٨) [دار السلفية، ط٢]، وصححه الألباني أيضًا في السلسلة الصحيحة (٣/ ٤١٩).

(٥) أخرجه أحمد (٢٦/ ٢٣٠) واللفظ له، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ١٧٦) [المكتب الإسلامي]، وصححه البيهقي في الاعتقاد (١٦٩) [دار الآفاق الجديدة، ط١]، وابن القيم في أحكام أهل الذمة (٢/ ٦٥٤)، والسيوطي في الحاوي (٢/ ٢٠٥)، والألباني في الصحيحة (٣/ ٤١٩).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: أطفال المشركين يدخلون في حكم من مات ولم تبلغه الدعوة:

وهو أنهم يُختبرون في يوم القيامة، كما سبق بيانه في فقرة الحكم. وقد سئل النبي ﷺ عن ذراري المشركين فقال: **«الله أعلم بما كانوا عاملين»**[(١)]. والصحيح في معناه قول شيخ الإسلام: «يعني: أن الله يعلم ما يعملون لو بلغوا، وقد روي أنهم في القيامة يبعث إليهم رسول، فمن أطاعه دخل الجنة، ومن عصاه دخل النار[(٢)]، فيظهر ما علمه فيهم من الطاعة والمعصية»[(٣)]. فالنبي ﷺ لم يخبر بأن الله يعذبهم على علمه فيهم، وإنما أخبر بأنه أعلم بما هم عاملون من الخير أو الشر لو بلغوا، فإذا امتحنوا في الآخرة وعملوا بمعصيته، ظهر معلومه فيهم، فعاقبهم بما هم عاملون، لا بمجرد علمه.

ـ المسألة الثانية: والدا النبي ﷺ: اختلف العلماء في حكم أبوي الرسول ﷺ في الآخرة[(٤)]:

القول الأول: أنهما في النار، لما روى أنس رضي الله عنه؛ أن رجلًا قال: يا رسول الله أين أبي؟ قال: «**في النار**». فلما قفى دعاه فقال: «**إن أبي وأباك في النار**»[(٥)]. قال النووي: «فيه: أن من مات على الكفر فهو في النار ولا تنفعه قرابة المقربين، وفيه: أن من مات في الفترة على ما كانت عليه العرب من عبادة الأوثان فهو من أهل النار، وليس هذا مؤاخذة قبل بلوغ الدعوة، فإن هؤلاء كانت قد بلغتهم دعوة إبراهيم، وغيره من الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم»[(٦)].

القول الثاني: أنهما في الجنة، وهو قول السيوطي فأثبت لهما الإيمان والنجاة، وصنَّف الرسائل العديدة في ذلك منها رسالة «التعظيم والمنة في أن أبوي رسول الله في الجنة».

القول الثالث: التوقف.

والراجح القول الأول وهو أنهما في النار؛ لصراحة الحديث في ذلك. وكل ما ورد بإحياء والديه ﷺ وإيمانهما، ونجاتهما، أكثره موضوع مكذوب مفترى، وبعضه ضعيف جدًّا لا يصح بحال؛ لاتفاق أئمة الحديث على وضعه. قال في عون المعبود: «العلَّامة السيوطي متساهل جدًّا، لا عبرة بكلامه

(١) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، برقم ١٣٨٤)، ومسلم (كتاب القدر، برقم ٢٦٥٩).
(٢) سبق تخريج الأحاديث الدالة على هذا.
(٣) مجموع الفتاوى (٨/ ٦٩).
(٤) انظر: عون المعبود (١٢/ ٣٢٤) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٠هـ].
(٥) أخرجه مسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٠٣).
(٦) شرح النووي على مسلم (٣/ ٧٩).

في هذا الباب، ما لم يوافقه كلام الأئمة النقاد»[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أحكام أهل الذمة» (ج٢)، لابن القيم.

٢ ـ «أهل الفترة ومن في حكمهم»، لموفق شكري.

٣ ـ «الآيات والأحاديث والآثار الواردة في أهل الفترة ومن في حكمهم»، لمروان أحمد حمدان، [رسالة ماجستير].

٤ ـ «التمهيد» (ج١٨)، لابن عبد البر.

٥ ـ «درء التعارض» (ج٨)، لابن تيمية.

٦ ـ «طريق الهجرتين»، لابن القيم.

٧ ـ «نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف»، لمحمد الوهيبي.

أهل الوعد

يراجع مصطلح (الوعد والوعيد).

أهل الوعيد

يراجع مصطلح (الوعد والوعيد).

(١) عون المعبود (١٢/٣٢٤).

أهل بدر

يراجع مصطلح (الصحابة).

أهل بيعة الرضوان

يراجع مصطلح (الصحابة).

أهل بيعة العقبة

يراجع مصطلح (الصحابة).

أهوال القيامة

التعريف لغةً:

الأهوال: جَمْع هَوْل، وهو الخَوْفُ والأمْرُ الشَّديدُ، وقد هَالَه يَهُولُه فهو هَائِلٌ ومَهُولٌ، ومنه حديث أبي ذَرّ رضي الله عنه: «**لا أهُولنَّك**»؛ أي: لا أُخِيفُك فلا تَخَفْ مِنِّي، ومنه حديث الوَحْي: «**فَهُلْتُ**»؛ أي: خِفْتُ ورَعَبْتُ[(٢)]. وفي تهذيب اللغة: «الهَوْلُ: المخافة من الأمر لا تدرِي على ما تَهجُم عليه منه، كَهَوْل الليل، وهَوْلِ البحر»[(٣)].

التعريف اصطلاحًا:

أهوال القيامة: الأمور الشديدة العظام

(٢) انظر: لسان العرب (١١/٧١١) [دار صادر، ط٣]، والنهاية في غريب الحديث والأثر (٥/٦٦١) [دار الفكر].

(٣) تهذيب اللغة (٦/٢١٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠١م].

التي تقع بعد البعث من الحساب والميزان والمرور على الصراط وغيرها، وبعدها دخول الجنة أو النار.

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

إن المعنى الاصطلاحي أخص من اللغوي، فهو المخافة من أمور عظام جاء ذكرها في نصوص الكتاب والسُّنَّة.

سبب التسمية:

موافقة لحقيقة ما يجري في ذلك اليوم من الأمور الشديدة الهائلة المخيفة.

الأسماء الأخرى:

ذهب بعض أهل العلم إلى أن أهوال القيامة هي الفزع الأكبر المذكور في قوله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، قال ابن جزي: «﴿ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ أهوال القيامة على الجملة، وقيل: ذبح الموت، وقيل: النفخة الأولى في الصور»[1].

الحكم:

الاعتقاد الجازم بحصولها كما أخبر الوحي، والتصديق بكل ما ورد بشأنها من صحيح الأخبار.

المنزلة:

أهوال القيامة أحد مفردات اليوم الآخر الغيبية، التي تقع بعد البعث وقبل دخول الجنة لمستحقها.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا هِىَ زَجْرَةٌ وَٰحِدَةٌ فَإِذَا هُمْ يَنظُرُونَ ﴿١٩﴾﴾ [الصافات]، قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: إنما هو أمر واحد من الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، يدعوهم دعوة واحدة أن يخرجوا من الأرض، فإذا هم قيام بين يديه ينظرون إلى أهوال يوم القيامة»[2].

وقال سبحانه: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم].

وقال سبحانه: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ ٱلْءَازِفَةِ إِذِ ٱلْقُلُوبُ لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ كَٰظِمِينَ﴾ [غافر].

وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا ﴿٢٢﴾ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ وَنُزِّلَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ تَنزِيلًا ﴿٢٥﴾ ٱلْمُلْكُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ لِلرَّحْمَٰنِ ۚ وَكَانَ يَوْمًا عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ عَسِيرًا ﴿٢٦﴾﴾ [الفرقان].

وعن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**من سره أن ينظر إلى يوم القيامة كأنه رأي العين، فليقرأ:** ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾ و﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾»[3].

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل (١١٣٠) [نسخة إلكترونية، المكتبة الشاملة].

(٢) تفسير ابن كثير (٨/٧) [دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ].

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٣٣٣)، =

وقال النبي ﷺ: «**إن الله يمسك السماوات يوم القيامة على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال والشجر على أصبع، والماء والثرى على أصبع، وسائر الخلق على أصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك أنا الله**»(١).

أقوال أهل العلم:

قال أبو عثمان الصابوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويؤمن أهل الدين والسُّنَّة بالبعث بعد الموت يوم القيامة، وبكل ما أخبر الله سبحانه ورسوله ﷺ من أهوال ذلك اليوم الحق»(٢).

وقال الأشقر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن أعظم تلك الأهوال: ذلك الدمار الكوني الشامل الرهيب الذي يصيب الأرض وجبالها، والسماء ونجومها وشمسها وقمرها.

يحدثنا ربنا: أن الأرض تزلزل وتدكُّ، وأن الجبال تُسَيَّر وتنسف، والبحار تُفجّر وتُسجَّر، والسماء تتشقق وتمور، والشمس تُكوَّر وتذهب، والقمر يخسف، والنجوم تنكدر ويذهب ضوؤها وينفرط عقدها»(٣).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: تعدد أهوال القيامة:

أهوال القيامة كثيرة ومتنوعة، منها ما يتعلق بالدمار الكوني الشامل الذي سيشهده الناس بعد البعث، وقد صوَّرته سورة التكوير، والانفطار، والانشقاق، كما دلَّ عليه حديث ابن عمر المتقدم.

ومن مفردات أهوال ذلك اليوم:

كون الأرض بجميع أجزائها قبضة الرب تعالى والسماوات السبع مطويات بيمينه، كما قال سبحانه: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر].

وقال ﷺ: «**يقبض الله الأرض يوم القيامة، ويطوي السماء بيمينه، ثم يقول: أنا الملك، أين ملوك الأرض؟**»(٤).

وفي تفصيل لما يجري في ذلك اليوم، قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: جاء حبر من اليهود إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد، إن الله يمسك السماوات يوم القيامة على أصبع، والأرضين على أصبع، والجبال والشجر على أصبع، والماء والثرى على أصبع، وسائر الخلق

= وأحمد (٨/ ٤٢٣) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، والحاكم (كتاب الأهوال، رقم ٨٧١٩) وصححه، ووافقه الذهبي وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١٠٨١).

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٥١٣)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٧٨٦).

(٢) عقيدة السلف أصحاب الحديث (٧٥) [الدار السلفية، ١٤٠٤هـ].

(٣) القيامة الكبرى (٥٦) [مكتبة الفلاح، ط١، ١٤٠٧هـ].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٨١٢)، ومسلم (كتاب صفة القيامة والجنة والنار، رقم ٢٧٨٧).

على أصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك أنا الله. فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا مما قال الحبر تصديقًا له، ثم قرأ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر](١).

وكون الأرض والجبال تدك، كما قال سبحانه: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴿١٣﴾ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴿١٤﴾ فَيَوْمَئِذٍ وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ ﴿١٥﴾﴾ [الحاقة]، وقال ﷻ: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر]، وقال ﷻ: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ وَكَانَتِ ٱلْجِبَالُ كَثِيبًا مَّهِيلًا ﴿١٤﴾﴾ [المزمل]، وقال ﷻ: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْجِبَالِ فَقُلْ يَنسِفُهَا رَبِّى نَسْفًا ﴿١٠٥﴾ فَيَذَرُهَا قَاعًا صَفْصَفًا ﴿١٠٦﴾ لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا ﴿١٠٧﴾﴾ [طه].

وكون الشمس تدنو من رؤوس الخلق، كما قال ﷺ: «**تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل**». ـ قال سليم بن عامر [أحد رواة هذا الحديث]: فوالله ما أدري ما يعني بالميل؟ أمسافة الأرض أم الميل الذي تكتحل به العين ـ قال: «**فيكون الناس على قدر أعمالهم في العرق، فمنهم من يكون إلى كعبيه، ومنهم من يكون إلى ركبتيه، ومنهم من يكون إلى حقويه، ومنهم من يلجمه العرق إلجامًا**». قال: وأشار رسول الله بيده إلى فيه(٢).

وكون الناس في ذهول شديد لما يرون الأهوال، جاء في قوله تعالى مخبرًا عما يستقبل الناس من أهوال القيامة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْۚ إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ﴿١﴾ يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ ﴿٢﴾﴾ [الحج].

وكون المجرمين يؤخذون بالنواصي والأقدام جاء في قوله سبحانه: ﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَٰهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَٰصِى وَٱلْأَقْدَامِ ﴿٤١﴾﴾ [الرحمٰن].

وقال تعالى حكاية لقيل الكفار عند رؤية الأهوال: ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿٢٠﴾ هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الصافات].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: «يخبر تعالى عن قِيل الكفار يوم القيامة: أنهم يرجعون على أنفسهم بالملامة، ويعترفون بأنهم كانوا ظالمين لأنفسهم في الدار الدنيا،

(١) تقدم تخريجه قريبًا.

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٦٤).

فإذا عاينوا أهوال القيامة نَدِمُوا كلَّ الندم حيث لا ينفعهم الندم، ﴿وَقَالُواْ يَٰوَيْلَنَا هَٰذَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ۝٢٠﴾، فتقول لهم الملائكة والمؤمنون: ﴿هَٰذَا يَوْمُ ٱلْفَصْلِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ۝٢١﴾، وهذا يقال لهم على وجه التقريع والتوبيخ...»[(١)].

- **المسألة الثانية: خوف الكافرين عند البعث ومشاهدة الأهوال:**

قال تعالى يصف حال الكافرين عند مبعثهم من قبورهم، ورؤيتهم لأهوال القيامة العظام: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ ۝٦ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ۝٧ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨ أَبْصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ ۝٩﴾ [النازعات]، قال ابن الجوزي مفسرًا: «﴿قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ۝٨﴾؛ أي: شديدة الاضطراب لما عاينت من أهوال القيامة، ﴿أَبْصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ ۝٩﴾؛ أي: ذليلةٌ لمعاينة النار. قال عطاء رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهذه أبصار من لم يمت على الإسلام، ويدل على هذا أنه ذَكَرَ منكري البعث فقال تعالى: ﴿يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ۝١٠﴾ [النازعات]»[(٢)].

- **المسألة الثالثة: المؤمنون المطيعون لا يلحقهم خوف أو حزن عند أهوال القيامة:**

لقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَاىَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٣٨﴾ [البقرة].

قال الرازي: «يبيّن تعالى أن من اتبع هداه بحقه علمًا وعملًا، بالإقدام على ما يلزم والإحجام عما يحرم، فإنه يصير إلى حال لا خوف فيها ولا حزن... وجمع قوله: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ۝٦٩﴾ جميع ما أعد الله تعالى لأوليائه؛ لأن زوال الخوف يتضمن السلامة من جميع الآفات، وزوال الحزن يقتضي الوصول إلى كل اللذات والمرادات.

وقدَّم عدم الخوف على عدم الحزن؛ لأن زوال ما لا ينبغي مقدم على طلب ما ينبغي، وهذا يدل على أن المكلف الذي أطاع الله تعالى لا يلحقه خوف في القبر، ولا عند البعث، ولا عند حضور الموقف، ولا عند تطاير الكتب، ولا عند نصب الموازين، ولا عند الصراط، كما قال الله تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]»[(٣)].

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَحْشُرُ ٱلْمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحْمَٰنِ وَفْدًا ۝٨٥ وَنَسُوقُ ٱلْمُجْرِمِينَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وِرْدًا ۝٨٦﴾ [مريم].

قال الألوسي: «استدل بالآية على أن أهوال القيامة تختص بالمجرمين؛ لأن المتقين من الابتداء يحشرون مكرمين، فكيف ينالهم بعد ذلك شدة»[(٤)].

وفي الحديث القدسي قال الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ:

(١) تفسير ابن كثير (٧/ ١٠).
(٢) زاد المسير (٦/ ١١٨) [المكتب الإسلامي، ط٤].
(٣) تفسير الرازي (٣/ ٤٧٢) [دار الفكر، ط٣].
(٤) روح المعاني (٨/ ٤٥٢) [دار إحياء التراث، ط٤].

«وعزتي لا أجمع على عبدي خوفين وأمنين، إذا خافني في الدنيا أمّنته يوم القيامة، وإذا أمنني في الدنيا أخفته في الآخرة»(١).

وقد صحت الأخبار بدخول طائفة من هذه الأمة الجنة كذلك؛ لقوله ﷺ: **«عرضت عليَّ الأمم، يمر النبي معه الرجل، والنبي معه الرجلان، والنبي ليس معه أحد، والنبي معه الرهط، فرأيت سوادًا كثيرًا فرجوت أن يكون أمتي، فقيل: هذا موسى وقومه، ثم قيل: انظر، فرأيت سوادًا كثيرًا، فقيل: هؤلاء أمتك، ومع هؤلاء سبعون ألفًا يدخلون الجنة بغير حساب»**(٢).

وسيأتي ما يفيد أن هناك أسبابًا للأمن من أهوال القيامة، مما يفيد أن أهوال القيامة خاصة بالكفار وبعض المقصرين دون المتقين المطيعين.

ـ المسألة الرابعة: أسباب الأمن من أهوال القيامة:

١ ـ الخوف من الله تعالى في الدنيا المقتضي للإيمان والطاعة والرغبة والرهبة:

جاء في شأن الأبرار ـ يعني: المؤمنين الصادقين في إيمانهم المطيعين لربهم ـ: أنهم ﴿يُوفُونَ بِٱلنَّذۡرِ وَيَخَافُونَ يَوۡمٗا كَانَ شَرُّهُۥ مُسۡتَطِيرٗا ۝٧ وَيُطۡعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسۡكِينٗا وَيَتِيمٗا وَأَسِيرًا ۝٨﴾ [الإنسان]، وأن عملهم هذا كان طلبًا لرضا الرب تعالى، وخوفًا من يوم القيامة، قال تعالى حكاية لقولهم: ﴿إِنَّمَا نُطۡعِمُكُمۡ لِوَجۡهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمۡ جَزَآءٗ وَلَا شُكُورًا ۝٩ إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوۡمًا عَبُوسٗا قَمۡطَرِيرٗا ۝١٠﴾ [الإنسان]، وكانت الثمرة كما قال تعالى: ﴿فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمِ وَلَقَّىٰهُمۡ نَضۡرَةٗ وَسُرُورٗا ۝١١ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُواْ جَنَّةٗ وَحَرِيرٗا ۝١٢﴾ [الإنسان]، قال أهل التفسير: «قوله: ﴿فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمِ﴾؛ أي: دفع عنهم بأس ذلك اليوم وشدته وعذابه...، فإن الله تعالى لما حكى عنهم أنهم أتوا بالطاعات لغرضين؛ لأجل رضا الله تعالى، والخوف من القيامة، بيّن هنا أنه أعطاهم هذين الغرضين: وهو أنه حفظهم من أهوال القيامة، وهو قوله جلَّ ثنائه: ﴿فَوَقَىٰهُمُ ٱللَّهُ شَرَّ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمِ﴾، وأما طلبهم رضا الله فأعطاهم الله بسببه نضرة في الوجه؛ أي: حسنًا، حين رأوه، وسرورًا في القلب»(٣).

---

(١) أخرجه البزار في المسند (١٤/٣٤٢) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، وابن حبان في صحيحه (كتاب الرقائق، رقم ٦٤٠)، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٧٤٢) [مكتبة المعارف، ط١].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الطب، رقم ٥٧٥٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٢٠).

(٣) تفسير اللباب لابن عادل (٢٠/٢٧) [دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٩هـ].

وجاء في «التفسير المنير»: «أنه سبحانه وصفهم بالخوف من أهوال القيامة في موضعين: في قوله المتقدم: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا ۝٧﴾ وقوله هنا: ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا ۝١٠﴾ ثم أوضح الله تعالى أنه حقق للأبرار الهدفين، وذكر ما سيجزيهم على أعمالهم وإخلاصهم...»(١).

٢ ـ الإيمان بالله تعالى والجهاد في سبيله:

قال ﷺ: «**انتدب الله لمن يخرج في سبيله، لا يخرجه إلا الإيمان بي والجهاد في سبيلي، أنه ضامن حتى أدخله الجنة بأيهما كان، إما بقتل، وإما وفاة، أو أن يرده إلى مسكنه الذي خرج منه ينال ما نال من أجر أو غنيمة**»(٢).

ومعنى ضامن على الله: أي: «في ضمان الله وحمايته والمعنى: أنه ينجيه من أهوال القيامة ويدخله الجنة»(٣).

٣ ـ عيادة المريض، والخروج مع الجنازة، والغزو، وتوقير الإمام، وكف الأذى:

لقوله ﷺ: «**خمس من فعل واحدة منهن كان ضامنًا على الله ﷻ: من عاد مريضًا، أو خرج مع جنازة، أو خرج غازيًا، أو دخل على إمام يريد تعزيره وتوقيره، أو قعد في بيته فسلم الناس منه وسلم من الناس**»(٤).

قال المناوي: «معنى أنه ضامن على الله: أن ينجيه من أهوال القيامة»(٥).

٤ ـ ما يصيب المؤمن في الدنيا من المحن والبلايا:

لقوله ﷺ: «**لا تخيروني من بين الأنبياء، فإن الناس يصعقون يوم القيامة، فأكون أول من يفيق فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور**»(٦).

قال ابن بطال: «قال المهلب: وقوله ﵇: «**أم جوزي بصعقة الطور**» فيه دليل أن المحن في الدنيا، والهموم، والآلام يرجى أن يخفف الله بها يوم القيامة كثيرًا من أهوال القيامة، وأما كفارة الذنوب بها فمنصوص عليه من النبي ﵇

(١) التفسير المنير (٢٩/ ٢٨٨ ـ ٢٩٠) [دار الفكر المعاصر].
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٣٦) واللفظ له، ومسلم (كتاب الإمارة، رقم ١٨٧٦).
(٣) الأربعين للنسوي [دار البشائر الإسلامية، ط١].

(٤) أخرجه أحمد (٣٦/ ٤١٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (٢/ ٤٩٠، ٤٩١) [المكتب الإسلامي، ط١]، وابن خزيمة في صحيحه (كتاب الإمامة في الصلاة، رقم ١٤٩٥)، والطبراني في الكبير (٢٠/ ٣٧) [مكتبة العلوم والحكم، ط٢]، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢) [مكتبة المعارف، ط٥].
(٥) التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ١٠٩) [مكتبة الإمام الشافعي، ط٣، ١٤٠٨هـ].
(٦) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٦٣٨)، ومسلم (كتاب الفضائل، رقم ٢٣٧٤).

بقوله: «**حتى الشوكة يشاكها**»[1]»[2].

ـ **المسألة الخامسة: أهوال القيامة من ممحصات المقصرين.**

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذنوب لا توجب دخول النار مطلقًا إلا إذا انتفت الأسباب المانعة من ذلك وهي عشرة: منها: التوبة، ومنها: الاستغفار، ومنها: الحسنات الماحية، ومنها: المصائب المكفرة، ومنها: شفاعة النبي ﷺ، ومنها: شفاعة غيره، ومنها: دعاء المؤمنين، ومنها: ما يهدى للميت من الثواب والصدقة والعتق، ومنها: فتنة القبر، ومنها: أهوال القيامة»[3].

وقد ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ أن من لم يمحصه البرزخ وما يجري فيه، فإنه «يمحص بين يدي ربه في الموقف بأربعة أشياء: أهوال القيامة، وشدة الموقف، وشفاعة الشفعاء، وعفو الله عَزَّ وَجَلَّ.

فإن لم تف هذه الثلاثة بتمحيصه فلا بد له من دخول الكير رحمة في حقه؛ ليتخلص ويتمحص ويتطهر في النار، فتكون النار طهرة له وتمحيصًا لخبثه، ويكون مكثه فيها على حسب كثرة الخبث وقلته وشدته وضعفه وتراكمه، فإذا خرج خبثه وصفى ذهبه وصار خالصًا طيّبًا أخرج من النار وأدخل الجنة»[4].

ـ **المسألة السادسة: وقت أهوال القيامة:**

الذي يظهر أن أهوال القيامة تقع بعد بعث الناس من قبورهم ثم تتابع، وهي قبل استقرار أهل الدارين فيما أعد الله لهم.

جاء في تفسير الزلزلة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ ۝١﴾ [الحج] خلاف بين أهل العلم، قال الشنقيطي: «اختلف العلماء في وقت هذه الزلزلة المذكورة هنا، هل هي بعد قيام الناس من قبورهم يوم نشورهم إلى عرصات القيامة؟ أو هي عبارة عن زلزلة الأرض قبل قيام الناس من القبور؟ فقالت جماعة من أهل العلم: هذه الزلزلة كائنة في آخر عمر الدنيا وأول أحوال الساعة، وممن قال بهذا القول: علقمة، والشعبي، وإبراهيم وعبيد بن عمير، وابن جريج وهذا القول من حيث المعنى له وجه من النظر، ولكنه لم يثبت ما يؤيده من النقل؛ بل الثابت من النقل يؤيد خلافه، وهو القول الآخر... وأما حجة أهل القول الآخر القائلين: بأن الزلزلة المذكورة كائنة يوم القيامة بعد البعث من القبور، فهي ما ثبت في

(١) أخرجه البخاري (كتاب المرضى، رقم ٥٦٤٠)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٧٢).
(٢) شرح البخاري (١٢/ ٥٣) [مكتبة الرشد، ط٢].
(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٤٣٢) [دار عالم الكتب].
(٤) مدارج السالكين (١/ ١٤٣) [دار الكتاب العربي، ط٢].

«الصحيح» عن النَّبي ﷺ من تصريحه بذلك، وبذلك تعلم أن هذا القول هو الصواب كما لا يخفى»(١).

وساق لذلك عدة أحاديث منها: قول رسول الله ﷺ: «**يقول الله: يا آدم! فيقول: لبيك وسعديك والخير في يديك، قال: يقول: أخرج بعث النار! قال: وما بعث النار؟ قال: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين، فذاك حين يشيب الصغير، وتضع كل ذات حمل حملها، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد...**»(٢).

ودلالة الحديث على المقصود ظاهرة.

وقد تقدم أن أهوال القيامة كثيرة غير ما يتعلق بالدمار الكوني الشامل، وكلها تقع فيما قبل استقرار أهل الدارين، قال الخلوتي: «الفزع الأكبر، وسائر أهوال القيامة إنما يقع قبل دخول الجنة»(٣).

وأما مكان الأهوال فعرصات القيامة التي يكون معظمها في أرض المحشر والعلم عند الله.

ـ المسألة السابعة: حمد المؤمنين ربهم عند دخولهم الجنة لما أذهب عنهم الحزن، ومنه أهوال القيامة:

قال تعالى حكاية لقول أهل الجنة: ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾﴾ [فاطر]. قال أهل التفسير: «﴿أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾، قيل: هو عذاب النار، وقيل: أهوال القيامة، وقيل: هموم الدنيا، والصواب العموم في ذلك كله»(٤).

وقال السمعاني: «الأولى أن يحمل على جميع الأحزان، فهم ينجون عن كلها، ومن المعروف أن الحزن: هو حزن أهوال القيامة»(٥).

ـ المسألة الثامنة: هول أهوال القيامة وما جرى للرسل عليهم السلام سبب شيب النبي ﷺ؟

لقوله ﷺ: «**شيبتني هود وأخواتها**»(٦)، وفي رواية: «**شيبتني هود، والواقعة، والمرسلات، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت**»(٧).

قال المناوي في المعنى: «شيبتني هود وما أشبهها مما فيه من أهوال القيامة وشدائدها، وأحوال الأنبياء وما جرى لهم»(٨).

---

(١) أضواء البيان (٤/ ٢٥٧) فما بعد [دار الفكر].

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الرقاق، رقم ٦٥٣٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٢٢).

(٣) روح البيان (٨/ ٨١) [دار إحياء التراث العربي].

(٤) التسهيل لعلوم التنزيل (١٦٤١).

(٥) تفسير القرآن (٤/ ٣٦٠) [دار الوطن، ط١٤١٨هـ].

(٦) أخرجه أبو يعلى في مسنده (٢/ ١٨٤) [دار المأمون، ط١]، والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ١٢٣) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وسيأتي الحكم عليه قريبًا.

(٧) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٢٩٧) وحسنه، وابن أبي شيبة في مصنفه (كتاب فضائل القرآن، رقم ٣٠٨٩٧) [دار القبلة، ط١]، والحاكم (كتاب التفسير، رقم ٣٣١٤)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٩٥٥).

(٨) التسهيل لعلوم التنزيل (١٦٤١).

الفروق:

الفرق بين أهوال القيامة الصغرى وأهوال القيامة الكبرى:

أن القيامة الكبرى تكون يوم الحشر، والقيامة الصغرى حالة الموت، وفي هذه القيامة يكون الإنسان وحده، وأما في القيامة الكبرى الجامعة لأصناف الخلائق فلا يكون وحده.

وأهوال القيامة الصغرى تحاكي وتماثل أهوال القيامة الكبرى، إلا أن أهوال الصغرى تخصك وحدك، وأهوال الكبرى تعم الخلائق أجمعين. وأهوال القيامة الكبرى أعظم بكثير من أهوال القيامة الصغرى وهذه الأمثلة لأهوال تلك، فإذا قامت عليك هذه بموتك فقد جرى عليك ما كأنه جرى على كل الخلائق، فهي أنموذج للقيامة الكبرى. ونسبة القيامة الصغرى إلى القيامة الكبرى كنسبة الولادة الصغرى وهي: الخروج من الصلب والترائب إلى فضاء الرحم إلى الولادة الكبرى: وهي الخروج من الرحم إلى فضاء الدنيا، ونسبة سعة عالم الآخرة الذي يقدم عليه العبد بالموت إلى فضاء الدنيا كنسبة فضاء الدنيا إلى الرحم؛ بل أوسع وأعظم بما لا يحصى[(١)].

(١) انظر: دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون) (٣/ ٧٨) [دار الكتب العلمية، ط١]، والكشكول (٢/ ١٠٠) [دار الكتب العلمية، ط١].

الآثار:

من أعظم ثمرات العلم بأهوال القيامة: الزجر عن المعاصي، والترغيب في الطاعات، والاستعداد للقاء الله[(٢)]، والصبر على طاعة الله وعدم الاغترار بالدنيا، وعدم الحزن على ما فات منها، فإنها إلى زوال ونهاية، والتشمير للجد لما يكون بعد الموت.

الحكمة:

ذكر الله تعالى أهوال القيامة وفي ذلك الكثير من الحكم، **ولعل من أبرزها**:

١ ـ امتحان الخلائق في الإيمان بالغيب.

٢ ـ إظهار عظمة الرب تعالى للخلائق يوم أن تكون الأرض قبضته والسماوات مطويات بيمينه.

٣ ـ إظهار عدل الله تعالى في عدم التسوية بين المؤمنين والكافرين في مواقف القيامة.

٤ ـ إظهار حسرة الكافرين وندمهم في وقت لا ينفع في التحسر والندم.

٥ ـ إظهار فضل المؤمنين الطائعين، وتحقيق وعد الله تعالى بوقايتهم شر ذلك اليوم وأهواله.

٦ ـ تمحيص من لم يكفه التمحيص في برزخه من المؤمنين قبل بعثه.

(٢) انظر: الأنوار الساطعات لآيات جامعات (٣/ ٢٩٠).

مذهب المخالفين:

ذهب طائفة من المتكلّمين: إن أهوال القيامة كما تصل إلى الكُفّار والفسّاق تصل إلى المؤمنين، مستدلين بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، فإذا انكشفت تلك الأهوال، وصاروا إلى الجنّة والرضوان صار ما تقدّم كأن لم يكن؛ بل ربما كان زائدًا في الالتذاذ بما يجده من النعيم.

وأجيبوا: بأن هذا ضعيف؛ لأن قوله: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] أخص من قوله: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾ [الحج: ٢]، والخاص مقدّم على العام.

فإن قيل: هذا يقتضي نَفْيَ الخَوْفِ والحُزْن مطلقًا في الدنيا والآخرة، وليس الأمر كذلك؛ لأنهما حصلا في الدنيا للمؤمنين أكثر من حصولهما لغير المؤمنين، فأشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل.

وأيضًا فالمؤمن لا يمكنه القطع بأنه أتى بالعَبَادات كما ينبغي، فخوف التقصير حاصلٌ، وأيضًا فخوف سوء العاقبة حاصل.

قلنا: قَرَائِنُ الكلام تدلّ على أنّ المراد نفيهما في الآخرة لا في الدنيا؛ ولذلك حكى الله عنهم أنهم قالوا حين دخلوا الجنة: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، لما وعد الله من اتبع الهدى بالأَمْنِ من العَذَاب والحزن عقبه بذكر كمن أعدّ له العَذَاب مثال الذين كفروا[1].

وأيضا قد تقدم ما يدل على استثناء المطيعين من خوف أهوال القيامة، وأن هناك أسبابًا للنجاة منها.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أضواء البيان»، للشنقيطي.
٢ ـ «تفسير ابن كثير».
٣ ـ «التسهيل»، لابن جزي.
٤ ـ «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، للصابوني.
٥ ـ «القيامة الكبرى»، للأشقر.
٦ ـ «الأنوار الساطعات لآيات جامعات»، للسلمان.
٧ ـ «مدارج السالكين»، لابن القيم.
٨ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

الأوثان

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الواو والثاء والنون كلمة واحدة؛ هي: الوثن واحد الأوثان: حجارة كانت تعبد وأصلها استوثن الشيء: قوي، وأوثن فلان

(١) انظر: تفسير اللباب (١/ ٤٦٣) [دار الكتب العلمية].

الحمل: كثَّره، وأوثنت له: أعطيته جزيلًا»(١).

والوثن والواثن: المقيم الراكد الثابت الدائم، والوثن الصنم ما كان، وقيل: الصنم الصغير وقد يطلق الوثن على غير الصورة، الجمع: أوثان ووُثُن ووُثْن وأُثُن، وأصل الأوثان عند العرب: كل تمثال من خشب، أو حجارة، أو ذهب، أو فضة، أو نحاس، أو نحوها، وكانت العرب تنصبها وتعبدها(٢).

التعريف شرعًا:

الوثن: اسم جامع لكل ما عُبِدَ من دون الله، لا فرق بين الأشجار، والأحجار، والأبنية، ولا بين الأنبياء، والصالحين، والطالحين، رضوا بذلك أم لم يرضوا(٣).

الأسماء الأخرى:

الأمثال، الأصنام، الأنصاب، الأنداد.

(١) مقاييس اللغة (٦/ ٨٥) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].

(٢) انظر: لسان العرب (١٥/ ٢١٣ ـ ٢١٤) [دار إحياء التراث العربي، ط٣]، وترتيب القاموس المحيط (٤/ ٥٧٤) [دار عالم الكتب، ط٤، ١٤١٧هـ].

(٣) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/ ٤٥) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ]، وفتح المجيد (١٠١، ٢٩٥) [دار ابن الأثير، ط١٥]، والقول السديد في مقاصد التوحيد لابن سعدي، ضمن المجموعة الكاملة (٣/ ٢٩) [مركز صالح بن صالح الثقافي، ط٢]، والقول المفيد على كتاب التوحيد (١/ ١١٦، ٤٥٥) [دار ابن الجوزي، ط٣].

الحكم:

اتخاذ الأوثان أعظم الذنوب، وأكبر الكبائر، وأظلم الظلم، وأعظم المحادة لله تعالى ولرسوله ﷺ، فهي أساس الشرك الأكبر وقاعدته، وأصله ومنبعه، وما بعث الله تعالى رسله، وأنزل كتبه إلا للقضاء على الأوثان، وهدمها وتخليص الناس من العبودية لها، وتطهير قلوبهم من رجس الأوثان وأقذارها(٤).

الحقيقة:

حقيقة اتخاذ الأوثان أن تقصد بنوع من أنواع العبادة، من دون الله تعالى، أيًّا كانت، حجرًا، أو قبرًا، أو شجرًا، أو نبيًّا، أو رجلًا صالحًا أو طالحًا، رضوا بذلك أم لم يرضوا بذلك، وأصل عبادة الأوثان كان من باب التعظيم لأهل الصلاح، وللبقع المباركة.

قال ابن السائب الكلبي رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن السبب الذي حمل بعض العرب على الشرك ـ: «كان الذي سلخ بهم إلى عبادة الأوثان، والحجارة: أنه كان لا يظعن من مكة ظاعن إلا احتمل معه حجرًا من حجارة الحرم؛ تعظيمًا للحرم، وصبابة بمكة، فحيثما حلُّوا وضعوه، وطافوا به كطوافهم بالكعبة، تيمُّنًا منهم بها، وصبابة بالحرم وحبًّا بها، . . . ثم سلخ ذلك بهم إلى أن

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٥/ ٤٥).

عبدوا ما استحبوا، ونسوا ما كانوا عليه، واستبدلوا بدين إبراهيم وإسماعيل غيره، فعبدوا الأوثان، وصاروا إلى ما كانت عليه الأمم من قبلهم»[(١)].

۞ الأدلة:

قال عز وجل: ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ وَٱجْتَنِبُوا۟ قَوْلَ ٱلزُّورِ ۝٣٠﴾ [الحج]، وقال: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقال: ﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [العنكبوت: ٢٥].

عن عمرو بن عبسة رضي الله عنه في قصة إسلامه؛ «أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أنت؟ قال: **أنا نبي**، فقلت: وما نبي؟ قال: **أرسلني الله**، فقلت: وبأي شيء أرسلك؟ قال: **أرسلني بصلة الأرحام، وكسر الأوثان، وأن يوحَّد الله لا يشرك به شيء**»[(٢)].

وعن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينحر إبلًا ببوانة فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: إني نذرت أن أنحر إبلًا ببوانة. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**هل كان فيها وثن من أوثان الجاهلية يعبد؟**» قالوا: لا. قال: «**هل كان فيها عيد من أعيادهم؟**» قالوا: لا. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أوف بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم**»[(٣)].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**اللَّهُمَّ لا تجعل قبري وثنًا يعبد، اشتد غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**»[(٤)].

وعن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب من ذهب فقال: «**يا عدي اطرح عنك هذا الوثن**»[(٥)].

---

(١) كتاب الأصنام (٦) [دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط٣].

(٢) أخرجه مسلم (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، رقم ٨٣٢).

(٣) أخرجه أبو داود (كتاب الأيمان والنذور، رقم ٣٣١٣)، والطبراني في الكبير (٢/ ٧٥) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، وصححه ابن الملقن في البدر المنير (٩/ ٥١٨) [دار الهجرة، ط١]، وابن حجر في البلوغ (٢/ ١٨٥) [دار أطلس، ط٣]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٨٧٢).
وجملة: «وليس على ابن آدم نذر فيما لا يملك»: رواها البخاري (كتاب الأدب، رقم ٦٠٤٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١١٠).

(٤) أخرجه البزار في مسنده، كما في كشف الأستار (١/ ٢٢٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، ومن طريقه ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ٤٣) [وزارة الأوقاف المغربية]، وقال الهيثمي: «فيه عمر بن صهبان، وقد اجتمعوا على ضعفه». مجمع الزوائد (٢/ ٢٨) [مكتبة القدسي].
وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه أحمد (١٢/ ٣١٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وقال الهيثمي: «فيه إسحاق بن أبي إسرائيل، وفيه كلام لوقفه في القرآن، وبقية رجاله ثقات». مجمع الزوائد (٤/ ٢) [مكتبة القدسي]، وصححه الألباني في أحكام الجنائز (٢١٧) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٥) أخرجه الترمذي (أبواب تفسير القرآن، رقم ٣٠٩٥)، والطبراني في الكبير (١٧/ ٩٢) [مكتبة ابن تيمية، =

۞ أقوال أهل العلم:

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان رسول الله ﷺ يحذِّر أصحابه، وسائر أمته من سوء صنيع الأمم قبله، الذين صلُّوا إلى قبور أنبيائهم، واتخذوها قبلة ومسجدًا، كما صنعت الوثنية بالأوثان، التي كانوا يسجدون إليها ويعظمونها، وذلك الشرك الأكبر، فكان النبي ﷺ يخبرهم بما في ذلك من سخط الله وغضبه، وأنه مما لا يرضاه خشية عليهم امتثال طريقهم»[(١)].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا ريب أن الأوثان يحصل عندها من الشياطين، وخطابهم، وتصرفهم، ما هو من أسباب ضلال بني آدم، وجعل القبور أوثانًا هو أول الشرك»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن أعظم مكايده ـ أي: الشيطان ـ التي كاد بها أكثر الناس، وما نجا إلا من لم يرد الله فتنته: ما أوحاه قديمًا وحديثًا إلى حزبه وأوليائه، من الفتنة بالقبور حتى آل الأمر فيها، إلى أن عُبِدَ أربابها من دون الله، وعبدت قبورهم، واتخذت أوثانًا وبنيت عليها الهياكل وصورت صور أربابها، ثم جعلت تلك الصور أجسادًا لها ظل، ثم جعلت أصنامًا وعبدت مع الله»[(٣)].

وقال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن دعا غير الله، أو عبده، فقد اتخذه وثنًا، وخرج بذلك عن الدين، ولم ينفعه انتسابه إلى الإسلام، فكم انتسب إلى الإسلام من مشرك، وملحد، وكافر، ومنافق، والعبرة بروح الدين وحقيقته، لا بمجرد الأسامي، والألفاظ التي لا حقيقة لها»[(٤)].

۞ الأقسام:

اتخاذ الأوثان من الأحجار، والقبور، والتماثيل، ونحوها بحسب الحكم أقسام[(٥)]:

أولًا: أن يتخذها أمكنة للعبادة، والتقرب فيها إلى الله بأنواع من القربات؛ كالصلاة عندها، أو الذبح، ونحوه، فهذا من أعظم وسائل الشرك الأكبر، ومن أكبر ذرائعه، ويدل على ذلك عن ثابت بن الضحاك قال: نذر رجل على عهد رسول الله ﷺ أن ينحر إبلًا ببوانة فأتى النبي ﷺ فقال: إني نذرت أن أنحر إبلًا ببوانة. فقال النبي ﷺ: «**هل كان فيها وثن من أوثان**

= ط٢]، وحسَّنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ٦٧)، والألباني في أحكامه على جامع الترمذي.

(١) التمهيد (٥/ ٤٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ١٦٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ط١٤٢٥هـ].

(٣) إغاثة اللهفان (١/ ٣٤٦) [دار ابن الجوزي].

(٤) القول السديد في مقاصد التوحيد (١/ ٢٩).

(٥) انظر: القول السديد في مقاصد التوحيد (٣/ ٢٧)، وحاشية كتاب التوحيد للقاسم (١٥٣) [ط٥، ١٤٢٤هـ].

الجاهلية يعبد؟» قالوا: لا. قال: «**هل كان فيها عيد من أعيادهم؟»** قالوا: لا. قال رسول الله ﷺ: «**أوف بنذرك؛ فإنه لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم»**(١).

وقد تواترت الأحاديث الصحيحة في المنع من اتخاذ القبور مساجد؛ لما تفضي إليها من الشرك بها، وعبادتها من دون الله تعالى.

قال ابن القيم رحمه الله: «فمن أعظم المحدثات، وأسباب الشرك: الصلاة عندها، واتخاذها مساجد، أو بناء المساجد عليها، فقد تواترت النصوص عن النبي ﷺ بالنهي عن ذلك، والتغليظ فيه»(٢).

وقال ابن عبد الوهاب رحمه الله: «باب ما جاء من التغليظ فيمن عَبَدَ الله عند قبر رجل صالح، فكيف إذا عبده»(٣). قال الشارح عبد الرحمٰن بن حسن رحمه الله: «أي: الرجل الصالح؛ فإن عبادته هي الشرك الأكبر، وعبادة الله عنده وسيلة إلى عبادته، ووسائل الشرك محرمة؛ لأنها تؤدي إلى الشرك الأكبر، وهو أعظم الذنوب»(٤).

(١) تقدم تخريجه قريبًا.
(٢) إغاثة اللهفان (١/ ٣٥٠).
(٣) كتاب التوحيد ضمن تيسير العزيز الحميد (١/ ٥٦٦) [دار الصميعي، ط١، ١٤٢٨هـ].
(٤) فتح المجيد (٢٥٥) [دار ابن الأثير، ط١٥، ١٤٣٤هـ].

ثانيًا: أن يتخذها معبودات من دون الله تعالى، يتقرب إليها بالذبح، والنذر، والطواف، ونحوه فهذا شرك أكبر، مخرج من الملة، وهذا ظاهر لا خفاء فيه، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾ [العنكبوت: ١٧].

قال الشيخ عبد الرحمٰن بن محمد بن قاسم رحمه الله: «والمقصود: أنه إذا كانت عبادة الله عند القبور منهيًّا عنها، ومغلظًا فيها، فكيف بعبادة صاحب القبر، فإن ذلك شرك أكبر»(٥).

الفروق:

الفرق بين الوثن والصنم:

اختلف أهل العلم في الفرق بينهما على ثلاثة أقوال(٦):

أحدهما: أنه ليس بينهما فرقًا، فالصنم هو الوثن، والوثن هو الصنم، ويدل على ذلك قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام مع قومه: ﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ﴾ [العنكبوت: ١٧]، وإنما كانوا يعبدون الأصنام، فدلَّ على إطلاق الوثن على الصنم، وهذا ظاهر قول قتادة بن دعامة السدوسي رحمه الله؛ حيث قال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ

(٥) حاشية كتاب التوحيد (١٥٣).
(٦) انظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٥٩٩)، وفتح المجيد (١٠١).

﴿أَوْثَنًا﴾: «أصنامًا»[(١)]، وقد ورد عنه تفسيره لقوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٦] مرة بالأصنام، ومرة بالأوثان[(٢)]، مما يدل على أنه لا يرى فرقًا بينهما.

ولم يصحح هذا القول بعض أهل العلم إلا مع التقييد: منهم الشيخ سليمان بن عبد الله؛ حيث قال: «وقيل: الوثن هو الصنم، والصنم هو الوثن، وهذا غير صحيح إلا مع التجريد؛ فأحدهما قد يعنى به الآخر، وأما مع الاقتران فيفسر كل واحد بمعناه»[(٣)].

الثاني: وهو أن الصنم ما كان على صورة البشر، أو كان على أي صورة ما، وعُبِدَ من دون الله، وأما الوثن فهو كل ما عُبِدَ من دون الله، مما لم يكن على صورة؛ كالحجر، والبنيان، والقبر، ونحوه.

قال مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللَّهُ: «والصنم: التمثال المصور، ما لم يكن صنمًا فهو وثن»[(٤)].

وقال سليمان بن عبد الله رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصنم: ما كان منحوتًا على صورة البشر، والوثن ما كان منحوتًا على غير ذلك، ذكره الطبري عن مجاهد، والظاهر أن الصنم: ما كان مصورًا على أي صورة، والوثن بخلافه؛ كالحجر، والبنية»[(٥)].

الثالث: أن بينهما عمومًا وخصوصًا؛ فالوثن أعم من الصنم، فالوثن كل ما عُبِدَ من دون الله سواء كان مصورًا، أو غير مصور، وأما الصنم فما كان على أي صورة، بشرية، أو غير بشرية.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «الوثن: الصنم، وهو الصورة من ذهب كان، أو من فضة، أو غير ذلك من التمثال، وكل ما يعبد من دون الله فهو وثن، صنمًا كان أو غير صنم»[(٦)].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ: «ويقال: إن الوثن أعم، وهو قوي؛ فالأصنام أوثانٌ، كما أن القبور أوثان»[(٧)].

۞ الآثار:

لقد نتج عن اتخاذ الأوثان قديمًا وحديثًا آثار سلبية، ومفاسد كثيرة، **منها**:

أن الوقوع في ذلك يوجب صرف العبادة عن مستحقها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ويوقع صاحبه

(١) تفسير ابن أبي حاتم (٩/ ٣٠٤٣) رقم (١٧٢١٠) [مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١]، وتفسير الطبري (١٨/ ٣٧٣) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ].
(٢) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٦٨٨).
(٣) تيسير العزيز الحميد (١/ ٥٩٩).
(٤) تفسير الطبري (١٣/ ٦٨٧).
(٥) تيسير العزيز الحميد (١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وانظر: المصدر نفسه (١/ ٥٩٩).
(٦) التمهيد (٥/ ٤٥) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].
(٧) فتح المجيد (١٠١).

في الشرك الأكبر المخرج من الملة، فبدل أن يطلب النفع والضر من الله مالكه يتوجه ويتذلل ويتضرع لغير الله.

قال أبو شامة متحدّثًا عن آثار الموالد البدعية وما يقارنها من الشرك بالله: «ثم إن غالب هذه الاحتفالات بالموالد مع كونها بدعة لا تخلو من اشتمالها على منكرات أخرى؛ كاختلاط النساء بالرجال واستعمال الأغاني والمعازف وشرب المسكرات والمخدرات وغير ذلك من الشرور، وقد يقع فيها ما هو أعظم من ذلك وهو الشرك الأكبر، وذلك بالغلو في رسول الله أو غيره من الأولياء ودعائه والاستغاثة به وطلبه المدد واعتقاد أنه يعلم الغيب ونحو ذلك من الأمور الكفرية التي يتعاطاها الكثير من الناس حين احتفالهم بمولد النبي وغيره ممن يسمونهم بالأولياء»(١).

الحكمة:

الحكمة من تحريم اتخاذ الأوثان من دون الله هي: أن اتخاذ الأوثان من دون الله أعظم الظلم، وأقبح الذنوب؛ وما كان حاله كذلك فحقه أن يحرم أشد التحريم.

ولأن اتخاذ الوثن خراب للعالم كله، العلوي منه والسفلي والأرض والسماوات؛ فإن قوامهما بأن يؤله الإلٰه

(١) الباعث على إنكار البدع (١١٠).

الحق، فلو كان فيهما آلهة غير الله لم يكن إلٰهًا حقًّا؛ إذ الله لا سمي له ولا مثل له؛ فكانت تفسد لانتفاء ما به صلاحها(٢).

مذهب المخالفين:

ادعى أهل الشرك والعناد في هذا الزمان أنه لا يقع في هذه الأمة المحمدية عبادة الأوثان، وأن اتخاذ القبور، والبناء عليها، والتقرب إلى أصحابها، والاستغاثة بهم، ونحوها، ليست من عبادة الأوثان(٣)، وقالوا: إن عبادة الأوثان هي عبادة الأصنام، والتماثيل، التي كان مشركو العرب يفعلونها، وأما ما يفعله فئام من الناس عند المشاهد، والقبور، فليس هو من الشرك، بل هو من التوحيد، وليس معهم حجة، إلا الهوى، واتباع الشيطان الرجيم(٤).

والرد عليهم:

أن النبي ﷺ قال: «**لتتبعن سُنن من كان قبلكم شبرًا بشبر وذراعًا بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم**» قلنا: يا

(٢) مجموع الفتاوى (١/ ٤٣).

(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ٦٤٥).

(٤) انظر من كتب القوم: الدرر السَّنية لزيني دحلان (١٥، ٣٤) [مكتبة الحقيقة بإسطنبول]، وشواهد الحق ليوسف بن إسماعيل (٦٩) [المطبعة الميمنية لمصطفى البابي الحلبي وأخويه]، وبراءة الأشعريين لابن مرزوق (١/ ٣٨٨) [مطبعة العلم بدمشق، ط١٣٨٨هـ]، وغيرها من كتب الشرك والبدعة.

رسول الله اليهود والنصارى. قال: «**فمن؟**»[(١)]. وفي رواية: قلنا: يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال: «**ومن الناس إلا أولئك**»[(٢)].

ومما هو معلوم بالأحاديث الصحيحة أن اليهود والنصار قد اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ومعابد، وقد حذرنا رسول الله من متابعتهم[(٣)]، وقد وقع فعلًا ما أخبر به، وما حذر أمته منه.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تقوم الساعة حتى تضطرب ألياتُ نساء دوس على ذي الخلصة. وذو الخلصة طاغية**»[(٤)].

قال أبو عبد الله البخاري: «وذو الخلصة: طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية»[(٥)].

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللَّات والعزَّى**»[(٦)].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، رقم ٧٣٢٠)، ومسلم (كتاب العلم، رقم ٢٦٦٩).
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، رقم ٧٣١٩).
(٣) انظر: ما أخرجه البخاري (كتاب الصلاة، رقم ٤٢٧، ٤٣٤)، و(كتاب الجنائز، رقم ١٣٤١)، ومسلم (كتاب المساجد ومواضع الصلاة، رقم ٥٢٨ ـ ٥٣٢).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الفتن، رقم ٧١١٦)، ومسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم ٢٩٠٦).
(٥) صحيح البخاري (١٢٢٢) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٦) أخرجه مسلم (كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم ٢٩٠٧).

قال ابن القيم رحمه الله ـ في سياق ذكر الفوائد من قصة إسلام ثقيف وهدم اللات ـ: «ومنها: أنه لا يجوز إبقاء مواضع الشرك والطواغيت، بعد القدرة على هدمها، يومًا واحدًا؛ فإنها شعائر الشرك والكفر، وهي أعظم المنكرات، فلا يجوز الإقرار عليها مع القدرة البتة، وهذا حكم المشاهد التي بنيت على القبور، التي اتخذت أوثانًا وطواغيت تعبد من دون الله، والأحجار التي تقصد للتعظيم والتبرك، والنذر والتقبيل، لا يجوز إبقاء شيء منها على وجه الأرض، مع القدرة على إزالتها، وكثير منها بمنزلة اللات والعزى، ومناة الثالثة الأخرى، أو أعظم شركًا عندها، والله المستعان، ولم يكن أحد من أرباب هذه الطواغيت يعتقد أنها تخلق وترزق، وتميت وتحيي، وإنما كانوا يفعلون عندها وبها، ما يفعله إخوانهم من المشركين اليوم عند طواغيتهم، فاتبع هؤلاء سنن من كان قبلهم، وسلكوا سبيلهم حذو القذة بالقذة، وأخذوا مأخذهم شبر بشبر، وذراعًا بذراع، وغلب الشرك على أكثر النفوس؛ لظهور الجهل، وخفاء العلم»[(٧)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «التمهيد»، لابن عبد البر.

(٧) زاد المعاد (٣/٥٠٦ ـ ٥٠٧) [مؤسسة الرسالة، ط٢٦].

٢ ـ «إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان»، لابن القيم.

٣ ـ «بدع القبور»، لصالح العصيمي.

٤ ـ «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد»، للألباني.

٥ ـ «رسالة الشرك ومظاهره»، لمبارك الميلي.

٦ ـ «فتح المجيد»، لعبد الرحمٰن بن حسن.

٧ ـ «القول السديد في مقاصد التوحيد»، لابن سعدي.

٨ ـ «القول المفيد على كتاب التوحيد»، لابن عثيمين.

٩ ـ «مجانبة أهل الثبور المصلين في المشاهد وعند القبور»، لعبد العزيز الراجحي.

١٠ ـ «التمهيد لشرح كتاب التوحيد»، لصالح آل الشيخ.

الأول

التعريف لغةً:

قال ابن فارس: «الهمزة والواو واللام أصلان: ابتداء الأمر وانتهاؤه. أما الأول: فالأول، وهو مبتدأ الشيء»[١]. وآل يؤول: إذا نجا وسَبَق، ويطلق على التقدم والسبق، فالأول: من تقدم على غيره وسبقه فكان الغير بعده[٢]. ويطلق على ابتداء الشيء[٣].

التعريف شرعًا:

الأول: اسم من أسماء الله الحسنى وهو الذي ليس قبله شيء، السابق للأشياء كلها بلا ابتداء؛ المتضمن صفة الأولية المطلقة من كل وجه[٤].

سبب التسمية:

سمي بالأول؛ لأنه لا شيء قبله ولا بدء لوجوده، فهو الأول بالأزلية والآخر بالأبدية، فلم يسبقه عدم، ولا يلحقه عدم.

الحكم:

وجوب الإيمان بهذا الاسم كما دلَّت عليه النصوص، وأنه من أسماء الله الحسنى، دالٌّ على أنه سبحانه لم يسبقه في الوجود شيء، وأنه المستغني بنفسه، والإيمان بما دل عليه من صفة الأولية.

الأدلة:

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّـٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ۝٣﴾ [الحديد].

وقد جاء تفسير هذه الآية في حديث

(١) مقاييس اللغة (١/١٥٨) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٢) انظر: تهذيب اللغة (١٥/٣٢٨) [دار إحياء التراث العربي، ط١]، وتفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (٥٩) [دار الثقافة العربية].

(٣) انظر: لسان العرب (١١/٧١٨) [دار صادر، ط٣].

(٤) انظر: شأن الدعاء للخطابي (٨٧) [دار الثقافة العربية، ط٣، ١٤١٢هـ].

أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**اللَّهُمَّ أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»(١)، وقال النبي ﷺ: «**كان الله ولم يكن شيء غيره، وكان عرشه على الماء**»(٢).

أقوال أهل العلم:

- قال ابن جرير الطبري: «هو الأول قبل كل شيء بغير حدٍّ، والآخر بعد كل شيء بغير نهاية، وإنما قيل ذلك كذلك؛ لأنه كان ولا شيء موجود سواه، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلها»(٣).

- وقال ابن أبي العز الحنفي: «فقول الشيخ ـ أي: الطحاوي ـ: «قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء» هو معنى اسمه الأول والآخر. والعلم بثبوت هذين الوصفين مستقر في الفطرة، فإن الموجودات لا بد أن تنتهي إلى واجب الوجود لذاته؛ قطعًا للتسلسل، فأنت تشاهد حدوث الحيوان والنبات والمعادن وحوادث الجو كالسحاب والمطر وغير ذلك، وهذه الحوادث وغيرها ليست ممتنعة، فإن الممتنع لا يوجد، ولا واجبة الوجود بنفسها، فإن واجب الوجود بنفسه لا يقبل العدم، وهذه كانت معدومة ثم وجدت، فعدمها ينفي وجودها، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلًا للوجود والعدم لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [الطور] يقول سبحانه: أحدثوا من غير محدث أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أن الشيء المحدث لا يوجد نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجودًا بنفسه، بل إن حصل ما يوجده، وإلا كان معدومًا، وكل ما أمكن وجوده بدلًا عن عدمه، وعدمه بدلًا عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له»(٤).

- وقال ابن القيم: «فأولية الله عزّ وجل سابقة على أولية كل ما سواه، وآخريته ثابتة بعد آخرية كل ما سواه، فأوليته: سبقه لكل شيء، وآخريته: بقاؤه بعد كل شيء، وظاهريته سبحانه: فوقيته وعلوه على كل شيء، ومعنى الظهور يقتضي العلو، وظاهر الشيء هو ما علا منه وأحاط بباطنه، وبطونه سبحانه: إحاطته بكل شيء بحيث يكون أقرب إليه من نفسه، وهذا قرب غير قرب المحب من حبيبه، هذا لون وهذا لون. فمدار هذه الأسماء الأربعة على الإحاطة، وهي

---

(١) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٧١٣).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣١٩١).

(٣) تفسير الطبري (٢٢/ ٣٨٥) [دار هجر، ط١].

(٤) شرح الطحاوية (٦٦) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

إحاطتان زمانية ومكانية، فأحاطت أوليته وآخريته بالقبل والبعد، فكل سابق انتهى إلى أوليته، وكل آخر انتهى إلى آخريته، فأحاطت أوليته وآخريته بالأوائل والأواخر، وأحاطت ظاهريته وباطنيته بكل ظاهر وباطن، فما من ظاهر إلا والله فوقه، وما من باطن إلا والله دونه، وما من أول إلا والله قبله، وما من آخر إلا والله بعده، فالأول قدمه، والآخر دوامه وبقاؤه، والظاهر علوه وعظمته، والباطن قربه ودنوه. فسبق كل شيء بأوليته وبقي بعد كل شيء بآخريته، وعلا على كل شيء بظهوره، ودنا من كل شيء ببطونه، فلا تواري منه سماء سماء ولا أرض أرضًا، ولا يحجب عنه ظاهر باطن؛ بل الباطن له ظاهر، والغيب عنده شهادة، والبعيد منه قريب، والسر عنده علانية، فهذه الأسماء الأربعة تشتمل على أركان التوحيد، فهو الأول في آخريته والآخر في أوليته، والظاهر في بطونه والباطن في ظهوره، لم يزل أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا»[(١)].

الثمرات:

من ثمرات الإيمان باسم الله الأول:

- معرفة أن أولية الله سابقة على كل شيء، ومنها: سابقيته بالفضل والإحسان.

- إفراده وحده بالذل والالتجاء، وعدم الالتفات إلى غيره أو التوكل على سواه.

- التجرد من التعلق بالأسباب والالتفات إليها إلى التعلق بمن منه الإمداد ومنه الإعداد، وفضله سابق على الوسائل والأسباب[(٢)].

الآثار:

من آثار الإيمان بهذا الاسم:

١ ـ أن التعبد لله باسمه الأول يقتضي التجرد من مطالعة الأسباب والوقوف عليها والالتفات إليها، وتجريد النظر إلى مجرد سبق فضله ورحمته، وأنه هو المبتدئ بالإحسان من غير وسيلة من العبد.

٢ ـ أنه يوجب له فقرًا خاصًّا وعبودية خاصة، يؤدي إلى عدم ركونه ووثوقه بالأسباب، فإن الأسباب تعدم لا محالة وتنقضي، فالتعلق بها تعلق بما يعدم وينقضي، والتعلق بالآخر ﷻ تعلق بالحي الذي لا يموت ولا يزول.

٣ ـ أنه يوجب صحة الاضطرار إلى الله وحده ودوام الفقر إليه دون كل شيء سواه، وأن الأمر ابتدأ منه وإليه يرفع، فهو المبتدئ بالفضل حيث لا سبب ولا وسيلة، وإليه ينتهي الأمر حيث

---

(١) طريق الهجرتين (١/ ٢٤) [الدار السلفية، ط٢].

(٢) انظر: فقه الأسماء الحسنى لعبد الرزاق البدر (١٧٣) [دار التوحيد للنشر، ط١، ١٤٢٩هـ].

تنتهي الأسباب والوسائل فهو أول كل شيء وآخره.

٤ ـ أنه يوجب إفراد الله تعالى بالتعبد والتأله، فالله ﷻ هو الأول الذي ابتدأت منه المخلوقات، والآخر الذي انتهت إليه عبوديتها وإرادتها ومحبتها، فليس وراء الله شيء يقصد ويعبد ويتأله، كما أنه ليس قبله شيء يخلق ويبرأ، فكما كان واحدًا في إيجادك فاجعله واحدًا في تألهك وعبوديتك، وكما ابتدأ وجودك وخلقك منه فاجعله نهاية حبك وإرادتك وتألهك إليه لتصح لك عبوديته باسمه الأول والآخر[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٢ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٣ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج٩)، لابن تيمية.

٤ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد بن وهف القحطاني.

٥ ـ «شرح أسماء الله تعالى الحسنى وصفاته الواردة في الكتب الستة»، لحصة بنت عبد العزيز الصغير.

٦ ـ «طريق الهجرتين وباب السعادتين»، لابن القيم.

٧ ـ «فقه الأسماء الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

٨ ـ «المعاني الإيمانية في شرح الأسماء الحسنى الربانية»، لوحيد بن عبد السلام بن بالي.

٩ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد الحمود النجدي.

١٠ ـ «ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها؛ دراسة تربوية للآثار الإيمانية والسلوكية لأسماء الله الحسنى»، لعبد العزيز بن ناصر الجليل.

(١) انظر: طريق الهجرتين (١/١٩ ـ ٢٠).

أولو الأمر

يراجع مصطلح (الإمامة).

أولو العَزم

التعريف لغةً:

العَزْم: الجِدُّ والثبات والصبر واللُّزوم والقَطْع، وما عُقِدَ عليه القلب من الأمر المتيقَّن، ومنه: الرجل يَعزِم الطريق؛ أي: يمضي فيه لا ينثني[(٢)].

التعريف شرعًا:

أولو العزم: هم مجموعة من الرسل

(٢) انظر: تهذيب اللغة (٢/١٥٢) [الدار المصرية]، ومقاييس اللغة (٤/٣٠٨) [دار الفكر، بيروت، ط٢]، والقاموس المحيط (١٤٦٨) [مؤسسة الرسالة، ط٥].

من أولي الثبات والصبر والجد، الذين أُمر نبيّنا ﷺ أن يصبر كصبرهم، في قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]؛ فصار مثلهم.

واختلف في تعيينهم على أقوال كثيرة، أشهرها: أنهم خمسة؛ وهم: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد عليهم السلام، وهذا قول جمع كبير من المفسرين.

وقيل: بل هم كل الرسل، و(من) في آية الأحقاف السابقة بيانية لا تبعيضية؛ فما من نبي ولا رسول إلا وهو من أولي العزم والصبر والمجاهدة[(١)].

والقول الأول لا يعني نفي العزم عن سوى الخمسة من الرسل عليهم السلام؛ بل معناه[(٢)]: أن هؤلاء الخمسة هم أكثر الرسل استحقاقًا لوصف العزم والمصابرة؛ لكمال وعظم صبرهم على أذية قومهم، وتحملهم المشاق في سبيل الدعوة إلى الله تعالى؛ بحيث إذا أطلق هذا الوصف انصرف إليهم.

سبب التسمية:

سُمُّوا بذلك لأنهم «عزموا على أمر الله فيما عهد إليهم»[(٣)]، أو: لأنهم «قطعوا العلائق بينهم وبين من لم يؤمن من الذين بعثوا إليهم»[(٤)].

الحقيقة:

حقيقة الإيمان بأولى العزم من الرسل: أن يعتقد المسلم أن الله تعالى قد اصطفى من بين عباده رسلًا كرامًا جعلهم وسائط في إبلاغ الدين لخلقه وعباده، فبلَّغوا رسالات ربهم أتم بلاغ وأكمله، وكانوا جميعًا من أهل العزم والصبر والثبات على هذه الرسالات، وعلى الدعوة إلى دين الله تعالى، وكان من بينهم ـ على أشهر الأقوال ـ خمسة بلغوا النهاية في هذا العزم والجد؛ فصار هذا الوصف (أولو العزم) إذا أطلق منصرفًا إليهم، وهم أفضل المرسلين.

المنزلة:

أولو العزم من الرسل هم أفضل الرسل، بل أفضل الخلق على الإطلاق.

الأدلة:

استدل أصحاب هذا القول المشهور على أن هؤلاء الخمسة عليهم السلام هم المعنيون بوصف (أولي العزم) بعدد من الأدلة[(٥)]:

منها: أن الله تعالى خصَّهم بالذكر

---

(١) راجع في الرد على هذا القول: أضواء البيان (٧/ ٤٣٤) [دار عالم الفوائد، ط١].

(٢) انظر: معارج القبول (٢/ ٦٧٩) [دار ابن القيم، ط١].

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (١/ ٥٣٣) [دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م]، والقاموس المحيط (١٤٦٨).

(٤) مقاييس اللغة (٤/ ٣٠٩).

(٥) انظر: معالم التنزيل (٧/ ٢٧٢)، ومجموع الفتاوى (١١/ ١٦١)، وتفسير ابن كثير (٦/ ٣٨٢، ٧/ ٣٠٥) [دار طيبة، ط٢]، وأضواء البيان (٧/ ٤٣٤)، معارج القبول (٢/ ٦٧٩).

على انفرادهم في موضعين من القرآن الكريم في سياق العزم والجد والثبات؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۖ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَـٰقًا غَلِيظًا ۝٧﴾ [الأحزاب]، فذكر تعالى أخذه الميثاق من النبيين جملة، ونص منهم على هؤلاء الخمسة، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓ ۖ﴾ [الشورى: ١٣].

ومن ذلك: أن هؤلاء الخمسة عليهم السلام هم الذين يتراجعون الشفاعة بعد أبيهم آدم عليه السلام حتى تنتهي إلى نبيِّنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ كما في حديث الشفاعة المشهور(١).

وأخرج الحاكم والبزار ـ واللفظ له ـ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «خيار ولد آدم خمسة: نوح وإبراهيم وعيسى وموسى ومحمد صلى الله عليه وسلم، وخيرهم محمد صلى الله عليه وسلم»(٢)، ولفظ الحاكم: «سيِّد الأنبياء خمسة، ومحمد صلى الله عليه وسلم سيد الخمسة...» فذكره.

(١) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، برقم ٤٧١٢)، ومسلم (كتاب الإيمان، برقم ١٩٤).

(٢) أخرجه البزار في مسنده (١٧/ ١٤١) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، والحاكم في المستدرك (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، رقم ٤٠٠٧) وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، وإن كان موقوفًا على أبي هريرة»، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ٢٥٥) [دار الكتب العلمية]: «رجاله رجال الصحيح».

۞ أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأفضل أولياء الله هم أنبياؤه، وأفضل أنبيائه هم المرسلون منهم، وأفضل المرسلين: أولو العزم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد صلى الله عليه وسلم... وأفضل أولي العزم: محمد صلى الله عليه وسلم؛ خاتم النبيين، وإمام المتقين، وسيد ولد آدم، وإمام الأنبياء إذا اجتمعوا، وخطيبهم إذا وفدوا...»(٣).

۞ الثمرات:

من أبرز الثمرات المترتبة على الإيمان بأولي العزم من الرسل: الإيمان بهؤلاء الرسل الكرام عليهم السلام تفصيلًا، ومحبتهم وتوقيرهم، والاعتراف بفضلهم وشرفهم، والاقتداء بهم في الصبر والجد والثبات على الحق والدين والدعوة إلى الله تعالى، والجهاد في سبيله سبحانه وتعالى.

ومن الثمرات أيضًا: إثبات التفاضل بين أنبياء الله تعالى ورسله؛ كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۘ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ۖ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَـٰتٍ ۚ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ۖ وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ زَبُورًا ۝٥٥﴾ [الإسراء].

فأولو العزم من الرسل أفضل من إخوانهم من باقي الرسل الكرام عليهم السلام.

(٣) مجموع الفتاوى (١١/ ١٦١) الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان).

مذهب المخالفين:

خالف الرافضة الإمامية في تعليل وصفهم بأولي العزم من الرسل؛ فقالوا: «إنما سمي أولو العزم أولي العزم؛ لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده، والمهدي وسيرته، وأجمع عزمهم على أن ذلك كذلك، والإقرار به»! وقالوا أيضًا: «إنما صاروا أولي العزم بحبهم»[(١)]! وفساد هذا وظهور بطلانه وكفر قائله يغني عن تكلف الرد عليه.

وتجرأ غلاتهم أيضًا على ما هو أعظم من هذا وأشد؛ فنصَّ بعض علمائهم على أن أئمتهم أفضل من جميع الأنبياء وأعلم، بما فيهم أولو العزم من الرسل[(٢)]! وهذا كفر بالإجماع، لا يمتري فيه أحد[(٣)].

ولم تقف جرأة بعض فرق الشيعة عند هذا الحد؛ فعد (القرامطة) ـ وهم من غلاة الشيعة ـ عليًّا رضي الله عنه ومحمد بن إسماعيل من أولي العزم! وقالوا: إن محمد بن إسماعيل هو القائم المهدي، ومعنى القائم: أي: الذي يبعث بالرسالة، وبشريعة جديدة ينسخ بها شريعة نبيِّنا محمد ﷺ! فأولو العزم عندهم سبعة: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، وعلي، ومحمد بن إسماعيل[(٤)]! وفساد هذا القول وظهور بطلانه وكفر قائله يغني عن تكلف الرد عليه.

وقد شارك الشيعة في بعض هذا الضلال والكفر: غلاة الصوفية؛ الذين قسموا مقامات الأولياء إلى أربعة مقامات: فمنهم من يقوم مقام خلافة النبوة (وهم العلماء)، ومنهم من يقوم مقام خلافة الرسالة (وهم الأبدال)، ومنهم من يقوم مقام خلافة أولي العزم (وهم الأوتاد)، ومنهم من يقوم مقام خلافة أولي الاصطفاء (وهم الأقطاب)[(٥)]! فمقام بعض الأولياء

---

(١) الكافي للكليني (١/٤١٦) [دار الكتب الإسلامية بطهران، ط٣]. وانظر: تفسير الصافي للكاشاني (٢/٨٠) [تصحيح: حسين الأعلمي، مؤسسة الأعلمي]، وتفسير القمي (٢/٦٥) [تصحيح وتعليق: طيب الموسوي، ط٢]، وبحار الأنوار للمجلسي (١١/٣٥، ٢٦/٢٦٧، ٢٧٨) [دار إحياء التراث، ط٣]. بواسطة: أصول مذهب الشيعة، لناصر القفاري (١/٥٨، ٢/٦١٤).

(٢) انظر: بصائر الدرجات الكبرى للصفار (٥/٢٤٧) [طبعة إيران، ١٢٨٥هـ]، والفصول المهمة في أصول الأئمة للحر العاملي (١٥١) [مكتبة بصيرتي بقم]، وعيون أخبار الرضا لابن بابويه القمي (١/٢٦٢) [طبعة إيران، ١٣١٨هـ]، والحكومة الإسلامية للخميني (٥٢) [نشر: الحركة الإسلامية بإيران، ومطبعة الخليج بالكويت]. وانظر: أصول مذهب الشيعة للقفاري (٢/٦١٣).

(٣) راجع: الشفا للقاضي عياض (٢/١٠٧٨) [طبعة عيسى البابي الحلبي]، ورسالة في الرد على الرافضة لابن عبد الوهاب (٢٩) [مطابع الصفا، مكة، ١٤٠٢هـ].

(٤) انظر: فِرَق الشيعة للحسن النوبختي وسعد بن عبد الله القُمِّي (٨٢) [دار الرشاد بالقاهرة، ط١].

(٥) انظر: جامع الأصول في الأولياء للكمشخاوي (٥) [المطبعة الوهيبية بطرابلس، ١٣٩٨هـ]، والفتوحات =

عندهم يكون فوق مقام أولي العزم من الرسل، فضلًا عن مقام النبوة والرسالة!

المصادر والمراجع:

١ ـ «النكت والعيون» (ج٥)، للماوردي.

٢ ـ «معالم التنزيل» (ج٧)، للبغوي.

٣ ـ «الجامع لأحكام القرآن» (ج١٦)، للقرطبي.

٤ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١١)، لابن تيمية.

٥ ـ «تفسير القرآن العظيم» (ج٦)، لابن كثير.

٦ ـ «شرح العقيدة الطحاوية» (ج٢)، لابن أبي العز.

٧ ـ «الدر المنثور» (ج١٣)، للسيوطي.

٨ ـ «مفحمات الأقران في مبهمات القرآن»، للسيوطي.

٩ ـ «لوامع الأنوار البهية» (ج٢)، للسفاريني.

١٠ ـ «توضيح المقاصد وتصحيح القواعد» (ج٢)، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى.

١١ ـ «معارج القبول» (ج٢)، لحافظ الحكمي.

١٢ ـ «أضواء البيان» (ج٧)، للشنقيطي.

١٣ ـ «شرح الواسطية»، لمحمد خليل هراس.

١٤ ـ «الرسل والرسالات»، لعمر سليمان الأشقر.

الإيجاب

التعريف لغةً:

الإلزام والإسقاط والإيقاع، وهو مشتق من الوجوب، فـ«الواو والجيم والباء أصل واحد، يدل على سقوط الشيء ووقوعه»[(١)]، و«وجب الشيء؛ أي: لزم، يجب وجوبًا، وأوجبه الله، واستوجبه؛ أي: استحقه»[(٢)].

التعريف شرعًا:

للإيجاب معنيان:

عام: وهو أمر الله تبارك وتعالى وإلزامه لعباده بشرعه المنزل على رسله عليهم السلام. وهذا المعنى العام شامل لكل ما شرعه الله سبحانه وتعالى لعباده من أوامر ونواه على سبيل الوجوب والجزم والإلزام بامتثاله فعلًا أو تركًا.

وخاص: وهو أمر الله تبارك وتعالى

= الإلٰهية لابن عجيبة الحسيني (٢٦٤) [عالم الفكر بالقاهرة، ١٩٨٣م].

(١) مقاييس اللغة (٦/ ٨٩) [دار الجيل، ١٤٢٠هـ]، وانظر: تهذيب اللغة (١١/ ٢٢٢) [الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١ ١٣٨٤هـ]، والقاموس المحيط (١٤١) [مؤسسة الرسالة، ط٧ ١٤٢٤هـ].

(٢) الصحاح (١/ ٢٣١) [دار العلم للملايين، ط٤].

وإلزامه لعباده بفعل الواجبات التي ألزمهم بها في شرعه المنزل على رسله عليهم السلام.

وهذا خاص بفعل الواجبات، ويقابله هنا: التحريم وهو: نهي الله تبارك وتعالى وإلزامه لعباده بترك المحرمات التي أمرهم بتركها في شرعه المنزل على رسله عليهم السلام.

التعريف اصطلاحًا:

الإيجاب في اصطلاح أهل الأصول: الإثبات والإلزام، وطلب الفعل طلبًا جازمًا، فمعنى إيجابِ اللهِ تعالى علينا الصلاةَ إثباتُها علينا، وإلزامه إيانا بها.

وحقيقة هذا الإيجاب والإلزام هو تصيير الشيء واجبًا ولازمًا، والتصيير صفة فعلية لله تبارك وتعالى[(١)].

وفي معنى الإيجاب: الفرض، يقال: أوجب عليه كذا: إذا فرضه عليه؛ ألزمه به، وعنه: إيجاب الله على عباده طاعته.

ويطلق الإيجاب على: كلام يصدر من أحد المتعاقدين من أجل إنشاء العقد، وكلام الثاني إذا كان موافقًا لكلام الأول يسمى قَبولًا[(٢)].

الأسماء الأخرى:

التشريع، الفرض.

الحكم:

وجوب إثبات صفة الإيجاب لله تبارك وتعالى على حقيقتها من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل؛ إذ هو سبحانه وتعالى المشرع وحده لا شريك له، يوجب على عباده الواجبات، ويحرم عليهم المحرمات، وهذا من خصائص ربوبيته سبحانه على خلقه، والواجب على العباد إثبات ما وصف الله به نفسه والتعبد له بمقتضى هذه الصفات العظيمة.

الأدلة:

كل ما أمر الله به عباده أمر إيجاب وإلزام فهو دليل على هذه الصفة، وكل ما نهاهم عنه نهي تحريم فهو إيجاب منه عليهم للترك والانتهاء عما نهوا عنه، وهو كذلك دليل على هذه الصفة.

ومن الأدلة على ذلك:

١ ـ قول الله سبحانه وتعالى: ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِي ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب].

٢ ـ وقوله سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ ٱللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَٰنِكُمْۚ وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْۖ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾ [التحريم].

ومن السُّنَّة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «**أيها الناس قد**

---

(١) انظر: شرح مختصر الروضة (١/٢٥٩) [مؤسسة الرسالة]، وإرشاد الفحول (١/٧٢) [دار الفضيلة، ط١].

(٢) انظر: معجم لغة الفقهاء (٩٨) [دار النفائس، ط١].

فرض الله عليكم الحج فحجوا»، فقال رجل: أكلَّ عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثًا، فقال رسول الله ﷺ: **«لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم...»**[(١)]، «وقوله: «**لوجبت**»؛ أي: لأوجبها الله ﷻ»[(٢)]. قال ابن تيمية رحمه الله: «... فلهذا كان دين المؤمنين بالله ورسوله أن الأحكام الخمسة: الإيجاب، والاستحباب، والتحليل، والكراهية، والتحريم، لا يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ، فلا واجب إلا ما أوجبه الله ورسوله، ولا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله»[(٣)].

أقوال أهل العلم:

كلام العلماء في هذا كثير، لا سيما الأصوليين؛ لأن من الأحكام الشرعية الواجب والمحرم، والواجب لا يكون واجبًا إلا بإيجاب الله له، والمحرم لا يكون محرمًا إلا بتحريم الله له، فهو المشرع سبحانه للأحكام لا شريك له.

ومن كلامهم ما يلي:

١ - بوّب ابن خزيمة رحمه الله في «صحيحه»[(٤)] بابًا قال فيه: «باب: ذكر إيجاب الله ﷻ الجنة للصائم يومًا واحدًا إذا جمع مع صومه صدقة وشهود جنازة وعيادة مريض».

٢ - وقال ابن جرير الطبري رحمه الله: «وأما قول إبراهيم عليه السلام: ﴿رَّبَّنَآ إِنِّيٓ أَسۡكَنتُ مِن ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيۡرِ ذِي زَرۡعٍ عِندَ بَيۡتِكَ ٱلۡمُحَرَّمِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] فإنه إن يكن قال ذلك قبل إيجاب الله فرض تحريمه على لسانه على خلقه؛ فإنما عنى بذلك تحريم الله إياه الذي حرمه بحياطته إياه وكلاءته من غير تحريمه إياه على خلقه على وجه التعبد لهم بذلك، وإن يكن قال ذلك بعد تحريم الله إياه على لسانه على خلقه على وجه التعبد، فلا مسألة لأحد علينا في ذلك»[(٥)].

٣ - وقال ابن تيمية رحمه الله: «الحلف بصفاته كالحلف به كما لو قال: وعزة الله تعالى، أو لعمر الله، أو والقرآن العظيم... وإذا كان كذلك فالحلف بالنذر والطلاق ونحوهما هو حلف بصفات الله؛ فإنه إذا قال: إن فعلت كذا فعليَّ الحج. فقد حلف بإيجاب الحج عليه وإيجاب الحج عليه حكم من أحكام الله تعالى وهو من صفاته، وكذلك لو قال: فعليَّ تحرير رقبة، وإذا قال: فامرأتي طالق وعبدي حر. فقد حلف بإزالة ملكه الذي هو تحريمه عليه،

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (كتاب الحج، رقم ١٣٣٧).

(٢) صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة (٦٦) [دار الهجرة، ط٢، ١٤٢٢هـ].

(٣) مجموع الفتاوى (٢٢/٢٢٦ - ٢٢٧) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٥هـ].

(٤) (٣/٣٠٤) [المكتب الإسلامي، ١٤٠٠هـ].

(٥) تفسير الطبري (٢/٥٤٣) [دار هجر، ط١].

والتحريم من صفات الله كما أن الإيجاب من صفات الله، وقد جعل الله ذلك من آياته في قوله: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ هُزُوٗاۚ﴾ [البقرة: ٢٣١]. فجعل صدوره في النكاح والطلاق والخلع من آياته؛ لكنه إذا حلف بالإيجاب والتحريم فقد عقد اليمين لله كما يعقد النذر لله، فإن قوله: عليَّ الحج والصوم عقد لله»[(١)].

الأقسام:

١ ـ إيجاب الله على عباده، وهو المراد تقريره فيما تقدم.

٢ ـ إيجاب الله ﷻ على نفسه، وهذا سيأتي في المسائل المتعلقة.

المسائل المتعلقة:

ـ إيجاب الله على نفسه ﷻ:

أوجب الله ﷻ على نفسه أمورًا وأخبرنا أنه أوجبها على نفسه بإيجابه هو لا بإيجاب أحد من خلقه، فإنه سبحانه أعلى وأعظم وأجل من أن يوجب عليه أحد من خلقه شيئًا.

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأما الإيجاب عليه ﷻ والتحريم بالقياس على خلقه، فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السُّنَّة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئًا، ولهذا كان من قال من أهل السُّنَّة بالوجوب قال: إنه كتب على نفسه، وحرم على نفسه لا أن العبد نفسه يستحق على الله شيئًا، كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، فهو الخالق لهم، وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميسر لهم الإيمان والعمل الصالح. ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على من استأجره فهو جاهل في ذلك. وإذا كان كذلك لم تكن الوسيلة إليه إلا بما مَنَّ به من فضله وإحسانه، والحق الذي لعباده هو من فضله وإحسانه؛ ليس من باب المعاوضة، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه فإنه سبحانه هو يتعالى عن ذلك»[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «فصل: وكذلك الكلام في الإيجاب في حق الله سواء؛ الأقوال فيه كالأقوال في التحريم، وقد أخبر سبحانه عن نفسه أنه كتب على نفسه وأحق على نفسه، قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٤٧﴾ [الروم]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ٢٧٣ ـ ٢٧٤).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١) [دار أشبيليا، ط٢، ١٤١٩هـ].

ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلۡ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ كَتَبَ رَبُّكُمۡ عَلَىٰ نَفۡسِهِ ٱلرَّحۡمَةَۖ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾ [التوبة: ١١١].

وفي الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال لمعاذ رضي الله عنه: «**أتدري ما حق الله على عباده؟** قلت: الله ورسوله أعلم. قال: **حقه عليهم أن يعبدوه لا يشركوا به شيئًا. أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟** قلت: الله ورسوله أعلم. قال: **حقهم عليه أن لا يعذبهم**»(١)، ومنه قوله ﷺ في غير حديث: من فعل كذا كان على الله أن يفعل به كذا وكذا في الوعد والوعيد، ونظير هذا ما أخبر سبحانه من قسمه ليفعلن ما أقسم عليه؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٩٢﴾ [الحجر]، وقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحۡشُرَنَّهُمۡ وَٱلشَّيَٰطِينَ ثُمَّ لَنُحۡضِرَنَّهُمۡ حَوۡلَ جَهَنَّمَ جِثِيّٗا ٦٨ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ٦٩﴾ [مريم]، وقوله: ﴿لَنُهۡلِكَنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٣﴾ [إبراهيم]، وقوله: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٨٥﴾ [صۤ]، وقوله: ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأُوذُواْ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَأُدۡخِلَنَّهُمۡ جَنَّٰتٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [آل عمران: ١٩٥]، وقوله: ﴿فَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرۡسِلَ إِلَيۡهِمۡ وَلَنَسۡـَٔلَنَّ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٦﴾ [الأعراف]... إلى أمثال ذلك من صيغ القسم المتضمن معنى إيجاب المقسم على نفسه أو منعه نفسه، وهو القسم الطلبي المتضمن للحظر والمنع، بخلاف القسم الخبري المتضمن للتصديق والتكذيب، ولهذا قسم الفقهاء وغيرهم اليمين إلى موجب للحظر والمنع أو التصديق والتكذيب، قالوا: وإذا كان معقولًا من العبد أن يكون طالبًا من نفسه فتكون نفسه طالبة منها، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾ [يوسف: ٥٣]، وقوله: ﴿وَأَمَّا مَنۡ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفۡسَ عَنِ ٱلۡهَوَىٰ ٤٠﴾ [النازعات]، مع كون العبد له آمر وناه فوقه، فالرب تعالى الذي ليس فوقه آمر ولا ناه، كيف يمتنع منه أن يكون طالبًا من نفسه فيكتب على نفسه ويحق على نفسه ويحرم على نفسه؟ بل ذلك أولى وأحرى في حقه من تصوره في حق العبد، وقد أخبر به عن نفسه وأخبر به رسوله. قالوا: وكتابه ما كتبه على نفسه وإحقاقه ما حقه عليها متضمن لإرادته ذلك ومحبته له ورضاه به وأنه لا

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٢٨٥٦)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٠).

بد أن يفعله، وتحريمه ما حرمه على نفسه متضمن لبغضه لذلك وكراهته له وأنه لا يفعله، ولا ريب أن محبته لما يريد أن يفعله ورضاه به يوجب وقوعه بمشيئته واختياره، وكراهته للفعل وبغضه له يمنع وقوعه منه مع قدرته عليه لو شاء»[(١)]

الحكمة:

الحكمة من إيجاب الله على خلقه الواجبات: تحقيق العبودية التي خلقوا من أجلها، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات]، وقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ۝٣٦﴾ [القيامة]؛ أي: هملًا لا يؤمر ولا ينهى![(٢)]. فالله سبحانه وتعالى لما خلقنا لم يتركنا هملًا بل أرسل إلينا رسولًا بالشرع الواجب علينا التزامه وعبادة الله به، فمن أطاعه دخل الجنة ومن عصاه دخل النار؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَٰهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذْنَٰهُ أَخْذًا وَبِيلًا ۝١٦﴾ [المزّمل][(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إرشاد الفحول» (ج١)، للشوكاني.

٢ ـ «اقتضاء الصراط المستقيم» (ج٢)، لابن تيمية.

٣ ـ «تفسير الطبري» (ج٢)، للطبري.

٤ ـ «صحيح ابن خزيمة» (ج٣).

٥ ـ «صفات الله سبحانه وتعالى الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي السقاف.

٦ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٣٥)، لابن تيمية.

٧ ـ «معجم لغة الفقهاء»، لمحمد قلعجي وزميله.

٨ ـ «مفتاح دار السعادة» (ج٢)، لابن القيم.

الإيجاد

التعريف لغةً:

يقول ابن فارس: «الواو والجيم والدال يدل على أصل واحد، وهو الشيء يُلفيه، ووجَدت الضالة وُجْدانًا»[(٤)]. «ووُجِد الشيء عن عدم فهو موجود... وأوجَده الله»[(٥)]. و«الوُجود خلاف العدم، وأوجَد الله الشيء من العدم فوجِد فهو موجود، من النوادر»[(٦)]. والمعاني السابقة تدل على أن الإيجاد في اللغة؛ يعني: خلق الشيء بعد أن كان عدمًا، وأن الموجود خلاف

(١) مفتاح دار السعادة (٢/ ١١٠) [دار الكتب العلمية].
(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٥٢٦).
(٣) انظر: ثلاثة الأصول ضمن مجموع مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (٦/ ١٣٤) [ط٢، ١٤٢٣هـ].

(٤) مقاييس اللغة (٦/ ٨٦) [دار الجيل، ط١].
(٥) الصحاح (٢/ ٥٤٧) [دار العلم للملايين، ط٣].
(٦) المصباح المنير (٢/ ٨٩١) [دار القلم].

المعدوم، والوجود خلاف العدم، وهو الكون والثبوت.

التعريف اصطلاحًا:

لم يتحدث أهل السُّنَّة كثيرًا عن لفظ الإيجاد؛ لأن له مرادفًا شرعيًّا واردًا في الكتاب والسُّنَّة وهو لفظ: الخلق، قال ابن تيمية: «إيجاد الله للخلق هو خلقه لهم»(١). وقال ابن القيم: «فالخلق: الإيجاد»(٢)، وبيّن ابن القيم أن الإيجاد من معاني الجعل فقال: «وأما الجعل فقد أطلق على الله سبحانه بمعنيين **أحدهما**: الإيجاد والخلق، **والثاني**: التصيير»(٣). وقد فسر ابن كثير قوله ﷻ: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ﴾ [الملك: ٢] فقال: «ومعنى الآية: أنه أوجد الخلائق من العدم»(٤)، ومن خلال النقول السابقة يمكن القول: إن معنى الإيجاد هو الخلق.

الأسماء الأخرى:

المرادف الشرعي للإيجاد هو الخلق، ويعبِّر عنه المتكلمون بالتكوين، والاختراع، ويعبر عنه الفلاسفة بالإبداع، وسيأتي التعليق على هذه التسميات.

الحكم:

لفظ الإيجاد من الألفاظ التي يخبر بها عن الله ﷻ ولكن لا يوصف به؛ لأن الله ﷻ لم يصف نفسه به ولم يصفه به رسوله ﷺ، يقول ابن القيم رحمه الله: «وأما لفظ الموجد فلم يقع في أسمائه سبحانه، وإن كان هو الموجد على الحقيقة، ووقع في أسمائه الواجد وهو بمعنى الغني الذي له الوُجد، وأما الموجد فهو مفعل من أوجد وله **معنيان**: **أحدهما**: أن يجعل الشيء موجودًا وهو تعدية وجده وأوجده... **والمعنى الثاني**: أوجده جعل له جدة وغنى»(٥). وقال مبينًا الاسم الشرعي: «وأما الموجد فقد سمّى نفسه بأكمل أنواعه؛ وهو الخالق البارئ المصور، فالموجد كالمحدث والفاعل والصانع، وهذا من دقيق فقه الأسماء الحسنى»(٦).

مذهب المخالفين:

يفسِّر كثير من المتكلمين الإيجاد بالخلق، والتكوين، والاختراع، وما في معناه، يقول الرازي: «أما الخلق بمعنى الإحداث والإيجاد فعندنا أنه سبحانه منفرد به»(٧). ومما قالوا في معنى الإيجاد: «والتكوين والاختراع والإيجاد

---

(١) الصفدية (٢/ ١٩٠) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].
(٢) شفاء العليل (٦٥) [مكتبة الرياض الحديثة، ط١].
(٣) شفاء العليل (١٣٣).
(٤) تفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٢) [دار الكتب العلمية].
(٥) شفاء العليل (١٣٢).
(٦) مدارج السالكين (٣/ ٤١٦).
(٧) المطالب العالية من العلم الإلٰهي (٩/ ١٣٧) [دار الكتاب العربي].

والخلق ألفاظ تشترك في معنى وتتباين بمعان، والمشترك فيه كون الشيء موجدًا من العدم ما لم يكن موجودًا»[(١)]. وتفسير الإيجاد بالخلق يتفق أهل السُّنَّة فيه مع المتكلمين؛ ولكن يعود النقد إلى معنى الخلق عند المتكلمين وموقفهم من صفات الفعل. وأما الماتريدية فيقول البزدوي: «إن التكوين والإيجاد صفة لله تعالى غير حادث بل هو أزلي»[(٢)]، وذلك لأن الماتريدية ترجع جميع صفات الفعل عندهم إلى التكوين، ويقولون بأزلية صفات الفعل، وعدم تعددها، وعدم تعلقها بمشيئة الرب، وهذا باطل.

وأما الفلاسفة فيقول ابن رشد: «ليس الإيجاد شيئًا إلا قلب عدم الشيء إلى الوجود»[(٣)]، وهذا يشبه قول من قال: إن المعدوم شيء، حيث يرون أن الشيء قبل أن يوجد فيه قوة للوجود، فإن العدم عندهم ذات ما[(٤)]، فهم يفرقون بين الوجود والثبوت، وهذا باطل، فالمعدوم ليس بشيء، فضلًا عن أن يكون فيه قوة للوجود، بل وجود الشيء هو ثبوته. وفي كتاب «دستور العلماء»: «الإيجاد إعطاء الوجود، وفي الإشارات إشارة إلى أنه يرادف الإبداع»[(٥)]. وتعريف الإبداع عند ابن سينا: «هو اسم مشترك **لمفهومين؛ أحدهما:** تأسيس الشيء لا عن شيء، ولا بواسطة شيء، **والمفهوم الثاني:** أن يكون للشيء وجود مطلق عن سبب بلا متوسط، وله في ذاته أن لا يكون موجودًا، وقد أفقد الذي له من ذاته إفقادًا تامًّا»[(٦)]. والإبداع بهذا المعنى أعلى رتبة عند الفلاسفة من الإحداث والتكوين[(٧)]. فالإبداع عند الفلاسفة ـ باختصار ـ هو إيجاد شيء غير مسبوق بالعدم، وغير مسبوق بمادة أو زمان، وهذا المعنى الذي ذكره ابن سينا للإبداع باطل، يقول ابن تيمية معلقًا عليه: «ومعلوم أن هذا المعنى ليس هو المعروف من لفظ الإبداع في اللغة التي نزل بها القرآن، كما في قوله ﷻ: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة: ١١٧، الأنعام: ١٠١] ونحو ذلك، ولفظ الخلق أبعد عن هذا المعنى، فإن هذا المعنى يعلم بالاضطرار أنه ليس هو المراد بلفظ الخلق في القرآن والسُّنَّة»[(٨)].

---

(١) تلخيص المحصل للطوسي على هامش كتاب المحصل (١٨٧) [مكتبة الكليات الأزهرية].
(٢) أصول الدين (٦٩ ـ ٧٠) [دار الكتب العلمية، ط٣].
(٣) تهافت التهافت (٩١) [دار الألباب، ط١، ١٤١٩هـ].
(٤) انظر: تهافت التهافت (٧٧).
(٥) موسوعة مصطلحات دستور العلماء (١٩١) [مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٧م].
(٦) الحدود ضمن كتاب المصطلح الفلسفي (٢٦٢) [المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٢، ١٩٩٧م]، وانظر: معيار العلم (٢٨٤) [دار الكتب العلمية، ط١].
(٧) انظر: الإشارات لابن سينا (٣/ ٩٥) [دار المعارف].
(٨) بغية المرتاد (٢٣٧) [مكتبة العلوم والحكم، ط١].

❁ **المصادر والمراجع:**

١ ـ «الألفاظ والمصطلحات المتعلقة بتوحيد الربوبية جمع ودراسة»، لآمال العمرو [رسالة دكتوراه].

٢ ـ «بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية»، لابن تيمية.

٣ ـ «شفاء العليل»، لابن القيم.

٤ ـ «الصفدية» (ج٢)، لابن تيمية.

٥ ـ «عقيدة التوحيد في القرآن الكريم»، لمحمد ملكاوي.

٦ ـ «تهافت التهافت»، لابن رشد.

٧ ـ «المطالب العالية من العلم الإلٰهي»، للرازي.

٨ ـ «موسوعة مصطلحات جامع العلوم»، لمجموعة من المؤلفين.

٩ ـ «موسوعة مصطلحات الإمام فخر الدين الرازي»، لسميح دغيم.

١٠ ـ «موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب»، لجيرار جهامي.

الإيمان

❁ **التعريف لغةً:**

قال ابن فارس: «الهمزة والميم والنون أصلان متقاربان: أحدهما: الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، والآخر: التصديق»(١).

إلا أن الإيمان إنما يطلق على التصديق الذي معه أمن، وليس على مجرد التصديق فقط. قال الجوهري: «وأصل آمن: أأمن بهمزتين لُيِّنت الثانية»(٢)، وهو من الأمن ضد الخوف(٣)، وقال الراغب: «أصل الأمن: طمأنينة النفس وزوال الخوف»(٤)، وقال أيضًا: «قال تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ ١٧﴾ [يوسف] قيل: معناه: بمصدق لنا، إلا أن الإيمان هو التصديق الذي معه أمن»(٥).

❁ **التعريف شرعًا:**

الإيمان شرعًا: قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية(٦).

❁ **الحكم:**

يجب على المكلف الاعتقاد بأن الإيمان قول وعمل واعتقاد، وبأنه يتجزأ ويتبعَّض وتدخله الزيادة والنقصان، فيزيد بفعل الطاعات وينقص باقتراف الزلات(٧).

❁ **الحقيقة:**

حقيقة الإيمان أنه مبني على القول

(١) مقاييس اللغة (١/ ١٣٣) [دار الفكر، ط١٣٩٩هـ].

(٢) الصحاح (٥/ ٢٠٧١) [دار العلم الملايين، ط٤].

(٣) الصحاح (٥/ ٢٠٧١)، والقاموس المحيط (١١٧٦) [مؤسسة الرسالة، ط٨، ١٤٢٦هـ].

(٤) مفردات ألفاظ القرآن (١/ ٤٨) [دار القلم].

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٨).

(٦) انظر: العقيدة الواسطية (١١٣) [أضواء السلف، ط٢].

(٧) انظر: الشريعة للآجري (٢/ ٦١١) [دار الوطن].

والعمل والاعتقاد، فهو جميع الطاعات الباطنة والظاهرة؛ فالباطنة: كالإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والإيمان بالقدر خيره وشره، وكل ما له تعلق بأعمال القلب. والظاهرة: هي جميع أفعال البدن من الواجبات والمندوبات[(١)].

الأهمية:

تظهر أهمية الإيمان في الأمور الآتية:

١ ـ كونه أعظم واجب كُلف به الإنسان في هذه الحياة.

٢ ـ كونه حق الله ﷻ على عباده.

٣ ـ أن من حققه كان له الفوز والفلاح والتمكين في الأرض، ومن أخلَّ به كان له الخسران المبين.

٤ ـ أن اسم الإيمان قد تكرر ذكره في القرآن والحديث أكثر من ذكر سائر الألفاظ.

٥ ـ أنه أصل الدين.

٦ ـ به يخرج الناس من الظلمات إلى النور.

٧ ـ به يفرق بين السعداء والأشقياء ومن يوالى ومن يعادى[(٢)].

الأدلة:

لقد تضافرت نصوص الكتاب والسُّنَّة على أن الإيمان قول وعمل واعتقاد.

ـ فمما يدل على أن الإيمان قول باللسان قوله تعالى: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٦].

ـ ومما يدل على أن الإيمان اعتقاد بالقلب قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢﴾ [الأنفال].

ـ وأما الأدلة على أن عمل الجوارح من الإيمان قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤٣]. قال حافظ الحكمي: «ولما كانت الصلاة جامعة لقول القلب وعمله، وقول اللسان وعمله وعمل الجوارح سمّاها الله تعالى إيمانًا في قول الله ﷻ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾»[(٣)].

وقال رسول الله ﷺ: «**الإيمان بضع وستون شعبة: فأفضلها قول لا إلٰه إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[(٤)].

وجاء في حديث وفد عبد قيس؛ أن النبي ﷺ قال لهم: «**أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟** قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: **شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن**

(١) انظر: الصلاة لابن القيم (٥٤) [دار الوطن، ط٢].
(٢) مجموع الفتاوى (٧/٢٨٩).
(٣) انظر: معارج القبول (٢/٧٤٨) [دار ابن القيم].
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٩)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٣٥)، واللفظ له.

محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخُمُس...»[(١)].

أقوال أهل العلم:

قال الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان الإجماع من الصحابة والتابعين من بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة [إلا] بالآخر»[(٢)].

وقال البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار فما رأيت أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»[(٣)].

وقال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلموا ـ رحمنا الله تعالى وإياكم ـ أن الذي عليه علماء المسلمين: أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو تصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح، ثم اعلموا أنه لا تجزئ المعرفة بالقلب والتصديق، إلا أن يكون معه الإيمان باللسان نطقًا، ولا تجزئ معرفة بالقلب، ونطق باللسان، حتى يكون عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاث: كان مؤمنًا، دلَّ على ذلك الكتاب والسُّنَّة وقول علماء المسلمين»[(٤)].

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان... وأما سائر الفقهاء من أهل الرأي والآثار بالحجاز والعراق والشام ومصر، منهم: مالك بن أنس، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وداود بن علي، وأبو جعفر الطبري، ومن سلك سبيلهم، فقالوا: الإيمان: قول وعمل، قول باللسان وهو الإقرار، اعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح مع الإخلاص بالنية الصادقة، قالوا: وكل ما يطاع الله عَزَّ وَجَلَّ به من فريضة ونافلة، فهو من الإيمان»[(٥)].

الأركان:

أركان الإيمان ترجع إلى ثلاثة أصول: اعتقاد القلب ـ ويدخل فيه

(١) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٥٣)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٧).
(٢) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة (٥/٩٥٦ رقم ١٥٩٣) [دار طيبة، ط٨].
(٣) أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة رقم (٣٢٠)، وأورده الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٢/٢٥٦) [ط دار الفكر، بيروت]، وصححه ابن حجر في الفتح (١/٦٦) [دار المعرفة، ط١٣٧٩هـ].
(٤) الشريعة للآجري (٢/٦١١) [دار الوطن، ط٢].
(٥) التمهيد (٩/٢٣٨ ـ ٢٤٣) [وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ط ١٣٨٧هـ].

الأركان الستة السابقة ـ، وقد تقدم أن اعتقاد القلب يتضمن قول القلب ومعرفته أو تصديقه ويتضمن أعمال القلوب، والركن الثاني: أعمال الجوارح، والركن الثالث: قول اللسان، **وهذا بيان تفصيلها:**

أولًا: قول القلب: هو معرفته للحق، واعتقاده، وتصديقه، وإقراره، وإيقانه به؛ وهو ما عقد عليه القلب، وتمسك به، ولم يتردد فيه، قال الله تبارك وتعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وقال: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُمْ مَا يَشَاءُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جَزَاءُ الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الزمر]، «فإذا زال تصديق القلب لم تنفع بقية الأجزاء، فإن تصديق القلب شرط في اعتقادها، وكونها نافعة»(١).

ثانيًا: قول اللسان: وهو نطق اللسان بذلك التصديق؛ أي: بالشهادتين، إقرارًا والتزامًا بهما، وقول اللسان هو الأصل في ثبوت وصف الإيمان الظاهر، قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقرة].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إلٰه إلا الله، فمن قال: لا إلٰه إلا الله عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله**»(٢).

قال ابن تيمية: «من لم يصدق بلسانه مع القدرة، لا يسمى في لغة القوم مؤمنًا، كما اتفق على ذلك سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان»(٣).

وقال: «فمن صدق بقلبه، ولم يتكلم بلسانه فإنه لا يعلق به شيء في أحكام الإيمان، لا في الدنيا، ولا في الآخرة»(٤).

والمراد بقول اللسان الذي يكون إيمانًا في الباطن والحقيقة هو الملازم لاعتقاد القلب وتصديقه، وإلا فالقول المجرد عن اعتقاد الإيمان ليس إيمانًا باتفاق المسلمين(٥).

ثالثًا: عمل القلب: وهو انقياده بالأعمال المناسبة له؛ كالمحبة والخوف والرجاء(٦). قال النبي ﷺ: «**يا معشر من**

(١) كتاب الصلاة لابن القيم (٥٤).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة، رقم ٧٢٨٤)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٠).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٣٧).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ١٤٠).
(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٠).
(٦) انظر: الإيمان لابن منده (٢/ ٣٦٢) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية =

آمن بلسانه، ولم يدخل الإيمان قلبه»[(١)].

«وإذا زال عمل القلب مع اعتقاد الصدق، فأهل السُّنَّة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب»[(٢)].

رابعًا: عمل اللسان[(٣)]: وهي العبادات التي تكون باللسان كقراءة القرآن والذكر ونحوها. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ ﴿٢٩﴾﴾ [فاطر]

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا ﴿٤١﴾﴾ [الأحزاب]

خامسًا: عمل الجوارح: مثل الصلاة، والقيام، والركوع، والسجود، والصيام، والصدقات، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٧٧﴾ وَجَٰهِدُواْ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ﴾ [الحج].

وهي جزء من مسمى الإيمان، لا يصح بدونها، وأعمال الجوارح تابعة لأعمال القلوب، ولازمة لها، فالقلب «إذا كان فيه معرفة وإرادة، سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يختلف البدن عما يريده القلب، ولهذا قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «**ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت، صلح لها سائر الجسد، وإذا فسدت فسد لها سائر الجسد، ألا وهي القلب**»[(٤)]»[(٥)].

المراتب:

مراتب الإيمان ثلاثة:

المرتبة الأولى: أصل الإيمان، ويسمى أيضًا بمطلق الإيمان؛ وهو اعتقاد القلب؛ وهو يتضمن **أمرين**: **أحدهما**: قول القلب؛ وهو المعرفة، والعلم، والتصديق. **والثاني**: عمل القلب، وهو الانقياد بالأعمال القلبية؛ كالمحبة، والخضوع، والخشية، والخوف، والرجاء، ونحو ذلك.

= (٧/١٨٦، ١٤/١١٩)، ومعارج القبول (٢/١٨) [دار ابن القيم، ط١]، وأعمال القلوب؛ حقيقتها وأحكامها عند أهل السُّنَّة والجماعة، لسهل العتيبي (١/١٤٦) [جامعة الإمام، ط١].

(١) أخرجه أبو داود (كتاب الأدب، رقم ٤٨٨٠)، وأحمد (٣٣/٢٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وجوّد إسناده العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٦٦١) [دار ابن حزم، ط١]، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٢٣٤٠) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٢) كتاب الصلاة لابن القيم (٥٤).

(٣) كثير من السلف من يكتفي بقول اللسان عن ذكر عمل اللسان، فيجعلونه شاملًا للنطق بالشهادتين وللعبادات القولية من الأذكار ونحوها، ومنهم من فصل بين الأمرين؛ كابن تيمية في الواسطية، وغيره، والخلاف هنا لفظي، انظر: نواقض الإيمان القولية والعملية لعبد العزيز العبد اللطيف (٢٣) [دار الوطن، ط١].

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٥٢)، ومسلم (كتاب المساقاة، رقم ١٥٩٩).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/١٨٧).

قال محمد بن نصر المروزي: «أصل الإيمان هو التصديق، وعنه يكون الخضوع، فلا يكون مصدّقًا إلا خاضعًا، ولا خاضعًا إلا مصدّقًا»[(١)].

وقال ابن منده: «فأصل الإيمان التصديق بالله، وبما جاء من عنده، وإياه أراد النبي ﷺ بالإيمان أن تؤمن بالله، وعنه يكون الخضوع لله؛ لأنه إذا صدق بالله خضع له، وإذا خضع له أطاع»[(٢)].

وقال ابن تيمية: «فالإيمان في القلب لا يكون إيمانًا بمجرد تصديق ليس معه عمل القلب، وموجبه من محبة الله ورسوله، ونحو ذلك، كما أنه لا يكون إيمانًا بمجرد ظن وهوى، بل لا بد في أصل الإيمان: من قول القلب، وعمل القلب»[(٣)].

وقال أيضًا: «فأصل الإيمان في القلب؛ وهو قول القلب، وعمله، وهو إقرار بالتصديق، والحب والانقياد»[(٤)].

ويدخل في أصل الإيمان: قول اللسان، وهو شهادة أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

قال قوام السُّنَّة الأصفهاني: «قال بعض العلماء: أصل الإيمان: شهادة أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله، والإقرار لما جاءت له الرسل والأنبياء، وعقد القلب على ما ظهر من لسانه»[(٥)].

وقال ابن تيمية: «فالمؤمن الذي آمن بالله بقلبه وجوارحه إيمانه يجمع بين علم قلبه، وحال قلبه، ـ تصديق القلب، وخضوع القلب ـ ويجمع قول لسانه، وعمل جوارحه، وإن كان أصل الإيمان هو ما في القلب، أو ما في القلب واللسان، فلا بد أن يكون في قلبه التصديق بالله والإسلام له، هذا قول قلبه، وهذا عمل قلبه، وهو الإقرار بالله»[(٦)].

وهذه المرتبة لا بد منها، وفاقد هذه المرتبة خارج عن دائرة الإسلام، كافر بالله العظيم، مستحق للخلود الأبدي في النار، ولسائر أحكام الكفرة في الدنيا والآخرة، ومن ثبتت له هذه المرتبة مع لازمها فهو من أهل الإسلام، يثبت له من أحكامه في الدنيا والآخرة ما يثبت لكل مسلم؛ فإن أصل الإيمان هو الذي يفارق به الكفار ويخرجه من النار[(٧)]،

---

(١) تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٢/ ٧١٥) [مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٦هـ].
(٢) الإيمان لابن منده (٢/ ٣٤٧).
(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٥٢٩).
(٤) المصدر نفسه (١٤/ ١١٩).
(٥) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٨٨) [دار الراية، ط٢].
(٦) مجموع الفتاوى (٢/ ٣٨٢)، وانظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥١٦ ـ ٥١٩، ٧١٢ ـ ٧١٥)، وعمدة القاري (١/ ١٢٨) [دار إحياء التراث العربي].
(٧) انظر: مختصر الفتاوى المصرية (١/ ٢٥٣) [دار ابن القيم]، ومجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية (٣/ ٩) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤١٢هـ].

وذلك أن «الكفر ضد لأصل الإيمان؛ لأن للإيمان أصلًا وفرعًا، فلا يثْبت الكفر حتَّى يزول أصل الإيمان الذي هو ضدُّ الكفر»[١]، «فكما أن أصل الإيمان الإقرار بالله، فأصل الكفر الإنكار لله»[٢]، ولذا فإنه «لا بد في الإسلام من تصديق يحصل به أصل الإيمان وإلا لم يثب عليه»[٣]، «وبهذا تبين أن الرجل قد يكون مسلمًا لا مؤمنًا ولا منافقًا مطلقًا، بل يكون معه أصل الإيمان دون حقيقته الواجبة»[٤].

المرتبة الثانية: كمال الإيمان الواجب، أو الإيمان الواجب: وهو يتضمن فعل الطاعات الواجبة، واجتناب المحرمات، وهذه المرتبة لا بد لكل مؤمن الإتيان بها، لكن من أخلَّ بشيء منها؛ كمن يترك بعض الواجبات، أو يقع في بعض المحرمات، فإنه لا يخرج عن دائرة الإسلام، بل يكون مؤمنًا ناقص الإيمان.

المرتبة الثالثة: كمال الإيمان المستحب، أو الإيمان الكامل بالمستحبات؛ وهو الإتيان بالمستحبات مع فعل الواجبات، واجتناب المكروهات، مع ترك المحرمات، وقد يطلق عليه الإيمان المطلق.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأهل السُّنَّة والحديث يقولون: جميع الأعمال الحسنة واجبها ومستحبها من الإيمان؛ أي: من الإيمان الكامل بالمستحبات، ليست من الإيمان الواجب، ويفرق بين الإيمان الواجب، وبين الإيمان الكامل بالمستحبات، كما يقول الفقهاء: الغسل ينقسم إلى مجزئ وكامل، فالمجزئ ما أتى فيه بالواجبات فقط، والكامل ما أتى فيه بالمستحبات، ولفظ الكمال قد يراد به الكمال الواجب، وقد يراد به الكمال المستحب»[٥].

المسائل المتعلقة:

المسائل التي تدخل تحت مسألة الإيمان كثيرة جدًّا، **وسيقتصر على ذكر أهمّها:**

ـ المسألة الأولى: شُعَب الإيمان:

إن للإيمان شعبًا وخصالًا وأعمالًا، باستكمالها يكمل الإيمان وبنقصها يكون نقصانه، وهذه الشُّعَب أشار إليها النبي ﷺ بقوله: «**الإيمان بضع وستون شعبة: فأفضلها قول: لا إلٰه إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان**»[٦]. يقول ابن القيم رحمه الله: «الإيمان له شعب متعددة،

(١) تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٢١٥).
(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣/ ٣٥٤).
(٣) المرجع السابق (٧/ ٣٦٢).
(٤) المرجع السابق (٧/ ٥٢٥).
(٥) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٧ ـ ١٩٨).
(٦) تقدم تخريجه.

وكل شعبة منها تسمى إيمانًا، فالصلاة من الإيمان، وكذلك الزكاة والحج والصيام، والأعمال الباطنة؛ كالحياء والتوكل والخشية من الله والإنابة إليه، حتى تنتهي هذه الشعب إلى إماطة الأذى عن الطريق فإنه شعبة من شعب الإيمان، وهذه الشعب منها ما يزول الإيمان بزوالها كشعبة الشهادة، ومنها ما لا يزول بزوالها كترك إماطة الأذى عن الطريق، وبينهما شعب متفاوتة تفاوتًا عظيمًا، منها ما يلحق بشعبة الشهادة ويكون إليها أقرب، ومنها ما يلحق بشعبة إماطة الأذى ويكون إليها أقرب»[(١)].

ـ المسألة الثانية: نفي الإيمان:

ورد في نصوص القرآن والسُّنَّة نفي الإيمان، والمراد به **أمران:**

الأمر الأول: نفي أصل الإيمان، وهذا يلزم منه تكفير صاحبه، وأنه خارج من دائرة الإسلام.

الأمر الثاني: نفي كمال الإيمان، ويراد به كمال الإيمان الواجب، لا كمال الإيمان المستحب[(٢)]، قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«فمن قال: إنّ المنفي هو الكمال فإن أراد أنه نفي الكمال الواجب الذي يذمّ تاركه ويتعرض للعقوبة فقد صدق، وإن أراد أنه نفي الكمال المستحب فهذا لم يقع قط في كلام الله ورسوله، ولا يجوز أن يقع؛ فإن مَن فعلَ الواجبَ كما وجب عليه، ولم ينتقص من واجبه شيئًا لم يجز أن يقال: ما فعله لا حقيقة ولا مجازًا»[(٣)].

وقال أيضًا: «فإنّ الله ورسوله لا ينفي اسمَ مسمّى أمرٍ ـ أمَرَ الله به ورسوله ـ إلا إذا ترك بعض واجباته؛ كقوله: «**لا صلاة إلا بأمّ القرآن**»[(٤)]، وقوله: «**لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له**»[(٥)].

ونحو ذلك. فأما إذا كان الفعل مستحبًّا في العبادة لم ينفها لانتفاء المستحب، فإنّ هذا لو جاز لجاز أن ينفى عن جمهور المؤمنين اسم الإيمان والصلاة والزكاة والحج؛ لأنّه ما من عمل إلا وغيره أفضل منه»[(٦)].

فلهذا يعتقد أهل السُّنَّة أن مرتكب

(١) الصلاة وأحكام تاركها (٥٥) [مكتبة الثقافة بالمدينة المنورة]، وانظر: شرح الطحاوية (٣٢٣) [وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، ط١، ١٤١٨هـ].

(٢) انظر: تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٢/٦١٢)، [مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط١]، وشرح الواسطية لابن عثيمين (٢/٦٥١)، [مكتبة طبرية، الرياض، ط١].

(٣) مجموع الفتاوى (٧/١٥).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب الصلاة، رقم ٣٩٤)، بلفظ: «**لا صلاة لمن لم يقرأ بأمِّ القرآن**».

(٥) أخرجه أحمد (١٩/٣٧٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الإيمان، رقم ١٩٤)، الأحاديث المختارة (٥/٧٤) وقال الضياء: إسناده صحيح. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٣٠٠٤) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٦) مجموع الفتاوى (٧/١٤ ـ ١٥).

الكبيرة وهو ما يسمى بـ(فاسق أهل القبلة) أو (الفاسق المِلِّي) لا ينفى عنه مطلق الإيمان (أصل الإيمان) بفسوقه، ولا يوصف بالإيمان التام (الإيمان المطلق)، ولكن هو مؤمن ناقص الإيمان. أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته. فلا يعطى الاسم المطلق ولا يسلب مطلق الاسم[(١)].

أما من ارتكب ناقضًا من نواقض الإسلام، فإنه يُنفى عنه الإيمان بالكلية، ويصير كافرًا خارجًا عن ملة الإسلام.

ـ المسألة الثالثة: العلاقة بين الإيمان الباطن والإيمان الظاهر:

الإيمان الظاهر لازم من اللوازم التي لا تنفك عن الإيمان الباطن، فعمل الباطن يوجب عمل الظاهر ويقتضيه، بحيث لو قُدِّر انتفاء الإيمان الظاهر بالكلية دلَّ على انتفاء الإيمان الباطن الشرعي الذي يخرج به صاحبه من الكفر إلى الإيمان.

وقد تتابعت أقوال السلف في بيان هذا المعنى والتأكيد عليه، والرد على من خالفه، **فمن ذلك:**

قال إسحاق بن راهويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «غلت المرجئة، حتى صار من قولهم: إن قومًا يقولون: من ترك المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض من غير جحود بها أنّا لا نكفّره، يرجى أمره إلى الله بعد؛ إذ هو مقر، فهؤلاء المرجئة الذين لا شك فيهم»[(٢)].

وقال أبو بكر الآجرّي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالأعمال ـ رحمكم الله ـ بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمله بجوارحه؛ مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج وأشباه لهذه، ورضي من نفسه بالمعرفة والقول لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيبًا لإيمانه، وكان العمل بما ذكرناه تصديقًا منه لإيمانه»[(٣)].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الإيمان عند أهل السُّنَّة قول وعمل، كما دلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة، وأجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه، فالقول تصديق الرسول، والعمل تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمنًا، والقول الذي يصير به مؤمنًا قول مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة... وأيضًا فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما

---

(١) معارج القبول (٣/ ١٠١٧) [دار ابن القيم، ط١، ١٤١٠هـ]، وانظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٥١).

(٢) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، لحرب الكرماني (٣٧٧)، وفتح الباري لابن رجب (١/ ٢٥).

(٣) الشريعة (٢/ ٦١٤) [دار الوطن، ط٢، ١٤٢٠هـ]، وانظر: نفس المرجع (٢/ ٦١١).

يتم بالفعل لا بالقول فقط، فمن لم يفعل شيئًا فما دان لله دينًا، ومن لا دين له فهو كافر»[(١)].

وقد قرَّر ابن تيمية هذا المعنى في مواطن عديدة، فبيّن أن مذهب السلف وأهل السُّنَّة أنه متى وجد الإيمان الباطن وجدت الطاعات[(٢)]، وقرر أن انتفاء أعمال الجوارح مع القدرة والعلم بها لا يكون إلا مع نفاق في القلب وزندقة، لا مع إيمان صحيح، وأنه من الممتنع أن يكون الرجل مؤمنًا إيمانًا ثابتًا في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم رمضان، ولا يؤدي زكاة، ولا يحج إلى البيت[(٣)].

كما بيّن أن الرجل لا يكون مؤمنًا بالله ورسوله مع عدم شيء من الواجبات التي اختص بإيجابها محمد ﷺ[(٤)]، وأنه إذا انتفت الأعمال لم يبق إيمان في القلب[(٥)]، فقيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن أمر ممتنع[(٦)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «والله تعالى أمر عباده أن يقوموا بشرائع الإسلام على ظواهرهم، وحقائق الإيمان على بواطنهم، ولا يقبل واحدًا منهما إلا بصاحبه وقرينه، . . . فكل إسلام ظاهر لا ينفذ صاحبه منه إلى حقيقة الإيمان الباطنة فليس بنافع حتى يكون معه شيء من الإيمان الباطن، وكل حقيقة باطنة لا يقوم صاحبها بشرائع الإسلام الظاهرة لا تنفع ولو كانت ما كانت، فلو تمزق القلب بالمحبة والخوف ولم يتعبد بالأمر وظاهر الشرع لم ينجه ذلك من النار، كما أنه لو قام بظواهر الإسلام وليس في باطنه حقيقة الإيمان لم ينجه من النار»[(٧)].

وحتى لو تكلم الشخص بالإقرار، ولم يكن ذلك متضمنًا الالتزام والانقياد، فإنه لا يعد داخلًا في الإسلام، ولذا لم ينفع اليهود الذين أقروا للنبي ﷺ بعلمهم أنه رسول الله؛ لأن ذلك كان منهم على سبيل الإخبار دون الالتزام بالشريعة، وكذلك الحال في أبي طالب.

قال ابن تيمية: «وأيضًا فقد جاء نفر من اليهود إلى النبي ﷺ فقالوا: نشهد إنك لرسول، ولم يكونوا مسلمين بذلك؛

---

(١) شرح عمدة الفقه لشيخ الإسلام، كتاب الصلاة (٨٦) [دار العاصمة، ط١، ١٤١٨هـ].
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٣) [مكتبة ابن تيمية، ط٢].
(٣) انظر: الإيمان الأوسط ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٦١٦).
(٤) انظر: المرجع السابق (٧/ ٦٢١)
(٥) انظر: الإيمان الكبير، ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٢٠٢، ٢٩٤)، والإيمان الأوسط ضمن نفس المجموع (٧/ ٥٤٤، ٥٧٩).
(٦) انظر: الإيمان الأوسط ضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٥٥٦)، وانظر فيما سبق: الإيمان عند السلف وعلاقته بالعمل وكشف شبهات المعاصرين لمحمد بن محمود آل خضير (٢/ ١ ـ ٤٠) [مكتبة الرشد، ط٣].
(٧) الفوائد (١٤٢) [دار الكتب العلمية، ط٢، ١٣٩٣هـ].

لأنهم قالوا ذلك على سبيل الإخبار عما في أنفسهم؛ أي: نعلم ونجزم أنك رسول الله، قال: «**فلم لا تتبعوني؟**» قالوا: نخاف من يهود[(١)].

فعُلِم أن مجرد العلم والإخبار عنه ليس بإيمان حتى يتكلم بالإيمان على وجه الإنشاء المتضمن للالتزام والانقياد، مع تضمن ذلك الإخبار عما في أنفسهم، فالمنافقون قالوا مخبرين كاذبين، فكانوا كفارًا في الباطن، وهؤلاء قالوها غير ملتزمين ولا منقادين، فكانوا كفارًا في الظاهر والباطن، وكذلك أبو طالب قد استفاض عنه أنه كان يعلم بنبوة محمد، وأنشد عنه:

ولقد علمتُ بأنّ دين محمد
من خير أديان البرية دينا

لكن امتنع من الإقرار بالتوحيد والنبوة حبًّا لدين سلفه، وكراهة أن يعيره قومه، فَلَمَّا لم يقترن بعلمه الباطن الحب والانقياد الذي يمنع ما يضاد ذلك من حب الباطل وكراهة الحق لم يكن مؤمنًا»[(٢)].

(١) أخرجه الترمذي (أبواب الاستئذان والآداب، رقم ٢٧٣٣) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي (كتاب تحريم الدم، رقم ٤٠٧٨)، وأحمد (٣٠/٢١) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم في المستدرك (١/٥٢) وقال: هذا حديث صحيح لا نعرف له علة بوجه من الوجوه، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/٥٦١)، وانظر: زاد المعاد (٣/٥٥٨) [مؤسسة الرسالة، ط١٤]، ومفتاح دار السعادة (١/٩٣) [دار الكتب العلمية].

- **المسألة الرابعة: أحاديث الوعيد:**

أهل السُّنَّة يجرون أحاديث الوعيد على ظاهرها، من غير تعرض لها بتأويل؛ وذلك ليكون أبلغ في الزجر، وأقوى في الردع[(٣)].

وأحاديث الوعيد تبيِّن أن ارتكاب هذا العمل سبب في هذا العذاب، فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه، ولا يلزم وقوع الوعيد بكل شخص قام به ذلك السبب إلا إذا انتفت جميع الموانع؛ وقد قام الدليل على ذكر الموانع، فبعضها بالإجماع، وبعضها بالنص، فالتوبة مانع بالإجماع، والتوحيد مانع بالنصوص المتواترة التي لا مدفع لها، والحسنات العظيمة الماحية مانعة، والمصائب الكبار المكفرة مانعة، وإقامة الحدود في الدنيا مانع بالنص، ومن هاهنا قامت الموازنة بين الحسنات والسيئات اعتبارًا بمقتضي العقاب ومانعه وإعمالًا لأرجحها[(٤)].

- **المسألة الخامسة: أحاديث الرجاء:**

أحاديث الرجاء هي التي سيقت للدلالة على وعد الله ﷻ للمؤمنين والمطيعين بالثواب الجزيل، وأنه أعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار،

(٣) انظر: فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الثانية) (١/٣٣٥) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء].

(٤) انظر: رفع الملام عن الأئمة الأعلام (٤٢)، ومدارج السالكين (١/٤) [دار الكتاب العربي، ط٣، ١٤١٦هـ].

ووعدهم بألوان من الأجر والجزاء، ومغفرة الذنوب فيما دون الشرك، وتكفير السيئات، وإبدالها حسنات، ونحو ذلك، ولكن هذه الأحاديث لا تتحقق إلا فيمن آمن بها حقًّا، وانطلقت جوارحه بالعمل بمقتضاها؛ كقوله ﷺ: «**من قال في يوم: سبحان الله وبحمده مائة مرة، حطت خطاياه ولو كانت مثل زبد البحر**»[1].

وليس هذا مرتّبًا على مجرد قول اللسان؛ بل لا بد لقائلها أن يتدبر هذه الكلمات ويستحضر معناها، فيواطئ قلبه لسانه، راجيا مع ذلك ثوابها، عندئذ تحط عنه خطاياه بحسب ما في قلبه، فإن الأعمال لا تتفاضل بصورها وعددها، وإنما تتفاضل بتفاضل ما في القلوب، فتكون صورة العملين واحدة، وبينهما في التفاضل كما بين السماء والأرض.

وكذلك الشأن في سائر الأحاديث الواردة في هذا المعنى[2].

- **المسألة السادسة: الفرق بين مذهب أهل السُّنَّة والوعيدية:**

الفرق أن أهل السُّنَّة لا يقولون بزوال الإيمان إذا زالت بعض أجزائه، فارتكاب كبيرة لا يخرج من الإيمان، أما الوعيدية من الخوارج والمعتزلة وغيرهم فيرون أن الإيمان يزول بزوال بعض أفراده، حتى ولو كانت من غير أركان الإسلام، فعندهم أن من ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب مثل السرقة، الزنى، شرب الخمر، أنه يخرج من الإيمان وهذا لا يقول به أحد من أهل السُّنَّة، والحمد لله[3].

الفروق:

الفروق الممكنة المذكورة في مسائل الإيمان ترجع إلى **ثلاث مسائل**:

أولًا: الفرق بين الإسلام والإيمان:

إن من نظر في كلام أئمة السلف وجد أن عباراتهم اختلفت في بيان معنى الإسلام والإيمان، على **ثلاثة أقوال**:

١ - من ذهب إلى التفريق بين الإسلام والإيمان، منهم: عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، والحسن، ومحمد بن سيرين، والزهري، وحماد بن زيد، وأحمد[4]. وقد استدلوا بقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ﴾ [الحجرات: ١٤]، ففرق بين قولهم: آمنا وقولهم: أسلمنا، ولكن لما لم يذوقوا طعم الإيمان قال: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾

(١) أخرجه البخاري في (كتاب الدعوات، رقم ٦٤٠٥). ومسلم (في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، رقم ٢٦٩١).

(٢) انظر: مدارج السالكين (١/٣٣٩ ـ ٣٤٠) [دار الكتاب العربي]، ولقاء الباب المفتوح لابن عثيمين (اللقاء رقم: ٣٣).

(٣) انظر: معارج القبول (٢/٦٠٢).

(٤) انظر: الإيمان لابن منده (١/٣١١) [مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٦هـ].

ووعدهم سبحانه وتعالى مع ذلك على طاعتهم أن لا ينقصهم من أجور أعمالهم شيئًا[(١)].

واستدلوا أيضًا بحديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه؛ أن رسول الله ﷺ أعطى رهطًا وسعد جالس، فترك رسول الله ﷺ رجلًا هو أعجبهم إلي، فقلت: يا رسول الله ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمنًا، فقال: «**أو مسلمًا**». فسكت قليلًا، ثم غلبني ما أعلم منه فعدت لمقالتي فقلت: ما لك عن فلان؟ فوالله إني لأراه مؤمنًا، فقال: «**أو مسلمًا**»، ثم غلبني ما أعلم منه، فعدت لمقالتي، وعاد رسول الله ﷺ ثم قال: «**يا سعد إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه، خشية أن يكبه الله في النار**»[(٢)].

٢ ـ من ذهب إلى أن الإسلام والإيمان مترادفان، وأنهما اسمان لمسمى واحد، وهو قول المالكية والشافعية[(٣)].

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾ [الذاريات]، وبحديث وفد عبد قيس، وفيه: أن النبي ﷺ قال لهم: «**أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟**» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «**شهادة أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا من المغنم الخمس...**»[(٤)].

٣ ـ وأما أصحاب القول الثالث فقالوا: إن الإسلام والإيمان بينهما تلازم، بحيث إذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا، وهذا القول يجمع بين القولين السابقين، ويوضح العلاقة بين الإسلام والإيمان.

قال ابن الصلاح: «فخرج مما ذكرناه وحققناه أن الإيمان والإسلام يجتمعان ويفترقان وأن كل مؤمن مسلم، وليس كل مسلم مؤمنًا»[(٥)].

وقال ابن تيمية: «لكن التحقيق ابتداء هو ما بيَّنه النبي ﷺ لما سئل عن الإسلام والإيمان، ففسر الإسلام بالأعمال الظاهرة، والإيمان بالإيمان بالأصول الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بين الإسلام والإيمان أن نجيب بغير ما أجاب به النبي ﷺ، وأما إذا أفرد اسم الإيمان فإنه يتضمن الإسلام، وإذا أفرد الإسلام فقد يكون مع الإسلام مؤمنًا بلا

(١) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٩٢).
(٢) رواه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٢٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٥٠).
(٣) انظر: التمهيد (٩/ ٢٥٠) [وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب]، وانظر: تعظيم قدر الصلاة للمروزي (١/ ٤١٨ ـ ٤٢٤) [مكتبة الدار، ط١].
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٥٣)، ومسلم (كتاب التوحيد، رقم ١٧).
(٥) صيانة صحيح مسلم (١٣٥) [دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ].

نزاع، وهذا هو الواجب»[(١)].

ثانيًا: الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق:

مطلق الإيمان هو أصل الإيمان الذي لا بد منه لكل مؤمن ومسلم، وأما الإيمان المطلق فهو الإيمان الكامل، وهو لا يطلق إلا على المؤمن حقًّا، الذي أتى بما أمره الله به كله، واجتنب ما نهاه عنه كله، ولا يطلق على العاصي إلا مقيدًا، فيقال: مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته.

يقول ابن تيمية: «ولا يسلبون الفاسق الملي اسم الإيمان بالكلية، ولا يخلدونه في النار كما تقوله المعتزلة؛ بل الفاسق يدخل في اسم الإيمان في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟ فَإِن كَانَ مِن قَوْمٍ عَدُوٍّ لَّكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ وَإِن كَانَ مِن قَوْمٍۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]، وقد لا يدخل في اسم الإيمان المطلق، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ [الأنفال: ٢]، وقوله ﷺ: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا ينهب نهبة ذات شرف يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن**»[(٢)]، ويقولون: هو مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه فاسق بكبيرته، فلا يعطى الاسم المطلق، ولا يسلب مطلق الاسم»[(٣)].

ويقول ابن القيم: «فالإيمان المطلق لا يطلق إلا على الكامل الكمال المأمور به، ومطلق الإيمان يطلق على الناقص والكامل، ولهذا نفى النبي ﷺ المطلق عن الزاني، وشارب الخمر، والسارق، ولم ينف عنه مطلق الإيمان»[(٤)].

وقال عبد الرحمٰن بن حسن ـ بعد ذكره لحديث: «**لا يزني الزاني...**» ـ: «فالمنفي في هذه الأحاديث كمال الإيمان الواجب، فلا يطلق الإيمان على مثل هذه الأعمال إلا مقيدًا بالمعصية أو بالفسوق، فيكون معه من الإيمان بقدر ما معه من الأعمال الباطنة والظاهرة، فيدخل في جملة أهل الإيمان على سبيل إطلاق أهل الإيمان كقوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢].

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/٢٥٩ ـ ٢٦٠). وانظر للمزيد: معالم السنن (٤/٣١٥)، والإيمان لابن منده (١/٣٤٦ ـ ٣٤٧)، وإكمال المعلم (١/٢٠٢ ـ ٢٠٤)، والإيمان بين السلف والمتكلمين للغامدي (٢٩ ـ ٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (كتاب المظالم والغصب، رقم ٢٤٧٥)، ومسلم: (كتاب الإيمان، رقم ٥٧).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/١٥١)، وانظر: (٧/٣٦١).

(٤) بدائع الفوائد (٤/١٣٢٤) [دار عالم الفوائد].

وأما المؤمن الإيمان المطلق الذي لا يتقيد بمعصية ولا بفسوق وبنحو ذلك، فهو الذي أتى بما يستطيعه من الواجبات مع تركه لجميع المحرمات، فهذا هو الذي يطلق عليه اسم الإيمان من غير تقييد، فهذا هو الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق؛ والثاني هو الذي لا يصر صاحبه على ذنب، والأول هو المصر على بعض الذنوب. وهذا الذي ذكرته هنا هو الذي عليه أهل السُّنَّة والجماعة في الفرق بين الإسلام والإيمان، وهو الفرق بين مطلق الإيمان والإيمان المطلق، فمطلق الإيمان هو وصف المسلم الذي معه أصل الإيمان الذي لا يتم إسلامه إلا به، بل لا يصح إلا به؛ فهذا في أدنى مراتب الدين، إذا كان مصرًّا على ذنب أو تاركًا لما وجب عليه مع القدرة عليه.

والمرتبة الثانية من مراتب الدين: مرتبة أهل الإيمان المطلق الذين كمل إسلامهم وإيمانهم بإتيانهم بما وجب عليهم، وتركهم ما حرمه الله عليهم، وعدم إصرارهم على الذنوب؛ فهذه هي المرتبة الثانية التي وعد الله أهلها بدخول الجنة، والنجاة من النار كقوله تعالى: ﴿سَابِقُوٓاْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦۚ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢١﴾﴾ [الحديد]، فهؤلاء اجتمعت لهم الأعمال الظاهرة والباطنة، ففعلوا ما أوجبه الله عليهم، وتركوا ما حرم الله عليهم»[(١)].

ثالثًا: الفرق بين كمال الإيمان الواجب، وبين الإيمان الكامل بالمستحبات:

هو أن الأول لا بدَّ لكل مؤمن الإتيان به، لكن من أخلَّ بشيء منه فلا يخرج من دائرة الإسلام، بل يقال عنه: مؤمن ناقص الإيمان، أو مؤمن بإيمانه، فاسق بكبيرته، وصاحب هذه المرتبة متعرض للعقوبة والذم والعقاب إن أخلَّ بها، وأما الثاني فالإتيان به هو من كمال الإيمان؛ إذ المستحبات وإن كانت من الإيمان فتركها لا يوجب اللوم أو الذم أو الإثم، وهذه المرتبة أعلى من المرتبة الأولى.

قال ابن تيمية: «فإن أعمال القلوب التي يسميها بعض الصوفية أحوالًا ومقامات أو منازل السائرين إلى الله، أو مقامات العارفين أو غير ذلك، كل ما فيها مما فرضه الله ورسوله فهو من الإيمان الواجب، وفيها ما أحبه ولم يفرضه فهو من الإيمان المستحب، فالأول لا بد لكل مؤمن منه، ومن اقتصر عليه فهو من الأبرار أصحاب

(١) الإيمان والرد على أهل البدع (٤ ـ ٥) [دار العاصمة، ط٣، ١٤١٢هـ].

اليمين، ومن فعله وفعل الثاني كان من المقربين السابقين»[(١)].

الثمرات:

من ثمرات تحقيق الإيمان:

- الفوز بالجنة والنجاة من النار.
- نيل محبة الله تعالى.
- حصول البشرى لأهل الإيمان في الدنيا والآخرة.
- أن الله يدافع عن أهل الإيمان.
- التنعم بالحياة الطيبة.
- الفوز بولاية الله تعالى.
- حصول هداية القلب.
- أهل الإيمان أحق بالأمن من غيرهم.
- حصول معية الله الخاصة لهم.
- عبادة الله تعالى على نور وبصيرة.
- الوعد بالنصر والتمكين.
- رفع الدرجات في الدنيا والآخرة.
- استغفار الملائكة لأهل الإيمان[(٢)].

مذهب المخالفين:

جاء موقف المخالفين لأهل السُّنَّة والجماعة في الإيمان على **قسمين**:

ـ **أولًا**: الخوارج والمعتزلة الذين قالوا: إن الإيمان قول واعتقاد وعمل، فهم يدخلون الأعمال في الإيمان، لكنهم يعتقدون أن الإيمان كل واحد لا يتجزأ، إذا ذهب بعضه ذهب كله، فالإيمان عندهم لا يزيد ولا ينقص أبدًا، ومن أخلَّ بشيء من الأعمال ذهب إيمانه بالكلية، وهو كافر عند الخوارج، وعند المعتزلة هو في منزلة بين المنزلتين، إلا أنه في الآخرة مخلد في النار عند الطائفتين[(٣)].

وفساد هذا القول ظاهر؛ فإن نصوص الكتاب والسُّنَّة ـ التي تقدم شيء منها ـ دالة وصريحة على تبعض الإيمان وتفاضله وزيادته ونقصانه.

ـ **ثانيًا**: المرجئة الذين يخرجون العمل من الإيمان، وهؤلاء على أصناف **ثلاثة**:

الأول: صنف يقولون: الإيمان مجرد المعرفة القلبية. وهذا لا شك قول باطل يلزم منه أن يكون إبليس وفرعون ومن في حكمهما مؤمنين كاملي الإيمان. ومنهم من يقول: هو مجرد التصديق، وهم أكثر المرجئة.

الثاني: صنف يقولون: هو مجرد قول اللسان، وهذا هو قول الكرامية.

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١٩٠).

(٢) انظر: التوضيح والبيان لشجرة الإيمان للسعدي (٦٩ ـ ٩٠) [أضواء السلف، ط١، ١٤١٩هـ].

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٦٣٢) [مكتبة وهبة، ط٣]، والفصل في الملل والنحل لابن حزم (٣/ ١٨٨) [دار المعرفة، ط٢]، وأصول الدين للبغدادي (٢٤٩) [مطبعة الدولة باستانبول، ط١٣٤٦هـ]، وانظر أيضًا: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ٤٨).

الثالث: صنف يقولون: هو تصديق القلب وقول اللسان، وهذا هو قول مرجئة الفقهاء[1].

وهذه الأقوال جميعها شذت عن الحق وخالفت الصواب الوارد في الكتاب والسُّنَّة، والمنقول عن سلف الأمة في تعريف الإيمان وأنه شامل للأقوال والاعتقادات والأعمال، وقولهم هو الحق الذي لا ريب فيه، وقول ما عداهم هو الباطل لبعده عن الكتاب والسُّنَّة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أصول الإيمان»، لمحمد بن عبد الوهاب.

٢ ـ «الإيمان»، لأبي بكر ابن أبي شيبة.

٣ ـ «الإيمان»، لابن منده.

٤ ـ «الإيمان بين السلف والمتكلمين»، للغامدي.

٥ ـ «الإيمان ومعالمه وسننه واستكماله ودرجاته»، لأبي عبيد القاسم بن سلام.

٦ ـ «زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه»، لعبد الرزاق البدر.

٧ ـ «التوضيح والبيان لشجرة الإيمان»، للسعدي.

٨ ـ «الجامع لشعب الإيمان»، لأبي بكر البيهقي.

٩ ـ كتاب «الإيمان من صحيحي البخاري ومسلم».

١٠ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٧)، لابن تيمية.

الإيمان المطلق

يراجع مصطلح (الإيمان).

الإيمان بالرسل

يراجع مصطلح (الرسل).

الإيمان بالكتب

يراجع مصطلح (الكتب السماوية).

الإيمان باليوم الآخر

يراجع مصطلح (اليوم الآخر).

أيوب عليه السلام

اسمه ونسبه:

أيوب عليه عليه السلام هو ابن موص ـ وقيل: أموص ـ ابن رزاح ـ وقيل: رازح، وقيل: ابن رغويل ـ ابن العيص بن إسحاق بن إبراهيم

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١٤١ ـ ١٤٥) [مطبعة الحلبي، ط١٣٨٧هـ]، ومقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ١١٤ ـ ١٢١) [المكتبة العصرية]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ١٩٥).

الخليل عليه السلام[(١)]، وهذا هو المشهور؛ لأنه من ذرية إبراهيم عليه السلام، كما قال تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ﴾ [الأنعام: ٨٤]، **ووجه الدلالة**: أن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ عائد على إبراهيم عليه السلام دون نوح عليه السلام على الصحيح[(٢)]، وقيل: إن أباه كان ممن آمن بإبراهيم عليه السلام[(٣)]، ومعنى هذا أنه ليس من ذرية إبراهيم عليه السلام. والصحيح: أنه من ذرية العيص بن إسحاق، كما يقول ابن كثير[(٤)].

وذكر بعضهم أن أيوب عليه السلام جاء بعد يونس عليه السلام[(٥)]، وقيل: إن أيوب كان نبيًّا في عهد يعقوب[(٦)] وقيل: إنه كان بعد سليمان بن داود، وقيل غير ذلك[(٧)]، وذكروا أن من ولده من اسمه: بشر، وهو الذي يزعم كثير من الناس أنه ذو الكفل الذي بعثه الله نبيًّا[(٨)].

معنى اسمه لغة:

اختلف في أيوب؛ أهو عربي أم عبراني؟ فقال بعضهم: إنه لا يعرف معناه على التحقيق، وقال بعضهم: إنه قريب من اللفظ العربي (آيب)، فربما يعني: الراجع إلى الله، أو التائب، وبعضهم يرى أن أيوب عليه السلام كان عربيًّا، وكان ساكنًا في أرض حوران بالشام، وعلى كل فإذا كان هذا الاسم عربيًّا يكون (فيعولًا) من الأوب، ولعل سبب منعه من الصرف هو مجيئه مع أسماء أنبياء آخرين عن طريق العبرية إلى العربية فعومل معاملتها[(٩)].

نبوته:

أيوب عليه السلام هو من جملة أنبياء الله الذين نصَّ كتاب الله الكريم على إيحاء الله إليهم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ

(١) انظر: تاريخ الرسل والملوك للطبري (١/ ١٩٤) [دار الكتب العلمية، ط١]، وقصص الأنبياء المسمَّى بالعرائس (١٦٨) [مكتبة الجمهورية العربية، الأزهر]، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (١/ ٣٢٠) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٢هـ]، والمختصر في أخبار البشر لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي (١/ ١٦) [المطبعة الحسينية المصرية، ط١]، وتاريخ ابن الوردي (١/ ١٦) [دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧هـ].

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١/ ٥٠٦).

(٣) انظر: المعارف لابن قتيبة (٤٢) [الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٩٢م]، وتاريخ الرسل والملوك للطبري (١/ ١٩٤)، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك لابن الجوزي (١/ ٣٢٠)، والبداية والنهاية (١/ ٥٠٦).

(٤) انظر: البداية والنهاية (١/ ٥٠٦).

(٥) انظر: المصدر نفسه (١/ ٥٠٧).

(٦) انظر: المختصر في أخبار البشر (١/ ١٦).

(٧) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٣٠) [الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ].

(٨) انظر: تاريخ الطبري (١/ ١٩٥)، والمختصر في أخبار البشر (١/ ١٦)، والبداية والنهاية (١/ ٥١٥)، والإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٣٠).

(٩) انظر: المعرب من كلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي (١٠٧) [دار القلم، ط١، ١٤١٠هـ]، والإعلام بأصول الأعلام الواردة في قصص الأنبياء للدكتور ف. عبد الرحيم (٥٥ ـ ٥٦) [دار القلم، ط١، ١٤١٣هـ].

﴿كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا﴾ [النساء: ١٦٣].

دعوته:

ذكر غير واحد من المؤرخين أن أيوب عاش بعد زوال المرض عنه سبعين سنة في بلاد الشام على الحنيفية السمحة ملة إبراهيم عليه السلام مع قومه، وبعد موته غيَّر أتباعه ملة إبراهيم[(١)].

وفاته:

ذكر المؤرخون أن نبي الله أيوب عاش بالشام بعد زوال البلاء والمرض عنه سبعين سنة، ثم مات عن ثلاث وتسعين سنة. وقيل: إنه عاش أكثر من ذلك، والله أعلم[(٢)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: ابتلاء أيوب عليه السلام وصبره عليه، وبيان ما أكرمه الله به من معجزة عظيمة في شفائه:

لقد ابتلي نبي الله أيوب عليه السلام ابتلاء عظيمًا لثمان عشرة سنة بأمراض شديدة في بدنه كله سوى قلبه ولسانه، وابتلي في ماله وولده، حيث كان له من الدواب والأنعام والحرث والولد شيء كثير ومنازل مرضية، ففقد كل ذلك، وعافه الجليس ونفر منه الأنيس، ولم يجد من يحنو عليه، ويقوم بخدمته، سوى رجلين من إخوانه وزوجته، التي حفظت له سابقته من الإحسان إليها وشفقته عليها، فكانت ترعاه وتعينه على أموره وتطعمه حتى نفد ما عندها، فكانت تخدم الناس لتطعمه، وهو صابر محتسب على ذلك كله، مقبل على الله يلهج بذكره وشكره[(٣)]، حتى أصبح مضرب المثل في الصبر فيما بعد، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**أشد الناس بلاء الأنبياء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى الرجل على حسب دينه، فإن كان في دينه صلابة زيد في بلائه**»[(٤)]. وقد أخبر الله تعالى بأن أيوب عليه السلام كان مبتلًى صابرًا وأثنى عليه سبحانه وتعالى بقوله: ﴿إِنَّا وَجَدۡنَٰهُ صَابِرٗاۚ نِّعۡمَ ٱلۡعَبۡدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٞ ۝٤٤﴾ [صٓ]، وتوجه إلى ربه بالدعاء والاستغاثة والإلحاح في

(١) انظر: البداية والنهاية (١/ ٥١٤) [دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ]، وصحيح قصص الأنبياء لسليم الهلالي (٢٣٣) [دار غراس، ط١]، وقصص الأنبياء ومناقب القبائل من التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن (١٥٧) [المكتبة المكية، ومؤسسة الريان، ط١، ١٤١٨هـ].

(٢) انظر: تاريخ الطبري (١/ ١٩٥)، والبداية والنهاية (١/ ٥١٤ ـ ٥١٥).

(٣) انظر: البداية والنهاية (١/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨).

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب الزهد، رقم ٢٣٩٨) وصححه، وابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٤٠٢٣)، وأحمد (٣/ ٧٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم في المستدرك (كتاب الإيمان، رقم ١٢٠)، وقال الألباني: «هذا سند جيد». السلسلة الصحيحة (رقم ١٤٣).

سؤاله؛ لرفع البلاء عنه، كما حكى الله ذلك بقوله جل جلاله: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الأنبياء]، وقال الله عز وجل: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥٓ أَنِّي مَسَّنِيَ ٱلشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾﴾ [صٓ].

أخرج الطبري بسند حسن(١) عن قتادة في هذه الآية الأخيرة أنه قال: «ذهاب المال والأهل، والضر الذي أصابه في جسده»(٢).

وعن أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ قال: **«إن نبي الله أيوب لبث به بلاءه ثماني عشرة سنة، فرفضه القريب والبعيد إلا رجلين من إخوانه، كانا من أخص إخوانه له، كانا يغدوان إليه ويروحان، فقال أحدهما لصاحبه: تعلم والله لقد أذنب أيوب ذنبًا ما أذنبه أحد من العالمين. قال له صاحبه: وما ذاك؟ قال: منذ ثماني عشرة سنة لم يرحمه ربه فيكشف ما به. فلما راحا إليه لم يصبر الرجل حتى ذكر ذلك له، فقال أيوب: لا أدري ما تقول، غير أن الله عز وجل يعلم أني كنت أمر على الرجلين يتنازعان فيذكران الله، فأرجع إلى بيتي فأكفر عنهما كراهية أن يذكرا الله إلا في حق»**، قال: **«وكان يخرج في حاجته، فإذا قضاها أمسكت امرأته بيده حتى يرجع»**(٣).

فرحمه الله، واستجاب دعاءه، وكشف ما به من ضر، وأزال عنه البلاء، وأكرمه ببعض النعم، كما قال الله تعالى: ﴿فَٱسْتَجَبْنَا لَهُۥ فَكَشَفْنَا مَا بِهِۦ مِن ضُرٍّ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَٰبِدِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الأنبياء].

جاء عن الحسن وقتادة بسند حسن(٤)؛ أنهما قالا في قوله سبحانه: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ﴾: «أحيا الله أهله بأعيانهم، وزاده إليهم مثلهم»(٥).

وقال الله عز وجل: ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ ۖ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ﴿٤٢﴾ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ أَهْلَهُۥ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنَّا وَذِكْرَىٰ لِأُو۟لِي ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٤٣﴾ وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ ۗ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا ۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾﴾ [صٓ].

ففي هذه الآية ـ كما جاء عن قتادة بسند حسن(٦) ـ أمر الله نبيّه أيوب عليه السلام أن يضرب برجله أرضًا يقال لها:

(١) انظر: الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور لحكمت بشير ياسين (٤/٢٢٦) [دار المآثر، المدينة النبوية ط١].
(٢) تفسير الطبري (٢٠/١٠٦) [دار هجر، ط١].
(٣) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢٠/١٠٩ ـ ١١٠) [دار هجر، ط١]، وابن حبان في صحيحه (كتاب الجنائز، رقم ٢٨٩٨)، والحاكم في المستدرك (كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، رقم ٤١١٥) وصححه، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/٥٣ ـ ٥٤) [مكتبة المعارف، ط١، ١٤١٥هـ].
(٤) انظر: الصحيح المسبور (٤/٢٢٦).
(٥) انظر: تفسير الطبري (١٦/٣٦٦).
(٦) انظر: الصحيح المسبور (٤/٢٢٦).

الجابية[(١)]، فضربها برجله، فإذا عينان تنبعان، فشرب من إحداهما، واغتسل من الأخرى[(٢)].

وجاء في حديث أنس الطويل وفيه: «**فلما كان ذات يوم أبطأت عليه فأوحى الله إلى أيوب في مكانه أن:** ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ هَٰذَا مُغْتَسَلٌۢ بَارِدٌ وَشَرَابٌ ۝٤٢﴾ [صٓ] **فاستبطأته فتلقته تنظر، وأقبل عليها قد أذهب الله ما به من البلاء، وهو على أحسن ما كان، فلما رأته قالت: أي بارك الله فيك؛ هل رأيت نبي الله هذا المبتلى؟ فوالله على ذلك ما رأيت رجلًا أشبه به منك إذ كان صحيحًا. قال: فإني أنا هو، قال: وكان له أندران؛ أندر للقمح وأندر للشعير، فبعث الله سحابتين فلما كانت إحداهما على أندر القمح أفرغت فيه الذهب حتى فاض، وأفرغت الأخرى في أندر الشعير الوَرِق حتى فاض**»[(٣)].

قال ابن كثير: «وقوله: ﴿ٱرْكُضْ بِرِجْلِكَ﴾ [صٓ: ٤٢]؛ أي: اضرب الأرض برجلك، فامتثل ما أمر به، فأنبع الله له عينًا باردة الماء، وأمر أن يغتسل فيها، ويشرب منها، فأذهب الله عنه ما كان يجده من الألم والأذى والسقم والمرض، الذي كان في جسده ظاهرًا وباطنًا، وأبدله الله بعد ذلك كله صحة ظاهرة وباطنة، وجمالًا تامًّا، ومالًا كثيرًا، حتى صب له من المال صبًّا مطرًا عظيمًا جرادًا من ذهب، وأخلف الله له أهله»[(٤)].

فعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**بينما أيوب يغتسل عريانًا خرَّ عليه رِجْلُ جرادٍ من ذهب، فجعل يحثي في ثوبه، فناداه ربه: يا أيوب، ألم أكن أغنيتك عما ترى؟ قال: بلى يا رب، ولكن لا غنى لي عن بركتك**»[(٥)].

ـ المسألة الثانية: مدة مكثه عليه السلام في البلاء:

اختلف أهل العلم في مدة مكث أيوب عليه السلام في البلاء، فقيل: إنها ثلاث سنين لا تزيد ولا تنقص. وقيل: سبع سنين وأشهرًا[(٦)]، وذكر بعضهم أنها ثماني عشرة سنة[(٧)]، وهذا هو الصحيح؛ لحديث أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ قال: «**إن نبي الله أيوب لبث به بلاؤه ثماني عشرة سنة**»[(٨)].

ـ المسألة الثالثة: رخصة الله لعبده أيوب في حلفه على جلد زوجه مِائة جلدة:

هذه المسألة ذكرها غير واحد من

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ١٠٧).
(٢) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ١٠٨).
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) البداية والنهاية (١/ ٥١٣).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب أحاديث الأنبياء، رقم ٣٣٩١).
(٦) انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ١٠٦)، والمنتظم في التاريخ (١/ ٣٢٣).
(٧) وانظر لجميعها: البداية والنهاية (١/ ٥٠٩).
(٨) تقدم تخريجه تحت المسألة الأولى.

المؤرخين[١] وكذا بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [صٓ: ٤٤].

وخلاصتها: أن نبي الله أيوب حلف في أثناء مرضه على جلد زوجه مِائة جلدة، واختلف في سبب الجلد؛ فقيل: لبيعها ضفائرها حين نفد كل ما عندها في أثناء مرض زوجها نبي الله أيوب عليه السلام، وقيل: لاعتراض الشيطان عليها في صورة طبيب، يصف لها دواء لأيوب عليه السلام فجاءته وأخبرته الخبر، فعلم عليه السلام أنه الشيطان، ولما عافاه الله رخَّص الله له وخفف على زوجه، فأمره الله أن يضربها بما يبر قسمه ولا يحنث، ولا يضر زوجه الصابرة المحتسبة، وهو أن يأخذ حزمة تصل المائة من عيدان الأعشاب الرطبة فيضربها مرة واحدة[٢]، وهذه رخصة من الله أكرم الله بها نبيّه أيوب عليه السلام.

قال ابن جرير في تفسير الآية: «وقلنا لأيوب: خذ بيدك ضغثًا، وهو ما يجمع من شيء مثل حزمة الرطبة، وكملء الكف من الشجر أو الحشيش والشماريخ ونحو ذلك مما قام على ساق»[٣].

المصادر والمراجع:

١ - «المعارف»، لابن قتيبة.

٢ - «تفسير الطبري» (ج٢٠).

٣ - «تاريخ الرسل والملوك» (ج١)، للطبري.

٤ - «قصص الأنبياء المسمّى بالعرائس»، للثعلبي.

٥ - «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» (ج١)، لابن الجوزي.

٦ - «الكامل في التاريخ» (ج١)، لابن الأثير.

٧ - «المختصر في أخبار البشر» (ج١)، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي.

٨ - «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.

٩ - «صحيح (قصص الأنبياء لابن كثير)»، لسليم الهلالي.

١٠ - «قصص الأنبياء ومناقب القبائل من (التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن)»، لأحمد حاج محمد عثمان.

---

(١) انظر: المنتظم في التاريخ (١/ ٣٢٢)، والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ٥١٤).

(٢) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١/ ٣٢٠)، والبداية والنهاية لابن كثير (١/ ٥١٤)، وصحيح قصص الأنبياء للشيخ سليم الهلالي (٢٣٣).

(٣) تفسير الطبري لابن جرير الطبري (٢٠/ ١١١).



حرف الباء

البارئ

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباء والراء والهمزة فأصلان إليهما ترجع فروع الباب؛ **أحدهما**: الخلق؛ يقال: برأ اللهُ الخلقَ يبرؤهم برءًا، والبارئ: اللهُ جلَّ ثناؤه؛ قال الله تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٤]... **والأصل الآخر**: التباعد من الشيء ومزايلته؛ من ذلك البُرء، وهو السلامة من السقم»[١].

وبرأ اللهُ الخلقَ، من باب قطع، فهو البارئ، والبرية الخلق، تركوا همزَها إن لم تكن من البري[٢]، وأصل البرء: خلوص الشيء عن غيره، إما على سبيل التقصّي منه، وعليه قولهم: برأ فلان من مرضه، والمديون من دينه، ومنه استبرأت الجارية، وقيل: البارئ: الخالق؛ البريء من التفاوت والتنافر المخلَّين بالنظام، وإما على سبيل الإنشاء، ومنه: برأ الله النسمة[٣].

(١) مقاييس اللغة (١/ ٢٣٦) [دار الجيل، ط١٤٢٠هـ].
(٢) انظر: مختار الصحاح (١٨) [مكتبة لبنان، ١٤١٥هـ].
(٣) انظر: فتح الباري (١٣/ ٣٩١) [دار المعرفة، بيروت].

التعريف شرعًا:

البارئ: هو الذي برأ الخلق واخترعه وأحدثه، وهو دالٌّ على صفة البرء، وهي من صفات الأفعال المتعدية، التي لم يزل ولا يزال متّصفًا بها سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ[٤].

الحكم:

يجب الإيمان بثبوت اسم البارئ لله تعالى، وأنه دالٌّ على فعله، وهو خلقه للمخلوقات، وهو دالٌّ على انفراده بذلك سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يشركه فيه مشارك[٥].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ لَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر].

وقال تعالى: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ فَٱقۡتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ عِندَ بَارِئِكُمۡ فَتَابَ عَلَيۡكُمۡۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾﴾ [البقرة]؛ أي: خالقكم[٦].

(٤) انظر: شفاء العليل (١٢١) [دار الفكر، ١٣٩٨هـ]، وتفسير أسماء الله الحسنى لابن سعدي (١٧٠).
(٥) انظر: تفسير السعدي (١٠٠٧) [دار السلام، ط٢].
(٦) انظر: تفسير الطبري (١/ ٦٨٥) [دار هجر، ط١]، ومعالم التنزيل (١/ ٩٦) [دار طيبة، ط١٤٠٩هـ].

عن أبي جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلي: هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه الله رجلًا في القرآن، وما في هذه الصحيفة». قلت: وما في الصحيفة؟ قال: «العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»(١).

أقوال أهل العلم:

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: «البارئ الذي برأ الخلق فأوجدهم»(٢).

وقال الزجاج رحمه الله: «البارئ؛ يقال: برأ اللهُ الخلقَ، فهو يبرؤهم برءًا؛ إذا فطرهم»(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله: «البارئ المصور: تفصيل لمعنى اسم الخالق»(٤).

المسائل المتعلقة:

لم يزل ولا يزال الربّ تعالى متّصفًا بالبَرء، والخلق، والتدبير، فلم يستفد بإحداث البرية اسم الباري، كما أنه ليس بعد أن خلق الخلق استفاد اسم الخالق، وهذا مبني على أصل إثبات الصفات الاختيارية المتعلقة بمشيئة الله تعالى وقدرته.

قال أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى: «ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق، ولا بإحداث البريَّة استفاد اسم الباري»(٥).

قال الشيخ عبد العزيز الراجحي: «المعنى: أن أسماء الله سبحانه وتعالى اسمه الخالق، واسمه الباري، ولم يزل له هذا الاسم، والبارئ؛ أي: الذي خلق الخلق، وبرأ البرية وأحدثها، ولم يزل له الأسماء الحسنى؛ لأنه سبحانه وتعالى قادر على الفعل في أي وقت»(٦).

قال السعدي رحمه الله: «الخالق البارئ المصور: الذي خلق جميع الموجودات وبرأها، وسوّاها بحكمته، وصورها بحمده وحكمته، وهو لم يزل ولا يزال على هذا الوصف العظيم»(٧).

الفروق:

الفرق بين البارئ والخالق والمصور:

ذكر أهل العلم فروقًا بين هذه الأسماء، حاصلها: أن الخالق هو مقدر الأشياء أولًا، والبارئ: هو الإيجاد على وفق ذلك التقدير، والمصور: هو اختراع صور الأشياء، وترتيبها في الوجود على أحسن الوجوه، قال ابن القيم رحمه الله:

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الجهاد والسير، رقم ٣٠٤٧).
(٢) تفسير الطبري (٢٣/ ٥٥٥).
(٣) تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج (٣٧) [دار الثقافة].
(٤) شفاء العليل (١٢١) [دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ].
(٥) العقيدة الطحاوية ضمن شرحها لابن أبي العز الحنفي (١/ ١٠٩) [مؤسسة الرسالة، ط١٣، ١٤١٩هـ].
(٦) الهداية الربانية في شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٨٨) [دار التوحيد، ط١، ١٤٣٠هـ].
(٧) تفسير أسماء الله الحسنى (١٧٠).

«البارئ المصور تفصيل لمعنى اسم الخالق، فالله سبحانه إذا أراد خلق شيء قدره بعلمه وحكمته، ثم برأه؛ أي: أوجده وفق ما قدره في الصورة التي شاء سبحانه»[(١)].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «الفرق بين الخالق والبارئ أن الخلق التقدير، والبرء هو الفري، وهو التنفيذ، وإبراز ما قدره وقرره إلى الوجود، وليس كل من قدر شيئًا ورتبه يقدر على تنفيذه وإيجاده سوى الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى. قال زهير بن أبي سلمي يمدح رجلًا:

ولأنت تفري ما خلقت وبعـ
ـض القوم يخلق ثم لا يفري

أي: أنت تنفذ ما خلقت؛ أي: قدرت، بخلاف غيرك فإنه لا يستطيع ما يريد، فالخلق: التقدير، والفري: التنفيذ، ومنه يقال: قدر الجلاد ثم فرى؛ أي: قطع على ما قدره بحسب ما يريده»[(٢)].

وقد ظن بعض الناس أن هذه الأسماء مترادفة، وليس كذلك؛ قال محمد خليل هراس: «والحاصل أن هذه الأسماء الثلاثة ليست مترادفة على معنى واحد، بل لكل منها معنى يخصه، وهي متكاملة لا بد منها جميعًا على هذا الترتيب؛ فالخلق **أولًا**؛ لأنه تقدير الأشياء على إحكام واستواء، ثم البرء **ثانيًا**؛ لأنه الإبراز والإيجاد على وفق التقدير السابق، ثم التصوير **ثالثًا**؛ لأنه اختراع صور الأشياء وترتيبها في الوجود على أحسن الوجوه»[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجاج.

٢ ـ «اشتقاق أسماء الله»، للزجاجي.

٣ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للسعدي.

٤ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

٥ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد حمود النجدي.

٦ ـ «أسماء الله الحسنى»، للغصن.

٧ ـ «القواعد المثلى»، لابن عثيمين.

٨ ـ «الأسئلة والأجوبة الأصولية»، لعبد العزيز السلمان.

٩ ـ «فقه أسماء الله الحسنى»، لعبد الرزاق البدر.

(١) شفاء العليل (١٢١).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥) [دار الفكر].
(٣) عقيدتنا عقيدة القرآن والسُّنَّة (١٦٦) [دار الكتاب والسُّنَّة، ط١، ١٤٢٤هـ].

الباطن

يراجع مصطلح (الظاهر الباطن)

البدعة

البدعة لغة:

البدعة من: بَدَعَ، وتأتي على **معنيين**؛ **أحدهما**: ابتداء الشي لا عن مثال سابق، **والثاني**: الانقطاع والكلال؛ قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباء والدال والعين أصلان: **أحدهما**: ابتداء الشيء وصنعُه لا عَنْ مِثال، **والآخر**: الانقطاع والكَلال»[(١)].

ويدل على **المعنى الأول**: قوله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ١٠١]؛ أي: خالقهما ومحدثهما ومنشئهما على غير مثال سابق[(٢)].

وأما **المعنى الثاني**: فيدل عليه ما جاء في السُّنَّة في حديث الهدي: «فأزحفت عليه بالطريق فعيَّ لشأنها إن هي أبدعت»[(٣)]؛ أي: انقطعت عن السير بكلال، أو ظلع؛ كأنه جعل انقطاعها عمَّا كانت مستمرة عليه من عادة السير؛ أي: إنشاء أمر خارج عمَّا اعتيد منها[(٤)].

(١) مقاييس اللغة (١/٢٠٩) [دار الجيل، بيروت].
(٢) انظر: تفسير الطبري (٩/٤٥٧) [دار هجر]، وتفسير ابن كثير (٦/١٢٢) [مؤسسة قرطبة، ط١].
(٣) أخرجه مسلم (كتاب الحج، رقم ١٣٢٥).
(٤) انظر: لسان العرب (١/٣٤٣) [دار إحياء التراث العربي، ط٣، ١٤١٩هـ].

التعريف شرعًا:

«البدعة في الدين هي ما لم يشرعه الله ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب، فأما ما أمر به أمر إيجاب أو استحباب، وعلم الأمر به بالأدلة الشرعية فهو من الدين الذي شرعه الله»[(٥)].

ويقول الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريف البدعة: «هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية»[(٦)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

البدعة في اللغة أعم منها في الشرع كما يظهر من خلال التعريفين اللغوي والشرعي؛ ذلك أن البدعة في اللغة هي ما أحدث لا على مثال سابق، وسواء كانت محمودة أو مذمومة، والبدعة في الشرع هي إحداث أمر في الدين، وليس لها نظير فيما سلف، وهي لا تكون إلا مذمومة[(٧)].

(٥) مجموع الفتاوى (٤/١٠٧ ـ ١٠٨) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة، ١٤١٦هـ].
(٦) الاعتصام (١/٤٣) [الدار الأثرية، ط٢، ١٤٢٨هـ].
(٧) انظر: تفسير الطبري (٢/٤٦٤)، والاعتصام للشاطبي (١/٤١)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢/٥٩٣) [مكتبة الرشد]، وفتح الباري (١٣/٢٥٣) [دار المعرفة].

سبب التسمية:

سميت البدعة بدعة؛ لأنها أحدثت على غير مثال سابق؛ أي: أن صاحبها ابتدأ طريقة في الدين لم يسبق إليها، ولهذا سمي المبتدع في الدين مبتدعًا؛ لإحداثه فيه ما لم يسبق إليه غيره(١).

الحكم:

البدع كلها مذمومة منهي عنها في الشرع، فلا توجد بدعة حسنة كما يزعم محسّنو البدع؛ لأن البدع مصادمة للشريعة مضادة لها، فهي مذمومة على كل حال(٢).

الحقيقة:

هي طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية، فيدخل فيها العبادات والعادات، وقيدت بالابتداع في الدين؛ لأن صاحبها إنما يضيفها إلى الدين، فيخرج ما كان مخترعًا لأجل الدنيا؛ كإحداث الصنائع والوسائل، ونحوها، ويخرج كذلك ما كان من العلوم النافعة المستحدثة؛ كعلم النحو والصرف، وغيرها من العلوم الخادمة للشريعة؛ إذ لها أصولها في الشرع، وهذه مما تدخل تحت المصالح المرسلة.

قال الشاطبي: «من حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده؛ إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثم بدعة، ولكان العمل داخلًا في عموم الأعمال المأمور بها أو المخير فيها»(٣).

الأدلة:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ قَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِرُسُلِنَا وَقَفَّيْنَا بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ وَجَعَلْنَا فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ رِضْوَٰنِ ٱللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا ۖ فَـَٔاتَيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الحديد].

وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟ شَرَعُوا۟ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ ۚ وَلَوْلَا كَلِمَةُ ٱلْفَصْلِ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ ۗ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢١﴾﴾ [الشورى].

ومن السُّنَّة: حديث عائشة رضي الله عنها؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»(٤)، وفي رواية: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو رد**»(٥).

وفي حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما؛

(١) انظر: تفسير الطبري (٢/٤٤٦)، وتفسير ابن كثير (٦/١٢٢)، والاعتصام (١/٤١).
(٢) انظر: الاعتصام (١/٣٢١ ـ ٣٢٢)، وجامع العلوم والحكم (١/٢٦٦).
(٣) انظر: الاعتصام (١/٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٤) أخرجه البخاري (كتاب الصلح، رقم ٢٦٩٧)، ومسلم (كتاب الأقضية، رقم ١٧١٨).
(٥) أخرجه مسلم (كتاب الأقضية، رقم ١٧١٨).

أن رسول الله ﷺ كان يقول: «**فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»[(١)].

ومنها كذلك حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه وفيه؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**إنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثير فعليكم بسُنَّتي وسُنَّة الخلفاء الراشدين المهديين، تمسَّكوا بها وعَضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن عمر رضي الله عنهما: «كل بدعة ضلالة وإن رآها الناس حسنة»[(٣)].

قال أبو قلابة رحمه الله: «ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف»[(٤)].

قال ابن الماجشون رحمه الله: سمعت مالكًا يقول: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة زعم أن محمدًا ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فما لم يكن يومئذ دينًا، فلا يكون اليوم دينًا»[(٥)].

قال شيخ الإسلام: «ولهذا قال طائفة من السلف ـ منهم الثوري ـ: البدعة أحبّ إلى إبليس من المعصية؛ لأن المعصية يتاب منها، والبدعة لا يتاب منها. وهذا معنى ما روي عن طائفة أنهم قالوا: إن الله حجر التوبة على كل صاحب بدعة، بمعنى: أنه لا يتوب منها؛ لأنه يحسب أنه على هدى ولو تاب لتاب عليه كما يتوب على الكافر. ومن قال: إنه لا يقبل توبة مبتدع مطلقًا فقد غلط غلطًا منكرًا، ومن قال: ما أذن الله لصاحب بدعة في توبة، فمعناه: ما دام مبتدعًا يراها حسنة لا يتوب منها، فأما إذا أراه الله أنها قبيحة فإنه يتوب منها كما يرى الكافر أنه على ضلال؛ وإلا فمعلوم أن كثيرًا ممن كان على بدعة تبين له ضلالها وتاب الله عليه منها، وهؤلاء لا يحصيهم إلا الله»[(٦)].

الشروط:

يشترط في البدعة أن تكون مما لا أصل لها في الدين، وأما إن كان لها أصل في الشريعة فهذه لا تدخل تحت

(١) أخرجه مسلم (كتاب الجمعة، رقم ٨٦٧).
(٢) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٦٠٧)، والترمذي (أبواب العلم، رقم ٢٦٧٦) وصححه، وابن ماجه (المقدمة، رقم ٤٢)، وأحمد في مسنده (٢٨/ ٣٧٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/ ٨٧١) [المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٩هـ].
(٣) أخرجه المروزي في السُّنَّة (٢٩) [مؤسسة الكتب الثقافية، ط١]، ابن بطة في الإبانة الكبرى (١/ ٣٣٩) [دار الراية]، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٠٤) [دار طيبة، ط٨]، وسنده صحيح.
(٤) رواه الدارمي في سننه (١/ ٥٨).
(٥) الاعتصام للشاطبي (١/ ٦١) [دار ابن عفان، ط١].
(٦) مجموع الفتاوى (١١/ ٦٨٤ ـ ٦٨٥).

مسمى البدعة، بل هي تدخل تحت المصالح المرسلة النافعة.

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعًا، وإن كان بدعة لغة»[١].

وقال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمراد بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع، ويسمى في عرف الشرع بدعة، وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس ببدعة، فالبدعة في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة، فإن كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة، سواء كان محمودًا أو مذمومًا»[٢].

الأقسام:

تعددت تقسيمات أهل العلم للبدعة، وذلك لاعتبارات مختلفة، منها ما هو معتبر في الشرع، ومنها ما هو غير معتبر في الشرع:

فبالاعتبار الأول: وهو ما كان تقسيمه معتبر شرعًا، فيدخل فيه **عدة تقسيمات**:

١ ـ تقسيم البدعة إلى شرعية ولغوية[٣]؛ فالشرعية هي ما تدخل تحت قوله ﷺ: «**وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة**»[٤]، واللغوية كقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن جمعه للصحابة لصلاة التراويح جماعة والاستمرار عليه: «نعم البدعة هذه»[٥].

٢ ـ تقسيم البدعة إلى بدعة حقيقية وبدعة إضافية: فالبدعة الحقيقية هي التي لم يدل عليها دليل شرعي لا من كتاب ولا من سُنَّة، ولا من إجماع، أو قياس، وهي في الأصل بمعنى البدعة المعرفة التعريف الشرعي، ومن أمثلتها التي ذكرها أهل العلم: بدعة قراءة القرآن بالإدارة على صوت واحد، وبدعة المولد النبوي، وغيرها، وهذه وإن كانت أقرب إلى البدع الإضافية، لكن لما صارت تلك الأوصاف ملازمة لها صارت من البدع الحقيقية.

وأما البدعة الإضافية: فهي التي لها **شائبتان**: إحداهما: لها من الأدلة متعلق، فلا تكون من تلك الجهة بدعة.

والأخرى: ليس لها تعلق إلا مثل ما للبدعة الحقيقية، ومن أمثلته: الجهر بالنية في الصلاة، وكرفع الصوت بالتكبير عند قراءة الآية، وغيرها[٦].

٣ ـ تقسيم البدعة إلى بدعة مكفرة،

(١) جامع العلوم والحكم (٢١/ ٧٨١) [دار السلام، ط٢].
(٢) فتح الباري (١٣/ ٢٥٣) [دار المعرفة، بيروت].
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١١٦).
(٤) أخرجه مسلم (كتاب الجمعة، رقم ٨٦٧).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب صلاة التراويح، رقم ٢٠١٠).
(٦) انظر: الاعتصام (٢/ ١٢٧) [الدار الأثرية، ط٢]، وحقيقة البدعة وأحكامها (٢/ ٧ ـ ٣٥).

وبدعة غير مكفرة؛ أي: مفسقة[1]؛ فالبدعة المكفرة: هي التي يلزم منها إنكار أمر مجمع عليه، أو متواتر من الشرع، أو معلوم من الدين بالضرورة، أو نحو ذلك؛ كبدعة الجهمية، والقدرية الغلاة، وأما البدعة غير المكفرة: فهي التي لا يلزم منها تكذيب بالكتاب، ولا بشيء مما أرسل الله به رسله، ونحوها.

وهناك تقسيمات أخرى: كتقسيمهم البدعة إلى بدعة تعبدية وبدعة عادية، وإلى بدعة مركبة وبسيطة، وإلى فعلية وتركية، وغيرها من التقسيمات الكثيرة[2].

وأما **بالاعتبار الثاني** ـ وهو ما لم يكن تقسيمه معتبرًا شرعًا ـ فيدخل فيه أيضًا هو **عدة تقسيمات:**

١ ـ تقسيم البدعة إلى بدعة حسنة وبدعة سيئة، وهذا التقسيم يذكره محسّنو البدع، ليسوّغوا ما هم عليهم من البدع المنكرة، ويستدلون ببعض الأحاديث والآثار.

فمن أشهر الأحاديث التي يستدلون بها: حديث عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«من سَنَّ في الإسلام سُنَّة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيء، ومن سن في الإسلام سُنَّة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»**[3].

وهذا الحديث خارج محل النزاع؛ إذ إن سببه يبين المقصود؛ فقد ورد في الحث على الصدقة، فأصل الفعل مشروع، يوضحه ما جاء في بيان سبب وروده في أوله؛ حيث قال جرير بن عبد الله رضي الله عنه: «كنا عند رسول الله في صدر النهار، قال: فجاءه قوم حفاة عراة مجتابي النِّمار أو العباء متقلدي السيوف عامتهم من مضر بل كلهم من مضر، فتمعّر وجه رسول الله ﷺ لما رأى بهم من الفاقة فدخل ثم خرج، فأمر بلالًا فأذَّن وأقام فصلى ثم خطب فقال: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ [النساء: ١] إلى آخر الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝١﴾ **والآية التي في الحشر:** ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨] **تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من ثوبه، من صاع بره، من صاع تمره** ـ حتى قال: **ولو بشق تمرة»**. قال: فجاء رجل من الأنصار

(١) انظر: معارج القبول (٢/٦١٧) [الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد].

(٢) أكثر من عرف عنه الاعتناء بتقاسيم البدعة الشاطبي في كتابه الاعتصام، وكل من جاء بعده فإنما اتبعه في ذلك، ولمزيد من التفصيل ينظر: حقيقة البدعة وأحكامها لسعيد الغامدي (٢/١٩٢) [مكتبة الرشد].

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، ١٠١٧).

بصُرَّة كادت كفه تعجز عنها، بل قد عجزت، ثم تتابع الناس حتى رأيت كومين من طعام وثياب، حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهبَةٌ» ثم ذكر الحديث السابق[١].

ومن أشهر الآثار التي يستدلون بها قول عمر رضي الله عنه في اجتماع الناس على صلاة التراويح: «نِعْم البدعة هذه»[٢].

وهذا باطل من أوجه؛ **أهمها**:

أولًا: أن النبي كان قد صلى التراويح جماعة في أول أيام رمضان ثم تركها خشية أن تفرض على أمته، فلا يطيقونها، فصلاة التراويح جماعة لها أصل شرعي من سُنَّة المصطفى ﷺ.

قال ابن تيمية رحمه الله: «فأما صلاة التراويح فليست بدعة في الشريعة، بل هي سُنَّة... ولا صلاتها جماعة بدعة؛ بل هي سُنَّة في الشريعة؛ بل قد صلَّاها رسول الله ﷺ في الجماعة في أول شهر رمضان ليلتين بل ثلاثًا، وصلَّاها أيضًا في العشر الأواخر في جماعة مرات»[٣].

وقال ابن رجب: «ومراده: أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت، ولكن له أصل من الشريعة يرجع إليها؛ فمنها أن النبي ﷺ كان يحث على قيام رمضان، ويرغب فيه، وكان الناس في زمنه يقومون في المسجد جماعات متفرقة ووحدانًا، وهو ﷺ صلى بأصحابه في رمضان غير ليلة، ثم امتنع من ذلك معللًا ذلك بأنه خشي أن يكتب عليهم، فيعجزوا عن القيام به، وهذا قد أُمن بعده ﷺ»[٤].

ثانيًا: المراد بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «نِعْمَ البدعة» هذه البدعة اللغوية لا الشرعية؛ لأن البدعة في اللغة تعم كل ما ليس له مثال سابق، وأما البدعة الشرعية فهي كل ما لم يدل عليها دليل من الشرع، أو ما ليس له أصل في الدين.

قال ابن تيمية رحمه الله: «ثم نقول أكثر ما في هذا تسمية عمر تلك بدعة مع حسنها وهذه تسمية لغوية لا تسمية شرعية؛ وذلك أن البدعة في اللغة تعم كل ما فعل ابتداء من غير مثال سابق وأما البدعة الشرعية فكل ما لم يدل عليه دليل شرعي»[٥].

٢ ـ تقسيم البدعة على وفق الأحكام التكليفية الخمسة[٦]: بدعة واجبة، وبدعة

(١) أخرجه مسلم (كتاب الزكاة، ١٠١٧).
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٩١).
(٤) جامع العلوم والحكم (٢/ ٧٨٤).
(٥) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٥٩٣).
(٦) انظر: قواعد الأحكام (٢/ ١٧٢ ـ ١٧٤) [دار الكتب العلمية]، حاشية ابن عابدين (١/ ٥٦٠) [دار الفكر، بيروت، ١٤٢١هـ]، وشرح الزرقاني على الموطأ (١/ ٣٤٠) [دار الكتب العلمية، ط١]، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري (١١/ ١٢٦) [دار إحياء التراث العربي].

مندوبة، وبدعة مستحبة، وبدعة مكروهة، وبدعة محرمة، وهو تقسيم مبتدع، لا أصل له؛ إذ قوله ﷺ: «**وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة**»[(١)] قاعدة شرعية كلية تبطل جميع البدع المحدثة في الدين، التي ليس لها أصل ترجع إليه.

قال ابن رجب رحمه الله: «فقوله ﷺ: «**كل بدعة ضلالة**» من جوامع الكلم، لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين، وهو شبيه بقوله ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[(٢)]، فكل من أحدث شيئًا ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين، يرجع إليه فهو ضلالة، والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة»[(٣)].

وقال الشاطبي: «هذا التقسيم أمر مخترع لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو في نفسه متدافع؛ لأن من حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده؛ إذ لوكان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو ندب أو إباحة لما كان ثم بدعة، ولكان العمل داخلًا في عموم الأعمال المأمور بها أو المخير فيها، فالجمع بين تلك الأشياء بدعًا، وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو ندبها أو إباحتها جمع بين متنافيين»[(٤)].

وقال ابن حجر رحمه الله: «وقوله: «**كل بدعة ضلالة**» قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها، أما منطوقها فكأن يقال حكم كذا بدعة، وكل بدعة ضلالة، فلا تكون من الشرع؛ لأن الشرع كله هدى، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدمتان وأنتجتا المطلوب، والمراد بقوله: «**كل بدعة ضلالة**» ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام»[(٥)].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: دخول البدعة في الأمور العادية:

اختلف أهل العلم في وقوع الابتداع في الأمور العادية؛ فذهب أكثر أهل العلم إلى أن الابتداع لا يدخل في الأمور العادية مطلقًا. وذهب بعض العلماء ومنهم: العز بن عبد السلام والقرافي رحمهم الله إلى أن البدع تدخل في الأمور العادية مطلقًا[(٦)].

وذهب بعض أهل العلم؛ منهم: ابن

(١) تقدم تخريجه قريبًا.
(٢) تقدم تخريجه قريبًا.
(٣) جامع العلوم والحكم (١/٢٦٦).
(٤) الاعتصام (١/٣٢١ ـ ٣٢٢).
(٥) فتح الباري (١٣/٢٥٣) [دار المعرفة، بيروت].
(٦) انظر: المبتدعة وموقف أهل السُّنَّة والجماعة منهم لمحمد يسري (٤٩).

تيمية[١] وابن رجب[٢] والشاطبي رحمهم الله إلى التوسط بين القولين، وهو التفصيل في المسألة بمعنى: أن الابتداع لا يدخل في الأمور العادية إلا من جهة ما فيها من معنى التعبد[٣]. قال الشاطبي رحمه الله: «وإنّ العاديات من حيث هي عادية لا بدعة فيها، ومن حيث يتعبد بها أو توضع وضع التعبد تدخلها البدعة، وحصل بذلك اتفاق القولين وصار المذهبان مذهبًا واحدًا وبالله التوفيق»[٤].

فالذي يترجح «أنّ البدع لا تدخل في العادات والمعاملات إلا من الوجه العبادي فيها، فإذا ألحق المكلف حكمًا شرعيًّا، أو قصد الطاعة والأجر والثواب بعمل هو في حقيقته الشرعية ليس كذلك فقد ابتدع»[٥].

ـ المسألة الثانية: حكم المبتدع:

أولًا: حكم المبتدعة على سبيل الإجمال من ناحية دخولهم في الإسلام أو عدمه، فهم على **نوعين**:

١ ـ من أهل البدع من يكون زنديقًا منافقًا فهذا كافر خارج عن الإسلام، وهذا يكثر في الرافضة والجهمية.

٢ ـ ومن أهل البدع من لا يكون كافرًا ولا منافقًا، بل من المسلمين، فمن هؤلاء من يكون فيه إيمان باطنًا وظاهرًا، يكون فيه جهل وظلم، حتى أخطأ ما أخطأ من السُّنَّة، وقد يكون عاصيًا، أو فاسقًا، وقد يكون مخطئًا متأولًا، مغفورًا له خطؤه، وقد يكون مع هذا معه من الإيمان والتقوى ما يكون معه من ولاية الله تعالى بقدر إيمانه وتقواه، وقد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، وهؤلاء قد لا تكون مقالتهم كفرًا بنفسها.

وقد تكون مقالتهم كفرًا، ولكن لا يحكم على قائلها المعين بالكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية التي يكفر تاركها، فيكون قائلها معذورًا؛ كمن لم يبلغه الخطاب؛ كحديث العهد بالإسلام، أو من نشأ ببادية بعيدة[٦].

ثانيًا: حكم المبتدعة من أهل القبلة من جهة الشهادة لهم بالجنة والنار، فهذا ينظر إليه من **جهتين**:

الأولى: جهة العموم، يقال: إن الفرق المبتدعة قد جاء الوعيد بأنها في النار، وذلك في قوله ﷺ: «**افترقت**

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٩٥).
(٢) انظر: جامع العلوم والحكم له (٥٧) [دار المعرفة].
(٣) انظر: المصدر السابق (٤٩).
(٤) حقيقة البدعة وأحكامها، لسعيد الغامدي (٢/ ١٢٤) [مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٢هـ].
(٥) انظر: جامع العلوم والحكم (٤٩).
(٦) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣/ ١٧٩، ٣٥٠ ـ ٣٥٤) (٢٣/ ٣٤٥).

اليهود على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على إحدى أو ثنتين وسبعين فرقة، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»(١).

وفي رواية: «**كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة**»(٢).

فيحكم على هذه الفرق الثنتين والسبعين بالهلاك واستحقاق النار على سبيل العموم، وهذا الاستحقاق لا يعني التخليد في النار كخلود الكافرين، بل هو وعيد كالوعيد الذي جاء لأصحاب الكبائر من أهل القبلة، من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا ﴿١٠﴾﴾ [النساء].

والأخرى: جهة التعيين، فإنه لا يحكم للواحد المعين من هؤلاء بأنه في النار، «وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالكًا، فإن المنازع قد يكون مجتهدًا مخطئًا يغفر الله خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول والقانت وذو الحسنات الماحية والمغفور له وغير ذلك فهذا أولى»(٣).

ثالثًا: الأحكام المترتبة على حكم المبتدع:

فمن الأحكام المترتبة على الحكم على المبتدع: الصلاة على المبتدع، والدعاء له، والاستغفار له، والصلاة خلفه، وقبول روايته، وقتله، وقبول توبته، ونحوها فالكلام فيها طويل، وقد وقع الخلاف في بعضها، والقول المختصر فيها أن يقال:

من كانت بدعته بدعة مكفرة، فهذا لا يصلى عليه، ولا يدعى له، ولا يستغفر له، ولا يصلى خلفه، ولا ينكح، ولا يدفن في مقابر المسلمين، ونحو ذلك، وهذا ما ورد عن أئمة السلف في الجهمية، والرافضة.

قال الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وسئل عبد الله بن إدريس عن الصلاة خلف أهل البدع فقال: لم يزل في الناس إذا

(١) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٥٩٦)، وابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٣٩٩٢)، والترمذي (أبواب الإيمان، رقم ٢٦٤٠) وقال: حسن صحيح، وأحمد في مسنده (١٤/ ١٢٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الإيمان، رقم ١٠)، وصححه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٥)، والألباني في الصحيحة (رقم ٢٠٣).

(٢) أخرجه بهذه الزيادة: ابن ماجه (كتاب الفتن، رقم ٣٩٩٣)، وابن أبي عاصم في السُّنَّة (١/ ٣٢) [المكتب الإسلامي، ط١]، من حديث أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وصحح إسناده البوصيري في مصباح الزجاجة (٤/ ١٨٠) [دار العربية، ط٢]، والألباني في ظلال الجنة (١/ ٣٢).

(٣) المناظرة في الواسطية ضمن مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام (٣/ ١٧٩).

كان فيهم مرضيّ أو عَدلٌ فصلِّ خلفه. قلت: فالجهمية؟ قال: لا؛ هذه من المَقاتل؛ هؤلاء لا يُصلّى خلفهم، ولا يناكحون وعليهم التوبة»[(١)].

وقال أيضًا: «ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليت خلف اليهود والنصارى، ولا يسلم عليهم، ولا يعادون، ولا يناكحون، ولا يشهدون، ولا تؤكل ذبائحهم»[(٢)].

وأما من كانت بدعته بدعة مفسقة، أو غير مكفرة، فهذا إن كان داعية إلى بدعته، أو مظهرًا لها، فلا تقبل روايته، ويهجر، ويؤدب ويعاقب من طرف الحاكم، لكن يصلى عليه إذا مات، ويستغفر له، ويدفن في مقابر المسلمين، ونحو ذلك، فيعامل معاملة أصحاب الكبائر من أمة محمد ﷺ، وأما إن لم يكن داعية إلى بدعته، وكان متسترًا بها، فهذا يعامل معاملة المسلمين في الظاهر.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فبهذا ونحوه[(٣)] رأى المسلمون أن يهجروا من ظهرت عليه علامات الزيغ من المظهرين للبدع، الداعين إليها، والمظهرين للكبائر، فأما من كان مستترًا بمعصية أو مُسرًّا لبدعة غير مكفرة، فإن هذا لا يهجر، وإنما يهجر الداعي إلى البدعة؛ إذ الهجر نوع من العقوبة، وإنما يعاقب من أظهر المعصية قولًا أو عملًا، وأما من أظهر لنا خيرًا فإنا نقبل علانيته، ونكل سريرته إلى الله تعالى، فإن غايته أن يكون بمنزلة المنافقين الذين كان النبي ﷺ يقبل علانيتهم، ويكل سرائرهم إلى الله، لما جاؤوا إليه عام تبوك، يحلفون ويعتذرون، ولهذا كان الإمام أحمد رحمه الله، وأكثر من قبله وبعده من الأئمة، كمالك رحمه الله، وغيره، لا يقبلون رواية الداعي إلى بدعته، ولا يجالسونه، بخلاف الساكت، وقد أخرج أصحاب الصحيح عن جماعات ممن رمي ببدعة من الساكتين، ولم يخرجوا عن الدعاة إلى البدع»[(٤)].

الفروق:

الفرق بين البدع والمصالح المرسلة:

يظهر الفرق من عدة أوجه؛ **أهمها**[(٥)]:

١ ـ ترجع المصالح المرسلة في غالب أحوالها إلى أصل شرعي من الكتاب أو السُّنَّة أو الإجماع، وأما البدع فلا أصل شرعي لها تعود إليه.

٢ ـ تعود المصالح المرسلة عند

(١) خلق أفعال العباد (١٧) [مؤسسة الرسالة، ط٣].
(٢) خلق أفعال العباد (١٣).
(٣) أي: بما ورد عن النبي ﷺ من هجر كعب بن مالك وصاحبيه، وما ورد في أمر عمر بن الخطاب مع صبيغ بن عسل التميمي حيث أمر المسلمين بهجره.
(٤) مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٧٤).
(٥) انظر: الاعتصام (١/ ٣٨، ١٨٥، ١٩٢) (٢/ ١١١، ١٦٢)، واقتضاء الصراط (٢/ ٥٩٠ ـ ١٦٣)، وحقيقة البدعة وأحكامها (٢/ ١٨٧).

ثبوتها إلى جلب المنافع، ودفع المضار، فهي وسائل تعود إلى تحقيق مقاصد الشريعة، وهذا بخلاف البدع فإنها تعود على الفرد والمجتمع بالمفاسد الدنيوية والأخروية، وتفوت عليهم المصالح الدنيوية والأخروية.

٣ ـ موضوع المصالح المرسلة يكون فيما عقل معناه على التفصيل، وهذا لا يكون إلا في العادات والمعاملات، وأما العبادات فلا يعقل معناها على التفصيل، وفيها تكثر البدع، هذا وإن كانت العادات والمعاملات إنما يدخلها الابتداع من جهة ما فيها من التعبد لا بإطلاق.

الآثار:

مما لا شكَّ فيه أن للبدعة آثارًا سيئة على الفرد والمجتمع في الدنيا والآخرة:

فمن آثارها: حلول العقاب من الله تعالى إما في الدنيا وإما في الآخرة؛ لأنها سُنَّة الله في خلقه، كما قال ﷻ: ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾﴾ [الروم].

ومنها: تهاون الناس بشرائع الدين المشروعة، وإماتة السنن المأثورة؛ لأنه كلما أحييت البدع، انطفأ نور السُّنَّة، فاستبدل الناس الذي هو أدنى بالذي هو خير.

ومنها: أن البدع تجلب لأصحابها اللعنة من الله تعالى، ومن الملائكة، ومن الناس، كما ورد في الحديث الصحيح أن رسول الله ﷺ قال: «**المدينة حرم فمن أحدث فيها حدثًا أو آوى مُحدِثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه يوم القيامة عدل ولا صرف**»[(١)]، وهذا وإن كان خاصًّا بالمدينة إلا أن فيه الوعيد الشديد لأصحاب البدع، وما يترتب على بدعهم من النكال والتقريع.

ومنها: أن أصحاب البدع يمنعون ويذادون عن حوض النبي ﷺ يوم القيامة كما قال النبي الكريم ﷺ: «**ألا ليُذادنَّ رجال عن حوضي كما يذاد البعير الضال، أناديهم ألا هلم، فيقال: إنهم قد بدلوا بعدك. فأقول: سحقًا سحقًا**»[(٢)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الاستقامة»، لابن تيمية.

٢ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٤)، لابن تيمية.

٣ ـ «الاعتصام»، لأبي إسحاق الشاطبي.

٤ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

(١) أخرجه البخاري (كتاب فضائل المدينة، رقم ١٨٧٠)، ومسلم (كتاب الحج، رقم ١٣٧٠)، واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب المساقاة، رقم ٢٣٦٧)، ومسلم (كتاب الطهارة، رقم ٢٤٩)، واللفظ له.

٥ ـ «فتح الباري»، لابن حجر.
٦ ـ «حقيقة البدعة وأحكامها»، لسعيد الغامدي.
٧ ـ «الحوادث والبدع»، لأبي بكر الطرطوشي.
٨ ـ «البدع والنهي عنها»، لابن وضاح.
٩ ـ «الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع»، للسيوطي.
١٠ ـ «المبتدعة وموقف أهل السُّنَّة والجماعة منهم»، لمحمد يسري.

البدعة الإضافية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة التركية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة التعبدية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة الجزئية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة الحسنة

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة الحقيقية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة السيئة

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة العادية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة العملية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة الفعلية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة الكلية

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة المفسقة (غير المكفرة)

يراجع مصطلح (البدعة).

البدعة المكفرة

يراجع مصطلح (البدعة).

البديع

يراجع مصطلح (بديع السماوات والأرض).

بديع السماوات والأرض

التعريف لغةً:

«أبْدعْتُ الشيء قولًا أو فعلًا؛ إذا ابتدأته لا عن سابق مثال»[(١)]، و«**البَدْع**: إحداث شيء لم يكن له من قبل خلق ولا ذكر ولا معرفة»[(٢)]، و«**البديع**: يقال: أبدعت الشيء إبداعًا؛ إذا جئت به فردًا لم يشاركك فيه غيرك، وهذا بديع من فعل فلان؛ أي: مما يتفرد به»[(٣)]، وقال ﷻ: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿١١٧﴾﴾ [البقرة] «أي: مبتدعها ومبتدئها لا على مثال سبق، قال أبو إسحاق: يعني: أنه أنشأها على غير حذاء ولا مثال»[(٤)].

بديع السماوات والأرض: مبدعهما، وإنما هو (مُفْعِل) فصُرف إلى (فَعِيل)، كما صُرف المؤلم إلى الأليم، والمسمع إلى السميع، وأصل بصير: مبصر من قول القائل: أبصرت فأنا مبصر، ولكن صرف إلى فعيل، كما صرف مسمع إلى سميع، وعذاب مؤلم إلى أليم، ومبدع السماوات إلى بديع وما أشبه ذلك[(٥)].

التعريف شرعًا:

إن الله ﷻ هو مبدع السماوات ومحدثها على غير مثال سابق، المنفرد بذلك تعالى، الذي أحسن كل شيء صنعًا[(٦)].

الأسماء الأخرى:

قال الإمام البخاري رحمه الله: «فاطر، والبديع، والمبدىء، والبارئ، والخالق واحد»[(٧)].

الحكم:

يجب الإيمان بأن الله ﷻ بديع السماوات والأرض، الذي أحسن كل شيء صنعًا.

الحقيقة:

للبديع ثلاثة معانٍ:

المعنى الأول: المبدع والمنشئ للسماوات والأرض على غير مثال سابق، قال الطبري: «يعني جلَّ ثناؤه بقوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة:

---

(١) مقاييس اللغة (١/ ٢٠٩) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].
(٢) كتاب العين (٢/ ٥٤) [دار ومكتبة الهلال].
(٣) تفسير أسماء الله الحسنى للزجّاج (٦٤) [دار المأمون].
(٤) تاج العروس (٢٠/ ٣٠٧) [دار الهداية].
(٥) انظر: تفسير الطبري (١/ ٤٣١) [دار الفكر].
(٦) المستدرك على فتاوى ابن تيمية (١/ ٣٧) [جمع وترتيب: محمد بن عبد الرحمٰن بن قاسم، ط١، ١٤١٨هـ].
(٧) انظر: صحيح البخاري (٦/ ٢٥٦٤) [دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠].

١١٧]: مبدعها... **ومعنى المبدع:** المنشئ والمحدث ما لم يسبقه إلى إنشاء مثله وإحداثه أحد، ولذلك سمي المبتدع في الدين مبتدعًا، لإحداثه فيه ما لم يسبقه إليه غيره»[(١)].

المعنى الثاني: المنفرد بخلق السماوات والأرض: روى الطبري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «تفسيره» عن الربيع قال: «﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ابتدع خلقها، ولم يشركه في خلقها أحد»[(٢)]، وأخرج ابن أبي حاتم بسنده عن أبي العالية: يعني قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: ابتدع خلقها ولم يشركه في خلقها أحد»[(٣)].

فالبديع مِن أبدعتَ الشيء إبداعًا؛ إذا جئت به فردًا لم يشاركك فيه غيرك، وهذا بديع من فعل فلان؛ أي: مما يتفرد به، وقال تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أراد به: أنه المنفرد بخلق السماوات والأرض[(٤)].

المعنى الثالث: أنه يدل على إتقان وإحكام خلق السماوات والأرض: قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: خالقهما ومبدعهما في غاية ما يكون من الحسن، والخلق البديع، والنظام العجيب المحكم»[(٥)].

ويؤخذ من اسم ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ صفة البدع، بمعنى: المبدع والمنشئ للخلق على غير مثال سابق، قال ابن منظور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فبديع فعيل بمعنى فاعل، مثل قدير بمعنى قادر، وهو صفة من صفات الله تعالى؛ لأنه بدأ الخلق على ما أراد على غير مثال تقدمه»[(٦)].

الأدلة:

ورد اسم ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ مرتين في كتاب الله تعالى، في قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ١١٧﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ١٠١﴾ [الأنعام]، وجاء في السُّنَّة من حديث أنس بن مالك رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ؛ أنه كان مع رسول الله ﷺ جالسًا ورجل يصلي ثم دعا: اللَّهُمَّ إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت، المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم، فقال النبي ﷺ: «**لقد دعا الله باسمه العظيم الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**»[(٧)].

(١) تفسير الطبري (٢/ ٥٤٠) [مؤسسة الرسالة].
(٢) تفسير الطبري (٢/ ٥٤١).
(٣) الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور (١/ ٢٢٢) [دار المآثر، المدينة النبوية، ط١، ١٤٢٠هـ].
(٤) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى للزّجّاج (٦٤)، ولسان العرب (٨/ ٦).
(٥) تفسير السعدي (٩٤٨) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٦) لسان العرب (٨/ ٦).
(٧) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ١٤٩٥)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٥٤٤)، والنسائي =

أقوال أهل العلم:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البديع: لم يقع إلا مضافًا في قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ في موضعين، بديع؛ أي: مبدعهما»(١).

وهذا الاسم من الأسماء المضافة، وممن يعده كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، قال: «وكذلك أسماؤه المضافة مثل: أرحم الراحمين، وخير الغافرين، ورب العالمين، ومالك يوم الدين، وأحسن الخالقين، وجامع الناس ليوم لا ريب فيه، ومقلب القلوب، وغير ذلك، مما ثبت في الكتاب والسُّنَّة، وثبت في الدعاء بها بإجماع المسلمين»(٢).

وعده السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الأسماء الحسنى في تفسيره(٣).

والمتأمل في الحديث السابق يجد أن ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ ورد مع أسماء الله الحسنى في سياق الدعاء، وفيه: «اللَّهُمَّ إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت، المنان، بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام، يا حي يا قيوم».

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: قيل: إن اسم الله الأعظم: يا بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام(٤):

لما ذكر ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ اختلاف الآثار في تعيين الاسم الأعظم قال: «وجملة ما وقفت عليه من ذلك أربعة عشر قولًا»، ثم ذكر منها القول السادس والسابع وفيها اسم «بديع السماوات والأرض» مع أسماء أخرى، فقال: «السادس: الحنان، المنان، بديع السماوات والأرض، ذو الجلال والإكرام، الحي القيوم، ورد ذلك مجموعًا في حديث أنس عند أحمد والحاكم، وأصله عند أبي داود والنسائي، وصححه ابن حبان، السابع: بديع السماوات والأرض، ذو الجلال والإكرام، أخرجه أبو يعلى(٥) من طريق السري بن يحيى عن رجل من طي،

= (كتاب السهو، رقم ١٣٠٠)، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٥٨)، وابن حبان (كتاب الرقائق، رقم ٨٩٣)، والحاكم (كتاب الدعاء، رقم ١٨٥٦) وصححه، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٥/ ٢٣٣) [مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٣هـ].

(١) المستدرك على فتاوى ابن تيمية (١/ ٣٧).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٢/ ٤٨٥).

(٣) انظر: تفسير السعدي (٩٤٨).

(٤) انظر: تاج العروس (٢٠/ ٣٠٧).

(٥) أخرجه أبو يعلى في مسنده (١٣/ ١٦٥) [دار المامون، ط١]، من طريق السري بن يحيى عن رجل من طيء ـ وأثنى عليه خيرًا ـ قال: كنت أسأل الله عَجَّلَ أن يريني الاسم الذي إذا دعي به أجاب، فرأيت مكتوبًا في الكواكب في السماء: «يا بديع السماوات والأرض، يا ذا الجلال والإكرام». قال الهيثمي: «رجاله ثقات». مجمع الزوائد (١٠/ ١٥٨) [مكتبة القدسي]، لكن لا يخفى أنه غير مرفوع.

وأثنى عليه»[(١)].

- **المسألة الثانية: الحكمة من إضافة الله تعالى الإبداع للسماوات والأرض:**

لما أضاف الله تعالى الإبداع لأعظم المخلوقات التي يشاهدها الإنسان، ولا تغيب عنه دل على كمال قوة الله وحكمته، قال ابن عثيمين: «إذن ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] يستفاد منها القوة، والقدرة، والحكمة»[(٢)].

- **المسألة الثالثة: تسمية الله ﷻ بالبديع:**

عدَّ جمع من أهل العلم (البديع) ضمن أسماء الله تعالى كما ورد في طريق الوليد بن مسلم عند الترمذي[(٣)]، وابن حبان[(٤)]، والحاكم[(٥)].

وقد عدَّه في الأسماء كل من: ابن منده[(٦)]، والبيهقي[(٧)]، والخطابي[(٨)]، وابن حجر[(٩)].

ولم يثبته ابن العربي[(١٠)]، والأصبهاني[(١١)]، وابن حزم[(١٢)]، وابن عثيمين[(١٣)].

والصواب: أنه لا يثبت اسمًا من أسماء الله تعالى **لما يأتي**:

١ - لم يرد (البديع) اسما مفردًا في النصوص، وعمدة من اعتمده حديث الأسماء، فإن الذين أثبتوا اسم (البديع) إنما قلدوا الرواية المشهورة عند الترمذي من طريق الوليد بن مسلم وهي ضعيفة.

٢ - أن الذين أثبتوا اسم (البديع) إنما أطلقوه بطريق الاشتقاق، وهذا الاسم لم يرد إطلاقه في النصوص؛ بل جاء مضافًا، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البديع: لم يقع إلا مضافًا في قوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧] في موضعين، بديع؛ أي: مبدعهما»[(١٤)]، وقد سبق بيان أن الأسماء المضافة لا يصح قطعها عن إضافتها عند اسم (الأحكم).

(١) فتح الباري (١١/٢٢٤) [دار المعرفة]، وقد ذكره أيضًا: الطحاوي في بيان مشكل الآثار (١/٩٦) [مؤسسة الرسالة]، والبغوي في شرح السُّنَّة (٥/٣٦) [المكتب الإسلامي]، وابن تيمية في جامع المسائل (٣/٢٨٦) [دار عالم الفوائد]، وابن القيم في جلاء الأفهام (١٥٢) [دار العروبة، ط٢]، ومحمد آبادي في عون المعبود (٤/٢٥٤) [دار الكتب العلمية، ط٢].

(٢) تفسير القرآن للعثيمين (٤/١٣).

(٣) جامع الترمذي (كتاب الدعوات، رقم ٣٥٠٧).

(٤) صحيح ابن حبان (كتاب الرقاق، رقم ٨٠٨).

(٥) المستدرك (كتاب الإيمان، رقم ٤١)، وقد تقدم في (مبحث الأسماء الحسنى) أن هذا الحديث ضعيف، وأن سرد الأسماء إدراج من بعض رواته، وسيأتي التنبيه على ذلك قريبًا.

(٦) التوحيد (٢/٨٩).

(٧) في الأسماء والصفات (١/٧٠).

(٨) شأن الدعاء (٩٦).

(٩) فتح الباري (١١/٢١٩).

(١٠) أحكام القرآن (٢/٨٠٨) [دار الجيل].

(١١) الحجة في بيان المحجة (١/١٦٦) [دار الراية].

(١٢) المحلى (٦/٢٨٢) [دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ].

(١٣) القواعد المثلى (١٥) [دار ابن القيم، ط١، ١٤٠٦هـ].

(١٤) المستدرك على فتاوى ابن تيمية (١/٣٧).

۞ **الفروق:**

الفرق بين الإبداع والخلق:

١ ـ قيل: الإبداع أعم من الخلق، فالإبداع يكون في إيجاد الشيء من لا شيء، وإيجاده من شيء، وأما الخلق فهو إيجاد شيء من شيء، ولذا قال: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقال: ﴿خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ [النحل: ٤] ولم يقل بدع الإنسان(١).

٢ ـ وقيل: الخلق كذلك يستعمل كاستعمال الإبداع، فيستعمل فيما في إيجاد الشيء من لا شيء، وإيجاده من شيء سابق. فالخلق أصله التقدير المستقيم، ويستعمل في إبداع الشيء من غير أصل ولا احتذاء(٢).

وذكر ابن القيم أن هاهنا ألفاظًا وهي: فاعل وعامل ومكتسب وكاسب وصانع ومحدث وجاعل ومؤثر ومنشئ وموجد وخالق وبارئ ومصور وقادر ومريد، وهذه الألفاظ **ثلاثة أقسام**: لم يطلق إلا على الرب سبحانه، كالبارئ والبديع والمبدع. **وقسم** لا يطلق إلا على العبد، كالكاسب والمكتسب. **وقسم** وقع إطلاقه على الرب والعبد كاسم: صانع وفاعل وعامل ومنشئ ومريد وقادر، وأما الخالق والمصور فإن استُعملا مطلقين غير مقيدين لم يُطلقا إلا على الرب؛ كقوله: ﴿ٱلۡخَٰلِقُ ٱلۡبَارِئُ ٱلۡمُصَوِّرُۖ﴾ [الحشر: ٢٤]، وإن استُعملا مقيَّدين أُطلقا على العبد، كما يقال لمن قدر شيئًا في نفسه أنه خلقه... وبهذا الاعتبار صح إطلاق خالق على العبد، في قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ [المؤمنون: ١٤]؛ أي: أحسن المصورين والمقدرين... قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يصنعون ويصنع الله، والله خير الصانعين... وقال مقاتل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقول تعالى هو أحسن خلقًا من الذين يخلقون التماثيل وغيرها، التي لا يتحرك منها شيء، وأما البارئ فلا يصح إطلاقه إلا عليه سبحانه، فإنه الذي برأ الخليقة، وأوجدها بعد عدمها، والعبد لا تتعلق قدرته بذلك، إذ غاية مقدوره التصرف في بعض صفات ما أوجده الرب تعالى وبراه، وتغييرها من حال إلى حال على وجه مخصوص، لا تتعداه قدرته، ليس من هذا بريت القلم؛ لأنه معتل لا مهموز، ولا برأت من المرض؛ لأنه فعل لازم غير متعد، وكذلك مبدع الشيء وبديعه لا يصح إطلاقه إلا على الرب، كقوله: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ﴾ [البقرة: ١١٧]، والإبداع إيجاد المبدع على غير مثال سبق، والعبد يسمى مبتدعًا لكونه أحدث قولًا لم تمض به سُنَّة، ثم يقال

(١) انظر: التعريفات (٢١) [دار الكتاب العربي، ط١]، والكليات للكفوي (١٩) [مؤسسة الرسالة].
(٢) مفردات ألفاظ القرآن للراغب (١٥٧) [دار القلم].

لمن اتبعه عليه: مبتدع أيضًا[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «تفسير أسماء الله الحسنى»، للزجّاج.

٢ ـ «جامع المسائل» (ج٣)، لابن تيمية.

٣ ـ «شرح ابن القيم لأسماء الله الحسنى»، لعمر الأشقر.

٤ ـ «شرح أسماء الله الحسنى في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لسعيد القحطاني.

٥ ـ «أسماء الله الحسنى»، للغصن.

٦ ـ «القواعد المثلى»، لابن عثيمين.

٧ ـ «اشتقاق أسماء الله»، للزجاجي.

٨ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

٩ ـ «النهج الأسمى في شرح أسماء الله الحسنى»، لمحمد حمود النجدي.

البِرّ

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباء والراء في المضاعف أربعة أصول: الصدق، وحكاية صوت، وخلاف البحر، ونبت»[(٢)]. فمن الصدق قولهم: برَّت يمينه: صدقت، وأبرَّها: أمضاها على الصدق، والبِرّ: خلاف العقوق، يقال: فلان يبر خالقه، ويتبرره يطيعه، والبر: الصلة، والجنة، والخير، والاتساع في الإحسان والحج، ويقال: برَّ حجك وبُر: بفتح الباء وضمها فهو مبرور[(٣)].

التعريف شرعًا:

هو بالمعنى العام: فعل جميع الطاعات الظاهرة والباطنة، وبالمعنى الخاص: معاملة الخلق بالإحسان إليهم. قال ابن تيمية: «لفظ: (البر) إذا أطلق تناول جميع ما أمر الله به»[(٤)]. وقال ابن رجب: «لأن البر يطلق **باعتبارين**: **أحدهما**: باعتبار معاملة الخلق بالإحسان إليهم... **والمعنى الثاني**: من معنى البر: أن يراد به فعل جميع الطاعات الظاهرة والباطنة»[(٥)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لا يختلف المعنى الشرعي عن اللغوي؛ لأنه في اللغة بمعنى الطاعة والصلة، والصدق، وهي كلها داخلة في المعنى الشرعي.

(١) انظر: شفاء العليل (١/ ٢٤ ـ ٢٥) [دار الفكر].

(٢) مقاييس اللغة (٨٩) [دار إحياء التراث العربي، ط١].

(٣) مقاييس اللغة (٨٩)، والصحاح (٣/ ١٥٠) [دار العلم للملايين، ط٤]، والقاموس المحيط (٣٢٧) [دار إحياء التراث العربي، ط٢].

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف]، وانظر: الرسالة التبوكية (٦ ـ ٨).

(٥) جامع العلوم والحكم (٣٠٢ ـ ٣٠٣) [مؤسسة فؤاد بعينو، ط١، ١٤٢٤هـ].

الحكم:

البِر قد يكون واجبًا؛ إذا كان أُمر به أمر إيجاب، وقد يكون مستحبًّا؛ إذا كان أمر به أمر استحباب، أو رغب فيه[(١)].

الحقيقة:

حقيقة البِر هو الكمال المطلوب من الشيء والمنافع التي فيه والخير، كما يدل عليها اشتقاق هذه اللفظة وتصاريفها في الكلام[(٢)].

وإذا أفرد البر كان المراد به الدين كله، وكان مسماه مسمى التقوى، فهي كلمة جامعة لجميع أنواع الخير، والكمال المطلوب من العبد، ويقابله الإثم، وإذا اقترن البر بالتقوى أريد بالبر: ما هو مطلوب لذاته من الطاعات؛ إذ بها كمال العبد وصلاحه الذي لا صلاح له بدونها. وبالتقوى: الطريق الموصل إلى البر والوسيلة إليه، وهي باجتناب المنهيات، فلفظها دالٌّ على أنها من الوقاية، فإن المتقي قد جعل بينه وبين النار وقاية، فالوقاية من باب دفع الضرر، والبر من باب تحصيل النفع، فالتقوى كالحمية، والبر كالعافية والصحة[(٣)].

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، وجامع العلوم والحكم (٢٠٢ ـ ٢٠٣).

(٢) الرسالة التبوكية لابن القيم (٥ ـ ٦) [دار عالم الفوائد].

(٣) الرسالة التبوكية (١١).

وإذا أفرد كل واحد منهما دخل في مسمى الآخر؛ إما تضامنًا، وإما لزومًا، ودخوله فيه تضامنًا أظهر؛ لأن البر جزء مسمى التقوى، والتقوى جزء مسمى البر[(٤)].

الأهمية:

البر هو جماع الدين، ومجامع الخير، وقد وصف الله من أتى بأفعال البر بالصادقين، والمتقين كما سيأتي ذكره[(٥)].

الأدلة:

قال تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة].

وقال: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾﴾ [الانفطار].

وقال: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟

(٤) الرسالة التبوكية ضمن مجموع الرسائل (٥).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ١٣) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف]، والرسالة التبوكية (٥)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١٥٦) [مؤسسة الرسالة، ط١].

﴿ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٨٩﴾﴾ [البقرة].

وقال: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٢﴾﴾ [المائدة].

وعن البراء رضي الله عنه قال: «كانوا إذا أحرموا في الجاهلية أتوا البيوت من ظهرها، فأنزل الله: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ﴾ [البقرة: ١٨٩]»(١).

وعن النواس بن سمعان رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البر والإثم، فقال: «**البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس**»(٢).

وعن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه يقول: قلت: يا رسول الله! أخبرني بما يحل لي وما يحرم عليَّ، قال: فصعّد النبي صلى الله عليه وسلم وصوب فيَّ النظر، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**البر ما سكنت إليه النفس، وأطمأن إليه القلب، والإثم ما لم تسكن إليه النفس، ولم يطمئن إليه القلب، وإن أفتاك المفتون**»(٣).

(١) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٥١٢).
(٢) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٥٥٣).
(٣) أخرجه أحمد (٢٩/٢٧٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، ومن طريقه الطبراني في الكبير (٢٢/٢١٩) [مكتبة ابن تيمية، ط٢]، قال ابن رجب: «إسناد جيد». جامع العلوم والحكم (٢/٩٥) [مؤسسة الرسالة، ط٧]، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ١٧٣٥) [مكتبة المعارف، ط٥].

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**أبر البر أن يصل الرجل وُد أبيه**»(٤).

أقوال أهل العلم:

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في تفسير قول الثوري رحمه الله: في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ الآية، أن «هذه أنواع البر كلها»، «وصدق رحمه الله فإن من اتصف بهذه الآية، فقد دخل في عرى الإسلام كلها، وأخذ بمجامع الخير كله»(٥).

وقال ابن جرير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾: «فتأويل الآية إذًا: وليس البر أيها الناس بأن تأتوا البيوت في حال إحرامكم من ظهورها، لكن البر من اتقى الله، فخافه، واجتنب محارمه، وأطاعه بأداء فرائضه التي أمره بها، فأما إتيان البيوت من ظهورها، فلا بَرَّ لله فيه، فأتوها من حيث شئتم من أبوابها وغير أبوابها ما لم تعتقدوا تحريم إتيانها من أبوابها في حال من الأحوال، فإن ذلك غير جائز لكم اعتقاده لأنه مما لم أحرمه عليكم»(٦).

(٤) أخرجه مسلم (كتاب البر والصلة، رقم، ٢٥٥٢).
(٥) تفسير ابن كثير (٢/١٥٦).
(٦) تفسير الطبري (٣/٥٥٧).

وقال القاضي عياض رَحِمَهُ اللهُ: «البر بمعنى الصلة، وبمعنى الصدق، بمعنى اللطف والمبرة، والتحفي، وحسن الصحبة والعشرة، وبمعنى الطاعة»[(١)].

المسائل المتعلقة:

- مسألة: بر الكافر:

لا يختص البر بالمسلم، بل إن كان كافرًا جاز بره، والإحسان إليه إذا كان له عهد، لا سيما إذا كان الكافر والدين أو أحدهما، فعن أسماء بنت أبي بكر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قالت: «قدمت عليَّ أمي وهي مشركة في عهد قريش إذ عاهدوا رسول الله ﷺ ومدتهم مع أبيها، فاستفتت رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله إن أمي قدمت عليَّ وهي راغبة فأصلها؟ قال: **نعم صليها**»[(٢)]. قال ابن عيينة رَحِمَهُ اللهُ: فأنزل الله عَزَّ وَجَلَّ فيها: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ﴾ [الممتحنة: ٨][(٣)].

وقال عَزَّ وَجَلَّ في حق الوالدين إذا كانا كافرين: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ﴾ [لقمان: ١٥].

فأمر الله تعالى بالإحسان إلى الوالدين ولو كانا كافرين[(٤)].

الفروق:

الفرق بين البر والإحسان:

البر إذا أطلق كان مسماه أعم لتناوله جميع الطاعات الظاهرة، والباطنة بخلاف الإحسان، فإنه أخص؛ لأنه إما أن يراد به ما يخص بمعاملة الخالق، وهو أعلى مراتب الإيمان كما في الحديث: «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه، فإنه يراك**»[(٥)]، وإما أن يراد به معاملة الخلق بحسن الخلق، وكِلا المعنيين داخلان في معنى البر، وقد يراد بالإحسان الطاعة، وعلى هذا يكون معناه معنى البر كما في قوله تعالى: ﴿وَسَنَزِيدُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٥٨﴾﴾ [البقرة][(٦)].

الآثار:

قال ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا في قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾: «ليس البر أن تصلوا ولا أن تعملوا، فهذا حين تحول من مكة إلى المدينة، ونزلت الفرائض والحدود،

(١) إكمال المعلم للقاضي عياض (٨/ ١٧) [دار الوفاء، ط١]، وانظر: شرح صحيح مسلم للنووي (١٦/ ١١١) [دار إحياء التراث العربي، ط٢].
(٢) أخرجه البخاري (كتاب الجزية، رقم ٣١٨٣)، ومسلم (كتاب الزكاة، رقم ١٠٠٣).
(٣) الأدب المفرد رقم (٢٧) [دار البشائر الإسلامية، ط٣].
(٤) انظر: تفسير القرطبي (١٣/ ٥٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وانظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٥٦).
(٥) أخرجه البخاري (كتاب الإيمان، رقم ٥٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٩).
(٦) انظر: إكمال المعلم للقاضي عياض (٨/ ١٧)، وتفسير القرطبي (٢/ ٢٣١)، وجامع العلوم والحكم (٤٨ ـ ٤٩ ـ ١٨٢ ـ ١٨٣ ـ ٣٠٢ ـ ٣٠٣).

فأمر الله بالفرائض والعمل بها»[(١)].

وعن الضحاك بن مزاحم رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أنه قال: «ليس البر أن تصلوا ولا تعملوا غير ذلك. وهذا حين تحوّل من مكة إلى المدينة، فأنزل الله الفرائض وحدَّ الحدود بالمدينة، وأمر بالفرائض أن يؤخذ بها».

وعن مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ قوله: «ولكن البر ما ثبت في القلوب من طاعة الله»[(٢)].

وقال الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ الآية؛ قال: هذه أنواع البر كلها»[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإيمان»، لأبو عبيد القاسم بن سلام.

٢ ـ «السُّنَّة» (ج٤)، للخلال.

٣ ـ «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» (ج٢)، لابن بطة العكبري.

٤ ـ «تفسير الطبري».

٥ ـ «تفسير ابن أبي حاتم».

٦ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٧) و(٢٠)، لابن تيمية.

٧ ـ «الرسالة التبوكية»، لابن القيم.

٨ ـ «جامع العلوم والحكم»، لابن رجب.

٩ ـ «تفسير ابن كثير».

١٠ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

البراء

يراجع مصطلح (الولاء والبراء).

البرزخ

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «**البرزخ**: الحائل بين الشيئين كأن بينهما برازًا؛ أي: متسعًا من الأرض، ثم صار كل حائل برزخًا»[(٤)].

فالبرزخ: هو الحاجز والحد بين الشيئين، ومنه قوله تعالى: ﴿بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ۝٢٠﴾ [الرحمٰن]، وجمعه برازخ، وأصله برزة فعُرِّبَ[(٥)].

التعريف شرعًا:

البرزخ: هو ما بين الدنيا والآخرة

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٣/ ٧٤) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٨٧) [مكتبة الباز، ط٣].

(٢) أخرجهما الطبري في تفسيره (٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧) [دار عالم الكتب، ط١]، وابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٨٧) [المكتبة العصرية]، وانظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٥٦).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (١/ ٢٨٧)، وانظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٥٦).

(٤) مقاييس اللغة (١/ ٣٠٨).

(٥) انظر: مفردات ألفاظ القرآن (١١٨) [دار القلم، ط٢]، ولسان العرب (٣/ ٨) [دار صادر، ط٣]، والتعريفات (٦٣) [دار الكتاب العربي، ط٢]، والكليات (٢٢٦، ٢٤٩)، وترتيب القاموس المحيط (١/ ٢٤٨) [دار الفكر، ط٣].

قبل الحشر، من وقت الموت إلى البعث، فمن مات فقد دخل البرزخ(١).

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

المعنى الشرعي مأخوذ من الحقيقة اللغوية، إلا أنه حاجز وحائل خاص، وهو الحد بين حياة الدنيا ويوم القيامة.

الأسماء الأخرى:

يسمى البرزخ أيضًا: المعاد الأول، والبعث الأول كما نص عليه ابن القيم(٢)، وأما القيامة الصغرى فهي الموت وهي من مقدمات اليوم الآخر.

الحكم:

يجب الإيمان بالبرزخ وما يكون فيه من أهوال وأحوال، كما جاءت بذلك نصوص الكتاب والسُّنَّة، وهو أحد مفردات الإيمان باليوم الآخر.

الحقيقة:

الحياة البرزخيَّة: هي ما بين الموت إلى البعث، والتي تتمثل في نعيم أهل الإيمان، وعذاب الكفار، وبعض العصاة قد يعذبون على بعض ذنوبهم. والموت هو بداية الحياة البرزخية، ويكون بمفارقة الروح للجسد، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون]، وتنتهي هذه الحياة بقيام الناس لربِّ العالمين للحساب يوم القيامة(٣).

المنزلة:

البرزخ من مقدمات اليوم الآخر، وأول منازل الآخرة التي يقع فيه النعيم أو العذاب على مستحقه قبل يوم القيامة؛ لقوله ﷺ: «**القبر أول منازل الآخرة، فإن ينج منه فما بعده أيسر منه، وإن لم ينج منه فما بعده أشد منه**»(٤).

الأدلة:

جاء لفظ البرزخ في القرآن الكريم دون السُّنَّة المطهرة، في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون]، وأما الأدلة على معناه

(١) انظر: لسان العرب (٣/٨)، وتفسير الطبري (٩/٢٤٣) [دار الكتب العلمية، ط١]، ومعالم التنزيل (٥/٤٢٨) [دار طيبة]، وزاد المسير (٥/٤٩٠) [المكتب الإسلامي، ط٤]، وتفسير القرطبي (١٢/١٥٠) [دار إحياء التراث العربي]، وتفسير ابن كثير (٣/٢٥٦) [دار الفكر، ١٤٠٦هـ]، وفتح القدير (٣/٤٩٩) [دار الفكر، ١٤٠٣هـ].

(٢) انظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (١/٤٢٤) [دار العاصمة، ط١]، وطريق الهجرتين لابن القيم (٢٩٩) [دار ابن القيم، ط٢].

(٣) انظر: تفسير الطبري (١٨/٥٣)، تفسير ابن كثير (٥/٤٩٤).

(٤) أخرجه الترمذي (أبواب الزهد، رقم ٢٣٠٨) وحسنه، ابن ماجه (كتاب الزهد، رقم ٤٢٦٧)، وأحمد (١/٥٠٣) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والحاكم (كتاب الرقاق، رقم ٧٩٤٢) وصححه، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (رقم ١٦٨٤) [المكتب الإسلامي].

وما يجري فيه فكثيرة جدًّا، وهي متناثرة ضمن الكلام على مفردات البرزخ.

أقوال أهل العلم:

سئل مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ عن قول الله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ١٠٠﴾ [المؤمنون]، قال: «هو ما بين الموت إلى البعث»[(١)].

وقال النحاس رَحِمَهُ اللَّهُ: «روي أن رجلًا قال بحضرة الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ: رحم الله فلانًا قد صار من أهل الآخرة، قال: لم يصر من أهل الآخرة ولكن صار من أهل البرزخ، وليس من الدنيا ولا من الآخرة»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي أن يعلم أن عذاب القبر ونعيمه اسم لعذاب البرزخ ونعيمه، وهو ما بين الدنيا والآخرة... وهذا البرزخ يشرف أهله فيه على الدنيا والآخرة»[(٣)].

المسائل المتعلقة:

- **المسألة الأولى: الحياة البرزخية:**

تختص الحياة البرزخية عن غيرها بأحكام، وتختلف بها عن دار الدنيا ودار القرار، فدور العبد **ثلاث**: **دار** الدنيا، **ودار** البرزخ، **ودار** القرار، وقد جعل الله لكل دار أحكامًا تختص بها، وركّب هذا الإنسان من بدن ونفس، وجعل أحكام دار الدنيا على الأبدان، والأرواح تبع لها، وجعل أحكام دار البرزخ على الأرواح، والأبدان تبع لها، وجعل أحكام دار القرار على الأرواح والأجساد جميعًا[(٤)].

- **المسألة الثانية: إدراك الأحياء للحياة البرزخية:**

دار البرزخ من الغيب النسبي الذي يمكن أن يدرك بالحس والمشاهدة؛ لقوله ﷺ: «**لولا أن لا تدافنوا لدعوت الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يسمعكم من عذاب القبر**»[(٥)]، فذكر عذاب القبر وعلة عدم السماع.

وفي حديث أم مبشر قالت: دخل عليَّ رسول الله ﷺ وأنا في حائط من حوائط بني النجار فيه قبور منهم، قد ماتوا في الجاهلية، فسمعهم وهم يُعَذَّبون، فخرج وهو يقول: «**استعيذوا بالله من عذاب القبر**» قالت: قلت: يا رسول الله، وإنهم لَيُعَذَّبون في قبورهم؟ قال: «**نعم، عذابًا تسمعه البهائم**»[(٦)].

---

(١) أخرجه هناد بن السري في الزهد برقم (٣١٤).

(٢) إعراب القرآن (٣/١٢٣) [عالم الكتب، ١٤٠٩هـ].

(٣) الروح (١٢٨) [دار الكتاب العربي، ط٤، ١٤١٠هـ].

(٤) الروح (١١٤، ١١٥)، وشرح العقيدة الطحاوية (٣٩٦) [المكتب الإسلامي، ط٤، ١٣٩١هـ].

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٦٨).

(٦) أخرجه أحمد (٤٤/٥٩٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الجنائز، رقم ٣١٢٥)، وقال الهيثمي في المجمع (٣/٥٦) [مكتبة القدسي]: «رجاله رجال الصحيح». وصححه الألباني على شرط مسلم. انظر: السلسلة الصحيحة (رقم ١٤٤٤).

- **المسألة الثالثة: حياة الأنبياء في البرزخ:**

الذي عليه أهل العلم أن الأنبياء أحياء في قبورهم حياة برزخية لا يعلم كُنْهَها وكيفيتَها إلا الله سبحانه، وليست من جنس حياة أهل الدنيا، بل هي نوع آخر، ففي الحديث الصحيح: «أن النبي ﷺ رأى ليلة المعراج آدم في السماء الدنيا، ورأى في السماء الثانية عيسى ابن مريم، ويحيى بن زكريا عليه السلام، ورأى في السماء الثالثة يوسف عليه السلام، وهكذا سائر الأنبياء الذين رآهم»[(١)].

وعن أنس بن مالك؛ أن رسول الله ﷺ قال: «**الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون**»[(٢)].

وهذه الحياة البرزخية أكمل من حياة الشهداء التي أخبر الله عنها سبحانه بقوله: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾ [آل عمران]. فتكون لهم من الحياة البرزخية أكمل من الذي لهم، ولكن لا يلزم من هذه الحياة أنه يعلم الغيب، أو يعلم أمور أهل الدنيا، أو يعمل لأحد من الناس، أو يستغفر لهم[(٣)].

الثمرات والآثار:

التفكر في البرزخ، والوقوف على الأدلة التي تبين أحواله وما يجري فيه من نعيم أو عذاب من أكبر الأسباب الباعثة على فعل الخير والطاعة، والزاجرة عن الشر والمعصية.

مذهب المخالفين:

لما كانت الحياة البرزخية مقرها القبر، فإن المخالفين فيها، هم الذين خالفوا فيما يقع في القبر من النعيم والعذاب.

فمن المخالفين من أنكر عذاب القبر ونعيمه بالكلية.

وهذا مذهب بعض المعتزلة[(٤)]،

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٠٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٤).

(٢) أخرجه البزار (١٣/٢٩٩) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، وأبو يعلى (٦/١٤٧) [دار المأمون، ط١]، وصححه المناوي في فيض القدير (٣/١٨٤) [المكتبة التجارية الكبرى، ط١]، وقال ابن الملقن: قال البيهقي: وهذا إسناد صحيح. وهو كما قال؛ لأن رجاله كلهم ثقات، البدر المنير (٥/٢٨٥)، وجوَّد الألباني إسناده في السلسلة الصحيحة (٢/١٨٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١/٣٥٤ ـ ٣٥٥)، والصارم المنكي لابن عبد الهادي (٢٢٥)، مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (٢/٣٨٦).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين (٢/١٦٦) [المكتبة العصرية]، والإبانة عن أصول الديانة (١٣، ١٤) [دار الكتاب العربي، ط١]، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/١١٧) [دار الجيل]، وعقائد الثلاث وسبعين فرقة (١/٣٥٢، ٤١٦) [مكتبة العلوم، ط١]، ولوائح الأنوار السَّنية (٢/١٥٠) [مكتبة الرشد، ط١]، ولوامع الأنوار البهية (٢/٢٠) [المكتب الإسلامي، ط٣]، وفتح الباري (٣/٢٧٥) [دار الفكر].

والروافض[(١)(٢)]، والخوارج[(٣)].

وذهب بعضهم إلى وقوع العذاب والنعيم على الروح دون الجسد.

وقيل: بوقوع العذاب للكافرين، والنعيم للمؤمنين[(٤)].

ولا شك أن هذه الأقوال كلها باطلة: فإن عذاب القبر ونعيمه قد جاء به القرآن الكريم، والسُّنَّة الصحيحة المتواترة، وأجمع عليه السلف الصالح، فلا يجوز إنكاره.

ومن الشبه النقلية التي أثاروها قولهم: إن الله لم يذكر حياة القبر في قوله: ﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ﴾ [غافر: ١١]، وقوله: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٨﴾ [البقرة]، وإنما ذكر أنه يحييهم مرة في الدنيا وأخرى في الآخرة[(٥)].

والآيتان هما عمدة من أنكر عذاب القبر من المعتزلة والخوارج ومن نحا نحوهما[(٦)].

ويجابون بأن مذهبهم مخالف لما عليه جمهور السلف، فالمشهور من أقوال المفسرين في الموتتين والحياتين:

أن المراد بالموت الأول: العدم السابق، وبالثاني: الموت المعهود في الدار الدنيا.

والمراد بالإحياء الأول: حياة الدنيا، وبالثاني: البعث للقيامة الكبرى.

وقد رجح هذا القول الطبري[(٧)]، وابن الجوزي[(٨)] ونسبه لابن عباس، وقتادة، والفراء، وثعلب، والزجاج، وابن الأنباري، وهو قول ابن كثير[(٩)]، وعليه جمهور السلف[(١٠)].

وعلى هذا القول فإنه ليس فيه ما ينفي

---

(١) انظر: عقائد الثلاث وسبعين فرقة (١/٤٥٢)، ولطوائفها في ذلك تأويلات فاسدة، انظر: الإسماعلية المعاصرة (٩٤) [ط ١، ١٤١٤هـ]، والبابية عرض ونقد (٢٠٥) [دار ترجمان السُّنَّة، ط٦، ١٤٠٤هـ].

(٢) ورد في بعض كتب الشيعة الاثني عشرية إثبات لعذاب البرزخ ونعيمه، ولكنه إثبات مشوه مخالف لما دلَّت عليه نصوص الوحي إذ يجعلون مقر النعيم والعذاب أرضيًّا في هذه الدنيا. والشيعة الغلاة لا يؤمنون بحقيقة البرزخ؛ لقولهم بتناسخ الأرواح، ومن الشيعة الغلاة في هذا الباب: الفرق القديمة القائلة بحلول روح الإله في الأئمة، نحو: السبئية، والكيسانية، والكاملية، وغلاة الاثني عشرية... وغيرهم، ومن الغلاة المعاصرين: الإسماعيلية وسائر الفرق الباطنية الأخرى التي لها وجود اليوم، مثل: الدروز، والنصيرية، والبابية، والبهائية وغيرهم، والذي يجمعهم القول بالتناسخ والظاهر والباطن. راجع للتفصيل: الروح في الديانات والدعاوى المعاصرة (٢/١٠٨ ـ ٢٠٤) [رسالة دكتوراه، جامعة الإمام].

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (٢/١١٦)، والفصل (٤/١١٧)، وفتح الباري (٣/٢٧٥).

(٤) انظر: رسائل الآخرة (١/٢٢٥ ـ ٢٦٠).

(٥) انظر: تفسير الرازي (١/١٦٦) [دار الفكر، ط٣]، والفصل (٤/١١٧).

(٦) انظر: الفصل (٤/١١٧).

(٧) انظر: تفسير الطبري (١/٢٢٥) [دار الكتب العلمية].

(٨) انظر: زاد المسير (١/٥٧) [المكتب الإسلامي، ط٤].

(٩) تفسير ابن كثير (١/٦٨).

(١٠) انظر: فتح القدير (٤/٤٨٤) [دار الفكر].

حياة القبر؛ لأن إثبات الموتتين والحياتين المذكورتين في الآيتين لا ينفي وجود غيرهما؛ كما دل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُواْ ثُمَّ أَحْيَـٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، فأثبت لهم حياة زائدة يتبعها موت، والدلائل القرآنية في هذا المعنى كثيرة.

وأيضًا فحياة القبر، وعود الروح إلى الجسد للمساءلة، وما يتبع ذلك من العذاب أو النعيم قد ثبت بصحيح السُّنَّة، فلا يجوز إنكاره.

ولا بدَّ من الجمع بين نصوص الكتاب والسُّنَّة، والأخذ بهما معًا دون تفريق، كما فعل جمهور السلف المفسرون لمعنى الآيتين الآنفتين.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد»، للفوزان.

٢ ـ «الجواب الصحيح»، لابن تيمية.

٣ ـ «رسائل الآخرة»، للعبيدي.

٤ ـ «الروح»، لابن القيم.

٥ ـ «الزهد»، لهناد بن السري.

٦ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٧ ـ «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، لابن عبد الهادي.

٨ ـ «طريق الهجرتين وباب السعادتين»، لابن القيم.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز».

البشبشة

التعريف لغةً:

البشاشة في اللغة: الفرح والضحك عند اللقاء، يقال: بَشِشْتُ به وأَبَشُّ بَشًّا وبشاشة، ويقال: لقيته فتبشبش بي، وأصله: تَبَشَّشَ، فأبدلوا من الشين الوسطى فاء الفعل؛ طلبًا للتخفيف في النطق والكلام[(١)].

التعريف شرعًا:

البشاشة أو البشبشة صفة فعلية اختيارية خبرية ثابتة لله تبارك وتعالى، كما يليق بجلاله وعظمته[(٢)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

البشاشة والبشبشة كلتاهما تدلان على

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/٩٨) [دار الكتب العلمية]، والصحاح (٣/٩٩٦) [دار العلم للملايين].

(٢) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات للقاضي أبي يعلى (١/٢٤٣) [دار إيلاف الدولية، الكويت، ط١]، والنبوات لابن تيمية (١/٤٤٩) [أضواء السلف، ط١]، وصفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٦٧ ـ ٦٨) [دار الهجرة، الرياض، ط١]، ومعجم ألفاظ العقيدة (٧٢) [مكتبة العبيكان، ط٢].

الفرح والضحك، والله ﷻ يفرح ويضحك ويبش، كما جاء في الحديث.

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، لدلالة الحديث النبوي على ذلك[(١)].

الحقيقة:

البشاشة أو البشبشة هي إظهار السرور عند لقاء الحبيب وعودته إليه بعد الغياب، والله ﷻ يفرح بعبده ويبش له إذا توطن المساجد للصلاة والذكر، وعاد إليها مرة بعد أخرى[(٢)].

الأدلة:

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**ما توطن رجل مسلم المساجد للصلاة والذكر إلا تبشبش الله له، كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم عليهم**»[(٣)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن قتيبة رحمه الله: «قوله: «**يَتَبَشْبَش**»: هو من البَشاشَة، وهو (يتفعَّل)»[(٤)].

قال أبو يعلى الفراء رحمه الله معقّبًا على كلام ابن قتيبة: «فحمل الخبر على ظاهره ولم يتأوله»[(٥)].

وقال أيضًا: «وكذلك القول في البشبشة؛ لأن معناه يقارب معنى الفرح، والعرب تقول: رأيت لفلان بشاشة وهشاشة وفرحًا، ويقولون: فلان هش بش فرح، إذا كان منطلقًا، فيجوز إطلاق ذلك كما جاز إطلاق الفرح»[(٦)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وأما الضحك فكثير في الأحاديث، ولفظ البشبشة جاء أيضًا أنه يتبشبش للداخل إلى المسجد؛ كما يتبشبش أهل الغائب بغائبهم إذا قدم»[(٧)].

الآثار:

الإيمان بهذه الصفة يغرس في قلب

---

(١) انظر: الرسالة التدمرية (٧، ٣٠) [مكتبة العبيكان، ط٨]، والعقيدة الواسطية مع شرحها لابن عثيمين (٥٦ ـ ٩٢) [دار الثريا، الرياض، ط٢].

(٢) انظر: إبطال التأويلات لأخبار الصفات للقاضي أبي يعلى (١/٢٤٣)، وكتاب النبوات لابن تيمية (١/٤٤٩).

(٣) أخرجه ابن ماجه (كتاب المساجد والجماعات، رقم ٨٠٠)، وأحمد (١٤/٩٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن خزيمة (كتاب الصلاة، رقم ٣٥٩)، وابن حبان (كتاب الصلاة، رقم ١٦٠٧)، والحاكم في المستدرك (كتاب الإمامة وصلاة الجماعة، رقم ٧٧١) وصححه، وصححه البوصيري في مصباح الزجاجة (١/١٠٢) [دار العربية، ط٢]، والألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم ٣٢٧) [مكتبة المعارف، ط٥].

(٤) غريب الحديث (١/٤١٤) [وزارة الأوقاف، الجمهورية العراقية، ط١، ١٣٩٧هـ].

(٥) إبطال التأويلات لأخبار الصفات (١/٢٤٣).

(٦) المصدر السابق نفسه.

(٧) النبوات (١/٤٤٩) [أضواء السلف، ط١].

العبد محبة الله ﷻ، ويحث المرء على مواظبة الأعمال الصالحة والمداومة عليها ولا سيما الذهاب إلى المساجد، ويرغبه في التوبة والإنابة والعودة إليه سبحانه، ويسد باب اليأس والقنوط ويفتح باب الأمل والرجاء؛ لأنه يعلم أن ربه يفرح به ويبش له إذا عاد إليه وأناب إليه.

مذهب المخالفين:

البشاشة والبشبشة صفة فعلية، فهي من جملة الصفات التي أنكرتها الجهمية والمعتزلة الذين ينكرون الصفات بالكلية، ومن جملة الصفات التي أنكرتها الكلابية ومن وافقهم الذين ينكرون صفات الأفعال لله تعالى، ويرجعونها إلى الثواب أو يؤولونها بالرضا، والرضا يؤولونه بالإرادة، وهكذا يفتحون أمامهم سلسلة من التأويلات لإنكار صفات الباري تبارك وتعالى...، وهذه الصفة صفة مدح وكمال له سبحانه، ليس فيها نقص بوجه من الوجوه، والرسول ﷺ هو الذي وصف الله تعالى بهذه الصفة، وهو أعلم الناس بالله ﷻ وأكثرهم تعظيمًا وتعبدًا له سبحانه، ولذلك الحق الصحيح الذي لا مرية فيه أنه يجب إثبات هذه الصفة لله ﷻ كما يليق بجلال الله وعظمته، لإخبار الصادق الأمين نبيِّنا محمد ﷺ بذلك، ولدلالة الحديث النبوي عليه دلالة واضحة من غير غموض ولا خفاء، ولمضي السلف الصالح على ذلك[(١)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «إبطال التأويلات لأخبار الصفات» (ج١)، للقاضي أبي يعلى الفراء.
٢ ـ «التدمرية»، لابن تيمية.
٣ ـ «شرح الواسطية»، لابن عثيمين.
٤ ـ «شرح الواسطية»، لمحمد خليل هراس.
٥ ـ «صفات الله ﷻ الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.
٦ ـ «غريب الحديث» (ج١)، لابن قتيبة.
٧ ـ كتاب «النبوات» (ج١)، لابن تيمية.
٨ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لعامر عبد الله فالح.
٩ ـ «نقض عثمان بن سعيد على المريسي العنيد»، للدارمي.

(١) انظر: نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في التوحيد (٥٥٦ ـ ٥٧٠) [أضواء السلف، الرياض، ط١]، والنبوات لابن تيمية (١/٤٤٩)، وشرح الواسطية لمحمد خليل هراس (٧٢) [عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية بالمدينة، ط١٣]، وانظر من كتب المعتزلة: الفائق في الغريب للزمخشري (١/١١٠) [دار الفكر، بيروت]، ومن كتب الأشاعرة: أساس التقديس للرازي (١٩٦) [مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة].

البصير

التعريف لغةً:

قال ابن فارس رَحِمَهُ اللَّهُ: «الباء والصاد والراء أصلان: **أحدهما**: العلم بالشيء؛ يقال: هو بصير به... والبصيرة الترس فيما يقال. والبصيرة: البرهان. وأصل ذلك كله وضوح الشيء. ويقال: رأيته لمحًا باصرًا؛ أي: ناظرًا بتحديق شديد. ويقال: بصرت بالشيء إذا صرت به بصيرًا عالمًا، وأبصرته إذا رأيته. **وأما الأصل**: الآخر فبُصْر الشيء غلظه. ومنه البَصْر، هو أن يضم أديم إلى أديم، يخاطان كما تخاط حاشية الثوب...»[(١)]. والمراد به هنا هو الأصل الأول، فالبصير خلاف الضرير، وهو مأخوذ من البصر الذي معناه: الرؤية والوضوح والعلم[(٢)].

التعريف شرعًا:

البصير: اسم من أسماء الله الحسنى، فهو سبحانه يرى ويبصر جميع مخلوقاته، ولا يعزب عنه مثقال ذرة[(٣)].

(١) مقاييس اللغة (١/١٣٢) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٢) انظر: الصحاح (٢/٥٩١ ـ ٥٩٢) [دار العلم للملايين].

(٣) انظر: رسالة إلى أهل الثغر للأشعري (٢٢٣، ٢٣٤) [عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط٢]، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/١٩٦) [طبعة مجمع الملك فهد]، والتدمرية له (٢٢) [مكتبة العبيكان، الرياض، ط٨].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

البصير: مشتق من البصر، ومعناه: الرؤية والعلم والمعرفة، وقد سمى الله به نفسه؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عليم خبير بصير، ويبصر ويرى جميع مخلوقاته في جميع أحوالهم.

الحكم:

يجب الإيمان بهذا الاسم وما دل عليه من الصفة، وهو اتصاف الله تعالى بصفة البصر القائمة بذاته، ورؤيته سبحانه لجميع المبصَرات والمرئيات، وذلك لدلالة الكتاب والسُّنَّة عليهما، ويجب إثباتهما لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تمثيل[(٤)].

الحقيقة:

البصر: يأتي بمعنى: العلم وبمعنى: الرؤية، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لا يعزب عنه مثقال ذرة، ولا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو سبحانه عليم خبير بصير، يبصر ويرى جميع مخلوقاته في جميع أحوالهم، يعلم جميع أمورهم وأحوالهم وأعمالهم في كل وقت وفي كل مكان[(٥)].

(٤) انظر: التدمرية (٧، ٢٢ ـ ٢٣)، والواسطية مع شرحها لابن عثيمين (٥٦ ـ ٩٢، ٢٧٥ ـ ٢٧٨) [دار الثريا، ط٢].

(٥) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/١١٤ ـ ١١٥) =

الأدلة:

هذا الاسم تكرر وروده في القرآن الكريم في أكثر من أربعين موضعًا، منها: قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ۝٣١﴾ [فاطر]، وقوله: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْئًا ۝٤٢﴾ [مريم].

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كنا مع النبي ﷺ في سفر، فكنا إذا علونا كَبَّرْنا، فقال النبي ﷺ: «**أيها الناس! اربعوا على أنفسكم؛ فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، ولكن تدعون سميعًا بصيرًا**»[1].

وعن سليم بن جبير مولى أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ [النساء] قال: رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه. قال أبو هريرة رضي الله عنه: رأيت رسول الله ﷺ يقرؤها، ويضع إصبعيه[2]. قال ابن تيمية رحمه الله: «ولا ريب أن مقصوده بذلك تحقيق الصفة، لا تمثيل الخالق بالمخلوق»[3].

أقوال أهل العلم:

قال عبد الله بن يزيد المقري رحمه الله: «إن الله سميع بصير؛ يعني: إن لله سمعًا وبصرًا». قال أبو داود رحمه الله تقريرًا لقوله وتعقيبًا عليه: «وهذا ردٌّ على الجهمية»[4].

وقال ابن خزيمة رحمه الله: «نحن نقول: لربنا الخالق عينان يبصر بهما ما تحت الثرى وتحت الأرض السابعة السفلى، وما في السماوات العلى، وما بينهما من صغير وكبير، لا يخفى على خالقنا خافية في السماوات السبع، والأرضين السبع، ولا مما بينهن، ولا فوقهن، ولا أسفل منهن، لا يغيب عن بصره من ذلك شيء، يرى ما في جوف البحار ولججها، كما يرى عرشه الذي هو مستو عليه»[5].

= [مكتبة الرشد، ط٥]، والحجة في بيان المحجة (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧) [دار الراية، الرياض، ط٢].

(١) أخرجه البخاري (كتاب الدعوات، رقم ٦٣٨٤)، واللفظ له، ومسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار رقم ٢٧٠٤).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب السُّنَّة، رقم ٤٧٢٨)، ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ٤٦٢) [مكتبة السوادي، ط١]، وابن حبان (كتاب الإيمان، رقم ٢٦٥)، وقال ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٧٣) [دار المعرفة]: «أخرجه أبو داود بسند قوي على شرط مسلم»، وصحح إسناده الألباني في صحيح سنن أبي داود رقم (٤٧٢٨).

(٣) شرح العقيدة الأصفهانية (٧٤) [دار الكتب الإسلامية].

(٤) سنن أبي داود (٧٠٩ ـ ٧١٠) (كتاب السُّنَّة، بعد ذكره الحديث برقم ٤٧٢٨).

(٥) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ١١٤ ـ ١١٥).

وقال قوام السُّنَّة أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «واجب على كل مؤمن أن يثبت من صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ما أثبته الله لنفسه، وليس بمؤمن من ينفي عن الله ما أثبته الله لنفسه في كتابه، فرؤية الخالق لا تكون كرؤية المخلوق، وسمع الخالق لا يكون كسمع المخلوق، قال الله تعالى: ﴿فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [التوبة: ١٠٥] وليس رؤية الله تعالى بني آدم كرؤية رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والمؤمنين، وإن كان اسم الرؤية يقع على الجميع... جلَّ وتعالى عن أن يشبه صفة شيء من خلقه صفته، أو فعل أحد من خلقه فعله، فالله تعالى يرى ما تحت الثرى وما تحت الأرض السابعة السفلى وما في السماوات العلى، لا يغيب عن بصره شيء من ذلك ولا يخفى، يرى ما في جوف البحار ولججها، كما يرى ما في السماوات، وبنو آدم يرون ما قرب من أبصارهم، ولا تدرك أبصارهم ما يبعد منهم، ولا يدرك بصر أحد من الآدميين ما يكون بينه وبينه حجاب، وقد تتفق الأسامي وتختلف المعاني»(١).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: اسم الله البصير يدل على اتصاف الله تعالى بصفة البصر:

فهو سبحانه يرى المبصَرات والمرئيات كلها، وهو عليم خبير، فجميع معاني هذه الصفة ثابتة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، والأدلة على اتصاف الله بهذه الصفة كثيرة، ويصعب حصر أفرادها، وقد أجمع أهل السُّنَّة على هذا، قال أبو نعيم الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «طريقتنا طريقة السلف المتبعين للكتاب والسُّنَّة وإجماع الأمة، ومما اعتقدوه أن الله لم يزل كاملًا بجميع صفاته القديمة لا يزول ولا يحول، لم يزل عالمًا بعلم، بصيرًا ببصر، سميعًا بسمع...»(٢).

ـ المسألة الثانية: إن نظر الله إلى عباده ومخلوقاته ورؤيته لهم ولأعمالهم عام شامل محيط بجميع الخلق وأعمالهم:

وهو الذي تدل عليه عامة الأدلة من القرآن والسُّنَّة، ولكن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ قد يخص بعض خلقه بالنظر إليهم على وجه الخصوص، وفي ذلك مزيد فضل وشرف وعناية وحفظ ورعاية ونصر وتأييد لهم، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه] وقوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾ [هود: ٣٧] وقوله تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّى وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ ۝٣٩﴾ [طه].

(١) الحجة في بيان المحجة (١/١٩٦ ـ ١٩٧).

(٢) نقله عنه الذهبي في: العلو للعلي الغفار (١٧٦) [المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط٢، ١٣٨٨هـ].

قال ابن تيمية: «وقد جاء في القرآن والسُّنَّة في غير موضع أنه يخص بالنظر والاستماع بعض المخلوقات... وتخصيص من يحب بالنظر والاستماع المذكور يقتضي أن هذا النوع منتف عن غيرهم»[(١)].

الآثار:

إن رؤية الله لأعمال العباد وأفعالهم ليس المقصود بها الإخبار عن مجرد الرؤية والاطلاع، بل هو متضمن الوعيد بالحساب والجزاء عليها، وذلك يقتضي من العبد الشعور بدوام المراقبة، والخوف والخشوع والذل والخضوع لله، والإحسان في العبادة، والبعد عن المعاصي والذنوب.

مذهب المخالفين:

لا شكَّ أن البصير اسم من أسماء الله الحسنى، ولم ينكر ذلك إلا الجهمية وشيوخهم من الفلاسفة وتلاميذهم من غلاة الصوفية وزنادقة الباطنية، والذين ينكرون جميع أسماء الله الحسنى وصفاته العلى.

وهذا الاسم يدل على اتصاف الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بصفة البصر، وهذا أمر متفق عليه عند جميع أهل الإثبات مع شيء من الاختلاف بين أهل السُّنَّة والجماعة وبين الأشاعرة ومن وافقهم.

والكتاب والسُّنَّة والإجماع والقياس كل ذلك يرد على من أنكر هذا الاسم أو نفى هذه الصفة عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى[(٢)]. قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن النافي ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية، وأن الأدلة العقلية الصريحة موافقة لمذهب السلف وأهل الحديث، وعلى ذلك يدل الكتاب والسُّنَّة مع الكتب المتقدمة؛ التوراة والإنجيل والزبور، فقد اتفق عليها نصوص الأنبياء وأقوال السلف وأئمة العلماء، ودلَّت عليها صرائح المعقولات؛ فالمخالف فيها كالمخالف في أمثالها ممن ليس معه حجة لا سمعية ولا عقلية»[(٣)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الرسالة التدمرية»، لابن تيمية.

٢ ـ «الحجة في بيان المحجة»، لقوام السُّنَّة التيمي.

٣ ـ «رسالة إلى أهل الثغر»، للأشعري.

٤ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٣)، لابن القيم.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٣).

(٢) انظر من كتب أهل السُّنَّة: سنن أبي داود (٧٠٩ ـ ٧١٠) [مكتبة المعارف، ط١]، ونقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد (١٢٨ ـ ١٥٣) [أضواء السلف، ط١]، ومن كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (٢٢٧) [مكتبة وهبة، ط٢]، والكشاف للزمخشري (١/ ٣١٠، ٥٧٣، ٤/ ٢٢٦) [مكتبة العبيكان، ط١].

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٥٧).

٥ ـ «العقيدة الواسطية وشرحها»، لابن عثيمين.

٦ ـ «العلو للعلي الغفار»، للذهبي.

٧ ـ كتاب «التوحيد»، لابن خزيمة.

٨ ـ «مجموع الفتاوى» (ج٥ و٦ و١٣)، لابن تيمية.

٩ ـ «منهج أهل السُّنَّة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى» (ج٢)، لخالد بن عبد اللطيف.

١٠ ـ «نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد»، لعثمان بن سعيد الدارمي.

البعث

التعريف لغةً:

البعث: قال ابن فارس: «الباء والعين والثاء أصل واحد: وهو الإثارة، يقال: بعثت الناقة إذا أثرتها»[(١)]، ويأتي بمعنى: الإرسال، والنشر[(٢)]، والمعاد[(٣)]. يقال: بعثه إذا أرسله وأوصله[(٤)].

التعريف شرعًا:

البعث: إعادة الخلق الفاني، كما كان عليه في الدنيا حيًّا، بعد النفخة الثانية في الصور.

قال السفاريني: «جمع أجزاء الإنسان بعد تفريقه ثم إحياء الأبدان بعد موتها»[(٥)].

وهذا التعريف يشمل بعث الإنسان والجانّ والجماد.

وأما البعث الذي يترتب عليه الثواب والعقاب في الآخرة، والذي يكفِّر العلماءُ منكرَه فهو: إعادة الإنسان حيًّا بعد الموت، على هيئته التي كان عليها في الدنيا، من عجب الذنب بعد نفخة الصور الثانية[(٦)].

الأسماء الأخرى:

يسمى البعث أيضًا: المعاد، والنشور، والبعث الآخر، الإحياء بعد الموت.

الحكم:

الإيمان بالبعث واجب؛ إذ هو جزء من الإيمان باليوم الآخر الذي هو ركن من أركان الإيمان، فلا يصح إيمان إلا به، ومنكره كافر؛ لقوله ﷻ: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلْأَغْلَٰلُ فِيٓ أَعْنَاقِهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ

(١) انظر: مقاييس اللغة (١/٢٦٦) [دار الفكر].
(٢) انظر: الصحاح (١/٢٧٣) [دار العلم للملايين، ط٤]، ولسان العرب (٢/١١٧) [دار صادر، ط٣].
(٣) انظر: لسان العرب (٣/٣١٧).
(٤) انظر: القاموس المحيط (٢١١)، والمصباح المنير (١/٧٢).
(٥) لوامع الأنوار البهية (٢/١٥٨).
(٦) انظر: رسائل الآخرة (٣/٦٧٨)، وراجع: تفسير ابن كثير (٥/٣٩٠)، فتح الباري (١١/٣٩٣).

ٱلنَّارِۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٥﴾ [الرعد]، وقوله ﷻ: ﴿...وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّاۖ مَّأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُۖ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَٰهُمْ سَعِيرًا ﴿٩٧﴾ ذَٰلِكَ جَزَآؤُهُم بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا ﴿٩٨﴾ [الإسراء].

الحقيقة:

يراد بالبعث هنا: إحياء الأموات وخروجهم من قبورهم ونحوها إلى حكم يوم القيامة، ليحاسبهم الله سبحانه وتعالى على أعمالهم[1].

الأدلة:

تضافرت الأدلة على إثبات المعاد بأساليب كثيرة ومتنوعة، **فمن ذلك:**

- الاستدلال بالبدء على الإعادة، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿١٩﴾ [العنكبوت].

- الاستدلال بالأجل الأعظم على الأيسر الأصغر، كما في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰۚ بَلَىٰٓۚ إِنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٣﴾ [الأحقاف].

- الاستدلال بالأطوار والمراحل التي يمر بها الإنسان، كما في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴿٣٦﴾ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِىٍّ يُمْنَىٰ ﴿٣٧﴾ ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٣٨﴾ فَجَعَلَ مِنْهُ ٱلزَّوْجَيْنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴿٣٩﴾ أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٤٠﴾ [القيامة].

وقد أقسم الله تعالى بوقوع البعث، كما في قوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾ [النساء].

وقال ﷺ: «**بخ بخ لخمس من لقي الله مستيقنًا بهن دخل الجنة: يؤمن بالله واليوم الآخر، وبالجنة، والنار، والبعث بعد الموت، والحساب**»[2].

وفي حديث جبريل عليه السلام لما سأل النبي ﷺ ما الإيمان، قال: «**تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، والبعث بعد الموت**»[3].

وقال ﷺ: «**قال الله: كذَّبني ابن آدم ولم يكن له ذلك، وشتمني ولم يكن له ذلك، فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا أقدر أن أعيده كما كان، وأما شتمه إياي**

---

(١) انظر: فتح الباري (١١/ ٣٩٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٤/ ٤٣٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وقال الهيثمي: «رجاله ثقات». مجمع الزوائد (١/ ٤٩) [مكتبة القدسي]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٠٢).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد (١/ ٣١٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب الإيمان، رقم ١٦٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٢٧٩٨).

فقوله: لي ولد، فسبحاني أن أتخذ صاحبة أو ولدًا»[(١)].

وكان ﷺ يقول إذا أصبح: «**اللَّهُمَّ بك أصبحنا، وبك أمسينا، وبك نحيا، وبك نموت، وإليك المصير**»[(٢)].

وقد حكى الإجماع على كفر منكر البعث غير واحد، قال ابن حزم: «اتفق جميع أهل القبلة ـ على تنابذ فرقهم ـ على القول بالبعث، وعلى تكفير من أنكر ذلك»[(٣)].

أقوال أهل العلم:

قال ابن عبد البر: «وقد أجمع المسلمون على أن من أنكر البعث، فلا إيمان له ولا شهادة»[(٤)].

وقال ابن كثير: «البعث هو المعاد وقيام الأرواح والأجساد يوم القيامة»[(٥)].

إلى غير ذلك من أقوال أهل العلم[(٦)].

(١) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٤٨٢).

(٢) أخرجه أبو داود (كتاب الأدب، رقم ٥٠٦٨)، والترمذي (أبواب الدعوات، رقم ٣٣٩١) وحسنه، وابن ماجه (كتاب الدعاء، رقم ٣٨٦٨)، وأحمد (١٤/ ٢٩٠) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٦٢).

(٣) الفصل (٤/ ١٣٧) [دار الجيل، ١٤٠٥هـ]، وانظر: الدرة فيما يجب اعتقاده (٢١٥) [مطبعة المدني، ط١].

(٤) التمهيد (٩/ ١١٦) [وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ].

(٥) تفسير ابن كثير (٣/ ٢٠٦).

(٦) انظر: مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات (١٩٦) [دار الآفاق الجديدة، ط١]، والدرة فيما يجب اعتقاده (٢٠٦)، والفصل (٤/ ١٣٧) [دار الجيل].

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: عموم البعث:

إن البعث عام يشمل الجن والإنس والجماد والنبات والحيوان وكل رطب ويابس، ومن شواهد ذلك: قوله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ١٥٨﴾ [الصافات]، وقوله ﷻ: ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾ [الأنعام: ١٢٨].

وقال ﷺ في المؤذن: «**لا يسمع صوته شجر ولا مدر ولا حجر ولا جن ولا إنس إلا شهد له**»[(٧)].

وقال ﷺ فيه أيضًا: «**المؤذّن يغفر له مدى صوته، ويشهد له كل رطب ويابس**»[(٨)].

ـ المسألة الثانية: أول من يبعث يوم القيامة:

إن النبي ﷺ أول الناس بعثًا من الخلائق؛ لقوله ﷺ: «**أنا سيد ولد آدم**

(٧) أخرجه ابن خزيمة (كتاب الصلاة، رقم ٣٨٩)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١/ ٥٦) [مكتبة المعارف، ط٥]، وأصله عند البخاري (كتاب الأذان، رقم ٦٠٩) بلفظ: «**لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء، إلا شهد له يوم القيامة**».

(٨) أخرجه أبو داود (كتاب الصلاة، رقم ٥١٥)، وابن ماجه (كتاب الأذان، رقم ٧٢٤)، وأحمد (١٣/ ٥٢) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن خزيمة (كتاب الصلاة، رقم ٣٩٠)، وابن حبان (كتاب الصلاة، رقم ١٦٦٦)، قال الحافظ في الفتح (٢/ ٨٨): وصححه ابن السكن، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (رقم ٥٢٨) [مؤسسة غراس، ط١].

يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر...»[(١)].

- المسألة الثالثة: يبعث الإنسان على ما مات عليه:

وإن الإنسان يبعث على ما مات عليه من نية وعمل وحال، لقوله ﷺ: «**يبعث كل عبد على ما مات عليه**»[(٢)]، وقوله ﷺ: «**إذا أراد الله بقوم عذابًا أصاب العذاب من كان فيهم، ثم بعثوا على أعمالهم**»[(٣)]، وقوله ﷺ في الحاج الذي وقصته الناقة: «**اغسلوه بماء وسدر، وكفنوه في ثوبين، ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة ملبِّيًا**»[(٤)].

وإن القرآن أول ما يلقى المؤمن عند بعثه؛ لقوله ﷺ: «**... وإن القرآن يلقى صاحبه يوم القيامة حين ينشق عنه قبره، كالرجل الشاحب، فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك! فيقول له: هل تعرفني؟ فيقول: ما أعرفك! فيقول: أنا صاحبك القرآن، الذي أظمأتك في الهواجر، وأسهرت ليلك، وإن كل تاجر من وراء تجارته، وإنك اليوم من وراء كل تجارة، فيعطى الملك بيمينه، والخلد بشماله، ويوضع على رأسه تاج الوقار، ويكسى والداه حلتين لا يقوم لهما أهل الدنيا، فيقولان بم كسينا هذه؟ فيقال: بأخذ ولدكما القرآن، ثم يقال له: اقرأ، واصعد في درجة الجنة وغرفها، فهو في صعود ما دام يقرأ، هذًّا كان أو ترتيلًا**»[(٥)].

- المسألة الرابعة: تمييز أمة النبي ﷺ عند البعث:

إن الله يميِّز أمة محمد ﷺ يوم القيامة عند البعث فتكون على تل في العرصات، قال ﷺ: «**يبعث الناس يوم القيامة، فأكون أنا وأمتي على تل، ويكسوني ربي تبارك وتعالى حلة خضراء، ثم يؤذن لي فأقول ما شاء الله أن أقول، فذاك المقام المحمود**»[(٦)].

الحكمة:

إحياء الله تعالى للعباد، وبعثهم يوم

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٢٦٥)، ومسلم (كتاب الحج، رقم ١٢٠٦).

(٢) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٨).

(٣) أخرجه مسلم (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، رقم ٢٨٧٩).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الجنائز، رقم ١٢٠٦) [دار ابن كثير، ط٤، ١٤١٠هـ].

(٥) أخرجه ابن ماجه (كتاب الأدب، رقم ٣٧٨١)، وأحمد (٣٨/ ٤١) [مؤسسة الرسالة، ط١] واللفظ له، والدارمي (كتاب فضائل القرآن، رقم ٣٤٣٤)، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد (٧/ ١٥٩) [مكتبة القدسي]، وحسَّنه ابن كثير في تفسيره (١/ ١٥٢) [دار طيبة، ط٢]، وذكر لبعض ألفاظه شواهد.

(٦) أخرجه أحمد (٢٥/ ٦٠) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب التاريخ، رقم ٦٤٧٩)، وقال الهيثمي: «رجاله رجال الصحيح». مجمع الزوائد (٧/ ٥١) [مكتبة القدسي]، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ٢٣٧٠).

القيامة، ليحاسبهم على ما قدموا من خير وشر، وبذلك يظهر عدل الله تعالى في عباده، ورحمته سبحانه بالموحدين.

مذهب المخالفين:

خالف في المعاد طائفتان؛ فطائفة أنكرته بالكلية، وطائفة أنكرت بعث الأجساد دون الأرواح.

أما **الطائفة الأولى** فيمثلها الدهرية، ومشركو العرب، والتناسخية.

وإنكار الدهرية مبني على إنكارهم للخالق سبحانه وتعالى، وقد حكى الله مقولتهم في القرآن ونقضها في نفس الموضع، قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ ۚ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الجاثية].

وأما مشركو العرب فإنكارهم مبني على الاستبعاد دون إنكار الخالق، قال سبحانه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٨٧﴾﴾ [الزخرف]، ومع ذا قالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ﴿٣٥﴾﴾ [الدخان]، وقال فريق منهم: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾﴾، وقد ردَّ الله عز وجل هذا الاستبعاد، فقال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾﴾ [يس].

وأما التناسخية من الباطنية[1] وغلاة الشيعة[2] فإنكارهم مبني على زعمهم انتقال الأرواح إلى أبدان أخرى بعد الموت وفيها يكون النعيم والعذاب، وهو مذهب باطل لمناقضته لنصوص الوحي كما تقدم، ولكونه في أصله متلقى «من المجوس المزدكية، والهند البرهمية، ومن الفلاسفة والصابئة»[3]، وما كان كذلك فمردود، قال الأشعري عن هذه الطوائف الغالية: «أهل الغلو: ينكرون القيامة والآخرة، ويقولون: ليس قيامة ولا آخرة، وإنما هي أرواح تتناسخ في الصور، فمن كان محسنًا جوزي بأن يُنقَلَ روحه إلى جسد لا يلحقه فيه ضرر ولا ألم، ومن كان مسيئًا جوزي بأن يُنْقَل روحه إلى أجسام يلحق الروح في

(١) انظر: الحركات الباطنية في العالم الإسلامي (١١١) [دار عالم الكتب، ط٢]، والأصول الإيمانية لدى الفرق الإسلامية (٤٨٣) [دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠م]، والبابية عرض ونقد (٢٠٥ ـ ٢٠٨) [دار ترجمان السُّنَّة، ط٦]، والموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة (٦٣، ٣٨٧، ٣٩٦) [الندوة العالمية، ط٢، ١٤٠٩هـ].

(٢) انظر: الملل والنحل (١/٢٠٥) [دار المعرفة، ط١]، ومقالات الإسلاميين (١/٦٧، ٧٨) [المكتبة العصرية].

(٣) الملل والنحل (١/٢٠٦).

كونه فيها الضرر والألم، وليس شيئًا غير ذلك، وأن الدنيا لا تزال أبدًا هكذا»[(١)].

والتناسخ يهدف في حقيقة الأمر إلى هدم عقيدة المعاد التي جاءت بها الرسل؛ لأن مضمونه إنكار البعث والحشر والحساب والجنة والنار وسائر أمور الآخرة.

وأما **الطائفة الثانية** فيقولون ببعث الأرواح دون الأجساد، وهم طائفة من الفلاسفة المنتسبين إلى الإسلام ومنهم ابن سيناء والفارابي[(٢)]، ووافقهم بعض أهل الكلام من المعتزلة والكرامية[(٣)].

ومن أبرز شبهاتهم: زعمهم امتناع إعادة المعدوم بعينه؛ لأنه يتحلل ويتحد بغيره[(٤)].

وهذا يبطله ما تقدم من النصوص المتواترة في بعث الأجساد كما تقدم، والقائل به مكذِّب لصريح القرآن والسُّنَّة وهذا كفر وضلال، وقد عرض الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ لمذهب المتفلسفة الإسلاميين كابن سيناء والفارابي وغيرهما، فقال: إن «مجموع ما غلطوا فيه يرجع إلى عشرين أصلًا، يجب تكفيرهم في ثلاثة منها، وتبديعهم في سبعة عشر»[(٥)]، وذكر مما يوجب تكفيرهم: إنكارهم لحشر الأجساد، وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والملاحدة المنكرون للمعاد تعود شبههم كلها إلى ما ينفي علم الرب تعالى أو قدرته أو مشيئته أو حكمته، ونفي العيّ[(٦)] يثبت هذه الصفات، فتنتفي أصول شبهتهم»[(٧)].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأصول الإيمانية لدى الفرق الإسلامية»، لعبد الفتاح أحمد.

٢ ـ «درء تعارض العقل والنقل» (ج١، ٧)، لابن تيمية.

٣ ـ «الدرة فيما يجب اعتقاده»، لابن حزم.

٤ ـ «الروضة الندية شرح العقيدة الواسطية»، لابن فياض.

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ١١٩).

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٨٤، ٣٨٦) [جامعة الإمام، ط١]، وإغاثة اللهفان (٢/ ٣٨١) [المكتب الإسلامي، ٢]، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٥٩٠، ٥٩٨) [مؤسسة الرسالة، ط١]، ولوامع الأنوار البهية (٢/ ١٥٧) [المكتب الإسلامي، ط٣]، ولوائح الأنوار السنية (٢/ ٢٢٠) [مكتبة الرشد، ط١].

(٣) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٣٨)، وعقائد الثلاث والسبعين فرقة (٢/ ٣٤٣) [مكتبة العلوم والحكم، ط١]، ولوائح الأنوار البهية (٢/ ١٥٧)، ولوائح الأنوار السنية (٢/ ٢٢٠).

(٤) انظر: تاريخ الفرق الإسلامية (٢٦٠) [دار المنار، ط١]، والمنقذ من الضلال (١٠٦) [دار الأندلس]، ولوائح الأنوار البهية (٢/ ١٥٧)، ولوامع الأنوار السنية (٢/ ٢٢٠).

(٥) المنقذ من الضلال (٩٨، ١٠٦).

(٦) المقصود بالعي ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥]، فليس المقصود به الإعياء الذي هو التعب، وإنما عدم الهداية لوجه الأمر. انظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٨٣).

(٧) درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٨٤).

٥ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.

٦ ـ «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام»، لغالب عواجي.

٧ ـ «لوائح الأنوار السَّنية»، للسفاريني.

٨ ـ «لوامع الأنوار البهية»، للسفاريني.

٩ ـ «مجموع الفتاوى»، لابن تيمية.

١٠ ـ «مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات»، لابن حزم.

البغض

التعريف لغةً:

البغض: ضد الحب، قال ابن فارس رَحِمَهُ اللهُ: «الباء والغين والضاد أصل واحد، وهو يدل على خلاف الحب، يقال: أبغضتُه وأُبْغِضُه»[(١)]، ويقال: بَغُضَ الرجل بغاضةً؛ أي: صار بغيضًا، ويقال: بَغَّضَه الله إلى الناس تبغيضًا، فأبغضوه؛ أي: مقتوه، فهو مُبْغَضٌ[(٢)].

التعريف شرعًا:

البغض: صفة من صفات الله الفعلية، فهو سبحانه يبغض ويكره أهل الكفر والشرك والفسق والفجور وأعمالهم المنكرة كما يليق بجلاله وعظمته[(٣)].

الأسماء الأخرى:

الكره، والسخط، والمقت.

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل؛ لدلالة الأحاديث النبوية عليها.

الحقيقة:

حقيقة البغض هو المقت والكره الشديد، والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يبغض الكفر والشرك والظلم والجور والبدع والفسق والفجور وغيرها من المعاصي والذنوب والسيئات ويبغض أهلها ومرتكبيها ومروجيها، ولذلك لا يحبهم ولا يتولاهم ولا يفرح بهم[(٤)].

الأدلة:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إن الله إذا أحب عبدًا**

(١) مقاييس اللغة (١/١٤٣) [دار الكتب العلمية، ط١].

(٢) انظر: الصحاح (٣/١٠٦٦ ـ ١٠٦٧) [دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م].

(٣) انظر: كتاب النبوات لابن تيمية (١/٢٨٨) [أضواء السلف، ط١]، والصواعق المرسلة لابن القيم (٤/١٤٥١) [دار العاصمة، ط٣]، وصفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٦٩ ـ ٧٠) [دار الهجرة، الرياض، ط١].

(٤) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/٤٦٣) [دار الراية، الرياض، ط٢]، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/٧٥) [مجمع الملك فهد لطباعة المصحف، ١٤١٦هـ].

دعا جبريل، فقال: إني أحب فلانًا فأحبه. قال: فيحبه جبريل، ثم ينادي في السماء، فيقول: إن الله يحب فلانًا فأحبوه؛ فيحبه أهل السماء. قال: ثم يوضع له القبول في الأرض، وإذا أبغض عبدًا دعا جبريل، فيقول: إني أبغض فلانًا فأبغضه. قال: فيبغضه جبريل، ثم ينادي في أهل السماء: إن الله يبغض فلانًا فأبغضوه. قال: فيبغضونه، ثم توضع له البغضاء في الأرض»[(١)].

وعن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «**الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق؛ فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله**»[(٢)].

أقوال أهل العلم:

قال الإمام أحمد رحمه الله: «إن الله يحب ويكره، ويبغض ويرضى، ويغضب ويسخط، ويرحم، ويعفو، ويغفر، ويعطي، ويمنع»[(٣)].

وقال قوام السُّنَّة أبو القاسم التيمي رحمه الله: «عندنا يريد الله ما لا يحبه ولا يرضاه، بل يكرهه ويسخطه ويبغضه، والإرادة غير المحبة والرضا»[(٤)].

وقال ابن تيمية رحمه الله: «إنّ الله لا يُحبّ الشرك، ولا تكذيب الرسل، ولا يرضى ذلك، بل هو يُبغض ذلك ويمقته ويكرهه؛ كما ذكر الله في سورة بني إسرائيل ما ذكره من المحرّمات، ثمّ قال: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكۡرُوهٗا ۝٣٨﴾ [الإسراء]»[(٥)]. وقال أيضًا: «ومن المعلوم أنه قد دلَّ الكتاب والسُّنَّة واتفاق سلف الأمة على أن الله يحب ويرضى ما أمر بفعله من واجب ومستحب، وإن لم يكن ذلك موجودًا، وعلى أنه قد يريد وجود أمور يبغضها ويسخطها من الأعيان والأفعال كالفسق والكفر»[(٦)].

وقال ابن القيم رحمه الله: «إن ما وصف الله سبحانه به نفسه من المحبة، والرضا، والفرح، والغضب، والبغض، والسخط من أعظم صفات الكمال؛ إذ في العقول أنا إذا فرضنا **ذاتين**:

إحداهما: لا تحب شيئًا، ولا تبغضه، ولا ترضاه، ولا تفرح به، ولا تبغض شيئًا، ولا تغضب منه، ولا تكرهه، ولا تمقته.

والذات الأخرى: تحب كل جميل من الأقوال والأفعال والأخلاق والشيم، وتفرح به، وترضى به، وتبغض كل قبيح

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب التوحيد، رقم ٧٤٨٥)، ومسلم (كتاب البر والصلة والآداب، رقم ٢٦٣٧) واللفظ له.

(٢) أخرجه البخاري (كتاب مناقب الأنصار رقم ٣٧٨٣)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٧٥).

(٣) ذكره عنه قوام السُّنَّة في الحجة (١/ ٤٦٣).

(٤) الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٦٤).

(٥) كتاب النبوات (١/ ٢٨٨).

(٦) مجموع الفتاوى (١٠/ ٧٥).

يسمى، وتكرهه، وتمقته، وتمقت أهله، وتصبر على الأذى، ولا تجزع منه، ولا تتضرر به، كانت هذه الذات أكمل من تلك الموصوفة بصفات العدم والموات والجهل الفاقدة للحس؛ فإن هذه الصفات لا تسلب إلا عن الموات أو عمن فقد حسه أو بلغ في النهاية والضعف والعجز والجهل إلى الغاية التي لم تدع له حبًّا ولا بغضًا ولا غضبًا»[(١)].

المسائل المتعلقة:

إن باب الصفات أوسع من باب الأسماء، وهذه الصفة وإن كانت ثابتة لله ﷻ ولكن لا يصح اشتقاق الاسم منها، ولذلك المبغض ليس من أسماء الله ﷻ[(٢)].

الفروق:

الكره والبغض كلاهما يشتركان في أصل المعنى، وهو نفور النفس عن شيء وعدم رغبتها فيه وعدم حبها له وعدم رضاها به، ولكن البغض أقوى وأشد دلالة على المعنى، فإن البغض هو الكره الشديد، ولذلك يستعمل الكره فيما لا يستعمل فيه البغض، فيقال مثلًا: أكره هذا الطعام، ولكن لا يصح أن يقال: أبغض هذا الطعام[(٣)].

الآثار:

١ ـ إن الله ﷻ أهلك الكفرة والظلمة والطغاة والجبابرة، والقرآن الكريم مملوء بذكر أخبارهم وقصصهم، ولا شك أن هذا من آثار بغض الله إياهم وعدم رضاه بهم؛ فإن الله ﷻ يبغض الكفر والشرك والظلم وأصحابه، ولذلك دمَّرهم.

٢ ـ إن الله ﷻ إذا أبغض عبدًا فلا يوضع له القبول ولا يبقى له الذكر الحسن بل يبغضه أهل السماء والأرض.

٣ ـ إن الله ﷻ يبغض الكفر والشرك والظلم والجور والبدع والفسق والفجور وغيرها من المعاصي والذنوب والسيئات ويبغض أهلها ومرتكبيها ومروجيها، وعلم العبد بذلك ويقينه به يجعله يبتعد من تلك الأمور البغيضة والأعمال المكروهة.

مذهب المخالفين:

البغض صفة من صفات الله الفعلية، وقد اتفق أهل السُّنَّة والجماعة على إثباتها لله ﷻ، وخالف في ذلك غلاة المعطلة الذين ينكرون جميع الأسماء والصفات وهم الفلاسفة والجهمية وغلاة الصوفية، ووافقهم على ذلك المعتزلة

(١) الصواعق المرسلة (٤/ ١٤٥١).

(٢) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥) [دار عالم الفوائد]، ومدارج السالكين (٣/ ٤١٥) [دار الكتاب العربي]، ومعتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى لمحمد التميمي (٢٤١ ـ ٢٤٢) [أضواء السلف، ط١].

(٣) انظر: الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (١٢٩) [دار العلم والثقافة، القاهرة، ١٤١٨هـ].

الذين ينفون عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى قيام الصفات بذاته سبحانه، والكلابية يثبتون هذه الصفة ونحوها من الصفات الفعلية ولكنهم جعلوها صفة ذاتية واحدة أزلية، وبذلك خالفوا مذهب السلف، وكذلك الأشاعرة والماتريدية لا يثبتون هذه الصفة، ويؤولونها بالإرادة أو يفوضونها، ولكن يلزمهم في تأويلهم لها بالإرادة مثل ما فروا منه في إثبات صفة البغض، فإن المخلوق أيضًا عنده إرادة، فالمعنى الذي صرفوا إليه ألفاظ النصوص مثل المعنى الذي صرفوا عنه، فإن جاز هذا جاز ذلك، وإن امتنع هذا امتنع ذاك، ونصوص الكتاب والسُّنَّة ترد على من أول هذه الصفة بغيرها أو نفاها عن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وأقوال السلف في ذلك كثيرة. وأما تفويض معاني هذه النصوص فهذا أيضًا باطل؛ لأنه يلزم من ذلك أن الله خاطب بما لا يفهم ولا يعقل، وأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم يفهم مراد الله أو فهم ولكن لم يبلغ الصحابة، وأن الصحابة لم يفهموا معاني هذه النصوص، فدعوى التفويض فيها تجهيل للسلف وطعن على الله ورسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ[(١)]، والله تعالى أعلم.

(١) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٦٨ ـ ٦٨٩). ومن كتب المعتزلة: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار (١٨٢ ـ ١٨٣) [مكتبة وهبة، ط٢، ١٤٠٨هـ].

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأسماء والصفات» (ج٢)، للبيهقي.

٢ ـ «بدائع الفوائد» (ج١)، لابن القيم.

٣ ـ «الحجة في بيان المحجة» (ج١)، لأبي القاسم التيمي.

٤ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز الحنفي.

٥ ـ «صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٦ ـ «الصواعق المرسلة» (ج٤)، لابن القيم.

٧ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

٨ ـ «مجموع الفتاوى» (ج١٠)، لابن تيمية.

٩ ـ «مدارج السالكين» (ج٣)، لابن القيم.

١٠ ـ «معجم ألفاظ العقيدة»، لأبي عبد الله عالم عبد الله فالح.

١١ ـ «النبوات» (ج١)، لابن تيمية.

البقاء

التعريف لغةً:

البقاء: ضد الفناء، قال ابن فارس: «الباء والقاف والياء أصل واحد وهو

الدوام، قال الخليل رَحِمَهُ اللَّهُ: يقال: بَقِيَ الشيءُ يَبْقَى بقاء، وهو ضد الفناء»[(١)].

التعريف شرعًا:

بقاء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى صفة ذاتية له وخاصة به سبحانه؛ فهو سبحانه يبقى بنفسه إلى ما لا نهاية له؛ فلا يلحقه زوال ولا يأتيه فناء البتة[(٢)].

الأسماء الأخرى:

وهناك ألفاظ أخرى جاءت بمعنى هذه الصفة وهي: الدوام، والخلود، والآخرية.

الحكم:

يجب الإيمان بهذه الصفة، ويجب إثباتها لله تعالى كما يليق بجلاله وكبريائه وعظمته سبحانه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل؛ لدلالة القرآن على ذلك.

الأدلة:

من الأدلة التي وردت بلفظ البقاء: قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمٰن].

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ: «أثبت الله لنفسه وجهًا وَصَفَه بالجلال والإكرام، وحكم لوجهه بالبقاء ونفى الهلاك عنه»[(٣)].

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أخبر في هذه الآية ببقاء وجهه تبارك وتعالى، ونفى عنه الهلاك والفناء، والوجه صفة من صفات الله الذاتية التي لا تنفك عنه في حال من الأحوال، وبقاء الوجه يقتضي بقاء الذات؛ لأنه لا بقاء للوجه بدون الذات[(٤)].

ومن الأدلة التي دلَّت على معنى البقاء، ولكن بلفظ آخر: قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣].

وعن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول: «**اللَّهُمَّ رب السماوات، ورب الأرض، ورب العرش العظيم، ربنا ورب كل شيء، فالق الحب والنوى، ومنزل التوراة والإنجيل والفرقان، أعوذ بك من شر كل شيء أنت آخذ بناصيته، اللَّهُمَّ أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء، اقض عنا الدين، وأغننا من الفقر**»[(٥)].

فالله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هو الآخر الذي ليس بعده

---

(١) مقاييس اللغة (١/ ١٤٤) [دار الكتب العلمية]، وانظر: الصحاح (٦/ ٢٢٨٣ ـ ٢٢٨٤) [دار العلم للملايين، ط٤].

(٢) انظر: صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الواردة في الكتاب والسُّنَّة للسقاف (٧٠ ـ ٧١) [دار الهجرة، الرياض، ط١].

(٣) كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٥) [مكتبة الرشد].

(٤) انظر: شرح الواسطية لابن عثيمين (١/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) [دار ابن الجوزي، ط٦، ١٤٢١هـ].

(٥) أخرجه مسلم (كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار رقم ٢٧١٣).

شيء، وهذا دليل على بقاء الله تعالى ودوامه سبحانه.

أقوال أهل العلم:

قال ابن أبي زمنين رَحِمَهُ اللَّهُ: «الآخر: الباقي إلى غير نهاية لا شيء بعده»(١).

وقال البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الباقي**: هو الذي دام وجوده، والبقاء له صفة قائمة بذاته»، وقال أيضًا: «**الدائم**: هو الموجود لم يزل ولا يزال، ويرجع معناه إلى صفة البقاء»(٢).

وقال أبو القاسم التيمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «معنى الباقي: الدائم، الموصوف بالبقاء، الذي لا يستولي عليه الفناء، وليست صفة بقائه ودوامه كبقاء الجنة والنار ودوامهما، وذلك أن بقاءه أبدي أزلي، وبقاء الجنة والنار أبدي غير أزلي، فالأزلي ما لم يزل والأبدي ما لا يزال، والجنة والنار كائنتان بعد أن لم تكونا»(٣).

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «البقاء من صفات الله، فإذا أسند إلى إنسان؛ فهو من الشرك»(٤).

المسائل المتعلقة:

(**الباقي**): ليس من أسماء الله تعالى؛ إذ لم يثبت دليل عليه، وأسماء الله توقيفية لا يثبت منها شيء إلا بالدليل، وعلى هذا كلام أهل العلم المحققين، فقد جاء في «معجم المناهي اللفظية»: «الباقي: هذا ليس من أسماء الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والكلام عليه نحو الكلام على لفظ القديم»(٥).

الآثار:

إن الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى موصوف بالبقاء والدوام، فهو سبحانه يبقى بنفسه إلى ما لا نهاية له؛ لا يلحقه زوال، ولا يأتيه فناء البتة، وأما ما عداه من المخلوقات فمصيرها إما إلى الموت والفناء والزوال، وهي عامة المخلوقات، وإما أنها تبقى ولكن لا تبقى بنفسها بل تبقى بإبقاء الله لها مثل الجنة والنار وأهلهما، وهذا يقتضي من العباد أن يفردوا ربهم الباقي الدائم بالعبادة كلها، وأن لا يشركوا معه من ليس موصوفًا بهذه الصفة، ولذلك استدل إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ بأفول الشمس والقمر والكوكب على عدم استحقاقها للعبادة.

المصادر والمراجع:

١ ـ «الأسماء والصفات» (ج١)، للبيهقي.

٢ ـ «أصول السُّنَّة»، لابن أبي زمنين.

(١) أصول السُّنَّة (٦١) [مكتبة الغرباء الأثرية، ط١].

(٢) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (٥٢ ـ ٥٣) [رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، الرياض، ط٢].

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ١٤٠) [دار الراية].

(٤) الفتاوى والرسائل (١/ ٢٠٧) [مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، ط١، ١٣٩٩هـ].

(٥) معجم المناهي اللفظية (١٧١) [دار العاصمة، ط٣]، وانظر: فتاوى اللجنة الدائمة، المجموعة الثانية (٢/ ٣٥٢) وموقع الشيخ صالح الفوزان.

٣ ـ «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد»، للبيهقي.

٤ ـ «الحجة في بيان المحجة» (ج١)، لأبي القاسم التيمي.

٥ ـ «شرح الواسطية» (ج١)، لابن عثيمين.

٦ ـ «صفات الله سبحانه وتعالى الواردة في الكتاب والسُّنَّة»، لعلوي بن عبد القادر السقاف.

٧ ـ «فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم» (ج١).

٨ ـ كتاب «التوحيد» (ج١)، لابن خزيمة.

٩ ـ كتاب «التوحيد» (ج٢)، لابن منده.

١٠ ـ «معتقد أهل السُّنَّة والجماعة في أسماء الله الحسنى»، لمحمد بن خليفة التميمي.

١١ ـ «معجم المناهي اللفظية»، لبكر أبو زيد.

أبو بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ رضي الله عنه

اسمه ونسبه:

عبد الله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي التيمي[(١)].

(١) الإصابة لابن حجر (٤/ ١٤٤، ١٤٥) [دار الكتب العلمية، بيروت].

ولأمير المؤمنين خليفة رسول الله ﷺ ألقاب متعددة، **أشهرها**:

١ ـ **العتيق**: لقَّبه به النبي ﷺ، فقد قال له: «**أنت عتيق الله من النار**»، فسمي عتيقًا[(٢)].

وفي رواية عائشة رضي الله عنها قالت: دخل أبو بكر الصديق على رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: «**أبشر، فأنت عتيق الله من النار**»[(٣)].

فمن يومئذ سُمي عتيقًا، وقد ذكر المؤرخون أسبابًا أخرى لهذا اللقب.

٢ ـ **الصدِّيق**: لقَّبه به النبي ﷺ، ففي حديث أنس رضي الله عنه؛ أنه قال: إن النبي ﷺ صعد أُحدًا، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، فرجف بهم فقال: «**اثبت أحد، فإنما عليك نبيٌّ وصدِّيق وشهيدان**»[(٤)].

وقد لُقِّب بالصدِّيق؛ لكثرة تصديقه للنبي ﷺ، وفي هذا تروي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها فتقول: «لما أسري بالنبي ﷺ إلى المسجد الأقصى، أصبح يتحدث

(٢) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (١٥/ ٢٨٠) [مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١]، وإسناده صحيح.

(٣) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب، رقم ٣٦٧٩) وقال: «غريب»، وضعفه الألباني في السلسلة الصحيحة (٤/ ١٠٢)، لكن له شاهد عند ابن حبان (كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رقم ٦٨٦٤)، قال الألباني: «سنده جيد». السلسلة الصحيحة (٤/ ١٠٣).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، رقم ٣٦٧٥).

الناس بذلك، فارتد ناس كانوا آمنوا به وصدقوه، وسعى رجال إلى أبي بكر، فقالوا: هل لك إلى صاحبك؟ يزعم أن أسري به الليلة إلى بيت المقدس! قال: وقد قال ذلك؟ قالوا: نعم، قال: لئن قال ذلك فقد صدق. قالوا: أو تصدقه أنه ذهب الليلة إلى بيت المقدس، وجاء قبل أن يصبح!؟ قال: نعم، إني لأصدقه فيما هو أبعد من ذلك، أصدقه بخبر السماء في غدوة أو روحة، فلذلك سمي أبو بكر: الصديقَ»[١].

وقد أجمعت الأمة على تسميته بالصديق؛ لأنه بادر إلى تصديق الرسول ﷺ، ولازمه الصدق فلم تقع منه هناة أبدًا[٢].

٣ ـ الصاحب: لقَّبه به الله ﷻ في القرآن الكريم، فقال: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾﴾ [التوبة].

وقد أجمع العلماء على أن الصاحب المقصود هنا هو: أبو بكر رضي الله عنه؛ فعن أنس أن أبا بكر حدثه فقال: قلت للنبي ﷺ وهو في الغار: لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا تحت قدميه! فقال النبي ﷺ: «**يا أبا بكر، ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟**»[٣].

والأحاديث في كونه كان معه في الغار كثيرة شهيرة، ولم يشركه في هذه المنقبة غيره[٤].

مولده ووفاته:

مولده:

لم يختلف العلماء في أنه ولد بعد عام الفيل، وإنما اختلفوا في المدة التي كانت بعد عام الفيل، فبعضهم قال: بثلاث سنين، وبعضهم ذكر أنه ولد بعد عام الفيل بسنتين وستة أشهر، وآخرون قالوا: بسنتين وأشهر، ولم يحددوا عدد الأشهر[٥].

وقد نشأ نشأة كريمة طيبة في حضن أبوين لهما الكرامة والعز في قومهما، مما جعل أبا بكر ينشأ كريم النفس، عزيز المكانة في قومه[٦].

---

(١) أخرجه الحاكم في المستدرك (كتاب معرفة الصحابة، رقم ٤٤٠٧) وصححه، وصححه الألباني بشاهده انظر: السلسلة الصحيحة (رقم ٣٠٦).

(٢) الطبقات الكبرى (٢/ ١٧٢) [دار صادر، بيروت].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٦٥٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٣٨١).

(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٤/ ١٤٨).

(٥) سيرة وحياة الصديق، لمجدي فتحي السيد (٢٩)، وتاريخ الخلفاء (٥٦) [دار صادر، بيروت، ط١].

(٦) تاريخ الدعوة إلى الإسلام في عهد الخلفاء الراشدين (٣٠).

وفاته:

توفي أبو بكر الصديق وهو ابن ثلاث وستين سنة، مجمع على ذلك في الروايات كلها، استوفى سن رسول الله ﷺ، وغسَّلته زوجه أسماء بنت عميس، وكان قد أوصى بذلك(١)، ودفن بجانب رسول الله ﷺ، وقد جعل رأسه عند كتفي رسول الله(٢)، وصلى عليه خليفته عمر بن الخطاب، ونزل قبره عمر وعثمان وطلحة وابنه عبد الرحمٰن، وألصق اللحد بقبر رسول الله ﷺ(٣).

۞ إسلامه:

كان أبو بكر الصديق ملازمًا للنبي ﷺ في الجاهلية؛ بحكم ما يجمعهما من تقارب في السن، وكونهما من بلد واحد، وتلازمهما في التجارة، وتشابههما في السجايا والأخلاق التي جعلت نفسيهما طاهرتين من عقيدة الوثنية، وميالتين إلى الحق والفضيلة.

وقد ساعدت هذه العوامل الصديق بعد توفيق الله له على سرعة الاستجابة للإسلام، والإيمان برسالة النبي محمد ﷺ لأول وهلة من غير تردد(٤).

وقد ثبت عن أبي الدرداء؛ أن رسول الله ﷺ قال حين خاصم بعض الصحابة أبا بكر: «**إن الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت**..»(٥).

والخلاف في أول من أسلم خلاف مشهور قديم، وجمع القرطبي رحمه الله بين أقوال أهل العلم بقوله: «كان إسحاق بن إبراهيم بن راهويه الحنظلي يجمع بين هذه الأخبار، فكان يقول: أول من أسلم من الرجال أبو بكر، ومن النساء خديجة، ومن الصبيان علي، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال. والله أعلم»(٦).

۞ فضائله:

أبو بكر الصديق رضي الله عنه أفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين، لا يشك في ذلك ولا يرتاب فيه من وفقه الله إلى المعتقد الصحيح الواجب اعتقاده، وقد ورد في فضله ومنزلته آيات في كتاب الله تبارك وتعالى، **منها**:

١ ـ قول الله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ

(١) الطبقات لابن سعد (٣/٢٠٣، ٢٠٤) [دار صادر، بيروت]، وإسناده صحيح.
(٢) تاريخ الإسلام للذهبي، عهد الخلفاء الراشدين (١٢٠) [دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٧هـ].
(٣) أصحاب رسول الله (١/١٠٦) [مكتبة أبي حذيفة السلفي، ط١، ١٤٢٠هـ].
(٤) أبو بكر الصديق، لعلي الطنطاوي (٧١ ـ ٧٢) [دار المنارة، جدة، ط٣]، والخلفاء الراشدون لمحمد بن إسماعيل إبراهيم (١٨) [دار الفكر العربي، ط١].
(٥) أخرجه البخاري (كتاب تفسير القرآن، رقم ٤٦٤٠).
(٦) تفسير القرطبي (٨/٢٣٧) [دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٥م].

لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وهذه الآية من أوضح ما يدل على فضيلة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد أجمع المسلمون على أن المراد بالصاحب المذكور في الآية هو: أبو بكر الصديق رضي الله عنه[١].

قال ابن تيمية رحمه الله: «لا ريب أن الفضيلة التي حصلت لأبي بكر في الهجرة لم تحصل لغيره من الصحابة بالكتاب والسُّنَّة والإجماع، فتكون هذه الأفضلية ثابتة له دون عمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة، فيكون هو الإمام، فهذا هو الدليل الصدق الذي لا كذب فيه. يقول الله: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، ومثل هذه الفضيلة لم تحصل لغير أبي بكر قطعًا... والأفضلية إنما تثبت بالخصائص لا بالمشتركات»[٢].

٢ ـ وقول الله جل جلاله: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الزمر]، فقد روى ابن جرير بإسناده[٣] إلى علي رضي الله عنه قال: «﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ﴾، قال: محمد ﷺ، ﴿وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾، قال: أبو بكر رضي الله عنه».

«والصحابة الذين كانوا يشهدون أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمدًا رسول الله ﷺ، وأن القرآن حق، هم أفضل من جاء بالصدق وصدق به، بعد الأنبياء»[٤]، وأبو بكر الصديق رضي الله عنه أولى من تحقق فيه هذا الوصف رضي الله عنه.

٣ ـ وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾﴾ [التحريم]؛ وقد جاء عن كثير من المفسرين من الصحابة وغيرهم أن المراد بـ(صالح المؤمنين): أبو بكر وعمر رضي الله عنهما[٥].

٤ ـ وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُو۟لُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَلْيَعْفُوا۟ وَلْيَصْفَحُوٓا۟ ۗ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٢﴾﴾ [النور]، قال الآلوسي رحمه الله: «واستدل بها على فضل الصديق رضي الله عنه؛ لأنه داخل في أولي الفضل قطعًا؛ لأنه وحده أو مع جماعة سبب النزول، ولا يضر في ذلك عموم الحكم لجميع المؤمنين»[٦].

---

(١) ينظر: الإصابة (٢/ ٣٣٥)، وتاريخ الخلفاء (٤٨)، والروض الأنيق في إثبات إمامة الصديق (٩٩)، وغيرها.
(٢) منهاج السُّنَّة (٧/ ١٢١) [جامعة الإمام، ط١].
(٣) أخرجه الطبري في تفسيره (٢١/ ٢٩٠) [مؤسسة الرسالة، ط١].
(٤) منهاج السُّنَّة (٢/ ٣٣).
(٥) ينظر لذلك: جامع البيان (٢٨/ ١٦٢).
(٦) روح المعاني (١٨/ ١٢٥ ـ ١٢٦) [دار إحياء التراث العربي، بيروت].

وأما عن فضله في سُنَّة النبي ﷺ فكثيرة ومتنوعة الدلائل، **ومن ذلك:**

١ ـ اشتراكه مع النبي ﷺ في معية الاختصاص والنصرة:

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: حدثني أبو بكر فقال: «كنت مع النبي ﷺ في الغار فرأيت آثار المشركين، قلت: يا رسول الله، لو أن أحدهم رفع قدمه رآنا، قال: «**ما ظنك باثنين الله ثالثهما**»»[(١)].

فهذا الحديث تضمن منقبة عظيمة ظاهرة لأبي بكر رضي الله عنه، وتلك منقبة أنه كان ثاني اثنين ثالثهما رب العالمين[(٢)].

٢ ـ أبو بكر الصديق أعلم الناس بالنبي ﷺ ومراده:

فعن أبي سعيد الخدري قال: خطب رسول الله ﷺ، الناس وقال: «**إن الله خيَّر عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله**»، قال: فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه: أن يخبر رسول الله ﷺ عن عبد خُيِّر، فكان رسول الله ﷺ هو المخيّر، وكان أبو بكر أعلمنا، فقال رسول الله ﷺ: «**إن من أمنّ الناس علي في صحبته وماله أبا بكر، ولو كنت متخذًا خليلًا غير ربي لاتخذت أبا بكر، ولكن أخوة الإسلام ومودته، لا يبقين في المسجد باب إلا سُدَّ إلا باب أبي بكر**»[(٣)].

٣ ـ أبو بكر الصديق رضي الله عنه أحب الرجال إلى النبي ﷺ:

فعن عمرو بن العاص رضي الله عنه؛ أن النبي ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته فقلت: «أيّ الناس أحبّ إليك؟ قال: «**عائشة**»، فقلت: من الرجال؟ فقال: «**أبوها**»، قلت: ثم مَنْ؟ قال: «**ثم عمر بن الخطاب**» فعد رجالًا»[(٤)].

٤ ـ شهادة النبي ﷺ له بالجنة بعينه:

فعن عبد الرحمٰن بن عوف، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبد الرحمٰن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة**»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٦٥٣)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٣٨١).

(٢) الصحابة رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، لصالح طه (٤٠) [مكتبة الغرباء، الأردن، ط٢، ١٤٣٥هـ].

(٣) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٦٥٤).

(٤) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٦٦٢)، ومسلم (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٢٣٨٤).

(٥) أخرجه الترمذي (أبواب المناقب، رقم ٣٧٤٧)، وأحمد (٣/٢٠٩) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وابن حبان (كتاب إخباره ﷺ عن مناقب الصحابة، رقم ٧٠٠٢)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (رقم ٥٠) [المكتب الإسلامي].

وفضائل هذا الصحابي الجليل كثيرة، وما ذكر إنما هو نزر يسير، وفيه ما يكفي، والله الهادي.

مكانته:

يكفي في إبراز مكانة هذا الصحابي الجليل أن الأمة أجمعت على أنه خير البشر بعد الأنبياء والمرسلين، ومن تلك النقول التي تبرز هذه الفضيلة العظيمة وتحكيها إجماعًا عن الأمة **ما يلي**:

- روى البيهقي بإسناده عن الإمام الشافعي قوله: «ما اختلف أحد من الصحابة والتابعين في تفضيل أبي بكر وعمر وتقديمهما على جميع الصحابة...»[(١)].

- وقال الحافظ ابن حجر: «ونقل البيهقي في الاعتقاد بسنده إلى أبي ثور عن الشافعي أنه قال: أجمع الصحابة وأتباعهم على أفضلية أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي»[(٢)].

- وقال النووي: «اتفق أهل السُّنَّة على أن أفضلهم أبو بكر ثم عمر»[(٣)].

- وقال ابن تيمية: «وقد اتفق أهل السُّنَّة والجماعة على ما تواتر عن علي بن أبي طالب أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيِّها أبو بكر ثم عمر»[(٤)].

وقال ابن تيمية أيضًا: «سأل الرشيد مالك بن أنس عن منزلتهما [يعني: أبا بكر وعمر] من النبي ﷺ في حياته، فقال: منزلتهما منه في حياته كمنزلتهما منه بعد مماته. وكثرة الاختصاص والصحبة، مع كمال المودة والائتلاف والمحبة والمشاركة في العلم والدين، تقتضي أنهما أحق بذلك من غيرهما. وهذا ظاهر بيِّن لمن له خبرة بأحوال القوم. أما الصدِّيق فإنه مع قيامه بأمور من العلم والفقه عجز عنها غيره ـ حتى بيَّنها لهم ـ لم يحفظ له قول مخالف نصًّا.

هذا يدل على غاية البراعة. وأما غيره فحفظت له أقوال كثيرة خالفت النص؛ لكون تلك النصوص لم تبلغهم»[(٥)].

المسائل المتعلقة:

- **المسألة الأولى: ثباته رضي الله عنه بعد وفاة النبي ﷺ:**

قال الحافظ ابن رجب: «ولما توفي رسول الله ﷺ اضطرب المسلمون؛ فمنهم من دهش فخولط، ومنهم من أقعد فلم يطق القيام، ومنهم من اعتقل لسانه فلم يطق الكلام، ومنهم من أنكر

(١) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد (١٩٢) [دار الفضيلة، ط١، ١٤٢٠هـ].
(٢) فتح الباري (٧/١٧).
(٣) المنهاج شرح صحيح مسلم (١٥/١٤٨).
(٤) الوصية الكبرى (٣٢) [مكتبة الصديق، الطائف، ط١].
(٥) مجموع الفتاوى (٤/٤٠٣) [طبعة مجمع الملك فهد، ط١، ١٤١٦هـ].

موته بالكلية»[(١)].

قال القرطبي مبيِّنًا عظم هذه المصيبة وما ترتب عليها من أمور: «من أعظم المصائب المصيبة في الدين.. قال رسول الله ﷺ: «**إذا أصاب أحدكم مصيبة فليذكر مصابه بي؛ فإنها أعظم المصائب**»[(٢)]، وصدق رسول الله ﷺ؛ لأن المصيبة به أعظم من كل مصيبة يصاب بها المسلم بعده إلى يوم القيامة؛ انقطع الوحي، وماتت النبوة، وكان أول ظهور الشر بارتداد العرب وغير ذلك، وكان أول انقطاع الخير وأول نقصانه»[(٣)].

وقال ابن إسحاق: «ولما توفي رسول الله ﷺ عظمت به مصيبة المسلمين، فكانت عائشة فيما بلغني تقول: لما توفي النبي ﷺ ارتدت العرب، واشرأبت اليهودية والنصرانية، ونجم النفاق، وصار المسلمون كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية لفقد نبيِّهم»[(٤)].

ولما سمع أبو بكر الخبر أقبل على فرس من مسكنه بالسنح، حتى نزل، فدخل المسجد، فلم يكلم الناس، حتى دخل على عائشة فتيمم رسول الله ﷺ وهو مغشى بثوب حبرة، فكشف عن وجهه، ثم أكب عليه فقبله وبكى، ثم قال: بأبي أنت وأمي، والله لا يجمع الله عليك موتتين؛ أما الموتة التي كتبت عليك فقدمتها[(٥)]، وخرج أبو بكر وعمر يتكلم، فقال: اجلس يا عمر، وهو ماض في كلامه وفي ثورة غضبه، فقام أبو بكر في الناس خطيبًا بعد أن حمد الله وأثنى عليه، فقال: «أما بعد، فإن من كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت»، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران] فنشج الناس يبكون[(٦)].

قال عمر: والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فعقرت، حتى ما تقلني رجلاي، وحتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها، علمت أن النبي ﷺ قد مات[(٧)].

---

(١) لطائف المعارف (١١٤) [دار ابن حزم، ط١].

(٢) أخرجه الدارمي (كتاب دلائل النبوة، رقم ٨٦) عن عطاء مرسلًا، وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٢/ ٧٧) [دار الكتب العلمية] عن عبد الرحمن بن سابط مرسلًا أيضًا، وذكر له الألباني في السلسلة الصحيحة (رقم ١١٠٦) شواهد أخرى، وقال: وبالجملة فالحديث بهذه الشواهد صحيح.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٧٦).

(٤) السيرة لابن هشام (٤/ ٣٢٣) [دار إحياء التراث].

(٥) أخرجه البخاري (كتاب المغازي، رقم ٤٤٥٢).

(٦) أخرجه البخاري (كتاب فضائل الصحابة، رقم ٣٦٦٨).

(٧) أخرجه البخاري (كتاب المغازي، رقم ٤٤٥٤).

قال القرطبي: «هذه الآية أدل دليل على شجاعة الصديق وجراءته؛ فإن الشجاعة والجرأة حدهما ثبوت القلب عند حلول المصائب، ولا مصيبة أعظم من موت النبي ﷺ، فظهرت شجاعته وعلمه، قال الناس: لم يمت رسول الله ﷺ، منهم عمر، وخرس عثمان، واستخفى علي، واضطرب الأمر، فكشفه الصديق بهذه الآية حين قدومه من مسكنه بالسنح»(١).

كان موت محمد ﷺ مصيبة عظيمة، وابتلاء شديدًا، ومن خلالها وبعدها ظهرت شخصية الصديق كقائد للأمة، فذ لا نظير له ولا مثيل(٢).

تقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «فوالله لكأن الناس لم يكونوا يعلمون أن الله أنزل هذه الآية حتى تلاها أبو بكر رضي الله عنه، فتلقاها منه الناس، فما يسمع بشر إلا يتلوها»(٣).

- المسألة الثانية: مبايعته في سقيفة بني ساعدة وإجماع الصحابة رضي الله عنهم على ذلك:

لما علم الصحابة رضي الله عنهم بوفاة رسول الله ﷺ اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة في اليوم نفسه، وهو يوم الاثنين الثاني عشر من شهر ربيع الأول من السنة الحادية عشرة للهجرة، وتداولوا الأمر بينهم في اختيار من يلي الخلافة من بعده(٤).

والتف الأنصار حول زعيم الخزرج سعد بن عبادة رضي الله عنه، ولما بلغ خبر اجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة إلى المهاجرين، وهم مجتمعون مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه لترشيح من يتولى الخلافة(٥)، قال المهاجرون لبعضهم: انطلقوا بنا إلى إخواننا من الأنصار، فإن لهم في هذا الحق نصيبًا(٦).

قال عمر رضي الله عنه: فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلين صالحين(٧)، فذكر ما تمالأ عليه القوم، فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا؛ عليكم أن لا تقربوهم، اقضوا أمركم، فقلت: والله لنأتينهم، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مزمل بين ظهرانيهم، فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا سعد بن عبادة، فقلت: ما له؟ قالوا: يوعك. فلما جلسنا قليلًا تشهد خطيبهم فأثنى على الله بما هو

(١) الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٢٢).
(٢) أبو بكر رجل الدولة، مجدي حمدي (٢٥ ـ ٢٦) [دار طيبة ـ الرياض، ط١، ١٤١٥هـ].
(٣) أخرجه البخاري (كتاب المغازي، رقم ٤٤٥٤).
(٤) التاريخ الإسلامي (٩/ ٢١).
(٥) عصر الخلافة الراشدة للعمري (٤٠) [مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة].
(٦) عصر الخلافة الراشدة للعمري (٤٠).
(٧) الرجلان هما: عويم بن ساعدة، ومعن بن عدي رضي الله عنهما.

أهله، ثم قال: أما بعد، فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم ـ معشر المهاجرين ـ رهط، وقد دفت دافة من قومكم[(١)]. فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر[(٢)]، فلما سكت أردت أن أتكلم ـ وكنت قد زورت مقالة أعجبتني أريد أن أقدمها بين يدي أبي بكر ـ وكنت أداري منه بعض الحد، فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر: على رسلك، فكرهت أن أغضبه، فتكلم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديهته مثلها أو أفضل منها حتى سكت، فقال: ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسبًا ودارًا، وقد رضيت لكم هذين الرجلين فبايعوا أيهما شئتم ـ فأخذ بيدي ويد أبي عبيدة بن الجراح وهو جالس بيننا ـ فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي لا يقربني ذلك من إثم أحبّ إليّ من أن أتأمر على قوم فيهم أبو بكر، اللَّهُمَّ إلا أن تسول إلي نفسي عند الموت شيئًا لا أجده الآن.

فقال قائل من الأنصار: أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب[(٣)]، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش، فكثر اللغط، وارتفعت الأصوات، حتى فرقت من الاختلاف فقلت: ابسط يدك، فبايعته وبايعه المهاجرون، ثم بايعته الأنصار[(٤)].

وفي رواية أحمد: «... فتكلم أبو بكر رضي الله عنه فلم يترك شيئًا أنزل في الأنصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا وذكره، وقال: ولقد علمتم أن رسول الله ﷺ قال: «**لو سلك الناس واديًا وسلكت الأنصار واديًا سلكت وادي الأنصار**»، ولقد علمت يا سعد[(٥)] أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: «**قريش ولاة هذا الأمر، فبر الناس تبع لبرهم، وفاجر الناس تبع لفاجرهم**»، فقال له سعد: صدقت، نحن الوزراء وأنتم الأمراء[(٦)].

وبهذا حصل الإجماع على خلافة أبي بكر الصديق رضوان الله عليه[(٧)].

---

(١) أي: عدد قليل.

(٢) أي: يخرجونا من أمر الخلافة.

(٣) **الجذيل**: عود ينصب للإبل الجربى لتحتك به، **والمحكك**: الذي يحتك به كثيرًا، أراد: أنه يستشفي برأيه، **والعذيق**: أي: النخلة؛ أي: الذي يعتمد عليه.

(٤) أخرجه البخاري (كتاب الحدود، رقم ٦٨٣٠).

(٥) يعني: سعد بن عبادة الخزرجي رضي الله عنه.

(٦) أخرجه أحمد (١/ ١٩٨) [مؤسسة الرسالة، ط١] عن حميد بن عبد الرحمٰن الحميري، وقال الهيثمي: «رجاله ثقات، إلا أن حميد بن عبد الرحمٰن لم يدرك أبا بكر». مجمع الزوائد (٥/ ١٩١) [مكتبة القدسي]، لكن لجملة: «قريش ولاة هذا الأمر...» شواهد. انظر: السلسلة الصحيحة (رقم ١١٥٦).

(٧) ينظر: الموقف من خصائص وخلافة أبي بكر الصديق للدكتور حامد محمد الخليفة (٣٨٩) [وزارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٣٢هـ].

فأهل السُّنَّة والجماعة سلفًا وخلفًا على أن أحق الناس بالخلافة بعد النبي ﷺ أبو بكر الصديق رضي الله عنه؛ لفضله وسابقته، ولتقديم النبي ﷺ إياه في الصلوات على جميع الصحابة.

وقد فهم أصحاب النبي ﷺ مراد المصطفى ﷺ من تقديمه في الصلاة، فأجمعوا على تقديمه في الخلافة ومتابعته ولم يتخلف منهم أحد، ولم يكن الرب جل جلاله ليجمعهم على ضلالة، فبايعوه طائعين وكانوا لأوامره ممتثلين ولم يعارض أحد في تقديمه[1].

فعندما سئل سعيد بن زيد: متى بويع أبو بكر؟ قال: يوم مات رسول الله ﷺ كرهوا أن يبقوا بعض يوم وليسوا في جماعة[2]، وقد نقل جماعة من أهل العلم المعتبرين إجماع الصحابة ومن جاء بعدهم من أهل السُّنَّة والجماعة على أن أبا بكر رضي الله عنه أولى بالخلافة من كل أحد[3]، **وهذه بعض أقوال أهل العلم:**

أ ـ قال الخطيب البغدادي: «أجمع المهاجرون والأنصار على خلافة أبي بكر، قالوا له: يا خليفة رسول الله، ولم يسم أحد بعده خليفة. وقيل: إنه قبض النبي ﷺ عن ثلاثين ألف مسلم، كل قال لأبي بكر: يا خليفة رسول الله، ورضوا به من بعده رضي الله عنهم»[4].

ب ـ وقال أبو الحسن الأشعري: «أثنى الله عز وجل على المهاجرين والأنصار والسابقين إلى الإسلام، ونطق القرآن بمدح المهاجرين والأنصار في مواضع كثيرة، وأثنى على أهل بيعة الرضوان، فقال عز وجل: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]، قد أجمع هؤلاء الذين أثنى عليهم ومدحهم على إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وسموه خليفة رسول الله وبايعوه وانقادوا له وأقروا له بالفضل، وكان أفضل الجماعة في جميع الخصال التي يستحق بها الإمامة في العلم والزهد، وقوة الرأي وسياسة الأمة، وغير ذلك»[5].

ـ المسألة الثالثة: إنفاذ أبي بكر الصديق جيش أسامة رضي الله عنهما:

في العام الحادي عشر ندب النبي ﷺ الناس لغزو الروم بالبلقاء وفلسطين، وفيهم كبار المهاجرين والأنصار، وأمَّر عليهم أسامة رضي الله عنه[6].

(١) عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الصحابة (٢/ ٥٥٠) [مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ].
(٢) أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ، لإبراهيم شعوط (١٠١) [المكتب الإسلامي].
(٣) عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الصحابة (٢/ ٥٥٠).
(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ١٣٠، ١٣١) [دار الكتب العلمية].
(٥) الإبانة عن أصول الديانة (٦٦) [ط. الجامعة الإسلامية].
(٦) ذكره ابن بطال في شرحه على البخاري (٨/ ٢٨٥) [مكتبة الرشد، ط٢].

قال الحافظ ابن حجر: «كان تجهيز أسامة يوم السبت قبل موت النبي ﷺ بيومين، وكان ابتداء ذلك قبل مرض النبي ﷺ، فندب الناس لغزو الروم في آخر صفر، ودعا أسامة فقال: **سر إلى موضع مقتل أبيك، فأوطئهم الخيل، فقد وليتك هذا الجيش**»(١).

ثم مرض النبي ﷺ بعد البدء بتجهيز هذا الجيش بيومين، واشتد وجعه ﷺ، فلم يخرج هذا الجيش وظل معسكرًا بالجرف، ورجع إلى المدينة بعد وفاة النبي الكريم ﷺ.

وقد حصل اضطراب بعد وفاته ﷺ بارتداد بعض العرب، ونجوم النفاق لبَّث الفتنة بين المسلمين، فرأى بعض الصحابة رضي الله عنهم عدم إنفاذ جيش أسامة رضوان الله عليه(٢).

فلما تولى الصديق الخلافة أمر رضي الله عنه رجلًا في اليوم الثالث من متوفى رسول الله ﷺ أن ينادي في الناس: ليتم بعث أسامة، ألا لا يبيتن في المدينة أحد من جيش أسامة إلا خرج إلى عسكره بالجرف.

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله: «لما وقعت هذه الأمور أشار كثير من الناس على الصديق أن لا ينفذ جيش أسامة؛ لاحتياجه إليه فيما هو أهم الآن مما جهز بسببه في حال السلامة، وكان من جملة من أشار بذلك عمر بن الخطاب، فامتنع الصديق من ذلك، وأبى أشد الإباء إلا أن ينفذ جيش أسامة، وقال: والله لا أحل عقدة عقدها رسول الله ﷺ، ولو أن الطير تخطفنا، والسباع من حول المدينة، ولو أن الكلاب جرت بأرجل أمهات المؤمنين، لأجهزن جيش أسامة. فجهزه وأمر الحرس يكونون حول المدينة، فكان خروجه في ذلك الوقت من أكبر المصالح، والحالة تلك، فساروا لا يمرون بحي من أحياء العرب إلا أرعبوا منهم، وقالوا: ما خرج هؤلاء من قوم إلا وبهم منعة شديدة. فغابوا أربعين يومًا، ويقال: سبعين يومًا، ثم آبوا سالمين غانمين، ثم رجعوا فجهزهم حينئذ مع الأحياء الذين أخرجهم لقتال المرتدة، ومانعي الزكاة، على ما سيأتي تفصيله.

وهذا دليل على قوة إيمان الصديق، وقوة امتثاله لما أمر به النبي ﷺ، ولهذا حصل النفع العظيم بإنفاذ جيش أسامة رضي الله عنه كما هو معلوم.

- المسألة الرابعة: قتال أبي بكر الصديق رضي الله عنه للمرتدين:

لما كانت الردة قام أبو بكر رضي الله عنه في الناس خطيبًا فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «الحمد لله الذي هدى فكفى،

(١) فتح الباري (٨/ ١٥٢) [دار المعرفة، ط١].
(٢) السيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٦٦٥ - ٦٦٦).

وأعطى فأعفى. إن الله بعث محمدًا ﷺ والعلم شريد، والإسلام غريب طريد، قد رث حبله وخَلَق ثوبه وضل أهله منه، ومقت الله أهل الكتاب فلا يعطيهم خيرًا لخير عندهم، ولا يصرف عنهم شرًّا لشر عندهم، وقد غيروا كتابهم وألحقوا فيه ما ليس منه، والعرب الآمنون يحسبون أنهم في منعة من الله لا يعبدونه ولا يدعونه، فأجهدهم عيشًا وأظلهم دينًا، في ظلف من الأرض مع ما فيه من السحاب، فختمهم الله بمحمد وجعلهم الأمة الوسطى، ونصرهم بمن اتبعهم، ونصرهم على غيرهم، حتى قبض الله نبيّه فركب منهم الشيطان مركبه الذي أنزل عليه، وأخذ بأيديهم، وبغى هلكتهم: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران]. إن من حولكم من العرب قد منعوا شاتهم وبعيرهم، ولم يكونوا في دينهم ـ وإن رجعوا إليه ـ أزهد منهم يومهم هذا، ولم تكونوا في دينكم أقوى منكم يومكم هذا على ما قد تقدم من بركة نبيكم، وقد وكلكم إلى المولى الكافي الذي وجده ضالًّا فهداه وعائلًا فأغناه: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

والله لا أدع أن أقاتل على أمر الله حتى ينجز الله وعده ويوفي لنا عهده، ويقتل من قتل منا شهيدًا من أهل الجنة، ويبقى من بقي منها خليفته وذريته في أرضه، قضاء الله الحق، وقوله الذي لا خلف له: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٥]»[(١)].

وقد أشار بعض الصحابة ـ ومنهم عمر ـ على الصديق بأن يترك مانعي الزكاة ويتألفهم حتى يتمكن الإيمان من قلوبهم، ثم هم بعد ذلك يزكون، فامتنع الصديق عن ذلك وأباه[(٢)].

فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «لما توفي رسول الله ﷺ وكان أبو بكر رضي الله عنه، وكفر من كفر من العرب، فقال عمر رضي الله عنه: كيف نقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله**»؟ فقال: والله لأقاتلن من فرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عناقًا كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها. وفي رواية: والله لو منعوني عقالًا، كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم على منعه. قال عمر: فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر فعرفت أنه

(١) البداية والنهاية (٦/ ٣١٦).
(٢) المصدر نفسه (٦/ ٣١٥).

الحق[١]، ثم قال عمر بعد ذلك: والله لقد رجح إيمان أبي بكر بإيمان هذه الأمة جميعًا في قتال أهل الردة[٢].

لقد كان أبو بكر رضي الله عنه أبعد الصحابة نظرًا وأحقهم فهمًا وأربطهم جنانًا في هذه الطامة العظيمة[٣]، والمفاجأة المذهلة، ومن هنا أتى قول سعيد بن المسيب رحمه الله: وكان أفقههم ـ يعني: الصحابة ـ وأمثلهم رأيًا[٤].

• وهنا لا بد من التنبيه إلى أن الذين قاتلهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه أصناف، كما يوضح ذلك تقريرات أهل العلم، **ومن ذلك:**

ـ قول الإمام الشافعي رحمه الله: «وأهل الردة بعد رسول الله ﷺ **ضربان:**

١ ـ منهم قوم كفروا بعد الإسلام، مثل: طليحة، ومسيلمة، والعنسي، وأصحابهم.

٢ ـ ومنهم قوم تمسكوا بالإسلام ومنعوا الصدقات»[٥].

ـ وقول أبي سليمان الخطابي رحمه الله: «ومما يجب أن يعلم هاهنا أن الذين يلزمهم اسم الردة من العرب كانوا **صنفين:**

١ ـ صنف منهم ارتدوا عن الدين ونابذوا الملة وعاودوا الكفر، وهم الذين عناهم أبو هريرة بقوله: «وكفر من كفر من العرب»؛ وهم: أصحاب مسيلمة، ومن سلك مذهبهم في إنكار نبوة محمد ﷺ.

٢ ـ **والصنف الآخر:** هم الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة؛ فأقروا بالصلاة وأنكروا الزكاة[٦]، وهؤلاء على الحقيقة أهل بغي، وإنما لم يدعوا بهذا الاسم على الاختصاص به لدخولهم في غمار أهل الردة، فأضيف الاسم في الجملة إلى الردة؛ إذ كانت أعظم الأمرين خطبًا...»[٧].

ـ وقول القاضي عياض رحمه الله: «وكان أهل الردة **ثلاثة أصناف:**

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب الزكاة، رقم ١٣٩٩، ١٤٠٠)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ٢٠).

(٢) أخرجه البيهقي في الشعب (١/١٤٣) [مكتبة الرشد، ط١]، عن عمر رضي الله عنه قال: «لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان أهل الأرض لرجح بهم»، وصحح سنده السخاوي في المقاصد الحسنة (٥٥٥) [دار الكتاب العربي، ط١]. وانظر أيضًا: حروب الردة (٢٤) [دار الفكر، ١٣٩٩هـ].

(٣) حركة الردة، للعتوم (١٦٥) [مكتبة الرسالة الحديثة].

(٤) البدء والتاريخ للمقدسي (٥/١٥٣).

(٥) الأم (٤/٢٢٦) [دار المعرفة، بيروت].

(٦) وقد ذكر رحمه الله في موضع آخر صنفًا آخر من مانعي الزكاة فقال: «وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولا يمنعها، إلا أن رؤساءهم صدوهم عن ذلك الرأي وقبضوا على أيديهم في ذلك؛ كبني يربوع؛ فإنهم قد جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يبعثوا بها إلى أبي بكر رضي الله عنه فمنعهم مالك بن نويرة عن ذلك وفرقها فيهم»، معالم السنن (٢/٤) [المطبعة العلمية، حلب، ط١].

(٧) أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري (١/٧٤١) [مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٩هـ].

١ ـ **صنف** كفر بعد إسلامه، ولم يلتزم شيئًا، وعاد لجاهليته، أو اتبع مسيلمة أو العنسي وصدق بهما.

٢ ـ **وصنف** أقرَّ بالإسلام إلا الزكاة فجحدها، وأقر بالإيمان والصلاة، وتأوَّل بعضهم أن ذلك كان خاصًّا للنبي ﷺ...

٣ ـ **وصنف** اعترف بوجوبها، ولكن امتنع من دفعها إلى أبي بكر رضي الله عنه، وقال: إنما كان قبضُها للنبي ﷺ خاصةً لا لغيره ممن يقوم مقامه بعده، وفرقوا صدقاتهم بأيديهم، فرأى أبو بكر والصَّحابة رضي الله عنهم قتال جميعهم، الصنفان الأولان لكفرهم، والثالث لامتناعه بزكاته، شمل جميعهم اسم الردة؛ إذ كانوا الأكثر، حتى لم يكن صُلِّي لله إلا في المدينة ومكة وجُوَاثا»[(١)].

ـ **المسألة الخامسة: استخلاف أبي بكر لعمر بن الخطاب رضي الله عنهما:**

ما قام به أبو بكر الصديق رضي الله عنه من استخلاف عمر الفاروق عليه رضي الله عنه هو منهج شرعي أجمع عليه أهل العلم قاطبة؛ وقد نقل الإجماع على ذلك عدد من أهل العلم؛ **منهم:**

١ ـ الخطابي رحمه الله، فقال: «فالاستخلاف سُنَّة اتفق عليها الملأ من الصحابة، وهو اتفاق الأمة، لم يخالف فيه إلا الخوارج المارقة الذين شقوا العصا، وخلعوا ربقة الطاعة»[(٢)].

٢ ـ وابن حزم الظاهري[(٣)]، وأقرَّه ابن تيمية على ذلك[(٤)]؛ بل جعلها ابن حزم أول وجوه عقد الإمامة وأفضلها وأصحها[(٥)]، فقال: «وهذا هو الوجه الذي نختاره ونكره غيره؛ لما في هذا الوجه من اتصال الإمامة، وانتظام أمر الإسلام وأهله، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب، مما يتوقع في غيره من بقاء الأمة فوضى، ومن انتشار الأمر، وارتفاع النفوس، وحدوث الأطماع»[(٦)]، وغيرهم.

۞ موقف المخالفين منه:

من أبرز المخالفين لأهل السُّنَّة

---

(١) إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/ ٢٤٣ ـ ٢٤٤) [دار الوفاء، مصر، ط١]، وقد نقل غير واحد تقسيم القاضي عياض؛ كالحافظ في الفتح (١٢/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧)، والنووي في شرح مسلم (٢/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣)، واستحسنه.

(٢) انظر: معالم السنن (٣/ ٦٠٥) و(٤/ ١٩٨ ـ ١٩٩) [المطبعة العلمية، حلب، ط١، ١٣٥١هـ]، وانظر كذلك لمعرفة موقف الإمام الخطابي من هذه المسألة، وغيرها من مسائل المعتقد كتاب: الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة، لأبي عبد الرحمٰن الحسن العلوي، وقد ذكر مسألة نصب الإمام عند الإمام الخطابي (٤٨٧ ـ ٤٩٦).

(٣) انظر: مراتب الإجماع (١٢٦) [دار الكتب العلمية]، والفصل (٤/ ١٢٩ ـ ١٣٠) [مكتبة الخانجي].

(٤) كما في حاشية مراتب الإجماع (نقد مراتب الإجماع).

(٥) انظر: الفصل (٤/ ١٣٠)، وما بعدها.

(٦) الفصل (٤/ ١٣١).

والجماعة في مسائل الصحابة عمومًا وفي أبي بكر الصديق رضي الله عنه على وجه الخصوص الرافضة الإمامية الاثنا عشرية، **وفيما يلي أبرز أقوالهم ومواقفهم المخزية في الصديق** رضي الله عنه:

لقد أعلن علماء الشيعة التكفير والتفسيق واللعن... لأبي بكر رضي الله عنه ولم يتبعوا أئمتهم في ذلك، ومما يعتقدونه فيه رضي الله عنه:

أنه رضي الله عنه أمضى أكثر عمره مقيمًا على الكفر، خادمًا للأوثان[(١)]، عابدًا للأصنام[(٢)]، وأن إيمانه رضي الله عنه كإيمان اليهود والنصارى[(٣)].

وأنه رضي الله عنه «كان له صنم يعبده ويسجد عليه في زمن الجاهلية والإسلام سرًّا، واستمر على ذلك إلى أن توفي رسول الله ﷺ، فأظهر ما في قلبه»[(٤)].

وجزم شيخهم المجلسي بعدم إيمانه رضي الله عنه[(٥)]، وأن علماء الشيعة اطلعوا على باطنه رضي الله عنه، فتبيَّن لهم أنه كافر[(٦)].

وأن الرسول ﷺ لم يأخذ أبا بكر رضي الله عنه معه إلى الغار إلا خوفًا منه أن يخبر المشركين بمكانه ﷺ[(٧)].

كما أجمع علماء الشيعة على وجوب لعن الشيخين، وعلى التبرؤ منهما رضي الله عنهما؛ بل وعدُّوا ذلك من ضروريات دين الإمامية[(٨)]، ومنكر الضروري عندهم كافر، وأن من لعنهما في المساء لم يكتب عليه ذنب حتى يصبح[(٩)]، وقال المجلسي: «إن أبا بكر وعمر كانا كافرين، الذي يحبهما فهو كافر أيضًا»[(١٠)].

وأنه ما أهريق في الإسلام من دم، ولا اكتسب مال من غير حله، ولا نكح فرج حرام، إلا كان ذلك في عنق أبي بكر وعمر رضي الله عنهما[(١١)]، و«إنهما لم يكن عندهما مثقال ذرة في الإسلام»[(١٢)].

وحكم علماء الشيعة: على من زعم بأن لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما نصيب في الإسلام: أن الله تعالى لا يكلمه يوم القيامة، ولا يزكيه، وله عذاب أليم[(١٣)].

ويسمونهما رضي الله عنهما بفرعون وهامان[(١٤)]،

---

(١) ذكر ذلك البياضي في الصراط المستقيم (٣/ ١٥٥)، والكاشاني في علم اليقين (٢/ ٧٠٧).
(٢) بحار الأنوار (٢٥/ ١٧٢).
(٣) الكشكول، للآملي (١٠٤).
(٤) الأنوار النعمانية، للجزائري (٢/ ١١١).
(٥) مرآة العقول، للمجلسي (٣/ ٤٢٩ ـ ٤٣٠).
(٦) الاستغاثة في بدع الثلاثة، لأبي القاسم الكوفي (٢٠).
(٧) الطرائف في معرفة مذهب الطوائف، لابن طاوس الحسيني (٤٠١).
(٨) الاعتقادات، للمجلسي (٩٠ ـ ٩١).
(٩) ضياء الصالحين، لمحمد صالح الجوهري (٥١٣).
(١٠) حق اليقين، للمجلسي (٥٢٢)، وكشف الأسرار، للخميني (١١٢).
(١١) رجال الكشي (٤١).
(١٢) وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، للعاملي ٩٤).
(١٣) أصول الكافي (١/ ٣٧٣ ـ ٣٧٤).
(١٤) قرة العيون، للكاشاني (٤٣٢ ـ ٤٣٣).

وبالوثنين[١]، وباللات والعزى[٢].

وصرح علماء الشيعة بأن مهديهم المنتظر يحيي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما ثم يصلبهما على جذع نخلة، ويقتلهما كل يوم ألف قتلة[٣].

فهذا الافتراء والطعن كله مصادم لما سبق نقله وتقريره من نصوص الكتاب والسُّنَّة في فضل هذا الصحابي الجليل رضي الله عنه، كما أن الذي يقع في هذا الصحابي الجليل ـ وغيره من الصحابة رضي الله عنهم هو على خطر عظيم، فإن «حرمة سب الصحابة رضي الله عنهم مما لا ينبغي أن ينتطح فيه كبشان أو يتنازع فيه اثنان»[٤].

يقول الحافظ ابن كثير رحمه الله: «أخبر الله العظيم أنه قد رضي عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان؛ فيا ويل من أبغضهم أو سبهم، أو أبغض أو سب بعضهم، ولا سيما سيد الصحابة بعد الرسول ﷺ وخيرهم وأفضلهم؛ أعني: الصديق الأكبر والخليفة الأعظم أبا بكر بن أبي قحافة رضي الله عنه، فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة ويبغضونهم ويسبونهم، عياذًا بالله من ذلك.

وهذا يدلُّ على أن عقولهم معكوسة، وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن؛ إذ يسبون من رضي الله عنهم!؟ وأما أهل السُّنَّة فإنهم يترضون عمن رضي الله عنه، ويسبُّون من سبَّه الله ورسوله، ويوالون من يوالي الله، ويعادون من يعادي الله، وهم متبعون لا مبتدعون، ويقتدون ولا يبتدون، ولهذا هم حزب الله المفلحون وعباده المؤمنون»[٥]، والله المستعان.

وأما عن موقف **الخوارج** ـ فكما قال أبو الحسن الأشعري ـ: «والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبي بكر وعمر...»[٦].

وقال الرازي: «سائر فرقهم... يعظمون أبا بكر وعمر»[٧].

وأما **المعتزلة** فجمهورهم على عدالة الصحابة جميعًا ـ بما في ذلك أبو بكر وعمر ـ خاصة ما قبل الفتنة، إلا من شذَّ منهم، فوقع في الشيخين رضي الله عنهما؛ كالنظام مثلًا[٨].

(١) انظر: تفسير العياشي (٢/ ١١٦)، بحار الأنوار (٢٧/ ٥٨).
(٢) إكمال الدين، لابن بابويه القمي (٢٤٦)، ومقدمة البرهان، لأبي الحسن العاملي (٢٩٤).
(٣) إيقاظ من الهجعة بتفسير البرهان على الرجعة، للحر العاملي (٢٨٧).
(٤) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية (١٤٤).
(٥) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥).
(٦) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٠٤) [مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٣٦٩هـ].
(٧) اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٦).
(٨) ينظر: أصحاب رسول الله ﷺ ومذاهب الناس فيهم لعبد العزيز العجلان (١٧٥) [دار طيبة، ط١، ١٤٣١هـ].

المصادر والمراجع:

١ ـ «أباطيل يجب أن تمحى من التاريخ»، لإبراهيم شعوط.

٢ ـ «أبو بكر رجل الدولة»، لمجدي حمدي.

٣ ـ «أصحاب رسول الله ﷺ ومذاهب الناس فيهم»، لعبد العزيز العجلان.

٤ ـ «الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق»، لعلي الصلّابي.

٥ ـ «الخلفاء الراشدون»، لمحمد بن إسماعيل إبراهيم.

٦ ـ «سيرة وحياة الصديق»، لمجدي فتحي السيد.

٧ ـ «الصحابة رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه»، لصالح بن طه.

٨ ـ «عصر الخلافة الراشدة»، لأكرم ضياء العمري.

٩ ـ «عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الصحابة».

١٠ ـ «العواصم والقواصم»، لابن الوزير اليماني.

١١ ـ «الموقف من خصائص وخلافة أبي بكر الصديق»، لحامد محمد الخليفة.

بلوغ الحجة

يراجع مصطلح (قيام الحجة).

البيت المعمور

التعريف لغةً:

البيت في اللغة: اسم لما يُبات فيه ويُمكث فيه، وهو المسكن، وبيت الله: المسجد، والبيت المعمور: هو البيت المبني، وهو المنزل الكثير الماء والكلأ والناس، والذي يعمر بكثرة زائريه[(١)].

التعريف شرعًا:

بيت في السماء السابعة بحيال الكعبة من فوقها تقصده الملائكة تعبُّدًا[(٢)].

العلاقة بين المعنى اللغوي والشرعي:

لما كان من معاني عمران البيت في اللغة هو كثرة زائريه، فهذا المعنى يتحقق في البيت المعمور الذي في السماء، حيث يكثر زواره من الملائكة، فهو معمور بهم عليهم السلام وبعباداتهم، ولا يعلم عدد من يغشى هذا البيت ويعمره بالعبادة من الملائكة إلا الله سبحانه وتعالى.

سبب التسمية:

سمي بالبيت المعمور؛ لأنه معمور

(١) ينظر: القاموس المحيط (٥٧١) [مؤسسة الرسالة، ط٢]، والمعجم الوسيط (٦٢٧) [المكتبة الإسلامية، ط٢].

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٢١/٥٦٢) [دار هجر، ط١]، والتبيان في أيمان القرآن (٤٠١ ـ ٤٠٢) [عالم الفوائد، ط١].

بكثرة زائريه من الملائكة[(١)].

۞ الأسماء الأخرى:

الضُّرَاح: ويقال: الضَّريح، وكعبة أهل السماء.

۞ الحكم:

يجب الإيمان بالبيت المعمور على ما وردت به النصوص؛ إذ إن الإيمان به يدخل ضمن وجوب الإيمان بالملائكة عليهم السلام وما ورد فيهم.

۞ المنزلة:

الإيمان بالبيت المعمور يدخل في الإيمان بالملائكة عليهم السلام وما جاء فيهم، والإيمان بالملائكة هو الركن الثاني من أركان الإيمان الستة، وأصل من أصوله العظيمة.

۞ الأهمية:

البيت المعمور هو كعبة الملائكة عليهم السلام، فهي تحج إليه، وتصلي وتتعبد فيه، قال ابن كثير رحمه الله: «يتعبدون فيه ويطوفون، كما يطوف أهل الأرض بكعبتهم كذلك ذاك البيت»[(٢)].

۞ الأدلة:

أقسم الله تعالى بالبيت المعمور في قوله تعالى: ﴿وَٱلْبَيْتِ ٱلْمَعْمُورِ ۝٤﴾ [الطور]، وورد ذكره في حديث الإسراء الطويل، حديث مالك بن صعصعة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**فرُفع لي البيت المعمور، فسألتُ جبريل فقال: هذا البيت المعمور يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك، إذا خرجوا لم يعودوا إليه آخر ما عليهم**»[(٣)]. وسئل علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن البيت المعمور، فقال: «بيت في السماء يقال له: الضُّرَاح، وهو بحيال الكعبة من فوقها، حرمته في السماء كحرمة البيت في الأرض، يصلي فيه كل يوم سبعون ألفًا من الملائكة، ولا يعودون فيه أبدًا»[(٤)]، ولهذه الزيادة شاهد مرسل من رواية قتادة قال: «ذكر لنا أن نبي الله صلى الله عليه وسلم قال يومًا لأصحابه: **هل تدرون ما البيت المعمور؟** قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: **فإنه مسجد في السماء، تحته الكعبة، لو خرَّ لخرَّ عليها**»[(٥)].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢١/٥٦٢)، والتبيان في أيمان القرآن (٤٠٢).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/٤٢٧ ـ ٤٢٨).

(٣) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٠٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٤).

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٢/٤٥٥) [مؤسسة الرسالة، ط١]، والبيهقي في الشعب (٥/٤٥٢) [مكتبة الرشد، ط١]، وقال الألباني: «رجاله ثقات غير خالد بن عرعرة، وهو مستور». السلسلة الصحيحة (١/٨٥٩).

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره (٢٢/٤٥٦) [مؤسسة الرسالة، ط١]، وقال الألباني: «هذا إسناد مرسل صحيح... وجملة القول أن هذه الزيادة (حيال الكعبة) ثابتةٌ بمجموع طرقها». انظر: السلسلة الصحيحة (١/٨٥٩ ـ ٨٦٠).

المسائل المتعلقة:

ـ المسألة الأولى: مكان البيت المعمور:

هو في السماء السابعة، كما دلَّ عليه حديث مالك بن صعصعة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «**فأتينا السماء السابعة، قيل: من هذا؟ قيل: جبريل، قيل: من معك؟ قيل: محمد، قيل: وقد أُرسل إليه؟! مرحبًا به ولنعم المجيء جاء، فأتيت على إبراهيم فسلمت عليه فقال: مرحبًا بك من ابن ونبي، فرفع لي البيت المعمور فسألت جبريل فقال: هذا البيت المعمور**»[(١)].

كما أنه فوق الكعبة، والكعبة تحته، وأنه لو سقط لسقط على الكعبة كما دلَّت عليه الأحاديث السابق ذكرها، منها قوله ﷺ: «**هو بحيال الكعبة من فوقها**»، وقوله ﷺ: «**إنه مسجد في السماء، تحته الكعبة، لو خرَّ لخرَّ عليها**».

ـ المسألة الثانية: لا يعتبر دخول الملائكة البيت المعمور حجًّا بالمعنى الشرعي المتعارف عليه:

والذي تدلُّ عليه الأحاديث أن قصد الملائكة البيت المعمور هو للصلاة فيه، لكننا لا نعلم حقيقة هذه الصلاة، ولا تدلُّ الأحاديث أن المراد الحج والطواف[(٢)]، والله أعلم.

الثمرات:

١ ـ تعظيم بيوت الله تعالى، وفي مقدمها الكعبة المشرفة، والإكثار من إعمارها بالصلاة والذكر وسائر أنواع العبادة المشروعة.

٢ ـ الاقتداء بالملائكة في إعمار بيوت الله بالعبادة، وأهمها الصلاة.

الحكمة:

لعلَّ من الحكم في وجود البيت المعمور ما يلي:

١ ـ تذكير المسلمين بأهمية الصلاة ومنزلتها عند الله.

٢ ـ أهمية صلاة الجماعة، كما دلَّ عليه قوله ﷺ: «**يصلي فيه كل يوم سبعون ألف ملك**».

٣ ـ فيه إشارة إلى أهمية قصد البيت الحرام للصلاة فيه، وللحج أو للعمرة.

٤ ـ ترغيب المسلمين في المسارعة إلى الخيرات وأداء العبادات، وذلك أن الملائكة مع أنهم في عبادة الله لا تنقطع، كما قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ۝٢٠﴾ [الأنبياء]؛ إلا أنهم يقصدون البيت المعمور تعبُّدًا لله تعالى.

مذهب المخالفين:

فسَّرت طائفة من الصوفية البيت

---

(١) أخرجه البخاري (كتاب بدء الخلق، رقم ٣٢٠٧)، ومسلم (كتاب الإيمان، رقم ١٦٤).

(٢) ينظر: معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين (١٢٧ ـ ١٢٨) [أضواء السلف، ط١، ١٤٢٢هـ].

المعمور بأنه النبي محمد ﷺ[1]، وذهبت طائفة أخرى إلى أن المراد بالبيت المعمور هو قلب الإنسان الذي وسع الحق، تعالى الله عمّا يقول الجاحدون علوًّا كبيرًا، يقول ابن عربي: «والبيت المعمور وهو القلب الذي وسع الحق فهو عامره»[2]، ويقول في موضع آخر مقرًّا بوحدة الوجود ـ في وصفه لمعراجه الروحاني ـ: «ثم رأيت البيت المعمور فإذا به قلبي، وإذا بالملائكة تدخله كل يوم، وقد تجلى الحق له في سبعين ألف حجاب من نور وظلمة، فهو يتجلى فيها لقلب عبده»[3].

ولا شكَّ في أن ما ذهبت إليه الصوفية تأويل باطل وقول فاسد، وتكذيب للنبي ﷺ، وردٌّ للأحاديث الصحيحة والصريحة في أن المراد بالبيت المعمور هو على ظاهره، وأنه يقصده الملائكة للصلاة، وأنه في السماء السابعة، وقد رآه النبي حينما أُسري به، ورأى إبراهيم عليه السلام مسندًا ظهره إليه.

المصادر والمراجع:

١ ـ «أصول الإيمان في ضوء الكتاب والسُّنَّة»، لنخبة من العلماء.
٢ ـ «البداية والنهاية» (ج١)، لابن كثير.
٣ ـ «التبيان في أيمان القرآن»، لابن القيم.
٤ ـ «تفسير ابن كثير» (ج٧).
٥ ـ «تفسير الطبري» (ج٢١).
٦ ـ «الحبائك في أخبار الملائك»، للسيوطي.
٧ ـ «خلاصة الفضل الفائق في معراج خير الخلائق»، لمحمد بن يوسف الصالحي.
٨ ـ «شرح العقيدة الطحاوية»، لابن أبي العز.
٩ ـ «شعب الإيمان» (ج٦)، للبيهقي.
١٠ ـ «عالم الملائكة الأبرار»، للأشقر.
١١ ـ «معارج القبول» (ج٢)، للحكمي.
١٢ ـ «معتقد فرق المسلمين واليهود والنصارى والفلاسفة والوثنيين في الملائكة المقربين»، للعقيل.

البيعة

يراجع مصطلح (الإمامة).

(١) ينظر: روح البيان للبروسوي (٩/١٨٧) [دار إحياء التراث العربي]، وموسوعة الكنزان فيما اصطلح عليه أهل التصوف والعرفان (٣/٤٠١) [دار المحبة، ط١].
(٢) الفتوحات المكية (٣/٥٢٦) [الطبعة الميمنية الأولى].
(٣) الفتوحات المكية (٣/٣٥٠).

الفهرس

الموضوع	الصفحة
حرف الألف	
آدم عليه السلام	٥
آل البَيت	١٣
الأبرار	٢٢
إبراهيم عليه السلام	٢٧
الاتّباع	٤٠
الاتّحاد	٤٧
الإتيان	٥٣
الأجل	٥٣
الإجماع	٦٢
الاحتجاج بالقدر	٦٨
الاحتضار	٦٩
الأحد	٨٠
الإحسان	٨٩
أحسن الخالقين	٩٩
أحكم الحاكمين	٩٩
الأحلام	٩٩
الأحوال	٩٩
الآخِر (من أسماء الله تعالى)	١٠٣
الإخبات	١٠٧
الإخلاص	١١٠
إدريس عليه السلام	١١٦
الإرادة	١٢٢
الإرادة الشرعية	١٢٧
الإرادة الكونية	١٢٧
أرحم الراحمين	١٢٧
الأزَلِيّ	١٢٧
الأسباب	١٣١
الأسباط	١٤١
الاستثناء في الإسلام	١٤٦
الاستثناء في الإيمان	١٤٧
الاستسقاء بالأنواء	١٥٦
الاستطاعة	١٦٢
الاستعاذة	١٦٨
الاستعانة	١٧٥
الاستغاثة	١٨٢
الاستهزاء	١٨٩
الاستواء	١٩٦
إسحاق عليه السلام	٢٠٦
الإسراء والمِعْراج	٢٠٩
إسرافيل	٢١٨
أسرع الحاسبين	٢١٩
الإسلام	٢١٩
الإسلام الحقيقي	٢٣٣
الإسلام الحكمي	٢٣٣
الإسلام الخاص	٢٣٣
اسم الله الأعظم	٢٣٣
الاسم والمسمى	٢٤٠
الأسماء الحسنى	٢٤٥
إسماعيل عليه السلام	٢٥٥
أشراط الساعة	٢٦٥
الأصابع	٢٧٠
أصحاب الكبيرة	٢٧٣
أصحاب اليمين	٢٧٣
أصول الدين	٢٧٤
الاعتصام بالكتاب والسُّنَّة	٢٧٧
إعجاز القرآن	٢٨٧
الأعراف	٢٩٧
الأعز	٢٩٩
الأعلى	٢٩٩
الأعلم	٢٩٩
أعمال القلوب	٢٩٩
الافتراق	٣٠٤
أفعال العباد	٣١٠
أفعال الله	٣١٧
الأقرب	٣٢٢
الأقوى	٣٢٢
الأكبر	٣٢٢
الإكراه	٣٢٢
الأكرم	٣٢٧

الموضوع	الصفحة
الإلحاد	٣٢٩
الألفاظ المجملة	٣٣٣
الإلٰـه	٣٣٨
الإلهام	٣٤٥
إلياس عليه السلام	٣٥٥
الإماتة	٣٥٩
الإمامة	٣٥٩
الأمر	٣٧٦
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٣٧٦
الأمن من مكر الله	٣٨٦
الإنابة	٣٩٠
الأنبياء المختلف في نبوتهم	٣٩٤
انتفاع الميت بسعي الحي	٣٩٤
الإنجيل	٤٠٤
الأنداد	٤١٠
الأنصاب	٤١٤
الأنصار	٤١٧
الانقياد	٤١٧
إهداء ثواب الأعمال	٤٢١
أهل الأثر	٤٢١
أهل الحديث أو أصحاب الحديث	٤٢٣
أهل الحل والعقد	٤٢٦
أهل السُّنَّة والجماعة	٤٢٦
أهل الفترة	٤٣١
أهل الوعد	٤٣٥
أهل الوعيد	٤٣٥
أهل بدر	٤٣٥
أهل بيعة الرضوان	٤٣٥
أهل بيعة العقبة	٤٣٥
أهوال القيامة	٤٣٥
الأوثان	٤٤٥
الأول	٤٥٣
أولو الأمر	٤٥٦
أولو العَزم	٤٥٦
الإيجاب	٤٦٠
الإيجاد	٤٦٥
الإيمان	٤٦٨
الإيمان المطلق	٤٨٤
الإيمان بالرسل	٤٨٤
الإيمان بالكتب	٤٨٤
الإيمان باليوم الآخر	٤٨٤
أيوب عليه السلام	٤٨٤

حرف الباء

الموضوع	الصفحة
البارئ	٤٩١
الباطن	٤٩٤
البدعة	٤٩٤
البدعة الإضافية	٥٠٥
البدعة التركية	٥٠٥
البدعة التعبدية	٥٠٥
البدعة الجزئية	٥٠٥
البدعة الحسنة	٥٠٥
البدعة الحقيقية	٥٠٥
البدعة السيئة	٥٠٥
البدعة العادية	٥٠٥
البدعة العملية	٥٠٥
البدعة الفعلية	٥٠٥
البدعة الكلية	٥٠٥
البدعة المفسقة (غير المكفرة)	٥٠٥
البدعة المكفرة	٥٠٥
البديع	٥٠٦
بديع السماوات والأرض	٥٠٦
البِـرّ	٥١١
البراء	٥١٥
البرزخ	٥١٥
البشبشة	٥٢٠
البصير	٥٢٣
البعث	٥٢٧
البغض	٥٣٣
البقاء	٥٣٦
أبو بكر الصديق خليفة رسول الله ﷺ رضي الله عنه	٥٣٩
بلوغ الحجة	٥٥٥
البيت المعمور	٥٥٥
البيعة	٥٥٨